مجلة أكاديمية الدراسات العليا
للبحـــوث والدراســـات العلميـة

رقم الايداع بدار الكتب الوطنية
يندرج تحت - 430/2018

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

8

يونيو
2023

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

إن الأفكار الوارد في هذه المجلة لا تعبر الا عن رأي أصحابها ولأتمثل وجهة نظر أسرة التحرير أو أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

ترحب أسرة التحرير بمراسلاتكم وآرائكم على البريد الالكتروني : journal@aob.edu.ly

0925647471: هاتف : 0925647471

1- أن الأفكار والمعلومات العلمية والآراء التي ترد بالمجلة تنشر بأسماء كتابها وعلى مسؤوليتهم، لا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

2- يسمح بنقل واقتباس المواد العلمية والفنية الواردة بالمجلة شريطة الإشارة إلى المصدر.

3- الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن الأمانة العلمية فيما تداوله من معلومات في بحثه .

4- ترتيب البحوث بالمجلة يخضع لاعتبارات فنية .

5- حقوق الطبع والنشر محفوظة لأكاديمية الليبية للدراسات العليا – بنغازي.

6- البحوث والمقالات العلمية وكافة المراسلات توجه إلى أسرة التحرير وفق المعلومات المشار إليها في الأسفل .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 430-2018

الرقم المعياري:**ISSN**:6573-2788

مجلة دورية علمية الكترونية مُحكمة تصدر عن الأكاديمية الليبية الدراسات العليا – فرع بنغازي

رابط المجلة بموقع معامل التأثير العربي

https://www.arabimpactfactor.com/pages/tafaseljournal.php?id=8533

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

هيئة التحرير

1.	أ. د. هلال صالح الحرير	رئيس هيئة التحرير	أستـــاذ
2.	د. إدريس محمد اقناوي	عضـــــوا	أستـــاذ مشارك
3.	د. عادل منصور النجار	عضـــــوا	أستـــاذ مشارك
4.	د. مروان عبد الكريم المنصوري	عضـــــوا	أستـــاذ مشارك
5.	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	عضـــــوا	أستـــاذ مساعد

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

اللجنة الاستشارية

1. أ. د. محمد عبد الحميد الطبولي أستـــاذ

2. أ. د. عمر خليفة قنيبر أستـــاذ

3. أ. د. يعقوب محمد البرعصي أستـــاذ

4. أ. د. مفتاح سليمان المغربي أستـــاذ

5. أ. د. سليمان صالح الغويل أستـــاذ

6. أ. د. بلقاسم علي الذرعاني أستـــاذ

7. أ. د. أحمد محمد بونوارة أستـــاذ

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

مجلة أكاديمية الدراسات العليا للبحوث والدراسات العلمية

دورية علمية محكمة تنشر على صفحاتها نتاج أعمال بحثية علمية متنوعة ، ووجدت لتكون مصدر للنشر علمي إلكتروني ،وتنقل خبرات أهل الاختصاص وتنشر المعلومة المتخصصة الأصيلة والمترجمة ، وفق المعايير العلمية والعالمية وتضيف إلى المعرفة الإنسانية ما يستفيد منه الباحثون في شتى فروع المعرفة.

رؤيـــــة المجلة

المساهمة في توفير مجال لنشر الدراسات والبحوث العلمية المتميزة والرصينة التي تحقق طموحات الباحثين والأكاديميين، والوصول إلى مكانة متميزة في نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي والإقليمي .

رســـالة المجلة

نشر البحوث والدراسات المتميزة والمبنية على الدقة والمصداقية لضمان الجودة والتميز.

أهــداف المجلة

- التشجيع على نشر البحوث العلمية الأصيلة والمبتكرة في المجالات العلمية المختلفة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إبراز جهود الباحثين من خلال ما يقدمونه من مواد علمية جيدة.
- التعرف على الباحثين المتميزين في التخصصات المختلفة وتطويرهم أكاديمياً.
- نَشْر البحوث المبتكرة التي يعدّها الباحثون في المجالات العلمية في مختلف القضايا من أجل إثراء البحث العلمي وتنميته في هذه المجالات.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

شـــروط الـــــنشر بالمجلة

1. ترحب المجلة بنشر كافة الأبحاث والمقالات العلمية في كافة التخصصات العلمية باللغتين العربية والإنجليزية، كما ترحب بالمقالات والبحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية والتي يمكنها أن تتخاطب مع الثقافة العربية وتغني العقل والفكر بالمستجدات المعرفية في كافة التخصصات العلمية وفق الشروط التالية :

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، وترسل نسخة إلكترونية على البريد الإلكتروني للمجلة.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال– إن وجدت – ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Simplified Arabic) للغة العربية، و(12) بخط (Times New Roman) للغة الانجليزية، وألا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- بحيث يكون حجم الخط للبحث على النحو التالي:
  - خط (18) داكن للعناوين الرئيسية.
  - خط (16) داكن للعناوين الفرعية.
  - خط (14) للمتن.
  - خط (12) للملخص.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - أيمن 3 سم.
  - أيسر 2.5 سم.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (10سم).
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعتها في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المصادر بذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، ويلي ذلك ذكر عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.

2. أن يراعى في المراجع الآتي:

- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً ، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يلي ذلك عنوان الكتاب وتحته خط، ويلي ذلك ذكر اسم دار النشر ومكان النشر ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات(المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة وتحته خط، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

3. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (100–150 كلمة) بحيث يتضمن المنهجية، والأهداف، والنتائج.

4. وضع مفتاح الكلمات بعد الملخص.

5. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

كيفيـــــــة تقييم البحوث

1- تخضع كافة البحوث والدّراسات المقدَّمة إلى المجلّة إلى فحص أولي من قبل هيئة التحرير للتأكد من أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر حسب الشروط المعلنة، ويحق للهيئة أن تعتذر عن قبول أي بحث دون إبداء الأسباب وإذا تمت الموافقة للنشر ترسل هذه البحوث إلى محكمين في مجال الاختصاص يشهد لهم بالخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي لتقييمها، ولا تنشر بالمجلة إلا بعد موافقة المقيمين.

2- للمجلة أن تطلب من الباحث بناءً على اقتراح لجنة التقييم إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية – جزئية أو كلية – على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر في المجلة.

3- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه أو إبداء رأيه بشأن هذه التعديلات وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

افتتاحـــــية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يرتهن تطوّرُ المجتمعات الحديثة وتقدُّمها جوهريا بما تنتجه المؤسسات البحثية والأكاديمية من علوم ومعارف، حيث تتسابق في مراتب التفوّق والتألق والإبداع في مجالات المعرفة المتنوعة، ولعلّ تفاوت المجتمعات في حظوظها في هذا التّقدّم يتناسب طرديا مع مستوى إدراكها ويقينها بالعلاقة السّببية الّتي تربط العلم بالمؤسّسة المعرفية، لذا كان لزاما علينا أن ننظر إليه بعين الاهتمام؛ لأنه المدخل الحقيقي للتطور الحضاري والتنموي للمجتمعات . وهو المرتكز الأصيل للمؤسسات الأكاديمية إذ تعدّ بيوت خبرة وعلم ؛ لذا رأت أكاديمية الدراسات العليا– بنغازي أن تولي البحث العلمي أهمية خاصة ،إيماناً من أن دورها منبثق من رؤيتها في خلق كفاءات علمية وإنتاج بحثي للبيئة المحيطة، ومن أجل توثيق ذلك كان لا بدّ من إصدار مجلّة علمية محكّمة وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها لمد الجسور بين القراء والباحثين في كافة المجالات، كما تسعى إلى إنشاء فضاء فكري تتلاحق فيه الرؤى والأفكار لتُسهم من خلال هذا الفضاء، في تدارس مختلف التحديات الفكرية الراهنة والمستقبلية وفق معايير النظر الأكاديمية، ومقتضيات التحليل العلمي، وتحقق الرؤية

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

التنموية في المجتمع. ومن هذا المنطلق الفكري وتحقيقا لغايته، تهدف مجلتنا إلى اتخاذ مكانها اللائق بين المجلات الرائدة في البحث العلمي الأكاديمي الجاد والموضوعي. ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقدم شكرنا إلى كل المشجعين، والداعمين من الأوساط الأكاديمية فَهُمُ الطاقة الداعمة التي تنطلق منها مجلتنا لمواصلة رسالتها.

وفي دائرة العمل الجاد ينطلق العدد السابع من مجلتنا ليقدم للقراء والباحثين والمهتمين في مختلف حقول المعرفة، باقة متميزة من الإسهامات البحثية والعلمية المتخصصة في ميادين معرفية متنوعة، وكما نقول دوما: هذا نصيبنا من الجهد، إن أحسنّا فللّه الحمد، وإلا فيشفع لنا أنه جهدٌ بشريٌ خالصٌ.

هيئة التحرير

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

محتويات العدد

ت	عنوان البحث	الصفحة
.1	**المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) والفكر الاقتصادي** نجلاء فتحي علي غرور	**11 - 1**
.2	**أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا** عطية صالح سعد هزاوي	**43 - 12**
.3	**Central line-associated infection in the intensive care unit of Misurata Hospital (ICU)** Yasmin Farag Abushalla	**51 - 44**
.4	**الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة في مجالات مختلفة بمدينة بنغازي** أحلام يونس محمد الرفادي – غادة مصطفى مسعود مفتاح	**76 - 52**
.5	**ظاهرة التصحر في بلدان المغرب العربي (الواقع المكاني والمخاطر البيئية) دراسة حالة: ليبيا** صابرين سالم صالح	**94 - 77**
.6	**Determining The Level of Information Technology Governance Applied in Accordance with The Framework of (COBIT) in the Libyan Commercial Banks.** Tarek A. Elsharif - Ali Altuğ Biçer - Abdulaziz M. Elfessi	**125 - 95**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	عنوان البحث	الصفحة
.7	**معوقات التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة بنغازي أنموذجا)** عيسى رمضان محمد مخلوف	156 - 126
.8	**النفايات الصلبة والتلوث البيئي الحضري في مدينة سوسة دراسة في جغرافية البيئة** عبدالرحيم عبدالله فرج الغيثي – زينب محمد ابريدان الفرجاني	187 - 157
.9	**الحماية الدولية للاجئين والتحديات التي تواجههم (دراسة حالة اللاجئين السوريين في ألمانيا)** نزيهة أحمد التركي – جمال صالح الذباح	207 - 188
.10	**Study of Sawdust as Natural Oil Sorbent for Oil Spill Comparative Study: Albayda, Libya** Abdrabba I. Hassan, Abdulfatah. S. Mahmoud, Suhaib F. Binkhayal, Nuraldeen A. Almabrok	223 - 208
.11	**Incidence Rate of Pinworm (Enterobius Vermicularis) In Children Aged From 1 To 7 Years in El-Marj, Libya** Faisal F. Mohammed - Salem M. Bowashia - Abdulwahed B. Hador	230 - 224
.12	**التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي دراسة ميدانية لعينة من المطلقات والمطلقين بمدينة بنغازي** غادة مرعي بوجلال	265 - 231

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	عنوان البحث	الصفحة
.13	**Experimental Study on the Performance of Solar Air Heaters with the Absorber Plate Made of Discarded Beverage Cans** Nabil Elsharif - Gamal Hashem - Saleh Etaig Khaled Hossin - Abderrahmane Khechekhouche Lotfe Elfrgane	279 - 266
.14	**تطوير محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية وفق الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS لبعد الممارسات العلمية والهندسية** عبدالسلام عوض سرقيوة	315 - 280
.15	**العلاقات العامة ودورها في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية** **دراسة ميدانية على العاملين في العلاقات العامة بالشركة العامة للكهرباء بمدينة بنغازي** أبوبكر مبروك محمد الغزالي	336 - 316
.16	**دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تسوية الأزمات في نطاقها الإقليمي: الانقلاب العسكري في مالي (2012م): نموذجا** إدريس محمد علي قناوي – محمد صالح عمر بومطاري	363 - 337
.17	**الحياة السياسية والنظم الإدارية والحربية بمملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير** **899- 935هـ / 1493-1528م** حمد محمد الجهيمي	389 - 364

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	عنوان البحث	الصفحة
.18	**الصيرفة الاسلامية في ليبيـــــــا : المفهوم والتحديات من وجهة نظر متخذي القرار بالمصارف والنوافذ الإسلامية** سليمان بالحسن محمد المغربي – عبدالفتاح عثمان مفتاح العريبي غيث عثمان محمد الزوي	**419 - 390**
.19	**استخدام المؤشر الرقمي المعدل لتقدير ملائمة التربة لإنتاج المحاصيل الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (القيقب) الجبل الأخضر، ليبيا** يوسف فرج عبدالرحمن – حمد محمد موسى	**451 - 420**
.20	**فاعلية وكفاءة الاتصال في العملية الادارية وتأثيرها في اتخاذ القرار (دراسة حالة ادارة مصرف شمال افريقيا المرج)** عبدالغني محمد سعد مؤمن	**475 - 452**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) والفكر الاقتصادي

Physiocratic doctrine (natural) and economic thought

أ. نجلاء فتحي علي غرور

جامعة بنغازي – كلية الآداب – قسم الفلسفة

najlafathy@uob.edu.ly

ملخص البحث

تعد القوانين الاقتصادية من الأساسيات التي يقوم عليها أي مجتمع ، ولا يمكن تصور حياة بشرية دون أفكار وقوانين تنظم الحياة الاقتصادية ، وهذا البحث عبارة عن دراسة بسيطة لأحد المذاهب الاقتصادية وهو المذهب (الفيزيوقراطي) الطبيعي لمعرفة أهم أفكاره الاقتصادية ومدى تأثيرها على الفكر الاقتصادي عبر التاريخ .

الكلمات المفتاحية: الفيزيوقراطي، الأرض الزراعية، الفكر الاقتصادي، القوانين الاقتصادية.

Abstract

Economic laws are among the basics on which any society is based، and it is not possible to imagine human life without ideas and laws that regulate economic life.

This research is a simple study of one of the economic doctrines، which is the natural (physiocratic) doctrine، in order to know its most important economic ideas and the extent of their impact on economic thought throughout history.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

المقدمة

تميز علم الاقتصـاد بظهور العديد من النظريات والقوانين الاقتصـادية عبر التاريخ ، من بينها المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي) الذي كانت له آراء اقتصـــادية خاصـــة به تقوم على مبادئ وأهداف تختلف عن غيرها من المذاهب الاقتصادية الأخرى .

والمذهب الفيزيوقراطي كان رداً على مذهب التجاريين الذي كان اعتمادهم الأساسي على فائض الميزان التجاري ، كوسيلة لدخول المعادن الثمينة إلى الدولة ، أما الفيزوقراطيين كان اعتمادهم الأساسي على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للثروة وهي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج .

مشكلة الدراسة

يعتمد المذهب الفيزيوقراطي على الاقتصـاد الزراعي (زراعة الأرض) كأسـاس لاقتصـاد الدولة دون الأخذ بأي أسـاس تجاري اقتصـادي آخر ، فكيف وضـع هذا المذهب قوانين اقتصـادية زراعية يقوم عليها الاقتصاد في البلاد كمصدر وحيد للثروة .

تساؤلات الدراسة

- ماذا يقصد بالمذهب الفيزيوقراطي .
- ماهي المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها المذهب الفيزيوقراطي .
- كيف ساهم المذهب الفيزيوقراطي في تطور الفكر الاقتصادي.

منهجية الدراسة

أثناء قيامي بهذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي المقارن.

الفيزيوقراط (الطبيعيين)

الفيزيوقراطية هي واحدة من المدارس الاقتصادية وهي المرحلة التي تلت مرحلة التجاريين وظهرت في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، سنة 1758 م على يد المفكر (فرانسوا كيناي) Francois Kenay وقد اعتمدت نظريته على الجدول الاقتصادي ، كما وأنها استندت في التحليل

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

على التدفقات بدل من الكميات ، حيث تمكنوا من تأسيس مدرسة بأسلوب مختلف ومبدع وكانت تنادي بالرجوع إلى الطبيعة ولها مبادئ وأسس رصينة بمفهوم حديث للثروة (الملاك، 2011 : 111).

وقد نبذ الفيزيوقراط القوانين الوضعية التي وضعها (كولبير) Colbert من خلال إكراه الفلاحين وإجبارهم على ترك الزراعة والتوجه إلى المصانع وعمل مراكز تدريب مهنية لتدريب العمال والفلاحين لإعدادهم للإنتاج الصناعي ، وسميت هذه المرحلة بالفيزيوقراط وتعني الطبيعيين ، وظهرت كرد فعل لما عمله المركنتاليين الفرنسيين (كولبير) ، وقد أعطت المدرسة الفيزيوقراطية دفعة قوية لظهور المذهب الحر عندما أشار كتابها إلى ضرورة تحديد دور الدولة (المعموري، 2012 : 4).

وقد أطلق على الفيزيوقراطيين اسم الطبيعيون لاعتقادهم بسيادة القوانين الطبيعية ، وقد انتقدهم مذهب التجاريين (المركنتالي) الذين اعتبروا أن ثروة الأمم إنما تقاس بما تملكه من معادن نفيسة (ذهب وفضة) وقالوا أن هذين المعدنيين ليسا غاية النشاط الاقتصادي وانما هما وسيلة له.

المبادئ التي يقوم عليها المذهب الفيزيوقراطي الطبيعي

- الاعتقاد بوجود نظام طبيعي (Naturel order) يستمد قواعده من العناية الإلهية (Providential order) وهي ليست من صنع البشر. وأن هذه القواعد والقوانين يمكن أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان .

- أساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ، وشعار الطبيعيون الفيزيوقراطيون هو : دعه يمر دعه يعمل (Laissez Faire - Laissez Passer).

- العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد ، والزراعة هي التي تعطي ناتجاً صافياً ، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدمية غير منتجة .

- وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة ، لأنها لا تخلق ثروة جديدة ، ولهذا فإن أهم ما ترتب على نظرية (الفيزيوقراط) أو المذهب الطبيعي من نتائج أنها اختصت بالضرائب فطالما أن الأرض هي مصدر الثروة فيجب أن تقتصر عليه الضريبة فقط.

- وكان من رأيهم أن تكون السلطة الدستورية مطلقة للملك وأن تسند هذه السلطة إلى مستبد عادل ، وتكون مهمته توجيه الأفراد نحو النظام الطبيعي (Physiocrats) وكانوا يطالبون بأن تكون

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الحكومة ملكية ووراثية مطلقة ، وكان الفيزيوقراط يسمون أنفسهم كذلك بالاقتصاديين (Economists) (النجفي، 1977 : 242).

الأهداف العامة التي طالب الفيزيوقراطيون السياسة الاقتصادية بتحقيقها

اعتبر الفيزيوقراطيون الجدول الاقتصادي الذي صممه فرانسوا كيناي (Francois Quesnay) بمثابة اسطرلاب لسياسة الدولة الاقتصادية ، وتوصل والى استنتاجات عديدة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والتي تعتبر البرنامج الاقتصادي للفيزيوقراطيين ومن أهمها ما يلي :

1 . التركيز على تطوير القطاع الزراعي :

طالب الفيزيوقراطيين الدولة بالتركيز على القطاع الزراعي لأنه القطاع الوحيد في المجتمع الذي يقدم إنتاجا صافياً . عكس التجارة والصناعة التي لا تخلق قيماً جديدة وإنما ربحاً للتجار والصناع أنفسهم ، بينما تخلق الزراعة قيماً جديدة للصالح العام فالأفضل أن ينفق أصحاب الأراضي ما يحصلون عليه من ريع لا لشراء البضائع من الطبقة العقيمة وإنما لشراء البضائع من الطبقة المنتجة ، وأن من واجبات السياسة الاقتصادية للدولة تشجيع الانفاق الإنتاجي والتجارة في المواد الأولية وترك الإنفاق العقيم يعتمد على نفسه .

وكذلك طالب الفيزيوقراطيون الدولة بضرورة تحقيق السعر المجزي (السعر الجيد) للحاصلات الزراعية، وهذا السعر المجزي هو ذلك السعر الذي يغطي تكاليف الانتاج ويحقق للزراعة فائضاً على هذه التكاليف ، وخير وسيلة لتحقيق هذا السعر هو تشجيع تصدير الحاصلات الزراعية وخاصةً الحبوب (علي، 1991 : 141).

2. تشجيع تحول الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الكبير:

يتوجه الفيزيوقاطيون إلى أصحاب الأراضي ويطالبونهم بالانتقال إلى الإنتاج الزراعي الكبير وفي حالة تعذرهم عن الإشراف بصورة مباشرة على العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي فيجب عليهم عندئذٍ تأجير أراضيهم إلى مستأجرين نشطين تتوفر لديهم القابلية الديناميكية على العمل في المجالات الاقتصادية .

كما وكان الفيزيوقراطيون يطالبون هؤلاء المستأجرين بضرورة عملهم على تحويل الفلاحين الصغار (Paysans) إلى عمال مأجورين (Marouvriers) وينبع هذا المطلب من رغبتهم الأكيدة في تحويل

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

العلاقات الإقطاعية التي كانت تسود القطاع الزراعي في فرنسا إلى علاقات إنتاجية رأسمالية ، وكانوا يدعون إلى تأجير الأراضي الزراعية الصغيرة إلى أصحاب رؤوس الأموال لكي يكون في الإمكان توحيدها وتحويلها إلى مزارع كبيرة ، لاعتقادهم بأن تكاليف الإنتاج ستكون نسبياً أقل وبأن المنتج الصافي سيكون أكبر مما عليه الحال في المزارع الصغيرة (علي، 1991 : 142).

3. ضمان الملكية الخاصة :

أكد الفيزيوقراطيون على ضرورة احترام وضمان الملكية الخاصة في القطاع الزراعي بصورة لا تقبل الشك معتبرين الملكية الخاصة ركيزة نظامهم الاجتماعي والعامل الفعال في المحافظة على استمرارية زراعة الأراضي ، فبدون ضمان الملكية الخاصة وما يترتب عليها من حق لصاحب الأرض في الحصول على جزء من الريع تهبه له أرضه لن يكون أصحاب الأراضي مستعدين لتأجير أراضيهم وتسليف الفلاحين ، وهذا سيؤدي إلى تحول أراضي زراعية كثيرة إلى أراضي جرداء قاحلة .

4. حرية التجارة الداخلية والخارجية :

طالب الفيزيوقراطيون بضرورة حرية التجارة الداخلية والخارجية ورفضوا تدخل الدولة من خلال القيود والقوانين التي وضعتها الحكومات المركانتيلية . وكان إيمان الفيزيوقراطيين بحرية التجارة ينبع أساساً من شعارهم (دعه يعمل دعه يمر).

5 . الضريبة الواحدة :

انطلق كيناي في شرحه للدولة الاقتصادية ذات اقتصاد الإقطاعيين فربطوا الدولة بالدورة الاقتصادية مستعينين في ذلك بالضرائب على أساس أنها المصدر الأساسي في تغطية نفقات الدولة ، ولكن أي الطبقات التي يجب أن تتحمل عبء الضرائب ؟ فكان جواب الفيزيوقراطيون يعتمد على اعتقادهم بأن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد ، لذا رأوا أن فرض الضرائب على أجور الأيدي العاملة لا يجدي نفعاً وذلك لأن هذه الأجور لا تتعدى الحد الأدنى للحياة (حد الكفاف) ، وكذلك في حين فرض ضرائب مباشرة على الطبقة الرأس مالية الصناعية (Kapitalisten) لم يلق التأييد من الفيزيوقراطيون وذلك لأن في الدورة الاقتصادية لا يوجد عند هذه الطبقة ناتج صافي مما يعني أن فرض الضرائب عليهم سيؤدي بالضرورة إلى تجريدهم من بعض رؤوس أموالهم.

إن هذه الفكرة تنطبق على المستأجرين للأراضي الزراعية أيضاً ، فهم بحكم كونهم الطبقة المنتجة يحصلون على منتج صافي ، بيد أنهم يدفعون هذا المنتج الصافي إلى أصحاب الأراضي ، ومن هنا

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

يتبين أن الطبقة الوحيدة في المجتمع التي تتمكن من تحمل عبء الضـرائب هم أصـحاب الأراضـي لأنهم يحصـلون على المنتج الصـافي على شـكل ريع يدفعه لهم المسـتأجرون لقاء تأجيرهم الأراضـي الزراعية (علي، 1991 : 143 / 144).

أهم رموز المذهب الفيزيوقراطي (الطبيعي)

1 . فرانسوا كيناي **2 . روبرت جاك ترجو .**

أولاً . فرانسوا كيناي (Francois Quesnay) (1694 – 1774) :

ولد كيناي في ميري بالقرب من فرسـاي وكان والده محامياً ومن صـغار الملاكين ، بدأ طبيباً لامعاً ظهر نبوغه المبكر ، وباختصـار انتهى الأمر في قصـر فيرساي مقرباً من الملك لويس الخامس عشر الذي أعجب بعلمه وفكره ، وانشـغل بعد ذلك عن الطب بدراسـة الاقتصـاد وأبدع أول نموذج اقتصـادي للتدفق الدوراني سماه اللوحة الاقتصادية (Tableau Economique) 1756 م (الجزائرلي، 2020 : 81).

صور كيناي في مخطط واحد تدفق الانتاج والتوزيع واستخدام الثروة الاجتماعية للأمة بأسرها ، ورأى أن يأخذ هذا النموذج شكل الساعة الميكانيكية القديمة التي كانت تمثل تحفة تكنولوجية في زمنه ، وكان كيناي يبحث عن النظام الطبيعي الذي يحكمه النشاط الاقتصادي أو القوانين الاقتصادية الحتمية التي تفعل فعلها في الحياة الاقتصادية .

ولأن كيناي كان طبيباً فيبدو أنه تأثر باختصاصه حيث رأى في الاقتصاد جسماً له قلب نابض وشرايين تتدفق فيها الدماء منه وإليه ، وكان قد نشر كتاباً بعنوان (تدفق الدم) عندما كان طبيباً ، فكيف شرح كيناي الاقتصاد ؟

يتم الإنتاج بحسب كيناي في قطاعين هما الزراعة والصناعة ، وهاذان يعتمدان على بعضهما البعض ، فالزراعة تقدم للصناعة ما تحتاجه من مواد أولية وما يحتاجه العاملون في الصناعة من أسباب المعيشة مقابل ما تقدمه الصناعة من نقود ، وأما الصناعة فتقدم للزراعة معدات الإنتاج من محاريث ومعاول وأدوات إنتاجية أخرى ، ورأى كيناي أن أولئك الذين يعملون في الزراعة يمثلون الطبقة المنتجة ، وأما نظرائهم من العاملين في الصناعة فما هم إلا طبقة عقيمة (الجزائرلي، 2020 : 82).

ويبرر كيناي هذا التصنيف بأن الطبيعة تعمل مع الإنسان جنباً إلى جنب في الزراعة إلا إنها تقدم خدماتها بلا مقابل ، فالبذرة تتحول إلى سنبلة والحبة إلى كيس من الحبوب ، وأما من يعمل في الصناعة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

فعمله عقيم لأنه يقتصر على تحويل المنتج الزراعي من صورة إلى صورة أخرى دون إضافة حقيقية، مثل : تحويل العنب إلى نبيذ .

وأما الملك واتباعه من الإقطاعيين النبلاء فهم يمثلون طبقة الملاك ، ومالك الأرض يحصل على ريع أرضه الذي يكافئ قيمة صافي الناتج الزراعي ، أو الغلة الصافية وهذا الريع ينتفع منه المالك في إشباع حاجاته المعيشية وما يلزمه من خدم وحشم وموظفين وجنود ، وما يفيض بعد ذلك من الريع فينتفع منه في شراء منتجات الصناعة بدءاً من ساع الرفاهية وانتهاءً بالأسلحة ، ولتكتمل الصورة فإن أسعار المنتجات تغطي التكاليف بأجمعها بما فيها ريع الأرض (الجزائرلي 2020 : 83) .

إنتاجية الزراعة والجدول الاقتصادي :

في عام 1758 م وضـــع كيناي كتابه (الجدول الاقتصـــادي) وفيه أكد أن الزراعة هي القطاع المنتج الوحيد للقيم الجديدة أما القطاعات الأخرى فهي قطاعات ناقلة لهذه القيم (التجارة) أو محورة لها (الصـــناعة) فالطبيعة وحدها تخلق القيم الجديدة ، وأن هذه القيم تتولد في القطاع الزراعي وتدور في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وقد استعان كيناي (بالمثال العددي) الآتي لشرح جدوله الاقتصادي :

لو أن طبقة الفلاحين (الطبقة المنتجة) أحرزت ناتجاً قيمته خمسة مليارات من الفرنكات فأنها ستحتفظ لنفسها بمليارين لاستهلاكها ولتجهيز مستلزمات الإنتاج وتسميد الأرض ، وتدفع مليارين إلى طبقة الملاك بدلاً لإيجار الأرض ، وتدفع المليار الخامس إلى طبقة التجار والصناع (وهي طبقة تقدم خدمات نافعة لكنها لا تنتج قيماً جديدة) ثمناً للسلع المصنوعة التي تلزمها ، أن طبقة ملاك الأرض ستشتري بأحد المليارين منتجات غذائية من طبقة الفلاحين وتنفق المليار الآخر على السلع التي تشتريها من طبقة الصناع والتجار ، أما طبقة الصناع والتجار التي تراكم لها ملياران فأنها تعود وتنفق إحداهما لشراء المنتجات الغذائية والثاني لشراء المواد الأولية وكلاهما يذهبان إلى الطبقة المنتجة ، وهكذا تعود المليارات الثلاثة التي خرجت من القطاع الزراعي تعود إليه مرة أخرى بعد أن غذت طبقات المجتمع الأخرى (السبهاني، 2001 : 57) .

واستمرت مؤلفات كيناي متداولة عن طريق تلاميذه ولم يترددوا في استعراض آراء كيناي وتبسيطها إلى مستوى بحيث لم يعد في الإمكان تطويرها ، مثل (ميرابو الكبير) Marquis Victor De Mirabeau (1715 – 1789)، الذي يصف نفسه بأنه الابن القديم للمبادئ الفيزيوقراطية حيث بدأ تطرق الفكر

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الفيزيوقراطي في كتاباته (صديق إنسانية) Ami De L'humanité . وأخيراً كتابه (أسس فلسفة الزراعة) éléments de iephilosophie rurale بصورة واضحة للعيان .

ولم يلاحظ (ميرابو) المشاكل التي تتأتى من تطبيق النظام الطبيعي مدعياً أنها مجرد مشاكل عملية لا تستوجب الاهتمام ، وللسبب نفسه نجده يغالي وبصورة متميزة لمبدأ دعه يعمل دعه يمر ، مما أدي في نهاية الأمر إلى تبسيط التبريرات وسطحيتها .

ومن تلامذة كيناي أيضاً (مرسيه) Merciers و (ريفير) Revere 1720 – 1793 م ، الذي نال شهرة واسعة واحتراماً كبيراً بكتابه (النظام الطبيعي محرك المجتمعات السياسية) والذي يستعرض به النظام الفيزيوقراطي بأكمله ويحاول به تطوير آراء كيناي على أساس أنها اتجاه جديد في فلسفة الدولة ، ونال هذا الكتاب الكثير من المعارضة . فقد كان فولتير (Voltaire) أحد هؤلاء المعارضين .

بالإضافة لهم كان تروزون (Trosne) أحد تلاميذ كيناي والذي اشتهر بدفاعه عن الفكر الفيزيوقراطي ضد النقد الذي وجهه كوندياك (Condillac) ، إذ حاول الأخير تنفيذ آراء الفيزيوقراطيين وهو يستعرض نظريته في القيمة الذاتية (Subjekive Wertlehre) ، مما دعا تروزون أن ينشر كتابه (Delinteret Social) للرد على كوندياك محاولاً إثبات صحة نظرية الفيزيوقراطيين في القيمة (علي، 1991 : 147 – 148) .

ثانياً. روبرت جاك تورجو (Turgot) (1727 – 1781) :

سياسي وخبير اقتصادي فرنسي يعرف بأنه من أوائل المدافعين عن الليبرالية الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك كان أول من صاغ قانون تناقص العائدات الهامشية في الزراعة ، أشهر كتبه (تأملات في الثورة الفرنسية) ، وكان يتحدث عن تشكيل وتوزيع الثروات.

وحاول تطبيق مبادئه في الاقتصاد الحر ، كما تولى مهمة مراقبة المالية إلا أن هذا المذهب لم ينتصر عملياً في فرنسا إلا منذ اندلاع الثورة الفرنسية في 1789 م ، وتعرض تورجو أيضاً لمقولة القيمة في كتابه المذكور وفي مقاله (القيمة والنقود) واعتبرها مساويةً للمنفعة (علية، 1985 : 132) .

وكانت لتورجو رؤية واسعة النطاق لمصلحة التجار حيث أصبح في فرنسا مدافعاً عنها وقد لفت الأنظار عندما كان عمدة لميناء ليموج ، الذي كان في ذلك الوقت أفقر أجزاء فرنسا ، وهناك قام برعاية مدى واسع من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع الزراعة ، ودعم التجارة المحلية ، وتحسين النقل بالطرق والحد من المظالم الضريبية ، وفي عام 1774 م جاء به لويس السادس عشر إلى باريس وعينه مراقباً

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

عاماً للحسابات و وزيراً للمالية ، وذلك منصب ثنائي كان عليه أن يلقي مصير كثير من المصلحين ، ولأنه رأى الخطر وشيك بوقوع ثورة كبيرة فقد سعى إلى استباقها بثورة صغيرة في حين فضل أعداءه كما يحدث كثيراً في التاريخ المجازفة بالخطر الأكبر ، ونتيجة لتأييده للتقشف في المصروفات الملكية وغيرها من المصروفات العامة والإصلاح الضريبي والتجارة الحرة في الحبوب داخل فرنسا وإلغاء الاحتكارات والوظائف العامة التي يحصل شاغلوها على مرتبات دون عمل مقابل ، والتسامح الديني مع البروتستانت، وإلغاء المقترح للكورفيه (المسخرة)، نتيجة لكل ذلك اتحد ضده حشد بالغ الإثارة من أصحاب المصالح المكتسبة ، بدءاً من ملاك الأراضي والارستقراط إلى شاغلي وظائف ذوي ادعاءات متباينة في الإيرادات العامة ، والمضاربين في الحبوب ورجال الدين ، وانتهاءاً بماري انطوانيت نفسها ، وقد طالته أيضاً آثار الفشل في المحاصيل ، فعزل من الخدمة في مايو ، ومن ثم عاد إلى الانشغال بمجموعة الأفكار التي يذكر بها هو وزملاءه (جالبريث، 2000 : 62) .

أهم آراء تورجو الاقتصادية

رفض تورجو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات كما دعا لها كيناي والفيزيوقراطيين (طبقة منتجة – طبقة مستنقعه (اصحاب الأراضي) – طبقة عقيمة (التجار والصناعيين والعمال) ، فكان تقسيم تورجو يقوم على تقسيم الطبقة العقيمة نفسها إلى فئتين :

الفئة الأولى / هم الرأسماليين الصناعيين الذين يستخدمون الأيدي العاملة في الإنتاج من أجل الربح .

الفئة الثانية / هم أولئك الحرفيين البسطاء الذين لا يملكون شيئاً سوى قواهم الجسدية والفكرية ، ويتمثل ربحهم في الأجر الذي يحصلون عليه .

بينما يتكون المجتمع كما يرى تورجو من خمس طبقات :

- **في القطاع الزراعي :**

1 – الطبقة المنتفعة أو المستقلة (أصحاب الأراضي) .

2 – الطبقة المنتجة

- **في القطاع الصناعي :**

1 – طبقة الرأسمالية الصناعية .

2 – العمال المأجورين .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

3 – الحرفيين .

هذا التقسيم كان له أهمية كبرى في تاريخ الفكر الاقتصادي لسببين : الأول مهد للمفكرين الكلاسيكيين لتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات : أصحاب الأراضي ، الرأسماليين ، العمال المأجورين . أما الأهمية الثانية تعود إلى تورجو نفسه فلم يستطع تجاهل (الربح) الذي يحصل عليه الرأسمالي الصناعي ، في حيت كيناي كان يتجاهل هذا الأمر .

وضع تورجو قيمة الناتج وتحتوي على (كلفة رأس المال أولاً ، وعلى أجور العمل والتي لن تتعدى مستوى حد الكفاف ثانياً) ، أما الباقي منه فيتفتت على ثلاث صور :

- **الجزء الأول (الربح)** : والذي يحصل عليه الرأسمالي كدخل وبدون أي جهد لكونه مالك رأس المال .
- **الجزء الثاني (الدخل) :** والذي يحصل عليه الرأس مالي كمكافأة على ما قدمه من جهود في العملية الإنتاجية .
- **الجزء الثالث (الريع) :** والذي يحصل عليه صاحب الأرض .

أما فيما يتعلق بتحديد مقدار الربح والفائدة فأن تورجو يجعل من ريع الأرض هو المحور الأساسي لهما ، فالربح الذي يحصل عليه رب العمل لن يكون باعتقاده دون سعر الفائدة ، وذلك لأنه إذا لم يحصل على هذا الحد الأدنى فلن يوظف رأس ماله في المشروع ، ويتحمل مشاق العمل وأخطار المجازفة وإنما سيقرض رأس ماله للآخرين .

أما الحد الأدنى لسعر الفائدة يتعين عند تورجو من خلال مقدار الريع الذي يحصل عليه صاحب الأرض وذلك لأن الرأسمالي لن يقرض رأس ماله إذا كان سعر الفائدة دون مستوى الريع الذي يحصل عليه صاحب الأرض ، وإنما سيشتري أرضاً ويؤجرها ويحصل بذلك على ريع يفوق سعر الفائدة (علي، 1991 : 151 – 152) .

أهم الانتقادات التي وجهت إلى المذهب الفيزوقراطي (الطبيعي) :

أهم ما يوجه من انتقاد للمذهب الطبيعي الاقتصادي هو تعريفهم (للإنتاج) بأنه خلق مادة جديدة ، إذ إن الإنتاج في الحقيقة هو خلق منفعة أو زيادتها وليس خلق مادة جديدة ، كذلك أنتقد رأيهم باقتصار (الضريبة) على الأرض ، إذ إن ذلك إجحافاً لطبقة الزراع والفلاحين ، بالإضافة لكون هذه الضريبة لا تكفي لمواجهة نفقات الدولة لوحدها .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

وكان المذهب الطبيعي ينسب للأرض القيمة الاقتصادية الكبرى ، فأعطى للمذهب الكلاسيكي هذه القيمة للعمل ، وليس مرد ذلك إلى الانتقال من العصر الزراعي إلى العصر الصناعي فحسب ، بل إنه ليعبر عن رغبات الطبقة الجديدة التي تريد أن تبسط نفوذها المالي على المجتمع ، وتستأثر بالعمال الذين كانت غالبيتهم في الزراعة (النجفي، 1977 :242) .

الخاتمة

وفي ختام هذا الموضوع ،ساهمت المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية) بشكل ملحوظ في جعل الاقتصاد علماً ، من خلال أفكارهم وقوانينهم ونظرياتهم التي وضعوها ، ولكن كان اهتمامهم منصباً على ناحية اقتصادية واحدة دون سواها وهي التركيز على الزراعة وتجنب الجانب الصناعي أو الناحية الصناعية .

إلا أن هذه الأفكار التي تخص الاقتصاد الزراعي لم تدم لفترة طويلة كأساس اقتصادي ، فكانت الثورة الصناعية في أوروبا بداية لنهاية حقبة الطبيعيين .

قائمة المصادر والمراجع:-

1- جالبريت، جون كينيث (2000)، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة : أحمد فؤاد بلبع ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ب.ط.

2- الجزائرلي ، معاذ الشرفاوي (2020)، تاريخ الفكر الاقتصادي ،سوريا ، الجامعة الافتراضية السورية، ب.ط.

3- السبهاني ، عبدالجبار (2001)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي الإسلامي، الأردن ، دار وائل – عمان، ط1.

4- علي ، عدنان عباس (1991)، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ليبيا ،منشورات قاريونس، ط 2.

5- علية ، محمد بشير (1985)، القاموس الاقتصادي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1.

6- المعموري ، عبد علي كاظم (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية ج 2 ، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن، عمان ،.ط 1.

7- الملاك ، وسام (2011)، تطور الفكر الاقتصادي ج 1، بيروت ، دار المنهل اللبناني للطباعة، ب. ط.

8- النجفي، حسن (1977)، القاموس الاقتصادي، بغداد، مطبعة الإرادة المحلية، ب. ط.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا

(دراسة حالة على أعضاء هيئة التدريس، والفنيين والموظفين بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / بمدينتي بنغازي وأجدابيا)

د. عطية صالح سعد هزاوي
attiasalehO@gmail.com

أستاذ مشارك بمدرسة العلوم الإدارية والمالية – قسم الإدارة والتنظيم
بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي

مستخلص

هدف الدراسة التعرف على أساليب نظم المعلومات الإدارية كآلية لرفع مستوى الأداء الإداري، وتفسير أبعاد المتغير المستقل، والمتمثل في: الأجهزة والمعدات، والبرمجيات، والفنيين التقنيين، والشبكات العنكبوتية، كما استخدم البرنامج الإحصائي(SPSS22): بقياسات: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إيجاد معاملات الثبات بواسطة: (ألفا كرونباخ)، وطرح تساؤل المشكلة، والمتمثل في: هل هناك أثر إيجابي لتطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الإداري؟ واستخدم مقياس (ليكرت) الخماسي؛ لعينة بحجم:(95) مفردة، ومن نتائج الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى: وجود بنية تحتية كافية للتحوّل إلى استخدام نظم المعلومات الإدارية بالأكاديمية، وكانت النسب مرتفعة؛ لرفع مستوى أداء الموظفين العاملين بالأكاديمية، وهذا يساهم في اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وخفض التكاليف؛ لتصبح مؤسسات التعليم العالي أكثر قدرة على المنافسة، ورفع مستوى الأداء الإداري للعاملين بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الإدارية، الإداء الإداري الوظيفي، أكاديمية الدراسات العليا.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract

The aim of the study is to identify the methods of management information systems as a mechanism to raise the level of administrative performance, and to explain the dimensions of the independent variable, which is represented in: hardware and equipment, software, technical technicians, and web networks, as the statistical program (SPSS22) was used: with measurements: frequencies, percentages, and arithmetic averages And standard deviations, finding stability coefficients by: (Cronbach's alpha), and asking the question of the problem, which is: Is there a positive impact of the application of management information systems in raising the level of administrative performance? Use the five-point Likert scale; For a sample size of: (95) individuals, and from the results of the field study, it was concluded that: There is sufficient infrastructure to switch to the use of management information systems in the academy, and the percentages were high; To raise the level of performance of the staff working at the academy, and this contributes to making decisions in a timely manner, and reducing costs; To make higher education institutions more competitive, and to raise the level of administrative performance of workers in higher education institutions in Libya.

Keywords: management information systems، administrative job performance، graduate studies academy.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة

نتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة أصبحت أنظمة المعلومات الإدارية تحتل مكانة واسعة في كل المجالات وخاصة في المجالات الإدارية، بحيث تطوَّرت أنظمة المعلومات بخطى سريعة في جميع المستويات الإدارية، وهو ما يزيد المنافسة في رفع مستوى أداء الموظفين العاملين بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا محل الدراسة، كما أن تطبيق نظم المعلومات الإدارية الحديثة بكل دقة وجودة عالية تمنح المهارة، والتطور في حل المشكلات التنظيمية التقليدية، وهذا يشكل كذلك مورداً استراتيجياً ومفيداً للمجتمع الليبي بأكمله، وخصوصا نحن نعيش في عالم يعرف بعصر التفوق التقني، وثورة المعلومات، وتسابق الدول إقليمياً وعالمياً في استخدام أدوات نظم المعلومات الإدارية الحديثة والمتمثلة في (الأجهزة والمعدات، والبرمجيات، والفنيين التقنيين، والشبكات العنكبوتية)، والتي أصبحت تشكل مورداً حيوياً؛ لتساهم في تحقيق نجاح تلك المؤسسات"،(الطائي، 2005 :17) هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الأداء الوظيفي للعاملين بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا يلعب دورًا حاسمًا في

مستوى الأداء المؤسسي للأكاديمية الليبية للدراسات العليا والموظفين فيها، بفرعي بنغازي وأجدابيا محل الدراسة، وفي هذه الدراسة نحاول الإجابة على تساؤل الدراسة وهو: هل هناك أثر إيجابي لتطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي؟ كما نسعى لتحقيق الهدف العام والمتمثل في: التعرف على أساليب نظم المعلومات الإدارية كآلية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بالمؤسسات الليبية، والاستفادة من الاستخدام السليم لأنظمة المعلومات الإدارية؛ لتحسين أداء الموظفين العاملين في كل منظمات الأعمال في ظل انتشار الشبكات العنكبوتية الواسعة في كل مكان وزمان، والذي فرض حالة التغيير للأفضل والدقة والسرعة والإتقان، وفي هذه الدراسة تم اتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي وعرض متغيرات الدراسة، واستخدام برنامج ($SPSS_{22}$) الإحصائي ومن أجل الحصول على نتائج الدراسة الميدانية، وتصنيف إجابات عينة الدراسة، والتي كانت بحجم (95) مفردة والمكونة من(أعضاء هيئة التدريس، والفنيين، والموظفين العاملين بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بفرعي بنغازي وأجدابيا) بواسطة نظام(قياس ليكرت الخماسي)، وحيث تبين في نتائج الدراسة التالي: التأكيد بالرفض للعدم، بوجود أثر لاستخدام نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الإداري بكل فرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، ومن ثم قبول الفرضيات البديلة، ما أكد الحاجة إلى وجود نظام إداري تقني عالي الجودة؛ ليمكن الإدارة التنظيمية بقياداتها الإدارية من صناعة القرارات في الأوقات المناسبة، وبكفاءة وفعَّالية وأمانة، كما تأكد أن نظم المعلومات الإدارية له أثر إيجابي في جودة الخدمات، في حال تقديمها بأسلوب علمي صحيح وأمانة، ما يرفع القدرة على التنافس على المستويين المحلي والدولي، وما جعل مستوى الأداء بجودة عالية، ومواكباً للعصر بتطورات التقنية، ويرفع مستوى أداء الموظفين، ويحقق طموحات التنمية البشرية بالمجتمع الليبي، وتلبية حاجات أفراده.

2. الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة المخزون المعرفي والتراكمات العلمية، التي توصل إليها العلماء والمفكرون، بهدف التعرف على المساهمات السابقة، ويمكن للباحث أن يصوغ فرضيات بحثه وأسئلتها، إضافة إلى الاستفادة من الأدبيات الواردة في تلك الدراسات في تصميم خطة البحث، وتمكن من الإلمام بالوسائل والأدوات التي يتم استخدامها في اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لغزارة ما كتب حول موضوع الإبداع الإداري والأداء الوظيفي، يتم فقط استعراض ما اقترب من هذه الدراسة أو تشارك معها أو تشابه في بعض الجزئيات، بغرض توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وما الجديد الذي ستضيفه هذه الدراسة، وفيما يلي أهم ما توفر منها:

أولاً- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة المغربي (2011) بعنوان:

"واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمنظمات الفندقية الليبية دراسة ميدانية على الفنادق العاملة بمدينة بنغازي"، وهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع وقدرة نظام المعلومات الإداري بقطاع المنظمات الفندقية على توفير المعلومات التي تناسب احتياجات كافة المستويات الإدارية، وأيضاً التعرف على الصعوبات والعوائق التي تواجه نظام المعلومات الإداري بالمنظمات قيد الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات الخاصة بالجانب النظري عن طريق الاطلاع على الأدب الإداري المتعلق بموضوع الدراسة، في حين تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات الأولية، حيث وزعت (65) استمارة استبيان على أفراد عينة الدراسة وأمكن تجميعها جميعاً، وقد تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات المجمعة للكشف عن واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمنظمات الفندقية قيد الدراسة، وتم استخلاص مجموعة من النتائج، من أبرزها عدم وضوح المفاهيم الأساسية لنظم المعلومات الإدارية لدى أغلب القيادات الإدارية، والاهتمام غير الكافي بالموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال المعلومات، وقصور أنظمة التدريب، وكذلك عدم توفر أجهزة الحاسب الآلي بالشكل الجيد في مجال استحداث المعلومات، كما تبين أن تطبيق نظام المعلومات بالمنظمات الفندقية يعاني من بعض المشاكل ومنها قلة اهتمام الإدارة العليا بوحدة المعلومات في كافة المنظمات الفندقية وعدم التنسيق والتكامل بين نظم المعلومات التخصصية، وغياب التخطيط وعدم توفر الإمكانيات المادية، ويتضح من هذه النتائج أن نظم المعلومات الإدارية بالمنظمات الفندقية تعاني من قصور في توفير المعلومات المطلوبة للمسئولين بها، مما ترتب عليه ضعف فاعلية وكفاءة اتخاذ القرار بهذه المنظمات.

الدراسة الثانية: دراسة مسعودة (2017) بعنوان:

"نظم المعلومات ودورها في تحسين الأداء بالجامعات الليبية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات في تحسين أداء الجامعات الليبية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات، واستخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، ولقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (6146) مفردة، وعينة الدراسة بحجم (362) مفردة، ثم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإدخال البيانات ومعالجتها واختبار الفرضية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج: إلى وجود تأثير معنوي لنظم المعلومات على الأداء، والعمل على إيجاد نظم

المعلومات كفؤة وفعالة؛ ليعكس ويضمن أثر إيجابي لبعد شفافية المعلومات في محاور تطوير الأعمال في الجامعات الليبية، وربط هذه النظم بأنشـطة الجامعات الليبية المختلفة، وبما يواكب التطور الحديث المتسارع في هذا المجال.

الدراسة الثالثة: دراسة إيمان، خديجة، (2019)، بعنوان:

"مدى إسـهام نظام المعلومات في تحسـين أداء المؤسـسـة، دراسـة حالة مؤسـسـة (نفطال)، بولاية سعيدة الجزائر": هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر نظم المعلومات الإدارية على الأداء الكلي للمؤسسة، ومدى تحسين الأداء، من خلال الأداء الوظيفي، بالإضـافة إلى تعرُّف واقع استخدام نظام المعلومات، الذي يؤثر على الاسـتخدام الأمثل لنظم المعلومات في الشـركة، واعتمد الباحث على المنهج الوصـفي والتحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري، واعتمد المنهج الاسـتقرائي، لربط الجانب النظري بالواقع العملي، من خلال أدوات التحليل الإحصـائي للبيانات، وتوصـل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصـيات تتمحور حول توفير المؤسـسـة محل الدراسـة المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية اللازمة لنظم المعلومات، والسـعي إلى تطوير أداء المؤسـسـات الاقتصـادية، في توفير المتطلبات الضرورية لنظام المعلومات، والتواصل بين كافة المستويات الإدارية، للمساعدة في تحسين الأداء.

الدراسة الرابعة: دراسة جابر، الرقيب (2021)، بعنوان:

"دور نظم المعلومات الإدارية في تحسـين أداء العاملين في المسـتشـفيات العامة الكويتية"، هدف البحث إلى التعرف علي واقع نظام المعلومات الإدارية، ومدى توفرها بالمسـتشـفيات العامة بالكويت، وأثر نظم المعلومات الإدارية في تحسين أداء العاملين في المستشفيات العامة بالكويت، وتكوَّن مجتمع البحث من عينة من مديري ورؤسـاء أقسـام وموظفين بعدد من المسـتشـفيات العامة الكويتية، وعددهم (183) مفردة في عدد (6) مستشفيات عامة، وتوصل البحث للنتائج التالية: توفر المتطلبات المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية (المادية، البرمجية، البشـرية، التنظيمية) فإن نظم المعلومات المسـتخدمة في المسـتشـفيات العامة الكويتية تتلاءم مع شـبكة الاتصـال وأجهزة الحاسـب، وتتلاءم كذلك مع متطلبات العمل، وهذا يشـير إلى اهتمام المسـتشـفيات العامة الكويتية باختيار البرمجيات التي تتلاءم وتجهيزات النظام وتلبي حاجات العمل، وتوفرها بالوقت المناسـب، والتي يكون لها تأثيراً كبيراً في إنجاز المهام الوظيفية داخل المسـتشـفيات، وأن كفاءة هذه النظم هي أكبر مؤثر على كفاءة أداء الموظفين في المستشفيات العامة الكويتية، ولقد أثرت المتطلبات المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية في الحصول على البيانات وتنظيمها ومعالجتها للحصـول على المعلومات التي يسـتفيد منها متخذي القرار بما يلبي

احتياجات العمل في المستشفيات، ويوصي البحث بالعمل على تعزيز اهتمام المستشفيات باستخدام نظم المعلومات الإدارية بجميع متطلباتها بما يسهم في التأثير في الأداء الوظيفي للعاملين، مع العمل على تحديث نظم المعلومات بصورة دورية لمواكبة التطورات التكنولوجية المتغيرة باستمرار.

الدراسة الخامسة: دراسة أرحيم، المايل (2022)، بعنوان:

"معوقات تطوير نظام معلومات الموارد البشرية بالشركة الليبية للحديد والصلب، مصراتة، ليبيا"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطوير نظام معلومات الموارد البشرية في الشركة الليبية للحديد بمدينة مصراته، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالإدارة العامة للموارد البشرية وإدارة الحاسبات والنظم والاتصالات والقياديين، وقد اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات على عينة الدراسة التي تكونت من (200) مفردة. وكانت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (163) استبانة أي ما يعادل 81% من مجتمع الدراسة. تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة. وبناء على تحليل البيانات الكمية للدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي كان أبرزها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد نظام معلومات الموارد البشرية، وأن أكثر الأبعاد أهمية بُعد المعوقات الإدارية والتنظيمية إذ كان بدرجة أهمية مرتفعة (3.49) وتليها المعوقات البشرية بمتوسط (3.18) ثم بُعد المعوقات التقنية بمتوسط (3.13) وأخيراً المعوقات المالية بمتوسط (2.98) وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير نظم المعلومات بالشركة قيد الدراسة، التنسيق بين الإدارات ذات العلاقة بعملية تطوير نظام معلومات الموارد البشرية، تدريب المختصين بعملية التطوير والعاملين بإدارة الموارد البشرية على نظم المعلومات، متابعة وتطوير البرمجيات المطبقة في عملية تطوير نظام معلومات الموارد البشرية تماشياً مع سرعة التغير في تكنولوجيا المعلومات.

الدراسة السادسة: دراسة عزام، شحاته، هاني (2023) بعنوان:

"دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحسين الرقابة على المال العام – دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف المصرية" واستهدف البحث تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد النظم المالية الحديثة التي تتبناها الدولة في الآونة الأخيرة على تحسين الرقابة على المال العام، والكشف عن حالات الفساد المالي والإداري، وقد تمثلت الدراسة الميدانية في كافة الوحدات الإدارية لهيئة الإسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة المصرية، والتي يبلغ عددها (7) وحدات رئيسية، والتي تلتزم بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)،

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

وتتمثل عينة الدراسة من المسئولين عن الإدارة العليا ومسئولي الإدارة المالية ومسئولي إدارة المراجعة والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات المصرية، نظرا لأن هذه الفئات هي الأكثر ارتباطا بمتغيرات البحث، وقد تم تحديد عينة البحث بواقع (240) مفردة موزعة بالتساوي على الفئات الأربعة (الإدارة المالية، الإدارة العليا، إدارة المراجعة، الأكاديميين) بواقع (60) استمارة لكل منها، وقام الباحث بتجميع البيانات اللازمة الاختبار الفروض البحثية من خلال قائمة الاستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات الأولية حيث بلغت القوائم التصحيحية (177) بنسبة (73%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي، وخلصت نتائج البحث إلى أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية نظام الكرتوني يربط كافة أجهزة الحكومة ببعضها البعض، ويشمل كافة العمليات المالية وغير المالية التي تتم بمراحل دورة الموازنة بدءاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي وانتهاء بمرحلة المسائلة، وأيضاً يدعم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS) في الوحدات الحكومية في نجاح مقومات الإصلاح وتحسين الوضع المالي للوحدات الحكومية وإدارة مواردها بشكل كفء، كما أنه يتوافق مع المعايير المحاسبية الحكومية الدولية من أجل كسب المنافع الاقتصادية، ويسهم تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في أحكام الرقابة على المال العام من خلال دوره الحيوي في تفعيل موازنة البرامج والأداء، كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء عينات الدراسة بشأن مقومات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية طبقاً للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05).

ثانياً– الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة (Rahman & Hussain, 2011) بعنوان:

The impact of information technology on performance and evaluation: an empirical study in developing countries.

"**أثر تقنية المعلومات على الأداء والتقييم: دراسة تجريبية في البلدان النامية**" هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظائف المديرين، وعلى تقييم الأداء باستخدام مقاييس مالية وغير مالية، وطبقت هذه الدراسة على قطاع الخدمات المصرفية في الدول النامية، وتحديداً في بنغلاديش والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي، وشملت عينة الدراسة ثلاث مجموعات من (106) مديراً من جميع الدول، تم تصنيفهم بناء على تصورهم لمدى تأثير تطبيق تكنولوجيا المعلومات على وظائفهم (عالي، متوسط، منخفض) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على أداء

المـــــــديرين لوظائفهم، وأن تأثير تطبيق تكنولوجيا المعلومات كان بدرجات مختلفة، حيث أثر على مقاييس تقييم الأداء المرتبطة بالربحية والإنتاجية بشـــكل أكبر من التكلف، واختلاف تصـــورات أفراد العينة لمدى تأثير تكنولوجيـا المعلومـات علـى الأداء نتيجة لاختلاف مهاراتهم في استخدامها فالأكثر مهـارة تـصوروا تأثير عالي والعكس صحيح، وإن تأثير تطبيق تكنولوجيا المعلومات على مقاييس تقييم الأداء الغير مالية أكبر من المالية، بالإضافة إلى أن تطبيق تكنولوجيـا المعلومـات يجعـل المنظمات أكثر مرونة وشفافية، وسرعة في الاستجابة للتغيرات البيئية.

الدراسة الثانية: دراسة (Supattra, 2017) بعنوان:

The impact of management information systems and information technology on the efficiency of company management، and on business strategy (Thailand) .

"**أثر نظم المعلومات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات علـى كفـاءة إدارة الشركة، وعلـى استراتيجية الأعمال (تايلاند)**"، وهدفت الدراســـة إلى الاســـتفادة من تطبيقات نظم المعلومات لرفع كفاءة الإدارة، وتوصلـت الدراسـة إلـى نتائـج أهمهـا: أن نظـم المعلومات الإدارية وتكنولوجيـا المعلومات تزيـد مـن فاعليـة وكفـاءة أداء المنظمة، وتحسـن العمـل الاستراتيجي بهـا، وأنـه كلمـا كـان الاعتماد علـى المعلومات أكثـر، زادت الحاجـة إلـى تكنولوجيـا المعلومات، لزيـادة كفـاءة المنظمة، وزيـادة فعاليتهـا، وكلمـا تحسنت ثقافة العاملين في المؤسسة نحو كفاءة الأداء وفعاليته، وقد أوصت الدراسة بضرورة التكامل بين نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات.

الدراسة الثالثة: دراسة (Tong, 2020) بعنوان:

The impact of electronic information technology on the efficiency of salesmen's performance in the United States of America.

"**أثـر تكنولوجيـا المعلومات الإلكترونية علـى كفـاءة أداء رجـــال البيـــع فـــي الولايات المتحدة الأمريكية**"، وهدفت هذه الدراسـة إلى تحقيق قدرات تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة أداء العاملين، وفي هذه الدراسة تـم التوصـل إلـى النتائج التالية: أن هنـاك أثـر إيجابـي لتكنولوجيـا المعلومات علـى كفـاءة أداء رجـال البيـع، وإلـى فاعليـة النمـوذج المقترح الـذي يوضـح هذه العلاقـة، وأوصـت الدراسـة بتفعيل تكنولوجيا المعلومات على كافة وظائف المنظمة.

ثالثاً– التعقيب على الدراسات السابقة:

تم استعراض(9) دراسات سابقة ذات صلة مباشرة بموضوع البحث، وقد شكلت هذه الدراسات أهمية علمية، وإثراء لموضوع الدراسة بشكل عام، وبعد مراجعة الدراسات السابقة وتحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية، تبين تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها لمنهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، وأداة جمع البيانات وهي الاستبانة، كما تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) للتحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة، واختبار فرضياتها، ومعرفة العلاقات بين متغيرات الدراسة، وأن أغلب الدراسات السابقة قدمت نظم المعلومات الإدارية وعناصره؛ لرفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بمنظمات الأعمال، وأكدت النتائج أن الاستخدام الأمثل لتحقيق أهداف المؤسسات، هو بضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية، باستخدام الشبكات العنكبوتية، وتقديم دورات للمستخدمين عن تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الحديثة، والتعرف على مدى توفر المتطلبات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي؛ للرفع من مستوى أداء العاملين بها، وتحسين القدرات والكفاءات بالشكل الصحيح، بالكيفية والدقة المناسبة، وتوفير البنية التحتية للمؤسسة بسهولة التخزين واسترجاع المعلومات والتعامل بشكل يومي بالإدارة ليساهم في صنع القرار الاستراتيجي، وما يميز الدراسة الحالية: أنها نصت على أهمية تأثير استخدام تطبيقات نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس، والفنيين، والموظفين للتقنيات بالطرق الأفضل، إلى جانب باستخدام أهم الوسائل التي تساعد على التطوير من مستوى أدائهم، ومن ذلك تطور مستوى الأداء باستخدام تقنيات نظم المعلومات الإدارية الحديثة.

3. مشكلة الدراسة

نتيجة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا، وتوفر شبكات الاتصالات لحماية المعلومات، والسعي إلى تطوير أداء العاملين بمؤسسات التعليم العالي، وتلبية المتطلبات الضرورية من خلال استخدامات نظم المعلومات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات التي تزيد من فاعلية وكفاءة أداء المنظمة، وتحسن العمل الاستراتيجي بها، إذ لابد من خلق منظومة متكاملة من عناصر الخدمة الممتازة للإدارة، ما يفرض ضرورة تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي بليبيا، وكونه أمراً حيوياً، وبالغ الأهمية والتأثير في تحقيق جودة أداء وظيفي مميز بهذه المؤسسات، والاستفادة من تطبيقات التقنيات الحديثة، والتي حقاً تساعد في رفع مستويات أداء الفرد والمؤسسة، بتطبيق نماذج ناجحة من دراسات وبحوث، وذلك يتحقق من خلال الفهم العملي العميق، والتطبيق الدقيق بالإتقان لجودة المعرفة الخدمات الإدارية، وهو ما دفع بالباحث في هذه الدراسة إلى التمحيص الدقيق، والبحث والتحليل

للخطوات العلمية، واســـتثمار تطبيق نظم المعلومات الإدارية من أجل رفع مســـتوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية، ومن ذلك تم تحديد إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

هل هناك أثر إيجابي لتطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا؟

ثم تبعته التساؤلات الفرعية التالية:

1) ماهي تطبيقات نظم المعلومات الإدارية المستخدمة من قبل الإدارة التنظيمية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا؟

2) هل لاستخدام الأجهزة والمعدات والبرمجيات، والفنيين التقنيين، والشبكات العنكبوتية أثر في رفع مســـتوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراســـات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا؟

3) ما هي خصـــائص نظم المعلومات الإدارية الحديثة من أجل رفع مســـتوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

4. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها مـــن تطبيقات الاستخدام الأمثل، والمميز لنظـــم المعلومات الإدارية بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا، من أجل تحسين أداء الموظفين بهما، والتي تتمثل في التالي:

الأهمية العملية للدراسة:

عرض أهمية نظم المعلومات الإدارية بالدراسات السابقة لرفع مستوى الأداء الوظيفي، كما أوضحها (سعودي، 2005 :43) بأنها أصبحت ثروة ليست فقط في اتخاذ القرار، بل يتعدى كافة العمليات الإدارية بوضع الخطط، ورسم السياسات الرقابية والتقييم، ثم أن الخبرة والقدرة العلمية لمؤســـسة عريقة للأكاديمية عينة الدراسة، تقدم أفضل النتائج التطبيقية لجودة الإداء، بتنمية العلاقة الإيجابية بين (نظم المعلومات الإدارية كمتغير مستقل، ورفع مستوى الوظيفي كمتغير تابع لهذه الدراسة).

الأهمية التطبيقية للدراسة:

ينعكس تطبيق هذه الدراسة اقتصادياً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات، من خلال دراسة أثر تطبيق أنظمة المعلومات الإدارية على رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي، وأجدابيا الليبيتين، والتحسين المستمر للعملية الإدارية، وبالتالي رفع مستوى أداء وإنتاجية للأكاديمية ككل، ومن ثم الاستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تطوير تطبيقات نظم المعلومات الإدارية، بما يساعد في تحسين أداء مستخدميها، ووضع حلول للتحديات التي نتجت عن تطبيقها في الأكاديمية الليبية محل الدراسة.

5. أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على مجموعة من الأهداف أهمها:

1) التعرف على أساليب نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

2) تحديد علاقة الارتباط الإيجابية بين نجاح نظم المعلومات الإدارية ورفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

3) التعرف على الأساليب الحديثة لتطبيق نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

6. فرضيات الدراسة

تم بناء وصياغة الفرضيات، والمتمثلة في مكونات المتغير المستقل في التالي:

الفرضيات الصفرية الرئيسة Ho:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) لتطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الفرضيات الفرعية الأولى HO1-1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) للأجهزة والمعدات في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

الفرضيات الفرعية الثانية HO1-2:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند(0.05) للبرمجيات في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

الفرضيات الفرعية الثالثة HO1-3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) للمتخصصين التقنيين في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

الفرضيات الفرعية الرابعة HO1-4:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) للشبكات العنكبوتية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.

7. منهجية الدراسة

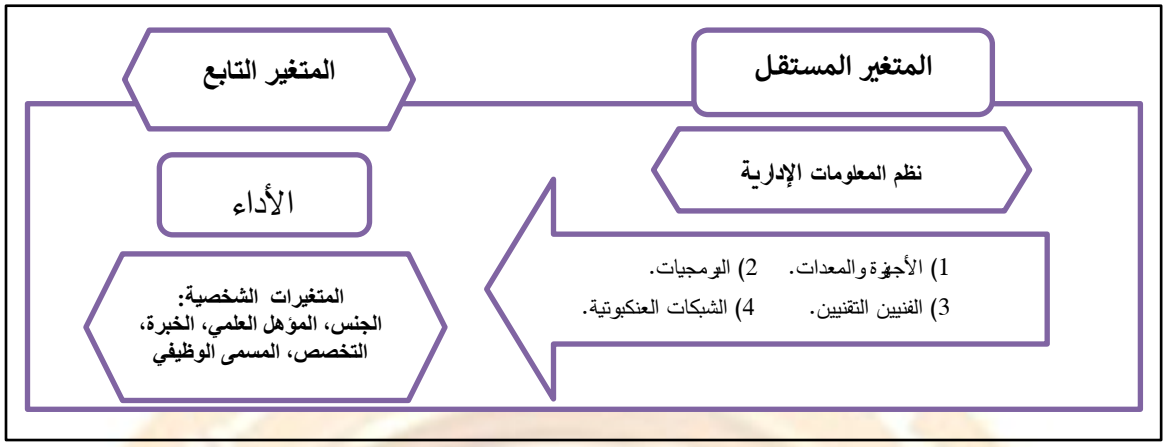
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي حيث يعتبر أكثر المناهج انسجاما مع طبيعة وأهداف الدراسة الحالية بالجانب النظري من خلال الاطلاع على الكتب ونتائج الدراسات السابقة والرسائل العلمية ذات الصلة بالمتغير المستقل، والمتغير التابع بالإطار المفاهيمي، واستخدم برنامج($SPSS_{23}$) الإحصائي بالإطار العملي لاختبار الفرضيات، وفقرات إجابات المبحوثين من خلال الاستبانات للوصول إلى نتائج الدراسة من خلال استخدام أدوات الاستبيان لجمع البيانات الأولية المطلوبة.

8. متغيرات الدراسة: أنموذج الدراسة

المتغير المستقل: والمتمثل في (نظم المعلومات الإدارية) بفرعي الأكاديمية محل الدراسة.

المتغير التابع: المتمثل في (الأداء الوظيفي) للعاملين بفرعي الأكاديمية محل الدراسة.

ولتوضيح ذلك يقدمهما الباحث في التالي:



الشكل رقم(1) أبعاد المتغير المستقل، وأبعاد المتغير التابع للدراسة.

9. مجتمع وعينة الدراسة

تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس، والفنيين والموظفين الإداريين بفرعي الأكاديمية محل الدراسة، ولصغر حجم العينة استخدم أسلوب الحصر الشامل، وكانت بحجم (54) مفردة بفرع بنغازي، و(41) مفردة بفرع اجدابيا، بمجموع (95) مفردة بالفرعين محلي الدراسة.

10. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي اجدابيا.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة بفصل الخريف، بالفترة من 15-01-2023م إلى 11-02-2023م.

الحدود الموضوعية: يبحث في هذه الدراسة موضوع واقع أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

11. مصطلحات الدراسة

1) نظم المعلومات الإدارية:

"نشاط لجمع البيانات المتصلة بالإدارة إلكترونياً، سواء في الداخل أو من الخارج، ويعالج البيانات وتحويلها، وصنع القرارات الإدارية بالكمية والدقة، في الوقت المناسب" (دالي، 2015/2014 : 69-70).

التعريف الإجرائي: نظـام المعلومات الإدارية: هـو النظـام الـذي يـزود الإداريين بالمعلومات اللازمة لأداء أعمالهم بعد معالجة البيانات المدخلة إليه.

2) مكونات نظم المعلومات الإدارية:

وتتمثل في الأبعاد التالية (خالد، 2018/2017 :32):

أ- **الأجهزة المعدات:** وهي الحاسبات والطابعات والشاشات، والأقراص المرنة.

ب- **البرمجيات:** هي المشغل بالأجهزة والبيانات والمعلومات للعمليات، التي تؤديها الأجهزة.

ج- **الفنيون التقنيون:** هم الأشـــخاص الذين يقومون بالعمل على أجهزة الحاســـوب بأنواعها المختلفة، وبرمجياتها، وصيانتها، واستخدامات الشبكات العنكبوتية.

د- **الشـبكة المعلوماتية:** ترتبط بمجموعة كبيرة من الحواسيب، وترتبط بخطوط اتصـال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة، وتبادل المعلومات فيما بينها.

3) الأداء الإداري: هو الارتقاء بأداء العاملين بتدريبهم وتحفيزهم وصولاً للأهداف.

4) مفهوم الأداء الوظيفي: هو التزام الموظف بمتطلبات الوظيفة المسندة إليه من الالتزام بمواعيد الدوام الرســـمي بالحضـــور والانصـــراف، والالتزام بالواجبات والمهام، وتحمله للأعباء والمسؤوليات المسندة إليه (العنزي، 2004).

5) عضو هيئة التدريس الأكاديمي: هو من يحمل شـهادة الماجستير، أو الدكتوراه ويقوم بالتدريس بكفاءة التخصـص الأكاديمي والتربوي والثقافي، وله الخبرة بالتدريس، والحصـول على درجات (الماجستير أو الدكتوراه) بدرجة محاضر وما فوق.

6) أكاديمية الدراسـات العليا: هي مؤسـسـة أكاديمية أو مدرسـة عليا للدراسـات العليا، أو معهد متخصِّص في العلوم التطبيقية والإنسانية، بمستويات أعلى من الدراسات الجامعية.

الإطار النظري: نظم المعلومات الإدارية والإداء الوظيفي

أولاً- نظم المعلومات الإدارية:

وتتمثل نظم المعلومات الإدارية في التالي:

1. تعريف نظم المعلومات الإدارية:

نظم المعلومات الإدارية هي أنظمة إدارية محوسبة، تقوم بتحويل البيانات الإدارية، والمالية ذات الصلة المباشرة بها إلى معلومات مفيدة، وهي تعمل بتقنيات عالية الجودة؛ لجمع المعلومات ومعالجتها، وتخزينها، وجعلها مهمة جداً بالإدارة لأي نشاط تنظيمي، وتدعم القرارات المتخذة، والرقابة على الأنشطة (Kang & Yammeesri, 2017pp:137-149)، وكما ثبت علمياً، وعملياً كنتيجة لتطبيق نظم المعلومات الإدارية أن الأداء الوظيفي السليم يتم بواسطة التطبيق المحكم لنظم المعلومات الإدارية من أجل تحسين الأداء الوظيفي على مستوى الفرد، أو المؤسسة.

2. فوائد نظم المعلومات الإدارية:

من أهم الفوائد التي تقدمها نظم المعلومات الإدارية لمتخذي القرار والعاملين الآتي (الوحيدي، 2018، ص:56):

أ- تقديم المعلومات المختصة بجميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بمختلف المستويات الإدارية عند الحاجة لها.

ب- دراسة وتقييم النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، ومن ثم تقييم النتائج من أجل تصحيح الانحرافات التي تقد تحصل في أحد مراحل الإنتاج.

ج- تهيئة ظروف مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة ذات الفعالية الكبيرة من خلال عملية التجهيز المختصرة للمعلومات في الوقت المناسب.

د- المساعدة في التنبؤ بمستقبل المؤسسة وتوقع الاحتمالات لاتخاذ الاحتياطات اللازمة فيما إذا حدث خلل في تحقيق الأهداف.

هـ- حفظ المعلومات والبيانات، التي هي الأساس لعمل المؤسسة، واستخدامها عند الحاجة.

3. خصائص نظم المعلومات الإدارية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها نظم المعلومات الإدارية الآتي ،(الحيالي،2006م:37؛ خلف، 2015: 98):

أ- المعالجة وإنتاج البيانات عن طريق عمليات الأعمال التقنية في المؤسسة، ويتم توفير المعلومات، وتقديم التقارير لعرض الإجراءات والطرق التقنية عالية الجودة.

ب- تتميز نظم المعلومات الإدارية بأنها متكاملة مع قواعد البيانات، ويكون التكامل خالياً من التكرار في تخزين البيانات ومعالجتها، بحيث يتم وجود نقطة واحدة لإدخال البيانات

ج- يعد النظام في أي منظمة بأنه الذاكرة، والفكر المتحرك والمعبر عنها.

4. مواصفات المعلومات:

من المؤكد أن المعلومات تدعم عملية صنع القرارات في المنظمة، وتقلل من درجة عدم التأكد، ولكي تتحقق الفائدة المرجوة منها يجب أن تتصف بالخصائص التالي (ديسلر، 1985: 31) ومن بين هذه المواصفات التي ينبغي التقيد بها في التالي:

- **الدقة:** تعبر عن نسبة المعلومات الصحيحة إلى كمية الإجمالية من المعلومات التي يتم إنتاجها خلال فترة من الزمن.
- **الشمول:** تعني توفر معلومات تغطي جميع جوانب الحالة التي تجري معالجتها.
- **الموضوعية:** تعني عدم تحيز البيانات التي تم جمعها وفرزها وتبويبها وتنقيحها وتحليلها لتناسب جهة بعينها.
- **التوقيت المناسب:** تعني وصول المعلومة إلى المستفيد في الوقت المناسب، وفي حالة عدم وصولها في الوقت المناسب ستفقد قيمتها، وبالتالي تمثل ضياعاً للوقت والمال والجهد.
- **الشكل:** تعني أمكانية تقديم المعلومات بالشكل المطلوب للمستفيد بحيث يضمن سرعة فهمها من قبل الأفراد الموجهة إليهم سواء تقديمها كمية رقمية أو وصفية أو بشكل رسوم مخططات بيانية أو بشكل جداول.

5. دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي:

يَكْمُن الدور لنظم المعلومات الإدارية في القدرة والفاعلية في تحقيق الكثير من الفوائد لأداء المنظمة، مثل:

1) المرونة، والسرعة، وضبط المخزون، ومراقبة الإنتاج، والتحسين من خلال زيادة سرعة إنجاز المعاملات ودقتها.

2) كما تساعد التقارير المتحصل عليها التي توفرها نظم المعلومات الإدارية في دعم عملية اتخاذ القرارات، ومن ثم تحسين نوعيتها، وزيادة قيمتها، وإنتاجيتها المعتمدة على المعلومات المقدمة.

3) تستخدم في المنظمات على مستوى الإدارة العليا، آخذة البعد الاستراتيجي، والتنافسي على مستوى الإدارة الوسطى لتنفيذ وتوصف المعلومات، كما تستخدم على مستوى الإدارة التنفيذية بما يعزز من عملية المراقبة والإشراف المباشر على سير العمليات المتكررة.

وقد اتفق الباحثون على أن الجهود يجب أن تنصب لتحسين جودة نظم المعلومات الإدارية الذي يؤدي بدوره لتحسين الأداء الوظيفي (Tasi, 2018 :157) ، وتعتبر المعلومات ذات أهمية ودور كبير في بقاء واستمرار المنظمات في ظل البيئة المتغيرة والمعقدة، ويجب أن تنسجم مع متطلبات المستويات التنظيمية المختلفة، ابتداءً من حاجات المستويات عمل التشغيلية وانتهاء بمتطلبات الإدارة العليا، مما جعلها عنصراً أساسياً وحيوياً يساعد في تسهيل عمل المنظمات، وتطوير قدراتها على تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، إذا تم استخدامها بكفاءة عالية (Al-Zoubi, 2005).

ثانياً– الأداء الوظيفي بالمؤسسات العامة:

ويتحقق الأداء الوظيفي والمؤسسي بالتالي:

1. المفهوم:

هو قدرة الموظف أو المنظمة على استخدام الموارد بكفاءة، بإنتاج مخرجات متناغمة مع الأهداف، وهو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال الفرد والمنظمة في ضوء تفاعلهما مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، و" يتضمن ثلاثة أبعاد، هي أداء الأفراد في إطار وحدات التنظيم المتخصص، والأداء في إطار السياسات العامة للمؤسسة، وأداء البيئة التي تعمل بها، ويعرف بـ" مدى تحقيق وإنجاز المهام المكونة لوظيفة الفرد، أو يشبع الفرد بها متطلبات الوظيفة، ومن أحد محددات الكفاءة لدى العاملين، للوصول لمستوى الإنجاز المطلوب وفق الإمكانيات المتاحة"(حسن راوية، 2001م:114)، ويعبر الأداء عن ابتداع حوافز جديدة للجهود الفردية والجماعية الملموسة، التي تركز على تحقيق غاية واحدة هي تحسين الأداء(الربيق، محمد، 2004م).

2. أهمية الأداء الوظيفي:

تكمن الأهمية كونه الناتج النهائي لجميع أنشطة المنظمة، سواء على مستوى الفرد، أو المنظمة، والأساس في استقرارها جودة أدائها، لأن أثر المنفعة العائدة على المنظمة،" يلعب دوراً مهمًا في تحقيق رؤية، ورسالة المنظمة، وأساس بقائها واستمراريتها، كما يرتبط الأداء بدورة حياة المنظمة في مراحلها المختلفة بمرحلة الظهور، ومرحلة البقاء والاستمرارية، والتميز، وقدرة المنظمة على تخطي مرحلة ما، من مراحل النمو، والدخول في مرحلة أكثر تقدم يتوقف على مستويات الأداء" (اللبدي، 19:2015).

3. أبعاد الأداء الوظيفي:

وتتمثل أهم أبعاد الأداء الوظيفي فيما يلي (كردي، 2019):

أ) جودة الأداء الوظيفي:

الأداء " استراتيجية أساسية في التقييم، وجودة الخدمات لترضى العملاء في الداخل والخارج، والجودة تحمل معنيين: المعنى الواقعي، ويعنى الالتزام باستخدام مؤشرات حقيقية، كمعدل الإنتاج ونسبة للفاقد والهدر، والالتزام بالمقاييس والمواصفات المتعارف عليها، أما الأداء الحسى يرتكز على المشاعر، والأحاسيس، للاقتناع، والرضا عن الخدمات، بمستوى جودة يناسب توقعاتهم ويلبى احتياجاتهم.

ب) حجم الأداء الوظيفي:

هو مقدار الطاقة الجسمانية، التي يبذلها الفرد في العمل خلال فترة زمنية معينة، والسرعة في الأداء، وحجم العمل المنجز الذي لا يتعدى قدراته وإمكاناته، لأن ذلك يعنى بطء الأداء مما يصيب العاملين بالتراخي، وقد يؤدى إلى مشكلة تتمثل في عدم القدرة على زيادة معدلات الأداء.

ج) إجراءات الأداء الوظيفي:

وهى الخطوات التي يسير بها أداء العمل، والاتفاق على الطرق والأساليب المسموح بها، والمصرح باستخدامها لتحقيق الأهداف، حتى تكون الصورة واضحة لجميع الأطراف، وحتى لا يتأثر الأداء بغياب أحد العاملين، ولكن الاتفاق والتفاهم على ما يريد المرؤوسون، وتنفيذه مع رئيسهم قبل اعتماده كأسلوب مفضل في إنجاز العمل، ولضمان اتفاقه وعدم مخالفته للنظم، والتعليمات، واللوائح، والقوانين.

4. أهم العوامل المؤثرة على الأداء:

وتتمثل هذه العوامل في التالي (Bretschneider,2020 :536):

أ) غياب الأهداف المحددة:

المنظمة التي لا تمتلك خطط تفصيلية لعملها وأهدافها، ومعدلات الإنتاج المطلوب أدائها، لن تستطيع قياس ما تحقق من إنجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم لعدم وجود معيار محدده، تملك المنظمة معايير أو مؤشرات للإنتاج والأداء الجيد، وعندها يتساوى الموظف ذو الأداء الجيد مسبقا مع الموظف ذو الأداء الضعيف.

ب) عدم المشاركة في الإدارة:

عدم مشاركة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة في التخطيط يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والعاملين، ويؤدي إلى ضعف الشعور بالمسئولية والعمل الجماعي، وتدني مستوى الأداء لدى العاملين لشعورهم بعدم مشاركتهم في وضع أهداف المنظمة أو في حل مشكلات الأداء.

ج) اختلاف مستويات الأداء:

فكلما ارتبط مستوى أداء الموظف بالترقيات والعلاوات والحوافز، كانت عوامل التحفيز غير مؤثرة، وهذا يتطلب نظاما متميزا لتقييم أداء العاملين ليتم التمييز الفعلي بين الموظف ذو الأداء العالي وذو الأداء المتوسط والكسول وغير المنتج (Hadad, 2019 :122).

5. تأثير الإنسان في الاستفادة من التطبيقات التقنية:

التطور الكبير في مجال النظم والتكنولوجيا ناتج عن السبق البشري؛ للأخذ بالعلم، والمعرفة من دون الاكتفاء بالأساليب التقليدية، إذ يعود لتكنولوجيا النظم والمعلومات الدور البارز في تحسين أداء العاملين في أي مؤسسة سواء كانت حكومية خدمية أو خاصة هدفها الربح، وتعتمد على مساهمة الإنسان نفسه في نظم المعلومات، والمعرفة أكثر من اعتمادها على الموارد الرأسمالية التقليدية الأخرى، مما فرض شروط وآليات عمل مختلفة أكثر ارتباطاً بنظم المعلومات الإدارية، (النجار،2007 :5) حيث إن هذه التطبيقات تسمح للموظف في تطوير قدراته، ومهاراته، وتحسين أدائه، وتفادي الأخطاء إن وجدت والعمل على حلها، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على أداء المؤسسات والمنظمات بشكل عام وتحسين الأداء الوظيفي بشكل خاص.

الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من(أعضاء هيئة الدريس، والفنيين التقنيين، والموظفين) بعينة الدراسة، وتأتي خصوصية الأكاديمية الليبية للدراسة من توافر الكفاءات العلمية والبُحَّاث بهذه المؤسسة العريقة، وأخذت البيانات الأولية الرسمية بالمقابلة الشخصية مع المسؤولين بالإدارة، وشؤون أعضاء هيئة التدريس، وكان حجمها(95) مفردة من كل العينة، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (1) عدد مفردات عينة الدراسة بالفرعين محل الدراسة

فرع الأكاديمية	عدد الموظفين	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الفنيين التقنيين	عدد القانونيين	أعضاء هيئة التدريس القارين	المجموع الكلي
فرع بنغازي	34	14	16	01	03	20	**54**
فرع اجدابيا	37	17	13	02	05	04	**41**
المجموع	**71**	**36**	**37**	**06**	**12**	**24**	**95**
المجموع الكلي = 95							

2. أداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات:

تم تصميم الاستبانة كأداة للدراسة من ثلاثة أقسام، ففي القسم الأول تكون من(5) فقرات لأبعاد المتغيرات الشخصية للمبحوثين، وفي القسم الثاني: تكون من(4) أبعاد للمتغير المستقل، المتمثل في(نظم المعلومات الإدارية)، وشمل(24) فقرة، والقسم الثالث: تكون من(5) أبعاد المتغير التابع المتمثل في(الأداء الوظيفي)، وشمل(27) فقرة، وبعد المراجعة، والتعديل بحسب رأي(6) محكمين، ورضاهم بنسبة عالية، وتم توزيع الاستبانة في صورتها النهائية، بعدد(95) استمارة على المبحوثين في الفرعين محل الدراسة، ونظراً لصغر حجم العينة، استخدم أسلوب الحصر الشامل، واستخدام معيار الوزن النسبي لقياس اتجاه المبحوثين بواسطة مقياس(ليكرت الخماسي) واستخدم المتوسط المرجح لتصنيف إجاباتهم بدقة كما هو مبين ومفصل في الجدول رقم(2) اللاَّحق، والذي يبين أنه كلما اقتربت الدرجة من(5) دَلَّتْ على الموافقة العالية، أما الدرجة (1) دَلَّتْ على عدم الموافقة الشديدة.

الجدول رقم(2) اتجاه الرأي لإجابات المبحوثين بالمتوسط المرجح حسب نظام ليكرت الخماسي في الدراسة

الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المتوسط المرجح	من4.20 إلى5	من3.40 إلى4.19	من2.60 إلى3.39	من1.80 إلى2.59	من 1 إلى 1.79

3. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة متخصصة في العلوم الإدارية(المحكمين)، للتقييم والأخذ بآرائهم، ومن ثم القيام بالتعديلات المطلوبة، لعرض الاستبانة على المبحوثين، وبعد توزيعها للإجابة عليها، تم اختبار الصدق والثبات، ثم إدخال البيانات بالحاسوب بواسطة برنامج (SPSS23) الإحصائي لتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية: التكرارات، والنسب، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار المتعدد، و(ألفا كرونباخ)؛ للتحليل بدقة ، والوصول إلى توصيات الدراسة.

ومن النتائج بالجدول رقم (3) نلاحظ أن جميع معاملات (ألفا) كانت تتراوح ما بين (0.80-0.81)، ما يجعلها صالحة لأغراض الدراسة، وحيث ثبت أنها أكبر من(60%).

الجدول رقم (3) معاملات (ألفا كرونباخ) لاختبار ثبات المتغير المستقل للدراسة

ت	معاملات أبعاد المتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية)	معامل ألفا
1	الأجهزة والمعدات.	0.81
2	البرمجيات.	0.80
3	الفنيين التقنيين.	0.81
4	الشبكات العنكبوتية.	0.81
	معامل ألفا لمتغير نظم المعلومات الإدارية ككل	**0.81**

4. تحليل أبعاد متغير(نظم المعلومات الإدارية) وأبعاد متغير(الأداء الوظيفي):

فقرات أبعاد المحور المستقل، والمتمثلة في(الأجهزة، والبرمجيات، والفنيين التقنيين، والشبكات العنكبوتية) لرفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالعينة يتبين لنا في الجداول التالية:

أولاً- تحليل نتائج بُعد الأجهزة والمعدات لرفع مستوى الأداء الوظيفي بالدراسة:

الجدول رقم (4) تحليل نتائج فقرات بُعد الأجهزة والمعدات الإلكترونية لمحور نظم المعلومات الإدارية بالدراسة.

م	فقرات بعد الأجهزة والمعدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أجهزة الحاسوب والمعدات الإلكترونية الموجودة بالأكاديمية تتميز بالحَدَاثة والتطور.	3.37	1.161	3
2	تمتلك الأكاديميات في ليبيا مجموعة متطورة من الأجهزة الإلكترونية الحَدّيثة، والمترابطة مع بعضها البعض إلكترونياً.	3.70	1.033	4

م	فقرات بعد الأجهزة والمعدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	الأجهزة الإلكترونية الحَدّيثة هي الأكثر استخداماً لإرسال واستقبال البيانات في المؤسسات الإدارية الليبية.	3.99	0.952	4
4	يساعد استخدام الأجهزة الإلكترونية الحَدّيثة في تخفيض التكاليف، وتحسين أداء الموظفين بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.	3.76	1.038	4
5	يؤدي استخدام الأجهزة المتطورة بالأكاديميات إلى رفع الكفاءة والقدرة المميزة في الأداء الوظيفي لكل شرائح العاملين بها.	3.52	1.113	4
6	يتم عمل صيانة لأجهزة الحاسوب بشكل دوري مستمر وسريع.	4.50	1.253	5
	المتوسط الكلي	3.81	0.714	4

وتراوحت درجات الموافقة على هذا البعد ما بين (3.37–4.50)، وحصلت الفقرات(3و4 و6) على متوسطات بدرجات (3.99، 3.76، 4.5)، والتي تحث على ضرورة استخدام الأجهزة الحديثة لمواكبة التطورات التقنية، لتحقيق جودة الأداء الوظيفي، لرفع مستوى الأداء الوظيفي، إذ كانت النسبة مرتفعة حصلت على درجة(3.81).

ثانياً– تحليل نتائج بُعد البرمجيات الإلكترونية من أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي:

الجدول رقم (5) تحليل نتائج فقرات بُعد البرمجيات الإلكترونية لمحور نظم المعلومات الإدارية بالدراسة.

م	فقرات بُعد البرمجيات الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	البرمجيات الدقيقة المستخدمة في الإدارة بالمؤسسات العامة في ليبيا تتناسب مع حاجات العمل المتوخاة منها.	3.74	0.942	4
2	المؤسسات العامة الليبية تستخدم برمجيات ذات جودة عالية وسهلة الاستخدام.	3.61	1.087	4
3	يعزز استخدام البرامج الإلكترونية حفظ الوثائق، واسترجاعها في الأوقات المناسبة بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا.	3.55	1.156	4
4	تعزز البرامج الإلكترونية تبادل المعلومات بين العاملين والعملاء إدارياً بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا بشكل فعّال.	3.58	1.064	4

م	فقرات بُعد البرمجيات الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	تقوم المؤسسات الليبية بالاعتماد على شركات برمجيات متخصصة في حال وجود مشاكل أو تطوير لنظم المعلومات الإدارية.	3.53	1.116	4
6	تحديث برامج البرمجيات بالمؤسسات العامة في ليبيا بشكل دوري يحقق التطور ومواكبة العصر أمام الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب.	3.48	0.944	4
	المتوسط الكلي	**3.47**	**0.715**	**4**

من خلال النتائج في الجدول رقم(5) نلاحظ أن المتوسط الكلي لدور استخدام البرمجيات في رفع مستوى الأداء الوظيفي قد بلغ(3.47) بانحراف معياري(0.715)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة عالية لدور البرمجيات الإلكترونية في رفع مستوى الأداء الوظيفي، وتراوحت درجات الموافقة على هذا البعد ما بين(3.48-3.74)، حيث حصلت جميع الفقرات على متوسطات ذات درجات(4) أي على درجة مرتفعة، ما يؤكد على ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالبرمجيات، والبرامج لحفظ الوثائق، وتبادل المعلومات بين العاملين بالداخل والخارج بطريقة سريعة وفَعَّالة.

ثالثاً– تحليل نتائج بُعد الفنيين التقنيين من أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي:

الجدول رقم (6) تحليل نتائج فقرات بُعد الفنيين التقنيين لمحور نظم المعلومات الإدارية بالدراسة.

م	بعد فقرات الفنيين التقنيين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	المؤسسات العامة الليبية تقوم بالاستقطاب والتعيين للموظفين من ذوي الكفاءة العالية لاستخدام نظام المعلومات الإدارية.	3.99	1.031	4
2	الأكاديمية تقوم بتطوير مهارات الموظفين بالتدريب على استخدامات أنظمة المعلومات الإدارية المتطورة باستمرار.	3.93	0.966	4
3	الإدارة العليا بالأكاديمية ترى أنّ رأس المال البشري هو مصدر النجاح والداعم الحقيقي لنجاح منظمات الأعمال.	4.02	1.023	4
4	تصرف بالمؤسسات العامة الليبية علوات للموظفين الحاصلين على مهرات الإبداع في استخدامات نظم المعلومات الإدارية.	3.89	1.000	4
5	تتخذ إدارة الأكاديمية قرارتها بكل دقة وسرعة نتيجة استخدامها لنظم المعلومات الإدارية المتطورة عالية السرعة والجودة.	3.73	1.191	4

م	بعد فقرات الفنيين التقنيين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	تشجع الإدارة العليا بالأكاديمية تنمية المهارات الابتكارية للمتعاملين لنظم المعلومات الإدارية، والفنيين في أداء الأعمال التطبيقية بها.	3.71	1.161	4
	المتوسط الكلي	**3.89**	**0.913**	**4**

من خلال النتائج في الجدول رقم (6) نلاحظ أن المتوسط الكلي لبُعد الفنيين التقنيين قد بلغ (3.89) بانحراف معياري (0.913)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة مرتفعة، بدرجة(4)، ما يؤكد على ضرورة اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات الليبية بأهمية توافر الفنيين التقنيين، وتمكين الموارد البشرية من القيام بالبرمجة المناسبة، والتدريب للموظفين العاملين، وتراوحت درجات الموافقة والرضا لهذا البعد ما بين (3.71-4.02) حيث حصلت جميع الفقرات على متوسطات على درجة (4)، أي الحصول على درجة مرتفعة، ما يؤكد على أن الإدارة العليا بالمؤسسات لتقوم بتشجيع، وتنمية المهارات الإبداعية للعاملين بواسطة وجود الفنيين التقنيين، ومن أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين.

رابعاً- تحليل نتائج بُعد الشبكات العنكبوتية من أجل رفع مستوى الأداء الوظيفي:

الجدول رقم (7) تحليل نتائج فقرات بُعد الشبكات العنكبوتية لمحور نظم المعلومات الإدارية بالدراسة.

م	فقرات بُعد الشبكات العنكبوتية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الإنترنت شبكة عالمية تتعامل مع الألاف الأجهزة الحاسوبية بالخوادم، والعملاء لتبادل المعلومات المكتوبة والصوتية أو المرئية مع جميع الدول.	3.95	0.948	4
2	الشبكات العنكبوتية تتميز بالسرية والشفافية، والدقة والسرعة في الأداء.	3.91	0.948	4
3	شبكات الاتصالات العالمية تعمل لنقل وتبادل المعلومات بنظم: الإنترانت (Intranet) داخل بيئة عمل المنظمة، والإكسترانت(Extranet) بالبيئة المحيطة للمنظم، والإنترنت العالمية(www.com) لكل بلدان العالم.	93.9	0.955	5
4	تناسب سرعات الإنترنت المتوفرة بالأكاديمية مع المتطلبات والاحتياجات المرغوبة من الأكاديميين، والموظفين بها.	3.84	1.237	4
5	توفر الأكاديمية مواقع إلكترونية بشبكات الإنترنت سهلة وبسرعة عالية.	3.82	1.148	4
6	الأكاديمية تقدم شبكات عنكبوتية للمعلومات الرقمية على كافة المستويات من أجل الحصول على الجودة العالية للنشاطات العلمية الأكاديمية والإدارية.	3.02	0.643	3
	المتوسط الكلي	863.	0.741	4

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

من خلال النتائج بالجدول رقم (7) تبين أن المتوسط الكلي لدور استخدام الشبكات العنكبوتية في رفع مستوى الأداء الوظيفي قد بلغ (3.86) بانحراف معياري (0.741)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة مرتفعة بدرجة (4) أي التأكيد على دور الشبكات العنكبوتية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفاعلية ونجاح في مؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظر العاملين بفرعي الأكاديمية محل الدراسة، وتراوحت درجات الموافقة في هذا البُعد ما بين(3.02– و3.99) حيث إن الفقرة (3) حصلت على درجة(5) كأعلى نسبة، أي بأن" ميزة الشبكات العنكبوتية واسعة الانتشار محلياً ودولياً بكل دول العالم.

5. اختبار فرضية الدراسة:

الفرضية الصفرية الرئيسية Ho، وتنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند(0.05) بتطبيق نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، ولاختبار هذه الفرضية، استخدم التحليل لإجابات المبحوثين بالانحدار المتعدد، فحصلنا على التالي:

جدول رقم (8) نتيجة تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى

البُعد	Beta	t	Sig.
محور نظم المعلومات الإدارية	0.293	5.032	0.000*
أبعاد أثر نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي.	0.028	0.457	0.000*
محور الأداء الوظيفي	0.48.70	4.543	0.000*
.693a	R		
0.48	R Square		
78.889	F		

يشير الجدول رقم (8) من خلال قيمة (F) البالغة (78.889) وهي قيمة معنوية عند مستوى(0.05) ما يدل على معنوية الأنموذج، ونتائج (R) تظهر أن(93%) من الاختلافات كانت لأثر نظم المعلومات في رفع مستوى الأداء الوظيفي، ومما سبق نستطيع رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الفرضية الفرعية الأولى Ho_{1-1}، وتنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند(0.05) للأجهزة والمعدات في رفع مســـتوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة ، من استخدام اختبار تحليل الانحدار بالجدول تبين التالي:

جدول رقم (9) نتيجة تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية لأثر بُعد الأجهزة والمعدات بالدراسة

البّعد	Beta	t	Sig.
الأجهزة والمعدات لنظم المعلومات الإدارية	0.547	10.486	0.000*
.547a	R		
0.299	R Square		
109.967	F		

يشـــير الجدول رقم(9) أن قيمة(F) البالغة (109.967) وهي قيمة معنوية عند مســـتوى(0.05) وهو ما يدل أيضـــاً على معنوية الأنموذج، كما تظهر نتائج (R) أن(55%) والاختلافات الحاصـــلة كانت في أثر أجهزة ومعدات نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة، ولذلك نرفض قبول الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية Ho_{1-2}، وتنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) للبرامج والبرمجيات في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة باستخدام اختبار تحليل الانحدار، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (10) نتيجة تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

البّعد	Beta	t	Sig.
البرمجيات نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي	0.476	8.703	0.000*
.476a	R		
0.227	R Square		
75.75	F		

يشير الجدول رقم (10) من خلال قيمة (F) البالغة (75.75) وهي قيمة معنوية عند مستوى(0.05) مـا يـدل على معنويـة الأنموذج، وتظهر نتـائج (R) أن (48%) للاختلافـات كـانـت من أثر أجهزة

ومعدات نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي، حيث نرفض الفرضية، وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة Ho_{1-3}، وتنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (0.05) للفنيين التقنيين في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة، باستخدام اختبار تحليل الانحدار، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (11) نتيجة تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

البُعد	Beta	t	Sig.
الفنيين التقنيين	0.64	13.381	0.000*
.640a	R		
0.41	R Square		
179.059	F		

يشير الجدول رقم (11) من خلال قيمة(F) البالغة (179.059) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05) ما يدل على معنوية الأنموذج، وتظهر نتائج (R) أن(64%) من الاختلافات الحاصلة كانت من أثر الفنيين التقنيين بنظم المعلومات الإدارية في رفع الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، وعليه نرفض قبول الفرضية السابقة، وقبول الفرضية البديلة، عند مستوى دلالة (0.05) من وجهة نظر العاملين بالأكاديمية.

الفرضية الفرعية الرابعة Ho_{1-4}، وتنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشبكات العنكبوتية عند مستوى(0.05) لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، باستخدام اختبار تحليل الانحدار.

الجدول رقم(12) نتيجة تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البُعد	Beta	t	Sig.
الشبكات العنكبوتية	0.71	12.982	0.000*
620a	R.		
0.38	R Square		
182.061	F		

يشير الجدول رقم (12) من خلال قيمة(F) البالغة (182.061) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05) ما يدل أيضـاً على معنوية الأنموذج، كما تظهر النتائج (R) أن(62%) من الاختلافات الحاصـلة في أثر الشـبكات العنكبوت نظم المعلومات الإدارية في رفع مسـتوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، وبذلك نرفض قبول الفرضية السابقة، وقبول الفرضية البديلة.

6. النتائج والتوصيات:

أولاً– النتائج: تطرقت هذه الدراسة للنتائج بالجانب التطبيقي لجدوى تطبيق نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة، وكانت كالتالي:

الفرضية الصفرية الرئيسة وفروعها:

الجدول رقم (13) نتائج اختبارات الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات والفرعية لها.

الفرضيات	صياغة الفرضيات	النتيجة
الفرضية الصفرية الرئيسية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على رفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية.	دالة
الفرضية الفرعية الأولى	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، للأجهزة والمعدات الإلكترونية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية.	دالة
الفرضية الفرعية الثانية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، للبرمجيات لرفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية.	دالة
الفرضية الفرعية الثالثة	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، والمتخصصين التقنيين لرفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية.	دالة
الفرضية الفرعية الرابعة	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05)، للشبكات العنكبوتية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي الليبية.	دالة
نتيجة التحليل	**نرفض الفرضيات الصفرية وفروعها ونقبل الفرضيات البديلة وفروعها**	**دالة**

والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى(0.05) بتطبيق نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، ومن خلال قيمة (F) البالغة (78.889) وهي قيمة معنوية عند مسـتوى(0.05) ما يدل على معنوية الأنموذج، ونتـائج(R) تظهر أن(69%) من الاختلافـات الحـاصـلـة، كـانـت تبين أن الأثر لنظم المعلومات دالاً في رفع مستوى الأداء الوظيفي، ومن ثم نرفض الفرضية، وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الأولى:

تبين أن قيمة (F) البالغة (109.967) من خلال قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وهو ما يدل على دلالة معنوية للأنموذج، كما تظهر نتائج (R) أن (55%) والاختلافات الحاصلة وجود أثر لأجهزة ومعدات نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، ولذلك نرفض قبول الفرضية السابقة، وقبول الفرضية البديلة، وبتحليل نتائج بُعد الأجهزة والمعدات لرفع مستوى الأداء الوظيفي بالدراسة، تبين أن المتوسط الكلي لاستخدام الأجهزة والمعدات الإلكترونية قد بلغ(3.81) بانحراف معياري (0.714)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة عالية =(4)؛ بمعنى ضرورة توفير أدوات وأجهزة نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي.

الفرضية الفرعية الثانية:

تبين في هذا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) للبرامج والبرمجيات لرفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا من خلال قيمة (F) البالغة (75.75) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05) ما يدل أيضاً على معنوية الأنموذج، كما تظهر نتائج (R) أن (48%) للاختلافات الحاصلة كانت من أثر للبرامج والبرمجيات نظم المعلومات الإدارية لرفع مستوى الأداء الوظيفي، حيث نرفض الفرضية، وقبول الفرضية البديلة، وبتحليل نتائج بُعد البرمجيات لرفع مستوى الأداء الوظيفي بالدراسة: تبين أن المتوسط الكلي لدور استخدام البرمجيات في رفع مستوى الأداء الوظيفي قد بلغ (3.47) بانحراف معياري (0.715)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة عالية لدور البرمجيات الإلكترونية لرفع مستوى الأداء الوظيفي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تبين في ذلك من خلال قيمة(F) البالغة (179.059) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05) ما يدل على معنوية الأنموذج، وتظهر نتائج (R) أن(64%) من الاختلافات الحاصلة كانت من أثر الفنيين التقنيين بنظم المعلومات الإدارية في رفع الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بمدينتي بنغازي وأجدابيا، وعليه نرفض قبول الفرضية السابقة، وقبول الفرضية البديلة، عند مستوى دلالة(*0.05*) من وجهة نظر العاملين بالأكاديمية، وبتحليل نتائج بُعد الفنيين التقنيين لرفع مستوى الأداء الوظيفي بالدراسة: تبين أن المتوسط الكلي لبُعد الفنيين التقنيين قد بلغ(3.89) بانحراف معياري(0.913)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة مرتفعة، بدرجة(4)، ما يؤكد على ضرورة اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات الليبية بأهمية توافر الفنيين التقنيين لرفع مستوى الأداء الوظيفي.

الفرضية الفرعية الرابعة:

تبين أن من خلال قيمة (F) البالغة (182.061) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، وهو ما يدل على دلالة معنوية، كما تظهر النتائج(R) أن(62%) من الاختلافات الحاصلة في أثر الشبكات العنكبوتية نظم المعلومات الإدارية في رفع مستوى الأداء الوظيفي بفرعي الأكاديمية الليبية محل الدراسة، وبذلك نرفض قبول الفرضية السابقة، وقبول الفرضية البديلة، وبتحليل نتائج بُعد الشبكات العنكبوتية لرفع مستوى الأداء الوظيفي: تبين أن المتوسط الكلي لدور استخدام الشبكات العنكبوتية في رفع مستوى الأداء الوظيفي قد بلغ (3.86) بانحراف معياري (0.741)، وهذا المتوسط الحسابي يدل على درجة مرتفعة بدرجة (4) أي التأكيد على الدور الفاعل للشبكات لرفع مستوى الأداء الوظيفي.

ثانياً- التوصيات:

في ضوء المراجعة والدراسات السابقة، والنتائج في هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات في التالي:

1) ضرورة اهتمام إدارات مؤسسات التعليم العالي الليبية باستخدام نظم المعلومات الإدارية الحديثة بشكل كامل بجميع مكوناته وعناصره، كونها متغير هام ولها التأثير الإيجابي في الأداء الوظيفي للعاملين بها، بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي وبالجودة العالية في العالم.

2) ضرورة توافر أدوات نظم المعلومات الإدارية؛ لتلبية احتياجات العمل الفعلية، والاهتمام بالشبكات العنكبوتية المحلية، والدولية، ووسائل الاتصالات؛ لضمان سرعة استجابة الأنظمة للأوامر المطلوبة،

3) الاهتمام بالعناصر البشرية بمؤسسات التعليم العالي، وحصر احتياجاتهم الفنية والتقنية، وتقديم كافة المتطلبات، وتوفير الدورات التدريبية في مجال الأنظمة الإلكترونية المطبقة في مؤسسات التعليم العالي عالمياً، وتوفيرها بأسرع وقت ممكن من خلال الدراسات والبحوث لقياس مدى فعالية نظم المعلومات الإدارية؛ لرفع مستوى أداء الموظفين بمؤسسات التعليم العالي وتحسين العمل والأداء بها.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. الكتب:

1) أحمد السيد كردي(2019)، **أبعاد الأداء الوظيفي**، القاهرة، مصر.

2) حسن راوية محمد،(2001)، **إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2.

3) خالد رجم (2017–2018)، **نظم المعلومات، مقرر المستوى الثاني** شعبة نظم المعلومات كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

4) الطائي، محمد عبد حسين،(2005) **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

5) عبد الحميد بسيوني (2012)، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

6) النجار، فايز جمعة صالح(2007)، نظم المعلومات الإدارية، ط2 ، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن.

7) نزار عوني اللبدي، (2019)، **تنمية الأداء الوظيفي الإداري**، ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

2. الكتب المترجمة:

1) جاري ديسلر(1985)، أساسيات الإدارة، المبادئ والتطبيقات الحديثة، ترجمة عبد القادر محمد عبد القادر، دار المريخ للنشر الرياض السعودية.

3. الدوريات:

1) رمضان محمد علي أرجيم، عبدالسلام محمد المايل(2022) معوقات تطوير نظام معلومات الموارد البشرية بالشركة الليبية للحديد والصلب، مصراتة، ليبيا، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، مجلد5، العدد1، مصراتة ليبيا.

2) سعودي، موسى (2005)، أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في مؤسسة الضمان، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، عمان، العدد 1، مجلد 23.

3) طارق جابر راشد، وفالح الرقيب(2021)، دور نظم المعلومات الإدارية في تحسين أداء العاملين في المستشفيات العامة الكويتية، *المجلة العلمية للدراسات، والبحوث المالية والإدارية*، المجلد(11) العدد2.

4) محسن عبيد عبد الغفار عزام، محمد موسى شحاته، هاني مصطفى عبد الوارث المزين (2023)، دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحسين الرقابة على المال العام "دراسة ميدانية بهيئة الإسعاف **المصرية**، *المجلة العلمية للدراسات، والبحوث المالية والإدارية* ، المجلد 15، العدد 1.

5) مسعودة على محمد خليفة (2017)، نظم المعلومات ودورها في تحصين الأداء بالجامعات الليبية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد 8، ملحق العدد الرابع، جامعة قناة السويس، مصر.

4. الرسائل العلمية:

1) بداوي إيمان، بوري خديجة،(2019)، "مدى إسهام نظم المعلومات في تحسين أداء المؤسسة" رسالة ماجستير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجزائر.

2) الربيق محمد، (2004)، العوامل المؤثرة في فاعلية الأداء الوظيفي للقيادات الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

3) طاهر عمر يونس المغربي(2011) واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية بالمنظمات الفندقية الليبية دراسة ميدانية على الفنادق العاملة بمدينة بنغازي، رسالة الماجستير" في الإدارة ب قسم الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

4) العنزي مبارك،(2004)، التغيير التنظيمي وعلاقته بأداء العاملين، دراسة مسحية على العاملين بإدارة مرور الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، السعودية.

5) الوحيدي، محمد علي (2018)، أثر نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار في الأردن، **رسالة ماجستير**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ثانياً–المراجع الأجنبية:

1- Al-Zoubi, H. (2005). Information Systems strategies - strategic entrance. Amman, Jordan: Dar Wael

2- Bretschneider, (2020) Management Information Systems in Public and Private Organizations، An Empirical Test، Public Administrative، Review، Vol 50 No، 5.

3- Haddad Anwar(2019) Information Systems in Jordan Telecommunication Company at the Northern Region of Jordan A Case Study MBA Thesis Yarmouk University.

4- Kang، S.H and J. Yammeesri. (2017). Impact of Accounting Information Systems and Internal Control. UTCC International Journal of Business and Economics، 9 (1),

5- Rahman, M. and Hussain, M. (2011), The Impact of Information Technology on Performance Evaluation in Developing Countries: An Empirical Study, Journal of Knowledge Globalization, Vol. 4 Issue 1.

6- Supattra Bookmark, (2017), The Influence of Management Information Systems and Information Technology on Management Performance and Satisfaction 7th Global Conference on Business& Economics.

7- Tasi Yao Chuan-(2018) Comparative Analysis of Model Management and Relational Database, Management Omega. Vol 29 No, 2.

8- Tong James Y L (2020) Resource Constraints and Information System Implementation in Small Businesses. Omega No, 29. Vol, S.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Central line-associated infection in the intensive care unit of Misurata Hospital (ICU)

Dr. Yasmin Farag Abushalla

Microbiology Unit, Al-Aswak Health Center, Misurata - Libya.

jasamen84@gmail.com

Abstract:

Introduction: Central venous access requires placement of a large catheter or venous access device in the groin or under the collarbone to deliver medications that cannot be given orally or in the arm. In addition to antibiotics and chemotherapy, this catheter can be used to administer effective drugs in vessels, blood products, and intravenous nutrition. Furthermore, central venous access is also used in intensive care units to assess venous and cardiac function or to provide patients with continuous or intermittent renal replacement therapy, however one of the main issues related to the use of central venous catheters is the possibility of infection caused by microorganisms that can cause local or systemic infections.

Methods: The data was collected from Hospital, Misrata, during the period from January 2021 to August 2022. It included cases who were asked to insert central line catheters in the intensive care unit, in addition to age, gender, type of pathogen, and antibiotics used.

Results: It included 24 cases, the number of women was 14, while the men were 10, the ages ranged from 15-98 years, and they were concentrated in the age groups 15-77 years, and from isolated bacteria. *Acinetobacter spp* and *Staphylococcus spp* (17%), **Klebsiella** *spp* (42%), *pseudomonas spp* and *proteus spp and E. coli* (8%) and *Candida albicans* (3%) And by studying antibiotic sensitivity, it was found that the bacteria showed resistance to all antibiotics except the antibiotic CST. Which showed efficacy on the isolated bacterial species except *Proteus spp.*

Keywords: Infection Central Line, microbes, Intensive Care Unit (ICU), Misurata.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

العدوى المرتبطة بالخط المركزي في وحدة العناية المركزة بمستشفى مصراتة

د. ياسمين فرج ابوشعالة

قسم الاحياء الدقيقة ، المركز الصحي الاسواك، مصراتة، ليبيا

jasamen84@gmail.com

الملخص:

المقدمة: يتطلب الوصول الوريدي المركزي وضع قسطرة كبيرة أو جهاز وصول وريدي في الفخذ أو أسفل الترقوة لتوصيل الأدوية التي لا يمكن إعطاؤها عن طريق الفم أو في الذراع. بالإضافة إلى المضادات الحيوية والعلاج الكيميائي ، يمكن استخدام هذه القسطرة لإدارة الأدوية الفعالة في الأوعية ومنتجات الدم والتغذية الوريدية. علاوة على ذلك ، يتم استخدام الوصول الوريدي المركزي أيضًا في وحدات العناية المركزة لتقييم وظائف الأوردة والقلب أو لتزويد المرضى بعلاج بديل كلوي مستمر أو متقطع ، ولكن إحدى المشكلات الرئيسية المتعلقة باستخدام القسطرة الوريدية المركزية هي احتمال حدوث عدوى عن طريق الكائنات الحية الدقيقة التي يمكن أن تسبب التهابات موضعية أو جهازية.

الطريقة: تم جمع البيانات من مستشفى مصراتة خلال الفترة من يناير 2021 إلى أغسطس 2022. وتضمنت الحالات التي طُلب منها إدخال قسطرة خط مركزي في وحدة العناية المركزة ، بالإضافة إلى العمر والجنس ونوع العامل الممرض. المضادات الحيوية المستخدمة.

النتائج: اشتملت على 24 حالة ، كان عدد النساء 14 ، والرجال 10 ، وتراوحت أعمارهم بين 15-98 سنة ، وتركزوا في الفئات العمرية 15-77 سنة ، ومن البكتيريا المعزولة *Acinetobacter spp* و *Staphylococcus spp* (17%)، *Klebsiella spp* (42%)، *pseudomonas spp* و Proteus *spp* و *E. coli* (8٪) و Candida *albicans* (3٪) ، ومن خلال دراسة حساسية المضادات الحيوية ، وجد أن البكتيريا أظهرت مقاومة جميع المضادات الحيوية باستثناء المضاد الحيوي CST، والتي أظهرت فاعليته على الأنواع البكتيرية المعزولة ماعدا *Proteus spp*.

الكلمات المفتاحية: عدوى الخط المركزي ، الميكروبات ، وحدة العناية المركزة، مصراتة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Introduction

Central venous access requires placement of a large catheter or venous access device in the groin or under the collarbone to deliver medications that cannot be given orally or in the arm(Yébenes & Capdevila, 2002), In addition to antibiotics and chemotherapy, this catheter can be used to administer effective drugs in vessels, blood products, and intravenous nutrition(Janum, Zingg, Classen, & Afshari, 2013; Qiu et al., 2020), Furthermore, central venous access is also used in intensive care units to assess venous and cardiac function or to provide patients with continuous or intermittent renal replacement therapy, However one of the main issues related to the use of central venous catheters is the possibility of infection caused by microorganisms that can cause local or systemic infections (Lorente, Henry, Martín, Jiménez, & Mora, 2005).

Which leads to an increase in morbidity and mortality rates among patients, as well as an increase in financial resources and burdens in society(Al-Balas et al., 2017), two main names are used to define vascular catheter-related bloodstream infections: central line-associated bloodstream infections and catheter-associated bloodstream infections, Although they are used interchangeably, there are distinct differences between them. The term central line-related blood infection refers to an infection that occurs in the presence of a central venous catheter within 48 hours after catheter removal(Marschall et al., 2014).

A catheter-associated bloodstream infection is a clinical diagnosis attributable to an intravascular catheterization that can be confirmed by culture(Yébenes & Capdevila, 2002), it is one of the most common nosocomial infections and a major cause of bloodstream infections, especially for intensive care patients. Several recent studies have found that central venous catheters are more infectious than peripheral catheters (Marschall et al., 2014), the Centers for Disease Control and Prevention estimates that there has been 50% decrease in infections in the United States in recent years, but thousands of patients still develop bloodstream infections each year(Horan, Andrus, & Dudeck, 2008).

A study showed that the rate of bloodstream infections associated with central lines in Western European hospitals is 3.5%, while in China it is 48% in intensive care and surgical units, A study reported that staphylococci and streptococci are the most common microorganisms, while in a study in Spain, staphylococci and yeasts are responsible for infections, while recent studies in China and Europe showed that most of the pathogens are gram-negative bacteria (Horan et al., 2008; Meng et al., 2021).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Central venous catheters have become essential in the management of critically ill patients who require long-term care(Novikov et al., 2012), as a result, the presence of resistant microorganisms is one of the contributing factors to the high infection and mortality rate in intensive care units (Massanari & Hierholzer, 1986).

The current study aimed to identify the most common organisms in blood infection associated with the central line and the extent of bacterial resistance to the antibiotics used.

Materials and Methods

Data collection protocol

The data was collected from Hospital, Misrata, during the period from January 2021 to August 2022. It included cases who were asked to insert central line catheters in the intensive care unit, in addition to age, gender, type of pathogen, and antibiotics used were Imipenem (IMP (10µ), Ceftriaxone (CRO (30 µ), Amoxicillin clavulanic acid (AMC (30 µ), Cefotaxime (CTX (30 µ), Norfloxacin (NOR(10 µ), ceftazidime (CAZ(30µ), Cefoxitin (FOX(30µ), Amikacin (AK (30 µ), Meropenem (MRP (30 µ), Colistin (CST (25 µ) (Miller, Vujcich, & Brown, 2022).

Results and discussion

The current study was conducted by collecting data from patients from the central care department at Hospital, Misrata, including cases of central line catheters, and included 24 cases in the previously mentioned time period, Where the number of women was higher than men as figure (1), and this is not similar to two studies in Australia and Bangladesh (Miller et al., 2022; Saha et al., 2022).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

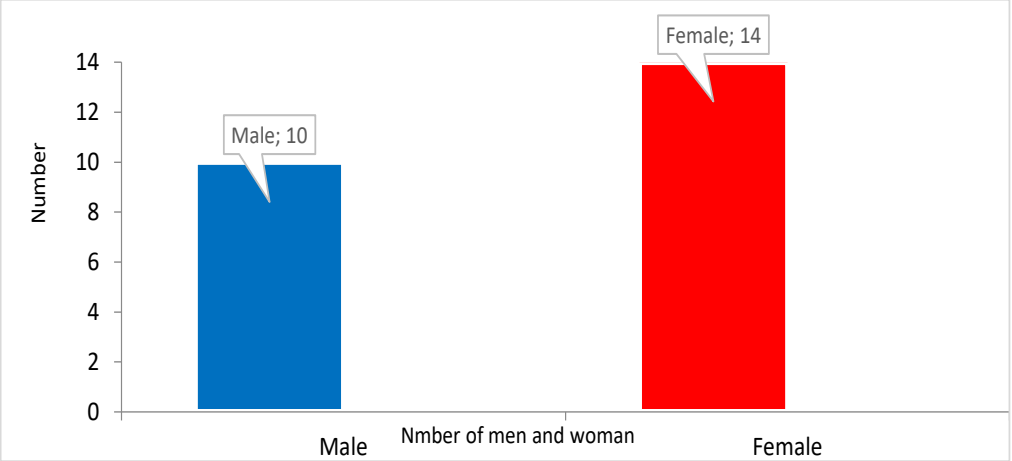


Figure (1): The number of men and women

The age groups ranged from 15-98 years, so we find that most of the cases are from the age groups from 15 to 77 years as figure (2), and this is similar to a study in India(Deb, Mittal, Gaind, & Verma, 2016).

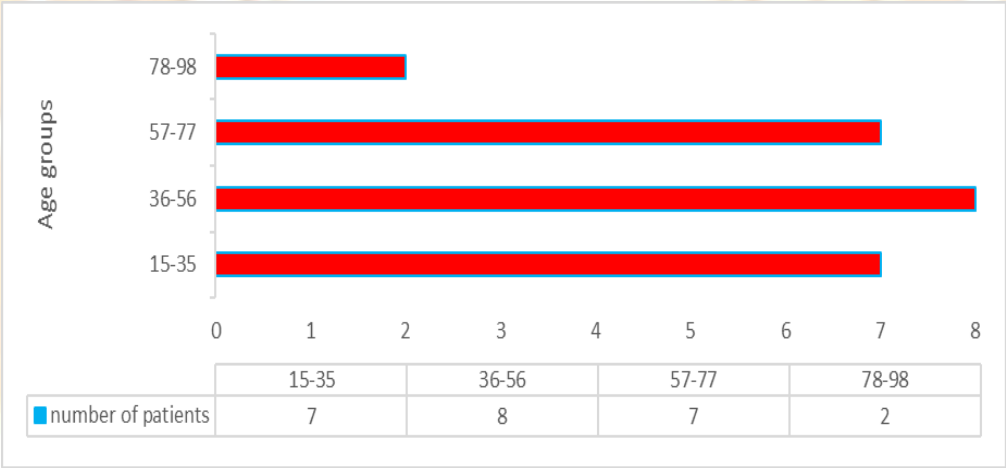


Figure (2): Age groups Figure (2): Age groups

From the data obtained for the isolated organisms, 67% of Gram-negative bacteria, 13% of Gram-positive bacteria, and 20% of yeasts, as shown (3), this is similar to a study in India where most of the bacteria present are *Acintobacter spp*, *Staphylococcus spp*, **E. coli, Klebsiella** *spp* and *Candida albicans* (Sapkota, Mishra, Jha, & Sharma, 2017).

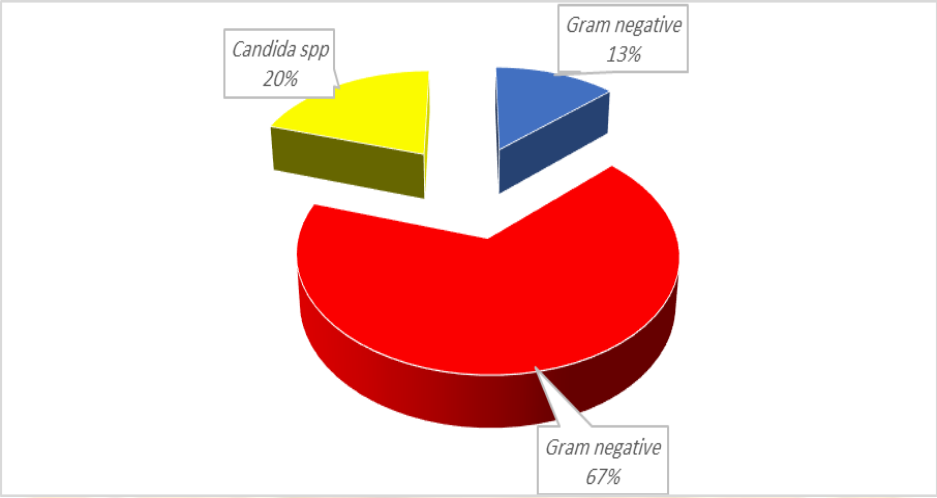


Figure (3): The percentage of isolated organisms

bacteria isolated of study 6 species were *Acinetobacter spp* and *Staphylococcus spp* (17%), **Klebsiella** *spp* (42%), *pseudomonas spp* and *proteus spp and E. coli* (8%)as figure (4) .This is similar to a study in India (Sapkota et al., 2017),

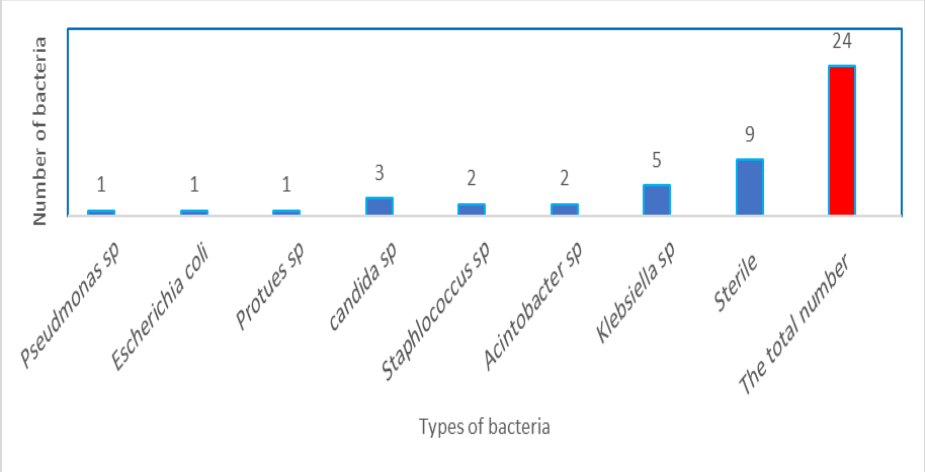
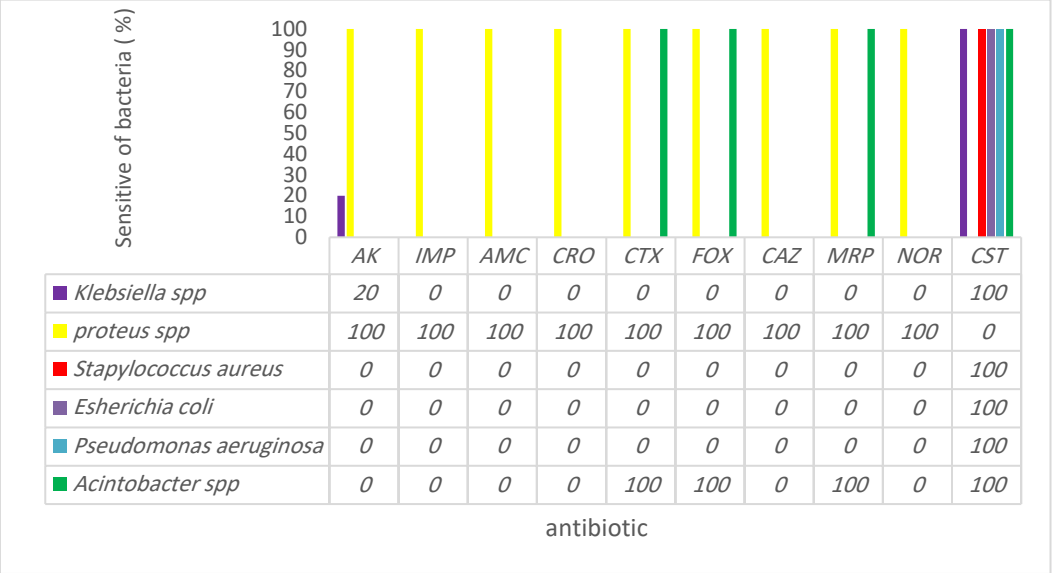


Figure (4): Types of bacteria isolates

proteus spp was sensitive to most antibiotics except (CST), addition to the aforementioned antibiotics were also used to find out their effectiveness on isolated bacteria isolation Acinetobacter spp was sensitive CTX, FOX, MRP and CST. While the rest of the other bacterial isolates are resistant to antibiotics, except CST, it showed effectiveness for all isolates by 100% as figure (5), and this is similar to a study Mehta that in 2020, which showed that bacteria are resistant to the antibiotics used (Mehta, Kumar, Singh, Thakur, & Kumar, 2020).



	AK	IMP	AMC	CRO	CTX	FOX	CAZ	MRP	NOR	CST
Klebsiella spp	20	0	0	0	0	0	0	0	0	100
proteus spp	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0
Stapylococcus aureus	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100
Esherichia coli	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100
Pseudomonas aeruginosa	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100
Acintobacter spp	0	0	0	0	100	100	0	100	0	100

Figure (5): Bacterial sensitivity to the antibiotics used.

Conclusion:

It was found that the bacteria showed resistance to all antibiotics except the antibiotic CST. Which showed efficacy on the isolated bacterial species except Proteus spp.

Acknowledgments:

Finally, thanks to everyone who contributed to the arrival of the research in this image, Special thanks to Hospital, Misurata.

References:

1. Al-Balas, A., Lee, T., Young, C. J., Kepes, J. A., Barker-Finkel, J., & Allon, M. J. J. o. t. A. S. o. N. (2017). The clinical and economic effect of vascular access selection in patients initiating hemodialysis with a catheter. 28(12), 3679-3687 .
2. Deb, M., Mittal, G., Gaind, R., & Verma, P. J. I. J. o. I. C. (2016). Central venous catheter related blood stream infections in an intensive care unit from a tertiary care teaching hospital. 12 .(1)
3. Horan, T. C., Andrus, M., & Dudeck, M. A. J. A. j. o. i. c. (2008). CDC/NHSN surveillance definition of health care–associated infection and criteria for specific types of infections in the acute care setting. 36(5), 309-332 .
4. Janum, S., Zingg, W., Classen, V., & Afshari, A. J. C. C. (2013). Bench-to-bedside review: Challenges of diagnosis, care and prevention of central catheter-related bloodstream infections in children. 17(4), 1-12 .

5. Lorente, L., Henry, C., Martín, M. M., Jiménez, A., & Mora, M. L. J. C. C. (2005). Central venous catheter-related infection in a prospective and observational study of 2,595 catheters. 9(6), 1-5 .

6. Marschall, J., Mermel, L. A., Fakih, M., Hadaway, L., Kallen, A., O'Grady, N. P., . . . Epidemiology, H. (2014). Strategies to prevent central line–associated bloodstream infections in acute care hospitals: 2014 update. 35(7), 753-771 .

7. Massanari, R. M., & Hierholzer, W. (1986). The intensive care unit. In Hospital infections (pp. 285-298): Little, Brown and Company, Boston.

8. Mehta, S., Kumar, A., Singh, V. A., Thakur, J. R., & Kumar, H. J. J. S. (2020). Central Venous Catheter-related Blood Stream Infections: Incidence, Risk Factors and Associated Pathogens in a University Hospital ICU. 22(2), 55-60 .

9. Meng, X., Fu, J., Zheng, Y., Qin, W., Yang, H., Cao, D., . . . Pang, J. J. F. i. M. (2021). Ten-Year Changes in Bloodstream Infection with Acinetobacter Baumannii Complex in Intensive Care Units in Eastern China: A Retrospective Cohort Study. 1219 .

10. Miller, A., Vujcich, E., & Brown, J. J. E. B. J. (2022). Effect of Central Line Duration and Other Risk Factors on Central Line-Associated Bloodstream Infection in Severe Adult Burns Patients at a Large Tertiary Referral Burns Centre: A 5-Year Retrospective Study. 3(1), 18-26 .

11. Novikov, A., Lam, M. Y., Mermel, L. A., Casey, A. L., Elliott, T. S., Nightingale, P. J. A. r., & control, i. (2012). Impact of catheter antimicrobial coating on species-specific risk of catheter colonization: a meta-analysis. 1(1), 1-9 .

12. Qiu, P., Zhou, Y., Wang, F., Wang, H., Zhang, M., Pan, X., . . . research, e. (2020). Clinical characteristics, laboratory outcome characteristics, comorbidities, and complications of related COVID-19 deceased: a systematic review and meta-analysis. 32(9), 1869-1878 .

13. Saha, D. K., Nazneen, S., Ahsan, A. A., Saha, M., Fatema, K., Ahmed, F., & Sultana, R. J. J. o. M. (2022). Comparison of Central Venous Catheter Related Deep Venous Thrombosis According to Insertion Site in an Intensive Care Unit of Bangladesh. 23(1), 20-23 .

14. Sapkota, J., Mishra, B., Jha, B., & Sharma, M. J. J. o. P. o. N. (2017). Bacteriological profile and their antimicrobial susceptibility pattern in central venous catheter tip culture. 7(1), 1059-1061 .

15. Yébenes, J. C., & Capdevila, J. A. J. M. C. (2002). *Intravascular catheter-related infection. 119*(13), 500-507.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة في مجالات مختلفة بمدينة بنغازي

أحلام يونس محمد الرفادي

أستاذ مساعد بقسم علم النفس – تخصص علم النفس الاجتماعي – كلية الآداب – جامعة بنغازي – ليبيا

غادة مصطفى مسعود مفتاح

محاضر بقسم علم النفس – تخصص علم النفس الاجتماعي – كلية الآداب – جامعة بنغازي – ليبيا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الاحتراق النفسي بأبعاده المختلفة لدى المرأة العاملة في المجالات (الطبية /الأكاديمية / والإدارية)، وكذلك التعرف على الفروق العائدة لعدد من المتغيرات المتمثلة في (نوع العمل – سنوات الخدمة –الحالة الاجتماعية – العمر)في الاحتراق النفسي. أجريت الدراسة على عينة متاحة بلغ قوامها (100) امرأة عاملة بواقع (39) امرأة عاملة في المجال الطبي، و(29) امرأة عاملة في المجال الأكاديمي (32) امرأة عاملة في المجال الإداري، بلغ متوسط أعمارهن(37.5) عاماً بانحراف معياري (7.41) . تم تطبيق مقياس الاحتراق النفسي إعداد عبدالله (2015)، توصلت النتائج إلى أن مستوى الاحتراق النفسي كان منخفضاً عامة لدى عينة الدراسة. كما انخفض مستوى بعد نقص الشعور بالإنجاز أيضاً ، بينما كانت مستويات بعدي الاجهاد الانفعالي وتبلد المشاعر مرتفعة لدى عينة الدراسة ، أظهرت النتائج أيضا أنه لا توجد فروق عائدة لسنوات الخدمة والحالة الاجتماعية والعمر في مستوى الاحتراق النفسي ككل، بينما أظهرت وجود فروق لصالح النساء العملات في المجال الإداري فكان معدل الاحتراق النفسي لديهن مرتفعاً مقارنةً بالنساء العاملات في المجالين الطبي والأكاديمي.

الكلمات المفتاحية: الاحتراق النفسي– المرأة العاملة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

The study aims to identify the level of psychological burnout in its different dimensions among women working in the fields (medical/academic/administrative), and to identify the differences of a number of variables inherent in (type of work - years of service - social status - age). The study was conducted on an available sample of 100. Female medical worker (39); (29) Women working in academia (32) Women working in the administrative sphere, who have reached their average age (37.5) Year by standard deviation (7.41) Psychological burnout metric prepared by Abdullah (2015), the findings found that the level of psychological burnout was generally low in the study sample. The level fell after the lack of feelings of achievement as well, while the levels after emotional stress and sore emotion were high in the study sample, The results also showed that there are no differences for years of service, marital status and age in the level of psychological burnout as a whole, Among them, there were differences in favor of women's currencies in the administrative sphere, and their psychological burnout rate was high compared to those working in the medical and academic fields.

Keywords: Psychological Burnout - Working Women.

مدخل الى مشكلة الدراسة:

اختلف وضع المرأة من مجتمع لآخر عبر التاريخ، ولعبت الثورة الصناعية دوراً كبيراً في احداث التغييرات الاجتماعية التي أدت بدورها إلى نهضتها، فاضطرتها الضرورة الاقتصادية للعمل في المناجم والمصانع, والمدارس...إلخ كما كان عليها أعباء غير محتملة من العمل داخل المنزل وخارجه، وقد أعطاها عملها جنباً إلى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجياً(عبد الفتاح ، 1984).

الجدير بالذكر أن العاملين في شتى المجالات يواجهون ضغوطات يومية متعلقة بالتفكير في المستقبل وأفضل الطرق المناسبة لزيادة مستوى الدخل وكيفية موائمة الضغوط المعيشية وغلاء الأسعار، ويعد هذا الأمر أكثر تعقيد لدى العاملات المتزوجات منهن في مجتمعاتنا العربية؛ حيث تواجه المرأة العاملة ضغوط كثيرة في محاولة منها لخلق التوازن بين أداء المهام المنزلية والقيام بعملها خارج المنزل والواجبات الاجتماعية وتحقيق طموحها خاصة فيما يتعلق بعائدات عملها وهو أمر غاية في الصعوبة. كما تتعرض المرأة عامة في فترات معينة من حياتها لجملة من الضغوطات النفسية المختلفة والمرأة العاملة على وجه الخصوص تكون معاناتها من هذه الضغوط أكبر, فعملها خارج المنزل يحتاج منها جهداً ووقتاً

كبيرين لإنجاز المهام الموكلة إليها، وبهذا تجد نفسها في حيرة ويبدأ الشعور بالاحتراق النفسي يأخذ مكانه في ذاتها, ومن ثم يؤثر على جميع مناحي الحياة لديها.

هذا وقد جاءت البداية الحقيقية لتطور مصطلح الاحتراق النفسي بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول بمدينة "فيلادلفيا " في نوفمبر 1981 ، والتي شارك فيها الرواد الأوائل المهتمين بالاحتراق النفسي أمثال فرويد نبرجر ، كريستينا ماسلاش ، وبنس . أما " فيشو " العالم الإيطالي فتوصل عام 1991 الى إعطاء مفهوم دقيق وواضح للاحتراق النفسي والاستنفاذ البدني للطاقة نتيجة التعرض المستمر للضغوط العالية ، كما قام بإعطاء وتحديد بعض المظاهر السلبية للاحتراق مثل : التعب ، الإرهاق ، الشعور بالضجر ، فقدان الاهتمام بالآخرين ، والسلبية نحو الذات (بن سلامة ، 2018) .

وقد عرفه " كارتر " بأنه عبء يصيب الجسم والعواطف والاتجاهات بشكل تدريجي في حياة العامل " (الزهراني ، 2008 : 18) .

كما عرفه بأنه "متلازمة مهنية تحدث بسبب الإجهاد المزمن تؤدي إلى الإرهاق وانخفاض إنتاجية العمل وفقدان الاهتمام وضعف الدافع تجاه الوظيفة" Kumaresan, Suganthirababu, Srinivasan, Vijay Chandhini, Divyalaxmi, Alagesan,... & Prathap,2022: 380).

ركزت الدراسات في وقت محدد على معرفة مسببات الاحتراق النفسي والآثار المترتبة عليه ، واضحت أن ما تتعرض له المرأة العاملة من مواقف مجهدة في بيئة العمل ،يؤثر سلباً على جانبها الفسيولوجي بشكل واضح وبالتزامن مع قله الدعم الاجتماعي والشعور بالقلق (Grossi, Perski, Evengård, Blomkvist, & Orth-Gomér,2003) إلى جانب وجود مشكلات أخرى تعاني منها المرأة العاملة ، منها مشكلات تتعلق بالأعباء الوظيفية ، والقيود التي تفرضها العادات والتقاليد على مجالات عمل المرأة (أبو سليم، 2020) .

إن الاحتراق النفسي لا يؤثر على الحالة الصحية والنفسية فقط بل ينعكس أيضاً على مستويات الأداء، وبالتالي على تحقيق اهداف المؤسسة التي يعمل بها الفرد رجل كان أو امرأة ، وهذا ما أشارت إليه دراسة المشاط، 2001 التي أحريت في المجال الطبي وتشير أن الضغوط الداخليّة والخارجيّة الّتي يتعرض لها الطبيب تؤدي إلى استنزاف جسمي وانفعاليّ، وأهمّ مظاهره فقدان الاهتمام بالمرضى وتبلد المشاعر، ونقص الدافعيّة والأداء النمطيّ للعمل، ومقاومة التغيّر وفقدان الابتكاريّة، ويؤدي افتقاد الطبيب إلى الدعم الاجتماعيّ ومهارات التكيّف لمستوى الأحداث الضاغطة الّتي يتعرض لها، يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الطبيب فريسة للاحتراق النفسيّ الّتي تعددت مسبباتها بين سلوك المرضى وعلاقة الطبيب

بالإدارة، وعلاقته بزملائه، والصراعات داخل المستشفى وغياب التفاهم بين الطبيب والإدارة، حيّث نجد بالدرجة الأولى أنّ العاملين بمجال الصّحّة هم أكثر عرضة للاحتراق النفسيّ، وهذا ما أكدته نتائج الإحصائيّات والدراسات العالميّة منها دراسة تمّ نشرها في منظمة بلجيكا سنة 2000 والّتي أكدت أنّ 37% من الأطباء في بلجيكا من الرجال والنساء يعانون من الإنهاك المهنيّ (جديات، 2012).

كذلك يحدث الاحتراق النفسي لدى المعلّمات ، نتيجة لعدد من المشاكل التي ترتبط بشكل مباشر بعملية التدريس ، حيث تؤدي الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها المعلمة الى استنزاف جسمي وانفعالي ، مما ينعكس على فقدان الاهتمام بالتلاميذ، والعملية التعليمية, وتبلد المشاعر، ونقص الدافعية ، والأداء النمطي للعمل، ومقاومة التغير، وفقدان الابتكارية (العزاوي ، 2007) .

لا شك أن المرأة الليبية كغيرها من النساء العاملات تمارس دوراً بارزاً وهاماً في مختلف ميادين العمل ، إلاّ أن الضغوطات والعوامل المختلفة التّي تمر بها سيجعلها حتماً عرضة للاحتراق النفسي بمستوياته المختلفة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدنّي إنتاجاتها وعدم رغبتها في العمل، مما يؤثر في أدائها وهو أمر لا يمكن تجاهله. خاصة وأنه قد أشار كثير من الباحثين بأن المرأة أكثر عرضة للضغوط والإجهاد والاحتراق النفسي من الرجل في بيئة العمل كما أنهن أقل شعورا بالرفاهية النفسية ويصبح الأمر أكثر صعوبة إذا كانت من المتزوجات ممن لديهن أطفال (Chandel, 2023; Tanimoto, Richter, & Lindfors,2023).

وعلى ذلك فإن الاهتمام بالمرأة يعتبر عنصراً جوهرياً ؛ حيث أن دور المرأة في أي مجتمع يُعد أحد المقاييس التي تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره ، فالمرأة تقدم أدواراً عديدة في مجالات الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية يفوق ما قد يقوم به الرجل, بالإضافة إلى ما تقوم به من رعاية وتربية للأبناء، فضلاً عن القيام بواجباتها الزوجية ، ويزداد عطاء المرأة بصفة خاصة إذا كانت عزباء أو أرملة أو مطلقة (عبدالله ، 2021) . هذا وتركز معظم المنظمات حالياً على الارتقاء المستمر بمستوى أدائها وأداء الفاعلين بها ، وتخصص الكثير من مزاياها لإيجاد السبل الكفيلة برفع الأداء ، وتحقيق مستويات إنتاجية عالية ، بالتالي الأداء الوظيفي الخالي من المشكلات هو أحد أهم السبل التي تزيد من كفاءة وتطور المؤسسة ككل (بن بوزيد ، 2015) . وعلى ذلك فإن أي تأثير في الأداء الوظيفي للمرأة العاملة يؤثر في أداء المنظمة التي تعمل بها ؛حيث أن ظاهرة الاحتراق النفسي باتت تظهر على السطح بين النساء العاملات سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، لذا استدعت الحاجة بنا إلى تناوله.

من جانب آخر نجد أنه رغم الأعباء التي تقع على كاهن المرأة العاملة و تعقد الحياة وصعوبتها أصبح عملها من ضروريات أي أسرة, فبدأت تتلقى المساندة من زوجها وأهله وأهلها وأصدقائها وتوفرت لها دور الحضانة والمربيات فخففت كل هذه المعينات من إدراكها لضغوط العمل وخفف من معاناتها وشعورها بالاحتراق النفسي فقد توصلت بعض الدراسات الحديثة إلى أن الحياة المزدوجة التي تعيشها المرأة العاملة بين عملها وبيتها جعلتها ذات طبيعة مختلفة، فهي تعيش حياتها بثقة تجعلها تتحمل جميع مسؤوليات المنزل والزوج والأطفال ولا تتذمر أو تشكو بل تحاول تأدية عملها على أفضل وجه، كما أنها تعمل على ترتيب مطالبها حسب أولوياتها لأنها بحكم عملها تعرف قيمة العائد المادي والمعنوي من وراء عملها جيداً وهي أفضل بكثير من المرأة التي تجلس في منزلها وتعاني من الفراغ (العامرية، 2014).

انطلاقا مما سبق طرحه ، ومن أهمية إدراك الأدوار المتعددة التي تقوم بها المرأة العاملة ، سواء داخل المنزل، أو خارجه، كعاملة تدعم اقتصاد أسرتها، وكأُم تُعنى بالمسؤولية الأكبر في العناية بأبنائها وتربيتهم, وشعورها بالإنهاك والضغوطات من زاوية, ومن أهمية عمل المرأة والتناقضات حول ما قد تكون عليه حياة المرأة من جراء عملها وانعكاساته السلبية تارةً والإيجابية تارةً أخرى على سيكولوجيتها ،

ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو مستوى الاحتراق النفسي وأبعاده لدى المرأة العاملة في المجالات الطبية ، والأكاديمية ، والإدارية؟ وهل هناك فروق في مستوياته عائدة لـ (نوع العمل – سنوات الخدمة – الحالة الاجتماعية – العمر)؟

أهمية الدراسة :

- تنبثق أهمية الدراسة من أهمية تناول موضوع المرأة العاملة الذي لاقى كثيراً من التجاهل بالدراسة والبحث مما ستزيد من التأصيل النظري حول أحد أهم المتغيرات المرتبطة بسيكولوجية المرأة العاملة, كذلك تعزيز الدراسات حول تحديد مستويات الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة بتعدد وظائفها المختلفة.
- تبرز أهميتها أيضاً من أهمية متغير الاحتراق النفسي خاصة لدى المرأة العاملة؛ إذ لا يُخفى على أحد أننا نعيش عالماً مليئاً بالأزمات والضغوطات النفسية ولزاماً علينا إجراء مزيداً من الدراسات التي من شأنها أن تسهم في التعرف على مستويات الاحتراق النفسي بأبعاده المختلفة, كونه يعد من أهم

مؤشرات سوء التوافق النفسي؛ ولما له من تأثيرات سلبية على جوانب الحياة المختلفة؛ إذ يُعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة في مجال البحث النفسي الإكلينيكي خاصة عندما يتم تناوله لدى إحدى أهم شرائح المجتمع وهي المرأة العاملة في المجالات(الطبية ، الأكاديمية ، الإدارية).

- كما تتمثل أهمية الدراسة في القاء الضوء على مدى تأثير أحد نماذج المشكلات النفسية على الأداء الوظيفي للمرأة العاملة؛ مما يلفت انتباه الباحثين المهتمين بمجال الدراسات التنظيمية والإدارية التي تخص المرأة العاملة، والأخذ بنتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات والعمل بتوصياتها.
- ستسهم هذه الدراسة في دعم وتأييد أحد جوانب التناقضات الخاصة بنوعية تأثير عمل المرأة على سيكولوجيتها هل هو تأثير إيجابي أم سلبي؟! خاصة في ظل توفر المعينات الاجتماعية والتكنولوجية والإلكترونية التي ساهمت في تخفيف حدة ضغوطات العمل عليها ومن ثم بشعورها بالاحتراق النفسي.
- تساهم الدراسة الحالية في وضع جملة من الاقتراحات والتوصيات التي ستساعد المرأة في تخطي أحداث الحياة الضاغطة من خلال اعداد برامج الارشاد والتوجيه المهني والأسري؛ بحيث يمكن الاستفادة منها في إعداد البرامج المعنية بتحسين نوعية حياة الأفراد وبخاصة المرأة العاملة؛ مما يتسنى لهن مواصلة مسيرة حياتهن بفاعلية وحتى يتمكن من المشاركة في تنمية مجتمعاتهن وتطويرها بشكل رائد وفعال.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية التعرف على ما يلي :

- مستوى الاحتراق النفسي وأبعاده لدى المرأة العاملة في المجالات (الطبية، الأكاديمية، الإدارية) بمدينة بنغازي.
- الفروق العائدة لكل من (نوع العمل – سنوات الخدمة – الحالة الاجتماعية – العمر) لدى عينة الدراسة في الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة.

تحديد مصطلحات الدراسة :

أولاً : الاحتراق النفسي : عرفه ماسلاش الاحتراق النفسي بأنه " فقدان الاهتمام بالأشخاص الموجودين في محيط العمل ، بحيث يشعر الفرد بالإرهاق والاستنزاف العاطفي اللذين يجعلان هذا الفرد يفقد الإحساس بالإنجاز ويفقد بذلك تعاطفه نحو العاملين " (معروف، 2017 :7).

التعريف الاجرائي : يعرف على أنه الدرجة التي تحصلت عليها المرأة العاملة على مقياس الاحتراق النفسي اعداد رزق الله (2015).

ثانياً المرأة العاملة :

أ _ **التعريف النظري** : هي كل من تعمل وتشغل وظيفة سواء في القطاع الصحي او التربوي متزوجة كانت أو عازبة (قمراس ، 2018) .

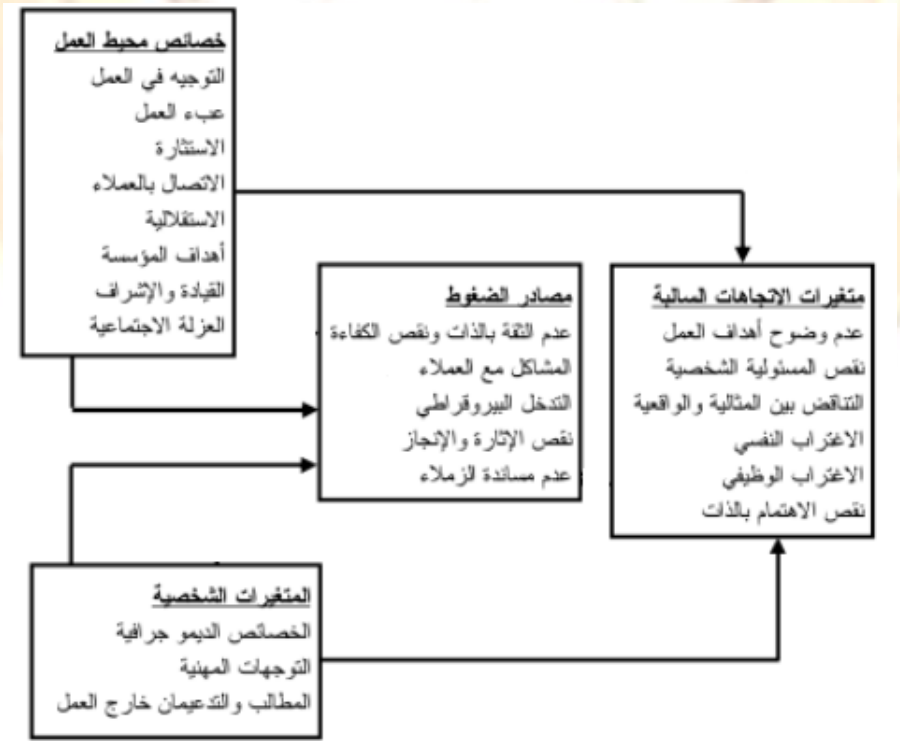
ب _ **التعريف الاجرائي** : " وهن النساء العاملات في المجالات الطبية والتعليمية والإدارية ".

2 النظريات والنماذج المفسرة للاحتراق النفسي

أولاً: النماذج:

1_ نموذج تشيرنس Cherniss model :

قدم تشيرنس 1985 النموذج الشامل للاحتراق النفسي وقد قابل مع معاونيه ثمانية وعشرون مهنياً مبتدئاً في أربع مجالات، وهي مجال الصحة، ومجال القانون، ومجال التمريض في المستشفيات العامة، ومجال التدريس في المدارس الثانوية، وتم مقابلة كل المفحوصين عدة مرات خلال فترة تتراوح من سنة إلى سنتين، ويوضح الشكل التالي نموذج تشيرنس للاحتراق النفسي:



الشكل (1) نموذج تشيرنس للاحتراق النفسي (المصدر: أبو بكر، 2018 :27).

2_ نموذج شواب واخرون للاحتراق النفسي عند المعلمين 1986:

ويحدد هذ النموذج مصادر الاحتراق النفسي ، ومظاهره ، ومصاحباته السلوكية ، حيث صنف مصادر أو أسباب الاحتراق إلى : أسباب تتعلق بالمدرسة وتتمثل في :

_ عدم مشاركة المعلم في اتخاذ القرارات .

_ التأييد الاجتماعي الرديء .

_ صراع الدور وغموضه .

أما المصادر التي ترتبط بشخصية المعلم في حد ذاته فهي : العمر ، النوع ، عدد سنوات الخبرة ، والمستوى التعليمي . كما أشار النموذج إلى مظاهر و أبعاد الاحتراق النفيسي والمتمثلة في : الإجهاد الانفعالي ، تبلد المشاعر ، ونقص الإنجاز الشخصي للمعلم (رابحي ، 2022).

ثانياً: النظريات:

1. نظرية التحليل النفسي:

ترى هذه النظرية أن القوى الدافعة للسلوك هي قوى داخلية وتسبب الصراع الداخلي بين مكونات الأنا والهو والانا العليا ، والذي يسبب القلق والاكتئاب والتوتر والاحتراق النفسي هي مصادر السلوك الظاهري للإنسان مثل تبلد الشعور ، الإجهاد ، الانعزال عن الآخرين . ويرى الباحثين إن ضغط العمل هو السبب الرئيسي في ظهور عملية الاحتراق النفسي لدى العاملين (الحراقي ،2009).

2. النظرية السلوكية:

تأسست المدرسة السلوكية على يد عالم النفس الامريكي " واطسون Watson " 1878 1958وهي ترى أن معظم سلوكيات الانسان متعلمة وفق الصيغة التالية ، مثير ⟵ استجابة باستثناء الأفعال الانعكاسية، وعندما تحدث العلاقة الوظيفية بين البيئة واستجابات الفرد يحدث التعلم من خلال تقليد سلوكيات معينة تعلمها الفرد من خلال النماذج الأولية أو الأسرية وتم تعزيزها من خلال المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فإن الاحتراق النفسي وفق المبادئ الأساسية لهذه النظرية مثله مثل أي سلوك مضطرب، هو متعلم نتيجة ظروف بيئية غير مناسبة كما يؤكد أحد رواد هذه المدرسة وهو "سكينر Skinner" في حين يظهر السلوك السلبي عند الفرد نتيجة الانطفاء الذي يحدثه غياب التعزيز، وعليه

فإن الاحتراق النفسي مرتبط ارتباطاً إيجابياً بنقص التدعيم أو التعزيز في بيئة الفرد، بمعنى غياب كفاءة العامل على مجهوده، سواء أكانت مادية أو معنوية، اجتماعية أو مهنية، وهكذا قد يتوقف هذا الفرد عن العمل أو ينقص من مردوديته، أو نوعيته، فيصبح حينئذ عاملاً غير فعال مما يعرضه للانسحاب المهني ويعرضه في حلقة الوقوع في الاحتراق النفسي (بن عامر، 2017).

3. النظرية المعرفية:

تركز في تفسيرها للاحتراق النفسي على عدم وجود المعنى في حياة الفرد حينما يفقد الفرد المعنى والمغزى من حياته، فإنه يعاني نوعاً من الفراغ الوجودي الذي يجعله يشعر بعدم أهمية حياته، ويحرمه من التقدير الذي يشجعه على مواصلة حياته فلا يحقق اهدافه مما يعرضه للاحتراق النفسي، لذلك فالعلاقة بين الاحتراق النفسي وعدم الإحساس بالمعنى علاقة تبادليه فهما وجهان لعملة واحدة إن جاز لنا القول ؛ إذ أن الاحتراق النفسي يؤدي إلى فقدان المعنى من حياة الفرد، كما أن فقدان المعنى قد يؤدي إلى الاحتراق النفسي، ومع هذا فلا يمكن الاقتصار على وجهة نظر واحدة ولكن يمكن الدمج بين تلك الآراء، فنقول ان الاحتراق النفسي مرحلة متقدمة من الضغوط النفسية تنتج عن تفاعل سمات الفرد وصفاته مع البيئة المحيطة به للإصابة بالاحتراق النفسي، فاذا تعرض الفرد لضغوط لا يتحملها سواء كانت ضغوط زيادة العبء عليه، أو ضغوط قلة العبء ولم يستطع التعامل معها بطريقة سوية فتستقل كفاءته ويترتب عليه فقد الدعم المقدم اليه وكذلك قلة انتاجه مما يعرض الفرد للاحتراق النفسي بل قد يترك عمله أو على اقل تقدير توجد النية لترك العمل إن وجد عملا مناسبا غير عمله الحالي، مما يبين الاثر الخطير للاحتراق النفسي على المجتمع كله (لحرش ، 2018) ، ويرى أصحاب هذه النظرية ان الاحتراق النفسي والضغوط النفسية لا يمكن عزلهما عما يتعلمه الفرد من البيئة او المجال المحيط به ، ويمكن تقليل مستوى الاحتراق النفسي من خلال التفكير الإيجابي بالأحداث المحيطة بهم ، والتركيز على النقاط الإيجابية ، وتغيير وتعديل الأفكار السلبية لديهم (الخماسية ، 2018) .

التعقيب على النظريات المفسرة للاحتراق النفسي

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن الاحتراق النفسي كما فسرته نظرية التحليل النفسي يقوم فيه الفرد بعملية ضغط على الأنا لمدة طويلة مع عدم قدرة الفرد مواجهة تلك الضغوطات بطريقة سوية مما ينشأ عنه الصراع الذي ينتهي في اقصى مرحلة إلى الاحتراق النفسي.

أمّا النظرية السلوكية رأت أن معظم سلوكيات الانسان متعلمة وفق مثير واستجابة كما رأت أن الاحتراق النفسي مثله مثل أي سلوك مضطرب وهو متعّلم نتيجة ظروف بيئية غير مناسبة، كما أكد "سكنر" أن الانطفاء يحدث عند غياب التعزيز، وعليه فإن الاحتراق النفسي مرتبط بنقص التعزيز في بيئة الفرد.

أخيراً جاءت النظرية المعرفية التي تركّز في تفسيرها للاحتراق النفسي على عدم وجود معنى في حياة الفرد؛ حيث يعاني من الفراغ الوجودي الذي يشعره بعدم أهميته ويحرمه من التقدير الذي يشجعه على مواصلة حياته فلا يحقق أهدافه، كما رأت أن الاحتراق النفسي مرحلة متقدمة من الضغوط النفسية تنتج عن تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة، فإذا كانت البيئة غير مناسبة يشعر فيها الفرد بعدم الراحة مع استعداد الفرد للإصابة بالاحتراق النفسي.

الدراسات السابقة :

أجرى كل من بورك وقرينقلاس (Burke, & Greenglass, 2001) دراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين صراع الأسرة, وصراع العمل والاحتراق النفسي لدى عينة من الممرضات بلغ قوامها (686) ممرضة توصلت نتائجها أن هناك مستوى مرتفع من الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة, وأن مستوى الاحتراق النفسي قد ارتبط إيجابياً بكل من صراع الأسرة, وصراع العمل

كما قام الضمور (2008) بدراسة حول الاحتراق النفسي لدى الأم العاملة وأثره في طريقة تعامل الأم مع الأبناء من وجهة نظر الأمهات العاملات في محافظة الكرك. هدفت إلى معرفة درجة الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة على مقياس ماسلاك للاحتراق النفسي ، ومعرفة نمطية العلاقية تبعاً لمتغير سنوات الخدمة ، ونوع المهنة ، بلغ حجم العينة (400) أماً عاملة ، تم اختيار العينة بالطريقة الحصصية ، أشارت النتائج إلى أن عينة الدراسة تعاني بدرجة عالية من الاحتراق النفسي وبشدة في بعدي الاجهاد الانفعالي ، وتبلد المشاعر ، وأشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق عائدة لسنوات الخدمة لصالح عدد سنوات الخدمة الأكثر ، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق عائدة لنوع الخدمة وكانت الفروق لصالح الأمهات العاملات في مهن ذات تعامل مباشر مع الأفراد .

وأجرى كل من الفريحات و الربضي (2010) بدراسة مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمات رياض الأطفال في محافظة علجون. هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن مستويات الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة، وأثر سنوات الخدمة في مستوى الاحتراق النفسي للمعلمة. أجريت الدراسة على عينة

عددهن (120) معلمة. وتم استخدام مقياس ماسلاش، أشارت نتائج الدراسة الى أن عينة الدراسة يعانين من الاحتراق النفسي بدرجة عالية، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة .

كما قام الشيوخ (2011) بدراسة الاحتراق النفسي لدى المعلمة وعلاقته بالاتجاه نحو مهنة التعليم هدف من خلالها الى الكشف عن مستوى الاحتراق النفسي لدى معلمات المرحلة الثانوية . تكونت العينة من(100) معلمة تم اختيارها بالطريقة العشوائية. وتم استخدام مقياس من اعداد الباحثة، كشفت النتائج عن وجود مستوى مرتفع من الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة .

وأجرى كل من وانج و وانج (Wang & wang,2012) دراسة فحصوا من خلالها الدور الوسيط لرأس المال النفسي لدى المرأة العاملة في العلاقة بين كل من صراع الحياة والعمل والاحتراق النفسي. أجريت الدراسة على عينة بلغ قوامها (1011) طبيبة. طبق عليهن مقياس السايكاب PsyCap ومقياس بارنوت Burnout لقياس الاحتراق النفسي. توصلت نتائجها إلى أن رأس المال النفسي للمرأة العاملة قد لعب الدور الوسيط في العلاقة بين صراع الحياة والعمل والاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة, وكذلك وجود فروق عائدة للمرحلة العمرية؛ حيث كان أعلى مستويات الاحتراق لدى الفئة العمرية بين (31–39) عاماً.

وقام رزق الله (2015) بدراسة الاحتراق النفسي وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى المرأة العاملة بجامعة كرري .هدفت هذه الدراسة الى معرفة مستوى الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة. استخدمت الباحثة مقياس ماسلاش Maslashe للاحتراق النفسي. بلغ حجم العينة 50 عاملة تم اختيارهن بالطريقة القصدية، أظهرت النتائج أن مستوى الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة كان منخفضاً.

كما قامت حداء (2018) بدراسة بعنوان "الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقته بالتوافق الزواجي" هدفت إلى معرفة مستوى الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة. واختيرت العينة بطريقة عشوائية بسيطة تكونت من 200 أستاذة عاملة. تم فيها استخدام مقياس الاحتراق النفسي ل ماسلاش Maslashe، أظهرت النتائج أن عينة الدراسة تعاني من مستوى مرتفع من الاحتراق النفسي بأبعاده الثلاث : الاجهاد الانفعالي ، تبلد المشاعر ، تدني الإنجاز الشخصي .

كما قام كل من بخوش وباتشو (2019) بدراسة هدفت إلى التعرّف على مستوى الاحتراق النفسي لدى الممرضات العاملات في القطاع الصحي. تم استخدام مقياس " ماسلاش " Maslashe للاحتراق

النفسي .وتكونت عينة الدراسة من (60) ممرضة عاملة متزوجة وغير متزوجة ، وقد أسفرت النتائج الى أن العينة تعاني من مستويات عالية للاحتراق النفسي حيث ان 70 % العاملات يعانين من الانهاك العاطفي ، و 65 % من تبلد المشاعر ، و . 33. 68 % يعانين من نقص الإنجاز الشخصي.

وتوصلت دراسة أخرى هدفت إلى فحص العلاقة بين صراع حياة العمل والاحتراق النفسي لدى عينة مكونة من (270) امرأة هندية عاملة في مجالات إدارية في قطاعات تقنية المعلومات والضيافة والتجارة والمصارف, إلى أن صراع حياة العمل لدى المرأة العاملة قد ارتبط إيجابية بالدرجة المرتفعة من الاحتراق النفسي (Gupta & Srivastava, 2020).

وقد أجرى "بريدف" دراسة كشف من خلالها عن العلاقة بين العوامل الديموغرافية – العمر والنوع وخصائص الشخصية الخمسة الكبرى – الانبساطية ، والتوافق ، والضمير ، والعصابية ، والانفتاح ومعدلات الاحتراق النفسي أجريت الدراسة على 262 عاملا وعاملة من الذكور والإناث الذين يعملون من المنزل في مجال تكنولوجيا المعلومات. أظهرت نتائجها وجود فرق كبير في مستويات الاحتراق النفسي الذي يعاني منه الفئات العمرية 21–40 عامًا و 41–60 عامًا سواء للنساء العاملات أو الذكور حيث كان مرتفعا لدى الفئة العمرية من21–40 عامًا , وأن معدلات الفروق في مستويات الاحتراق النفسي ليست كبيرة بين النساء والرجال؛ حيث أن الفروق ضئيلة جدا بينهم(Pradeep, 2022) .

كما أجرى عدداً من الباحثين دراسة قاموا من خلالها بمراجعة (704) مرجعا كان الهدف من هذه المراجعة هو تقييم العلاقة بين الاحتراق النفسي والمشاركة في العمل أثناء جائحة COVID-19. للقيام بذلك فقد تم تحليل مستويات الاحتراق النفسي والمشاركة في العمل في 24 دراسة مختارة، وأضيفت عوامل أخرى تؤثر أيضًا على المشاركة في العمل, ركزت المراجعات على الموظفين بدوام كامل ممن تزيد أعمارهم عن 18 عامًا ، لكن من المهم إبراز مشاركة المرأة ، حيث بلغت 71٪ في مجموعة الكادر الصحي, وبشكل عام ، أظهرت النتائج التي جمعت من العديد من البلدان أن الاحتراق النفسي له تأثير سلبي كبير على المشاركة في العمل؛ حيث وجدت إحدى الدراسات والتي أجريت في الصين على (1040) ممرضة أن المشاركة في العمل كانت مرتبطة بشكل سلبي بالاحتراق النفسي، وأن مستويات المشاركة في العمل لدى النساء أقل بكثير من الرجال (Adanaqué-Bravo, Escobar-Segovia, Gómez-Salgado, García-Iglesias, Fagundo-Rivera & Ruiz-Frutos, 2023).

كما أجرى كل من "هو وشن وهونج" دراسة تم من خلالها تحديد عوامل الخطر لتقييم تأثير الاحتراق النفسي على الصحة والوظيفة النهارية لـ 412 مضيفة طيران من شركة طيران دولية من عام 2017

إلى 2018 استخدم في الدراسة مقياس تصنيف الأعراض الموجز وستة أعراض جسدية شائعة والاختلال الوظيفي أثناء النهار (مقياس فرعي لمقياس أثينا للأرق). أظهرت النتائج أن العينة لديها مستوى معتدلاً من الاحتراق النفسي ، كما أفادوا بأن 19.2 % من المشاركات. لم تكن لخصائصهن الشخصية المتعلقة بالعمل بما في ذلك الحالة الاجتماعية وساعات العمل، أية دور في تحديد الفروق في الاحتراق النفسي. وكان سلوك التدخين هو عامل الخطر الوحيد المهم في هذه الدراسة (Hu, Chen, & Hong, (2023).

تعقيباً عن الدراسات التي تناولت الاحتراق النفسي

بالنسبة للدراسات التي تناولت مستوى الاحتراق النفسي فقد اختلفت النتائج فيما بينها؛ حيث أظهرت معظمها أن النساء العاملات يتمتعن بمستوى مرتفع من الاحتراق النفسي كدراسة كل من (Burke, Greenglass, 2001 &؛ الضمور , 2001 ؛ والريضي , 2010 ؛ الشيوخ, 2011 ؛ Wang & wang,2012 ؛ حداء, 2018 ؛ بخوش وباتشو , 2019 ؛ Gupta & Srivastava, 2020؛ Adanaqué-Bravo, Escobar-Segovia, Gómez-Salgado, García Iglesias, −Fagundo-Rivera & Ruiz-Frutos, 2023).

بينما كان مستوى الاحتراق النفسي في دراسة رزق الله (2015) منخفضاً ، وكان معتدلاً في دراسات أحرى (Hu, Chen, & Hong, 2023).

_ وبالنسبة لنتائج الدراسات المتعلقة بسنوات الخدمة, فقد اتفقت النتائج فيما بينها على أن الاحتراق النفسي كان مرتفعاً لدى العاملات بسنوات الخدمة الأكثر عدداً(الضمور , 2008؛ الفريحات والريضي, 2010).

_ أما عن متغير الحالة الاجتماعية فقد كانت هناك ندرة في الدراسات التي تم الوصول إليها وهي دراسة واحدة أظهرت نتائجها أنه لا توجد فروق عائدة للحالة الاجتماعية (Hu, Chen, & Hong, 2023).

_ وفيما يخص الدراسات التي تناولت متغير العمر فقد أظهرت أن مستويات الاحتراق النفسي كانت أكثر ارتفاعاً لدى الفئة العمرية بين (31−39) عاماً (Wang & wang, 2012). بينما أظهرت دراسة بريديب Pradeep (2022) أن المستويات كانت مرتفعة لدى الفئة العمرية من21−40 عامًا. واختلاف النتائج هذه ربما تكون عائدة لاختلاف الدول التي تمت بها تلك الدراسات، واختلاف ظروف العمل أيضا بالنسبة للعينات. ونظراً لتباين النتائج في هذا الصدد؛ وندرة الدراسات المحلية (حسب علم الباحثات) جاءت هذه الدراسة لتحاول زيادة التأصيل النظري حول هذا التناقض وإضافة علمية لما هو متاح من

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

دراسات تتناول الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة في قطاعات مختلفة خاصة على المستوى العربي والمحلي.

منهج الدراسة واجراءاتها :

أولاً : منهج الدراسة :

سيتم استخدام المنهج الوصفي المقارن لأنه أنسب المناهج لأهداف هذه الدراسة.

ثانياً : الإجراءات المنهجية :

عينة الدراسة :

هي عينة متاحة بلغ قوامها (100) امرأة عاملة بواقع (39) امرأة عاملة في المجال الطبي ، و(32) امرأة عاملة في المجال الأكاديمي ، و (29) امرأة عاملة في المجال الإداري. بمتوسط عمري (37.5) وانحراف معياري (7.41) تم أخذهن من قطاعات مختلفة (قطاع الصحة ، قطاع التعليم). والجدول التالي يوضح توزيع العينة وفقا لمجال العمل – لسنوات الخدمة – والحالة الاجتماعية – والعمر).

جدول (1) يبين توزيع العينة وفقا لمجال العمل – لسنوات الخدمة – والحالة الاجتماعية – والعمر) ن=100

المتغيرات	الخيارات	النسبة المئوية%
المجال	الطبي	%39
	الأكاديمي	%32
	الإداري	%29
	المجموع	%100
سنوات الخبرة	1 – 5	%33
	6 – 10	%23
	10 فما فوق	%44
	المجموع	%100
الحالة الاجتماعية	متزوجة	%51
	عزباء	%40
	مطلقة	%8
	ارملة	%1
	المجموع	%100

المتغيرات	الخيارات	النسبة المئوية%
العمر	33 – 18	%22
	49 – 34	%51
	65 – 50	%27
	المجموع	%100

أداة الدراسة : تم الاعتماد على القائمة العربية للاحتراق النفسي إعداد رزق الله (2015).

وصف القائمة : تتكون القائمة من (23) بنداً، وضعت هذه البنود بحيث يُجاب عنها على أساس مقياس خماسي يتدرج كالآتي :

(1)أوافق بشدة ، (2) أوافق ، (3) أوافق لحد ما ، (4) أعترض ، (5) أعترض بشده موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية متصلة بشعور الفرد بالاحتراق النفسي وهي كما يلي :

1. **الاجهاد الانفعالي :** يتمثل في فقدان إحساس العاملة للثقة بالذات والروح المعنوية ، كذلك فقدانها للاهتمام والعناية بالطلاب واستنفاذ لكل طاقتها ، واشتمل البعد على تسع فقرات (1 – 9).

2. **تبلد المشاعر:** يقيس هذا البعد الشعور السلبي الذي يتسم بالميل نحو تقويم الذات تقويماً سلبياً وشعور الفرد بتدني احساسهم وتفاعلاتهم تجاه الآخرين والشعور بالقسوة والإهمال ، واشتمل هذا البعد على خمس فقرات من (10 – 14).

3. **نقص الشعور بالإنجاز:** يقيس هذا البعد نقص الشعور بالإنجاز لدى العاملة نتيجة إلى تقويم ذاتها بطريقة سلبية وشعورها بعدم الرضا عما قامت به من إنجازات في عملها وقد اشتمل هذا البعد على تسع فقرات من (15 – 23).

صدق القائمة: قام معد القائمة من التحقق من صدقها ظاهرياً بعد عرضها على مجموعة من المحكمين بغرض التعليق على فقراتها واتفق المحكمون على ملاءمتها لقياس الاحتراق النفسي والبيئة المستخدمة فيها.

ثبات المقياس: قامت المعد بتقدير ثباتها بوجه عام باستخدام معادلة الفا كرو نباخ وقد كان معامل ككل (0.97) مما يشير إلى أن المقياس على درجة مرتفعة من الثبات.

الخصائص السيكومترية للقائمة الاحتراق النفسي في البحث الحالي :

تم تطبيق القائمة على عينة استطلاعية قوامها 40 امرأة عاملة ، وكان الصدق والثبات كما يلي :

أولاً: الصدق

أ . صدق الاتساق الداخلي الكلي للمقياس :

قد تم ذلك بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين الدرجة الكلية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة (الاجهاد الوجداني – تبلد المشاعر – نقص الشعور بالإنجاز) والدرجة الكلية للقائمة بوجه عام, وأظهرت نتيجة هذا التحليل أن المقياس يتسم باتساق داخلي مرتفع، ذلك لأن جميع ارتباطات الأبعاد الفرعية بالدرجة الكلية للمقياس بوجه عام كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) معاملات ارتباط المقاييس الفرعية بالدرجة الكلية للمقياس

ابعاد المقياس	عدد البنود	ارتباط البعد بالدرجة الكلية للمقياس
الاجهاد الوجداني	9	0.85**
تبلد المشاعر	5	0.67**
نقص الشعور بالإنجاز	9	0.77**

** دال عند 0.01

يلاحظ من الجدول (2) ان جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.01 مما يعني أن القائمة تتمتع باتساق داخلي مرتفع.

ثانياً: الثبات

تم تقدير الثبات بطريقتين : طريقة التجزئة النصفية للقائمة, وبطريقة الفا – كرو نباخ, الجدول التالي كما يلي:

أ. الثبات بطريقة التجزئة النصفية

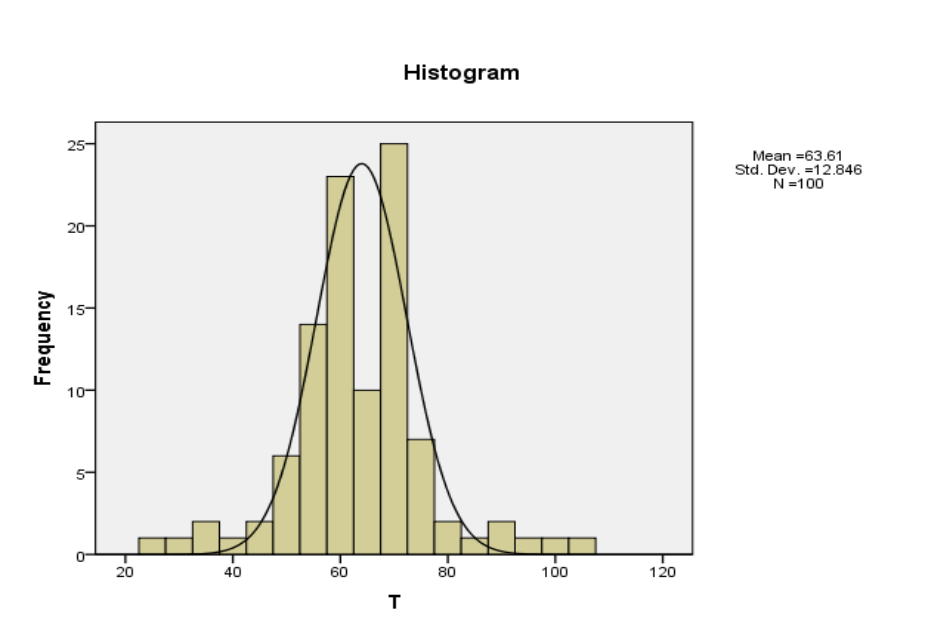
تم استخدام معادلة سبيرمان براون : حيث معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وصل معامل الارتباط المصحح سبيرمان–براون إلى (0.69), وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بمعامل ثبات مرضياً .

ب. معامل ألفا _ كرونباخ :

بلغت قيمة ألفا – كرونباخ للقائمة (0.843)، مما يدل على أن القائمة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها :

قبل البدء في العرض التفصيلي لنتائج الدراسة الحالية، لزم كخطوة أولية تحديد نمط توزيع بيانات العينة في متغير الاحتراق النفسي، والتأكد من أنها تتبع التوزيع الاعتدالي أو تقترب منه. وقد تم التحقق من ذلك بواسطة اختبار كولموجوروف Kolmogorov-Smirnov Test ؛ حيث لم تصل قيمته إلى مستوى الدلالة وهذا يعني أن توزيع البيانات ليس ملتويا والشكل التالي يوضح ذلك



شكل (2) يوضح توزيع أفراد العينة ن= 100 في الاحتراق النفسي

نعرض فيما يلي النتائج وفقاً لأهداف الدراسة على النحو التالي:

_ الهدف الأول : التعرف على مستوى الاحتراق النفسي وأبعاده لدى المرأة العاملة في المجالات (الطبية ، الأكاديمية ، الإدارية) في مدينة بنغازي .

للإجابة عن هذا الهدف تم تحديد مستوى الاحتراق النفسي لعينة الدراسة استناداً الى المعيار المشتق من مقياس الاحتراق النفسي وهو مقياس خماسي يتدرج من (أوافق بشدة ، أوافق ، أوافق لحد ما ، غير موافق ، غير موافق بشدة) واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاحتراق

النفسي وأبعاده ومقارنة كل بعد بالمتوسط الفرضي الخاص به وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد قائمة الاحتراق النفسي وللقائمة ككل(ن= 100)

أبعاد المقياس	المتوسطات الحسابية	المتوسطات النظرية	الانحرافات المعيارية	قيمة ت	مستوى الدلالة
الاجهاد الانفعالي	29.69	27	6.80	3.96	0.0001
تبلد المشاعر	15.79	12	3.38	11.21	0.0001
نقص الشعور بالإنجاز	20.37	27	7.04	9.42-	0.0001
المقياس ككل	63.61	69	12.85	4.20-	0.0001

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الاحتراق النفسي كان منخفضاً بالنسبة للدرجة الكلية عامة لدى عينة الدراسة. كما انخفض مستوى بعد الشعور بالإنجاز أيضاً فجاءت المتوسطات الحسابية فيها أقل من المتوسط النظري للقائمة وبشكل دال إحصائيا، مما يعني انخفاض مستوياتها لدى عينة الدراسة، بينما كانت مستويات بعدي الاجهاد الانفعالي وتبلد المشاعر مرتفعة لدى العينة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض النتائج التي اشارت إلى ارتفاع مستويات الاحتراق النفسي لدى العاملات (Burke & Greenglass, 2001 ؛ الضمور , 2001 ؛ والريضي , 2010 ؛ الشيوخ, 2011 ؛ Wang & wang,2012 ؛ حداء, 2018 ؛ بخوش وباتشو , 2019 ؛ Gupta & Srivastava, 2020 ؛ Adanaqué-Bravo, Escobar-Segovia, Gómez-Salgado, García Iglesias, Fagundo-Rivera & Ruiz-Frutos, 2023).

بينما اختلفت مع دراسة كل من رزق الله (2015) التي توصلت إلى انخفاض معدلات الاحتراق النفسي لدى النساء العاملات و كذلك دراسة هو وشب وهوج التي توصلت إلى أن مستوى الاحتراق النفسي كان معتدلا (Hu, Chen, & Hong, 2023).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

وقد يرجع السبب في انخفاض مستوى الاحتراق النفسي لدى العينة إلى اختلاف أسوب حياة المرأة المتبع حاليا؛ إذ أصبح للمرأة العاملة القدرة على التعامل مع المشكلات التي تواجه حياتها بالشكل الذي يجعلها أكثر صلابة وتماسكاً عن ذي قبل، وقدرة بعضهن على الابتعاد عن مصادر الضغط النفسي باستخدام استراتيجيات فعالة اكتسبتها من مواقف المساندة الاجتماعية في محيط الأسرة والعمل على حد سواء. ولا شك أن هذا بدوره سيعزز مواطن القوة في شخصيتها ونوعية حياتها وسلامتها من مختلف الاضطرابات، وشعورها بالرفاهية والسعادة كلما استطاعت تخطي عقبات، وتحديات العمل مما يعزز صحتها النفسية ، فالضغوطات المختلفة لها تأثيرها الإيجابي باعتبارها عاملاً أساسياً في الحث على انجاز المسؤوليات وهو ما عززته دراسة عبد الفتاح (1984) من أن العمل يحقق للمرأة اشباعات نفسية واجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة ، كما انه يحقق لها الأمن الاقتصادي لتقف أمام التهديدات الواقعية التي تثير في نفسها المخاوف لمستقبلها ومستقبل أسرتها كما كان في السابق.

وكذلك دراسة الرفادي (2020) والتي أشارت إلى أنه بمجرد أن توفر الحلول والبدائل المعِينة لدى المرأة العاملة في الوقت الراهن– مقارنة بالسابق– والمتمثلة في توفر دور الحضانة وتنوعها ودورها المساند في التكفل برعاية الأبناء في فترات العمل, وكذلك مساندة الأهل والزوج في التخفيف من حدة الأعباء التي تقع على المرأة العاملة؛ له انعكاسه الإيجابي في التخفيف من حدة ضغوط العمل ويمنع تكررها ووصولها إلى درجة الشعور بالاحتراق النفسي وهو ما يدعم نموذج التحصين في مجال المساندة الاجتماعية والذي يفترض أنه وبمجرد اعتقاد الفرد بأن الآخرين أي المحيطين به يمدونه بالمساعدة والموارد الملائمة فإن من شأن ذلك أن يخفف من المعاناة المتولدة عن الوضعيات الضاغطة كما تنمي الإحساس بالقدرة على إدارة الضغوط أو مواجهتها.

الهدف الثاني: التعرف على الفروق العائدة لكل من (نوع العمل – سنوات الخدمة – الحالة الاجتماعية– العمر) في الاحتراق النفس لدى عينة الدراسة.

للتحقق من هذا الهدف تم حساب تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحديد دلالة الفروق بين المجموعات في متغير الاحتراق النفسي والجداول التالية توضح نتيجة هذا التحليل.

جدول (4) نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه لتحديد دلالة الفروق العائدة لكل من(نوع العمل – سنوات الخدمة – الحالة الاجتماعية _ العمر) في الاحتراق النفسي لدى عينة الدراسة

المتغير موضع الاهتمام	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
نوع العمل	داخل المجموعات	1067.572	2	533.768	3.391	0.03
	بين المجموعات	15268.218	97	175.401		
	المجموع	16335.790	99			
مجموعات المقارنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
المجال الطبي	59.62	14.08				
المجال الأكاديمي	64.25	10.73				
المجل الإداري	67.86	12.21				
سنوات الخدمة	داخل المجموعات	829.084	3	276.361	1.711	0.170 غير دال إحصائياً
	بين المجموعات	15506.706	96	161.528		
	المجموع	790.16335	99			
الحالة الاجتماعية	داخل المجموعات	156.868	3	52.289	3,252	0.818 غير دال إحصائيا
	بين المجموعات	16178.922	96	168.530	0.310	
	المجموع	16335.790	99			
العمر	داخل المجموعات	99.112	3	33.037	0.195	0.899 عير دالة
	بين المجموعات	16236.678	96	169.132		
	المجموع	16335.790	99			

تشير نتائج الجدول (4) إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) في مستوى الاحتراق النفس فقط بالنسبة لمتغير نوع العمل, فعلى الرغم من أن مستويات الاحتراق النفسي لم تكن مرتفعة أساساً لدى جميع الفئات إلا أن المرأة العاملة في المجال الإداري كانت الأعلى تقديراً في مستوى الاحتراق النفسي مقارنة بالعاملات في المجالين الطبي والتعليمي؛ حيث بلغ متوسط الاحتراق النفسي لديهن (67.86) ؛ بينما بلغ (59.62) و (64.25) بالنسبة للعاملات في المجال الطبي, والأكاديمي على التوالي. ولم تظهر فروق بين مجموعات المقارنة الخاصة بسنوات الخدمة والحالة

الاجتماعية, وكذلك العمر في مستويات الاحتراق النفسي؛ حيث لم تكن الفروق دالة إحصائيا في أي منها.

وقد اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال الفروق العائدة لسنوات الخدمة والعمر، فبالنسبة لنتائج الدراسات المتعلقة بسنوات الخدمة, نجدها قد اختلفت مع بعض الدراسات التي توصلت إلى أن الاحتراق النفسي كان مرتفعا لدى العاملات بسنوات الخدمة الأكثر عدداً(الضمور, 2008؛ الفريحات والريضي, 2010).

_ بينما اتفقت بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية مع نتائج إحدى الدراسات التي أشارت إلى أنه لا توجد فروق عائدة للحالة الاجتماعية في مستوى الاحتراق النفسي. (Hu, Chen, & Hong, 2023).

_ وفيما يخص الفروق العائدة للعمر فقد تعارضت النتائج ايضا معها؛ حيث أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن مستويات الاحتراق النفسي كانت أكثر ارتفاعاً لدى الفئة العمرية بين (31–39) عاماً (Wang & wang,2012).بينما أظهرت دراسة بريديب Pradeep (2022) أن المستويات كانت مرتفعة لدى الفئة العمرية من21–40 عامًا.

ويمكن تفسير سبب ارتفاع مستوى الاحتراق النفسي قليلاً لدى العاملات في المجال الإداري – رغم أننا لا نقلل من كمية الجهود التي تبذلها المرأة العامة في المجالين الطبي والإداري– وارجاعه إلى أن الموظفة على خلاف الطبيبة والمعلمة فقد تعمل بدوام كامل دون توقف وعلى مدار السنه، وقد تنتقل من قطاع إلى قطاع إداري آخر وتتولى مناصب مختلفة قد تشكل لها عبء أكبر وتتطلب منها جهدا مضاعفا، وبهذا فهي تقضي وقتاً أطول وتبذل جهداً أكبر خاصة في ظل مشكلات التنظيم الإداري وتواتر الإدارات واختلاف طبيعتها وسياقها الإداري، مما يجعلها تستنفذ جزء من جهدها الذي ستبذله في الأعمال البيتية، والحياة الاجتماعية وهذا ما يجعلها تصل الى مستوى أعلى قليلاً من الاحتراق النفسي مقارنة بالعاملات في المجالين الطبي والأكاديمي .

كما يرجع عدم وجود فروق عائدة للعمر إلى تقارب مجموعات المقارنة في العمر بين المجموعات العمرية المحددة، فجميع المجاميع من مراحل الرشد، كما مثلت ما نسبته % 51من العينة الفئة العمرية بين(49 –34) وهي فئة الرشد المتوسط، التي تمتاز باكتمال النضج وقدرة النساء العملات على مشاركة بعضهن البعض عند التعرض للمشكلات، وزيادة النشاط والاستقلال ، والإهتمام بالعمل، والنظر إليه بأنه حاجة ملحة وضرورية وماسة لأجل الحياة الكريمة، وتحقيق الذات وهو الهدف الأسمى مما يجعل

مستوى الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة متقارباً بين الفئات العمرية التي تناولتها هذه الدراسة. إضافة إلى أن مستويات الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة قد تتماثل في تأثيراتها المتوسطة في مراحلها العمرية المختلفة ، وأنه توجد عوامل أخرى قد تكون هي من لها الأثر الأكبر في تحديد الفروق في مستويات الاحتراق النفسي لديها عبر المراحل العمرية المختلفة وهو ما يستدعي إجراء دراسات في المجال.

التوصيات :

تم الوصول الى مجموعة من التوصيات كما يلي :

1. تنظيم دورات ارشادية دورية تهدف الى رفع قدرة المرأة العاملة على التعامل مع المواقف الضاغطة ، وزيادة وعيهن بها ، لزيادة الدافعية للعمل وتحمل ضغوطه ، كي لا تتحول الى احتراق نفسي يهدد صحتهن النفسية والجسدية وبالتالي ينعكس سلباً على أدائهن المهني.
2. الاهتمام بتحسين الأوضاع في المستشفيات والمؤسسات التعليمية من حيث الاهتمام بتجهيز وصيانة المعامل والقاعات والمكاتب بالتجهيزات اللازمة للأمن والسلامة ، وتوفير الأدوات والأجهزة المستخدمة في الجانب العملي والتطبيقي التي من شأنها التخفيف من الضغط على المعلم في الشرح والتواصل مع الطلبة.
3. تصميم دوام جزئي للأمهات ممن لديهن أطفال تحت عمر خمسة أعوام.
4. توفير الاحتياجات الضرورية للمرأة العاملة ؛ كالتوسع في انشاء دور الحضانة في أماكن العمل.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو بكر، سعدة . (2018) . *الاحتراق النفسي لدى العاملين في مستشفيات مدينة بنغازي وعلاقته ببعض المتغيرات* [رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة بنغازي.
2. أبو سليم ، آيه. (2020). دارة الضغوط الحياتية وعلاقتها بالاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة . *المجلة المصرية للاقتصاد المنزلي* ،36، 143 _ 190.
3. بخوش، وليد وباتشو ، صالح .(2019) . مستوى الاحتراق النفسي لدى الممرضات العاملات بقطاع الصحة العمومية . *مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية* ، 27 ، 269_ 290.
4. بن بوزيد، خولة . (2015) . *مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة العربي بن مهيدي.

5. بن سلامة، حنان . (2018) . *مستوى الاحتراق النفسي لدى أساتذة التعليم الثانوي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي.

6. بن عامر، زكية . (2017) . *مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمي الأقسام النهائية وعلاقتها ببعض المتغيرات* [رسالة دكتوراه غير منشورة] . جامعة جيلالي ليابس.

7. جديات، عبد الحميد .(2012) . *الانهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى أطباء وممرضي الصحة العمومية* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الجزائر.

8. حذاء، سليمة . (2018) . *الاحتراق النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقتها بالتوافق الزواجي* [رسالة ماجستير]. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

9. الحراقي، زيني. (2009) دراسة مقارنة في الاحتراق النفسي لدى تدريسيي كلية التربية الرياضي / جامعة الموصل . م*جلة الرافدين للعلوم الرياضية* ، المجلد 15 العدد 52 : 85 _ 106.

10. الخماسية، عمر. (2018) الاحتراق النفسي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المرشدين التربويين في محافظة العاصمة عمان . *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات* ، 1 ، 29 _ 5.

11. رابحي، رابح . (2022). *مستويات وأبعاد الاحتراق النفسي لدى منتسبي قطاع التربية بالجزائر* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة قاصدي مرباح.

12. رزق الله، سهيلة .(2015) . *الاحتراق النفسي وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى المرأة العاملة بجامعة كردي* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

13. الرفادي، أحلام . (2020) . الضغوط النفسية لدى المرأة المتزوجة العاملة في المجالين الأكاديمي _ الإداري في مدينة بنغاري . *مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الحديثة* ، 8 ، 4 _ 25 .

14. الزهراني، نوال .(2008) . *الاحتراق النفسي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى العاملات مع ذوي الاحتياجات الخاصة* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة ام القرى.

15. الشيوخ، لميعة محسن .(2011) . *الاحتراق النفسي لدى المعلمة وعلاقته بالاتجاه نحو مهنة التعليم* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة الأكاديمية العربية.

16. الضمور، ختام علي .(2008) . *الاحتراق النفسي لدى الأم العاملة وأثره في طريقة تعامل الأم مع الأبناء من وجهة نظر الأمهات العاملات في محافظة الكرك*[رسالة ماجستير غير منشورة] .جامعة مؤتة.

17. العامرية، منى .(2014). *ابعاد مفهوم الذات لدى العاملات وغير العاملات وعلاقتها بمستوى الضغوط النفسية والتوافق الاسري والمجال الإداري* [رسالة دكتوراه غير منشورة] .جامعة نزوى.

18. عبد الفتاح، كاميليا. (1984) . سيكولوجية المرأة العاملة . دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

19. عبد الله، نمر ذكي . (2021) . التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي . *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية* ، 53 (1) 377_ 408.

20. العزاوي، أنور قاسم (2007) . الاحتراق النفسي لدى معلمات الصفوف الخاصة . *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية* ، *كلية التربية الأساسية* ، 5 (2) 28- 301.

21. الفريحات، عمار والربضي ، وائل .(2010). مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمات رياض الأطفال في محافظة علجون . *مجلة جامعة النجاح للأبحاث* ، 24 (5) 1560 _ 1586.

22. قمراس، سميرة .(2018) . *أسلوب الحياة وعلاقته بالضغط النفسي لدى المرأة العاملة* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة محمد بوضياف المسيلة.

23. لحرش، فضيلة. (2018) . *الاحتراق النفسي وارتباطه بالضغوط المهنية* [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة غرداية.

24. معروف، خديجة . (2017) . *الاحتراق النفسي لدى الأطباء الجراحين* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

1- Adanaqué-Bravo, I., Escobar-Segovia, K., Gómez-Salgado, J., García Iglesias, J. J., Fagundo-Rivera, J., & Ruiz-Frutos, C. (2023). Relationship Between Psychological Distress, Burnout and Work Engagement in Workers During the COVID-19 Pandemic: A Systematic Review. International Journal of Public Health, 67, 1605605.

2- Burke, R. J., & Greenglass, E. R. (2001). Hospital restructuring, work-family conflict and psychological burnout among nursing staff. *Psychology & health*, *16*(5), 583-594.

3- Chandel, P. (2023). Examining the level of work engagement among women faculties in higher education institutes. *Asian Journal of Management and Commerce*, 4(1), 26-33.

4- Grossi, G., Perski, A., Evengård, B., Blomkvist, V., & Orth-Gomér, K. (2003). Physiological correlates of burnout among women. Journal of psychosomatic research, 55(4), 309-316

5- Gupta, P., & Srivastava, S. (2020). Work–life conflict and burnout among working women: a mediated moderated model of support and resilience. *International Journal of Organizational Analysis*.

6- Hu, C. J., Chen, Y. J., & Hong, R. M. (2023). Factors related to burnout and its effects on mental and physical symptoms and daytime dysfunction among female flight attendants. *Women & Health*, 1-9.

7- Kumaresan, A., Suganthirababu, P., Srinivasan, V., Vijay Chandhini, Y., Divyalaxmi, P., Alagesan, J., ... & Prathap, L. (2022). Prevalence of burnout syndrome among Work-From-Home IT professionals during the COVID-19 pandemic. *Work*, *71*(2), 379-384.

8- Pradeep, A. (2023). *The Effect of Personality and Demographic Variables on Burnout Rates in Work-from-Home Settings within the Indian IT Sector*. These submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master HRDM Psychology, Bengaluru University. Available at https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4343587.

9- Tanimoto, A. S., Richter, A., & Lindfors, P. (2023). How do Effort, Reward, and Their Combined Effects Predict Burnout, Self-rated Health, and Work-family Conflict Among Permanent and Fixed-term Faculty?. Annals of Work Exposures and Health, xx,1-11.

10- Wang, Y., Liu, L., Wang, J., & Wang, L. (2012). Work-family conflict and burnout among Chinese doctors: the mediating role of psychological capital. *Journal of occupational health*, *54*(3), 232-240.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ظاهرة التصحر في بلدان المغرب العربي
(الواقع المكاني والمخاطر البيئية)
دراسة حالة: ليبيا

The Phenomenon of Desertification in The Countries of The Maghreb
(Spatial Reality and Environmental Risks)
Case study: Libya

أ. صابرين سالم صالح

كلية الآداب – قسم الجغرافيا – جامعة عمر المختار – ليبيا

الملخص :

- التصحر يعني الاختلال في التوازن البيئي وأنه خطر يهدد منطقة المغرب العربي؛ تسببه عوامل مختلفة طبيعية وبشرية وأبرزها العوامل البشرية؛ مما دعي في المقام الأول اعتبار التصحر ظاهرة بشرية تكشف عن جور أو جهل الإنسان الذي تزايد يوماً بعد يومٍ وسوء تعامله مع بيئته بالهدر والتدمير .
- تعاني جميع أقطار المغرب العربي من التصحر بدرجات متفاوتة، إلا أن موريتانيا وليبيا هما الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة بالمقارنة مع تونس، والجزائر، والمغرب، كما أن نسبة عالية من أرضي دول المغرب صحراوية بالأساس، وأن مناطقها الزراعية والرعوية تتعرض للتصحر. كما اكتسبت هذه الدول خبرات في تعاملها في التصدي لمخاطر التصحر؛ فليبيا تتصدى بالنهر الصناعي ووضع المصدات، ورش المشتقات النفطية، والمغرب تتحدى وتصد التصحر بإمداد مشاريع الري وإقامة الجداول، واتباع التقنين والخطط الزراعية .
- وتحدت تونس التصحر بإعداده توطين البدو وإقامة المحميات ونشر زراعة الحبوب في المناطق الجافة، وقهرت الجزائر التصحر بنشر الزراعة؛ وبخاصة زراعة الحبوب والفواكه، واستبدال الأراضي الصحراوية، وجعلها أراضي زراعية وغابية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

- تُعد موريتانيا أكثر دول المغرب العربي تضرراً من التصحر، حيث بلغ مداه 78% من مساحة البلاد، وأصبحت الغابات والأراضي الشجرية الأخرى التي توفر 80% من حاجيات موريتانيا من الطاقة المنزلية وأساس حاجة المواشي من المراعي، لا تمثل سوى 3.3% من مساحة موريتانيا، ولمقاومته وضعت برنامجاً اشتمل على مراقبة التصحر، وتثبيت الكثبان الرملية المتحركة وتشجيرها، وإيجاد السبل الناجحة لصيانة الأشجار من ناحية مقاومة الآفات والحشرات الضارة.
- إن ظاهرة التصحر أضرت بدول المغرب العربي، حيث فرضت على حكومات هذه الدول توجيه بعض أموالها لمكافحته وأن الظاهرة حتمت على جماعات سكانية الهجرة وترك الريف والسكن في المدن؛ مما خلف أزمات مضاعفة بالريف والمدن على حدٍ سواء، وأن خسارة المناطق الزراعية، والمراعي أدت الى نقص الغذاء، وزيادة الفقر وانتشار المجاعة .
- وتتعرض مناطق من المغرب العربي إلى انحسار تدريجي في الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، نتيجة لاستغلال غير الرشيد لهذه الثروات والزحف العمراني العشوائي السريع، وتتراجع مساحة الأراضي الزراعية؛ بسبب استنزاف الغطاء النباتي والتحطيب، والرعي الجائر والزحف العمراني.
- كما تتعرض الرقعة الأرضية المجاورة للصحاري إلى الزحف الصحراوي وما يتضمنه من اقتحام الكثبان الرملية للأراضي الزراعية، وتعرية التربة، وفقدان خصائص خصوبتها، وينجم عن سوء استغلال التربة واستعمال المياه تزايد الملوحة فيها؛ مما يهدد بتراجع خصوبة التربة وإنتاجيتها.

الكلمات المفتاحية: التصحر، الجفاف، المغرب العربي، المخاطر.

Abstract:

- Desertification means an imbalance in the environmental balance and that it is a threat to the Maghreb region; It is caused by various natural and human factors, the most prominent of which are human factors; Which was claimed in the first place to consider desertification as a human phenomenon that reveals the oppression or ignorance of man, who has increased day after day and his mishandling of his environment through waste and destruction.
- All countries of the Maghreb suffer from desertification to varying degrees, but Mauritania and Libya are the most affected by this phenomenon compared to Tunisia, Algeria and Morocco, and a high proportion of the lands of the Maghreb countries are basically desert, and their agricultural and pastoral areas are exposed to desertification. These countries have also gained experience in dealing with the risks of desertification. Libya is dealing with the man-made river, placing embankments, and spraying oil derivatives, and Morocco is challenging and combating desertification by supplying irrigation projects, establishing streams, and following rationing and agricultural plans.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

- Tunisia challenged desertification by preparing the settlement of Bedouins and the establishment of reserves and the spread of grain cultivation in dry areas. Algeria conquered desertification by spreading agriculture, especially the cultivation of grains and fruits, and replacing desert lands and turning them into agricultural and forest lands.
- Mauritania is the Maghreb country most affected desertification, with an extent of 78% of the country's area, and forests another tree lands that provide 80% of Mauritania's needs of household energy and the basis of livestock's need for pastures, represent only 3.3% of Mauritania's area. To resist it, I developed program that included: desertification, fixing and afforestation of moving sand dunes, and finding successful ways to maintain trees in terms of resisting pests and harmful insects.
- The phenomenon of desertification has harmed the countries of the Arab Maghreb, as it imposed on the governments of these countries to direct some of their funds to combat it, and that the phenomenon made it imperative for population groups to migrate, leave the countryside and live in cities; Which left double crises in the countryside and cities alike, and the loss of agricultural areas and pastures led to food shortages, increased poverty, and the spread of famine. Areas of the Maghreb are exposed to a gradual decline in renewable and non-renewable natural resources, as a result of the irrational exploitation of these resources and the rapid random urban sprawl, and the area of agricultural lands is declining due to the depletion of vegetation cover, logging, overgrazing and urban sprawl.
- The land area adjacent to deserts is also exposed to desert encroachment, which includes the intrusion of sand dunes into agricultural lands, soil erosion, and the loss of its fertility characteristics. As a result of poor exploitation of the soil and the use of water, salinity increases in it, which threatens to decline soil fertility and productivity.

Keywords: Desertification, Drought, The Maghreb, Risks.

المقدمة :

يُعد التصحر واحداً من المخاطر الطبيعية المؤثرة باجتياحه للمناطق الزراعية والرعوية وهو ناتج عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية، وقد وصل الجفاف والجوع في أوائل السبعينات من القرن الماضي حداً كبيراً، خاصةً في منطقة الساحل بإفريقيا وأدى الى هلاك مئة ألف شخص وتشرد مئات الألوف(صالح،1989، ص186).

ويواجه الشمال الأفريقي عامةً وبلدان المغرب العربي خاصة هذه المعضلة. لذا توجهت الباحثة للخوض فيها تعريفا وتوزيعاً وأخطاراً وطرقاً للتصدي؛ وتسهيلا للدراسة اعتمدت على عرض الظاهرة ومسبباتها، ثم عرض التصحر وطرق معالجته في ليبيا، والكشف عن الأثار الناجمة عن التصحر في هذه الدولة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية :

1. ما معنى التصحر وماهي العوامل المرتبطة به في دول المغرب العربي ؟
2. ما هو واقع التصحر في ليبيا وما هي أساليب معالجته ؟
3. ما هي الأثار الناجمة عن التصحر في دول المغرب العربي ، وخاصةً على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز اهمية التصحر والآثار الناجمة عن حدوث هذه الظاهرة التي اصبحت تشكل عبئاً اقتصادياً على الدول المذكورة؛ وتوعية السكان بمدى اهمية مكافحة هذه الظاهرة في ليبيا.

أهداف الدراسة :

1. التعريف بالتصحر والعوامل المرتبطة به في دول المغرب العربي .
2. التعرف على واقع التصحر في ليبيا وأساليب معالجته .
3. التعرض بالشرح للآثار الناجمة عن التصحر في دول المغرب العربي وخاصة على البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

منهج الدراسة:

نظراً لاعتماد هذه الدراسة على الوصف تم تجميع المعلومات من المصادر المكتبية المختلفة للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعددة المتعلقة بالتصحر، وحالته وآثاره وما إلى ذلك.

شرح محاور الدراسة:

1. تعريف ظاهرة التصحر:

التصحر: هو تدني قدرة الأرض الإنتاجية نتيجة تدهور في خصائصها الطبيعية، والأحوال المحيطة بها نتيجة اختلال التوازن بين مكونات البيئة الأساسية كالمُناخ والنبات الطبيعي والتربة ، تحت التأثير المباشر وغير المباشر لنشاطات الإنسان غير المناسبة والظروف الطبيعية الأخرى.

وباختصار توصف مظاهر التصحر بأنها تناقص الغطاء النباتي وتدني نوعيته وتدهور التربة، وهبوط مستوى المياه الجوفية، وانقراض العديد من الطيور والحيوانات البرية وتبدل أنواع الحيوانات البرية،

وتبدل أنواع الحيوانات المستخدمة في الرعي، والهجرة الجماعية لسكان الريف وانتشار البطالة(صالح،1989 ، ص190).

والتصحر مشكلة عالمية وقد دلت الإحصاءات على أن هذه الظاهرة الخطيرة يمكن أن تؤثر في حياة أكثر من 700 مليون نسمة منهم 157 مليون عربي وأغلب هذا العدد من بلدان المغرب العربي بالشمال الأفريقي، وعليه فالمخاطر عمت المناطق المهددة بالتصحر كافة، كما أنها تهدد أكثر من خمسة ملايين نسمة تعيش في المناطق شبه الرطبة وذات الزراعة الجافة المجاورة للصحاري.

وعرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في عام 1977 مفهوم التصحر بأنه انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض ؛ مما يؤدي في النهاية إلى خلق أوضاع شبه صحراوية وهو أحد جوانب التدهور الشائع الذي تتعرض له النظم البيئية ؛ مما يسبب انخفاضاً أو تدميراً لإمكانيات البيولوجية، أي الإنتاج النباتي والحيواني لأغراض الاستخدام المتعددة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الذين يتزايدون باستمرار ويتطلعون إلى تحقيق التنمية، وفي الاجتماع الاستشاري المعني بتقييم التصحر الذي انعقد في نيروبي بكينيا عام 1990 تحت إشراف الأمم المتحدة للمحافظة على البيئة حُدد التعريف التالي للتصحر : التصحر يعني : تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبة الجافة والمناطق القاحلة وشبة الرطبة نتيجةً آثار بشرية معاكسة، وتواصل تدهور الأرض إلى أوضاع شبه ظاهرة التصحر في بلدان المغرب العربي، ويتجه التدهور بمعدل (6) ستة ملايين هكتار سنويا، أما الأراضي التي انخفضت إنتاجيتها الاقتصادية إلى الصفر فقد زادت بمعدل (21) مليون هكتار سنويا.

2. العوامل المرتبطة بالتصحر في دول المغرب العربي:

أولاً: العوامل الطبيعية:

للعوامل الطبيعية تأثير مباشر على التصحر وخاصة العامل المُناخي فيما يتصل بالحرارة والجفاف ويضاف إلى عامل المُناخ عامل التعرية الذي به تتعرى المناطق من تربتها الخصبة .

1. دور المُناخ في التصحر:

إن المُناخ هو من العوامل الرئيسية التي تؤدي الى التصحر، حيث أكد علماء المُناخ بشكل واضح بأن الظروف المناخية السائدة حاليا في الشمال الأفريقي عامةً قد بقيت كذلك منذ أكثر من 2000 سنة خلت ، ومن البديهي القول إن الإنسان باستغلاله السيئ لأراضي قد أسهم في حدوث ظاهرة التصحر.

كما تتميز المناطق الصحراوية في الشمال الأفريقي عامةً والتي تشكل صحاري دول المغرب العربي معظمها بجفاف شديد وهي مرتفعة الحرارة وقليلة الأمطار، وهي مع ارتفاع نسبة التبخر واستمرارية هبوب الرياح الجافة.

خريطة (1) مناخ شمال افريقيا والدول المجاورة



المصدر: شبكة المعلومات الدولية– ، الرابط:www.startimes.com/?t=28929329

وهي مع ارتفاع نسبة التبخر واستمرارية هبوب الرياح الجافة، وبالرغم من أن مُناخ هذه المناطق هو صحراوي أو شبه صحراوي في معظمه، إلا أن فعل الإنسان في الأرض هو الذي يسهم في عملية التصحر حالياً(نحال، 1987، ص11).

إن وصول أشعة الشمس إلى سطح الأرض يتم امتصاصها وانعكاسها وأن خاصية ذلك في منطقة المغرب العربي والشمال الأفريقي عامةً؛ هي زيادة انعكاسها خاصةً في منطقة الصحراء الكبرى إلى الأجواء العليا التي تتميز بشدة البرودة، أي أن كمية الحرارة التي تنعكس من سطح الأرض في هذه المناطق ترتد إلى الفضاء الخارجي وهذه الكمية المرتدة هي أكثر مما تستقبله الأرض، ومعنى ذلك أن هناك تبخراً قليلا مرده طاقة حرارية قليلة على هذه المسطحات، وبما أن المطر المتساقط في المناطق الداخلية يأتي معظمه من إعادة الماء المتبخرة؛ لذا فهذه المسطحات المتصحرة لا تستقبل سوى كميات قليلة من الأمطار. كما أن عامل الغطاء النباتي يلعب هنا دوراً كبيراً؛ إذ إن حوالي (60%) من مياه الأمطار الساقطة يعاد إطلاقها في الجو بواسطة هذا الغطاء النباتي عن طريق النتح (الجوهري ،1968، ص261).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

2. التعرية وأثرها في تقحل الأراضي المتصحرة:

إن الأرض العربية الأفريقية المتصحرة هي أرض قاحلة مجدبة معرضة دائماً لتأثير الماء والرياح ومن خصائص هذه الأرض المعرضة بفعل الدورة التفاعلية البيئية (أرض – مناخ – وربما استغلال من حيوان أو نبات) لها نسبة تسرب مياه في داخلها قليلة , ونسبة سيلان مائي على سطحها كبيرة , ونسبة جرف كبيرة أيضا ، ونسبة غطاء نباتي قليلة ، وكل هذه تقود إلى المزيد من التعرية، أي إزاحة الغطاء الترابي للأرض الذي يمتص الرطوبة أو المياه ويعتاش به النبات، وبالتالي الحيوان والإنسان ويحمي ما تحته من مواد تحفظها من استمرارية تعريتها؛ مما يؤدي إلى تدمير البيئة وتصحرها .



صورة (1) التصحر في المغرب العربي جزء من جغرافيته وعبء على اقتصاده.
المصدر: الشبكة الدولية، الرابط: https://upload.wikimedia.org/

إن كمية التعرية تعتمد على ثالثة عناصر والمتمثلة في طبيعة المطر، ونوع التربة ، وكيفية استغلال الأرض، فطبيعة المطر في المناطق الجافة العربية هو سيلي؛ أي معظم كمية المطر تهطل في فترة زمنية قصيرة وبسرعة مما يعطي هذا المطر قوة تعرية شديدة الفعالية، أما التربة فإن عملية تكوينها في المناطق الجافة العربية إجمالًا هي بطيئة وتشبه إلى حد بعيد بخصائصها الصخر، أو التكوين الجيولوجي الذي تطورت منه. وبما أن الظروف الطبيعية التي تساعد كثيراً على نمو النبات ؛ وعليه تكون التربة غير مكتملة العناصر بالمقارنة مع التربة المكتملة، ومن ناحية أخرى يتباين تأثير التعرية على مسطحات

المناطق الجافة بالمغرب العربي بين المنبسطة وتلك الخشنة المتقلبة، كل هذه المزايا تجعل فاعلية الماء والرياح شديدة التأثير على تعرية التربة، ويظهر بوضوح فقر هذه المناطق بالغطاء الترابي.

ويختلف تأثير الرياح على تعرية التربة وذلك حسب مواصفتها بدرجات متفاوتة وكذلك التعرية الحاصلة في أراضي الغابات والمراعي والتي ترتفع نسبتها في الصحراء، وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقة التعرية، وكمية الترسب بالمناطق النباتية المناخية المختلفة (الجوهري، 1968، ص269).

3. العامل الأحيائي:

تعكس المجتمعات النباتية والحيوانية خصائص وتغيرات البيئة التي تعيش فيها ، وبالرغم من امتداد مناطق الجفاف في مختلف دول المغرب العربي ؛ إلا أن هذه النباتات والحيوانات تتشابه بمواصفاتها المورفولوجيا والوراثية، ولذا فتفاعلها مع بيئتها هو سبب طبيعي رئيسي من أسباب الحفاظ على هذه البيئة أو تدميرها، وتتصف النباتات الصحراوية بأنها من نباتات الجفاف Xerophytes ومقاومة له بخزنها لكميات من المياه في خلالياها ؛ كما هو الحال في النباتات العصارية أو تخفف من تعرقها، وطرحها للمياه ؛ كما هو الحال في نباتات الرمث ونبات الأرطى والرتم ، ومنها ما يرسل جذوره الطويلة والعميقة للبحث عن الرطوبة ؛ كنباتات الرمث، والسنط، والسلم، والسدر ، بالإضافة إلى إرسالها الجذور الليفية الكثيرة في الرمال التي يزيد عمقها عن 35 متراً كما هو الحال في أشجار الغويف Prosopis Juliflora .وهذه النباتات تظهر في معظم أنحاء دول المغرب العربي الخمس على شكل تجمعات صغيرة من الشجيرات الأمر الذي يجعلها تقاوم أي اضطراب وعدم استقرار أو توازن في البيئة. فإذا اختلّ هذا التوازن ازدادت إمكانيات تضرر البيئة وتصحرها(خولي، 1990، ص13).

وعملية التصحر هذه تأخذ منحىً استمرارياً حالما تبتدئ مما يزيد تأثيراتها السلبية بمرور الزمن فتتردى من سيئ إلى أسوأ حتى تصبح الأراضي صحراء لا يمكن استصلاحها . إذا ما استثنينا المناطق الصحراوية الحقيقية، فإن المناطق المتصحرة أو الجافة تنعم بكثير من أنواع النبات، منها السنوي الدائم ومنها الفصلي المتقطع وفي حالات كثيرة فان النظام النباتي الطبيعي يمكن أن يتغير بفعل نشاط الحيوانات التي تعتاش على النباتات، فالإنتاجية العضوية لمساحة معينة هي مجموع إنتاجية النبات والحيوان والنظام التفاعلي بينها هو الذي يقرر مدى توازنهما في بيئة هذه المساحة المعينة، والنقص في هذه الإنتاجية يمكن أن يأتي مباشرة أو دورياً حسب تغير المُناخ ، فإذا قلت كمية ونوعية النبات أو الماء أثر ذلك في حياة الحيوان نوعاً وعدداً ؛ مما يتطلب تأقلم الحيوانات مع الظروف المُناخية المستجدة، وما

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

يستتبعه من تغيير في تصرفاته الحياتية، أو تغيير في بناء جسده أو تغير تقبله للأحوال الجديدة على مدى وراثي طويل(المظفر، 2002 ، ص123).

4. الرمال المتحركة وأثرها في اتساع التصحر:

تنتشر في معظم أنحاء المغرب العربي الرمال المتحركة التي ينتج عنها الكثبان الرملية، فالصحراء الكبرى التي تقع في مدار السرطان هي مثال صارخ للمناطق الحارة والجافة جداً، وشبه معدومة النبات والغطاء الهوائي المعدوم الرطوبة؛ مما يجعل الحبيبات أو الغبار أجساماً صغيرة، تعبرها رياح تأتي من المتوسط شمالاً وتتجه جنوباً دون أن تمتص أي رطوبة، بل بالعكس فإن حبيبات الغبار تسلب من الرياح رطوبتها؛ مما يؤدي إلى سهولة عملية نفخ الحبيبات الرملية في الجو فتبدأ عملية تحرك الرمال، وغزو كثبانها لكل ما جاورها.

إن التأثيرات السلبية لتحرك الرمال لا تقتصر فقط على تجمعها في كثبان وتغطيتها لما حولها، لكنها أيضاً تسبب تعرية السطوح من محتواها الغذائي؛ مما يقود إلى ضعف النبات وعدم قابليته على التأقلم مع بيئته؛ وبالتالي زواله وتبدأ الدورة من جديد، فوجود النبات يحفظ التربة، ووجود التربة يحفظ النبات.



صورة رقم (2) التأثيرات السلبية لتحرك الرمال

المصدر: الشبكة الدولية، الرابط: https://upload.wikimedia.org/

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ثانياً – العوامل البشرية:

يُقصد بالعوامل البشرية سلوكيات الإنسان مع بيئته، فإضافة إلى تضاعف ضغط الإنسان على الأرض بزيادة أعداده فإنه يتعامل بإهمال مع الأراضي الزراعية، وذلك يُعد عاملاً من عوامل التصحر، ولقد أجمع المؤتمرون في نيروبي على أن التصحر ظاهرة بشرية بالدرجة الأولى، أي أنه من فعل الإنسان وذلك بسبب النمو السكاني السريع في مناطق لا تستوعب هذا النمو، خاصة بما يرافقه من أساليب استخدام الأرض.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة – قسم المحافظة على البيئة – في نيروبي أرقاماً سكانية للدلالة على مدى الضغط السكاني في مختلف المناطق المأهولة والزيادة السكانية ومعدلها 3% والناجمة عن تحسن الخدمات الطبية والوضع الاجتماعي – الاقتصادي العام ، والانتقال من الحياة العشائرية القديمة الى حياة حديثة حيث يسود التعاون بدل التناحر.

ومن نتائج هذه الكثافة السكانية زيادة النشاط الزراعي والأعمال الرعوية التي تتطلبها هذه المجتمعات الناشئة، وقطع الغابات والنباتات الخشبية للوقود وصنع الفحم النباتي وتملح التربة، وأخيراً الهجرة إلى مناطق أخرى يمكن استغلال خيراتها، أو ترك الريف والنزوح إلى المدن أو الخارج، كتلك الهجرة التي تأخذ طريقها إلى منطقة جربة في تونس ، وكذلك منطقة الجفارة الساحلية في تونس، وليبيا وحوض الحضنة، ومناطق السوس والحوض في المغرب . يضاف إلى ما تقدم من عوامل طبيعية، وبشرية ظاهرة حرق وقطع الغابات، التي انتشرت في معظم دول المغرب العربي في العقود الأخيرة . كما هو الحال في1988، بهدف الاستصلاح الزراعي والتوسع الحضري في المقام الأول، إضافةً إلى الجفاف الذي حل بمغرب الوطن العربي ومشرقه في صيف 1989 والذي أدت تأثيراته إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب ، خاصة القمح في موسمي 1989 ،1990 ، وبلغ الإنتاج في سوريا ربع المعتاد وكذلك في العراق الذي أنتج 800 ألف طن سنة 1989 مقارنة بـ 2.1 مليون طن عام 1988 ، ولم تكن الصورة بأحسن من ذلك في الجزائر والمغرب(الشبكة الدولية،2012، ص34).

3. الواقع المكاني للتصحر في الدول الخمس بالمغرب العربي ومعالجاته:

رافقت الزيادة السكانية في دول المغرب العربي زيادة الماشية بنسبة 50% بين عامي 1950 – 1970، وعليه فقد زاد النشاط الرعوي بنسبة أكثر بكثير من قدرة استعادة المراعي لعطائها، ونتج عن

ذلك نقص في الغطاء الترابي، واستبدال النوعيات الحسنة بأخرى رديئة، والتقهقر البيئي العام أي التصحر.

لقد أصبحت نسبة كبيرة من أراضي دول المغرب العربي متصحرة وبالأخص في الجزائر وليبيا وتونس، وأن المساحات غير المتصحرة تؤلف أشرطة ضيقة وهى مهددة بالتصحر إذا لم تحاذر دوله مخاطره، ففي ليبيا 1.625.000 كم2 صحراء و 380.000 كم2 مهدد بالتصحر، وفي دولة الجزائر بلغت المساحة المتصحرة 1.970.000 كم2 وبنسبة 82.7%، وفي دولة المغرب وصلت المساحة المتصحرة الى 455.000 كم2 ونسبتها 64%، أما دولة تونس فالمساحة المتصحرة بها 69000 كم2 ونسبتها 64%، وأخيرا دولة موريتانيا المساحة المتصحرة بها 618000 كم2 بنسبة بلغت 60%، وأن هذه المعلومات تشير إلى أن التصحر من المخاطر الكبرى المتحدية لتقدم التنمية في دول المغرب العربي إذا لم تُتخذ الإجراءات الحاسمة في التصدي لهذه الظاهرة الخطرة (المظفر، 2002 ، ص191).

نطاقات الأرض المتصحرة في دول المغرب العربي :

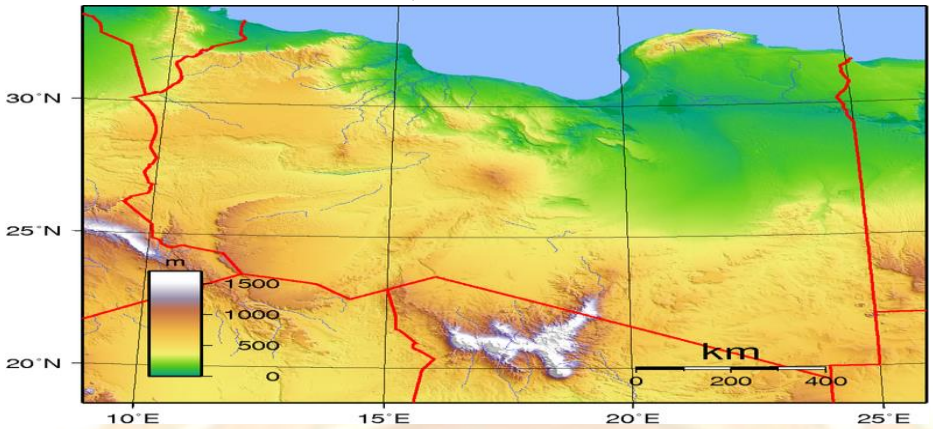
يُعتبر التصحر مشكلة خطيرة على المستوى العالمي ومع هذا فقدد وصلت في منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية عامةً إلى نسب تنذر بالخطر وعلى الأخص حول حواف الصحراء الكبرى، وبالنظر إلى أي خريطة للأراضي الجافة في العالم نجدها تظهر الشمال الأفريقي به أوسع مساحة للأراضي الجافة بما فيها أكبر صحراء، وتشير معظم البحوث والدراسات حول التصحر بأن الصحراء تتسع بمعدل متنام وذلك بتأثير العوامل التي تسهم في التصحر، والتي أهمها النمو السكاني غير المنتظم والممارسات الزراعية غير الملائمة والزيادة في حيوانات الرعي فوق تحمل الأراضي الرعوية الطبيعة وإزالة الأحراج و نقص المياه(جرينجر، 2001، ص6) .

4. <u>التصحر في ليبيا وطرق مكافحته :</u>

تُعد ليبيا جزءاً من القطاع الجنوبي لحوض البحر المتوسط، بمساحة قدرها 1.760.000 مليون كيلو متر مربع تقريبا، وتطل على البحر بساحل يبلغ طوله حوالي 1900 كيلو متر، ويتدرج المُناخ في إطار تقسيم مناخ حوض البحر المتوسط من النطاق الساحلي ذي المطر الشتوي والصيفي الجاف إلى المناطق الداخلية الصحراوية، وهي الجزء الأكبر من البلاد، وهي جزء من صحراء شمال إفريقيا، وتقدر أراضي الزراعة المطرية والمروية في ليبيا بحوالي 5% وأراضي المراعي الطبيعية بأكثر من 13 مليون هكتار، وتجرى مشروعات تحسين وصيانة لحوالي 2.5 مليون هكتار من أراضي المراعي.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

خريطة (2) التصحر في ليبيا



المصدر: الشبكة الدولية، الرابط: https://upload.wikimedia.org/

ظاهرة التصحر ومكافحة تدهور الأراضي المنتجة الزراعة والمراعي والغابات في ليبيا تشبه ظواهر التصحر في الأراضي الجافة عامة، ولكن التجربة الليبية أي التصحر تتميز عن تجارب الدول العربية الأخرى في أمرين هما: مشروعات تثبيت الكثبان الرملية ومشروع النهر الصناعي؛ حيث جرت تجارب عديدة لتثبيت الكثبان الرملية باستخدام النباتات الجافة لتكون حواجز ميكانيكية للحد من حركة الرمال، أو استزراع نباتات قادرة على تحمل بيئة الكثبان والحد من حركة الرمال ، وفي عام 1961 بدأت تجارب استخدام مشتقات نفطية لتثبيت الكثبان سميت دوليًا بالطريقة الليبية وتوسع استخدامها في إيران والسعودية وغيرهما، وموجز الطريقة رش المادة النفطية تحت ضغط 100 الى 200 رطل على البوصة المربعةِ والقصدُ تكوينُ غشاءٍ مُوزَعٍ توزيعاً منتظماً فوق سطح الأرض.

وفي عام 1970 أجريت تجارب على استخدام اللبن المطاطي الصناعي (اليونيزول) وهو خليط مستحلب اللبن المطاطي الصناعي مع الزيت المعدني والماء 96 جزءاً من الماء و4 أجزاء من خليط المادة، ويرش الخليط على الرمال ، ودلت التجارب في منطقتي (أبو صرة في الزهراء) و(الحشان الشمالي غرب مدينة طرابلس) على جدوى الطريقة، ولكن استهلاكها لكميات كبيرة من المياه جعل التوسع في استخدامها في المناطق الرملية الجافة صعبا، وبعد ذلك أجريت تجارب على استخدام مركبات كيميائية من السيلكا، وترش المادة بطائرات صغيرة مع بذور الأعشاب والشجيرات بعد معالجتها بما يحفظ الرطوبة ، وتضمنت –أيضاً –مشروعات تثبيت الكثبان الرملية إنشاء المشاتل لإنتاج الشتلات اللازمة الاستزراع غطاء نباتي مناسب . كما أن مشروع النهر الصناعي يُعتبر من أهم أهدافه مكافحة التصحر، وتحقق استقرار السكان الذين يعيش أغلبهم في النطاق الشمالي حيث المطر والمرعى، وإمكانات الزراعة.

ونفذ المشروع في عدة مراحل متوالية، استكملت المرحلة الأولى منذ عام 1993م، وحققت نقل مليون متر مكعب يومياً، واستكملت الطاقة التصميمية وهي 3.6 مليون متر مكعب يومياً في المرحلة التالية من حقول تازربو إلى إجدابيا 667 كم، ومن حقول السرير إلى إجدابيا 381 كم ، وهما خطان متوازيان من المنابع حتى الخزان الرئيسي في إجدابيا، ويتفرع من إجدابيا خط بطول 150 كم إلى بنغازي، وخط بطول 399 كم إلى سرت(التقرير السنوي النهر الصناعي، 2021، ص 164).



صورة رقم (3) مراحل انشاء النهر الصناعي

المصدر: المكتب الإعلامي – جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي
industrial.river2018@gmail.com

ولمكافحة التصحر في ليبيا، فقد تم حفر الآبار العميقة ومد شبكات التيار الكهربائي لمناطق غابات النخيل لمئات الكيلو مترات، ويُعد هذا المشروع الطموح مثالاً يمكن أن يحتذى في أرجاء أخرى من الوطن العربي، خاصة وأن مخزوناً للمياه مشابهاً لما في الصحراء في غرب المغرب، ويليها الصحراء الغربية .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788



صورة رقم (4) حوض النهر الصناعي لتجميع المياه لحل مشكلة المياه في طرابلس

المصدر: المكتب الإعلامي – جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي

industrial.river2018@gmail.com

الوسائل المتبعة في مكافحة التصحر في ليبيا :

تتمثل مكافحة التصحر في عدة خطوات قامت بها ليبيا ومازالت والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :(تقرير المدير التنفيذي، 2012، ص175).

1. تثبيت الكثبان الرملية لمقاومة زحف الرمال وخاصة في منطقة سهل الجفارة
2. انتشار مصدات الرياح والأحزمة الواقية للمحافظة على المحاصيل الزراعية .
3. حماية المنحدرات الشديدة بالتشجير في المناطق العارية وذات التربة السطحية من الانجراف .
4. تشجير الأراضي البور بالأحراج وهو ما يلاحظ في عدة أماكن بالبلاد.
5. إنشاء المصاطب المدرجة لمقاومة انجراف التربة وحفظ مياه الأمطار في الأراضي الزراعية المنحدرة
6. اتباع دورة زراعية خاصة للمحافظة على خصوبة التربة وخاصة في المشروعات التي يتم فيها زراعة الحبوب.
7. حماية وتحسين المراعي الطبيعية والتوسع في زراعة الغابات لحماية البيئة وتثبيت الرمال
8. استصلاح أراضٍ جديدة وإقامة مزارع استيطانية وإنتاجية.
9. حماية الموارد الطبيعية من مياه وتربة ومراع واستغال المياه المتاحة والتربة الصالحة للزراعة أفضل استغلال.

10. توزيع المزارع الجديدة على الفالحين وتدريبهم وإرشادهم وتوجيههم للأخذ بأساليب الزراعة الحديثة وكذلك تشجيعاً على الاستقرار في مزارعهم والتفرغ للعمل الزراعي.

أما فيما يتعلق بطرق المحافظة على المياه فمن أهم الطرق المتبعة :

أ- إدارة واستغلال مياه الأمطار الجارية والتقليل من ضياعها، والاستفادة منها في الزراعة، وتغذية المياه الجوفية، والعيون، وسقاية الحيوانات .

ب- الري بالرش أصبح كثير الاستعمال في العديد من المناطق بليبيا .

ج- الري بالتنقيط توفيراً الاستعمال الماء وخاصة في المناطق الشمالية.

د- الري الدائري من مياه عميقة وخاصة في مشاريع الكفرة، والسرير، ومنطقة وادي الحي؛ وهذا النظام عبارة عن نوع من الري بالرش بواسطة ذراع طويلة متصلة بمضخة تدور بانتظام تروي مساحة تصل إلى 100 هكتار.

هـ- تشجيع الزراعة المحمية؛ لأن استهلاك المياه داخل الصوبات هو أقل مما هو عليه بالطرق التقليدية.

تخفيف التبخر من التربة عن طريق رش التربة بمشتقات النفط؛ حيث يرش النفط الساخن على الكثبان الرملية لتثبيتها.

5. الأثار الناجمة عن التصحر في دول المغرب العربي

أولاً- انعكاسات التصحر على النظام الاجتماعي:

إن بعض التصحر من فعل الإنسان – كما ورد عند دراسة أسباب التصحر سواءً أكانت الممارسات على مستوى الفرد متنقلا كان أم مستقراً ، أم على مستوى المؤسسات الحكومية في دول المغرب العربي- والنتيجة الملموسة والأهم ترجع إلى النظم الاجتماعية الموجودة، ففي جبل العوينات بليبيا اكتشفت آثار تدل على أن الصحراء كانت تتمتع باخضرار وخصب، وحياة إنسانية، ونباتية، وحيوانية من حوالي 8000 سنة، والرسومات التي وجدت في الكهوف تظهر أشكال الأسود والزراف والنعام والغزلان وذلك من حوالي 6000 سنة ق. م . كما وجدت آثار تدل على استقرار الإنسان واستغلاله للأرض بالزراعة وتربية الحيوان (تقرير المدير التنفيذي، 2012، ص179).

إن التأثيرات الحاصلة في النظام الاجتماعي، أو المؤثرات فيه تنبع منه وتصب فيه، لذا علينا أن نراعي ماهية الأسس الحياتية في بيئة معينة، ومن المفيد هنا الإشارة إلى إن التحركات البشرية التي تحصل نتيجة ممارسات طائشة كالحروب، والتي قد تؤدي إلى تهجير مئات الألوف من السكان، وتجعلهم

ينتقلون إلى ظروف بيئية صعبة تجعلهم في حالة نفسية يُرثَى لها، وليس باستطاعتهم التأقلم مع البيئة أو حتى المحافظة عليها، وهو ما يدفع إلى المزيد من البلايا البشرية والبيئية

ففي الجنوب التونسي على سبيل المثال؛ حيث يعيش العرب الرحل والبربر تظهر الكثبان الرملية وفيها آثار حياة تتمثل في بعض الأشجار والعشاب الفقيرة، والغطاء الترابي المهدد بالزوال والمياه التي تميل الى الملوحة؛ مما أدى إلى زيادة الجفاف ورغبة السكان في الهجرة للمناطق الساحلية، خاصة في المناطق الت يعجز فيها السكان على مواجهة هذه المصاعب الطبيعية – الاجتماعية في وقت واحد، وهذه الظروف تشترك فيها معظم دول المغرب العربي بالمناطق التي تعاني من مشكلة التصحر ؛ مما أدى إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن بخاصة من متوسطي العمر، وما يترتب على ذلك من تغيير في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية للريف، وللمدينة في وقت واحد؛ ومن ناحية تدني الحياة الريفية. كما تتمثل أخطر العواقب الاقتصادية للتصحر في تهديد الوضع المادي للمجتمع؛ مما يزيد من الشعور بالقلق والظلم، واليأس(الجوهري، 1986،ص271).

ثانياً – أثر التصحر على تغير البيئة :

إن انفراط الدورة الحياتية التي تمثل تفاعلا مستمراً بين معطيات الطبيعة واستغلال الإنسان لهذه المعطيات كثروات الأرض الحيوانية والنباتية والمائية، يقود بالضرورة إلى الضرر بالبيئة؛ فاستخدام الإنسان للأرض هو استهلاك للموارد البيئية . لذا فإن نوعية الاستخدام ودرجته متغيرة طبقاً للاحتياجات الاجتماعية المعينة التي تؤدي إما إلى تدمير البيئة أو الحفاظ على توازنها؛ وبعبارة أخرى فإن مظاهر تقهقر البيئة تتمثل حين نرى تدهور الحياة النباتية، والحيوانية الطبيعية، وتدهور التربة في المناطق الزراعية، والغابات ، وخسارة الأراضي الزراعية أو التي يمكن استصلاحها، ونقص في كمية المصادر المائية ،ونوعيتها بخاصة زيادة ملوحة المياه، وهي مظاهر نجدها في أماكن عديدة من دول المغرب العربي.

لقد انحسرت مساحة المراعي الطبيعية بشكل بارز في العقود الأخيرة، وتناقصت الثروة الشجرية إلى مستوى ملحوظ، حيث لم يبق في تونس من غابات الصنوبر سوى النصف، كما تجردت السفوح الجنوبية للأطلس الكبير في المغرب من معظم ثروتها الشجرية. أما في الجزائر فقد خسرت الغابات ما لا يقل عن أربعة ملايين هكتار خلال حرب الاستقلال، ومن المظاهر البيئية الطبيعية انتشار بعض مناطق الغابات؛ حيث نلاحظ أن كثيراً من هذه المناطق في دول المغرب العربي قد انحسرت عنها الغابات وأصبحت أراضي جرداء شاهدة على ضخامة الأثار السلبية على البيئة (موسوعة البيئة، 2011 ،101).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

إن معظم أقطار المغرب العربي تواجه استنزافاً خطيراً للثروة الغابية؛ وذلك باستخدامها كحطب للوقود أو البناء، أو بسبب الحرائق التي تلتهم هذه الغابات، أو ألسباب طبيعية كارتفاع الحرارة؛ فالصحراء تزحف على ما لا يقل عن 3 أميال في العام باتجاه موريتانيا كما أن تجريد الأرض من أشجارها يقود إلى تدمير البيئة من عدة زوايا؛ وذلك بالتأثير على نظام الغطاء النباتي، والترابي، والمائي؛ وبالنتيجة كميات ونوعيات الحيوان المتواجدة في هذه الأرض.

إن الإفراط الرعوي أي تحمل المرعى أكثر من طاقته، هو– أيضاً– ظاهرة بارزة في المغرب العربي، والذي صاحبته أضرار بالغة في الموارد البيئية التي تقود إلى التصحر بسبب إتلاف معظم النباتات نتيجة للإفراط في رعي الماعز والماشية .

وإذا استمر هذا الضغط على ما هو عليه فإنه ينعكس– أيضا– على تبدل النبات؛ حيث تحل أنواع غير مستحبة محل الأنواع الجيدة؛ ويأتي هذا نتيجة الرعي الانتقائي أي انتقاء نبات معين .مثال آخر هو حراثة أرض المراعي وزراعتها بشكل مفرط في المناطق الهامشية الصحراوية كما في شمال ليبيا ووسط وجنوب تونس؛ حيث تعرضت الطبقة العلوية من التربة وهي ضحلة بصفة عامة لعملية تذرية كبيرة فتمت تعريتها على مدى سنوات وبدأت تطهر الطبقة التحتية الصخرية . وشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن أخطر مراحل التصحر ؛ لأنها ارتبطت بالزيادة السريعة للسكان، فزاد ضغطهم على الأرض وتضاءل حجم المزارع، مما اضطَر الفلاحين إلى استغلال أراض جديدة بقطع المزيد من الغطاء النباتي؛ فأدى ذلك إلى المزيد من التعرية والتدمير للبيئة(موسوعة البيئة، 101،2011).

إن العلاقة الدورية التفاعلية القائمة للحفاظ على البيئة عبر المحافظة على توازن عناصرها؛ من غطاء ترابي ونباتي ومائي، وبالتالي العنصر الحيواني أصبحت واضحة في الوقت الحاضر، وبالفعل فقد لوحظ خط انتشار السطوح الجرداء المعراة من الغطاء النباتي، أو التربة الشديدة الجفاف الضحلة في قطاعات كبيرة من هوامش الصحاري في دول المغرب العربي؛ مما زاد من كميات انعكاس الإشعاع الشمسي (الالبيدو) . وهو أمر سلبي جداً باعتبار أن 60% من أمطار هذه المناطق تأتي من المياه التي يعاد تبخرها. من ناحية أخرى يجب الانتباه إلى أن نتائج سوء استعمال المياه إذا توفرت والمتعلقة بطرق الري بشكل خاص؛ غالباً ما تؤدي إلى تملح التربة، وزيادة قلويتها وبالتالي تدهور إنتاجها، وربما تصل درجة العقم التام . وتشير المعلومات إلى وجود إسراف هائل في استخدام مياه الري في بعض دول المغرب العربي؛ مما يقلل من عائد الإنتاج حيث تعاني حوالي 30 %من الأراضي الزراعية من التملح والقلوية (تقرير الدير التنفيذي، 1992، ص10).

أثار التصحر على التنمية الاقتصادية في المغرب العربي:

يجلب التصحر بمفهومه الواسع مزيدا من الجفاف، ويقضي على النباتات الطبيعية ويؤدي إلى تدهور خصوبة التربة، ويقلل من الإنتاج الغذائي والزراعي، وكذلك التلوث بجميع أنواعه الأرضية، والمائية، والهوائية ينعكس سلبياً على التنمية؛ فالأرض الملوثة كيميائياً وعضوياً لا تعطي إنتاجية طبيعية مثل الأرض السليمة، وتتأثر سلبياً بالملوثات بجميع أنواعها الهوائية، والغازية، والصلب ؛ إضافة إلى ذلك فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية من شأنه أن يلتهم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المنتجة حول المدن لتتحول إلى منشأت إسمنتية مكتظة بالسكان، وحركة السيارات، والمصانع والمخازن التجارية، ويسهم التصحر في تشجيع الهجرة من المناطق المتصحرة التي تتحول إلى مناطق مشلولة وخاوية من كل نشاط اقتصادي، وينتشر الفقر بين السكان بحيث لا يتمكن الكثير منهم من مزاولة أعماله الاعتيادية في ظل الجفاف ونقص المياه ، وهكذا نجد أن للتصحر تأثيرات اقتصادية سلبية على المجتمع ، وحيث إن التصحر يجلب مزيدا من الأضرار إذا لم يوضع حد لانتشاره وازدياد شدته؛ ولذا فإن مقاومته تُعد أمرا ضرورياً .

المراجع :

1. حسن عبد القادر صالح، ومنصور حمدي أبوعلي، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر، دار الشروق للنشر، عمان، 1989.
2. إبراهيم نحال ، التصحر في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، سلسلة الكتب العلمية ، 1987.
3. ألن جرينجر، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي، المركز العربي ألبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية، مرزق، ليبيا.
4. محمد بن عيسى وإبراهيم عثمان، المخطط الوطني لمكافحة التصحر في موريتانيا، بحث مقدم إلى المنظمة العربية للثقافة والعلوم، الخاصة بمشروع الحزام الأخضر لدول شمال افريقيا ، تونس، 1967.
5. يسري الجوهري، شمال أفريقية، دراسة في الجغرافيا التاريخية والاقليمية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ،1968.
6. محمد، محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990 .
7. محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2002.
8. الشبكة الدولية ، الأنترنيت، الرابط www. startimes.com/?t=28929329 :
9. التقرير السنوي لجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي، 2021.
10. تقرير المدير التنفيذي، حالة التصحر وتنفيذ خطة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مجلس الإدارة – الدورة الاستثنائية الثالثة نيروبي 1992.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

تحديد مستوى حوكمة تقنية المعلومات المطبقة وفق إطار عمل (COBIT) في البنوك التجارية الليبية.

Determining The Level of Information Technology Governance Applied in Accordance with The Framework of (COBIT) in the Libyan Commercial Banks.

Assistant Prof. Dr. Tarek A. Elsharif[1],

Associate Prof. Dr. Ali Altuğ Biçer[2],

Associate Prof. Dr. Abdulaziz M. Elfessi[3],

[1], Accounting Department, Libyan Academy – Benghazi,
dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly, orcid.org/0000-0002-2413-819X
(Corresponding author. Mobile: 00218-91 376 8150).

[2,] Business Administration Department, Istanbul Ticaret University – Istanbul,
abicer@ticaret.edu.tr orcid.org/0000-0002-5515-212X

[3,] Statistics Department, University of Wisconsin-La Crosse – USA
aelfessi@uwlax.edu orcid.org/0000-0002-0813-4148

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى حوكمة تقنية المعلومات المتوفرة في المصارف التجارية الليبية ، وفق نموذج (أهداف الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة به (COBIT) والذي يغطي أربعة أبعاد متمثلة في: التخطيط والتنظيم ، الاستحواذ والتنفيذ ، والتسليم والدعم ، وأخيراً المتابعة والتقييم. حيث يعتمد COBIT نموذج أو طريقة المسح الإحصائي، لفهم مستوى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال مسح آراء مديري المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة بنغازي – كعينة ممثلة لمجتمع البحث – بناءً على نموذج COBIT.

تم تطوير هذا النموذج من قبل معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في عام 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحدد هذا النموذج 34 هدفًا رفيع المستوى للتحكم في عمليات تكنولوجيا المعلومات. ويوفر هذا الإطار معايير مشتركة وقابلة للتطبيق ومقبولة لأمن تكنولوجيا المعلومات وممارسات التحكم الجيدة، وذلك من أجل دعم احتياجات الإدارة في تحديد المستوى المناسب لأمن تكنولوجيا المعلومات ومتابعتها، أيضًا يزود هذا الإطار المراجعين بمجموعة معترف بها من المقاييس والمؤشرات للحوكمة الرشيدة ، مما يساعدهم على التعبير عن آرائهم في المؤسسة.

تم توزيع 80 استبانة على عينة الدراسة التابعين للمصارف التجارية الليبية في بنغازي ، وتم استعادة 67 استبانة كلها كانت صالحة للتحليل الإحصائي، وبلغ معدل الاستجابة 84٪ ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية محل الدراسة كانت عند المستوى المتوسط وفقًا لإطار COBIT، أوصت الدراسة بتطبيق نموذج قياس حوكمة تقنية المعلومات وفقًا لنموذج COBIT في المصارف التجارية الليبية ، واعتباره معيار لمستوى حوكمة تقنية المعلومات ، يصبح مساعدًا للمصارف التجارية لفهم الوضع الراهن لها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة تقنية المعلومات ، أبعاد حوكمة تقنية المعلومات ، COBIT.

Abstract:

The research aims to determine the level of information technology governance available in the Libyan commercial banks in its four dimensions: planning and organization, acquisition and implementation, delivery, and support, monitoring and evaluation. Control Objectives for Information and Related Technology (COBIT) using the research model adopted the statistical survey method, through polling the opinions of administrators in the Libyan commercial banks operating in the city of Benghazi - as a sample representing the study community - to know the level of application of information technology governance based on the COBIT model, which is a tool used to control information technology.

This model was developed by the Institute of Information Technology Governance in the United States of America in 1992, this model sets 34 a high-level goal for the control of information technology operations, and this framework provides a general, applicable, and acceptable standard for good IT security, practices to monitor in order to support the management's needs in determining the appropriate level of information technology security

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

and follow-up, it also provides auditors with a set of measurements and acceptable indicators to obtain good governance that helps them express their opinion in the institution.

80 questionnaires were distributed to the employees related to the study in the Libyan commercial banks in the city of Benghazi, and 67 were retrieved a complete questionnaire and valid for statistical analysis, where the response rate reached 84%. The research found that the level of application of IT governance in the Libyan Commercial Banks according to the framework COBIT in the four dimensions is on the average level. The researchers recommended that it should be applied to measure model IT Governance Libyan commercial banks, according to model COBIT, to be the standard for the level of IT governance, and an assistant to the banks to find out the status quo.

Keywords: IT Governance, IT Governance Dimensions, COBIT.

1. INTRODUCTION

The globe witnessed a revolution in communications and information during the end of the twentieth century, particularly the Internet. One of the consequences of this transformation was the birth of the term "Information Technology" (IT). In the face of this tremendous tide of information technology, the demand for information technology by companies and institutions increased, and in an unconscious way, in the desire to simply acquire without control and in a way that achieves the maximum benefit to this company from this possession, which wastes a lot of economic opportunities on it, which leads to the creation of losses due to the high costs of acquisition and maintenance in exchange for modest returns (Hardy, 2006). Access to information technology is critical because it enables users, managers, and decision-makers to make suitable decisions by carefully identifying the organization's information technology strategy, planning and organizing it, obtaining it, and utilizing its resources and infrastructure. And implementing and conveying them to various administrative levels, as well as preserving them through supervision and control, is what is today known as Information Technology Governance (ITG) (Zayoud et al., 2014).

Information technology governance is defined as: "an integrated set of procedures, policies, responsibilities and organizational structures required, linked to information technology to support effective decision making" (Clayton & Powell, 2005).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

The Information Technology Governance Institute (ITIL) has developed an IT governance concept, focusing attention on the function of internal auditing by managers and auditors, especially following the successive scandals of large companies, such as "Enron" and "Quest," which led to the enactment of the Sarbanes Oxley Act (SOX) in the United States, which contains texts of interest to organizations concerned with the control of information technology, It emphasizes the importance of having control tools to govern and monitor the work of information systems and technology in businesses. This resulted in the adoption of control frameworks that govern information technology in businesses, and these frameworks (The Committee of Sponsoring Organizations (COSO)), which was formed in 1985 to sponsor the National Commission on Fraudulent Financial Reporting, an independent private-sector initiative that investigated the factors that can lead to fraudulent financial reporting. It also developed recommendations for public companies and their independent auditors, for the SEC and other regulators, and for educational institutions. The first chairman of the National Commission was James C. Treadway, Jr., Executive Vice President and General Counsel, Paine Webber Incorporated and a former Commissioner of the U.S. Securities and Exchange Commission. Hence, the popular name "Treadway Commission." Currently, the COSO Chairman is Paul J. Sobel. COSO's goal is to provide thought leadership dealing with three interrelated subjects: enterprise risk management (ERM), internal control, and fraud deterrence.

COSO published Enterprise Risk Management — Integrated Framework in 2004. This paradigm was updated in 2017 with the publication of "Enterprise Risk Management-Integrating with Strategy and Performance," which emphasizes the necessity of risk consideration in both the strategy-setting and performance-driving processes. COSO has also produced several thought papers on ERM since 2009. These thought papers are available for free download (COSO, 2022).

In terms of internal control, COSO built a framework in 1992 that includes effective and influential operations on information technology, provides credibility to financial reporting, and is also deemed harmonious with the company's internal regulations and organization. (Clayton and Powell 2005; Nguen 2021). In May 2013, this framework was changed and reprinted. The 1992 framework was superseded and is no longer available as of December 15, 2014. COSO published Internal Control Issues in Derivatives Usage in 1996. Internal Control Over Financial Reporting — Guidance for Smaller Public Companies was released by COSO in 2006, followed by Guidance on

Monitoring Internal Control Systems in 2009. The 2006 smaller public company guidance is also superseded and no longer available as of December 15, 2014 (COSO, 2022).

Among these frameworks also: Control Objectives of the Information and Related Technology, (COBIT), which was established to be a monitoring tool on information technology through 34 high-level control targets, which fall under four dimensions: planning and organization, acquisition and implementation, delivery, and support, monitoring and evaluation (Lainhart, 1997; COBIT, 2019). Each COBIT dimension contains different controls; businesses can use the entire COBIT framework or select specific controls that meet their needs. Because COBIT controls primarily address business objectives governance, businesses typically map standards such as ISO 27000 to integrate them alongside COBIT and maximize security controls. Furthermore, COBIT contains a process reference model that describes and explains many governance and management processes (Amorim, et al., 2021). It further strengthens the security of organizational applications with strict policies and rules (Wolden et al., 2015).

The COBIT framework includes seven information standards: effectiveness, efficiency, privacy, inclusiveness, availability, responsiveness, and reliability. These standards interact inside the framework via IT resources such as people, applications, technology, facilities, and data (Al-Midani, 1999).

Based on the foregoing, the researchers use the COBIT model to determine the level of information technology governance in Libyan commercial banks, because it is critical to highlight the level of information technology in these banks and measure the level of governance (high, medium, low) in order to direct them toward achieving their goals and conserving their resources.

2. THE CONCEPT OF COBIT

The concept of COBIT is based on the following pillars:

2.1. INFORMATION TECHNOLOGY OPERATIONS:

The COBIT Framework defines 34 processes information technology-related are divided into four dimensions: Planning and Organization, Acquisition and Implementation, Delivery and Support, Monitoring and Evaluation. The following is an illustration of these dimensions:

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

- **Planning and Organizing:** This concept includes the optimal use of technology in companies, so that these companies assist in the implementation of their public and private goals, and in addition to the above, this concept sheds light on the form of infrastructure, and the organization of information technology in companies, to reach satisfactory results and benefits, and many use information technologies. It deals with strategy and tactics related to the contribution of information technology in companies and emphasizes that business goals must converge with what is planned, and that information activities must be planned, connected and managed efficiently, and the lack of planning and organization is conducive to the company's failure to identify and confront threats from internal and external sources (Lainhart, 2000).

- **Acquisition and Implementation:** It means defining technology requirements, obtaining them, and then implementing them through the ongoing operations inside the company, and by developing the plan related to preserving information and the company's assets, which helps to extend the life of the company’s information technology and its components, in order to keep these activities working continuously, and processes are designed within the field of acquisition and implementation to define, develop and acquire information technology solutions, and to implement and integrate them in addressing the business of the institution. Maintenance and system changes are included in this field to ensure the continuity of the life cycle of the systems (ASCA, 2001; De Haes et al., 2013).

- **Delivery and Support:** It means the connection to information technology within the facility's systems, the implementation of its applications as well as support operations to be able and effective in the implementation of information technology systems, and this dimension considers the services required to be connected which extend from the traditional operations to training. To deliver services, support for them must be done effectively (Cater-Steel, 2009). Failure to achieve control objectives in this dimension can lead to incorrectly recorded transactions, which in turn leads to wrong decisions, because they are based on incorrect information, and can lead to damage to equipment or loss that can lead to obstruction business or cause additional costs, and moreover, unauthorized use can lead to fraud, embezzlement and loss incurred.

- **Monitoring and Evaluation:** This concept aims to ensure the extent to which the current information technology systems are consistent with what is designed and planned in order to achieve the business's goals, and it also aims to reach an independent and unbiased evaluation of the effectiveness and efficiency of information technology systems, and the extent of its ability to achieve goals and controls on business through internal and external auditors, this means that all information technology operations and their resources need to be regularly measured in order to obtain quality, adhere to the requirements of oversight, and achieve administrative oversight of the kinship operations in the business, and provide them with independent assurances from through internal and external auditor (Zayoud et al., 2014).

2.2. INFORMATION STANDARDS:

The degree of interest that returns to the decision-maker depends on the amount added to his knowledge of what affects the decision-making behavior. To be useful, COBIT has used seven information standards to reach the ultimate benefit of quality, control, and information security, these standards are (Kieso et al., 2016):

- **Relevance:** In the sense that the information fits with the purpose for which it was prepared, and it can be judged on the relevance or not of how this information affects the behavior of its users so that it leads them to make a less wrong and more beneficial decision at the same time, and in line with the laws, regulations, and contractual agreements.
- **Faithful representation:** Asserts that the information is real, free from errors, and visualizes the reality to be reported.
- **Comparability:** Information that is measured and reported in a similar manner for different companies is considered comparable.
- **Verifiability:** Verifiability occurs when independent measurers, using the same methods, obtain similar results.
- **Timeliness:** The sense of providing information in a timely manner, so that it is ready and available upon request, and the need for it without delay from its date, until the desired benefit is achieved from it.

- **Understandability:** In the sense that the information is understandable to its users, and there is no ambiguity that leads it out of its intended meaning, and at the same time it is easy and clear.

2.3. IT RESOURCES:

It refers to the constituents of information technology, which guarantee the effective functioning, as they are divided into five sections (Salle & Di-Vitantonio, 2006; Elsharif, 2019):

- **Database:** It is the container that contains the basic data stored on different storage methods, which must be available in order for the operation to be carried out.
- **Programs:** They are the procedural parts of an information system based on the use of electronic devices. There are two types of programs: the first is called system programs, and the second is called application software.
- **Technology:** It includes devices and systems such as operating systems, hardware, networks, different media, databases, etc.
- **Facilities:** They are infrastructure, and resources such as electricity, buildings, water ... etc.
- **Human Resources:** It is the most important component of information technology, as it links the various elements of information technology, and works to operate it, and its examples: analysts, planners, programmers .... etc.

3. LITERATURE REVIEW

The COBIT framework provides a generally applicable standard that is acceptable for effective information technology security and control procedures to assist the administration in evaluating and adhering to the required level of information technology security. It also offers auditors with a set of metrics and appropriate indicators for achieving good governance, allowing them to voice their concerns within the business. The first COBIT bulletin was produced in 1996, followed by the second bulletin in 1998, the third bulletin in 2000, and the fourth bulletin in 2005 (Zayoud et al., 2014; De Haes et al., 2013).

Also, (COBIT) develops a framework for managing IT risks, assists managers, auditors, and users in understanding their companies' IT systems, aids in the

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

development of the governance model and guides the selection of the level of security and control required to protect companies' assets efficiently and effectively (Pauwels, 2006).

The following is a list of a range of relevant studies obtained by the researchers:

According to an article by Pultorak and Kerrigan (2005) that used the inductive approach, the use of information technology governance helps boards of directors' work at their full potential to achieve organizational integration and alignment in working with stakeholders, thus achieving good financial performance. The article also discussed performance by assuring the efficiency and effectiveness of information technology, as well as the COBIT and the Information Technology Infrastructure Library (ITIL) frameworks as a framework for measuring the extent of corporate IT governance. Finally, the article concluded that in order to successfully build good IT governance, management must engage in a three-way merger and integration process that includes stakeholder alignment, job integration, and financial performance.

Hardy (2006) examined the importance of controlling information technology and its security in light of the dangers associated with the information in his study, which led to the creation of information technology governance legislation to alleviate the concerns of organizations, investors, users, customers, and sellers about the security and confidentiality of their organizations' information. The study also looked at the lack of effective management of the risks associated with information technology, despite scientific advances. According to the study, ITIL in America is undertaking a study on information hazards, surveying 200 IT professionals and experts from 14 nations. The study indicated that less than 25% of the firms examined assigned reasons to external hazards represented by the norms and foundations upon which the organization was founded, indicating a good opportunity for the widespread use of external resources for information technology. The study concluded with a recommendation that top management and boards of directors assure the security and protection of information in their enterprises, and that this matter be discussed, prioritized, and maintained on the agenda.

Krehnke (2007) researched (ING), a global financial services corporation in the Netherlands that operates in 60 countries and serves millions of consumers globally. The study sought to determine the impact of information technology governance in groups (ING) on achieving a higher return on asset investment and creating value for this group. This group's executive management effectively adopted IT governance in its firm in 2005 using a COBIT

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

framework, considering the cost and benefit of this procedure. The Group achieved a profit in 2005 that was 19.4% greater than in 2004 since IT governance was not implemented in 2004, and the return on share improved from 3.32% in 2004 to 22.7% in 2005. The assets' operating efficiency improved, and profitable growth climbed across all business lines, including insurance life, which grew by 22.9%, indicating the excellent investment quality in information technology and the degree of effective governance on this technology. This demonstrates the significance and effectiveness of IT governance in institutions and businesses.

The Zayoud et al., (2014) research aims to determine the level of governance of information technology available in the Commercial Bank of Syria Latakia using a form (COBIT) by its four dimensions. The research on the survey methodology, and through the survey of administrators in the Commercial Bank of Syria, the research found that the level of application of IT governance in the Commercial Bank of Syria Lattakia according to the framework (COBIT) of the average level. The researcher recommended that it should be applied to measure model IT Governance in Syrian commercial banks, according to the model (COBIT), to be the yardstick for the level of IT governance, and an assistant to the banks to find out the status quo.

Al-Azmi (2014) study aimed to assess the effectiveness of internal control systems in Kuwaiti banks using the (COBIT) risk management model. Where the study used the statistical methods of arithmetic means and standard deviations, Cronbach's alpha test to measure the stability of the fields of the study tool, in addition to the one-sample T-test to test the study's hypotheses. The study reached several results, the most important of which is the high level of evaluating the effectiveness of internal control systems in Kuwaiti banks using the COBIT model with its four dimensions. The study recommended the need to apply this risk management model by Kuwaiti banks due to its high positive impact on the internal control system of banks.

Nassour's study (2015) aimed to assess the level of application of information technology governance through its four main areas in the Syrian banking sector through a (COBIT) framework. A questionnaire was designed and distributed to employees in banks from the administrative levels (managers, internal auditor, head of the department) for employees in public banks and private banks in the capital, Damascus, and using appropriate statistical methods to analyze the data, the study concluded that the level of application of information technology governance was Average according to the (COBIT)

framework in its four areas, and the study recommended the need to apply a model for controlling information technology in Syrian banks according to the (COBIT) framework to be a control tool for information technology used in preparing financial reports.

Steuperaert, (2019) states the new framework for governance and management of enterprise information & technology COBIT 2019 has been released. The updated framework provides a timely refresh of its structure and contents and adds exciting new features like design factors that allow tailoring governance systems, and many more.

Following a review of previous studies, we notice that the current study differs from these studies in its approach to determining the level of application of information technology governance, but it follows the same approach that used by Zayoud et al., (2014), Al-Azmi (2014) and Nassour (2015) who have taken the COBIT framework in determining the level of application of information technology governance, Considering the additional features offered by COBIT 2019.

4. STATEMENT OF THE PROBLEM

The research problem is represented by two basic points: The first point is the seeking of the commercial banks to acquire information technology systems, and what appears in the field of technology of modern software and tools. The second point is the lack of knowledge by these banks of the level of governance available to them from this gained technology, as well as their lack of knowledge of the measurement tools for this governance, which may lead to failure to achieve the desired goals and the loss of many customers.

So, it can be said that most of the studies that were conducted in Libya dealt with the issue of corporate governance, and there is even no one study so far (according to the researchers' knowledge), that dealt with the subject of information technology governance in Libya. Based on, the study problem can be summarized in the following main question:

Does the level of information technology governance currently applied in Libyan commercial banks differ from the level of information technology governance based on the COBIT model?

To answer the main question of the study, the following sub-questions were formulated:

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

1. Does the level of information technology governance in the field of **planning and organization** currently applied in Libyan commercial banks differ from the level of information technology governance based on the **COBIT** model?
2. Does the level of information technology governance in the field of **acquisition and implementation** currently applied in Libyan commercial banks differ from the level of information technology governance based on the **COBIT** model?
3. Does the level of information technology governance in the field of **delivery and support** currently applied in Libyan commercial banks differ from the level of information technology governance based on the **COBIT** model?
4. Does the level of information technology governance in the field of **monitoring and evaluation** currently applied in Libyan commercial banks differ from the level of information technology governance based on the **COBIT** model?

5. OBJECTIVES OF STUDY

Control over information technology governance and providing protection and security for it is extremely important to reach the goals of the banks that apply it, by designing and devising several tools and frameworks to be indicators, processes, standards, and measures to measure the level of information technology,

Among these tools is a framework COBIT that was designed to achieve control and control of information technology, and direct it to serve the parties that implement it, hence the importance of research in the following:

1. Helping to implement a new measurement mechanism for the level of information technology governance in the commercial banks under study through a four-dimensional COBIT framework.
2. Assist the commercial banks under study in determining how they should use information technology (governance), to contribute to achieving their strategic goals efficiently and effectively.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

6. THE IMPORTANCE OF STUDY

By reading the problem of this study, and focusing on the role that IT governance plays through the COBIT framework, the significance of this study can be summarized as follows:

1. That is the first study dealing with Libya's information technology governance.
2. This study measures the level of information technology governance in the Libyan commercial banks based on COBIT with its four dimensions.
3. This study presents a set of recommendations that can assist Libyan commercial banks to determine how information technology governance should be used.

7. METHODOLOGY OF THE STUDY

This part of the study shows the study population, tools, model, and hypotheses, in addition to the statistical methods that were used. Where the study relied on the statistical survey method, through a survey of the views of accountants, and administrators who related to the research topic in the Libyan commercial banks operating in the city of Benghazi to determine the level of available information technology governance and compare it with the COBIT model.

7.1. THE STUDY MODEL

The study model consists of four main variables were (Planning and Organization, Acquisition and Implementation, Delivery and Support, and Monitoring and Evaluation) as variables that measure the level of available information technology governance by the COBIT model in the commercial banks in Benghazi city as shown in Figure 1.

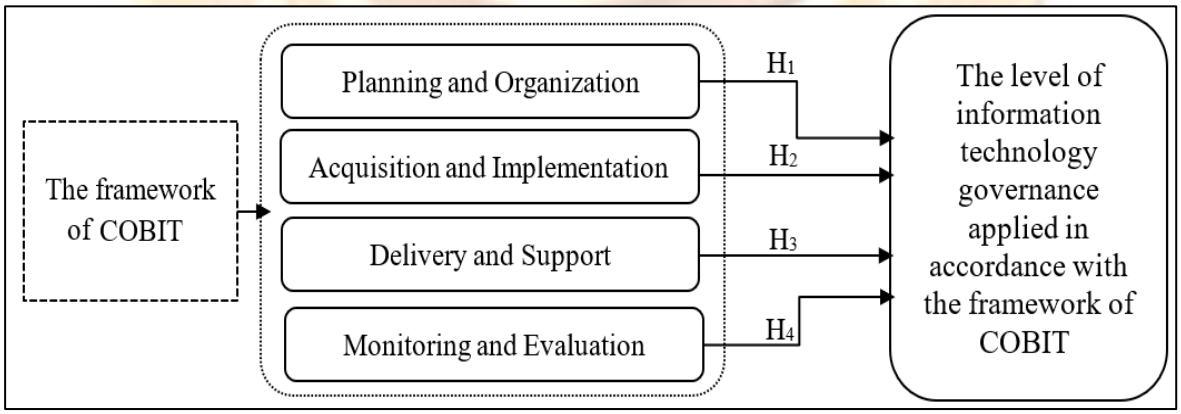


Figure 1. The Study Model

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

7.2. THE STUDY HYPOTHESES

Based on the theoretical framework of the study, based on the study's questions and objectives, and reviewing the literature, the main hypotheses of the study can be formulated as follows:

H_1: There is statistically significant difference (at the level of $\alpha = 0.05$) between the level of IT governance currently applied in Libyan commercial banks, and the level of IT governance according to the COBIT framework.

H_0: $\mu \leq 3$ (the mean of the COBIT framework application)

H_1: $\mu > 3$

This main hypothesis leads us to the following four sub-hypotheses:

H_{1a}: There is statistically significant difference (at the level of $\alpha = 0.05$) between the level of IT governance in the field of Planning and Organization currently applied in Libyan commercial banks, and the level of IT governance according to the COBIT framework.

H_{1b}: There is statistically significant difference (at the level of $\alpha = 0.05$) between the level of IT governance in the field of Acquisition and Implementation currently applied in Libyan commercial banks, and the level of IT governance according to the COBIT framework.

H_{1c}: There is statistically significant difference (at the level of $\alpha = 0.05$) between the level of IT governance in the field of Delivery and Support currently applied in Libyan commercial banks, and the level of IT governance according to the COBIT framework.

H_{1d}: There is statistically significant difference (at the level of $\alpha = 0.05$) between the level of IT governance in the field of Monitoring and Evaluation currently applied in Libyan commercial banks, and the level of IT governance according to the COBIT framework.

As demonstrated in part 8.3.2, these hypotheses will be tested using the (One-Sample T-test) analysis.

7.3. POPULATION AND SAMPLE

Given the size of the research community and the fact that the banking system in Libya is a central system that depends on the Libyan central bank (the Libyan Central Bank, 2016), where banks follow the same procedures and regulations,

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

the study population includes all the financial people working in the branches of the Libyan commercial banks (Accountants, Internal Auditors, heads of the departments, Directors of Departments, branches managers), and As a result, the study sample was collected from banks that are active in the Libyan city of Benghazi using the random sampling approach.

Based on that, the study instrument was distributed randomly to 80 banks and branches, all of them were retrieved with a response rate of 100% and 13 questionnaires were excluded by 16% because they were not valid for analysis, hence the questionnaires analyzed were 67 questionnaires by 84%, as shown in Table 1.

Table 1. Distribution of Questionnaires.

Questionnaires	Num.	%
Distributed	80	100%
Retrieved	80	100%
Excluded	13	16%
Analyzed	**67**	**84%**

The number of respondents who responded to the researchers' questions and agreed with their conclusion in each of the banks is represented in the following table:

Table 2. Research Sample.

Banks	Frequency	%
Wahda Bank	33	49.3%
National Commercial Bank	13	19.4%
Bank of Commerce & Development	8	11.9%
North Africa Bank	8	11.9%
Sahara Bank	5	7.5%
Total	**67**	**100.0%**

7.4. THE STUDY INSTRUMENT

The questionnaire employed in the studies (Zayoud et al., 2014; Al-Azmi, 2014; Nassour, 2015) was slightly modified to fit the Libyan environment and the needs of the study in order to collect data based on relevant articles. The study tool is divided into two sections: the first is for demographic and general information, and the second is for questions designed to evaluate the four study hypotheses listed in Table 3.

Table 3. The number of questions related to dimensions.

Section	Variables	Dimensions	Questions
1	General Questions	Demographic Questions	1 - 6
2	The framework of COBIT	Planning and Organization	7 - 24
		Acquisition and Implementation	25 - 38
		Delivery and Support	39 - 64
		Monitoring and Evaluation	65 - 72

The answers to section 2 were according to a five-point Likert scale.

Also, the range of the questionnaire scale is shown in Table 4.

Table 4. The Questionnaire Scale Range.

The Answer	Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
Degree	1	2	3	4	5
Range	< 1.80	1.81 – 2.60	2.61 – 3.40	3.41 – 4.20	> 4.21

7.4.1. Normality Distribution Test

This test is used to determine if the data of given variables follows natural distribution or not, and testing is necessary in the case of hypotheses testing since most parametric tests require that the data be distributed naturally or that the sample size is sufficiently large (Hair et al., 2010).

The Shapiro-Wilk test was used to test whether the data follows the normal distribution or not. The results of the test of normality distribution are presented in Table 5.

Table 5. Normality distribution test.

Variables	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.
Planning and Organization	0.985	67	.621
Acquisition and Implementation	0.982	67	.433
Delivery and Support	0.989	67	.825
Monitoring and Evaluation	0.967	67	.071

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

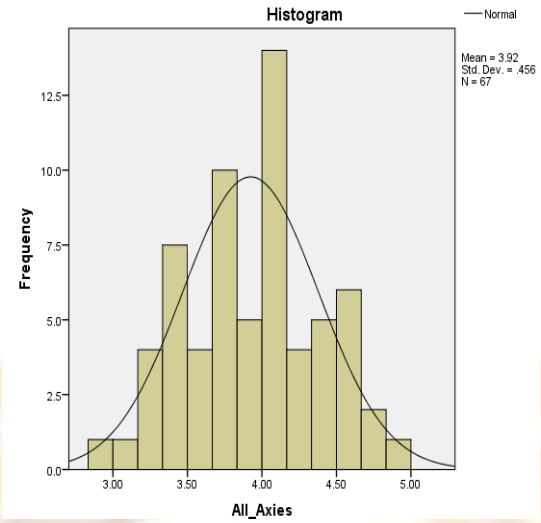


Figure 2. Normality distribution test

The results in Table 5 reveal that the probability value (Sig.) for all research variables was higher than the = 0.05 level. This means that the data is distributed normally. Figure 2 acknowledges this. As a result, parametric tests were used.

7.4.2. The Questionnaire Stability

Cronbach's coefficient alpha was determined for reliability analysis to see if there was consistency in how the participants responded to the questions for each factor. It is a measurement to determine whether the scale's variables are favorably related to one another or not. The results of this study confirm the items' internal consistency because most researchers agree that instruments should have a reliability of 0.60 or above (Carmines and Zeller, 1979; Sekaran & Bourgie, 2016). The stability of the research tool was confirmed. Each set of questionnaire items had their -Cronbach coefficient calculated, and all of the study's measurements displayed high levels of reliability, ranging from 0.895 to 0.905. The survey is regarded as credible because all scales were higher than 0.60, as indicated in Table 6.

Table 6. The stability of the questionnaire (Cronbach's α).

Variables	Dimensions	Cronbach's α
The framework of (COBIT)	Planning and Organization	0.895
	Acquisition and Implementation	0.898
	Delivery and Support	0.946
	Monitoring and Evaluation	0.905

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

8. RESULTS

8.1. CHARACTERISTICS OF PARTICIPANTS

In this section, descriptive analysis was utilized to examine the demographic information and identify the participant characteristics. The results are summarized in Table 7. which includes demographic data on gender, age, education, specialization, years of experience, and job position of participants' demographic data.

According to the findings, 82% of participants were males, 18% were females, and 66% were between the ages of 30 and 50. Approximately 84% of respondents were university graduates, with nearly 66% holding bachelor's degrees.

Table 7. All Characteristics of Responders.

No.	Characteristics	Elements of Characteristics	Frequency	Percent
1	Gender	Male	55	%82.0
		Female	12	%18.0
		Total	67	%100.0
2	Age	< 30 years	15	%22.4
		From 30 to < 40 years	19	%28.4
		From 40 to < 50 years	25	%37.3
		From 50 years and over	8	%11.9
		Total	67	%100.0
3	Qualification	Higher Diploma	11	%16.4
		Bachelor	44	%65.7
		Master	10	%14.9
		Doctorate	2	%3.0
		Total	67	%100.0
4	Specialization	Accounting	42	%62.7
		Financing and banking	9	%13.4
		Business Management	14	%20.9
		Economy	2	%3.0
		Total	67	%100.0
5	Experience Years	< 5 years	9	%13.4
		From 5 to < 10 years	17	%25.4
		From 10 to < 15 years	11	%16.4
		From 15 to < 20 years	15	%22.4
		From 20 years and over	15	%22.4
		Total	67	%100.0

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

No.	Characteristics	Elements of Characteristics	Frequency	Percent
6	Job position	Accountant	29	%43.3
		Internal Auditor	9	%13.4
		Head of Department	18	%26.9
		Director of the Department	8	%11.9
		Branch Manager	3	%4.5
		Total	67	%100.0

Table 7 also shows that the specialization of the participants in this study was distributed as 63% accounting, 21% business management, and 13% financing and banking, with 87% having more than 5 years of experience.

Table 7's demographic results show that the sample members have good experience and are better qualified to understand the subject of study and express valid opinions when answering the questionnaire.

8.2. DESCRIPTIVE STATISTICS

This section would show the participants' attitudes toward the study's questions, and whether they supported or opposed them. The mean and standard deviation results for each question ranked descending based on the mean of each paragraph, are shown below.

8.2.1. IT Governance in The Field of Planning and Organization

Table 8 displays the mean, percentage, and standard deviation for each of the first-dimension questions.

Table 8. IT Governance in The Planning and Organization Field.

Question	Mean	%	SD	Rank
7) A long-term strategic plan for information systems is clearly and accurately developed.	3.9552	79%	0.78688	9
8) The structure of the required information is defined and described in terms of the chosen pattern and corporate data to serve the bank's strategy.	4.0448	81%	0.68386	2
9) The type of information required, the rules of information structure, its classifications, and the level of its security are determined to fit the strategic plan.	4.0597	81%	0.91917	1
10) The technology infrastructure is being planned to monitor future activities and trends.	3.8806	78%	0.78860	14
11) Plans for the procurement of technological equipment and software are developed, as are the technical standards to be used.	3.9104	78%	0.79260	11

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Question	Mean	%	SD	Rank
12) The Information Systems Planning and Management Committee is appointed.	3.9552	79%	0.72682	8
13) Organizational relationships, responsibilities, ownership, and information custody are defined.	3.9701	79%	0.69566	7
14) The annual budget for information systems operations is established, and the proposed costs and benefits of operational operations are stated.	4.0000	80%	0.67420	4
15) The Technology Information Systems Unit is allocated a specific department to oversee operational expenditures.	4.0149	80%	0.76856	3
16) Internal policies, property rights, and growing awareness of information system security are established as standards and processes.	3.9701	79%	0.79716	6
17) Internal policies, property rights, and growing awareness of information system security are established as standards and procedures.	3.8955	78%	0.85519	13
18) It defines the required qualifications for human resources, responsibilities, roles, and how to change or abolish jobs.	3.8507	77%	0.78342	15
19) A specialized department is appointed to deal with the needs of external parties and the practices and procedures to be implemented to achieve this.	3.8060	76%	0.82092	17
20) Mapping the flow of information and intellectual property, ensuring confidentiality, dealing with e-commerce, and complying with insurance contracts.	3.9403	79%	0.88558	10
21) A qualified unit is devoted to assessing and estimating the risks surrounding the information systems used and how they are documented, identified, and measured.	3.9104	78%	0.86570	12
22) A plan is developed to cope with the dangers, and methods to avoid them are chosen.	4.0000	80%	0.81650	5
23) A framework is designed to manage the numerous information systems projects in terms of initiative involvement and work team membership and duties.	3.7463	75%	0.76561	18
24) A plan for system quality assurance and formal project risk management, as well as plans for examination, training, and post-implementation review are developed.	3.8358	77%	0.77062	16
The Overall Average	**3.9303**	**79%**	**0.47480**	

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Also, Table 8 shows that the overall average for (IT Governance in The Field of Planning and Organization) dimension was 3.9303 by 79%. The average standard deviation was 0.4748. Likewise, the average of the mean of the above questions was close to the side of the agreement. Therefore, there were positive attitudes toward these questions because their mean was higher than the mean of scale 3.

8.2.2. IT Governance in The Field of Acquisition and Implementation

Table 9 presents the mean, percentage, and standard deviation for each question of the second-dimension questions.

Table 9. IT Governance in The Acquisition and Implementation Field.

Question	Mean	%	SD	Rank
25) The required information needs and actions for automated solutions and information-collecting techniques are identified.	3.9701	79%	0.65064	9
26) The system software to be acquired is determined, and the necessary control systems are installed and maintained.	3.9254	79%	0.84052	10
27) Required software is defined in terms of flexibility, existing and future needs, and data collection methods.	3.8657	77%	0.79574	12
28) The required outputs are defined, documented, and appropriate remedial mechanisms identified and controllable.	4.0149	80%	0.63943	4
29) New electronic equipment and software are being improved, and preventative maintenance for the equipment is being planned.	4.1343	83%	0.71553	1
30) Security, installation, maintenance, control, and how the system's benefits are used and controlled are all given as system software parts.	4.0896	82%	0.73302	2
31) Operational requirements are provided, and service levels are determined.	3.9851	80%	0.72806	7
32) An operational operations handbook is developed and resources for training prepared.	3.8955	78%	0.74130	11
33) The following system installation and operation elements are defined: training, application software performance scale, implementation plans, system transformation and data, and analysis of change plans and strategies.	4.0000	80%	0.73855	5

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Question	Mean	%	SD	Rank
34) System experimental aspects such as test criteria, performance, final acceptance test, security check, documentation, operational processes, product promotion, and customer needs assessment are created.	4.0597	81%	0.75640	3
35) An administrative unit is established to oversee and control changes connected to change initiatives, assess influences, and manage emergency situations.	3.6567	73%	0.86256	14
36) The policy for software release and distribution, documentation methods, and responsibilities for maintenance shall be stated therein.	3.8507	77%	0.87479	13
37) Software is installed and approved for technological solutions that the bank has accessed.	3.9851	80%	0.70695	6
38) Special software is installed and approved to face and address changes in the workplace.	3.9701	79%	0.75819	8
The Overall Average	**3.9574**	**79%**	**0.49535**	

Also, this table shows that the overall average for the (IT Governance in the Field of Acquisition and Implementation) dimension was 3.9574 by 79%. The average standard deviation was 0.49535. Furthermore, the average of the means of the preceding questions came close to the agreement. As a result, these questions elicited positive responses because their mean greater than the mean of scale 3.

8.2.3. IT Governance in The Field of Delivery and Support

Table 10 presents the mean, percentage, and standard deviation for each question of the third-dimension questions.

Table 10. IT Governance in The Delivery and Support Field.

Question	Mean	%	SD	Rank
39) The level of service supplied to customers is defined by the information systems.	4.0149	80%	0.70695	2
40) The administrative units required for the effective management of client service levels are defined.	3.8806	78%	0.72868	16
41) The shared points with customers, the nature of the relationship, and the degree of security in this relationship are established.	3.9254	79%	0.80366	10

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Question	Mean	%	SD	Rank
42) Supply contracts are regulated to ensure the sustainability of the supply of resources from the external environment.	3.7164	74%	0.73456	24
43) A plan is prepared to implement and manage target performance requirements efficiently and effectively.	3.8806	78%	0.74919	15
44) The resources are scheduled to enable the operation and management of the available capacity.	3.9104	78%	0.77325	13
45) A framework is in place to respond to emergency conditions and to deplete resources at risk.	3.8507	77%	0.94153	18
46) A detailed contingency plan is in place to address risks and implement alternative support measures.	3.6567	73%	0.99319	26
47) There is a precise system for documenting, classifying, protecting and managing user accounts for data.	3.9552	79%	0.78688	6
48) Mechanisms and processes for managing encrypted information units are put in place.	3.9851	80%	0.72806	3
49) There is a system for determining the cost components in the management information systems used.	3.6866	74%	0.87402	25
50) The system contains cost-calculation, invoice-issuance, and price-setting functions.	3.7910	76%	0.78889	22
51) The bank develops a practical approach to determine the data demands of users from the information system.	3.8507	77%	0.85730	20
52) The plan includes an informed training system and information security principles.	3.9254	79%	0.80366	9
53) A mechanism for identifying, recording, and escalating consumer requests is given.	3.9104	78%	0.77325	11
54) The system allows for adjustments monitoring as well as analysis of the overall trend and reports.	3.8806	78%	0.89650	14
55) A specialized unit is supplied to administer, record, and control resource allocation.	3.9701	79%	0.69566	4
56) The techniques for storing in-use software and identifying unlicensed software are provided.	3.9104	78%	0.71205	12
57) An effective and efficient mechanism is available to address the issues faced the bank's processes.	3.8507	77%	0.82119	19
58) The system includes mechanisms to address, track and audit the escalation of problems.	3.9552	79%	0.76738	5

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Question	Mean	%	SD	Rank
59) There is a system for data preparation, collection, retention, error handling, and the authority to use it.	3.9254	79%	0.78458	8
60) The system takes into account data accuracy, completeness, integrity, handling, importance, and storage management.	4.0746	81%	0.68121	1
61) Facilities and visitors are physically protected from environmental hazards and personal health and safety is ensured.	3.7313	75%	0.72993	23
62) A sustainable energy supply is provided to the technology information site.	3.8657	77%	0.79574	17
63) There is a system that contains operational procedure processing, an instruction manual, and a table of functions completed.	3.8060	76%	0.78313	21
64) The system provides documentation of start-ups, operation, continuity, records and standard work schedules.	3.9403	79%	0.77617	7
The Overall Average	**3.8789**	**78%**	**0.51611**	

Besides, this table shows that the overall average for (IT Governance in The Field of Delivery and Support) dimension was 3.8789 by 78%. The average standard deviation was 0.51611. Similarly, the average of the mean of the above questions was close to the side of the agreement. Therefore, there were positive attitudes toward these questions because their mean was higher than the mean of scale 3.

8.2.4. IT Governance in The Field of Monitoring and Evaluation

Table 11 presents the mean, percentage, and standard deviation for each question of the third-dimension questions.

Table 11. IT Governance in The Monitoring and Evaluation Field.

Question	Mean	%	SD	Rank
65) The data necessary for the oversight is collected and the management reporting process is defined.	4.1194	82%	0.70759	1
66) A performance appraisal mechanism is established, and the extent of customer satisfaction is evaluated.	4.0448	81%	0.86046	3
67) A mechanism for controlling internal operations is defined and the level of reporting on this control is set.	4.1045	82%	0.67721	2

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Question	Mean	%	SD	Rank
68) The operating time of the internal control and the level of safety and security required of it are determined.	3.9552	79%	0.78688	6
69) Information systems services are certified and approved while ensuring their security and evaluating their effectiveness independently internally and externally.	3.8955	78%	0.78111	7
70) Independent assurance is obtained of compliance with laws, regulatory needs and compliance with contracts.	4.0000	80%	0.73855	4
71) Regular operations are carried out to measure the available level of information systems in the bank.	3.9701	79%	0.69566	5
72) Appropriate information is provided about the level of IT governance in the Bank.	3.8806	78%	0.76915	8
The Overall Average	**3.9963**	**80%**	**0.58386**	

As well, this table shows that the overall average for (IT Governance in The Field of Monitoring and Evaluation) dimension was 3.9963 by 80%. The average standard deviation was 0.58386. Also, the average of the mean of the above questions was close to the side of the agreement. Therefore, there were positive attitudes toward these questions because their mean was higher than the mean of scale 3.

8.3. Data Analysis

8.3.1. Correlation Analysis

Table 12 indicates the strength of the link between factors. Where Pearson's correlation analysis was performed, it is evident from the start that there is a substantial correlation between the research variables.

Table 12. Pearson correlation test between study variables.

Axis	Dimensions	All	one	two	three	four
All	All Axes	1				
one	Planning and Organization	0.881**	1			
two	Acquisition and Implementation	0.920**	0.843**	1		
three	Delivery and Support	0.936**	0.710**	0.780**	1	
four	Monitoring and Evaluation	0.774**	0.654**	0.655**	0.695**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed), N=67.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

At a level of significance of 0.05, all variables with their axes have a statistically positive correlation coefficient, and the level of significance for each paragraph was less than 0.05. The findings confirm that all factors have a strong association (r > 0.600 level).

8.3.2. One-sample T-test Analysis

Following the validation of the search variables, hypotheses were tested using a one-sample T-test analysis. This analysis was used to validate the fundamental hypothesis and its sub-hypotheses. If the calculated t value is more than the tabular t value of 1.66 right-tailed (T-Value Calculator | Good Calculators, 2021) and the significance criterion is less than 0.05, the hypothesis is rejected. Table 13 shows the result of the testing hypotheses.

Table 13 summarizes the results of the research hypotheses test on the current level of IT governance in Libyan commercial banks. The mean of all axis paragraphs is 3.9238, with a relative weight of 78.5%, which is higher than the neutral relative weight of 60%. And, as shown in Figure 3, (t) computed is 16.594, which is greater than the T tabular of 1.668 with a significance level of 0.000.

Table 13. Results of Research Hypotheses Test.

Test Value = 3							
Hypothesis	**Axes**	**t**	**Sig.**	**Mean**	**S. D.**	**%**	**Decision**
H_{0a}	Axis 1	16.039	0.000	3.9303	0.47480	78.6%	Reject H_{0a}
H_{0b}	Axis 2	15.820	0.000	3.9574	0.49535	79.1%	Reject H_{0b}
H_{0c}	Axis 3	13.939	0.000	3.8789	0.51611	77.6%	Reject H_{0c}
H_{0d}	Axis 4	13.967	0.000	3.9963	0.58386	79.9%	Reject H_{0d}
H_0	**All Axes**	**16.594**	**0.000**	**3.9238**	**0.45569**	**78.5%**	**Reject H_0**

T tabular at $df_{(66, 0.05)}$ = 1.668.

Table 13 summarizes the results of the research hypotheses test on the current level of IT governance in Libyan commercial banks. The mean of all axis paragraphs is 3.9238, with a relative weight of 78.5%, which is higher than the neutral relative weight of 60%. And, as shown in Figure 3, (t) computed is 16.594, which is greater than the T tabular of 1.668 with a significance level of 0.000.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

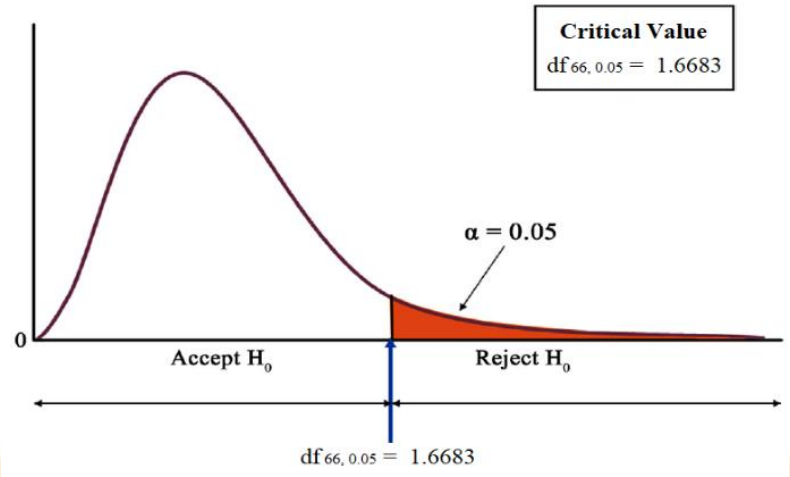


Figure 3. One-sample T-test result.

The results in Table 13, which are confirmed in Figure 3, mean that the fundamental hypothesis and all its sub-hypotheses are rejected. And acceptance of the alternative hypothesis and all alternative sub-hypotheses, i.e., there are statistically significant differences between the existing level of information technology governance in Libyan commercial banks and the COBIT framework level of information technology governance.

According to the COBIT framework and its four areas, the present level of information technology governance in Libyan commercial banks ranges between 77.6% and 79.9%, which is deemed moderate level. This is consistent with the result (moderate) reached by (Zayoud, 2014) and (Nassour, 2015) and differs from the result (high) reached by (Al-Azmi, 2014).

9. CONCLUSIONS, RECOMMENDATIONS AND LIMITATIONS

From the foregoing, the study derived various conclusions and recommendations the most notable of which are:

9.1. CONCLUSIONS

Based on the analysis of the questionnaire responses and the testing of the study's hypotheses, the following conclusions were obtained:

1. The current level of information technology governance in the field of planning and regulation in Libyan commercial banks differs from the level of information technology governance based on the COBIT model because the current level of information technology governance in the field of planning and regulation in Libyan commercial banks is an average level.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

2. The current level of information technology governance in the field of acquisition and implementation differs from the level of information technology governance based on the COBIT model, as the current level of information technology governance in the field of planning and regulation in Libyan commercial banks is an average level.
3. The current level of information technology governance in the field of delivery and support differs from the level of information technology governance based on the COBIT model, as the current level of information technology governance in the field of planning and regulation in Libyan commercial banks is an average level.
4. The current level of information technology governance in the field of monitoring and evaluation differs from the level of information technology governance based on the COBIT model, as the current level of information technology governance in the field of planning and regulation in Libyan commercial banks is an average level.
5. According to the COBIT model's four dimensions, the level of implementation of information technology governance in Libyan commercial banks is average.

9.2. RECOMMENDATIONS

1. A model for assessing information technology governance for Libyan commercial banks should be implemented in accordance with the COBIT framework as a standard assessment of the level of information technology governance and an aid for these banks to know their current condition.
2. The IT departments in the Libyan commercial banks should plan, follow up, and evaluate the information technology needs over time.
3. The significance of the Central Bank holding COBIT framework training courses in order to assure the availability of trained employees capable of providing commercial banks with the knowledge and skills required to use this framework in a way that achieves compatibility and sustainability.

9.3. LIMITATIONS

This study investigates the level of information technology governance in Libyan commercial banks using the COBIT paradigm, within the following constraints:

1. Time limit: The study's time limit runs from 10/10/2022 to 20/05/2023.

2. The spatial boundary is exemplified in the commercial banks that operate in the Libyan city of Benghazi.
3. Human Limitation: The study is confined to administrative staff such as branch managers, department heads, and so on who have a direct connection to the study subject, implying that the study will not include all employees working in these banks.

REFERENCES

1. Al-Azmi, Walid (2014), *Evaluation of the Effectiveness of Internal Control Systems in Kuwaiti Banks Using the (COBIT) Model for Risk Management*, Unpublished master's thesis, Al al-Bayt University- Jordan.
2. Al-Midani, M. E. (1999), *Transformational Administration in Institutions*, Obeikan Library, Kingdom of Saudi Arabia, Second Edition, p. 128.
3. Amorim, A., Mira da Silva, M., Pereira, R., & Gonçalves, M. (2021). Using agile methodologies for adopting COBIT. *Information Systems*, 101, 101496. doi: https://doi.org/10.1016/j.is.2020.101496
4. Carmines, E.G. & Zeller, R.A. (1979) Reliability and Validity Assessment. Sage Publications, Thousand Oaks, 17. doi: https://doi.org/10.4135/9781412985642
5. Cater-Steel, A. (2009). Information technology governance and service management: frameworks and adaptations. Hershey: Information Science Reference.
6. Central Bank of Libya (2016). *Development of the most important financial data and indicators for Libyan commercial banks* (2008 - Second Quarter 2016), Department of Research and Statistics.
7. Clayton, L. M. & Powell B. D. (2005). *Introduction to IT Governance*, Version 1.0.3, July 13th, 2005, distributed by current members of the organization.
8. COBIT. (2019). Retrieved February 15, 2022, from https://en.wikipedia.org/wiki/COBIT.
9. COSO. (2022) About COSO, Retrieved May 10, 2022, from: https://www.coso.org.
10. De Haes, S., Van Grembergen, W. & Debreceny, R., (2013). COBIT 5 and Enterprise Governance of Information Technology: Building Blocks and Research Opportunities. *Journal of Information Systems*, *27*(1), pp.307-324. doi: https://doi.org/10.2308/isys-50422
11. Elsharif, T.A. (2019) The Elements of Accounting Information Systems and the Impact of Their Use on the Relevance of Financial Information in Wahda Bank—Benghazi, Libya. *Open Journal of Business and Management, 7*, 1429-1450. doi: https://doi.org/10.4236/ojbm.2019.73098

12. Goodcalculators.com. 2021. T-Value Calculator | Good Calculators. [online] Available at: https://goodcalculators.com/student-t-value-calculator/ [Accessed 18 December 2021].
13. Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J. and Anderson, R.E. (2010) Multivariate Data Analysis: A Global Perspective. 4th Edition, Pearson Education Limited, London.
14. Hardy, G. (2006). Using IT governance and COBIT to deliver value with IT and respond to legal, regulatory and compliance challenges. *Information Security Technical Report*, *11*(1), 55–61. doi: https://doi.org/10.1016/j.istr.2005.12.004
15. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2016). *Intermediate Accounting* (16th ed.). John Wiley & Sons, Inc.
16. Krehnke, D. (2007). IT Governance Institute (ITGI) Overview. *Information Security Management Handbook, Sixth Edition*, 45–50. doi: https://doi.org/10.1201/9781439833032.ch4
17. Lainhart, J. (1997). Cobit: An International Source for Information Technology Controls. *EDPACS*, *25*(5), 11-20. doi: https://doi.org/10.1080/07366989709452326
18. Lainhart, J. (2000). COBIT: An International Source for Information Technology Controls. *Edpacs*, *25*(5), 11–20. doi: https://doi.org/10.1080/07366989709452326.
19. Nassour, Reem (2015), The impact of applying information technology governance according to the COBIT framework on the quality of financial reports, a field study in Syrian banks, *Al-Baath University Journal*, 63(2), pp. 207-236.
20. Nguen, T., 2021. Application of COSO and COBIT Frameworks for the Purpose of Organization of Internal Control. *Auditor*, *7*(5), pp.15-23. doi: https://doi.org/10.12737/1998-0701-2021-7-5-15-23
21. Pauwels, E. (2006). *Making Sense of regulations and best practices* (Vol. 16). Serena Software, Inc.
22. Pultorak, D. & Kerrigan, J. (2005)"Conformance, Performance, and Rapport: A Framework for Corporate and IT Governance", NACD, 16-February 2005.
23. Salle, M., & Di-Vitantonio, G. (2006). Business Service Management: The Impact of IT Governance Models on IT Management Policies. *IEEE International Conference on Services Computing (SCC06)*. doi: https://doi.org/10.1109/scc.2006.31
24. Sekaran, U., & Bourgie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley.
25. Steuperaert, D. (2019). COBIT 2019: A Significant Update. *EDPACS*, *59*(1), pp.14-18. doi: https://doi.org/10.1080/07366981.2019.1578474
26. The Arab Society for Certified Accountants (ASCA) (2001). *Information Technology* (Vol. 1). Shams Printing Press, Jordan.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

27. Wolden, M., Valverde, R., & Talla, M. (2015). The effectiveness of COBIT 5 Information Security Framework for reducing Cyber Attacks on Supply Chain Management System. *IFAC-Papers online*, *48*(3), 1846-1852. doi: https://doi.org/10.1016/j.ifacol.2015.06.355

28. Zayoud, L., Ali, H. & Nassour R. (2014). Determining the level of IT governance applicable Commercial Bank of Syria in Latakia according to a framework (COBIT), *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series 36*(2).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

معوقات التعليم الجامعي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (جامعة بنغازي أنموذجا)

د. عيسى رمضان محمد مخلوف

أستاذ مشارك بكلية التربية – جامعة بنغازي

Essa.makhlouf@uob.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات التعليم الجامعي في ليبيا "جامعة بنغازي أنموذجا"، والتعرف على الفروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى للمتغيرات التالية: النوع، المؤهل (ماجستير، دكتوراه) والكلية (إنسانية، تطبيقية).، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي والبالغ عددهم (150)، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة تكونت من(50) عبارة مقسمة على 4 مجالات وهي (معوقات البنية التحتية، معوقات المناهج الدراسية، معوقات البحث العلمي، معوقات أعضاء هيئة التدريس)، ولقد بينت النتائج أن أهم معوقات التعليم الجامعي (قلة التجهيزات التقنية (شاشات، أجهزة عرض) في القاعات الدراسية، قلة استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية المتنوعة التي تعمل على تفسير المقررات الدراسية، عدم توافر ميزانية للبحث العلمي في الجامعة أو الكلية، تعطل فرص الإيفاد لأعضاء هيئة التدريس لتكملة دراستهم بالخارج أو الاستفادة من الإجازة العلمية)، كما أكدت النتائج بأنه لا يوجد فروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) في معوقات التعلم الجامعي وفقاً لمتغيرات (النوع، والمؤهل العلمي ماعد مجال المناهج الدراسية، والتخصص ماعدا مجالي البنية التحتية والمناهج الدراسية) لدى أعضاء هيئة التدريس.

الكلمات المفتاحية: معوقات، التعليم الجامعي، هيئة التدريس، جامعة بنغازي.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

The study aimed to identify the obstacles to university education in Libya, "University of Benghazi as a model", and to identify statistically significant differences in the responses of the study sample members to university education obstacles, which may be attributed to the following variables: gender, qualification (Master's, PhD) and college (humanitarian, The study sample consisted of (150) faculty members at the University of Benghazi, and the study tool consisted of a questionnaire consisting of (50) phrases divided into 4 areas, namely (infrastructure obstacles, curriculum obstacles). academic research, obstacles to scientific research, obstacles to faculty members). The results showed that the most important obstacles to university education (lack of technical equipment (screens, projectors) in the classrooms, lack of use of various educational aids and techniques that work on the interpretation of curricula, unavailability of a budget for scientific research at the university or college, disruption of scholarship opportunities for faculty members Teaching to supplement their studies abroad or benefit from a scientific license), and the results also confirmed that there are no statistically significant differences at the level (0.05) in university learning obstacles according to the variables (gender, academic qualification except for the field of curricula, and specialization except for the areas of infrastructure and curricula). The faculty members.

Keywords: Constraints, University education, faculty, Benghazi University.

مقدمة:

يحتل التعليم مكانة هامة وبارزة في كل المجتمعات عبر العصور، فهي عبارة عن منظمة متكاملة ومتنوعة تجعل الفرد المتتبع لتطورها يلاحظ ارتباطها الشديد بما يطرأ داخل المجتمع من تغيرات وتحولات، ويعد التعليم الأداة والوسيلة التي يمكن للفرد من توسيع مداركه الفكرية والعلمية والابداعية التي هي ضرورية للمساهمة في تكوين الحضارة البشرية، وهذا ما أدى إلى تزويد الاهتمام بالتعليم كوسيلة هامة وأداة فعالة للتحول الاجتماعي وأساس ضروري لكل عملية تنموية، فاهتمت معظم دول العالم بمنظماتها التعليمية بكل مراحلها وأطوارها وعملت على إصلاحها حسب ما تقتضي ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتعتمد المجتمعات الحديثة في الوقت الراهن على الجامعات في تحقيق كل ما تصبو وتهدف إليه من أهداف وأمال، ليس في مجال واحد من مجالات الحياة، بل في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حتى أصبحت الجامعات تتحمل مسئوليات أعظم مما تحملته في أي وقت مضي. لذلك أدرك المجتمع الدولي الدور الهام الذي تلعبه ويمكن أن تلعبه الجامعات ومؤسسات البحث والتعليم الجامعي في عمليات التنمية المختلفة فلا توجد دولة في العالم ليس فيها جامعة، فالجامعات مسئولة عن حفظ تراث الأجداد العلمي ونقلة للأجيال المقبلة عن واعي وبإضافة، كما أنها مسئولة عن تعليم وتربية مواطني ومدرسيي وقادة المستقبل، إضافة إلي العمل علي اكتشاف معارف جديدة أي الابتكار والخلق والتجديد في كافة النواحي المعرفية، كما أنها تعتبر – بحق وصدق – المحرك الرئيس والأساسي للتنمية الاقتصادية ودعم الاختراع التكنولوجي والعلمي، وحفز وخلق الإبداع في الفنون والآداب. لذلك أصدرت كافة دول العالم تشريعات تنظم التعليم الجامعي في كافة جوانبه، وقد اعترفت هذه التشريعات بالأهمية الكبرى للجامعات (إبراهيم، https://pulpit.alwatanvoice.com).

ويأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، باعتباره يوفر الرصيد الاستراتيجي المغذي للمجتمع بمعظم احتياجاته من الكوادر البشرية، بما يساعد على النهوض بأعباء التنمية فضلاً عن كونه مصنعاً لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة، لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل وتزداد أهميته في عالم يسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية. ويقدم التعليم الجامعي تعليماً متخصصاً لطلابه في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك لسوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى الدولة لتوفير جميع الخدمات التي تؤهل الطلاب الذين يمثلون العمود الفقري وحركة التنمية لمستقبل أفضل (محمد، 2019، 125).

وتعاني مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من ضعف الإمكانيات وشح الموارد المالية لمسايرة المستجدات في مجال تطوير المعامل وتحديث الأجهزة المختبرية، والعجز عن الإنفاق علي دعم البحث العلمي دعما شاملا واقعيا، رغما عن أن العرب هم أغني أمة في العالم ماليا!!!، علما بأن مشكلة نقص التمويل توجد في المؤسسات التي تتمتع بإمكانيات مادية عالية، حيث بدأت تلك الموارد في التناقص. إضافة إلى عدم ملائمة المناهج في الجامعات لمتطلبات سوق العمل، التي تقتضي ايلاء اهتمام أكبر للتعليم الفني والمهني في مختلف مستوياته بما يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية (السنبل، 2002، 156).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ونظرا لأهمية التعليم الجامعي وكذلك قلة الدراسات الحديثة التي تتناول معوقاته ومشكلاته في ليبيا، فإن هذه الدراسة جاءت لتسد أوجه القصور في هذا المجال ولتقدم بعض الحلول التي قد تساعد المسؤولين في مواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترض التعليم الجامعي في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم العالي العربي في وقتنا المعاصر العديد من التحديات والصعوبات التي قد تُعيقه من تحقيق أهدافه وتطلعاته الحالية والمستقبلية، وتأتي هذه التحديات نتيجة انعكاسات التغييرات العالمية المختلفة كالمعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها، والتعليم بصورة عامة في بلادنا يفتقد لأبسط مقومات التعليم في أوروبا وأميركا (الياور، 2009، 134) خصوصاً في مجال التعليم الجامعي حيث هناك العديد من المشاكل التي تؤخر مسيرة وتطور مستوى الطلاب في تعليمهم الجامعي الذي أصبح يعتمد على تحفيظ الطالب أكثر من فهمه لواقع الأشياء، ويجب التذكير أنه بالرغم من المظاهر الإيجابية التي حققتها مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا عبر سنوات نشأتها. إلا أن مؤسسات التعليم الجامعي والعالي قد اعترضتها العديد من المشكلات التي جعلتها لا تحقق المطالب التنموية. وتتمثل أهم مشاكل التعليم الجامعي في ليبيا والتي توصلت إليها نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة كل من (الحداد، 2019؛ المالطي، 2017؛ المبروك، 2017؛ مرجين 2015): غياب الفلسفة والاهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي، غياب دور عضو هيئة التدريس الفعال وندرة نشاطاته العلمية بسبب عدم وجود إمكانات للبحث العلمي، مثل عدم وجود مكتبة الكترونية وإدارة لتقنية المعلومات وعدم إقامة مؤتمرات وورش عمل في مختلف التخصصات العلمية وكثرة ساعات التدريس، وعدم الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس، الضغط الطلابي المتزايد على التعليم الجامعي، ومشاكل مرتبطة بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس والوقت المناسب للتخصص، وأماكن الدراسة والمعامل والمكتبات، قصور بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية واحتياجات السوق.

وحسب التقرير الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام2013م، أوضح أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والصعوبات والأزمات (تقرير مركز ضمان الجودة عن الجامعات الليبية، 2013).

وعند الحديث عن أوضاع الجامعات الليبية في التصنيفات العالمية نجدها تشير إلى تأخر أو تدنى ترتيب تلك الجامعات وخروجها من معظم التصنيفات أو مجيئها في آخر القائمة، مما يدق ناقوس الخطر، ويشير إلى وجود اختلالات وسلبيات في التعليم الجامعي الليبي، ويعود ذلك لعدة أسباب جوهرية تتمثل أهمها في عدم اهتمام المسئولين في الجامعات بنتائج هذه التصنيفات أو جهل فوائدها (سرير والعريبي، 2022، 691) .

ونظرا لكثرة المشاكل والمعوقات في التعليم الجامعي الليبي واستجابة لتوجهات التطوير في الجامعة يستلزم الأمر إلى المزيد من الدراسات والأبحاث والتي تساهم في تقديم الحلول للمشكلات التي تعاني منها، لذا قام الباحث بتحديد مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات وهي:

1. ما هي أهم معوقات التعليم الجامعي المرتبطة (بالبنية التحتية، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، والمناهج الدراسية) في جامعة بنغازي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى للمتغيرات التالية: النوع، المؤهل (ماجستير، دكتوراه) والتخصص (إنساني، تطبيقي).

3. تقديم توصيات للمسئولين عن الجامعة للتغلب على المعوقات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. تحديد أهم معوقات التعليم الجامعي المرتبطة (بالبنية التحتية، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، والمناهج الدراسية) في جامعة بنغازي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2. التعرف إلى الفروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى للمتغيرات التالية: النوع، المؤهل (ماجستير، دكتوراه) والكلية (إنسانية، تطبيقية).

3. تقديم توصيات للمسئولين عن الجامعة للتغلب على المعوقات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أهمية الدراسة:

1) إفادة القائمين على الجامعات الليبية بأهم معوقات التعليم الجامعي التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

2) تزويد المسئولين والقائمين على الجامعات الليبية بحلول يمكن من خلالها تحسين وتطوير الخدمات التعليمية المقدمة في هذه الجامعات.

3) ستفتح هذه الدراسة مجالاً لإجراء دراسات مشابهة لها في بقية الجامعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: معوقات التعليم الجامعي المرتبطة (بالبنية التحتية، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، والمناهج الدراسية).

الحدود الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على العام الجامعي 2021/ 2022م.

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على كليات جامعة بنغازي في ليبيا.

الحدود البشرية: شملت الدراسة أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة:

المعوقات: والمقصود بالمعوقات في هذه الدراسة العقبات والصعوبات الإدارية والأكاديمية والبيئية والفنية التي تعاني منها جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، وتحول دون تحقيق الأهداف المنشودة والمحددة سلفا.

التعليم الجامعي: "وهو المستوى التعليميّ الذي يأتي مباشرةً بعد التعليم الثانويّ، ويجب أن يُحقّق الطالب معدلاً دراسيّاً في المرحلة الثانوية يُؤهلهُ للدراسةِ الجامعية، أو للالتحاقِ بالتخصصِ الجامعي الذي يهتمُ بدراسته، وبعد التخرج من التعليم الجامعي يحصلُ الطالب على شهادةٍ تؤهله من الحصولِ على عملٍ معينٍ ضمن مؤهلاتهِ التعليمية، أو تساعدهُ في الاستمرارِ بدراسةِ مراحلٍ متقدمةٍ من الدراسات العُليا في الجامعة". (https://www.ageaportal.com)

ويعرف أيضـا بأنه:" عملية تنظيمية تقوم بها مؤسـسـة رسـمية هدفها النظري نشـر وتزويد الطلبة بالمعارف والمؤهلات العلمية في شـتى العلوم والتخصـصـات ليحافظوا من خلالها على قيم مجتمعاتهم من جهة والمساهمة في التنمية الشاملة لكل قطاعاتها من جهة ثانية، وهذا عن طريق المهارات العملية والمهنية المكتسبة من خلال هذه العملية التكوينية" (هارون، 2020، 14).

الإطـار النظري:

مفهوم التعليم الجامعي: يحتل التعليم الجامعي الليبي مكانة متميزة في البنية الحضارية للمجتمع الليبي، وتعتبر مؤسساته فتية وفق المعايير الدولية، كما، ويعتبر مصدراً رئيساً لتغذية أسواق العمل المحلية والعربية بالكوادر البشرية المؤهلة التي أثرت على تنميتها الاقتصادية بشكل واضح. حيث حظي قطاع التعليم الجامعي باهتمام ملحوظ في منتصف العقد الثالث من القرن العشرين، ورغم التوسع في عدد المؤسسات، والتدخلات المستمرة لأحداث تغييرات في هياكلها، إلا أنه لا يزال يتصف الجهاز الإداري للجامعات الليبية بالبيروقراطية والمكتبية والروتينية، كما يقتصر هذا الجهاز الإداري لسبل الاتصال السريع، وسرعة اتخاذ القرارات والإجراءات وتقديم الخدمات الإدارية (الحوات وآخرون، 2004، 4).

ويعتبر التعليم الجامعي أعلى مراحل السلم التعليمي التخصصي في النظام التعليمي الجديد، وهو يلبي احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الكفاءات المؤهلة والمتخصصة. وللتعليم الجامعي أهمية خاصة ومؤثرة في المجتمع الذي يعيش فيه، ويساعد على الارتقاء به ويعمل على تطويره، كما يتأثر التعليم الجامعي بدوره بأحوال المجتمع الذي يوجد فيه. ومن هنا فأن دور الجامعات في النهوض بمجتمعاتها يتأثر بواقع تلك المجتمعات وظروفها.

ولقد عرف التعليم الجامعي وفقا لموسوعة العربية العالمية بأنه"التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهدة جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو أخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية، 1999، 25).

وتعرفه اليونيسـكو بأنه "الدراسـات بكل أنواعها التي تعمل على التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (UNESCO, 1998, 1).

وهو التعليم الذي يقدم تعليماً متخصصاً لطلابه في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع (المالطي، 2017، 85).

أهمية التعليم الجامعي: للتعليم الجامعي أثر إيجابي في مجتمعنا فهو يساعد في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم ، فضلا من إنها (الجامعة) تنتج كوادر تسهم في صنع السياسات للدول كما تسهم في صنع القرارات السياسية أو نقدها، فالجامعة وفق هذا المعيار تؤدي بالضرورة إلى كل الوظائف التي يفرضها المجتمع، لذا فإن نشأتها يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين :الأول رغبة الشعب الأكيدة وإصراره الثابت على تحصيل العلمي الذي يتحقق بمتابعة للتعليم العالي في الجامعات سواء كانت داخل القطر أو خارجه، والثاني هو إدراك النظام السياسي الوطني بأن احتياجات الشعب وأولوياته التعليمية تحتم إيجاد مؤسسات وطنية للتعليم العالي في عموم البلد (الضبياني،2018، 172).

وظائف التعليم الجامعي في ليبيا: إن للتعليم الجامعي أهداف ومسؤوليات تجاه المجتمع، حيث أصبحت عمليات تطوير التعليم من أهم عناصر التحدي الرئيسي والوحيد لاجتياز الفجوة العلمية والمعلوماتية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة، كما أن عملية التطوير للتعليم تأخذ في اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات كافة، وأن التعليم في الدول المتقدمة عملية تفاعلية معقدة تقوم على المهارات وحل المشكلات والعقل النقدي والمواكبة الدائمة لكل ما هو جديد في شتى المجالات ، لذا فإن للتعليم في هذه الدول الوظائف التالية (مرجين، 2015، 9):

1. إعداد خريجون مهنيون يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل بثقة وابداع ومن منظور مستقبلي.
2. إعداد علماء متميزون في شتى المجالات والتخصصات.
3. إعداد قادة رأي من مفكرين وفلاسفة في الإطار العام وفي الإطار التخصصي، يكونون الطليعة في التغيير الفكري والفلسفي والحضاري للدولة.

أهداف التعليم الجامعي في ليبيا: يمكن تحديد بعض الأهداف للتعليم الجامعي الليبي منها (المالطي،2017، 92):

1. تلبية احتياجات المجتمع من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب مع مختلف مجالات الحياة.

2. إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.
3. تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية في مجال التعليم التطبيقي المستمر.
4. الاسهام والعمل على إنتاج المعرفة اللازمة لتطوير المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وثقافيا وحضارياً، وذلك بالتعاون والتكامل مع سائر المؤسسات العلمية والإنمائية ذات العلاقة، سواء داخل ليبيا او خارجها.
5. التعاون العلمي اقليمياً ودولياً بما يكفل اسهام ليبيا في مسيرة العلم والمعرفة العالمية.

معوقات ومشاكل التعليم الجامعي في ليبيا: تتلخص أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا في الآتي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016؛ المالطي،2017، 95):

1 –ازدياد أعداد الطلاب المنسبين للكليات بدرجات متفاوتة وبدرجات تفوق السعات الاستيعابية بأضعاف.

2 –قلة المباني التعليمية والإدارية وعدم مطابقته المعايير المطلوبة.

3 –ضعف بعض عناصر الهيئة التدريسية والعناصر المساعدة من حيث الكفاءة والأداء والعدد المستهدف.

4 –ضعف بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية واحتياجات السوق.

5 –الضعف الشديد في التجهيزات المعملية والمستلزمات التعليمية خاصة في كليات الطب البشري والتقنية الطبية.

6–اختلاف المقررات الدراسية بين الجامعات.

7 –القصور الواضح في تجهيزات المكتبات من حيث الكتب المنهجية والمرجعية والدوريات العلمية والتجهيزات التقنية والمعلوماتية.

8 –عدم الاستقرار السياسي، أدى الى سفر الكثير من أعضاء هيئة التدريس الوافدين للبلاد، مما سبب مشكله في الموارد البشرية التي يحتاجها قطاع التعليم الجامعي.

9 –تردي الحالة الأمنية جعلت الجامعات تعاني الكثير من المشاكل الأمنية.

10 –ضعف الإدارة وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات السليمة في معالجة المشاكل التي تواجهها، بسبب ضعف الهيكلية الداخلية، وقلة خبرات بعض العاملين بها، بالإضافة الى تدخل العامل الاجتماعي والقبلي في تلك السياسات.

11 –عدم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات.

12 –عدم وجود صلاحيات الصرف لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام خاصة في الأمور التشغيلية والتسييرية والصيانة البسيطة العاجلة والطارئة.

13 –ضعف البنية التحتية والقصور في الخدمات العامة.

14 –القصور في تحقيق متطلبات الدراسات العليا والبحث العلمي.

ويضيف المبروك معوقات أخرى منها (المبروك، 2017، 40) :

1–ازدياد عدد الطلاب المنتسبين للكليات بنسب تفوق السعات الاستيعابية بكثير.

2–قصور المبنى التعليمي والإداري وعدم توافر المعايير المطلوبة فيه.

3–قصور بعض المناهج الدراسية من حيث مواكبتها لمتطلبات الجودة والتطورات العلمية واحتياجات السوق.

4–القصور في التجهيزات المعملية والمستلزمات التعليمية.

5–ضعف استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات التعليمية والإدارية.

6–ضعف البنية التحتية والقصور في الخدمات العامة.

7–قصور في شريحة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة من حيث الكفاءة والأداء والعدد المطلوب.

الدراسات السابقة:

1–دراسة الحسومي (2021) بعنوان: تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية. تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لا سيما جامعة الزاوية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة وهم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وأظهرت النتائج عن وجود قناعة لإدارة الجامعة بأهمية تطبيق نظام الجودة، كما أشارت النتائج لوجود تحديات لتطبيق الجودة من الناحية الإدارية، ووجود تحديات لتطبيقها من الناحية التشريعية حيث أن هناك قصور في التشريعات والقوانين التي تنظم متطلبات الجودة. النتائج أظهرت أيضا وجود عوائق مالية لتطبيق الجودة في الجامعة فضلا عن وجود عوائق بشرية لتطبيق الجودة في الجامعة.

2–دراسة الحداد (2019) بعنوان: المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا. هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا. واعتمدت

على المنهج الوصفي. واستعرضت المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا ومنها، الضغط الطلابي المتزايد على التعليم الجامعي، وتمويل التعليم الجامعي بين الضغط الطلابي ومعدلات الغلاء، وسوء توزيع الموارد المالية، ومشاكل مرتبطة بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس والوقت المناسب للتخصص، وأماكن الدراسة والمعامل والمكتبات، والفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل، ومشكلة بطالة خريجي الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس القارين والمتعاونين "بين الوفرة والندرة ومشاكل الجودة"، وبعض المشكلات المرتبطة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وبعض المشكلات المرتبطة بالبحث العلمي في الجامعات الليبية. وجاءت نتائج البحث مؤكدة على انحصار أعداد هيئة التدريس داخل الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى، مما يضعف المستوى العام لقدراتهم ويحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة ويحد من التطوير في قدراتهم.

3-دراسة المالطي (2017) بعنوان: المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاكل التي تعاني منها الجامعات في ليبيا وبيان أثر المعوقات التي تعاني منها الجامعات على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع، ولقد كانت الدراسة نظرية. ومن أهم نتائجها غياب الفلسفة والاهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي، التوسع في انشاء الجامعات غير المدروس من الجهات المختصة وتدخل القبلية والجهوية في غياب القانون، غياب دور عضو هيئة التدريس الفعال وندرة نشاطاته العلمية بسبب عدم وجود إمكانات للبحث العلمي، مثل عدم وجود مكتبة الكترونية وإدارة لتقنية المعلومات وعدم إقامة مؤتمرات وورش عمل في مختلف التخصصات العلمية وكثرة ساعات التدريس، غياب التنظيم الإداري الفعال لهذه المؤسسات لكي تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

4-دراسة شنين (2010) بعنوان: الصعوبات والمشكلات في التعليم الجامعي من وجهة نظر الأساتذة والطلبة الجامعيين"دراسة استكشافية على عينة من (أساتذة-طلبة) جامعة ورقلة والمركز الجامعي بالوادي. هدفت إلى تحديد الصعوبات الإدارية والأكاديمية في جامعتي ورقلة والوادي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، استخدمت المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعتين، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من أفراد العينة، وتوصلت إلى عدة نتائج: هناك عدة صعوبات إدارية وأكاديمية منها المناهج طموحة لكن الوقت غير كاف لتنفيذها، كثرة عدد الطلاب، نقص وسائل الراحة لأعضاء هيئة التدريس، نقص الدافعية للدراسة لدى الطلاب.

5-دراسة الياور (2009) بعنوان: معوقات التعليم الجامعي المفتوح في فرع الجامعة العربية المفتوحة بجدة من منظور الطلاب والطالبات. هدفت الدراسة إلى تحديد أهم معوقات التعليم الجامعي المفتوح في فرع الجامعة العربية المفتوحة بجدة من منظور الطلاب والطالبات، والكشف عن فروق تبعا لمتغيرات الوضع الأكاديمي للطالب: الجنس، الجنسية، العمر، والتخصص. تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت العينة من 226 طالبا من الطلاب والطالبات المسجلين في فرع الجامعة العربية المفتوحة بجدة للعام الجامعي 2007/2006م، واستخدمت استبانة تضمنت ثلاثة محاور رئيسة هي: المعوقات الإدارية، المعوقات الأكاديمية والمعوقات البيئية والفنية. أظهرت النتائج أن طلاب وطالبات فرع الجامعة العربية المفتوحة بجدة يواجههم عدد من المعوقات التي تؤثر وتحد من فاعلية التعليم الجامعي المفتوح وهي معوقات إدارية تتمثل في قصور في البرامج التعريفية الخاصة بالطلاب المستجدين، وبرامج الإرشاد الأكاديمي، وضعف الاهتمام بالطلاب. ومعوقات أكاديمية تتمثل في بُعد بعض المقررات الدراسية عن ميول وقدرات الطلاب، وكثافة التعيينات المنزلية، وصعوبة بعض المقررات الأساسية والمتطلبة، كون معظمها باللغة الإنجليزية. ومعوقات بيئية وفنية تتمثل في سوء المبنى وعدم ملاءمته من الناحية الجغرافية والصحية والفنية، وضعف التجهيزات وقلة معامل الحاسب وعدم وجود أنشطة طلابية. وكشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أفراد العينة إزاء المعوقات الإدارية والأكاديمية والفنية والبيئية، تعزى لمتغيرات الوضع الأكاديمي للطالب.

مناقشة الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث المكان كدراسة كل من (الحسومي، 2021؛ الحداد و المالطي، 2017) واختلفت مع البعض الأخر فقد أجريت دراسة (شنين، 2010) في الجزائر، بينما أجريت دراسة (الياور، 2009)، في السعودية، كما اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة جمع البيانات ألا وهي الاستبانة ماعدا دراسة (المالطي، 2017) فقد كانت نظرية، واتفقت أغلب الدراسات السابقة مع هذه الدراسة من حيث الأهداف واختلفت مع دراسة (الحسومي، 2021)، كما اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث فئة العينة ألا وهي أعضاء هيئة التدريس ماعدا دراسة (الياور، 2009) والتي تمثلت عينتها في الطلاب والطالبات، ودراسة (المالطي، 2017) فلم تكن دراسة تطبيقية.

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة:

تسعى الدراسة إلى معرفة معوقات التعليم الجامعي في ليبيا، لذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجاً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص معينة التي يسعى الباحث إلى الحصول على البيانات منها أو عنها. ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة بنغازي والواقعة داخل نطاق المدينة الجامعية، والبالغ عددهم (1264) عضو هيئة تدريس، ولقد تم الاعتماد على الإحصائية الصادرة من إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (إحصائية صادرة عن إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس، 2022).

عينة الدراسة:

أسلوب العينة يحقق للباحث فوائد عدة منها تقليل الكلفة المادية للبحث، واختصار الوقت والجهد، والدقة في النتائج خصوصاً في حالة تجانس أفراد مجتمع الدراسة (عليان وغنيم، 2008، 150)، لهذا تم اختيار عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس بلغ حجمها (150)، وبمقدار 12% تقريبا من مجتمع الدراسة خلال العام الدراسي 2022.

خصائص عينة الدراسة:

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى عدة خصائص، وذلك كما يلي:

أ-خصائص العينة حسب النوع:

وكما هو معروف صنفت عينة الدراسة إلى ذكور وإناث، والجدول (1) يبين توزيع العينة حسب النوع.

جدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكور	57	%38
إناث	93	%62
المجموع	**150**	**%100**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

يتبين من الجدول (1) أن عدد أفراد العينة من الذكور أقل من الإناث فقد بلغ عدد الذكور(57) وبنسبة (38%)، بينما بلغ عدد الإناث (93) وبنسبة (62%).

ب-خصائص العينة حسب المؤهل العلمي:

والجدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة، وذلك على النحو التالي:

جدول (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	54	%36
دكتوراه	96	%64
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن عدد حملة الدكتوراه أكثر من حملة الماجستير فقد بلغ عددهم(96) وبنسبة (64%)، بينما بلغ عدد الذين الماجستير (54)، وبنسبة (36%).

ج-خصائص العينة حسب التخصص:

والجدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص، وذلك على النحو التالي:

جدول (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
إنساني	88	%59
تطبيقي	62	%41
المجموع	**150**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة من التخصص الإنساني فقد بلغ عددهم(88) وبنسبة (59%)، بينما بلغ عدد المتخصصين في المجال التطبيقي (62)، وبنسبة (41).

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، فالاستبانة من الأدوات الملائمة والمستخدمة في ميدان الدراسات الوصفية بصورة عامة، ولقد تم الاستعانة بالدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت موضوع التعليم الجامعي في بناء الاستبانة، كما تم الالتزام بشروط تصميم الاستبانة وتقنينها. والجدول التالي يبين توزيع العبارات على مجالات الاستبانة:

الجدول (4) يبين توزيع العبارات على مجالات الاستبانة

المجالات	عدد العبارات
المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية	13
المعوقات المرتبطة بالمناهج الدراسية	12
المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي	12
المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس	13
المجموع	50

- **صدق الأداة (Validity):**

يعتبر الصدق أهم صفة ينبغي لأي مقياس الاتصاف بها، فلا يصلح أي مقياس للاستخدام ما لم تتوفر فيه هذه الخاصية. ويعرف الصدق عادة " أن يقيس الاختبار ما أعد لقياسه"، ويمكن التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عدة طرق، لذا تم استخراج الصدق الظاهري للأداة (Face Validity)، وذلك عن طريق عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين بجامعة بنغازي في المجال التربوي، ولقد اقترح المحكمين بحذف وتعديل وصياغة بعض العبارات، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم تعديل وصياغة العبارات وفق ما يرونه.

- **ثبات الأداة (Reliability):**

ويقصد بالثبات ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيق الاستبانة أكثر من مرة على نفس المجموعة من الأفراد تحت ظروف متماثلة، أو مدى الاتساق في الإجابة عن الاستبانة من قبل المستجيب إذا الاستبانة نفسها طبقت عدة مرات في نفس الظروف. وهناك عدد من الطرق لقياس الثبات، ومن أكثرها شيوعًا طريقة (ألفا كرونباخ Cronbach Alpha)، ولقد استخدمت معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، وتم الحصول على قيم معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة وثبات الاستبانة ككل، وذلك كما في الجدول التالي:

الجدول (5) يبين معاملات الثبات لمجالات الاستبانة وثبات الاستبانة ككل

المجالات	عدد العبارات	قيمة الثبات
المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية	13	.851
المعوقات المرتبطة بالمناهج الدراسية	12	.849
المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي	12	.843
المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس	13	.829
المجموع	50	.921

من خلال الاطلاع على بيانات الجدول (4) يتبين أن قيم المعاملات دالة عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية، مما يجعلها صالحة للتطبيق على مجتمع الدراسة.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، وفيما يلي الأساليب الإحصائية التي استخدامها في هذه الدراسة:

1-معامل ألفا كرونباخ **Cronbach Alpha**، لاستخراج ثبات مجالات الاستبانة.

2-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمعرفة معوقات التعليم الجامعي.

4-اختبار T.test لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) في معوقات التعليم الجامعي وفقا لمتغيرات النوع والمؤهل العلمي والتخصص لدى أعضاء هيئة التدريس.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالهدف الأول:

التعرف على أهم معوقات التعليم الجامعي المرتبطة (بالبنية التحتية، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، والمناهج الدراسية) في جامعة بنغازي في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. للوصول إلى هذا الهدف تم استخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أولاً: المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية:

جدول (6) يبين التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات للتعرف على معوقات التعليم الجامعي المرتبطة بالبنية التحتية

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم توافر قاعات دراسية كافية داخل الكلية.	61	55	17	10	7	4.02	1.102	9
2	عدم توافر البيئة الصحية من (إضاءة–تهوية) داخل القاعات الدراسية.	78	47	11	12	2	4.25	.989	6
3	عدم توافر دورات المياه الصحية داخل الجامعة.	95	35	11	8	1	4.43	.893	4
4	افتقار الجامعة إلى المعامل التي تساعد الطلاب في إنجاز الجانب التطبيقي للمقررات.	93	37	14	6	0	4.45	.824	3
5	قلة التجهيزات التقنية (شاشات، أجهزة عرض) في القاعات الدراسية.	104	40	2	3	1	4.62	.682	1
6	افتقار الجامعة إلى مكتبة إلكترونية وسمعية وبصرية.	103	35	7	2	3	4.55	.815	2
7	عدم امتلاك العديد من أعضاء هيئة التدريس مكاتب مناسبة يمكنهم من خلالها أداء مهامهم الأكاديمية.	83	28	19	16	4	4.13	1.157	8
8	عدم وضوح التشريعات والقوانين المنظمة للتعليم الجامعي.	43	38	39	28	2	3.61	1.128	13

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
9	عدم مواكبة التشريعات الجامعية لآليات انفتاح الجامعة على محيطها.	53	49	38	8	2	3.95	.972	11
10	عدم الالتزام بتطبيق اللوائح والنظم المنظمة للتعليم الجامعي.	58	48	29	14	2	3.99	1.010	10
11	قلة توظيف التعليم الإلكتروني والتقنيات الحديثة ودمجها في العملية التعليمة.	71	53	16	8	2	4.22	.933	7
12	قلة الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي مما يعرقل تحقيق أهدافه ورسالته.	87	38	16	6	3	4.33	.960	5
13	عدم وضوح سياسة ومعايير القبول بالتعليم الجامعي.	56	47	28	18	1	3.93	1.050	12

سيتم التعليق على 50% تقريباً من عبارات هذا المجال: يتبين من خلال الجدول السابق أن أهم معوقات التعليم الجامعي والمرتبطة بالبنية التحتية كما أشار أفراد العينة كانت العبارة (5) والتي تنص على (قلة التجهيزات التقنية (شاشات، أجهزة عرض) في القاعات الدراسية) حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.62) وانحراف معياري قدره(.682)، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (6) والتي تنص على (افتقار الجامعة إلى مكتبة إلكترونية وسمعية وبصرية) حيث بلغ متوسطها(4.55) وانحرافها(.815)، وجاءت في الترتيب الثالث العبارة (4) والتي نصت على(افتقار الجامعة إلى المعامل التي تساعد الطلاب في إنجاز الجانب التطبيقي للمقررات) والتي بلغ متوسطها(4.45) وانحرافها(.824)، وتأتي في المرتبة الرابعة العبارة(3) والتي نصت على(عدم توافر دورات المياه الصحية داخل الجامعة) والتي بلغ متوسطها(4.43) وبانحراف معياري قدره(.893)، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة (12) حيث نصت على (قلة الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي مما يعرقل تحقيق أهدافه ورسالته) حيث بلغ متوسطها(4.33) وانحرافها(.960)، ثم جاءت العبارة (2) في الترتيب السادس والتي نصت على (عدم

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

توافر البيئة الصحية من (إضاءة–تهوية) داخل القاعات الدراسية) حيث بلغ متوسطهما (4.25) وانحرافهما (.989)، وتأتي في الترتيب السابع العبارة (11) والتي نصت على (قلة توظيف التعليم الإلكتروني والتقنيات الحديثة ودمجها في العملية التعليمية) فبلغ متوسطها (4.22) وانحرافها (.933).

ثانيا: المعوقات المرتبطة بالمناهج والمقررات الدراسية:

جدول (7) يبين التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات للتعرف على معوقات التعليم الجامعي المرتبطة بالمناهج والمقررات الدراسية

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	بعض المقررات الدراسية لا تتوافق وميول وقدرات الطلاب.	27	43	40	35	5	3.35	1.123	10
2	كثافة المعلومات في بعض المقررات الدراسية المتطلبة.	12	47	34	45	12	3.01	1.123	11
3	صعوبة بعض المقررات الدراسية الأساسية لمستوى الطلاب.	11	34	41	52	12	2.87	1.085	12
4	ضيق الوقت المخصص لبعض المقررات الدراسية.	37	53	33	21	6	3.63	1.121	7
5	ضعف العلاقة بين مناهج التعليم العالي والتنمية وخدمة المجتمع.	52	54	30	11	3	3.94	1.012	3
6	عدم مواكبة البرامج التعليمية بالجامعة لتطورات المجتمع الاقتصادية وأوضاع سوق العمل.	57	57	26	8	2	4.06	.943	2
7	عدم اهتمام المقررات الدراسية بتنمية المهارات والقدرات التطبيقية إلى جانب تنمية الرصيد المعرفي للطالب.	57	44	32	13	4	3.91	1.086	4

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
8	تركيز مناهج التعليم الجامعي على الجوانب النظرية وإهمالها للممارسات العملية.	54	49	28	15	4	3.89	1.088	5
9	قلة استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية المتنوعة التي تعمل على تفسير المقررات الدراسية.	61	67	16	6	0	4.22	.793	1
10	ضعف مساعدة المقررات الدراسي في التعليم الجامعي على الإبداع والابتكار والتفكير العلمي.	47	56	27	17	3	3.85	1.054	6
11	المناهج المستخدمة غير مرنة ولا تسمح باستخدام الطرق والاستراتيجيات التعليمية الحديثة.	27	50	41	25	7	3.43	1.108	9
12	صعوبة تطوير المناهج الدراسية بما يتماشى مع روح العصر.	25	54	38	28	5	3.44	1.077	8

سيتم التعليق على 50% تقريباً من عبارات هذا المجال: يتبين من خلال الجدول السابق أن أهم معوقات التعليم الجامعي والمرتبطة بالمناهج الدراسية كما أشار أفراد العينة كانت العبارة (9) والتي تنص على (قلة استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية المتنوعة التي تعمل على تفسير المقررات الدراسية) حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.22) وانحراف معياري قدره(.793)، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (6) والتي تنص على (عدم مواكبة البرامج التعليمية بالجامعة لتطورات المجتمع الاقتصادية وأوضاع سوق العمل) حيث بلغ متوسطها(4.06) وانحرافها(.943)، وجاءت في الترتيب الثالث العبارة (5) والتي نصت على(ضعف العلاقة بين مناهج التعليم العالي والتنمية وخدمة المجتمع) والتي بلغ متوسطها(3.94) وانحرافها(1.012)، وتأتي في المرتبة الرابعة العبارة(7) والتي نصت على(عدم اهتمام المقررات الدراسية بتنمية المهارات والقدرات التطبيقية إلى جانب تنمية الرصيد المعرفي للطالب) والتي

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

بلغ متوسطها(3.91) وبانحراف معياري قدره(1.086)، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة (8) حيث نصت على (تركيز مناهج التعليم الجامعي على الجوانب النظرية وإهمالها للممارسات العملية) حيث بلغ متوسطها(3.89) وانحرافها(1.088)، ثم جاءت العبارة (10) في الترتيب السادس والتي نصت على (ضعف مساعدة المقررات الدراسي في التعليم الجامعي على الإبداع والابتكار والتفكير العلمي) حيث بلغ متوسطهما (3.85) وانحرافهما (1.054).

ثالثا: المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي:

جدول (8) يبين التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات للتعرف على معوقات التعليم الجامعي المرتبطة بالبحث العلمي

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غياب الشراكة بين الجامعات ومختلف المؤسسات في مجال البحث العلمي.	57	64	22	7	0	4.14	.836	2
2	عدم توافر الاستقلالية الكافية لمراكز البحث العلمي بالجامعات.	48	60	32	8	2	3.96	.933	4
3	عدم إسهام الأبحاث التي أنجزها في تحسين وضعيتي المادية.	52	55	30	12	1	3.97	.965	3
4	غياب تشجيع الكلية التي أعمل بها على البحث العلمي.	47	59	30	13	1	3.92	.959	7
5	عدم توافر ميزانية للبحث العلمي في جامعتي أو كليتي.	78	56	11	4	1	4.37	.790	1
6	لا تمول كليتي مشاركتي في المؤتمرات والندوات الوطنية أو الدولية.	59	39	40	9	3	3.95	1.041	5

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
7	غياب الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة بالكلية.	54	51	29	14	2	3.94	1.025	6
8	لا تُؤمن الكلية الزيارات للتفاعل مع الجامعات والمراكز البحثية.	55	43	37	14	1	3.91	1.023	8
9	لا تحظى نتائج أبحاثي بالاهتمام والتطبيق في جامعتي أو كليتي.	34	46	49	18	3	3.60	1.030	10
10	ليس لدي من الوقت ما يمكنني من إنجاز أبحاث علمية.	28	48	39	32	3	3.44	1.084	11
11	عدم شعوري بالاستقرار الوظيفي يمنعني من إنجاز أي بحث علمي.	33	40	38	36	3	3.43	1.137	12
12	تأخر إجراءات نشر البحوث يجعلني أصرف النظر عن القيام بها.	44	45	31	25	5	3.65	1.164	9

سيتم التعليق على 50% تقريباً من عبارات هذا المجال: يتبين من خلال الجدول السابق أن أهم معوقات التعليم الجامعي والمرتبطة بالبحث العلمي كما أشار أفراد العينة كانت العبارة (5) والتي تنص على (عدم توافر ميزانية للبحث العلمي في جامعتي أو كليتي) حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.37) وانحراف معياري قدره(.790)، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (1) والتي تنص على (غياب الشراكة بين الجامعات ومختلف المؤسسات في مجال البحث العلمي) حيث بلغ متوسطها(4.14) وانحرافها(.836)، وجاءت في الترتيب الثالث العبارة (3) والتي نصت على(عدم إسهام الأبحاث التي أنجزها في تحسين وضعيتي المادية) والتي بلغ متوسطها(3.97) وانحرافها(.965)، وتأتي في المرتبة الرابعة العبارة(2) والتي نصت على(عدم توافر الاستقلالية الكافية لمراكز البحث العلمي بالجامعات)

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

والتي بلغ متوسطها(3.96) وبانحراف معياري قدره(.933)، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة (6) حيث نصت على (لا تمول كليتي مشاركتي في المؤتمرات والندوات الوطنية أو الدولية) حيث بلغ متوسطها(3.95) وانحرافها(1.041)، ثم جاءت العبارة (7) في الترتيب السادس والتي نصت على (غياب الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة بالكلية) حيث بلغ متوسطهما (3.94) وانحرافهما (1.025).

رابعًا: المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس:

جدول (9) يبين التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات للتعرف على معوقات التعليم الجامعي المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	نقص تدريب الأساتذة على كيفية تطوير المقررات الدراسية.	51	56	28	15	0	3.95	.965	13
2	نقص تدريب الأساتذة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	44	73	20	12	1	3.98	.901	12
3	كثرة الأعباء النظرية على عضو هيئة التدريس على حساب البحث العلمي.	58	54	26	10	2	4.04	.975	10
4	قلة الحوافز المادية أو المعنوية التي تساعد عضو هيئة التدريس على القيام بمجهوداته بالشكل المطلوب.	73	46	18	11	2	4.18	.997	7
5	قلة الدورات التدريبية بالجامعة والتي تعمل على تطوير أداء عضو هيئة التدريس.	81	50	10	9	0	4.35	.852	4

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
6	**ضعف فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصه الأكاديمي.**	59	51	24	15	1	4.01	1.010	11
7	قلة توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية بما يمكن عضو هيئة التدريس من الاطلاع على المعارف الجديدة في مجال تخصصه.	79	44	15	9	3	4.25	.996	5
8	تعطل فرص الإيفاد لأعضاء هيئة التدريس لتكملة دراستهم بالخارج أو الاستفادة من الإجازة العلمية.	104	34	8	4	0	4.59	.716	1
9	عدم توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل من خلال توفير الحياة الكريمة له، وتوفير الوقت اللازم للبحث ووسائله ومتطلباته.	85	49	10	4	2	4.41	.836	3
10	عدم وجود نظام التأمين الصحي لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم.	98	35	10	6	1	4.49	.841	2
11	**عدم وجود ميثاق شرف يحكم أداء أعضاء هيئة التدريس بمنظومة التعليم العالي، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس.**	77	34	30	9	0	4.19	.960	6

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ت	العبارات (المعوقات)	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
12	تدني المستوى العلمي والأكاديمي لبعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.	61	49	28	10	2	4.05	.992	9
13	قلة التزام بعض أعضاء هيئة التدريس بالوقت الزمني المحدد للمحاضرات.	63	52	25	10	0	4.12	.919	8

سيتم التعليق على 50% تقريباً من عبارات هذا المجال: يتبين من خلال الجدول السابق أن أهم معوقات التعليم الجامعي والمرتبطة بأعضاء هيئة التدريس كما أشار أفراد العينة كانت العبارة (8) والتي تنص على (تعطل فرص الإيفاد لأعضاء هيئة التدريس لتكملة دراستهم بالخارج أو الاستفادة من الإجازة العلمية) حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.59) وانحراف معياري قدره(.716)، وجاءت في المرتبة الثانية العبارة (10) والتي تنص على (عدم وجود نظام التأمين الصحي لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم) حيث بلغ متوسطها(4.49) وانحرافها(.841)، وجاءت في الترتيب الثالث العبارة (9) والتي نصت على(عدم توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل من خلال توفير الحياة الكريمة له، وتوفير الوقت اللازم للبحث ووسائله ومتطلباته) والتي بلغ متوسطها(4.41) وانحرافها(.836)، وتأتي في المرتبة الرابعة العبارة(5) والتي نصت على(قلة الدورات التدريبية بالجامعة والتي تعمل على تطوير أداء عضو هيئة التدريس) والتي بلغ متوسطها(4.35) وبانحراف معياري قدره(.852)، وفي الترتيب الخامس جاءت العبارة (7) حيث نصت على (قلة توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية بما يمكن عضو هيئة التدريس من الاطلاع على المعارف الجديدة في مجال تخصصه) حيث بلغ متوسطها(4.25) وانحرافها(.996)، ثم جاءت العبارة (11) في الترتيب السادس والتي نصت على (عدم وجود ميثاق شرف يحكم أداء أعضاء هيئة التدريس بمنظومة التعليم العالي، ويحدد مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس) داخل القاعات الدراسية) حيث بلغ متوسطهما (4.19) وانحرافهما (.960)، وتأتي في الترتيب السابع العبارة (4) والتي نصت على (قلة الحوافز المادية أو المعنوية التي تساعد عضو هيئة التدريس على القيام بمجهوداته بالشكل المطلوب) فبلغ متوسطها (4.18) وانحرافها (.997).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

النتائج المتعلقة بالهدف الثاني:

التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى لمتغير النوع. للوصول إلى هذا الهدف تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T.test، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (10) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم " T " لمعرفة الفروق ذات الدلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء معوقات التعليم الجامعي وفقاً لمتغير النوع

المجالات	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المعوقات المرتبطة بالبنية التعليمية	ذكور	57	4.1768	.63382	-.238	.812	غير دالة
	إناث	93	4.2002	.55029			
المعوقات المرتبطة بالمناهج الدراسية	ذكور	57	3.6637	.61660	.454	.651	غير دالة
	إناث	93	3.6147	.65845			
المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي	ذكور	57	3.8421	.67438	-.229	.819	غير دالة
	إناث	93	3.8656	.56839			
المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس	ذكور	57	4.2200	.51590	.352	.726	غير دالة
	إناث	93	4.1886	.53960			
الدرجة الكلية	ذكور	57	3.9846	.45759	.109	.913	غير دالة
	إناث	93	3.9763	.44322			

قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (148) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول (10) أن قيمة " T " المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية في جميع المجالات، وهذا يدل على عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة إزاء معوقات التعليم الجامعي تبعاً لمتغير النوع، وتعزي الباحثات هذه النتيجة إلى أن مثل هذه المعوقات يعاني منها جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة سواء كانوا ذكورا أو إناثا فهي لا تفرق بينهم فسياسة التعليم الجامعي في ليبيا واحدة وبالتالي المعوقات متوحدة سواء كانت تتعلق بالبنية التحتية أو المناهج الدراسية أو البحث العلمي أو المعوقات المرتبة بأعضاء هيئة التدريس، وهذه النتيجة لم تتفق مع الدراسات السابقة.

النتائج المتعلقة بالهدف الثالث:

التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى لمتغير المؤهل. للوصول إلى هذا الهدف تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T.test، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (11) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم " T " لمعرفة الفروق ذات الدلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء معوقات التعليم الجامعي وفقاً لمتغير المؤهل

المجالات	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المعوقات المرتبطة بالبنية التعليمية	ماجستير	54	4.2265	.50040	.555	.580	غير دالة
	دكتوراه	96	4.1715	.62408			
المعوقات المرتبطة بالمناهج الدراسية	ماجستير	54	3.4954	.64619	-1.99	.048	دالة
	دكتوراه	96	3.7109	.62851			
المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي	ماجستير	54	3.8117	.64248	-.677	.500	غير دالة
	دكتوراه	96	3.8819	.59082			
المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس	ماجستير	54	4.1966	.53829	-.068	.946	غير دالة
	دكتوراه	96	4.2027	.52684			
الدرجة الكلية	ماجستير	54	3.9437	.42266	-.733	.464	غير دالة
	دكتوراه	96	3.9996	.46140			

قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (148) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول (11) أن قيمة " T " المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية في مجالات (البنية التعليمية، البحث العلمي، أعضاء هيئة التدريس)، وهذا يدل على عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة إزاء معوقات التعليم الجامعي تبعاً لمتغير المؤهل في هذه المجالات، بينما كانت قيمة" T " المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في مجال (المناهج الدراسية) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة إزاء معوقات التعليم الجامعي تبعاً لمتغير المؤهل في هذا المجال وقد كانت الفروق لصالح الدكتوراه، وتعزي الباحثات هذه النتيجة إلى أن مثل هذه المعوقات لها تأثير كبير على كل من يحمل مؤهل ماجستير أو دكتوراه، ويمكن أن تعزى نتيجة وجود فروق بالنسبة للمعوقات المتعلقة بالمناهج الدراسية وفقا للمؤهل في أن حملة الدكتوراه وهذه النتيجة لم تتفق مع الدراسات السابقة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

النتائج المتعلقة بالهدف الرابع:

التعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة، إزاء معوقات التعليم الجامعي والتي قد تُعزى لمتغير التخصص. للوصول إلى هذا الهدف تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T.test، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (12) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم " T " لمعرفة الفروق ذات الدلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة إزاء معوقات التعليم الجامعي وفقاً لمتغير التخصص

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المعوقات المرتبطة بالبنية التعليمية	إنساني	88	4.2727	.51396	2.066	.041	دالة
	تطبيقي	62	4.0757	.65264			
المعوقات المرتبطة بالمناهج الدراسية	إنساني	88	3.5369	.63249	-2.222	.028	دالة
	تطبيقي	62	3.7702	.63351			
المعوقات المرتبطة بالبحث العلمي	إنساني	88	3.9186	.58162	1.490	.138	غير دالة
	تطبيقي	62	3.7688	.63973			
المعوقات المرتبطة بأعضاء هيئة التدريس	إنساني	88	4.1853	.49560	-.418	.677	غير دالة
	تطبيقي	62	4.2221	.57700			
الدرجة الكلية	**إنساني**	**88**	**3.9884**	**.42243**	**.291**	**.772**	**غير دالة**
	تطبيقي	**62**	**3.9668**	**.48348**			

قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (148) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول (12) أن قيمة " T " المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في مجالي (البنية التعليمية، والمناهج الدراسية)، وهذا يدل على وجود فروق في استجابات أفراد العينة إزاء معوقات التعليم الجامعي تبعاً لمتغير التخصص في هذان المجالان وقد كانت الفروق لصالح التخصص الإنساني بالنسبة لمجال البنية التحتية ولصالح التخصص التطبيقي في مجال المناهج الدراسية، بينما كانت قيمة" T " المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية في مجالي (البحث العلمي، وأعضاء هيئة التدريس) وهذ يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة إزاء معوقات التعليم الجامعي تبعاً لمتغير التخصص في هذان المجالان، وهذه النتيجة لم تتفق مع الدراسات السابقة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1. تشجيع عملية النشر العلمي وخاصة للبحوث في المجالات الطبيعية في الداخل، مع محاولة تكوين مدارس علمية داخل الكليات ومراكز البحوث، كما ينبغي أن تسهم الجامعات في عملية تبسيط ونشر المعرفة العلمية لأبناء المجتمع خارج الجامعة، حتى نستطيع أن نصنع بيئة مناسبة للطلب الاجتماعي للعلم.

2. يتوجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للجامعات، بحيث يتم استحداث بعض الوظائف التي لها علاقة بالتعليم الجامعي، مثل: وكيل الجامعة للبحث العلمي، وكيل الجامعة لشؤون المجتمع وتنمية البيئة من بنية بحيث تمثل جزءا لا يتجزأ من بنية الجامعات ونظامها الأساسي.

3. تأتي الإدارة الجامعية على رأس أولويات عمليات الإصلاح والتطوير، كما يجب أن يكون للجامعات حرية في أن تطور نفسها لمواجهة متطلباتها وتحقيق أهدافها لتواكب التطورات التي تجري في المجتمع.

4. التركيز على المعوقات التي تتطلب التدخل الآني، مثل: اكتظاظ بعض الكليات، وقلة الإمكانات.

5. إعادة الاعتبار لأعضاء هيئة التدريس باعتبارهم حجر الزاوية ونقطة الارتكاز الأساسية في التعليم الجامعي وتحفيزهم ماديا ومعنويا.

6. الإعلان عن مشروع إصلاح منظومة التعليم الجامعي، وأن يتضمن المشروع خطة مستقبلية بعيدة المدى يغطي مجالها عشرين سنة قادمة.

7. ضمان توافر الإمكانات والتجهيزات اللازمة للجامعات والفروع التابعة لها ومن ضمن تلك الأولويات تأتي المكتبات الحديثة والمختبرات وتقنية المعلومات والاتصال إضافة إلى تحسين الوضع المادي لهيئات البحث العلمي وتطوير قدراتهم، وتطوير المناهج الدراسية وأساليب التدريس والتقويم والمساعدة على التفكير النقدي والإبداع.

8. إن إصلاح قطاع التعليم الجامعي يتطلب زيادة نصيبه في الميزانية العامة للدولة على نحو يلبي أعباء ومطالب عملية الإصلاح، شريطة أن تكون هناك خطط عملية ومدروسة وواقعية لإنجاز هذا الهدف.

9. يجب العمل على ربط الأبحاث العلمية بمشـاكل المجتمع وقطاعاته المختلفة، الصـناعية والزراعية والخدمية، من خلال الدراسات الشاملة لهذه المشكلات وضرورات الحاجة الملحة لحلها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة.

المقترحات:

تقترح الدراسة الآتي:

1. إجراء دراسة تتناول معوقات التعليم الجامعي على مستوى الجامعات الليبية.
2. إجراء دراسة تتناول متغيرات أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة.
3. إجراء دراسة عن معوقات التعليم الجامعي من وجهة نظر طلاب جامعة بنغازي.
4. إجراء دراسة تتناول معوقات التعليم الجامعي وعلاقته ببعض المتغيرات.

المراجـع:

1-الحداد، عطية سالم (2019): *المشكلات والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا*، **مجلة أبحاث تصدر عن كلية الآداب جامعة سرت**، العدد 13، ص ص455-476.

2-سرير، نصر إدريس والعريبي، سالم صالح (2021): *واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطوير في ضوء منهجية جيمبا كايزن*، **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، تصدر عن كلية الاقتصاد جامعة مصراته، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، العدد 1، ص ص 689-718.

3-السنبل عبد العزيز بن عبد الله (2002): ***التربية في الوطن العربي علي مشارف القرن الحادي والعشرين***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

4-شنين، فاتح الدين (2010): ***الصعوبات والمشكلات في التعليم الجامعي من وجهة نظر الأساتذة والطلبة الجامعيين***، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بالوادي، قسم علم النفس وعلوم التربية.

5-الضبياني، عامر محمد (2018): *دور جامعة زمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 50، ص ص117-137.

6-علي الهادي الحوات وآخرون (2004): ***مسيرة التعليم العالي في ليبيا***، "انجازات وطموحات" طرابلس، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

7-عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، عثمان محمد،(2008): ***أساليب البحث العلمي***، ط2، دار صفاء، عمان.

8-محمد، سالي عبد التواب (2019): ***دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان.

9-مرجين، حسين سالم (2015): *إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا الواقع–والمستقبل*، **مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 9، ص ص7-28.

10-المالطي، عبد الفتاح بوبكر (2017): *المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا* ، **مجلة شئون ليبية تصدر عن المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا**، العدد السادس، ص ص83-97.

11-المبروك، فرج بوبكر (2017): *التعليم العالي في ليبيا الواقع والآفاق*، **مجلة شؤون ليبية**، العدد السادس، ص ص36-46.

12-هارون، أسماء (2020): ***التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة***، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين.

13-الياور، عفاف صلاح (2009): *معوقات التعليم الجامعي المفتوح في فرع الجامعة العربية المفتوحة بجدة من منظور الطلاب والطالبات*، **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد 112، ص ص129-195.

14-المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016)، «***واقع التعليم العالي في ليبيا***»، طرابلس–ليبيا، ص ص 1 – 15.

15-الموسوعة العربية العالمية (1999): ***مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع***، السعودية، الجزء السابع.

16-تقرير الزيارة الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية، منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية،2013.

17-(إحصائية صادرة عن إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس 2022).

18-UNESCO, World conference on higher education, higher education in the twenty-first century vision and action, 1998.

المواقع:

1-(https://www.ageaportal.com)

2-(إبراهيم، https://pulpit.alwatanvoice.com)

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

النفايات الصلبة والتلوث البيئي الحضري في مدينة سوسة

دراسة في جغرافية البيئة

د.عبدالرحيم عبدالله فرج الغيثي
استاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية
كلية الآداب / جامعة درنة/ ليبيا
ofarahem@gmail.com

د. زينب محمد ابريدان الفرجاني
أستاذ مساعد بقسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والاثار–جامعة عمر المختار
Zainaalhissa12@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث النفايات الصلبة في مدينة سوسة من حيث كميات انتاجها وانواع مصادرها وكذلك تنوع محتوياتها، ثم تضمنت الدراسة تأثيرات المخلفات على البيئة الحضرية للمدينة. كما وتضمن البحث كذلك ادارة النفايات وبرامج تشغيلها، وقيمت كذلك كفاءتها التي يمكن تقديرها من حيث انتشار النفايات وبقائها لفترات طويلة في مختلف المحلات والشوارع وعلى جوانب الاودية المجاورة للمدينة. وتضمنت الدراسة ايضا توزيع نموذج استبيان كعينة عشوائية على الاسر، وشملت الدراسة كذلك بيانات من ادارة قسم النظافة للحركة اليومية للعمال والاليات وعمليات الجمع والنقل للنفايات اليومية. واستنادا لبيانات مصادر الدراسة الميدانية وبيانات حركة النقل للمكبات قدر انتاج الفرد ولكافة المصادر ب نحو1.53 كغم / للفرد / يوم، والذي يعادل 46.46 كغم / فرد / شهر، ونحو 557.6 كغم / فرد / سنويا، فيما قدر كذلك اجمالي كميات النفايات الصلبة ومن كافة المصادر (المنزلية والتجارية والصناعية والخدمات) وبلغ نحو 30 طن / يوميا والتي تمثل 912.5 طن / شهريا، ونحو 10,950 ألف / طن / سنويا. كما تبين ان النفايات المنزلية يعد المصدر الرئيسي لإنتاج هذه لنفايات والتي تمثل حوالي 85% تقريبا فيما تمثل النسبة الباقية مصادر كالنفايات الاخرى في المدينة. وعموما فان هذه النفايات تتكدس وتنتشر وتبقى لفترات طويلة في اغلب الاحياء والشوارع وفي الاودية المجاورة، واصبحت مشكلة يعاني منها المجتمع وتحدث اضرارا بيئية وصحية لم تجد حلولا من قبل الجهات المعنية، وفي ضوء ذلك اتخذ من هذا الموضوع مجالا للدراسة. واخيرا تضمنت الدراسة مجموعة من الحلول والتوصيات والمقترحات والتي تهدف الى الحد من مشكلة التلوث البيئي والمحافظة على السلامة البيئية والصحية للسكان في المدينة.

الكلمات المفتاحية: التلوث بالنفايات الصلبة، التلوث البيئي الحضري، تدوير النفايات الصلبة، ادارة النفايات الصلبة.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

This research deals with the solid waste in the Sousa town ،and the study has also aimed to evaluate the total production quantities of the city garbage's with its content types. The total quantity of solid waste has collected from all sources as; domestics ،commercial and industrial and services sources are estimated about 30tones/daily or 10,950 thousand tones/ annually. As a result, the volume of solid waste per person is estimated around 1.53 kg/daily ، and it has revealed that domestics waste is the main source productions of the solid wastes ،which it has an equaled about 85.0%. Finally ،the study has also a concluded a several proposals ،recommendations ،suggestions to develop a scientific method to solve the solid wastes pollution problems and with it save the urban city environment.

Keywords: solid waste pollution ،urban environment pollution ،solid waste administration ،solid waste recycling.

مقدمة:

تعتبر النفايات الصلبة وإدارتها ومشاكلها المختلفة أحد موضوعات جغرافية البيئة المهمة، كما يعد كذلك من اهم الموضوعات الحديثة في الادارة والاقتصاد البيئي. وعموما تدرس الجغرافية العلاقة بين الانسان والبيئة وتعرف بالمجال الايكولوجي في الجغرافيا، وهو أحد الموضوعات التي يهتم بها الجغرافيين خاصة وأنها تعد أحد ظواهر تلوث البيئة، وذلك مشاركة منهم في تفعيل دورهم في المجال التنموي بيئيا (سيد، 2004).

وتعرف النفايات الصلبة بانها كل المواد غير المرغوب فيها التي تتخلف عن النشاط البشري في المجالات الاستهلاكية والزراعية والتجارية والصناعية والطبية، ويسعى للتخلص منها، وذلك لأنها تضر به مباشرة او غير مباشر على البيئة العامة. وهذا التعريف نفسه التي عرفت به منظمة الصحة العالمية النفايات (ذياب، 2001)، وعموما فان لضعف الادارة وقلة الامكانيات والاهمال وتكدس وانتشار النفايات وبقائها

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

لفترات طويلة في مختلف مناطق مدينة سوسة، فيما زادت المشكلة خطورة لعدم وجود مكبات ثابتة ولتركها دون معالجة، مما جعلها مصدرا للتلوث على البيئة وخطرا على صحة الانسان.

وتنقسم النفايات الصلبة الى ثلاثة انواع رئيسية كالنفايات التجارية والنفايات الصناعية ثم النفايات المنزلية الصلبة، وتحوي المواد العضوية وخليط مختلف من الحجارة والرمال والأتربة والجلود والورق والزجاج والبلاستيك والمعادن والأخشاب والأقمشة وغيرها وهي التي تنتج عادة من مختلف أنشطة الإنسان. وفي الدول العربية تشكل نحو 78% من مجموع النفايات البلدية (الحماد، 1989)، وفي حالة مجتمع منطقة الدراسة تقدر هذه النفايات المنزلية بحوالي 85% تقريبا، فيما لا تزيد بقية المصادر كالتجارية والصناعية والخدمات عن النسبة الباقية. وعموما فان لهذه المخلفات الصلبة خصائص مثل نوعها، ووزنها، وكثافتها، ومكوناتها وتختلف كل هذه الخصائص والأنواع ليس من بلد إلى آخر، ولكن من مدينة إلى أخرى في نفس البلد أيضاً (عبدا لجواد، 1998).

اولاً – المحور الاول: الإطار النظري المنهجي:

أ–مشكلة الدراسة:

تعد النفايات الصلبة وبمختلف انواعها ومحتوياتها وكمياتها ومصادرها من الموضوعات التي وجدت اهتماما متزايدا خاصة على البيئات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحضرية. ومن أبرز العوامل المباشرة هو تسارع معدلات نمو حجم السكان واتساع الانشطة الاقتصادية وبالتالي تزايد وتضاعف حجم انتاج النفايات الصلبة كما ونوعا ومحتوا. وفي ظل قلة الامكانيات وضعف الادارة وتكدس وانتشار هذه النفايات في مختلف الاحياء وعلى جوانب الاودية وبمدخلي المدينة الغربي والشرقي، جعلها بؤر لتكاثر الحشرات والقوارض وانتشار الروائح الكريهة، بحيث اصبحت مصدرا رئيسيا للتلوث وتشوه المظهر العام للمدينة. ومما يزيد الوضع معاناة من التلوث بالمخلفات الصلبة عدم وجو مكبات ثابتة، يضاف لها اساليب حرق النفايات وما ينتج عنه من ادخنة ومخاطر على بيئة المدينة.

ب–تساؤلات الدراسة:

1 – ما هي كميات النفايات الصلبة المنتجة ومصادرها وانواع محتوياتها؟

2–لماذا تتراكم النفايات الصلبة وتتكوم في مختلف احياء وشوارع واودية المدينة؟

3–ما الاضرار الناجمة عن تكوم النفايات ولفترات طويلة على بيئة المدينة؟

4–ما دور الجهات المسئولة والسكان في ايجاد الحلول لمشاكل هذه النفايات؟

جـ-أهمية الدراسة:

1-رصد ظاهرة انتشار وتكوم النفايات وتزايد كمياتها خاصة صيفا في مختلف مناطق واودية المدينة.

2 – التعرف على اسباب ترك النفايات ولفترات طويلة وتزايد اضرارها على البيئة الحضرية للمدينة.

3-الكشف عن اسباب ضعف ادارة جهاز النظافة وعدم وجود مكبات ثابتة، ثم جعل من مشكلة التلوث بالنفايات الصلبة أكثر المخاطر التي يعاني منها سكان المدينة.

4-تسليط الضوء على المخاطر البيئية التي تعاني منها المدينة نتيجة للتلوث، ولفت الانتباه الى ايجاد خطط فعالة وحلول دائمة لتنهي مشكلة البيئة الحضرية للمدينة.

د-أهداف الدراسة:

1- التعرف على اسباب تراكم وانتشار النفايات المنزلية والآثار البيئية الناتجة عنها.

2- تقدير كمية النفايات المنتجة ومن مختلف المصادر ونوعية محتوياتها.

3- تقييم برنامج حركة الجمع والنقل للنفايات ومدى كفاءتها في المدينة.

4- تقدير حجم الملوثات والاضرار الناجمة عن النفايات الصلبة على البيئة الحضرية للمدينة.

5- المساهمة في مقترحات بعض الحلول الممكنة لتخفيف الأضرار الناجمة عن هذه المشكلة.

هـ-منهجية الدراسة:

اعتمد المنهج الوصفي التحليلي في تفسير وفهم ظاهرة النفايات الصلبة وتطور كمياتها ومصادرها وانواعها وتنوع محتوياتها وعلاقاتها بتزايد نمو حجم السكان وتوسع انشطتهم وأثر هذه العوامل على البيئة الحضرية لسكان المدينة. كما اجريت دراسة ميدانية بحيث وزعت نحو 200 نموذج استبيان، وتضمن النموذج محاور رئيسية منها كمية النفايات وانواعها ومحتوياتها ومصادرها، ثم شمل محور العلاقة بين الدخل والمستوى المعاشي ونوع وكمية النفايات، وتضمن كذلك السلوك العام من حيث اساليب وضع النفايات في اكياس او حاويات او رميها في اي مكان وعدم الالتزام بوضعها في اماكن محددة، فيما تضمن النموذج كذلك عن انتظام حركة الجمع والنقل ...الخ. ولقد اتخذ من اسر الاحياء كعينة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

عشوائية وبنسبة 6% تقريبا، بينما اتخذ من بيانات الحركة اليومية لسيارات جهاز النظافة وكذلك لشركة النظافة الخاصة اليومية الى المكبات في تقدير مصادر النفايات، ولقد فرغت هذه البيانات في جداول واشكال حسب محاور البحث ومحتوياته وأهدافه. كما وتمت المقابلات الشخصية للحصول على المزيد من البيانات وذلك لتحليل الحقائق والأرقام لظاهرة التلوث بالنفايات الصلبة في المدينة.

و –الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول موضوع النفايات الصلبة والنظافة العامة والتلوث بهذه النفايات الصلبة والآثار المترتبة علي تراكمها وانتشارها في البيئة الحضرية في العديد من المدن الليبية.

لقد درس (الصديق وابوبكر، 1999) مشكلة النفايات الصلبة ومكوناتها وكمياتها والعوامل المؤثرة في تراكمها وانتشارها والآثار الناجمة عنها في مدينة البيضاء. فيما درس التلوث بالنفايات الصلبة وأثره على السياحة في منطقة شحات (ابريدان والغيثي، 2021) حيث تناولت واقع النفايات وتحديد مجموعة العوامل المؤثرة فيها، وقد توصلت إلى أن زيادة عدد السياح له تأثير على زيادة كمية النفايات الصلبة بالمدينة. كما درست وضعية إدارة النفايات الصلبة في مدينة بنغازي والمعوقات والحلول (المبروك وفوناس، 2003)، حيث تناولت العوامل التي تؤثر على تكاثرها كما أوضحت أن معدل ما ينتجه الفرد في اليوم يبلغ 1.2 كجم. ولقد درس كذلك (قويدر، 2014) التلوث الحضري في مدينة القبة، وتوصل الى ان النفايات المنزلية تمثل 90% من اجمالي النفايات الصلبة، كما وان المدينة تنتج 20 طن/ يوم وان المصدر المنزلي يشكل 18 طن / يوم فيما التجاري والصناعي 2 طن / يوم، بمعنى ان انتاج الفرد الكلي يعادل 1.04 كغم / فرد/ يوم من مختلف المصادر في المدينة. وفي مدينة زليتن سجل انتاج الفرد نحو1.7 كمم / فرد / يوم (التير، 2013).

ع –المفاهيم العامة للنفايات الصلبة وانواعها:

1 –مفهوم النفايات:

النفايات تشمل كل المخلفات والمواد التي تتخلف من نشاط الإنسان والتي لم يعد محتاجا إليها ويجمع الكثير على اعتبارها: مجموعة الفضلات الجافة الناتجة عن بيئة معينة، وتختلف مكوناتها وكمياتها باختلاف المناطق والبيئات والعادات (سرحان،2005)، أي هي

جميع المواد التي لم يعد لها استخدام ويفترض التخلص منها مثل مخلفات المطابخ والنواتج الصناعية ونفايات الحدائق وعناصر التغليف والسيارات القديمة والأجهزة الكهربائية وهياكل السيارات وإطاراتها المستعملة وأجزاء بعض الأجهزة الكهربائية التالفة مثل الثلاجات والدفايات والغسالات وبعض أدوات المطبخ وعبوات المشروبات والسوائل والزيوت المتنوعة من صفيح ألمونيوم زجاج بلاستيك ،ومخلفات عمليات الهدم والبناء ومخلفات الشوارع والمتاجر والمصانع (عرفات وعبد السلام، 2007).

2-انواع النفايات:

أ-النفايات المنزلية: هي نفايات صلبة من كل الأنواع مثل بقايا الطعام وعلب التغليف والورق والكرتون والبلاستيك والقماش والجلود والخشب والرماد وغيرها، ونفايات الحديقة فضلا عن النفايات ذات الحجم الكبير مثل الأجهزة الكهربائية من غسالات وثلاجات وافران الطهي وقطع الأثاث الخشبي والمعدني.

ب-نفايات المحلات التجارية: هي جميع النفايات الصلبة الصادرة عن مؤسسات تجارية مثل المخازن والأسواق والمطاعم ومراكز التسوق ومراكز الترفيه، فضلا عن نفايات الأسواق الأسبوعية التي تشمل العلب والبلاستيك وبقايا الخضار والفواكه والأكياس البلاستيكية وبقايا الطعام من المطاعم المتجولة.

جـ-النفايات الطبية: النفايات الطبية هي تلك النفايات التي تتولد داخل المرافق الصحية بالمدينة عبارة عن مواد بيولوجية معدية، تتضمن المنسوجات والضمادات والأشياء الأخرى المعرضة للعدوى من خلال الاتصال مع المرضى كذلك الأدوات الجراحية والإبر والقفازات والمعاطف والأمبولات التي تحتوي على مخلفات المحاليل بالمختبرات والصيدليات ويتم التخلص منها عن طريق الحرق داخل المستشفى.

د-النفايات الصناعية: وتشمل نفايات ومخلفات ورش النجارة والحدادة وعددها أربعة، ومخلفات مصانع الرخام والطوب الإسمنتي وعددها خمسة حيث تقع جميعها على الطريق الرئيسي للمدينة.

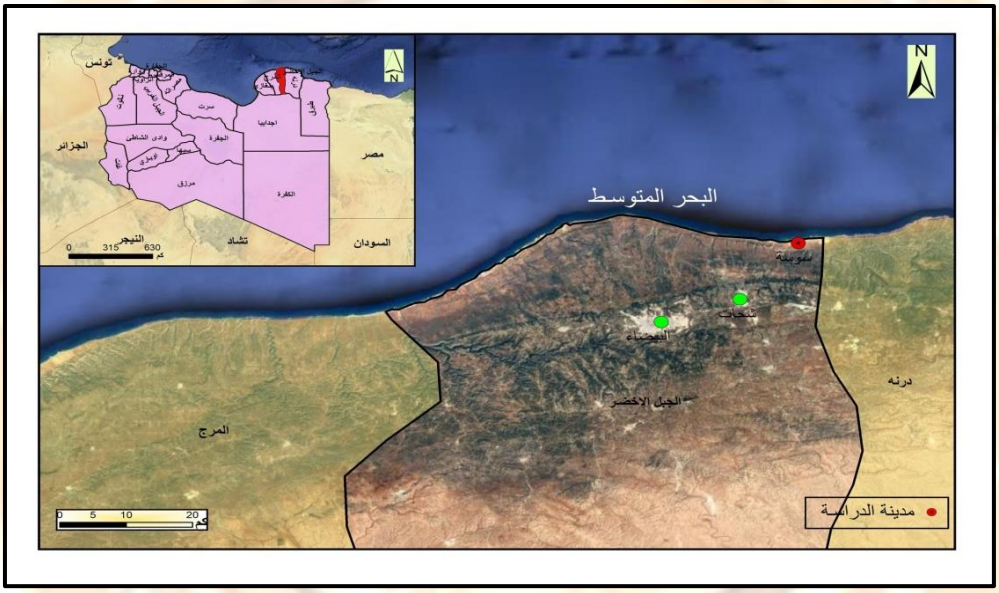
ع-نفايات البناء: وتضم نفايات أعمال التشييد والبناء والهدم من الطوب، والحجارة والاسمنت والرمال. والأخشاب والمواد الصحية والأسلاك المعدنية والكهربائية وتتصف هذه النفايات بحجمها الكبير مما يزيد من صعوبة تصريفها، وتشكل نفايات الهدم والبناء نسبة

كبيرة من النفايات الصلبة إذ يلاحظ أكوام الأنقاض في جميع أنحاء سوسة ولا سيما في الساحات وبعض الشوارع وعند المكبات العشوائية وعلى جوانب الطرق.

ثانيًا – المحور الثاني: المجال البيئي الطبيعي والبشري لمدينة سوسة:

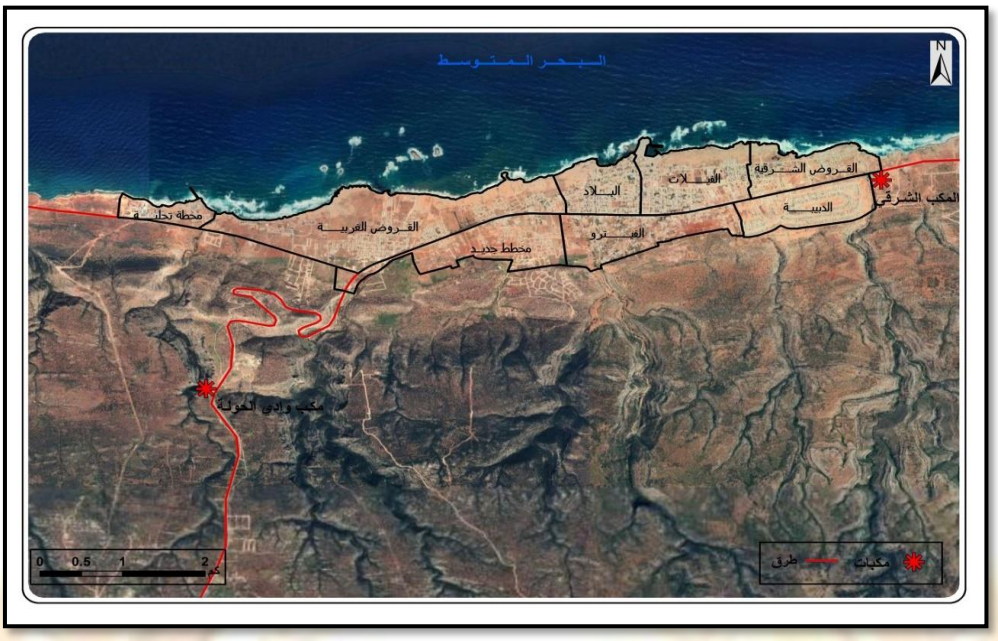
1-المجال البيئي الطبيعي لمدينة سوسة:

أ-المجال المكاني لمدينة سوسة: تقع مدينة سوسة في الجهة الشمالية الشرقية من إقليم الجبل الأخضر، يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومن الجنوب مدينتي شحات – الابرق (المصطبة الاولى والثانية) من الجبل الاخضر، وخليج راس الهلال من الشرق، ومجاري اودية الحولة والمشهور غربا. وتبعد سوسة عن مدينة البيضاء نحو 40 كم جنوب غرب، ونحو70كم عن مدينة درنة شرقا.



شكل(1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

أما فلكياً، تقع عند تقاطع دائرة العرض ("54'30 °32) شمالاً، مع خط الطول ("57'50 °21) شرقاً شكل (1). وتمتد المدينة على شريط ساحلي ضيق يتصف بتضاريس متموجة تنحدر جهة البحر شمالا، فيما لا يزيد عرضها عن 2كم/ تقريبا وبطول نحو 4كم/ شرق – غرب، وتشغل المدينة مساحة تصل نحو 585.1 هـ. تقريبا (الغيثي، 2021)، تضم مدينة سوسة سبع أحياء سكنية هي: القروض الشرقية، البلاد، الفيترو، الجديد، الدبيبة، القروض الغربية، والفيلات، ويعتبر حيي القروض الغربية والفيترو أكبر أحياء المدينة من حيث المساحة شكل (2).



شكل (2) أحياء مدينة سوسة عام 2020م.

ب –المنـــاخ: يسـود المنطقـة منـاخ البحـر المتوسـط الـذي يتميـز بشـكل عـام بالاعتـدال فيمـا يتصـف بالبـارد نسـبيا والممطـر شـتاء والحـار الجـاف صـيفا...الخ. ولقـد سـجل المتوسـط السـنوي لدرجـة الحـرارة نحـو 20.2م°، ويعتبـر ينـاير أبـرد الشـهور، واحرهـا أغسـطس، وتسـودها الرياح الشمالية الغربية والشمالية المدينة، فيما سجلت معدل الامطار نحو 339ملم/سنوي.

جـــ–التضـاريس: تمتـد المدينـة بشـكل طـولي مـن الغـرب الـى الشـرق علـى شـريط سـهل سـاحلي ضـيق يتميـز بالاسـتواء العـام. وعمومـا تنحـدر الارض مـن الجنـوب حيـث تطـل الحافـة الأولـى لهضـبة الجبـل الاخضـر شـديدة الانحـدار والجـروف الـوعرة وتجـري منهـا اوديـة النسـر (الضـبع) ووادي العين ثم وادي رجوع التي تصب في البحر شمالا.

2– المجال البيئي البشري لمدينة سوسة:

أ– تطور نمو سكان مدينة سوسة:

يتبـين تضـاعف حجـم السـكان فـي مدينـة سوسـة نحـو سـبع مـرات تقريبـا خـلال 56 سـنة، حيـث تزايـد إجمـالي السـكان مـن 2845 نسـمة عـام 1964م، والـى 3294 نسـمة فـي تعـداد عـام 1973م، وارتفـع إلـى 4820 نسـمة فـي عـام 1984م، ثـم إلـى 5915 نسـمة فـي تعـداد 1995، وزاد اجمـالي السـكان الـى نحـو 7039 نسـمة فـي عـام 2006، واخيـرا بلـغ حسـب

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

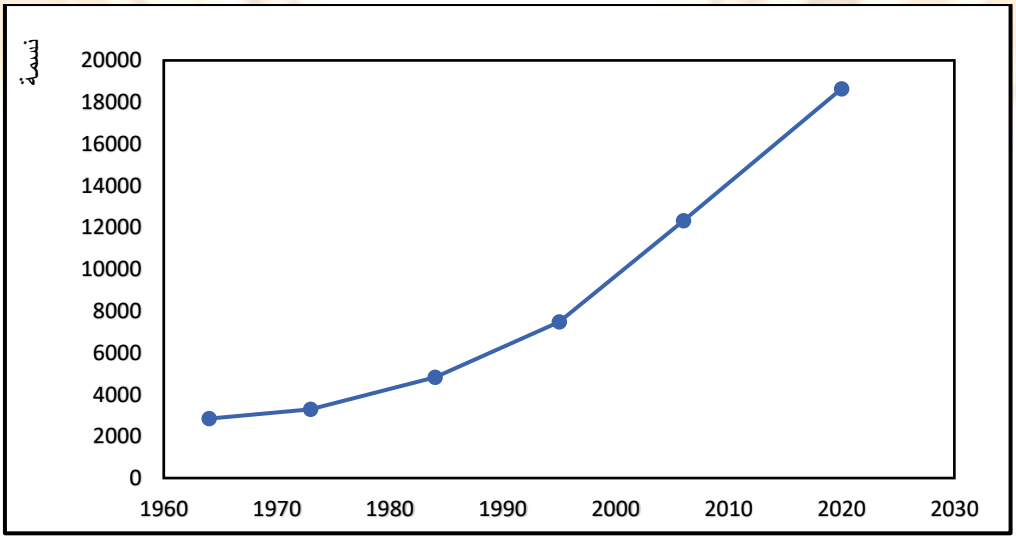
السجل المدني نحو 19637 نسمة في سنة 2020. وتعود اسباب تباين معدلات النمو السكاني الى هجرة مجموعات من سكان المدينة الى مدينتي البيضاء وشحات نتيجة توفر فرص العمل والخدمات، فيما زاد حجم نمو سكان المدينة بعد التسعينات الى بدء تنفيذ مشاريع الإسكان والبنية التحتية ومنح القروض، مما ساعد في نمو وتوسع المدينة عمرانيا كما وتركزت فيها مختلف الخدمات والانشطة الاقتصادية، جدول (1) والشكل (3).

جدول (1) تطور حجم نمو سكان المدينة ومعدل نموهم السنوي (1954، 2020)

السنوات	عدد السكان	معدل النمو السنوي %
1964	2845	–
1973	3294	1.6
1984	4820	2.34
1995	5915	4.08
2006	7039	1.59
2020	19637	7.6

المصدر: 1-بيانات التعدادات العامة للسكان للسنوات 1964-1954-1973-1984-1995-2006.

2-السجل المدني سوسة، بيانات غير منشورة،



شكل (3) تطور حجم سكان مدينة سوسة بين عامي 1954م، 2020م.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ب-استخدامات الأرض في المدينة:

ومن تتبع وتحليل بيانات الجدول (2) والشكل (4) يتضح ما يلي:

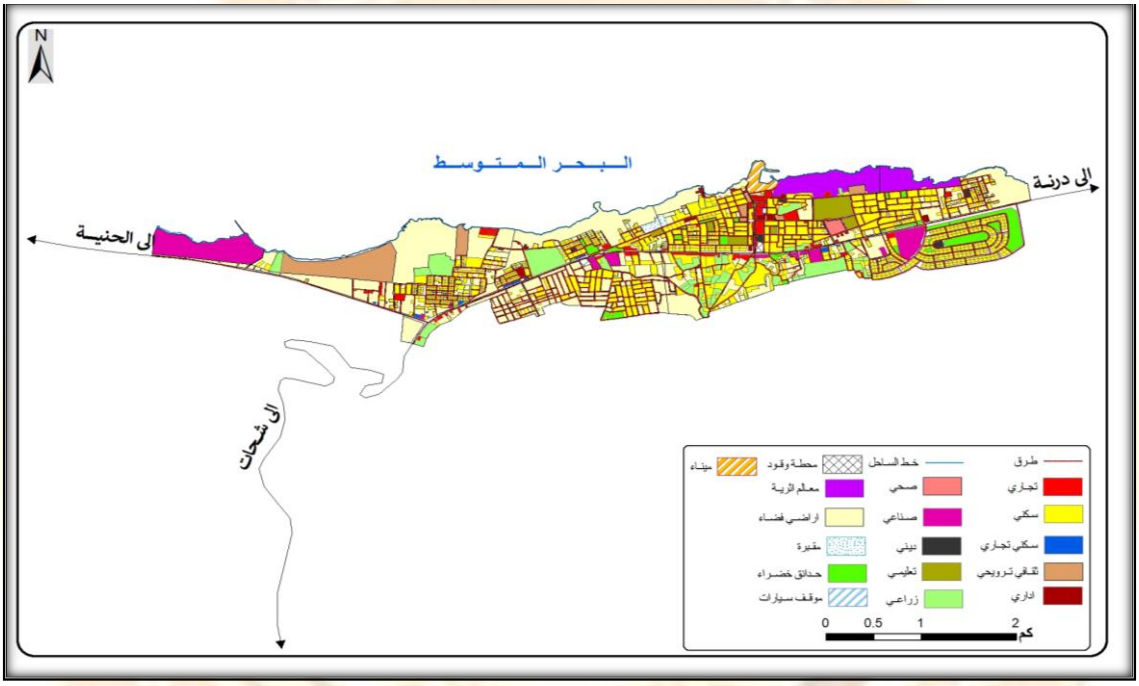
- سجلت مساحة الأراضي المستخدمة في مدينة سوسة نحو 585.1 هكتار وبنسبة 79.1% من المساحة الكلية، فيما مثلت الأراضي الفضاء حوالي 20.9% من مساحة الاستخدام وبمساحة قدرها 122 هكتار.
- شكل الاستخدام السكني المرتبة الأولى مقارنة مع بقية الاستخدامات الاخرى، ويشغل مساحة تقدر بنحو 177 هكتار، وبنسبة 45.5% من المساحة في المدينة، بينما بلغت 30.3% من المساحة الكلية للمدينة.
- شغل استخدام الطرق والمسارات المركز الثاني، ويشغل مساحة قدرها73.3 هكتار أو ما يعادل 18.8% من المساحة المستخدمة في المدينة.

جدول (2) التوزيع المساحي والنسبي لاستخدامات الأرض بمدينة سوسة عام 2020م.

نوع الاستخدام	المساحة بالهكتار	نسبة مساحة الاستخدام (%)	من المساحة الكلية (%)
سكني	177	45.5	30.3
شبكة الطرق والمسارات	73.3	18.8	12.5
صناعي	36	9.3	6.2
ثقافي رياضي ترويحي	31.5	8.1	5.4
تجاري	20	5.1	3.4
حدائق خضراء	20	5.1	3.4
تعليمي	13	3.3	2.2
إداري	8.7	2.2	1.5
مقابر	2.4	0.6	0.4
صحي	2.2	0.6	0.4
ديني	2	0.5	0.3
سكني تجاري	1.7	0.4	0.3
محطة وقود	1.3	0.3	0.2
جملة الاستخدامات	389.1	100	-
مساحة اراضي الفضاء	122	-	20.9

نوع الاستخدام	المساحة بالهكتار	نسبة مساحة الاستخدام (%)	من المساحة الكلية (%)
زراعي	43	-	7.3
معالم اثرية	31	-	5.3
مدينة سوسة	585.1	-	100

المصدر: الغيثي، عبدالرحيم عبدالله، (2021)، واقع استخدامات الأرض الحضرية في مدينة سوسة بليبيا، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، سرت، ص 382.



شكل (4) استخدامات الأرض في مدينة سوسة 2020م.

المصدر: الغيثي، عبدالرحيم عبدالله، (2021)، واقع استخدامات الأرض الحضرية في مدينة سوسة بليبيا، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، سرت، ص 382.

ثالثاً – المحور الثالث: إدارة النفايات الصلبة وبرنامج التشغيل اليومي في المدينة:

يتضمن ادارة النفايات الصلبة في المدينة الاتي:

1-أجهزة ادارة النفايات/قسم النظافة: تتولي شركة الخدمات العامة/قسم النظافة في مدينة سوسة الأشراف والتنفيذ على كافة عمليات الحفظ والجمع والنقل والمعالجة للنفايات الصلبة، وتضم الشركة حسب الهيكل الاداري والتنظيمي لجهاز قسم النظافة في سوسة الاتي:

- القسم الاداري والمالي، وقسم المشروعات والمتابعة، قسم الامن الصناعي، قسم الحركة: سواقين ولكل سيارة سائقين اثنين (لكل فترة سواق ولنفس السيارة). اما قسم عمال النظافة وكذلك قسم الورش والصيانة، قسم رش المبيدات واخيرا قسم الوقود. قسم العاملين والموظفين الاداريين وبلغ نحو 32 موظف اداري، ثم قسم عمال وسواقين ادارة جهاز النظافة في سوسة **(جهاز النظافة/سوسة 2021)**.
- العمالة ووسائل الجمع والحفظ والنقل في قسم النظافة: بلغ عمال النظافة نحو 9، اضافة الى 3 سيارات تنقل النفايات من مختلف المحلات والأحياء السكنية ومن المنطقة التجارية والصناعية ومن الشوارع والإدارات ومن المدارس والخدمات المختلفة، جدول (3). يقوم العاملين في قسم النظافة بجمع ورفع القمامة إلى السيارات من مختلف مناطق المدينة. وعموما تجمع النفايات مباشرة من امام المنازل الى السيارة (القلاب) وكذلك الى السيارة الكابسة، كما تقوم الى جانب ذلك شركة خاصة لديها سيارة نقل نفايات كابسة واخرى نقل شاحنة حمولة 2 طن مقابل دفع مبالغ مالية شهرية.

ويرافق كل سيارة نقل نفايات عدد 2 عامل، يقومون برفع النفايات مباشرة الى صندوق السيارة من أمام المنازل، وتتوزع عمليات الجمع من محلات وأحياء المدينة التي تضم:

1-حي الفيترو 2-حي البلاد 3-حي القروض الغربية 4-حي القروض الشرقية ثم 5 – حي الدبيبة. كما ويوجد كذلك كشيك لعمليات التنظيف وتحميل النفايات السائبة بالسيارات، ثم تنقل النفايات من المكبات المؤقتة حيث يوجد أحدهما عند وادي رجوع شرق المدينة ويمتد أكثر من 300م على جانبي الطريق المار الى راس الهلال والمكب الاخر الممتد أكثر من 150م على الطرق الواصل الى منطقة سطية او ناصر قرب شحات، كما يقوم الكشيك بتحميل النفايات الى الشاحنات خلال فترات غير محددة ونقلها الى مكبات بعيدة وأحيانا يتم حرقها.

3 – ادارة برنامج التشغيل اليومي لعمليات النظافة، وتتم وفق الاتي:

أ –برنامج التشغيل اليومي لحركة سيارات قسم النظافة:

يعتبر قسم النظافة مسؤولا عن كافة عمليات النفايات الصلبة من حفظ وجمع ونقل ومعالجة هذه النفايات ومن مختلف المصادر ومن كافة مناطق المدينة. يقوم قسم النظافة بنقل النفايات بوسائط مختلفة وحسب البرنامج اليومي للعمل، تجمع النفايات من

السبت الى الخميس، عدا يوم الجمعة عطلة. يبدأ العمل يومياً من الساعة 8 صباحاً حتى 2 ظهرا (الفترة الصباحية) ثم عصرا (الفترة المسائية). كما ويقوم قسم النظافة بمضاعفة جمع النفايات يوم السبت بسبب تراكمها يوم الجمعة التي تتضاعف فيه كميات النفايات في المدينة.

ويتبين بوضوح أن عدد مرات الوصول للمكب هو مرة واحدة لكل سيارة صباحا ومرة مسائية بسبب قلة السيارات وصغر حمولتها، هذا في الأيام العادية من الأسبوع بينما يوم السبت تصل فيه مرات الوصول للمكبات عدة مرات لكل سيارة وهذا ناتج عن تراكم النفايات يوم الجمعة أي أن الجهاز يقوم بجمع النفايات ليومي السبت والجمعة معاً. كم ويوجد ثلاث سيارات اثنان منهما حمولتها التصميمية 2 طن / وسيارة كابسة/ 2طن، جدول (4).

جدول (3) التوزيع العددي للقوى العاملة – ووسائل النقل لجهاز النظافة في مدينة سوسة

عدد الموظفين	عدد العمال	عدد السواقين	جهاز النظافة /عدد سيارات جمع النفايات	شركة خاصة/عدد سيارات جمع النفايات	عدد مرات نقل النفايات يوميا	مصادر النفايات	ملاحظات
32	9	3	– 1/كابسة – 2/شاحنة سعة 2طن	–1/ كابسة – 1/شاحنة سعة 2طن	مره صباحا ومره مساء تجمع مباشرة من المنازل	– منازل – محلات تجارة عامه وخدمات	يتم جمع النفايات السائبة مره او مرتين شهريا / بكشيك وتعبأ بالقلابات

المصدر: جهاز النظافة – سوسة 2021

ب–عملية الجمع والنقل للنفايات:

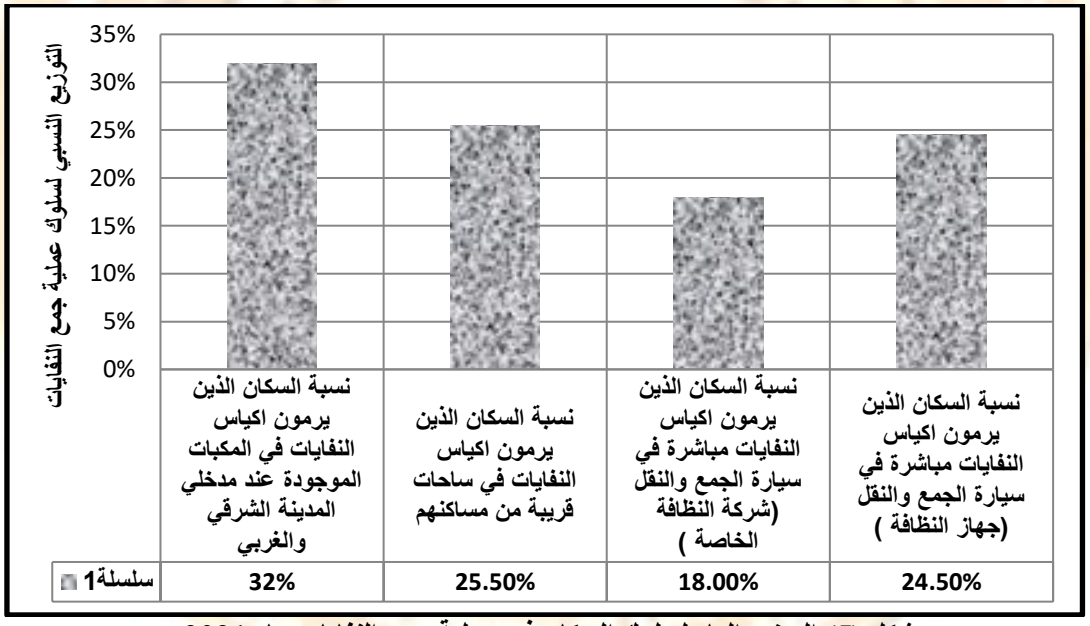
تجمع النفايات الصلبة من المنازل، وجمعها ونقلها إلى أماكن التخلص منها، بالمكب الرئيسي القريب من مدينة شحات المعتمد من قبل جهاز النظافة. وعموما تبين ان نحو 24.5% من السكان تجمع النفايات في أكياس بلاستيكية ورميها مباشرة في شاحنة جهاز النظافة، كما أفادوا أيضا انها لا تمر كل يوم. بينما ظهر نحو 18% يتخلصون من النفايات عن طريق الشاحنة الخاصة بتشاركية النظافة مقابل 20 دينار شهريا.

جدول (4) الوضع العام لسلوك السكان في عملية جمع النفايات عام 2021.

نسبة السكان الذين يرمون اكياس النفايات مباشرة في سيارة الجمع والنقل (جهاز النظافة)	نسبة السكان الذين يرمون اكياس النفايات مباشرة في سيارة الجمع والنقل (شركة النظافة الخاصة)	نسبة السكان الذين يرمون اكياس النفايات في ساحات قريبة من مساكنهم	نسبة السكان الذين يرمون اكياس النفايات في المكبات الموجودة عند مدخلي المدينة الشرقي والغربي
%24.5	%18.0	%25.5	%32

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

تبين ان السكان الذين يتخلصون من النفايات في الساحات القريبة من بيوتهم سجلت نسبتهم حوالي 24.5%، ويعود السبب إلى إن الشاحنة الخاصة بجمع القمامة لا تمر عليهم، اما الذين يقومون يرميها في المكبات الموجودة في مدخلي المدينة الشرقي (وادي رجوع) والغربي (وادي الحولة) فقد بلغت نسبتهم نحو 32%، جدول (4) وشكل (5).



شكل (5) الوضع العام لسلوك السكان في عملية جمع النفايات عام 2021.

ومما يزيد الأمر سوء نبش النفايات المكدسة بتمزيق الأكياس ونثرها على الطريق الرئيس بحثا عن المواد المعدنية والبلاستيكية. ويتضح ان عدد المرات التي تجمع فيها النفايات لا تتعدى ثلاث مرات في الشهر حسب افادة سكان المدينة الذين تمر عليهم شاحنة جمع النفايات، اما باقي الأيام يتم التخلص من النفايات بالمكبات القريبة منهم نتيجة كثرة الأعطال المتكررة للشاحنات وطول فترة إصلاحها وتوقف العمل بالنسبة

لجهاز حماية البيئة. كما لا توجد حاويات لجمع النفايات في الأحياء السكنية لعدم توفرها بالجهاز، وهذا مؤشر للعجز الواضح في قلة الكوادر البشرية والآليات، وهذا يؤدي إلى رمي النفايات على جانبي الطريق وفي الأحياء السكنية.

كما يتضح أن جهاز النظافة في المدينة يعاني من مشكلة عدم وجود مواقع مخصصة للتخلص من النفايات كالردم الصحي، وغالبا يتم التخلص من النفايات بشكل عشوائي وسائب، واغلب هذه المكبات عبارة عن مقالب مفتوحة في الأودية وعلى جانبي الطرق الرئيسية كما هو الحال على طريق شحات–سوسة، وطريق سوسة – راس الهلال، حيث تستخدم طريقة تكديس النفايات سائبة مما ادى لتلوث البيئة وانتشار الروائح الكريهة وتجمع القوارض والذباب والبعوض والحيوانات الضالة عليها، ويلجأ اغلب السكان لعميات الحرق، وفي ضوء حساب كفاءة التشغيل يتبين ان سكان سوسة والبالغ اجمالي عددهم نحو19637 نسمة وبحساب متوسط الاسر 6 فرد يصبح عدد اسر المدينة نحو 3273 وعليه فان لكل 2182 مواطن او 364 اسرة يخدمهم عامل واحد، كما ويظهر أن كل 6546 مواطن أو نحو 1091 أسرة تخدمهم سيارة نقل نفايات واحدة فقط وهذا العدد قليل جداً ولا يغطي الطلب أو الاحتياجات في المدينة.

جـ–مصادر النفايات حسب كمياتها:

تشمل مصادر النفايات الصلبة الرئيسية على التوالي: النفايات الصلبة المنزلية، النفايات الصلبة التجارية ثم النفايات الصناعية واخيرا نفايات الخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس والادارات العامة ...الخ، ومن الجدول (5) يتضح ما يلي:

1 – مصدر النفايات الصلبة المنزلية: تتضمن هذه النفايات الصلبة بقايا الاغذية المطبوخة والخضار ثم علب المشروبات بمختلف انواعها اضافة للملابس والاخشاب والزجاج والورق والكرتون .... الخ. وعموما تتصف اغلب مجتمعات المنطقة بالنمط الاستهلاكي ويتراوح نسبة انتاجها بين 75%–85% من المجموع الكلي للنفايات الصلبة. ويرتبط تزايد انتاج كميات المخلفات المنزلية بتزايد نمو السكان وتوسع انشطتهم وكذلك بتزايد دخلهم، كما ويتبين تباين كميات المخلفات المنزلية حيث يتزايد طرح المخلفات ببعض الايام كالجمعة وخلال فصل الصيف، وبموجب ذلك سجل متوسط انتاج الفرد نحو

1.3كغم/فرد/يوم وتعادل 9.1 كغم/فرد /اسبوع ثم تصل الى 39.5كغم/فرد/شهر، فيما يصل انتاج الفرد سنويا نحو 474.5 كغم/فرد/ السنة، جدول (5)، ولقد سجل إجمالي ما يطرحه سكان المدينة في اليوم الواحد من المصدر المنزلي يصل الى نحو 25.5 طن/ يوم، ونحو 178.7 طن/اسبوع، فيما يسجل نحو 775.6 طن/شهر، و قدر ذلك نحو 9307 /طن/ السنة من المصدر المنزلي للسكان في المدينة، جدول (5) وشكل (6) وشكل (7).

جدول (5) توزيع كميات النفايات الصلبة /كغم /طن /يوم /اسبوع /سنة في مدينة سوسة

الزمن	انتاج/الفرد/كغم	انتاج الاسرة/ 6 فرد/ / كغم / طن	كمية النفايات/للسكان/ المصدر المنزلي / طن / يوم	المصادر التجاري والصناعي والخدمات طن/يوم	اجمالي انتاج كميات النفايات من كافة المصادر/ طن	انتاج الفرد/كغم من كافة المصادر
يوم	1.3	7.8	25.5	4.5	30	1.53
اسبوع	9.1	54.6	178.7	31.5	210	10.71
شهر	39.5	237.25	775.6	137	912.5	46.46
سنة	474.5	2.847	9307	1642.5	10950	557.6

(=) الدراسة الميدانية 2021، (*) قدرت كميات انتاج الفرد من النفايات الصلبة نحو 1.3كجم/الفرد /اليوم.

(**) وحسب بيانات ادارة الاحوال المدنية في المدينة بلغ حجم السكان في عام 2020 نحو 19637 نسمة، فيما قدرت اعداد الاسر وفق حجم الاسر حسب تعداد 2006، نحو 6/فرد، وبهذا يصبح عددهم في عام 2020 نحو 3273 اسرة في المدينة.

(*) تم حساب المعدل اليومي والسنوي لإنتاج النفايات وفق المعادلة الاتية: ف – ك × ع س × 1000 = حيث: ف: وزن النفايات الكلي لسكان المدن. ك: وزن النفايات كغم/فرد/زمنيا. ع س: عدد السكان.

2 – مصدر النفايات التجارية والصناعية والخدمات:

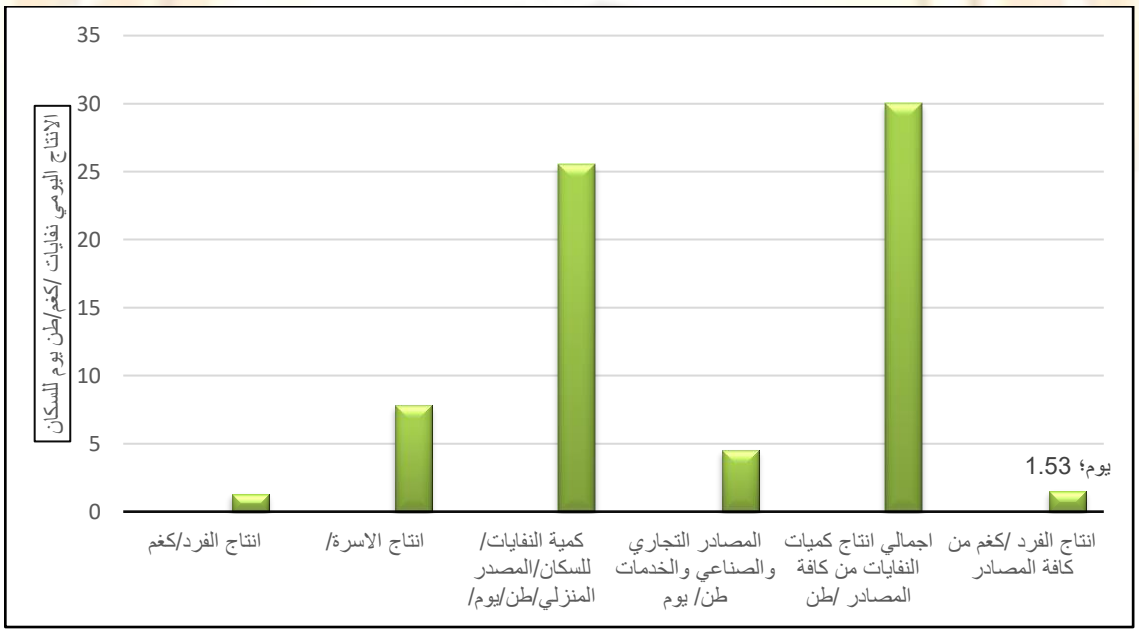
تمثل نسبة مصادر هذه النفايات بشكل عام نحو 15%، وتعادل نحو 4.5 طن، فيما تقدر بحوالي 31.5 طن/اسبوع، وتصل الى نحو 137طن شهريا، اما سنويا فقد سجلت حوالي 1642.5طن/سنويا، جدول (5). وتحتوي اغلب النفايات الصلبة التجارية كالكرتون والبلاستيك وعلب البلاستيك والزجاج، والنفايات الصناعية والخدمات وورش الحدادة ومخلفات المدارس كالورق والكرتون والادارات الحكومية.

وبشكل عام يرتفع الانتاج عند إضافة المصدر التجاري والصناعي والخدمي الى المنزلي ليصبح انتاج الفرد من المخلفات نحو 1.53 كغم /فرد/يوم، وبهذا المعدل يقارب مثيلة في

كثير من المدن الليبية والتي تتراوح بين 0.400 و1.200 كغم (منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط 1988، ص 17)، بحيث سجل المعدل بين 1.7 كغم /فرد/يوم في مدينة زليتن (التير، 2013).

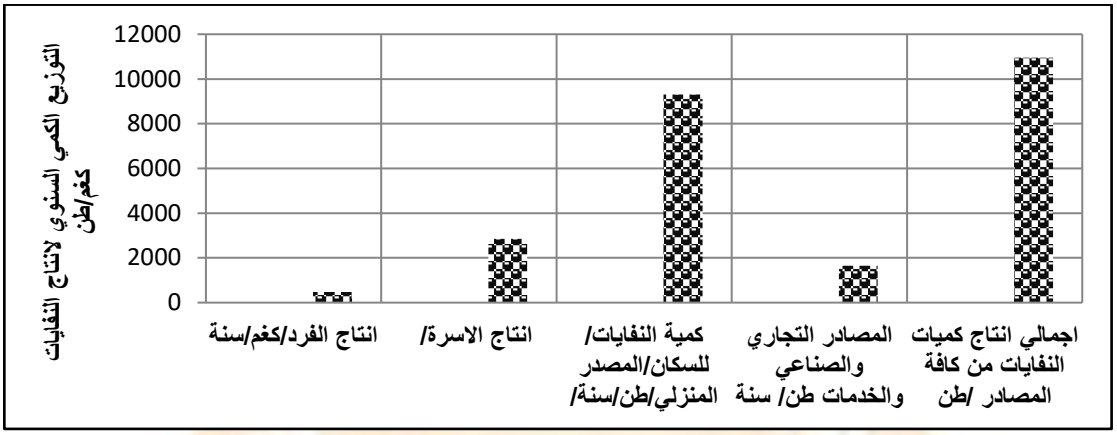
كما وتقدر الكمية السنوية المنتجة من مختلف المصادر بنحو 30/طن /يوم، وحوالي 210/ طن/اسبوع، فيما سجلت الكمية شهريا نحو 912.5/ طن/ شهر، اما سنويا فقد بلغت نحو10950/طن وهو الانتاج الإجمالي الكلي ومن كافة المصادر. وفي ضوء إنتاج الفرد الإجمالي النهائي نحو 1.53 كغم/فرد/يوم، فيما يمثل اسبوعيا 10.7 نحو كغم/فرد، ويصل الى 46.4 كغم/فرد/الشهر، كما وقدر اجمالي الانتاج بحوال ي557.6 كغم /فرد /السنة، جدول (5) و(7و8).

ويمكن تفسير ارتفاع معدل ما يطرحه السكان إلى الأنماط الاستهلاكية السائدة للمجتمع بحيث نجد أن المصدر المنزلي خاصة المواد الغذائية تشكل أكبر نسبة مقارنة بباقي النفايات الاخرى.



شكل (6) التوزيع الكمي اليومي لإنتاج النفايات حسب المصدر/للفرد/الاسرة/واجمالي السكان/يوميا

- المصدر: جدول (5).



شكل (7) التوزيع الكمي السنوي لإنتاج النفايات حسب المصدر/ للفرد /الاسرة /واجمالي السكان/يوميا

- المصدر: جدول (5).

د -علاقة تطور حجم كميات النفايات بنمو حجم سكان المدينة: يعتبر تطور نمو حجم السكان من العوامل الرئيسية في تزايد معدلات انتاج النفايات ومن كافة المصادر، بحيث يظهر حجم التزايد في كميات النفايات من 30طن/يوم عندما كان حجم السكان نحو 19637نسمةعام 2020، وحسب تقدير حجم السكان الذي بلغ عام 2025 بنحو 22252 ومعه زادت كمية النفايات الى نحو 34 طن/يوم، وفي عام 2030 زادت الكمية الى نحو 38طن/يوم لسكان المدينة والذي يصبح حوالي 24867 نسمة، جدول (6). كما ويتزايد انتاج النفايات في عام 2025 من 1035.5/طن /شهريا الى 12.427الف/طن/سنويا، وتتزايد كمية النفايات في عام 2030 الى نحو 1155.8 /طن/سنه /شهريا، والى نحو13870الف طن/سنه، جدول (6).

جدول (6) تطور كمية النفايات المنزلية (*) طن/يوم/اسبوع/شهر/سنه للأعوام 2020و2025و2030.

الزمن	كمية النفايات/طن/عام 2020 19637 نسمة	كمية النفايات/طن/عام 2025 22252 نسمة(**)	كمية النفايات/طن/عام/ 2030 24867 نسمة(**)
يوم	1.53	34	38
اسبوع	10.71	238.3	266.3
شهر	46.46	1034.2	1155.8
سنة	557.6	12410	13870

كغم/ نفايات، وقدر متوسط حجم الاسرة 6 فرد وبإنتاج نحو 9.18 كغم. 351 (*) اعتمدت كمية انتاج الفرد
(**) اسقاط سكاني. 2-السجل المدني سوسة، بيانات غير منشورة، 2020.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

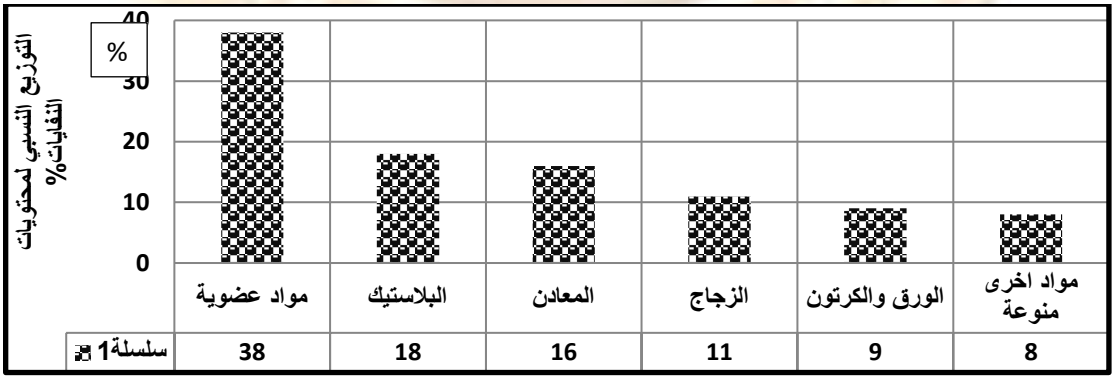
هـ-النفايات الصلبة حسب مكوناتها: شهدت النفايات الصلبة بمدينة سوسة خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في كمياتها ومكوناتها بسبب الزيادة السكانية نتيجة الهجرة الداخلية وعمليات النزوح التي حدثت منذ سنة 2011 والتغيرات الاجتماعية فضلا عن العادات الاستهلاكية المرتفعة للمجتمع ثم زيادة أعداد السواح. وعموما تعد النفايات المنزلية من أكثر مكونات النفايات الصلبة ويغلب عليها النفايات العضوية القابلة للتعفن مثل بقايا الطعام المنزلي ومخلفات المطاعم وهي أكثر ضررا على البيئة من النفايات غير العضوية كالزجاج والمعادن وبقايا الملابس والعبوات البلاستيكية والأكياس والأوراق، جدول (7) وشكل(9).

جدول (7) التوزيع النسبي لمكونات النفايات الصلبة

مواد عضوية	البلاستيك	المعادن	الزجاج	الورق والكرتون	مواد اخرى منوعة
38.0	18.0	16.0	11.0	9.0	8.0

-المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

كما ويتبين أن المواد العضوية مثلت أكبر نسبة 37.5% من إجمالي مكونات النفايات المنزلية الصلبة، واحتلت المواد البلاستيكية نسبة 18.5% ويعود ذلك إلى أن أكثر المعلبات هي البلاستيك. فيما شكلت العلب المعدنية نسبة 15.8% نظرا لاستخدام المعلبات المواد الغذائية والمشروبات بكثرة. اما الزجاج فإن نسبته من مكونات النفايات الصلبة بلغت نحو 11.5% تمثل في قناني الأدوية والعطور والزيوت، ومثل الورق والكرتون وما شابهه من مواد نسبة 9% من إجمالي مكونات النفايات، وتكثر كمية الورق كالكتب والكراسات فضلا عن الأكواب الورقية والكرتون المستخدم في تغليف الكثير من المواد، وكانت أقل نسبة من نصيب الأقمشة وبعض الأخشاب والأتربة.



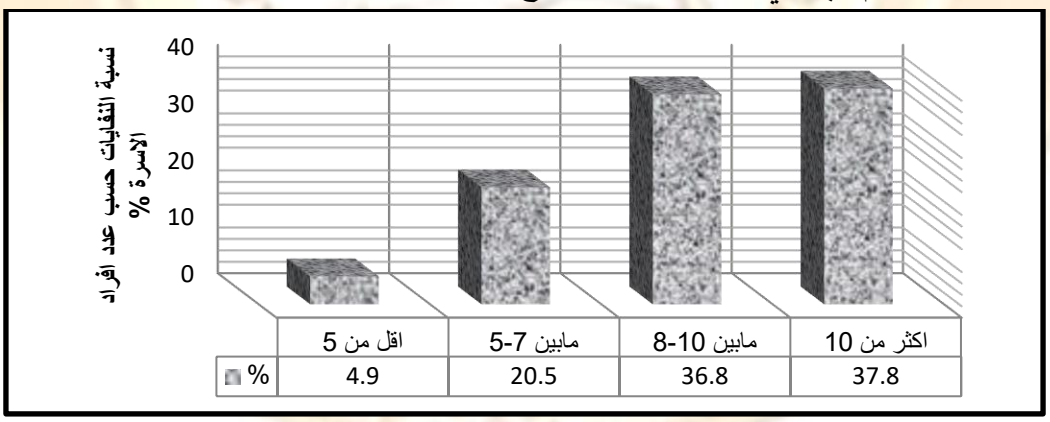
شكل (8) التوزيع النسبي لمكونات النفايات المنزلية الصلبة حسب نوعها

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

4-العوامل المؤثرة على كمية ونوعية النفايات الصلبة في منطقة الدراسة: تتباين كمية النفايات الصلبة تفاوتا واسعا في المدينة بحسب عدة عوامل منها المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعدد أفراد الأسرة ومعدل الدخل، وندرسها كالاتي:

أ-متوسط حجم الاسر: تبرز أهمية عامل السكان بصفتها أهم العوامل تأثيرا في مجال انتاج النفايات، ولكن تتباين حسب توزعهم ونمو حجمهم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم.

كما ويؤثر عدد أفراد الأسرة على كمية النفايات حيث تم تقسيم الأسر المدروسة إلى أربع فئات حسب عدد أفرادها، جدول (7) وشكل (9). وعموما تؤثر حجم الأسرة طرديا مع زيادة معدل إنتاج النفايات الصلبة المنزلية مثلا حيث بلغت أعلى نسبة إنتاج مخلفات للأسر ضمن الفئة الأكبر (أكثر من 10فرد) ممثلة لنسبة معدل الإنتاج لبقية الفئات بنسبة 37.8% من كمية النفايات المنتجة في المدينة، و يعزى سبب ذلك إلى زيادة عدد أفراد هذه الأسر، اما أقل نسبة سجلت للفئة أقل من خمسة وبلغت نحو 4.9%، فيما الباقي أفادوا بعدم رمي فضلات الطعام في القمامة وإنما تستغل في تغذية الحيوانات لكونها من الأسر المربية للحيوانات وقد أدي ذلك إلى خفض كمية فضلات الطعام وبالتالي خفض معدل الإنتاج لتلك الأسر.



شكل (9) نسبة النفايات المنزلية الصلبة حسب عدد أفراد الأسرة.

ومن خلال الدراسة الميدانية، جدول (8) تبين أن 82% من النفايات تزداد خلال فصل الصيف نظرا لأنها ترتبط بتوفرها ورخصها في مواسم الخضروات والمناسبات الاجتماعية، كما وتتباين كمية النفايات المنتجة يوميا حيث اتضح أن يومي الجمعة والاثنين أكثر الأيام ينتج فيها كمية النفايات وذلك يعود إلى إقبال الناس على التسوق

الأسبوعي مما يزيد من كمية النفايات الصلبة المنتجة. وأكد كذلك حوالي 48.5% من عينة الدراسة على التسوق من سوق الجمعة الذي يقام في مدينة شحات القريبة، في حين أفاد حوالي 51.5% من عينة الدراسة بأنهم يتسوقون من سوق الاثنين بسوسة، ولا شك أن تزايد كميات النفايات بمنطقة الدراسة ناتج عن تزايد الانشطة البشرية وتغير عاداتهم الاستهلاكية.

جدول (8) التوزيع النسبي لتزايد كميات النفايات في المدينة.

فترات تزايد النفايات	%	السبب
خلال فصل صيفا	%82	لتوفر الخضار والفواكه خلال موسم الصيف ورخصها
خلال يوم الجمعة	48.5	اقامة سوق الخضار والفواكه واللحوم والملابس الجمعة في شحات القريبة
خلال يوم الاثنين	%51.5	اقامة سوق الخضار والفواكه واللحوم

- **المصدر: الدراسة الميدانية 2021.**

ب-المستوى المعيشي: يعد المستوى المعيشي من العوامل المهمة والمؤثرة في كمية ونوعية النفايات المنزلية، إذ كلما ارتفع المستوى المعيشي ازداد معدل طرح النفايات المنزلية الصلبة، ولا شك إن مستوى المعيشة يرتبط بالدخل الشهري لكل اسرة، وبمستوى الاستهلاك اليومي للأسرة ولمختلف السلع. وفي هذا المجال تكون الفضلات المنزلية في مجتمعات الدول المتقدمة أكبر من مثيلاتها في الدول النامية خصوصا الفقيرة منها.

وفي منطقة الدراسة يلاحظ أن هناك تفاوت بين الأسر في متوسط إنتاج الفرد من القمامة حيث كان أدنى متوسط للأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض نحو 0.97 جرام/الفرد/اليوم، اما أعلى متوسط لإنتاج الفرد فقد بلغ نحو 2.0كجم/الفرد /اليوم في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع. وعموما يصاحب النمط المعيشي تغير في أنماط الاستهلاك تزايدا كبيرا في إنتاج النفايات وهذا راجع إلى تغير في السلوك الاستهلاكي، ولا شك أن هنالك علاقة طردية بين مستويات الدخل المرتفعة والقدرة الشرائية والنفايات. ويتبين من معطيات الجدول(9) والشكل (10) ما يلي:

جدول (9) التوزيع النسبي لمكونات النفايات الصلبة المنزلية حسب فئات الدخل بالدينار الليبي في منطقة الدراسة.

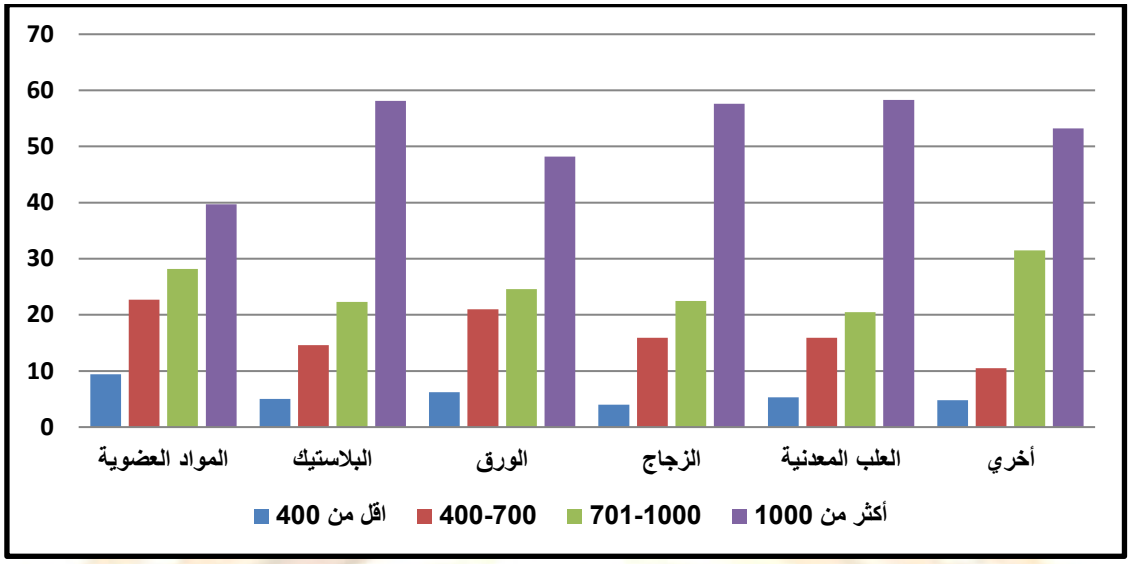
نوع مكونات النفايات	اقل من 400 د.	400-700د.	701- 1000د.	أكثر من 1000 د.
المواد العضوية	9.4	22.7	28.2	39.7
البلاستيك	5.0	14.6	22.3	58.1
الورق	6.2	21.0	24.6	48.2
الزجاج	4.0	15.9	22.5	57.6
العلب المعدنية	5.3	15.9	20.5	58.3
اخرى	4.8	10.5	31.5	53.2

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

أن معدل النفايات للأسرة التي يبلغ دخلها أقل من 400 دينار تشكل نسبة 6.7% من مجموع النفايات المنزلية لعينة الدراسة، في حين شكل نسبة 49.9% من المجموع الكلي لمكونات النفايات المنزلية الصلبة لدى الأسر التي دخلها أكثر من 1000 دينار، بينما بلغت نسبة النفايات لدى الأسر التي دخلها يتراوح ما بين 400 -1000 دينار حوالي 43.4% من مجموع النفايات العينة المدروسة.

كما تتباين كمية النفايات من حيث النوع حيث سجلت الأسر التي يبلغ دخلها الشهري أقل من 400 دينار أقل قيمة في كمية المواد العضوية حيث سجلت نسبتها 9.4% من مجموع مكونات النفايات لتلك الفئة، اما أعلى نسبة فكانت من نصيب الأسر التي يزيد دخلها عن 1000 دينار حيث بلغت حوالي 39.7% من إجمالي مكونات النفايات لتلك الأسر، في حين بلغت نسبة المواد البلاستيكية حوالي 5% من إجمالي مكونات النفايات لنفس الفئة من مجموع مكونات النفايات المنزلية لدي الأسر التي دخلها اقل من 400 دينار. بينما بلغت نسبتها لدى الأسر التي دخلها أكثر من 1000 دينار حوالي 58.1% حيث تتمثل هذه النسبة في علب المياه والألبان ومشتقاتها والعصائر والمواد الغذائية والأكياس كذلك في علب المنظفات والأطباق والأكواب والحافظات البلاستيكية. وفيما يتعلق بمواد الزجاج فاقل نسبة سجلتها فئة اقل دخل حيث بلغت 4% وأعلى نسبة بلغت نحو 57.6% بالنسبة للفئة التي دخلها أكثر من 1000 دينار، وجاءت هذه النسبة نظرا لكثرة قناني الأدوية والعطور علب بعض الأغذية والزيوت والعصائر، وعلية فإن النفايات المنزلية الصلبة تتأثر كما ونوعا بمستوى الدخل وبمعدل الاستهلاك للسكان.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788



شكل(10) التوزيع النسبي لمكونات النفايات الصلبة المنزلية حسب فئات الدخل بالدينار الليبي في منطقة الدراسة.

جـ–المستوى التعليمي: يؤثر المستوى التعليمي لأفراد الاسر في تباين كمية ونوعية النفايات المنزلية ،إذ كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض معدل نفايات المواد العضوية التي تسهم في تلوث البيئة والمؤثرة على صحة الإنسان وبذلك تكون خطر على الصحة العامة للإنسان، ويتضح أن معدل المواد العضوية شكل ما نسبته 46.3% لدي ربات البيوت من حملة الشهادة الابتدائية ويعزى ارتفاع هذا المعدل للمواد العضوية إلى كثرة عدد الوجبات في اليوم جدول (10) ، بينما انخفض إلى نسبة 10.7% من مجموع نفايات ربات البيوت الحاصلات على الشهادة الجامعية والعليا لعام 2021 وذلك يؤكد إن للمستوي التعليمي له اثر كبير في مستوى الوعي البيئي ، وهذا ما يؤكده ان حوالي 69.5 % من إجمالي العينة المدروسة افاد أن كمية النفايات الصلبة يرتبط بالمستوى العلمي والثقافي لربات البيوت . كما شكلت نسبة المواد العضوية حوالي 38.4% من مكونات النفايات الصلبة لربات البيوت الحاصلات على الشهادة المتوسطة، جدول (10).

جدول (10) حجم النفايات الصلبة المنزلية حسب التحصيل الدراسي لربات البيوت.

النوع	مرحلة الابتدائية		المتوسطة		الجامعية		المجموع	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
مواد عضوية	101.532	43.1	79.31	43	22.12	10.7	207.562	100
بلاستيك	40.6	33.2	33.5	48.2	10.2	18.6	92.3	100

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

النوع	مرحلة الابتدائية		المتوسطة		الجامعية		المجموع	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
زجاج	26.5	29.7	29.4	49.9	12	20.4	58.9	100
معادن	36.7	27.8	23.7	53.5	10	18.7	85.4	100
ورق	10	5.2	15.63	54.5	35.13	18.04	56.16	100
أخرى	20.2	25.1	24.5	52.8	9	22.1	40.7	100
المجموع	235.532	35.7	206.04	48.3	98.45	16	540.022	100

المصدر: الدراسة الميدانية 2021.

ويتبين ان للمستوى التعليمي إثر كبير في تباين كميات ونوع النفايات في المدينة، بحيث تنخفض نسبة النفايات البلاستيكية والورقية لدى ربات البيوت الاميات والمستوى الابتدائي مقابل ارتفاعها لدى ربات البيوت الحاصلات على الشهادات الجامعية والعليا وذلك للوعي بأهمية الاستفادة واستخدام المكونات الورقية والكرتون والبلاستيك في المنازل.

د-السلوك الاجتماعي: يقصد بها سلوك الأفراد في المجتمع ودرجة وعيهم بالمسئولية اتجاه نظافة مدينتهم، باعتبارها قيمة حضارية وجمالية، ويترتب عدم وعيهم تفاقم مشكلة جمع النفايات وتكدسها في الأحياء ومداخل المدينة. كما لوحظ أن بعض الأفراد يضعون ا كياس القمامة على مقدمة السيارة ولا يهتموا إذا وقع منهم على الطريق، فيما يتخلص بعض ربات البيوت من النفايات بإعطائها للأطفال لرميها في الساحات مما يؤدي إلى تراكمها ويتحول المكان إلى مكب عشوائي وتنتشر النفايات على مساحة واسعة من المكان. كما ان للسلوك العام علاقة بالوضع العام الذي يعاني من ضعف وسوء ادارة جهاز النظافة وقلة الياتها جعل من رمي النفايات في الساحات العامة قرب المساكن وفي المكبات وعلى جوانب الشوارع، فيما تجمع مباشرة لعدم وجود حاويات ورميها في النهاية في مكبات مكشوفة وسائبة، بحيث يحتاج الى تشارك كافة الجهات لحل مشكلة تكوم النفايات في كل مكان ودون معالجة ولفترات طويلة، مما جعل الوضع البيئي ضار وخطير على حياة السكان.

هـ -ضعف إدارة النفايات: نتيجة ضعف جهاز حماية البيئة بالمدينة انتشرت المكبات العشوائية وهي من أكثر المشاكل التي تواجهها منطقة الدراسة. ونتيجة لذلك يلاحظ تناثر النفايات وانتشارها في مختلف الساحات والشوارع والأودية، وهذا بفعل رمي السكان للنفايات وتكدسها بكميات كبيرة وبقائها فترة طويلة في مدخل المدينة الغربي على جانبي الطريق

شحات –سوسة كذلك عند مدخلها الشرقي على جانبي الطريق سوسة –درنة، كما تبين وجود ثلاث مكبات عشوائية.

عموما تعد امكانيات جهاز النظافة قليلة والتي لا تزيد عن سيارة كابسة واحدة ثم سيارة نقل حمولة تتراوح 2–4طن، وهي لا تكفي لسكان يزيدون عن 19637 ألف نسمة ينتجون يوميا 30 طن/يوم. تزداد هذه الكميات نتيجة تزايد السكان وتوسع انشطتهم ، بحيث ان كميات النفايات تصل في عام 2025 الى 36 طن /يوم، وفي ضوء ذلك لا تكفي سيارة واحدة كابسة حمولة 2طن وسيارة نقل حمولة 2 طن يضاف لها سيارة كابسة تتبع شركة خاصة حمولة 2طن ان تنقل هذه الكمية الكبيرة للفترة المسائية والصباحية ؟ ، وتصبح عملية النقل و من كافة الوسائل وعلى فترتين بحوالي 8طن حمولة الشركة الخاصة ونحو 4 طن من قبل شركة النظافة فان اجمالي عمية النقل الكلي يقدر بنحو 12طن تقريبا /يوميا ، فيما الباقي والمقدر بحوالي 20 طن /يوم تترك سائبة في مختلف شوارع وساحات المدينة وتبقى مكانها ودون وجود حاويات تحفظها حتى لا تتناثر في كل مكان .

ووفي ضوء عدد السيارات الثلاثة يتبين ان لكل 6.5 الاف مواطن سيارة واحدة، كما ان محدودية عدد عمال النظافة التسعة افراد والذين يخدمون 19637مواطن بمعنى ان عامل واحد من التسعة يخدم نحو 2182 مواطن، وعليه فان هذه البيانات توضح كم هي ضعيفة الامكانيات وبالتالي تردي خدمات النظافة داخل المدينة.

5 –الاثار الناجمة عن النفايات الصلبة المنزلية: إن التساهل في التخلص من النفايات وتراكمها أدى إلى ازدياد الآثار السلبية لهذه المخلفات في المناطق المأهولة بالسكان باعتبارها مصدرا لتواجدها، ومن ثم ازدياد حدة المخاطر على البيئة والإنسان (على وآيت، 2019)، ويترتب عن النفايات الصلبة آثار كثيرة من خلال تراكمها أمام المنازل والطرقات والمكبات العشوائية أهمها:

أ–آثار بيئية: تعد النفايات الصلبة من ملوثات الهواء، حيث يؤدى ترك النفايات الصلبة العضوية دون التخلص منها بطريقة صحية إلى تخمرها بفعل البكتريا وخاصة في فصل الصيف، وبذلك تكون بؤرا لنمو وتكاثر الفطريات والبكتيريا والميكروبات المختلفة التي تنتشر في الهواء من تعفن الأطعمة والحيوانات والطيور الميتة، كذلك انبعاث بعض الغازات كغاز

الهيدروجين الذي يتكون من تحلل المواد العضوية، ولا شك إن حرقها ينتج عنه تلوث الهواء بعدة غازات سامة كغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من احتراق المواد العضوية كالورق والحطب.

كما تؤدى عملية حرق النفايات وبشكل خاص مكوناتها ذات التركيب البلاستيكي إلى انطلاق دخان كثيف وغازات ضارة بصحة الإنسان والحيوان ومنها مركبات ديوكسين المسرطن ومركبات الكادميوم السامة وغاز أول أكسيد الكربون الناتج من احتراق القمامة غير الكامل (إبراهيم، 2012) وأفاد نحو 65% من إجمالي العينة إن تحلل المكونات العضوية للنفايات الصلبة يؤدى إلى انبعاث الروائح الكريهة، وخاصة سكان حي الدبيبة القريبين من المكب العشوائي في المدخل الشرقي للمدينة. كما يمتد أثرها إلى التربة لوجود مواد لا تتحلل حتى بعد حرقها وربما يرجع ذلك لطبيعة المواد التي تصنع منها فضلا عن وجود درجات من التلوث تؤدى إلى تغير طبيعة وتركيبة التربة وذلك بناءا على نتائج التحاليل الفيزيائية والكيميائية للتربة (عبد الباقي،2010)، صورة (1).

وتعد النفايات البلاستيكية أكثر النفايات الصناعية خطرًا كونها مادة غير قابلة للتحلل نظرا لتحطمها إلى جزئيات صغيرة وغالبا ما يكون عرضها أقل من خمس البوصة، وقد وصلت هذه المواد البلاستيكية الدقيقة إلى كل ركن من أركان الكرة الأرضية وتم العثور عليها بجبل إفرست الذى يمثل أعلى قمة على سطح الأرض وخندق ماريانا أعمق حوض (Parker,2019). وعلى الرغم من انها تؤدي إلى تلوث الأرض والهواء والماء، لا توجد طريقة آمنة للتخلص من مخلفاتها التي تسبب أضرارًا جسيمة للبيئة والإنسان.

ب –آثار صحية: يعد تراكم النفايات الصلبة المنزلية امام المنازل وبجانب الحاويات وعلى الطرقات من المظاهر السيئة والمؤذية للنظر خاصة في فصل الصيف بوجود الحرارة المرتفعة والرطوبة، حيث تتخمر النفايات الصلبة العضوية وينتج عنها الكثير من الغازات السامة مثل غاز الميثان الناتج من التحلل اللاهوائي للمواد العضوية بواسطة الكائنات الحية الدقيقة، بالإضافة إلى النشادر وأكاسيد النيتروجين والكبريت، إلى جانب الروائح الكريهة التي تزعج السكان وتسبب لهم الكثير من الأمراض والأذى (فاضل وفريد، 2008). وهناك ارتباط كبير بين الأمراض المعدية وتراكم النفايات بين الأحياء السكنية كحمى الضنك،

ويرجع السبب إلى أن النفايات تعتبر مرتعا للكثير من القوارض والحشرات والحيوانات الضالة وهو ما يعتبر من أهم المخاطر البيئية على صحة الإنسان (Gangadhar,2017).



صورة رقم (1) التلوث بالنفايات البلاستيكية في المدينة.

ج-آثار اجتماعية ونفسية: يعد تراكم النفايات الصلبة من أهم ملامح التلوث البصري ويؤثر سلبياً على الحالة النفسية للسكان. ولقد أكد على ذلك نحو 82.5% من إجمالي العينة أن الناحية الجمالية للمدينة تتأثر بسبب تراكم النفايات الصلبة على جانبي الطريق عند مدخلي المدينة، فيما رأى حوالي 17.5% من إجمالي العينة إن منظر النفايات المبعثرة أصبح شيئا مألوفا لديهم في المنطقة، فضلا عن تأثر البيئة السياحية للمدينة بسبب الأكوام المتراكمة من النفايات الصلبة على جانبي الطريق عند مدخلي المدينة مما يسيء إلى الحالة النفسية للسكان والسياح على حد سواء، ويؤدي إلى شعورهم بالضيق والانزعاج الدائم صورة (2).

6-الأهمية الاقتصادية للنفايات: لا شك إن لهذه النفايات أهمية اقتصادية لو أحسن استغلالها وتكمن أهميتها في الآتي:

1-يمكن فرز النفايات داخل كل بيت بوضع كل نوع في كيس بمفردة كالأوراق والمعادن والبلاستيك والقماش والأخشاب حيث تعد مواد أولية لعدة صناعات (البلاستيكية، المعدنية، الورقية).



الصورة رقم (2) التلوث بالنفايات الصلبة المنزلية بمدخل المدينة الغربي.

2-فرز المواد العضوية بمفردها ويمكن تحويلها إلى سماد عضوي للتربة الزراعية او القيام بتخميرها للاستفادة من الغازات الخاملة وإمكانية استخدامها في توليد الطاقة.

3-الاستفادة من نفايات الهدم والبناء المكونة من الحجارة والطوب والخرسانة بإعادة تدويرها كمواد بناء ثانوية كما يمكن أن تستخدم في الطبقات التحتية للطرق.

- نتائج البحث والمقترحات والتوصيات:

1- لقد ظهر بان الفرد في المدينة ينتج نحو 1.53كغم/يوميا، فيما يصل انتاج الفرد السنوي الى نحو 557.0كغم /فرد /سنة من النفايات الصلبة ومن كافة المصادر، كما تبين ان المدينة تنتج ومن كافة المصادر من النفايات الصلبة نحو 30 ألف طن/يوم، ولقد سجل انتاج المدينة من النفايات خلال العام الواحد نحو 1095 طن/السنة.

2- ولقد تبين ان للنفايات الصلبة اضرار كبيرة على البيئة الحضرية للمدينة بسبب تكومها وتحللها في المكبات وبقائها فترات طويلة سائبة في شوارع الاحياء وأطراف المدينة وتؤدي لانتشار الحشرات والذباب والقوارض عليها، اضافة الى الى انبعاث الروائح وتشويه المظهر العام للمدينة.

3- ان ادارة وتشغيل النفايات في المدينة لازالت تعاني من قلة الكوادر المدربة وقلة الامكانيات بحيث تخدم سكان المدينة 19637 نسمة فقط سيارة واحدة كابسة واخرى شاحنة اضافة لسيارة كابسة تخص شركة خاصة، وغالبا تتعطل ولفترات طويلة، اضافة الى تدني الرواتب مما ساهم في تزايد مشكلة تكدس النفايات سائبة في المكبات العشوائية واصبحت

بيئة لتكاثر القوارض والحيوانات التي ترعى عليها في المكبات المتناثرة في محلات وشوارع المدينة.

4- ان لتراكم النفايات الصلبة في احياء المدينة عدة اسباب منها اهمال السكان وعدم اهتمامهم بوضع النفايات في الاماكن المخصصة لها، ثم عدم وجود الحاويات، وقلة السيارات المخصصة للنفايات.

6- تعتبر المواد العضوية المكون الرئيسي للنفايات الصلبة، وان المصدر المنزلي هو الرئيس الذي تعتبر المواد الغذائية اغلب مكوناته.

7- انعدام وجود حلول عملية للاستفادة من النفايات الصلبة كالتدوير وان العلاج الموجود كالدفن والطمر والحرق تمثل أكثر ضررا للبيئة وعلى صحة السكان في المدينة.

-التوصيات والمقترحات:

- تعد العمالة المدربة والادارة ذات العلاقة بهذا المجال البيئي ضرورة لإدارة النظافة والاستفادة منها كمورد بدلا من تركها مشكلة تضر بالسلامة والامن البيئي للبيئة الحضرية للمدينة
- توفير الاليات المطلوبة والكافية والتي تراعى فيها المواصفات الخاصة بعمليات جمع ونقل النفايات الصلبة بحيث تنقل مستوى النظافة من الحالة السيئة القائمة الى وضع يليق بمدينة يسكنها قرابة العشرين ألف نسمة. ومن الضروري ايضا توفير الحاويات ومن مختلف الاحجام لتنهي مشكلة تكدس النفايات بشكل عشوائي في مختلف احياء وشوارع المدينة.
- الاختيار السريع والضروري لموقع المكبات والثابت الذي يراعى فيه الابعاد الهندسية البيئية والاقتصادية وتحويل المكب كمكان لتجميع المخلفات ثم الاستفادة منها بما يخدم التنمية الاقتصادية البيئية في المدينة، كما لابد من إلزام او تشجيع السكان على فرز النفايات القابلة للتطوير كالورق والكرتون والبلاستك والعلب المعدنية بدءا من المنزل. كما يجب إطلاق حملات إعلامية لتعزيز الحد وإعادة الاستخدام والاستهلاك المسؤول للحد من كمية النفايات التي يلقيها المواطنين.
- اقامة مشروع التدوير للاستفادة من النفايات.
- إدراك ان السلامة وصحة سكان المدينة هي الوقاية من الامراض التي تسببها ترك النفايات بدون معالجة.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، ثابت عبد المنعم، (2012)، الآثار البيئية لمشكلة التخلص من النفايات بالحرق، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد السادس والثلاثون، ص ص 25-27.

2. أبوبكر الصديق عبد الله، (1999) التلوث الحضري بالنفايات المنزلية الصلبة بمدينة البيضاء، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.

3. اقويدر، الغماري(2014)، التلوث الحضري بالنفايات الصلبة في مدينة القبة / ليبيا. مجلة الجغرافي العربي، تصدر عن الامانة العامة لاتحاد الجغرافيين العرب، العدد 31.

4. التعدادات العامة للسكان (1973–1984–1995–2006). والنتائج الأولية للتعداد العام السكان والمباني، 2006.

5. التير،علي محمد (2013)، التلوث بالمخلفات الصلبة في مدينة زليتن. دراسة في جغرافية البيئة. مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية. تصدر عن كلية الآداب. جامعة المرقب. العدد 22، ص17.

6. الحماد، محمد عبدالله الحماد، (1989)، الاستفادة الاقتصادية من النفايات: الجهود العلمية والتجارب الدولية والاقليمية والعربية والخليجية، جدة، ندوة الاستفادة الاقتصادية من النفايات، نوفمبر، جدة، ص144.

7. ذياب، محمد عبدالله (2001)، دولة قطر، دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة، ص17.

8. زاهد، وليد محمد، (1999)، تطوير عمليات التخلص من النفايات الصلبة، ندوة الادارة المتكاملة للنفايات، المعهد العربي لإنماء المدن.

9. سرحان، نظيمة أحمد، (2005)، منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية الأبنية من التلوث، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، ص 101.

10. سيد، احمد سيد، (2004)، المخلفات المنزلية الصلبة في مدينة اسيوط، دراسة في الجغرافية التطبيقية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية. ع/44، القاهرة، ص 547.

11. شركة الخدمات العامة /قسم النظافة /سوسة 2021.

12. عبد الباقي، عوضية عوض، (2010)، أثر النفايات الصلبة على البيئة في مدينة بورتسودان، رسالة ماجستير في الكيمياء، قسم الصناعات الكيميائية، جامعة البحر الأحمر، ص 37.

13. عبد الجواد، أحمد عبد الوهاب (1998)، "القمامة"، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص58.

14. عرفات، محمد بن المرضى، عبدالسلام، على زين العابدين، (2007)، تلوث البيئة ثمن للمدينة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 215.

15. على، عيسى، آيت، سارة، (2019)، المبادئ العامة لتسيير النفايات الصلبة الحضرية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 6، العدد2، ص34.

16. الغيثي، عبدالرحيم عبدالله، (2021)، واقع استخدامات الأرض الحضرية في مدينة سوسة بليبيا، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، سرت، ص 381.

17. فاضل شهاب، فريد عيد، (2008)، تلوث التربة، دار اليازوري، عمان، ص 218

18. المبروك، فرج أبوبكر، وعقيلة عبد الحميد فوناس، (2003)، وضعية النفايات الطبية في مدينة بنغازي (المعوقات والحلول) إدارة المخلفات الصلبة القابلة للتدوير وإعادة الاستعمال، وذلك برعاية المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الهيئة العامة للبيئة والمعهد العربي لإنماء المدن ومنظمة المدن العربية، بنغازي، ليبيا.

19. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط (1988) معالجة المخلفات الصلبة في البلدان النامية، الإسكندرية، ص17.

20. Parker, Laura, (2019) plastic pollution. www.nationalgeographic.com

21. Gangadhar, et. al, (2017), Impact of solid waste on human health and Environment in India- an overview, *Aarhat Multidisciplinary International Education Research Journal (AMIERJ)*, NO 48178.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الحماية الدولية للاجئين والتحديات التي تواجههم
(دراسة حالة اللاجئين السوريين في ألمانيا)

د. نزيهة أحمد التركي
استاذ مساعد قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
doctor.na223@gmail.com

د. جمال صالح الذباح
استاذ مساعد قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
jamalmogrby@gmail.com

الملخص:

تتلخص مشكلة هذه الدراسة في توضيح الاساس القانوني لمبدأ الحماية الدولية في مجال حقوق الانسان وكيف اثرت المتغيرات الدولية على تطويره وآثرائه ، وذلك من خلال تعرض الدراسة الى السياسة الالمانية نموذجا في التعامل مع اللاجئين السوريين داخل المانيا وخارجها وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده "ما مدي فعالية القوانين الالمانية تجاه اللاجئين السوريين ؟ وهل سهلت من ادماج اللاجئين السوريين داخل المجتمع الألماني داخل المجتمع الألماني ؟ اما فرضية الدراسة فقد تضمن " ان الاجراءات والمشاريع التي اعتمدت عليها السياسة الالمانية تجاه اللاجئين السوريين سهلت من اندماج السوريين في المجتمع الألماني " وهدفت الدراسة الى تحقيق عدة اهداف بحثية تم تضمينها في أربعه محاور ؛ تناول المحور الأول توضيح تطور مفهوم الحماية الدولية والتحديات التي تواجهه، المحور الثاني ، تناول اوضاع اللاجئين السوريين في المانيا ، المحور الثاني الأسس القانونية للحماية الدولية للاجئين ودور المنظمات الدولية فيها المحور الثالث : اوضاع اللاجئين السوريين في المانيا، المحور الرابع :استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية المنهج الوصفي ،المنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة ، وتوصلت الدراسة الى ان اللاجئين السوريين غير مرغوبين فيهم في الدول الأوروبية ، وذلك راجع ان الدول الاوروبية تتخوف من إدماجهم بسبب النظرة السيئة للمسلمين ونشر الثقافة العربية الاسلامية في مجتمعاتهم ، غير ان الحكومة الالمانية لها هدف اخر من استقبال اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني لأسباب تتعلق بأزمات اقتصادية داخلية لذلك سعت السياسة الالمانية الداخلية على محاولة الاستفادة من العمالة السورية وتقليل سلبياتها قدر الامكان وظهر ذلك في مجموعة المشاريع التي اقرتها الحكومة الالمانية لسهولة ادماج اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني ، غير ان اللاجئين عموما كانوا يعانون من مجموعه من المشاكل التي كانت تعيق تمتعهم بحقوقهم الإنسانية وذلك راجع اما لقصور قوانين الحماية الدولية واما امور تتعلق بالدول المضيفة واوصت الدراسة في نهايتها بمجموعة من التوصيات منها العمل على جعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر فعالية وإعطائها الشخصية القانونية في متابعة ومقاضاة الدول التي تتعدى علي حقوق اللاجئين التي جاءت بها اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: الحماية الدولية ، حقوق الانسان ، اللاجئين ، الحماية الدولية للاجئين ، المفوضية السامية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالحماية الدولية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

مقدمة:

إن فكرة الحماية الدولية هي من الأفكار الحديثة في مجال حقوق الإنسان إذ ظهر هذا المفهوم لأول مرة لحماية الأقليات الدينية في معاهدة وستفاليا عام 1648، حيث سعى التنظيم الدولي لحماية الحقوق السياسية داخل الدول ، لكنه تطور مع تطور الاوضاع الدولية لينتقل من مجرد مسألة توفير حماية لأقليات محليه داخل الدول الى مسألة احترام حقوق الأنسان في حالة الازمات الدولية او لظروف دولية وإقليمية وخاصة ، واضحى مفهوم الحماية الدولية يتعلق بحماية الأنسان وضمان حقوقه تحت أي ظرف وفى أي مكان فالأمر صار يتعلق بمسؤولية دولية تجاه البشر المحتاجين للحماية.

ولا يمكن أن نغفل ما حدث في سوريا من عدم استقرار سياسي وأمنى واجتماعي والتي أدت بدورها إلى بروز وتنامى ظاهرة العنف والقتل داخل سوريا وسببت خرابا طال الكثيرين ,كما أدت إلى نزوح مئات الألاف من اللاجئين إلى دول العالم طالبين الحماية والأمان ,مواجهين ما يعترض طريقهم من مخاطر سواء كانت من رفض الدول استقبالهم أو الهجوم الذين يتعرضون له من القوات الأمنية.

وتعتبر ألمانيا من أكبر الدول الأوروبية استقبالا للاجئين خاصة بعد سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها والتي عارضها الكثيرون خارج ألمانيا من دول الاتحاد الأوروبي لما ستدره عليهم من زيادة في المسئوليات والضغوطات وفتح الأبواب أمام تدفق الملايين من اللاجئين مما يثقل من ميزانيات تلك الدول ويعرضها لمشاكل مستقبلية (www.dw.com/ar, **2022**).

مشكلة الدراسة:

ترتبط مشكلة الدراسة بمسألة الحماية الدولية للاجئين المتضمنة في مبدأ الحماية الدولية لحقوق الانسان ، فمسألة احترام حقوق الأنسان هي مسألة داخلية تتعلق بمهمة الدولة تجاه مواطنيها، أو الواقعين في أراضيها ، ولا يصبح الامر محلا لتدخل القانون الدولي او للمسؤولية الدولية الافي حالة وجود مخالفة صارخة لحقوق الانسان ، سواء كان لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصاديه أو اجتماعية ، او عدم احترام قواعد القانون الدولي في مجال حقوق الأنسان ، ويقع في هذا الإطار حقوق اللاجئين الفارين من دولهم والذين يهاجرون الى دول اخرى بعيدا عن الحرب او الموت في اوطانهم، حيث تناول القانون الدولي هذه الشريحة بمجموعة من الحقوق الانسانية التي يحب مراعاتها واحترامها وكفل لهم الحماية الدولية ، وتتناول الدراسة البحث في قوانين الحماية الدولية لحقوق الأنسان وما وفرته للاجئين وخاصة اللاجئين السوريين، وكيف تعاملت الحكومة الالمانية معهم وذلك نظرا إلى خصوصية السياسة الألمانية تجاه الصراع السوري، وخصوصية النموذج الألماني في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، سواء داخل

ألمانيا أو في مناطق تواجد اللاجئين السوريين خارج الأراضي الألمانية، الأمر الذي أدى إلى تحول ألمانيا إلى "حلم" اللاجئ السوري، ونظرا للمحاور العديدة التي تثار في هذه الدراسة فهي تنطلق من الاجابة علي تساؤل رئيسي مفاده:

ما مدي فعالية القوانين الالمانية تجاه اللاجئين السوريين ؟ وهل سهلت من ادماج اللاجئين السوريين داخل المجتمع الألماني؟

اهداف الدراسة:

1. ايضاح مفهوم الحماية الدولية وتطوره والمشاكل التي يعانيها .
2. توضيح الأسس القانونية للحماية الدولية للاجئين ودور المنظمات فيها .
3. هل اختلفت السياسة الالمانية في التعامل مع اللاجئين السوريين ؟
4. ماهي الاسباب الحقيقية وراء سياسة المانيا تجاه اللاجئين السوريين هو اقتصادي تنموي بالدرجة الاولي اكثر مما هو كونه انساني.
5. هل كان عجز النمو الديموغرافي وتراجع النمو السكاني في المانيا نقص العمالة سببا وراء السياسة الالمانية الترحيبية تجاه اللاجئين.
6. توضيح استراتيجيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية لهم.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة " **ان الاجراءات والمشاريع التي اعتمدت عليها السياسة الالمانية تجاه اللاجئين السوريين سهلت من اندماج السوريين في المجتمع الألماني** "

فعلى الرغم من ان غالبية دول العالم تشدد علي ضرورة تمتع اللاجئين بحقوقهم الانسانية ، لكنها في الحقيقة لا تحترم هذه الحقوق على أرض الواقع، وبالنظر الي السياسة الالمانية تجاه عملية توافق حقوق اللاجئين السوريين فإنهم يواجهون تحديات كبيرة علي المستوي الاجتماعي.

اهمية الدراسة:

بالنظر إلى خصوصية السياسة الألمانية تجاه الصراع السوري، وخصوصية النموذج الألماني في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، سواء داخل ألمانيا أو في مناطق تواجد اللاجئين السوريين خارج الأراضي الألمانية، الأمر الذي أدى إلى تحول ألمانيا إلى "حلم" اللاجئ السوري، تأتي أهمية دراسة السياسة

الألمانية تجاه أزمة اللاجئين السوريين. وتزداد أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى التحديات المهمة التي باتت تواجه استمرار هذه السياسية في المرحلة المقبلة

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي الادوات المنهجية الاتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: والذي يتمثل في وصف أليات الحماية الدولية وأسباب اللجوء ودور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مساعدة هذه الفئة المستضعفة.
- المنهج القانوني: تم الاستعانة بالمنهج القانوني لدراسة مدي تطبيق النصوص القانونية الدولية والاقليمية علي هذه القضية والتحديات والمشاكل التي تواجهها.
- منهج دراسة الحالة: تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وتطبيقه علي الحالة السورية والمتمثلة في ازمة اللاجئين السوريين في المانيا والنتائج المترتبة علي السياسة الالمانية تجاه هذه القضية.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات المختلفة التي ترتبط بشكل أو بأخر بالبحث والذي يصب من الناحية القانونية بموضوع البحث

1. **دراسة بعنوان القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين** ، هدفت هذه الدراسة الى البحث في لجوء المواطنين العراقيين للدول الاوروبية، والتي تناولت فيها حق اللجوء والحماية الدولية، مرتكزة علي الحالة العراقية وهى دراسة قانونية تحليلية،. (محمد، 2013) .
2. **دراسة بعنوان ، الحماية الدولية للمشردين داخل دولهم** ،(صافي، 2015) ، ركزت هذه الدراسة علي الحماية الدولية، وعلي الاساس القانوني لهذه الحماية في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان، في حين أن هذه الدراسة ركزت علي تبيان مفهوم الحماية الدولية للاجئين والوقوف علي دور الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية في حماية هذه الفئة.
3. **دراسة بعنوان الحماية القانونية الدولية للاجئين :فلسطين نموذجا** ،(العمري، 2018) ركزت هذه الدراسة علي احدي القضايا المعروفة لدي الأسرة الدولية، وفي سياق الحماية الدولية اللاجئين الدوليين تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي الاقدم في العالم وبقيت بلا حل إذ تشكل هذه القضية أكبر مجموعة لجوء في العالم ويختلف اللاجئين الفلسطينيين عن باقي اللاجئين كونهم أصبحوا لاجئين نتيجة لقرار اتخذته الأمم المتحدة لعام 1947 وهو قرار التقسيم ضف إلي ذلك

أنها ليست قضية قانونية بل قضية تتشابك بها عدة عوامل إنسانية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وهي تمثل تهديدا لاستقرارها.

التعريفات الاجرائية:

1. **الحماية الدولية:** يقصد بها التدخل من قبل الدول أو مفوضية الامم المتحدة لشون اللاجئين **(UNHCR)** بالنيابة عن اللاجئين من أجل الاعتراف بحقوقهم، وأمنهم وسلامتهم وحمايتهم وفقا للمعايير الدولية، وتشمل عمليات التدخل ضمان احترام مبدأ عدم الطرد، والسماح لهم للوصول الي بر الامان، وتطبيق معايير إنسانية للمعاملة، وتعتبر هذه المفوضية هي وكالة الامم المتحدة الرئيسية التي لها ولاية حماية اللاجئين (المفوضية السامية، 2001).
2. **القانون الدولي للاجئين:** هو مجموعة من القواعد التي تحدد النظام القانوني الدولي الواجب تطبيقه علي اللاجئين، فأحكام هذا القانون هي التي تبين الشروط الواجب توفرها لإضفاء وصف "اللاجئ" علي شخص ما، وما يتمتع به حامل هذا الوصف من حقوق وما يقع علي عاتقه من واجبات والتزامات تجاه دول الملجأ وتحديد أليات إنفاذ قواعد الحماية الدولية للاجئين (محمد، 2004).
3. **القانون الدولي لحقوق الانسان:** هو مجموعة من القواعد القانونية الدولية التي تقر للأفراد بعدد من الحقوق والرخص الهادفة لحماية حريتهم وكرامتهم دون تمييز بينهم وبالضمانات الرقابية علي تمتعهم بهذه الحقوق والرخص (يوسف، خليل، 2015) .
4. **المنظمات الدولية الحكومية:** هي منظمات تُنشأها الدول بموجب اتفاقية دولية فيما بينها وأعضائها دول وتتمتع بالشخصية القانونية، وتتلقى تمويلها من المجتمع الدولي وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي، من خلال الاتفاقيات والاعراف الدولية وقد تكون هذه المنظمات دولية كالأمم المتحدة أو إقليمية مثل الاتحاد الاوروبي (بسكري، 2015).
5. **المفوضية السامية للأمم المتحدة** (UNHCR): هي عضو فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم بأداء مهمة حماية ومساعدة اللاجئين والبحث عن الحلول الدائمة لمشاكلهم بإشراف وتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعتبر المفوضية بحكم مهمتها الانسانية من أهم المؤسسات الحضارية التي أنشأها المجتمع الدولي المعاصر سنة 1951 (العلوى، 1979).
6. **حق اللجوء:** تنص المادة الرابعة عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان علي ما يأتي (لكل

فرد الحق في أن يلجأ الي بلاد أخري أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد)، (الاعلان العالمي لحقوق الانسان_)

حدود الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة في نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تتعلق بالحماية الدولية للاجئين وتعزيز حقوقهم ودور السياسة الالمانية تجاه قضية اللاجئين ، وقد تم تطبيق هذه الدراسة علي الحالة السورية ما بين عامي 2012 إلي 2016.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة ومحورين يتناول

المحور الاول: مفهوم الحماية الدولية بتسليط الضوء علي تطور الحماية الدولية والتحديات التي واجهت هذا التطور مرورا بالمركز القانوني للاجئ وفقا للمواثيق والمعاهدات

المحور الثاني: الأسس القانونية للحماية الدولية للاجئين ودور المنظمات الدولية فيها ذات الاتفاقيات الدولية.

المحور الثالث: يتناول أوضاع اللاجئين السوريين في المانيا واستراتيجيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية لهم .

المحور الرابع: استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المحور الاول : مفهوم الحماية الدولية ومصادرها والمشاكل التي تواجهها

اختلف فقهاء القانون الدولي في تعريف الحماية الدولية كل حسب تخصصه ومجاله ولذلك تعددت التعريفات واشتملت على عناصر عدة لاختلاف الاهداف من التعريف ، والملاحظ ايضا أن أغلب الاتفاقيات الدولية والاعلانات المتعلقة بالحماية لم تورد تعريفا لها وإنما نصت علي انها مجموعة من الاجراءات التي تلزم بها الدول سواء كان هذا الالتزام قانونيا أم عمليا

أولا : مفهوم الحماية الدولية

- اللجنة الدولية للصليب الاحمر 1999 عرفت الحماية الدولية بواسطة ممثلي المنظمات الانسانية بأنها : (مفهوم الحماية الدولية يشمل اصطلاح الحماية في مجال حقوق الانسان بصفة عامة جميع الانشطة التي تهدف لضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق وفقا لنص وروح القوانين ذات الصلة) ، ،وفقا لهذا التعريف فإن الحماية الدولية تتمثل بمختلف الانشطة التي تمارسها الهيئات

للضمان الكامل لاحترام هذه الحقوق، وبما ينسجم مع النصوص الواردة في القانون الداخلي أو الدولي لحقوق الانسان. (يونس، 2004) .

- يري بعض فقهاء القانون الدولي بأن الحماية الدولية تنقسم إلي نوعين، الحماية الدولية المباشرة والحماية الدولية غير المباشرة، يراد **بالأولي**" جملة من الاجراءات والانشطة التي تباشرها الاجهزة المعنية علي المستوي الدولي أو المستوي الاقليمي لفرض احترام حقوق الانسان التي أقرتها المواثيق الدولية والتصدي لانتهاكات التي ترتكب ضد هذه الحقوق، بغية وقف أثارها أو التخفيف منها"؛ **بينما يقصد بالحماية غير المباشرة** "تلك المهام والانشطة التي تنهض بها الاجهزة الدولية علي المستوي الدولي أو الاقليمي، بغرض خلق أو إيجاد المناخ العام الذي يكفل إقرار وتعزيز حقوق الانسان، عن طريق صياغة وتقنين القواعد والاحكام المتعلقة بحقوق الانسان ونشر الوعي بها بين الشعوب والحكومات علي حد سواء" (الحميد، 2007) .
- ويعرف البعض من فقهاء القانون الدولي لحماية الدولية علي أنها" الاجراءات التي تتخذها الهيئات إزاء دولة ما، للتأكد من مدى التزامها بتنفيذ ما تعهدت والتزمت به في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، والكشف عن انتهاكاتها ووضع مقترحات أو اتخاذ إجراءات لمنع هذه الانتهاكات"(يوسف، 1993) .
- وبالتالي يمكن القول بأن الحماية الدولية هي "اختصاصات وإجراءات رقابية تمارسها المنظمات الدولية والاقليمية بحق أعضائها لفرض احترام حقوق الانسان" وتنقسم اليات الحماية الدولية كما تناولتها التعريفات الى ثلاث اقسام هي كما موضحة بالشكل رقم (1)



شكل رقم (1) آليات حقوق الانسان

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ثانيًا : مصادر الحماية الدولية:

إن فكرة مصادر الحماية الدولية لها أهمية كبيرة في القانون الدولي وتستخدم للإشارة الي ثلاث دلالات وهي : (ابو الوفا، 2010)

1. الاساس القانوني للحماية الدولية أي الاساس الملزم للقاعدة الدولية .
2. المصادر المادية للقاعدة القانونية أي مصادر التمويل التي تساهم في تكوين القاعدة القانونية.
3. الدلالة التي تستعمل في التعبير عن المصادر الشكلية كالتشريع علي المستوي الداخلي أو الاتفاقيات الجماعية علي المستوي الدولي.

وتستند مصادر الحماية الدولية علي مصدرين رئيسيين هما المصادر العالمية والمصادر الاقليمية:

النوع الاول: المصادر العالمية:

والتي تشمل علي نوعين إحداهما عام، والاخر خاص، فالمصدر **العام** متمثل في المواثيق الدولية والاعلانات التي تتضمن الحقوق التي يفترض أن يتمتع بها الانسان، والتي تسمى" الشرعة الدولية لحقوق الانسان"، وتشمل ميثاق الامم المتحدة سنة 1945، والاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966، هذه الاعلانات هي التي مهدت الطريق لترسيخ هذه الحقوق بشكل ملزم قانونا علي الساحة الدولية. (شريف، 2003) .

أما النوع الثاني من المصادر العالمية وهي المصادر **الخاصة** والتي شكلت في مجموعها علي العديد من الاعلانات والاتفاقيات الاممية التي عالجت مواضيع محددة، مثل اتفاقية العمل الدولية وقم 100 بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في الأجور، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951، واتفاقية الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم" اليونيسكو" عام 1960 بشأن منع التمييز في التعلم، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وغيرها من الاتفاقيات الخاصة التي تعالج موضوعات محددة تتعلق بالأفراد.(الشافي، 2013) .

النوع الثاني: المصادر الإقليمية:

حيث يوجد في الوقت الراهن ثلاث منظمات إقليمية تعمل في ثلاث قارات ذات فعالية في مجال حقوق الانسان، وهذه المنظمات حسب كفاءتها هي النظام الاوروبي الذي يعد أفضلها، ويليه النظام الامريكي والذي يعمل في قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، والنظام الافريقي.

- ***النظام الاوروبي:*** يعود إنشائه إلي اتفاقية لندن عام 1949، جاء هذا النظام بمحكمة ذات ولاية جبرية هي المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان، ويعد أقدم نظام سبق نظام الامم المتحدة كذلك أنه أفضل من بين أنظمة الحماية ليس فقط الاقليمية، بل والعالمية ،(أبو الوفا، 2010) .

- ***النظام الامريكي:*** والذي استند إلي وثيقتين أساسيتين الاولي في ميثاق بوغوتا عام 1948، والذي أنشأ المنظمة الامريكية، والثانية الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان عام 1969، والتي أنشأت من قبل وزراء خارجية الدول الامريكية، ورغم اقتراب القارة الامريكية باتفاقياتها من النظام الاوروبي، إلا أن هذه القارة كانت تعاني من تخلف في العديد من المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي مستوي الحكومات والشعوب، مما حال دون إيجاد معيار واحد مشابهة للقارة الاوروبية في التطبيق .(الشافي، 2013) .

- ***النظام الافريقي:*** الذي جاء متأخرا، والذي بدأ في مؤتمر القمة الافريقية بالإعلان عن الميثاق الافريقي لحقوق الانسان عام 1980 ولم يدخل حيز التنفيذ الا في عام 1986 والذي ألزم الدول الافريقية الاعضاء باتخاذ إجراءات تشريعية لاحترام حقوق الانسان (محمود، 2005).

الاتفاقيات الدولية المنظمة للحماية الدولية للاجئين (المعاهدات الدولية لحقوق الانسان):

اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951م هذه الاتفاقية تتجسد في كونها أساس القانون الدولي للاجئين، تناولت جميع الجوانب القانونية التي تتعلق بمسألة اللجوء، وحددت نوع الحماية القانونية والمساعدات والحقوق الاجتماعية التي ينبغي أن يحصل عليها اللاجئ من الدول الاطراف في الاتفاقية.

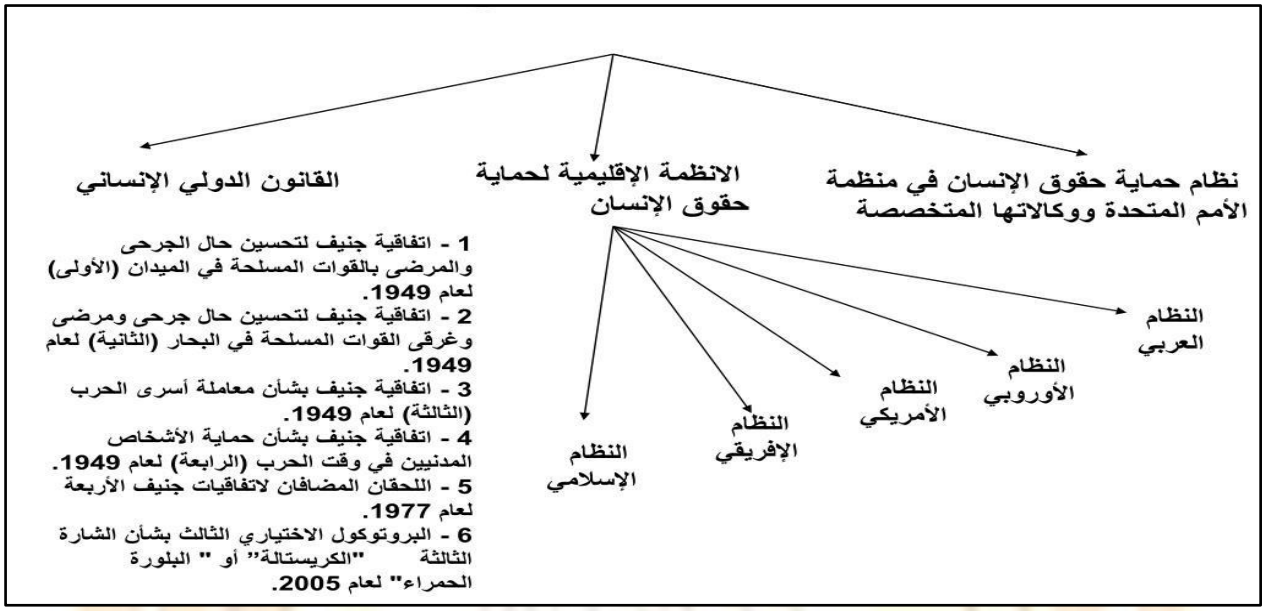
اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية المحددة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا:

أنشأت في عام 1969 ب أديس أبابا، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1984 أكدت هذه الاتفاقية مجددا علي التعريف الذي أتت به اتفاقية 1951،وكذلك بروتوكول الملحق بها عام 1967،كما فسرت مبدأ العودة الطوعية للوطن وألحت علي الدول مسألة تقاسم الأعباء.

الاعلان حول حماية اللاجئين والاشخاص النازحين في العالم العربي1992:

صدر هذا الاعلان في 19 نوفمبر 1992 في معهد سان ريمو الدولي للقانون الدولي الانساني بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة القاهرة تحت رعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أكدت المادة الاولي منه علي "حق كل شخص أن يتحرك بكل حرية داخل بلده وحقه أيضا في الانتقال الي

بلد أخر". كما دعت الدول العربية التي لم تصادق علي اتفاقية 1951، وبروتوكول الملحق عام 1967 علي الانضمام إليه.



شكل رقم (2) مصادر الحماية الدولية

ثالثًا : المشاكل التي تواجه الحماية الدولية

قد تؤدي الظروف الدولية أو الداخلية لعرقلة الحماية الدولية أو لتحجيم دورها وجعلها شعارات خالية وغير ذات مضمون، ويمكن القول بأن مشكلات الحماية الدولية تتمثل في مستويين الاول داخلي، والثاني دولي علي مستوي المجتمع الدولي:

أولا: المشاكل التي تواجهه الحماية الدولية علي المستوي الداخلي

تظل الدولة هي الاساس المسؤول أولا عن حماية واحترام حقوق الانسان وحرياته، ومع تطور المجتمع الدولي فرض علي الدولة باعتبارها جزءا من هذا النظام التزامات، قلصت من سيادة الدولة المطلقة (محمد، 2005)، وحولتها الي سيادة مقيدة، الا أن هذه الحقوق وهذه الحريات لا يتمتع بها أصحابها أو غير قابلة للممارسة وتبقى أسيرة الورق.

وفي هذا المجال نستعرض أهم ما يلاقي الحماية الدولية من مشاكل علي المستوي الداخلي، والذي يتعلق بمدي التزام الدول بتنفيذ اتفاقيات الحماية الدولية، والعلاقة بين قواعد الحماية الدولية والقانون الداخلي للدول.

- مدي التزام الدول بتنفيذ اتفاقيات الحماية الدولية: متمثلة في اتجاهين

اتجاه تقليدي: متمثل في إرادة الدول والاساس الملزم للقاعدة القانونية في احترام وتنفيذ اتفاقيات الحماية هي ارادتها.(عبد الغنى، 2013).

اتجاه الفقه المعاصر: والمتمثل في إرادة اشخاص القانون الدولي التي لها دور كبير في الفعالية العلمية للقاعدة القانونية.

- العلاقة بين قواعد الحماية الدولية والقانون الداخلي:

هناك شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدولي علي سمو القاعدة القانونية الدولية باعتبارها قاعدة أمرة، علي القانون الداخلي لا يجوز الاتفاق دوليا علي خلافها ويترتب علي مخالفة هذه القاعدة من قبل الدولة بوضعها في مسألة أمام الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الرقابية سواء كانت عالمية أو إقليمية "**فميزة حقوق الانسان تظهر في علو هذا القانون علي إرادة المشروع الوطني**". (محمد فؤاد ، 2010) .

ثانيا: المشاكل التي تواجه الحماية الدولية علي المستوي الدولي

وهي متمثلة في مستويين:

<u>الاول:</u> إمكانية التحفظ علي اتفاقيات الحماية ووقف سريانها:

التحفظ وفقا لما عرفته المعاهدات في المادة "2" الفقرة "3" أن (التحفظ يعني إعلان من جانب واحد أيا كانت صفته أو تسميته يصدر عن دولة عند توقيعها، أو قبولها، أو موافقتها، أو انضمامها إلي معاهدة، تهدف بها إلي استبعاد أو تعديل الاثر القانوني لأحكام معينة من حيث سريانها علي هذه الدولة).

"أصل هذا المبدأ هو السيادة الذي بموجبه يمكن للدولة القبول بالمعاهدة والتحفظ علي بعض أحكامها" (بشير، 2009).

<u>الثاني</u> تسييس الحماية الدولية:

المقصود بالتسييس بيان دور الاعتبارات والمفاهيم السياسية في التأثير علي حقوق الانسان، بالاعتراف بوجودها أو إقامة أجهزة للتركيز علي الانتهاكات التي ترتكبها بعض الدول والاغفال عن انتهاكات ترتكبها دول أخرى، مثال علي ذلك محاولة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية 1977 - 1981، مع انهيار الاتحاد السوفيتي معقل انهيار الشيوعية وتبني الدول التي كانت تسير في فلكه للمبادئ الغربية عندما قامت الدول الغربية بمساعدتها باحترام حقوق الانسان مستفيدة من انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار مبادئه ومفاهيمه، تم أخذ هذا التأثير علي حقوق الانسان بالانطلاق نحو العالم الثالث.(سامى، 2001).

رابعا: تطور الحماية الدولية

للإحاطة بهذا الموضوع سنتناول تطور الرقابة من مرحلة عدم التدخل في الشأن الداخلي لحماية حقوق الانسان أولا الي مرحلة التدخل ثانيا ،(الفيلالي، 2011) .

أولا: **عدم التدخل** : ظهر هذا المبدأ في التجمعات الدولية الاقليمية منذ ثلاثينيات القرن الماضي وأولي النظم التي أخذت به هي النظم الامريكية ثم أخذت به مجموعة دولية أخرى مثل منظمة الدول الامريكية، وحلف شمال أطلسي، وحلف وارسو، وجامعة الدول العربية، إلا أن مبدأ عدم التدخل لم يأخذ ما يستحقه من اهتمام الا بعد تشريعه في المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة والي ينص علي " ليس في هذا الميثاق ما يصوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما" (عمر، 2005) .

وتلي نص مبدأ عدم التدخل العديد من الاعلانات التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، منها قرار الامم المتحدة لسنة 1947، الذي يندد بجميع أنواع الدعاية التي تبث من أية دولة تخل بالسلام وتؤدي إلي ارتكاب عدوان، وقرار السلام عن طريق الافعال لسنة 1950، الذي يشجب تدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخري لتغيير حكومتها الشرعية (الفيلالي، 2011) .

ثانيا: **التدخل**: أن اساس التدخل يستند الي ما شرعه المجتمع الدولي من اتفاقيات عالمية وإقليمية يقع في مقدمتها ميثاق الامم المتحدة الذي يحوي الكثير من النصوص التي اشارت الي ضرورة احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية وهذا ما لا يتحقق إذا قصر اهتمام كل دولة علي مراعاة هذه الحقوق وتلك الحريات لاتخاذ التدابير القانونية وفق ما نصت عليه المادة (56) من الميثاق والتي ألزمت الاعضاء بأن يقوموا منفردين ومجتمعين بما يجب عليهم لإدراك مقاصد الامم المتحدة المنصوص عليها في المادة (56) والتي تضمن التدخل الدولي لضمان حماية حقوق الانسان (حسين، 2010) .

المحور الثاني : الأسس القانونية للحماية الدولية للاجئين ودور المنظمات الدولية فيها

أولا : <u>المنظمات الدولية:</u>

1. الحماية الدولية في ظل عصبة الامم: قامت هذه المنظمة بالعديد من المبادرات بهدف مساعدة اللاجئين في أوروبا وإنشاء العديد من الوكالات الدولية الخاصة برعاية اللاجئين مثل (حسن، 2014):

- مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الروس الذي أنشأ بسبب الثورة الروسية
- المفوض السامي لشؤون اللاجئين القادمين من ألمانيا سنة 1943 والذي تمكن من توطين أكثر من 80000 يهودي فارين من ألمانيا بشكل رئيسي في فلسطين.

2. الحماية الدولية للاجئين في ظل منظمة الامم المتحدة:

- ميثاق الامم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في مدينة سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1945، والذي توصل الي ضرورة وجود وكالات دولية متخصصة باللاجئين نظرا للأضرار التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية.
- المفوضية السامية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تم إنشاؤها 1949 والتي توفر الحماية الدولية للاجئين والسعي لإيجاد حلول لهم بواسطة الحكومات والعودة الطوعية الي أوطانهم ، (عمر فرحات ، 2012) .
- منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أنشأت هذه المنظمة عام 1946 من أجل إغاثة المشردين والذين فقدو أسرهم بسبب الحرب العالمية الثانية والتي تقدم الخدمات مثل الرعاية المبكرة للطفولة عن طريق التغذية والتطعيم والدعم النفسي.(سويامها لينغام 2012)
- منظمة العمل الدولية: والتي نشأت بعد الحرب العالمية الأولي وتعتبر أول وكالة دولية متخصصة وفقا للمادة 63 من ميثاق الامم المتحدة، ومن أهم مبادئها القضاء علي البطالة وتنظيم ساعات العمل. (عمر فرحات ، 2012) .
- منظمة الصحة العالمية: والتي أنشأت عام 1946 ودخلت حيز التنفيذ عام 1948 يقع مقرها في جنيف "سويسرا" والتي تهدف الي رفع المستوي الصحي العالمي والتعاون مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة في مساعدة اللاجئين وفتح مراكز صحية في البلدان التي تعرف تواجد اللاجئين فيها.(عقبة خضراوي 2014) .

ثانيا: المنظمات غير الدولية

هناك العديد من المنظمات غير الدولية تهتم بقضايا اللاجئين سنحاول إبراز أهمها في مجال الحماية وتقديم المساعدة:

1. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: من الادوار التي تلعبها هذه المنظمة ما يلي:

- تقديم المساعدات العاجلة التي يجب أن تكون شاملة لكل الضحايا التي يحتاجون إليها.
- إحصاء فئة اللاجئين والنازحين.

- التعاون مع المجتمع الدولي في الحث عن سبل تخفيف هذه الظاهرة وإيجاد أماكن لحمايتهم ومساعدتهم.

2. منظمة العفو الدولية: والتي أنشأت عام 1961 ومقرها لندن والتي تهدف الي الافراج عن السجناء السياسيين أو الذين لهم رأي ديني مخالف، والسعي وراء الاشخاص الذين يسجنون دون محاكمة أو محاكمتهم بطرق غير عادلة، أما دورها في مساعدة اللاجئين من خلال جمع التبرعات من بين أعضاءها من أجل مساعدتهم والدعوة الي احترام حقوق الانسان اللاجئ ، (سليمان أبو ستة ، 2002).

المحور الثالث : اوضاع اللاجئين السوريين في المانيا

عندما اشتد النزاع والتوتر داخل الاراضي السورية أدي الي تدهور الاوضاع في جميع المجالات نتج عنه أزمة انسانية كبيرة دفعت السوريين الي النزوح القصري خارج بلادهم ، حيث استقروا في الدول المجاورة التي لم تسلم بحد ذاتها من الاستقرار الامني والاقتصادي، وهوا ما زاد من تردي اوضاع هؤلاء الاشخاص الذين دخلوا بصفتهم لاجئون، ومن الاحصائيات التي أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نهاية 2016 أن هناك حوالي 9 ملايين شخص اضطروا الي النوح في جميع أقطاب العالم، أما طالبو اللجوء فوصل الي ما يقارب 1.2مليون (المفوضية، 2015) .

تعد سوريا من الدول التي أخذت أكبر حصة من الارقام المشار إليها من قبل المفوضية حيث بلغ عدد الاشخاص الذين تهتم بهم المفوضية أكثر من 3 ملايين لاجئ، حسب الخطة التي أعدتها المفوضية في مواجهة الازمات ما بين عامي "2015 ـ 2016"؛ وهذه الارقام يعود سببها الي النزاع القائم في سوريا بين المعارضة والنظام السائد في مارس 2011، والذي أدي الي عدم الاستقرار .

- **<u>سياسة المانيا تجاه المهاجرين واللاجئين "اللاجئين السوريين:</u>**

حسب تقارير منظمة العفو الدولية الصادرة عام 2014، بلغ عدد اللاجئين السوريين في دول أوروبا حوالي 1.5 مليون لاجئ، وبحسب توقعات المفوضية ان العدد من الممكن ان يزداد في أواخر 2015،باعتبار أن منح اللجوء هو عمل إنساني في دول أوروبا الذي كرسته العديد من الاتفاقيات سواء كانت دولية أو إقليمية؛ ولقد جاءت الازمة السورية لتبين ما مدي تطبيق واحترام لهذه الاتفاقيات وتكريس العمل الانساني.

حيث استقبلت دول أوروبا حوالي 37000 لاجئ سوري خلال سنوات 2012 ـ 2016 باعتبار ان هذه الدول متمسكة بأساليب الديموقراطية والحرية الفردية، وهو من ضمن سياسة المفوضية، المتعلق بتقديم

الدعم لهؤلاء اللاجئين والتضامن الاوروبي في تقاسم هذه الاعباء (نادية حسن ، 2013) .

- **سياسة الأبواب المفتوحة**

عندما بلغ عدد المهاجرين المشردين من سوريا مئات الآلاف على ما يعرف بخط البلقان، وأغلبهم كان يسعى للوصول إلى ألمانيا أو السويد، كانت الدولة الألمانية أمام خيارين

1. التمسك بسياسة إغلاق الحدود المتبعة منذ سنين، والتأكيد على حماية وتحصين الحدود الخارجية الأوروبية والتمسك باتفاقات أوروبية، وتحميل بعض الدول أعباء ثقيلة، كما هو الحال مع إيطاليا شمال المتوسط واليونان جنوب البلقان بسبب الشرط الذي يقتضي بمعالجة اللاجئين في اول دولة يصلونها

2. فتح الحدود دون خطط مسبقة لإدارة أعداد هائلة من اللاجئين الجدد، اذ لم تتمكن الأجهزة المعنية ومعسكرات الاستقبال المؤقت استيعابها والسيطرة على معالجتها بشكل تتناسب مع استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين وشكلت المانيا عام 2015 المكان الأول لتوجه اللاجئين. ويرجع ذلك إلى قيام المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين **(BAMF)** بتعليق العمل باتفاقية "دبلن" فيما يخص المواطنين السوريين ما أدى إلى قبول السوريين الذين خالفوا الاتفاقية وإلغاء أوامر عودة السوريين الذين بصموا في دول أخرى وعودتهم الي هذه الدول، (ياسمين عبد الله، 2022) .

أعلنت ألمانيا أنها مستعدة لاستقبال عشرات الالاف المهاجرين، الذين شكل غالبيتهم من السوريين والعراقيين والأفغان الهاربين من الحروب. وذلك في عام 2015 حين شكلت قضية اللاجئين هذه موضع الجدل الأساسي في البلاد ، وعليه اعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أغسطس 2015 :إن التغلب على موجة اللجوء هي "مهمة وطنية كبيرة"، وتصر على أن "ألمانيا ستنجح في هذه المهمة "اذ قدرت عدد طلبات اللجوء عام 2015 نحو 203 الف طلب ، فقد عملت السياسة العامة الالمانية تجاه اللاجئين في خطين : اقرار تشريعات وقوانين تحاول تنظيم الهجرة الى الأراضي الألمانية من جهة، والحد من الهجرة غير النظامية من جهة اخرى. فقد شرعت المانيا بإجراءات ادارية وقانونية تسرع عملية البت في طلبات اللجوء الشرعية لتخفيف ازمة اللاجئين المنتشرين في الأراضي الألمانية وتصويب اوضاعهم القانونية، ومن هذه الإجراءات القانونية ما أوضحه وزير الداخلية الألماني "توماس دي ماي تسيري"، بشأن اتخاذ القرار المناسب لطلبات اللجوء خلال ثلاثة أشهر من تقديمها، وإعفاء المانيا اللاجئين السوريين مؤقتاً من اجراءات "اتفاقية دبلن، (ساطع نور الدين، 2013).

اضافة الى ما تقدم، اضافت الحكومة الاتحادية قانون عرف بـ "قانون معونة طالبي اللجوء" والذي يلزم الحكومات المحلية الألمانية بتأمين الاحتياجات المعونات المادية والإنسانية للاجئين السوريين وغيرهم. ويدخل ايضا المنح العينية مثل: توفير السكن المريح، تغطية الطاقة الكهربائية والماء الصالحة للشرب

كما عملت ألمانيا بقيادة المستشارة أنغيلا ميركل، تمسكت بموقف الدفاع عن استقبال اللاجئين وتقسيمهم بين الدول الأوروبية بنظام الحصص، وأيدها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر وقال "هي مسألة إنسانية تتعلق بكرامة الإنسان ، وبالنسبة لأوروبا هي أيضا مسألة العدالة"، وطالب دول الاتحاد الأوروبي بتقاسم الأعباء واستقبال 110 ألف لاجئ، وتعزيز سياسة عودة المهاجرين واللاجئين إلى بلدانهم. بينما أبدت السويد مرونة كبيرة في التعامل مع اللاجئين في المرتبة الثانية بعد ألمانيا ، وبذلك وفرت المانيا للاجئين السوريين من خلال السياسة التي اتبعتها قدر لا بأس به من الحقوق الانسانية الأساسية التي يحتاجها اللاجئ من خلال هذه الاجراءات التي اتبعتها والمشاريع التالية التي نفذتها لتسهل عملية ادماج اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني وتقلل من سلبياتهم .

- **<u>الإجراءات الألمانية نحو الاندماج (مشاريع وقوانين الاندماج)</u>**

حرصت الحكومة الألمانية المتمثلة بسياسة "ميركل" على ادماج اللاجئين من خلال مجموعة من المشاريع، واقرار قوانين دمج للاجئين، والتي من شأنها تسهيل عملية انخراطهم في المجتمع وسوق العمل بالتحديد، والزمتهم بعقوبات في حال تم انتهاك هذه القوانين، فسياسة ميركل لم تأتي عبثاً بل مصلحة قومية، قبل الإنسانية او امتثال للمنظمات الدولية، فهي تدرك انخفاض قوى العمل في السوق له آثار سلبية على ازدهار الاقتصاد ونموه، لذلك فإنها تقوم بسد فجوة العجز العمالي لديها من المهاجرين وطالبي اللجوء حيث تستقبل مئات الآلف من اللاجئين السوريين، فالنقص في العمالة يؤدي إلى انخفاض تمويل صناديق التقاعد والتأمين الصحي وانخفاض المستهلكين والمنتجين للبضائع في السوق المحلية وقلة دافعي الضرائب.

حيث إن الحكومة الألمانية حرصت في سياستها تجاه اللاجئين السوريين على دمجهم داخل المجتمع الألماني، وكان ذلك على الصعيد الداخلي، فقامت الحكومة الألمانية بعدد من المشاريع ومنها (منظمة أفو الألمانية للعمل على مساعدة اللاجئين وتقديم الدعم لهم، 2022) .

1. مشروع جسر: قامت الحكومة الألمانية لمساعدة اللاجئين في التعرف على الأنظمة والقوانين الألمانية، حال وصول اللاجئين الى البلاد عبر توظيف عدد كبير من المقيمين في البلاد
2. تطبيقات الكترونية لمساعدة اللاجئين على الاندماج: وذلك لتسهيل تقديم معلومات للاجئين حول كيفية الحصول على طلب اللجوء، وتعريف اللاجئين حول امكانية الحصول على عمل أو التدريب المهني، اضافة الى تعريفهم بقيم المجتمع الألماني، والعادات الاجتماعية، مع نصائح إرشادية بخصوص كيفية العيش في ألمانيا لغير الألمان.

3. انشاء منظمات تساعد اللاجئين السوريين على الاندماج في المجتمع الألماني: ظهرت المؤسسات المساعدة، في سبيل ضمان رعاية اللاجئين السورين ليكونوا قادرين فيه على الاندماج في المجتمع الألماني والتمشي مع قيمه تقاليده ليصبحوا فئة منتجة فعالة
4. ترجمة الدستور الألماني للغة العربية لمساعدة اللاجئين على الاندماج: بهدف تسهيل عملية الاندماج.

المحور الرابع :استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جهود المفوضية في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة:

قامت المفوضية بوضع حد لهذه المعاناة عن طريق وضع خطط واستراتيجيات ما بين عامي " 2015 - 2016 " والتي شملت عدة متطلبات من بينها، (المفوضية ، 2015) :

1. الحماية حيث تم إحصاء 4 ملايين و670 ألف لاجئ يشاركون في برنامج المساندة النفسية والاجتماعية.
2. تدريب ما يقارب 18 الف لاجئ علي حماية الاطفال في مواجهة العنف الجنسي.
3. الغذاء هناك ما يقارب 2 مليون 337 الف فرد يتلقون مساعدات غذائية من المفوضية وتدريب ما يقارب 50 الف فرد في القطاع الزراعي.
4. التعليم حيث تم تسجيل 830 الف طفل يتراوح أعمارهم ما بين 5 الي 17 سنه في التعليم الرسمي ابتدائي وثانوي وتدريب 41 الف معلم وبناء أكثر من 480 منشأة تعليمية.
5. الصحة حيث تم تدعيم 439 منشأة صحية وتدريب 13 الف موظف في المجال الصحي
6. المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، واستفادة حوالي مليون و800 الف لاجئ من الكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب.
7. توفير العمل حيث وفرت المفوضية حوالي 1100 مشروع مساند لحوالي 272 الف فرد سوري علي العمل للحصول علي أجر في كافة أنحاء الدول المضيفة.

إعادة توطين اللاجئين السوريين

تعمل المفوضية لإنجاح نوعين من الحلول، سواء التوطين في دول الملجأ، أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

التوطين في بلد الملجأ

حتي يكون الحل دائما لابد من توفير بعض الشروط وهي، (حورية قاسى ، 2015).

- ✓ موافقة حكومة بلد الملجأ: يمكن لدولة الملجأ أن تمنح الجنسية وتقوم بالإدماج، ويمكن ان ترفض إذا رأت في ذلك يشكل تهديدا أساسيا واجتماعيا واقتصاديا عليها.
- ✓ تقبل الدول المضيفة لمخيمات اللاجئين باعتبارهم مجتمع محلي.
- ✓ يجب علي الدول المضيفة تمكين اللاجئين من ممارسة الحقوق الواردة في اتفاقية 1951، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسي والتمتع بجنسية تلك الدول.

واستخلاصا مما سبق نجد أن أغلب الدول لم تمنح هؤلاء اللاجئين جنسيتها ومنحهم كل الحقوق التي أقرتها اتفاقية 1951، وفي هذا المقام نجد ان الدول الاوروبية تتخوف من إدماجهم بسبب النظرة السيئة للمسلمين ونشر الثقافة العربية الاسلامية في مجتمعاتهم.

إعادة التوطين في بلد ثالث

تقوم الدول باتباع مجموعة من المعايير من أجل تحديد من هم المعنيون بإعادة توطينهم، فالمفوضية تتبع المعايير التي تمكنها من التعرف علي اللاجئين الذين هم بأمس الحاجة لإعادة توطين وهي دائما تعطي الأولوية للفئات الضعيفة كالأطفال والنساء.

وعلي هذا الاساس دعت المفوضية الدول المضيفة لقبول توطين 30 الف لاجئ سوري في نهاية 2014 والتزام الدول بتنفيذ هذا التوطين (حورية قاسى، 2015).

الخاتمة:

من خلال استعراضنا لأزمة اللاجئين السوريين ولجوئهم الي الدول المانحة للجوء، وجدنا أنهم غير مرغوبين في استقباله وذلك راجع ان الدول الاوروبية تتخوف من إدماجهم بسبب النظرة السيئة للمسلمين ونشر الثقافة العربية الاسلامية في مجتمعاتهم ، غير ان الحكومة الالمانية لها هدف اخر من استقبال اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني لأسباب تتعلق بأزمات اقتصادية داخلية لذلك سعت السياسة الالمانية الداخلية على محاولة الاستفادة من العمالة السورية وتقليل سلبياتها قدر الامكان وظهر ذلك في مجموعة المشاريع التي اقرتها الحكومة الالمانية لسهولة ادماج اللاجئين السوريين في المجتمع الألماني ،وقد سهلت هذه الاجراءات من ادماج اللاجئين السوريين داخل المجتمع الألماني ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين السوريين في البلدان المختلفة ، غير ان اللاجئين عموما كانوا يعانون من مجموعه من المشاكل التي كانت تعيق تمتعهم بحقوقهم

الانسانية الاساسية في اغلب الاحيان ، وذلك راجع اما لقصور قوانين الحماية الدولية في بعض الجوانب و امور تتعلق بالدول المضيفة ، الامر الذى جعل من قضية اللاجئين وطالبي الحماية الدولية ظاهرة إنسانية، تستدعى الحل خاصة وأن أغلب النصوص القانونية الدولية التي تمنح هذه الحقوق أصبحت حبرا علي ورق ، نتيجة عدم امتثال الدول لهذه الاتفاقيات مما ادى الى يعانى طالبي اللجوء من اوضاع سيئة للغاية في البلد المضيف وهذه الاوضاع التي يعيشها هؤلاء جاءت نتيجة لعدة عراقيل وهي:

- نقص التنسيق بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول المستقبلة.
- نقص التمويل من طرف الدول والمنظمات الدولية.
- عدم وصول المساعدات المادية والمالية وذلك راجع الي سرقته وبيعها وعدم وصولها لمستحقيها.
- عدم الاستقرار الامني والاقتصادي لبعض الدول المانحة للجوء.
- عدم احترام دول الملجأ لأحكام اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

التوصيات:

توصلنا الي تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تكثيف الجهود الدولية في سبيل توفير الحماية الدولية للاجئين السوريين:

- علي الدول التي صادقت علي اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين الالتزام التام بأحكامها والعمل علي تنفيذها.
- العمل علي إدماج اللاجئين السوريين في بلد اللجوء في ظل استحالة رجوعهم لأوطانهم وفقا لنص اتفاقية 1951.
- جعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر فعالية وإعطائها الشخصية القانونية في متابعة ومقاضاة الدول التي تتعدى علي حقوق اللاجئين التي جاءت بها اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. احمد ابو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الانسان في إطار منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، القاهرة: دار النهضة، 2008.
2. صلاح الدين جلال، الحق في المساعدة الانسانية، الاردن: دار الفكر الجامعي،2008.
3. محمد صافي، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، القاهرة: دار النهضة،2004.

4. سليمان أبو ستة، حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مركز دارسات الوحدة العربية،2002.
5. عقبة خضراوي، الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي للاجئين، الاسكندرية: مكتبة الوفاق، 2014.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

1. حوري أيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة دكتوره في العلوم القانونية، كلية الحقوق: جامعة مولود معمري،2014.
2. عقبة خضراوي، الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة محمد خضير: بسكرة، 2012.
3. محمد مظهر حريز، **القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما باللاجئين**، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، 2013.

ثالثاً: المقالات العلمية:

1. زهير حسن، الرقابة السياسية الدولية لحقوق الانسان، المجلة العربية للقانون الدولي،2010، العدد:104.
2. حميد عبدالغني، الميثاق الدولي لحقوق الانسان، المجلة المصرية للقانون الدولي،2013،العدد4.
3. احمد ابو الوفا، نظام حماية حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولي،2010، العدد12.
4. المفوضية، التكلفة الانسانية للحرب، الاتجاهات العالمية ، جنيف: سويسرا،2015.
5. http//www.unhcr/Arabica.org/53fo4406.html تاريخ الدخول 2022/2/9 الاربعاء الساعة 6:24 م
6. المفوضية، النداء العالمي،الاردن،2015،ص1 http//www.unhr–Arabic.org/53787ec96.html يوم الاربعاء ساعة 7:00 2022/2/9م
7. نادية حسن، اللاجئين السوريين: معاناة وحقوق ضائعة،2013، العدد:4054.

رابعاً: النصوص القانونية:

1. المادة 14، فقرة1، من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948م.
2. المادة الاولي من إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي لسنة 1992م.
3. المادة الاولي من الاعلان العالمي بشأن القضاء علي العنف ضد المرأة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 104/48 لسنة 1993.
4. المادة 24 فقرة 3 من الاعلان العالمي لحقو ق الانسان 1948.
5. المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل 1989.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Study of Sawdust as Natural Oil Sorbent for Oil Spill Comparative Study: Albayda, Libya

Abdrabba I. Hassan[1], Abdulfatah. S. Mahmoud[1], Suhaib F. Binkhayal[1], Nuraldeen A. Almabrok[1]

huthefabosedra@gmail.com / fatah_mahmod@yahoo.com

1. Department of Chemical Engineering, Faculty of Engineering, Omar Al-Mukhtar University, Al-bayda, Libya.

Abstract

Oil pollution has become one of the most serious threats to the water ecosystem over the past 30 years due to the widespread development of the offshore petroleum industry, increased oil runoff, increased accidental spills, and fuel discharges from the ground - oil drilling accidents and the increase in offshore oil transportation. Despite the presence of many techniques to clean up oil spills, sorbents are considered as one of the most attractive techniques due to the high rate of absorption or adsorption and ease of application. Organic-based sorbents have become the best type to use based on their abundance of resources and its biodegradability. Among the many natural organic sorbents available, sawdust has big potential to be used as oil absorbent due to its advantages of being low-cost source, low density and exhibiting hydrophobic- oleophillic characteristics. In this study, the utilization of sawdust as sorbent material some types of oil was investigated (crude oil, oil 40 and oil 20W50). The effects of process with two parameters such as weight of sorbents and contact time on the extent of oil sorption were investigated.

Keywords: oil spill; sorbents; sawdust; crude oil; oil 40; oil 20W50; adsorption.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الملخص

أصبح التلوث النفطي أحد أخطر التهديدات للنظام البيئي المائي على مدى الثلاثين عامًا الماضية بسبب التطور الواسع النطاق لصناعة البترول البحرية ، وزيادة تسرب النفط ، وزيادة الانسكابات العرضية ، وتصريف الوقود من الأرض – حوادث التنقيب عن النفط وزيادة في نقل النفط البحري. وعلى الرغم من وجود العديد من التقنيات لتنظيف الانسكابات النفطية ، إلا أن المواد الماصة تعتبر من أكثر التقنيات المفضلة نظرًا لارتفاع معدل الامتصاص وسهولة التطبيق. أصبحت المواد الماصة ذات الأساس العضوي أفضل نوع للاستخدام بناءً على وفرة مواردها وقابليتها للتحلل البيولوجي. من بين العديد من المواد الماصة العضوية الطبيعية المتاحة ، تتمتع نشارة الخشب بإمكانية كبيرة لاستخدامها كممتص للزيت نظرًا لمزاياها المتمثلة في كونها مصدرًا منخفض التكلفة ، وكثافة منخفضة ، وخصائص كارهة للماء. في هذه الدراسة تم دراسة استخدام نشارة الخشب كمادة ماصة لبعض أنواع النفط (زيت خام, زيت 40 وزيت 50/20) تم دراسة تأثير العملية مع متغيرين مثل وزن المواد الماصة ووقت التلامس على مدى امتصاص الزيت.

الكلمات الرئيسية: انسكاب نفطي، مواد ماصة، نشارة الخشب، زيت خام، زيت 40، زيت 50W20 ؛ الامتزاز.

1. Introduction

An oil spill is a release of a liquid petroleum hydrocarbon into the environment due to human activity and is a form of pollution. The term often refers to marine oil spills, where oil is released into the ocean or coastal waters. Oil spills include spills of crude oil from tankers, sea platforms, drilling rigs and wells, as well as spills of refined petroleum products and their by-products, heavy fuels used by large ships such as bunker fuel, or any spillage of any white oily waste or waste oil. Cleaning up spills can take many years (G. M. Dunnet, 1982).

Major sources of waste oil include petroleum refining, petrochemical plants, vehicle repair garages, metal and steel manufacturing industries, vegetable and animal oils in household's wastes and abattoir wastes. one of the main sources of water pollution is crude oil spill. Oil and petroleum products can pollute sources of water such as seas, oceans, rivers, or underground waters. Oil spill over the oceans and seas requires prompt attentions due to their environmental and economic impacts.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

On April 20, 2010, the Deepwater Horizon oil rig, an ultra-deep water offshore drilling rig, exploded in the Gulf of Mexico about 41 miles off the Louisiana coast, this was due to the explosion that occurred under the waters of the Gulf of Mexico. The fire burned for 36 hours, and the 4.1 million barrels of oil recovered in Gulf of Mexico, eleven crew members died, and others were seriously injured, as fire engulfed and ultimately destroyed the rig. Where this is considered an accident the largest marine oil spill in the history of the petroleum industry. (J. Stephen Dorrler, 1972 and G.J.H. Goossens).

In general, wherever oil is produced, transported, stored, and used, there will be a risk of spillage. Spilled oil has an undesirable taste and odor, affects tourism and economy, and causes severe environmental damages (Hussein et al., 2008; Sayed and Zayed, 2006).

To overcome the environmental challenge, novel synthetic organic sorbents with high oil absorption capacities, high porosity, large surface area and high degradability rate were developed, e.g., cellulose aerogels. Inorganic sorbents such as manganese oxide, bentonite, have high oil absorption capacities. Natural organic sorbents such as peat and cotton grass fiber, rice husk and carbonized rice husk, butyl rubber, coconut husk, sawdust, Kapok fiber, sugar cane bagasse, chitosan barley straw and other natural fibrous sorbent have also been used for removal of oils from contaminated waters.

Oil sorbents can be classified into three basic categories, including inorganic mineral products, organic synthetic products, and organic vegetable products (Adebajio et al., 2003; She et al., 2010). Inorganic sorbents include zeolites, silica, perlite, graphite, vermiculites, sorbent clay, diatomite, glass, wool, sand, and volcanic ash; materials such as polypropylene and polyurethane are organic synthetic products. Natural organic sorbents include peat moss, wood fiber, cotton fiber, cellulosic kapok fiber, kenaf, milkweed floss straw, hay, sawdust, ground corncobs, feathers, and other carbon-based products (Annunciado et al., 2005; She et al., 2010).

Several methods have been developed to eliminate oil from polluted water. The oil spill on water is usually classified as large or small scale. At large scale, cleaning up of the spill is limited by using booms followed by skimmers. Mechanical techniques by using shovels are commonly employed for oil spills that are landed on shore (Abdullah et al.,2010).

Further treatment by in- situ burning, bioremediation (Zahed et al.,2010), and using chemical agents, such as dispersants (Lessard and DeMarco,2000) have

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

been used. An illustration of the fate of oil spills in the marine environment (weathering process) (Karana et al., 2011), Even though several studies have been performed in this area, more research is still required. The most commonly used shoreline cleanup options are listed in Table 1.1:

Table 1.1: The most commonly used shoreline cleanup options

Category of Response Option	Example Technology
Natural method	Natural attenuation
Physical method	Booming and skimming
	Wiping with absorbent materials
	Mechanical removal
	Low pressure flushing
	Washing
	Cutting vegetation
	Stripping
Chemical methods	Dispersants
	Demulsifiers
	Gelling agents (solidifiers)
	Surface film chemicals
	In situ burning
Biological methods	Bioremediation
	Phytoremediation

Source: (Zahed et al., 2005; Zhu et al., 2001; Alade, 2011).

This paper was designed to examine the utilization of Sawdust in the removal of oil spills from contaminated waters as a means of physical treatment to replace the conventional synthetic adsorbents that are currently used.

Problem Statement

In the process to clarify the purpose of the paper was being carried out, the problem statement is divided into two sections:

Significant of the Project

This paper is carried out with the aim to study on natural organic that can be used to replace synthetic absorbents.

Objectives

The objectives of my paper are:

- To increase the usage of by-product of the Sawdust as one of the ways to reduce the organic waste.
- To investigate the effectiveness of Sawdust to adsorb oil from water.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Scope of Study

materials had been chosen from organic materials products to be the test materials. They are Sawdust. The scope of study will be on the rate of oil absorption of the materials on crude oil.

2. METHODOLOGY

INTRODUCTION

In this part, the detail materials used, and experimental procedure will be explained. Started with where the raw material is collected, the preparation of the sample, the method of research and finally the data collection method for the research**.**

MATERIAL PREPARATION

The material proposed is sawdust this the natural sorbent evaluated during the experiments.

1.Preparation of the sawdust

The sawdust was obtained from a carpentry workshop located near the in the industrial district in Albayda city, then the sawdust was soaked in water for 12 hours, and after, the samples were dried under sunlight for three days, then the samples were dried in the oven at 105° C, for a p 24hour, then measuring the moister in the sawdust after drying. After that, the samples were placed in boxes and stored in a controlled laboratory environment until use, as shown in the figures bellow.



Figure 2.1 The sawdust before preparation



Figure 2.2: Dry the sawdust at temperature about 105 C°

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788



Figure 2.3 The sawdust after preparation



Figure 2.4 Measuring the moister in the sawdust after drying

2. Crude oil, Oil 20W50, oil 40

Crude oil sample was obtained from Arab Gulf Oil Company (AGOCO) Tobruk - Refinery Libya (95% pure). Biodiesel sample was obtained from experimental study, oil (40- 20W50) were buy from market.



Figure 2.5 sample of Crude oil, Oil 20W50, oil 40

3. Apparatus and Experimental tools

1. Electric Oven
2. Electronic Balance
3. Mixer
4. Beakers, with different sizes (500ml_1000ml).
5. Conical Flasks, with different sizes (50ml_250ml_1000ml).
6. Glass pan
7. Metal net.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

4. EXPERIMENTAL PROCEDURE

1. Oil absorption

The objective of this test is to determine the optimum absorbent capacity without competing presence of water. This test is performed at room temperature.

The type of absorbent material used sawdust; The sawdust categorized as absorbent since the materials are unconsolidated.

2. Sawdust experiment

Step (1): at constant volume of oil, constant absorption material and the change in time



Figure 2.6 shown the weigh 10g of sawdust

1. Weigh 10g of sawdust and is known as m_1 in unit gram.
2. 200 ml of seawater is poured on the 1-liter beaker.
3. Add about (20 mL) of crude oil into (200 mL) Sea Water and put them in beaker at room temperature.
4. Measuring 10 gram of sawdust and put it in the beaker which has a sample of crude oil and sea water and mixing them.



Figure 2.7 shown supply the material



Figure 2.8 shown Add of crude oil into Sea Water



Figure 2.9 shown add of oil40 into Sea Water

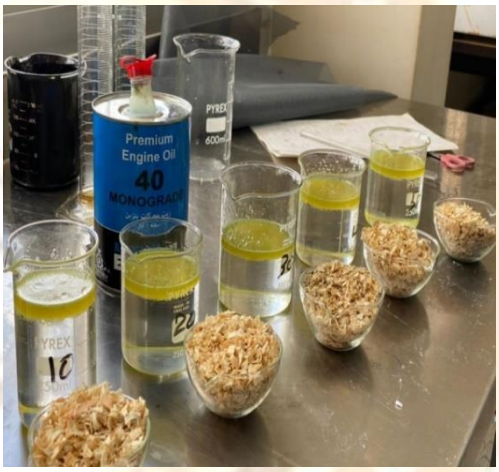


Figure 2.10 shown add of oil20w50 into Sea Water



Figure 2.11 shown the mixing of material by mixer

5. It is left for 10 minutes to absorbed.
6. Observe the effect of sawdust on crude oil.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

7. Separate the mixing on metal net
8. Strain the contents of the beaker using a mesh to catch the sawdust
9. Record the weight of absorbent material at each time test. (20, 30, 40,50 minutes) (after the absorbent)
10. Calculate the percentage of oil absorption using eq (1).

$$\boldsymbol{Percentage\ of\ \ oil\ \ absorbency = \frac{m_2 - m_1}{m_1} * 100 \ldots . 1}$$

***Where*:**

Q: Represents the oil absorption %.

$m_{1:}$ The weights of the oil-absorbent before oil absorption, g

m2: The weights of the oil-absorbent after oil absorption, g. (Lei Ding, et al 2010).

11. Apply the experiment for three types of oil

3. RESULT AND DESCUSSION

OIL ABSORBENCY TEST:

The oil absorbency test is conducted based on procedures discuss in, the types of oil were used in this experiment is crude oil, oil 40 and oil 20w50.

Step 1: at constant volume and with changing time

Table 3.1: Shown the result of oil absorbency for sawdust

Time (minuet)	Sorption weight (kg)		
	crude oil	oil 40	oil 20w50
10	77.85	79.14	77.33
20	76.56	78.54	77.48
30	77.84	76.46	77.99
40	77.19	75.85	80.26
50	78.96	78.62	78.6

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

From table 3.1 and as shown in the figure 3.1: shown that the mount oil absorbency of sawdust was for crude oil, where reach to **77.85 kg** at 10 minutes, but decreases the weight of the absorbent material to **76.56 kg** at 20 minutes., then increases the absorbency will be **78.96 kg** at 50 minute to becomes the best absorbency at this time.

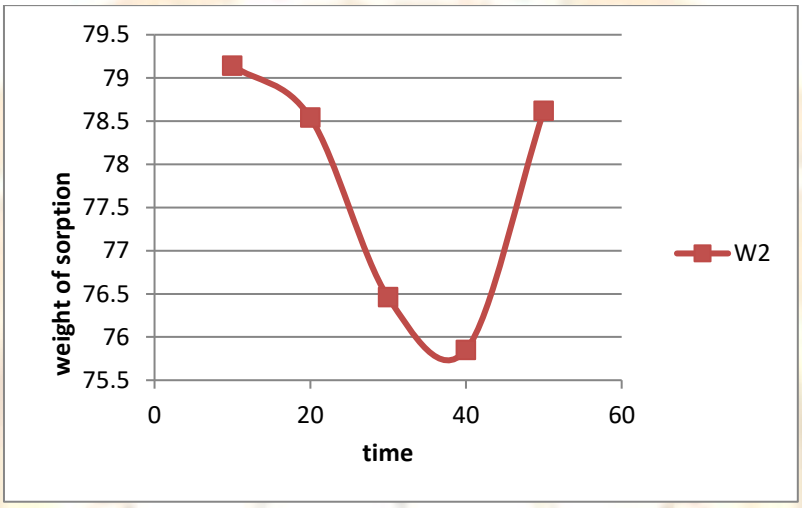


Figure (3.1) Shown the result of use the sawdust with crude oil

From table 3.1 and as shown in the figure 3.2: shown that the mount oil absorbency of sawdust was for oil40, where reach to **79.14 kg** at 10 minutes, but decreases the weight of the absorbent material to **78.54 kg** at 20 minutes., then increases the absorbency will be **78.62 kg** at 50 minute to becomes the best absorbency at 10 minute

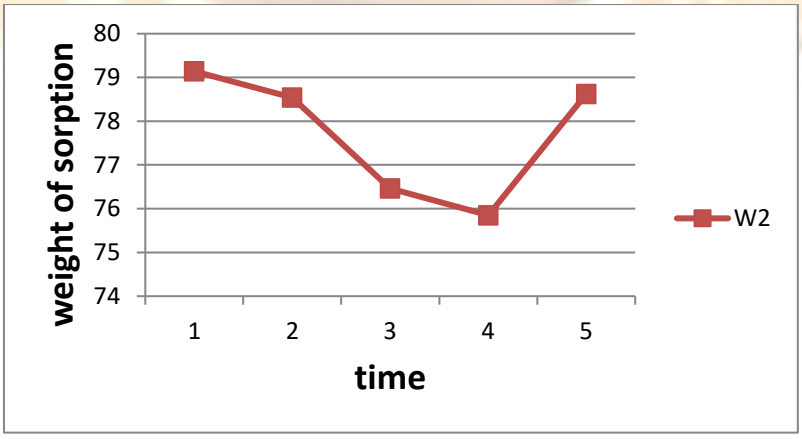


Figure (3.2): Shown the result of use the sawdust with oil (20w40)

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

From table 3.1 and as shown in the figure 3.3: shown that the mount oil absorbency of sawdust was for oil (20w50), where reach to **77.33 kg** at 10 minutes, then increases the weight of the absorbent material to **80.26 kg** at 40 minutes. but decreases the absorbency will be **78.6 kg** at 50 minute to becomes the best absorbency at 40 minutes.

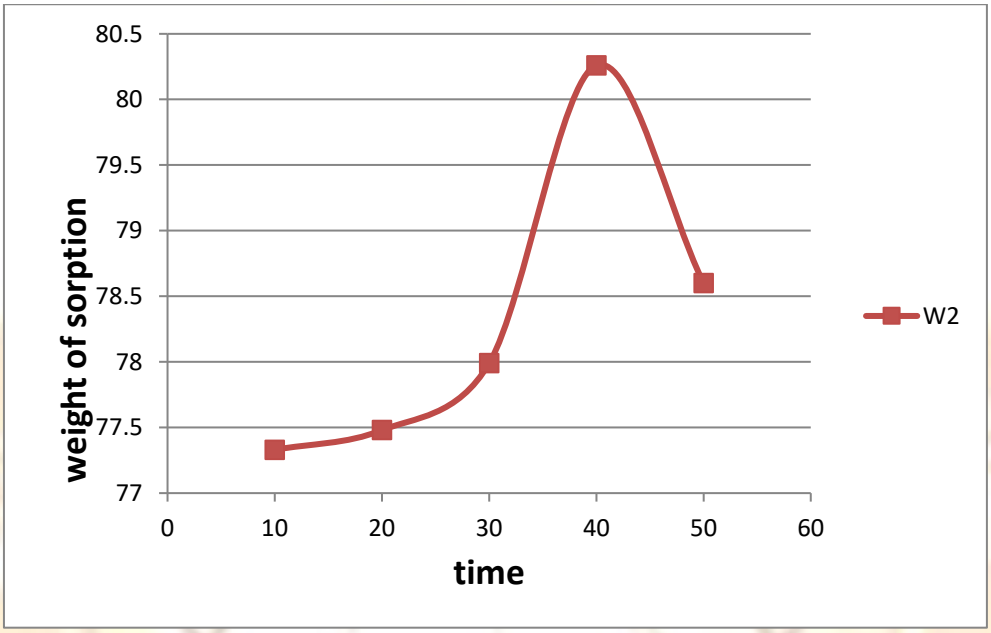


Figure (3.3): Shown the result of use the sawdust with oil (20w50)

From table 3.1: and with comparing between crude oil, oil 40 and oil 20w50, the figure 3.4: shown that the mount oil absorbency of sawdust for oil 20w50 higher than crude oil, oil 40, where reach to 80.26 kg at 40 minutes. but for oil 20w50 the weight of the absorbent material reaches to 79.14 kg at 10 minutes. From the results, we note that the rate of absorption of the oil 20 W 50 is the best and the reason is the process became regular, while in other oils there was a disturbance in absorption during the specified times.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

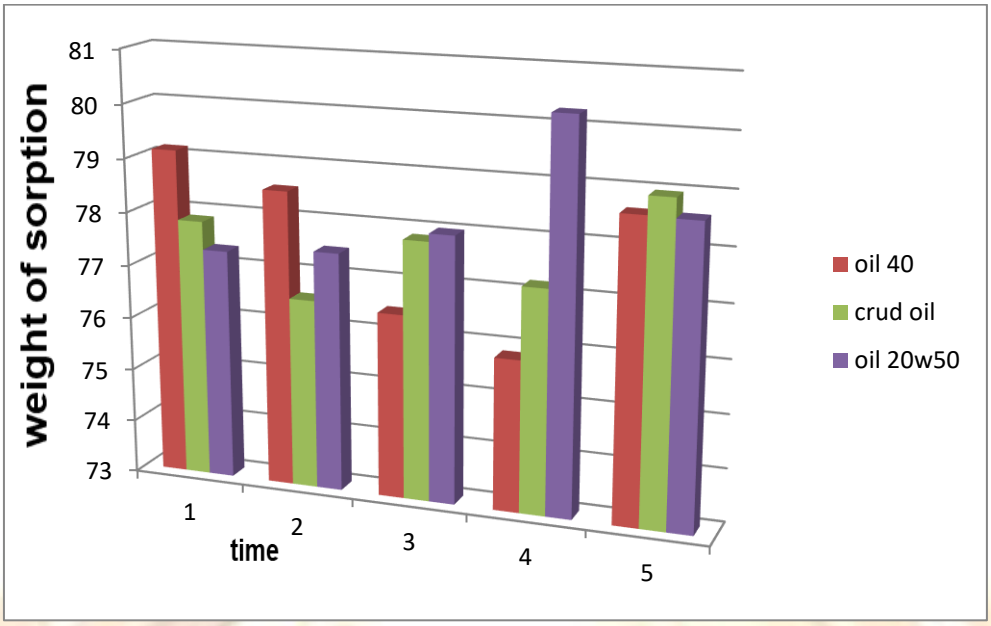


Figure (3.4): shown the comparing between three types of oil with change the time from (10 to 50 minutes) for five times as in

Step (2): at constant with changing weight of adsorption substance (sawdust) After the calculation of bellow equation with constant time at 30 minutes and different weights of (5 ,10 ,15, 20,25) to Calculate the percentage of oil absorption using, as shown in the table 3.2.

$$Q = \frac{m_2 - m_1}{m_1} * 100$$

From the results and comparison as shown in table 3.2 & figure 3.5. and when taking into account that the absorption time and the volume of the contaminated oil are fixed, while we changed the weight of the absorbent material, it was noted that when the weight of the absorbent material was five grams, the absorption rate was the best for these oils, as it was for 40 oil the highest for crude oil and 20w50 oil.

Table 3.2: Shown the Weight of Material, g M1 (V) Oil Absorbency, g/g C%

Weight of Material, g M1	The weights of material with the oil-absorbent after oil absorption, g M2			Oil Absorbency, g/g C%		
	crude oil	oil 40	oil 20w50	*c% oil 40*	*c% oil 20w50*	*c% crude oil*
5	81.24	66.01	65.68	93.85	92.39	92.43
7.5	90.04	75	72.26	91.67	89.62	90
10	93.54	79	78.36	89.31	87.24	87.34
12.5	98.83	82.25	57.4	87.35	78.23	84.8
15	112.26	85.9	65.9	86.63	77.24	82.54

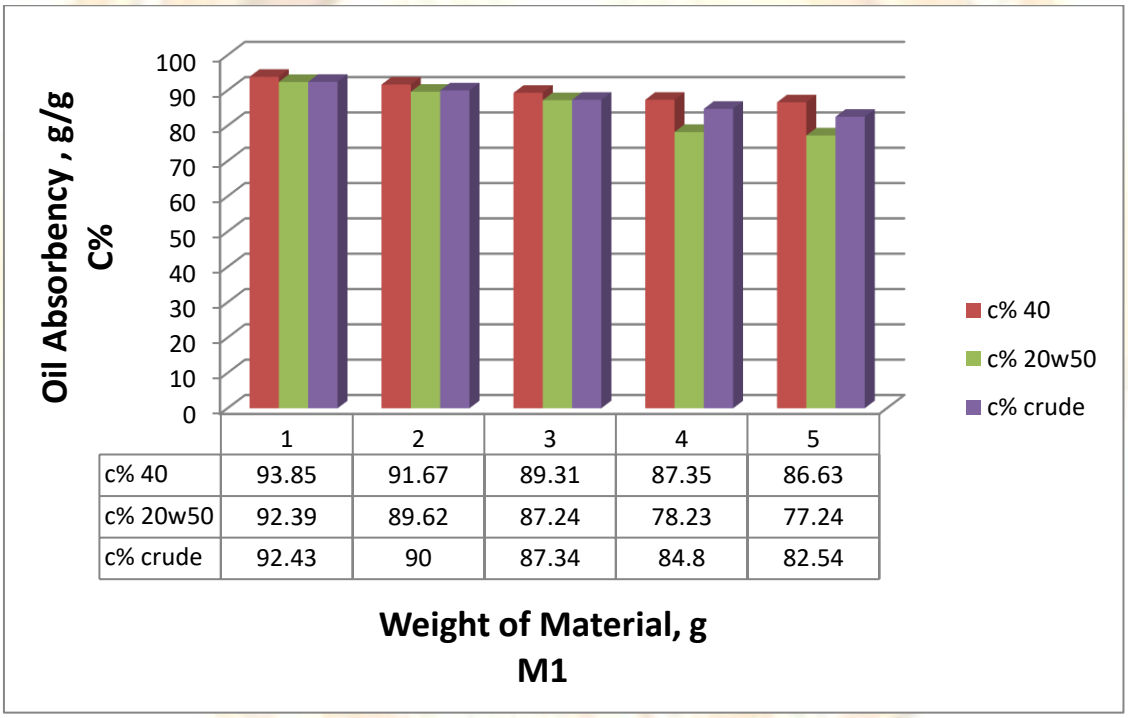


Figure (3.5): shown the comparing between three types of oil with change the absorbent material.

4. CONCLUSION AND RECOMMENDATION

4.1 CONCLUSION:

In the present study the oil sorption capacity of sawdust was then used in different particle sizes to remove a crude oil layer dispersed seawater.

The following conclusions can be drawn from the results obtained:

1. The results had shown that sawdust have the highest oil absorbency rate and lowest water absorbency rate. This is the characteristics of an excellent absorbent which has low hydrophobic and high oleophilic characters.
2. Using this absorbent will not bring more damage to the environment the sawdust as from the best material
3. The result of experiment indicated that at change the time of absorbent, absorbency of sawdust for oil 20w50 higher than crude oil, oil 40, where reach to 80.26 kg at 40 minutes
4. we note that the rate of absorption of the oil 20 W 50 is the best and the reason is because the process became regular, while in other oils there was a disturbance in absorption during the specified times.
5. when we changed the weight of the absorbent material, it was noted that when the weight of the absorbent material was five grams5, the absorption rate was the best for these oils, as it was for 40 oil the highest for crude oil and 20w50 oil.

4.2 RECOMMENDATIONS:

1. During the experiments with removal of the oils from sea water, it is recommended that it is applied this in column experiment.
2. This experiment should be conducted on other labs to simulate the offshore waves which will affect the oil absorbency rate in real situation.
3. recommended to be used the sawdust as alternative oil spill absorbent due to their highest oil absorbency and lowest water absorbency.

REFERENCES

1. Abdullah M, A U Rahmah and Z Man (2010). Physicochemical and sorption characteristics of Malaysian Ceiba pentandra (L.) Gaertn as a natural oil sorbent. *Journal of hazardous materials, 177*(1-3): 683-691.

2. Adebajo M O, RL Frost, JT Kloprogge, O Carmody and S Kokot (2003). Porous materials for oil spill cleanup: A review of synthesis and absorbing properties. *Journal of Porous Materials, 10*(3): 159-170.

3. Agata Radvanska, July - September (2010), "The Environmental Impacts of Inland Water Transport and Possibilities of Oil Spills Cleaning", ACTA Teclmica.

4. Alade, A. O., Jameel, A. T., Muyubi, S. A., Abdul Karim, M. I., and Zahangar Alam, M. D., (2011). Removal of Oil and Grease as Emerging Pollutants of Concern (EPC) in Wastewater Stream, *IIUM Engineering Journal, Vol. 12*, Brandão, P. C., Souza, T. C., Ferreira, C. A., Hori, C. E.

5. Annunciado T, T Sydenstricker and S Amico (2005). Experimental investigation of various vegetable fibers as sorbent materials for oil spills. *Marine pollution bulletin, 50*(11): 1340-1346.

6. Atlas R M (1995). Bioremediation of petroleum pollutants. *International Biodeterioration & Biodegradation, 35*(1): 317-327.

7. Doerffer J W (1992). *Oil spill response in the marine environment*. Oxford; New York, Pergamon Press.

8. G.M Dunnet, D. J Crisp, G. Conan and W.R.P Bourne, (1982), "Oil Pollution and Seabird Populations (Discussion)", Philosophical Transactions of the Royal Society of London.

9. Hussein, M., Amer, A. A., and Sawsan, I. I., (2008). Oil Spill Sorption Using Carbonized Pith Bagasse: 1. Preparation and Characterization of Carbonized Pith Bagasse, *Journal of Analytical and Applied Pyrolysis, Vol. 82*, p. 205-211.

10. J. Stephen Dorrler, May 1-3, (1972), "Use of Sorbents for Oil Spill Cleanup", presented at the 4th Annual Offshore Technology Conference in Houston, Texas.

11. Johnson R.F., Manjrekar T.G. and Halligan J.E. (1973) Removal of oil from water surfaces by sorption on unstructured fibers, *Environ Sci Technol, 7*, 439–43.

12. Kar, P., and Misra, M., (2004). "Use of Keratin Fiber for Separation of Heavy Metalsfrom Water", *Journal of Chemical Technology and Biotechnology, Vol. 79*, pp. 1313-1319.

13. Karana, C. P., R. Rengasamy and D. Das. (2011). Oil spill cleanup by structured fibre assembly. *Indian Journal of Fibre & Textile Research, 36*: 190-200.

14. Kumar, B.K., Kannaian, T., (2008). "Utilization of chicken feathers for the development of non-woven and characterization for value addition", *Journal of non-woven and technical textile,* pp. 29-33.

15. Lei Ding, Yi Li, Di Jia, Jian Ping Deng, W antai Yang, (2010). "B-Cyclodextrin-based oil-absorbents: Preparation high oil absorbency and reusability", Carbonate Polymers 83.

16. Reddy, N., and Yang, Y., (2007). "Structure and Properties of Chicken Feather Barbs as Natural Protein Fibers", *Journal of polymers and the environment*, pp. 81–87.

17. Rosemary Stephen, (2010), "Green Oil Spill Clean-Up?", Environmental Health Intelligence.

18. Sayed S A, Sayed A S E, Zayed A M. (2003), Oil spill pollution treatment by sorption on natural Cynanchum Acutum L. Plant (J). *Journal of Applied Sciences and Environmental Management, 7*: 63−73.

19. Sayed, S. A. and Zayed, A. M. (2006), Investigation of the Effectiveness of Some Adsorbent Materials in Oil Spill Cleanups, Desalination, Vol. 194, p. 90-100.

20. Schatzberg, (1971), "US Coast Guard Report (No. 724110.1/2/1)", US Coast Guard.

21. Schmidt, W. (1999), "Agricultural Research Service", USDA, Personal communication.

22. She D, Sun R C, Jones G L. (2010), Cereal straw as a resource for sustainable biomaterials and biofuels (M). Elsevier Book Publication, 209−217.

23. Sun, R. C. (2010), Cereal straw as a resource for sustainable biomaterials and biofuels: chemistry, extractives, lignins, hemicelluloses and cellulose, An Elsevier Title.

24. Zahed, M. A., H. A. Aziz, M. H. Isa and L. Mohajeri. (2010). Effect of initial oil concentration and dispersant on crude oil biodegradation in contaminated seawater. Bulletin of environmental contamination and toxicology, 84(4): 438-442.

25. Zahed, M. A., Hamidi, A. A., and Hasnain, M. I. (2005), Oil Spill Cleanup Techniques in the Marine Environment, M.S. Thesis,160 p. University Sains, Malaysia.

26. Zhu X, Venosa A D, Suidan M T, Lee K. (2001), Guidelines for the bioremediation of marine shorelines and freshwater wetlands (S). U.S.EPA.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Incidence Rate of Pinworm (Enterobius Vermicularis) In Children Aged From 1 To 7 Years in El-Marj, Libya

Faisal F. Mohammed[1], Salem M. Bowashia[2] and Abdulwahed B. Hador[3]

1 Department of Zoology, Faculties of Science, Benghazi University El-Marj branch. Libya.

2 Department of Zoology, Faculties of Science, Omar Al- Mukhtar university, Albida, Libya.

3 Department of Zoology, Faculties of Science, Omar AL- Mukhtar university, Albida, Libya.

الملخص:

اشتملت هذه الدراسة على 253عينة براز تم جمعها من الفئات العمرية ما بين 1 سنة الى 7 سنوات ,هذه الدراسة كانت محدودة في سنة 2018, جمعت هذه العينات من خمس مختبرات في مدينة المرج الليبية هي (مختبر الرازي للتشخيص والعلاج , مختبر مستشفى الريادة, مختبر ابن زهر, مختبر طبيبك ومختبر المجهر). ولقد اجريت هذه الدراسة لتحديد نسبة الاصابة بالديدان الدبوسية *E. vermiclaris* وعلاقتها مع الجنس والعمر. من بين 253 عينة براز تم فحصها بالمجهر الروتيني تحصل الطفيل *E. Vermicularis* على أعلى نسبة (38.7%) في حين ان نسبة *E.histolytica* (36.4%) و (31.3%) اصابة بالجيارديا *G. lamblia* ، في المقابل سجلت أقل معدلات الاصابة لكل من طفيل *E.coli* وديدان الاسكارس *Ascaris*. خلال هذه الدراسة تم استنتاج انه لا توجد فروق معنوية بين معدل الاصابة بالديدان الدبوسية *E. vermicularis* بكلا من العمر والجنس وهذا ما خلصت له الدراسة.

Keywords: Enterobius vermicularis, children, laboratories, El marj-Libya

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

1. Introduction:

Enterobius vermicular is known as worm pinworm and is one of the species of nematodes, a parasite of Enterobiasis, Oxyuris vermicularis. (Caldwell, 1982) spread around the world and is more common in temperate and tropical zones. It is estimated that about 200 million people are infected annually with this parasite especially in crowded institutions such as day care centers, schools, hospitals and orphanages (Gulnaz and Nizami, 2006) Invade laparotomy worm in the cecum, colon and migrate into the anus to lay eggs, causing serious infection medically though they may cause serious disruption, especially when children in rare cases when the invading worm tissue, infection by ingestion of eggs by contaminated hands or tomorrow Mature worms, usually in the terminal ileum or cecum where after fertilization, the female worm migrates to the perineum perianal where this air stimulates the worms lay eggs (Murata, 2002). Female presence causes severe itching in the rectal area and scratches around the affected area, a process repeated friction between hands and buttocks lead to adhesion of eggs in the fingers and endogenous infection called Autoinfection (Horn, 2002) human parasite that infected through direct contact with an infected person permitted by ingestion of contaminated food and water, and scarcely move white inhalation infection transfused in polluted air. Infection with this parasite usually shows no symptoms; however, the incidence of these worms' itchy anus long abdominal disorders (Kim and et al., 2003).

The most common injury prone persons are children living in crowded environments and not interested in hygiene. Adults are less common age groups of worm infection, With the exception of children infected with these worms sometimes, the incidence in adults produces granular ulcers at the anus and also often include female reproductive system, a worm inside the Appendix sometimes irritation may cause appendicitis. (Yildrim et al., 2005).

There are many medications that can help to eliminate the worm and the most common of these drugs (mebendazole) usually taken in one dose, or maybe in two weeks. the whole family must take such medicines, or you won't be an effective result. this for medicines only kill adult worms and therefore has to be caring for the hygiene is extremely important to get rid of this infection. You can apply Vaseline or anti-itching creams and ointments 2-3 times a day to reduce the itching caused by movement of the worm (Neva et al, 1994).

2. Material and methods:

This study was conducted in the Elmarj, Libya, which lies east of Benghazi about 94 km, and to the West of Albayda City 106 km, Elmarj one of the Libyan cities, characterized by a stunning rural vanguard. (https://en.wikipedia.org/wiki/Marj).

2.1. The collection of samples:

The study included 253 sample collected systematically age 1 to 7 years, these samples collected from "laboratories" Elmarj, quality and accuracy in the presentation of results, these laboratories including (Lab Ibn Zahr, Razi Lab "medical tests", Al-Riada lab, Al-Mejhr lab, and finally a Lab of Tabebok).

This study was limited to 2018. Various laboratories in the city uses different analysis types of professional ELISA for serum and blood analysis, while the optical microscope for analysis of feces to determine if the sample is infected. The lab technician in our existence we researchers, take a drop of the stool sample and put it in a test tube and then take a drop of iodine added to it and move it by glass rod, then put the mixture on the slide and put it under a microscope and 40 measure electrical find eggs or larvae of worms.

2.2. Data analysis:

Was the calculation of worm infection rate and its relationship with age and sex, using the SPSS program, so use the chi-square analysis. To verify a relationship between infection and data.

3. Results:

3.1. the incidence of intestinal parasites in children under the age of 7 years in the El-marj-Libya

In this study had a higher incidence of intestinal parasites of 253 *Enterobius vermicularis* was (38.7%), *Entamoeba histolytica* infection (36.4%), while incidence of intestinal *Giardia lamblia* (21.3%), the parasite *Entamoeba Coli* and the kind of worms (Ascaris) were less infection rate by 2.8% and 0.8% respectively.

Table (1) incidence of children under 7 years with intestinal parasites in the El-marj Libya

Intestinal parasite	Number of infected=253	Prevalence%
E. varmicularis	98	38.7
E. histolytica	92	36.4
G. lamblia	54	21.3
E. coli	7	2.8
Ascaris	2	0.8
Total	253	100.0

3.2. Worm infection rate *E. vermicularis* and its relation to the sex of the children:

Results of the samples in table (2) shows that of the 253 , males sample had a higher incidence than females, 139/53 (20.9%), while the incidence in females was 114/45 (17.8%) . There is no significant difference (P>0.05) in incidence with sex of children.

Gender	Number examined	Number of infected	Prevalence %	P-value
Male	139	53	20.9	P > 0.05
Female	114	45	17.8	
Total	253	98	38.7	

Table (2) the relationship between E. vermicularis worm infection and sex of children.

3.3. Incidence of E. vermicularis and its relation to the age of children:

The results showed that there is infection with worm at all ages but, lesser incidence in children the one-year (2.8%), where the highest proportion of (7.9%) were for two and three -year children. The study found that There was no significant difference (P>0.05) in *E. vermicularis* infection and age.

Table (3) Incidence of E. vermicularis in children in relation to age.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Age(years)	Number examined	Number infected	Prevalence %	P-value
1 year	17	7	2.8	P > 0.05
2 years	43	20	7.9	
3 years	48	20	7.9	
4 years	41	14	5.5	
5 years	33	12	4.7	
6 years	41	16	6.3	
7 years	30	9	3.6	
Total	253	98	38.7	

4. Discussion

Epidemiological reports from the Libyan cities to intestinal parasites infection still include a large population (Kassem et al., 2007). In this study of intestinal parasites were detected in patients complain of digestive symptoms in some laboratory area Elmarj-Libya. Some studies have found similar results more or less of intestinal parasitic infections in Libya (Bughrara et al., 1999) found around (31.9%) Children were infected with intestinal parasites in several hospitals in Benghazi. Also, some primary school children in Derna city (31%) (Sadaga and Kassem, 2007). There are also reports a higher rate of samples in schoolchildren in Tripoli (42%) (Ben Musa, 2007) and also children's Hospital Sirte (56%) (Kassem et al., 2007). In General, the observed rates of intestinal parasitic infections in Libya similar to those recorded in many other countries. In this study was the incidence of worm 22.9%, with results in Libya less than this study including study of intestinal parasites in an area where he found that Executive worm infection rate (7.5%) (Al-kilani et al., 2008). Pre-school children in daycare centers in Tripoli offered relatively high rates of worm (30%) (Burshan, 2004). There are no differences in infection rates between males and females in this study, because of constant exposure to the external environment and proximity to the worms ' eggs in different ways and This was confirmed in several studies. (Omar et al., 1995; Adams et al., 2005; and Noor Azian et al., 2007).

In the current study, the highest rate of infection at the age of two years old and there is no difference between other ages which are somewhat consistent with other studies, (Kang et al., 2006; Remm, 2006). When conducting any survey for worm, children are the target group, for the different behaviors and not take the necessary measures for prevention and hygiene in General without other adults. Finally, the worm prevalence rate was relatively high in the El-marj region, consequently, should publish educational and awareness programs among the population to reduce infection and no reinfection.

5. References:

1. Adams, V.J.; Markus, M.B.; Adams, J.F.; Jordan, E.; Curtis, B.; Dhansay, M.A.; Obihara, C.C. and Fincham, J.E. (2005). Paradoxical helminthiasis and giardiasis in Cape Town, South Africa: epidemiology and control. *Afr. Health Sci., 5*:276-280.

2. Al-Kilani, M.K.; Dahesh, S.M.; El Taweel, H.A.;(2008). Intestinal parasitosis in Nalout popularity, western Libya. *J Egypt Soc Parasitol.;38*:255–64.

3. Ben Musa, N.A. (2007). Intestinal parasites in school aged children and the first case report on amoebiasis in urinary bladder in Tripoli, Libya. *J. Egypt. Soc. Parasitol., 37*:775-784.

4. Bughrara, S. L.; Ali, M. Y.; Khan, A. H.; El-Sharkasi, N. and El-Refi, H. (1999). Incidence of cryptosporidium infection in patients with diarrhea. *Rev. di Parasitol., 60*:169-172.

5. Burshan, N. M. K. (2004). Parasitic infections and their impact on growth of preschool children in Tripoli, Libya. Dr. PH Thesis HIPH, Alexandria university.

6. Caldwell, J.P. (1982). Pinworm (*Enterobius vermicularis*) Canadian Family Physician 28: 306-309.

7. Gulnaz, C. and Nizami, D. (2006). The relation between Enterobius vermicularis infection and enuresis 40- 149-151, Turkey. *European Journal of General Medicine*.

8. Horne, P. D. (2002). First evidence of enterobiasis in ancient Egypt. *Journal of Parasitology.* 1021-1019.

9. Kang, S.; Jeon, H. K.; Eom, K.S.; Park, J. (2006). Egg positive rate of *Enterobius vermicularis* among preschool children in Cheongju, Chungcheongbuk-do Korea. Korean J Parasitol., 44:247-9.

10. Kasssem, H. H.; Zaed, H. A. and Sadaga, G. A. (2007). Intestinal parasitic infection among children and neonates admitted to Ibn-Sina hospital. *J. Egypt. Soc. Parasitol., 37*: 371-380.

11. Kim, B.J., Lee, B.Y., Chung, H.k., L.Y.S, Lee K. H., Chung, H.J. and Ock, M.S. (2003). Egg positive rate of Enterobius vermicularis of primary school children in Geoge Islom. *Korean Journal of Parasitology 41*(1), 75-77.

12. Murata, K.E. (2002). Fatal infection with human pinworm (Enterobius vermicularis) in captive chimpanzee. *Journal of Medical Primatology* 31104108.

13. Neva, F.A.; Brown, H.W. and Lange, (1994): *Basic clinical parasitology*. 6th ed. Norwalk, Conn.: Appleton.

14. Noor Azian, M. Y., San, Y. M., Gan, C. C., Yusri, M. Y., Nurulsyamzawaty, Y., Zuhaizam, A. H., Maslawaty, M. N., Norparina, I., & Vythilingam, I. (2007). Prevalence of intestinal protozoa in an aborigine community in Pahang, Malaysia. *Tropical biomedicine, 24*(1), 55–62.

15. Omar, M. S., Mahfouz, A. A., & Abdel Moneim, M. (1995). The relationship of water sources and other determinants to prevalence of intestinal protozoal infections in a rural community of Saudi Arabia. *Journal of community health, 20*(5), 433–440.

16. Remm, M. (2006). Distribution of enterobiasis among nursery school children in SE Estonia and of other helminthiases in Estonia. Parasitol Res.36-99:729.

17. Sadaga, G.A. and Kassem, H. H. (2007). Prevalence of intestinal parasites among primary school children in Derna district, Libya. *J. Egypt. Soc. Parasitol.37*:205-214.

18. Yildirim, S.; Nursal. T. Z.; Tarim, A.; Kayaselcuk, F.; Noyan, T. (2005). A rare cause of acute appendicitis: parasitic infection. Scand J Infect Dis; 37: 757-9.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي دراسة ميدانية لعينة من المطلقات والمطلقين بمدينة بنغازي

د. غادة مرعي بوجلال

أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بنغازي

Social, cultural, and economic changes leading to divorce in the Libyan society

A field study of a sample of divorced and divorced women in Benghazi

Ghada Marei Bojalal

Assistant Professor, Department of Sociology, Benghazi University

Abstract

The current study aimed to know the relationship between social, cultural and economic changes leading to divorce in the Libyan society. The study population may be of all divorced men or women in Benghazi, during the year 2020, and the number (2601) divorced, and given the large size of the population of the study was chosen a simple random sample, the size (335) divorced men and women, the number of forms collected and statistical analysis (103) forms, and to achieve the objectives of the study the researcher used a questionnaire, based on the literature on the themes of social change and divorce, and the number of items of the questionnaire in full (55), and the use of records and files Sharia courts and statistics concerned with matters of divorce, and to analyze the data collected from the study population researcher relied on (SPSS), and used some statistical methods, such as arithmetic averages, standard deviations, and t-test.

By analyzing the study data, the results showed that the majority of the sample members are females and have university academic qualifications, aged group 30-39 years, the majority of them working in government, such as teaching, and the presence of children in the family has no effect on the divorce decision.

The results also showed an increase in divorce rates due to social change during the last three decades in Libyan society, where the statistical differences between the arithmetic mean of the study sample responses on the theoretical mean was statistically significant at the level of $\alpha = 0.0$. Factors of social change led to the occurrence of divorce is the personal and psychological factors (such as abuse and ten, and the desire to divorce and dissatisfaction with the reality of the pension) and social factors, including (ignorance of marital rights and duties), and then economic factors (linking marriage to show off and physical manifestations), and finally religious and moral factors, including (the absence of affection and compassion of marital life, betrayal, and drug use).

It shows the high level of methods suggested by the study sample to solve and solve the problem of divorce in Benghazi, where the overall average of solutions is high compared with the theoretical average of the tool scale (Likert five), the strongest method focus on the moral and religious aspect in dealing between spouses, and awareness about the importance of marriage and family , And focus on the essential things in choosing to marry away from appearances and material.

The study also showed that the methods of solutions proposed in dealing with the phenomenon of divorce are acceptable, but they need to be more active in order to reduce the divorce rates in Libyan society.

Keywords: social, cultural, economic changes, divorce - Benghazi city.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلي معرفة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحدوث الطلاق في المجتمع الليبي ،وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات بمدينة بنغازي ،خلال العام 2020، والبالغ عددهم (2601) مطلقاً ومطلقة ،ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد اختير عينة عشوائية بسيطة، بلغ حجمها (335) مطلقاً ومطلقة ،وبلغ عدد الاستمارات التي جُمعت والقابلة للتحليل الإحصائي (103) استمارة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة استبيانا ،استناداً علي الأدبيات المتعلقة بموضوعي التغيرات الاجتماعية والطلاق ، وبلغ عدد فقرات الاستبيان بالكامل (55) فقرة، وتم الاستعانة بالإحصائيات المعنية بأمور الطلاق، ولتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة اعتمدت الباحثة علي الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)،واستخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية الاختبار التائي (T.test) ،ومن خلال تحليل بيانات الدراسة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أظهرت النتائج: أن أغلب أفراد العينة المتحصل عليهم من الإناث، ويحملون مؤهلات علمية جامعية ،وتقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 30_39سنة، والأغلب يعملون في وظائف حكومية كالتدريس ،وأغلبهم لديهم أطفال، إذ أن وجود الأطفال في الأسرة ليس له تأثير علي قرار الطلاق، وأظهرت النتائج ارتفاع معدلات الطلاق المترتبة علي التغيرات الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المجتمع الليبي ،حيث كانت الفروق الإحصائية بين المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة علي الأداة والمتوسط الفرضي لها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة1 0.0=α، كما أوضحت النتائج أن أقوى عامل من عوامل التغيرات المؤدية إلي حدوث الطلاق هو التغيرات الشخصية والنفسية ومنها (سوء المعاملة والعشرة، والرغبة في الطلاق وعدم الرضا بالواقع المعاش) ثم التغيرات الاجتماعية ومنها (الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية)،ثم التغيرات الاقتصادية (كربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية)،وأخيراً التغيرات الدينية والأخلاقية ومنها(غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية، والخيانة ، وتعاطي المخدرات) ، وتبين ارتفاع مستوي الأساليب المقترحة من أفراد عينة الدراسة لحل و علاج مشكلة الطلاق في مدينة بنغازي، حيث المتوسط العام للحلول مرتفع مقارنة مع المتوسط النظري لمقياس الأداة، وأقواها أسلوب التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، والتوعية حول أهمية الزواج والأسرة، والتركيز علي الأمور الجوهرية في الاختيار للزواج بعيداً عن الماديات والمظاهر العصرية، كما أظهرت الدراسة أن أساليب الحلول المقترحة في معالجة ظاهرة الطلاق مقبولة ،ولكنها تحتاج إلي تفعيل أكبر حتى تقل معدلات الطلاق بالمجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الاجتماعية . الثقافية . الاقتصادية . الطلاق – مدينة بنغازي .

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تتخذ قضية الطلاق مكانه هامة قبل وبعد ظهور الديانات السماوية الثلاث، وخاصة الإسلام الذي أولي الزواج أهمية كبري، واعتبره ميثاقاً غليظاً يوثق الرابطة الزوجية، ويحرص علي عدم انحلالها إلا في أضيق الحدود ، فقد أباح الطلاق في حالة ضرر يدفع ضرراً اكبر ،وبعد استحالة استمرار الحياة الزوجية وفق معايير وقوانين وأنظمة، وضمن شروط تحفظ للمرأة والأولاد حقوقهم ،واعتبر الطلاق ابغض الحلال عند الله.(السريني، 1992،6)، ولقد ترافق مع تطور المجتمعات تطوير في نظم الزواج، أفرزته التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومنها عوامل أثرت سلباً في البناء الأسري لتتصادم فيه الأفكار والادوار بين الزوجين، وتختلف التوجهات وتكثر المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً في المجتمع من حيث البناء والوظيفة ، وان الخلافات الزوجية والعائلية قد تؤدي بالأسرة إلي طريق مسدود لا يكون الخروج منه إلا بالطلاق ،حيث أشارت بعض الدراسات منها دراسة

شلبي (1990)، ودراسة الشبول (2010) إلي أن الخروج عن مجموعة المعايير الاجتماعية، والثقافية ،والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما، وآخري مساندة مصدرها المحيط الثقافي، إذ أن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع ذات طبيعة قيميه ، فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينها ،كما أكد الشبول علي أن انشغال المرأة بالعمل، وعدم الاهتمام بالزوج، كان في قمة أسباب الطلاق، وذلك لبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة واستقلالها الاقتصادي،(الشبول، 2010، 139)، وأن التغير الاجتماعي والثقافي الذي تسلل إلي مجمل الحياة الاجتماعية وتأثيره في منظومة القيم الاجتماعية والدينية السائدة ،وتحت وقع الصعوبات الاقتصادية المعيشية، وارتفاع سقف متطلبات الحياة الحضرية ومظاهرها وما رافقها من محاكاة وتقاليد سلوكي واستهلاكي، قد تتضافر جميعها لتصل بالأزواج إلي اتخاذ قرار الطلاق(البشتي، 2014، 128).

مما تقدم يتضح أن ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، لأنها تؤثر علي أداء الأسرة لمهامها، وتؤثر علي تكوينها الداخلي ،واستقرارها الاجتماعي ،لان الأسرة مصدر المسئولية الاجتماعية لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعياً وتعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية ،ولكن حدوث الطلاق قد يؤدي إلى تفكك الأسرة، والي الانحرافات الأخلاقية والإجرامية المترتبة علي مشكلة الطلاق، ومع ذلك تتطلب الحل السريع لما لها من آثار سلبية علي الرجل والمرأة والأبناء والمجتمع ،لذا رأت الباحثة دراسة طبيعة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي.

أولاً: مشكلة الدراسة

شَهَدَ المجتمع الليبي العديد من التغيرات الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، أحدثت تغير وتحول في العلاقات البنائية في الاسرة الحديثة كصراع الأدوار والمراكز الاجتماعية بين الإناث والذكور، وأثرت على شكل الأسرة ووظائفها ،والعلاقة بين أفرادها، حيث أن انفتاح المجتمع على المجتمعات الأخرى وتأثره بها أكثر من ذي قبل، انعكس ذلك علي الحياة الاجتماعية للأسرة الليبية ، فانتشار التعليم بصفه عامة، وبالنسبة للإناث بصفة خاصة، وارتفاع مستوى الطموح وانشغال المرأة عن المنزل وخروجها للعمل الذي اظهر عدة تغيرات كالصراع على السيادة، والميزانية داخل الأسرة، ومعاملة الأطفال، والصلة بالنسق القرابي ، وتمضية وقت الفراغ؛ كذلك ظهور إيديولوجيات متغيرة ترتبط ببعض المفاهيم مثل مفهوم الطلاق ، والأدوار، والإمكانيات الاجتماعية للإناث، والسفر

للخارج، وانتشار وسائل الإعلام المختلفة، التي تعتمد عليها المرأة في التعرف علي العالم الخارجي .(جرود، 2016، 18)، ووجود بدائل أخرى أمام المرأة ساعدتها على اتخاذ قرار الطلاق، إلي جانب تغيير النسق القيمي ، فلم يعد الطلاق نهاية الحياة، كما أن الأمومة والتضحية لم تعد هي القيم الأساسية التي تكرس المرأة حياتها لها، هذا إلى جانب ضعف الوازع الديني لدى الذكور والإناث الذي ترتب عليه الانحراف السلوكي والأخلاقي كالخيانة الزوجية، وإهمال الأسرة وتعاطي المخدرات؛ وأيضا من مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي التغيرات التي حدثت بسبب الحروب والصراعات المستمرة ،وما نتج عن ذلك من حالات نفسية وأوضاع اجتماعية ، واقتصادية سيئة، ناهيك عن حالات النزوح التي ساهمت في ظهور بيئات مرضية، تُعاني من الفقر والإقصاء الاجتماعي، ورداءة نوعية الحياة، والتمزق الوجداني والاجتماعي، وهروب الزوج بفعل الحرب ومعاركها، جميعها أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لبناء الأسرة ووظائفها كمؤسسة تحفظ تماسك وتوازن المجتمع وبقائه ، لذلك أحدثت هذه التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع ارتفاعا ملحوظاً في معدلات الطلاق، إذ تبين للباحثة من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة من إدارة المحاماة العامة ، وأرشيف محكمة جنوب بنغازي ومحكمة شمال بنغازي الابتدائية، أن ظاهرة الطلاق في مدينة بنغازي في ازدياد مطرد خلال السنوات الماضية، إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لإدارة المحاماة العامة بمدينة بنغازي خلال عام2015م (1052) قضية طلاق ، يليها عام 2016م إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لنفس الإدارة حوالي (2983) قضية طلاق ،يليها عام 2017م إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة (3156) قضية طلاق ، حيث يزداد ارتفاع معدلات الطلاق في عام 2018م ، إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لإدارة المحاماة العامة حوالي (4133) قضية طلاق ، أما في عام 2019 م حتى شهر (8) بلغ إجمالي عدد القضايا حوالي (2601) ، قضية مفصول فيها بالطلاق من قبل إدارة المحاماة بمدينة بنغازي ،وهذا التنامي في قضايا الطلاق لا يمكن الاستهانة به لما له من آثار سيئة علي الأسرة الليبية والمجتمع بأسره.

بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :ما التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق ،وما سبل علاجها؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي البناء الاسرى وأدت إلى حدوث الطلاق.
2. ما التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

3. ما التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
4. ما التغيرات الدينية والأخلاقية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
5. ما الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق في المجتمع الليبي ؟

ثانياً :أهمية الدراسة

1. تكمن أهمية الدراسة في إمكانها بأن تسهم في تقديم بعض الإضافات للمعرفة النظرية المعنية، بفهم وتفسير التساؤلات التي ترسخ المبادئ النظرية لمفاهيم التغيرات الاجتماعية والطلاق في المجتمع الليبي.
2. قد تسهم هذه الدراسة في تحديد التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع ، وحدوث الطلاق الذي يتطلب الاهتمام ،وإعادة النظر وفق معايير موضوعية في المجتمع الليبي.
3. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبات العلمية عموماً، والمحلية منها على وجه الخصوص، وسد ما بها من فراغ في مجال التغيرات المختلفة والطلاق.
4. قد تساعد هذه الدراسة المسئولين في وضع بعض السياسات الجديدة، التي تخدم المجتمع عن طريق أنشاء مكاتب للتوجيه والارشاد لحل المشكلات ،بالإضافة إلي أهمية التركيز على جوانب الوعي والإرشاد للفئة الشابة قبل وبعد الزواج، ومساعدة المطلقات.

ثالثاً: أهداف الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف الدراسة الحالية إلي:

1. التعرف علي التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق من خلال:

أ- التعرف على التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلى حدوث الطلاق.
ب- التعرف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي وحدوث الطلاق.
ج- التعرف على التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
د- التعرف على التغيرات القيمية والثقافية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

2. التعرف على الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق داخل الأسر في المجتمع الليبي؟

رابعاً: حدود الدراسة

1. **الحدود البشرية** : تشمل المطلقين والمطلقات في مدينة بنغازي .

2. **الحدود المكانية** :اقتصرت الدراسة علي المحاكم العامة بمدينة بنغازي، والمتمثلة في(إدارة المحاماة العامة بنغازي، ومحكمة جنوب بنغازي الابتدائية ،ومحكمة شمال بنغازي الابتدائية).

3. **الحدود الموضوعية** :التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطلاق في ليبيا ، وهذا يعني أن الدراسة اقتصرت على تناول متغيرين رئيسيين هما التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (كمتغير مستقل)، والطلاق (كمتغير تابع).

4. **الحدود الزمنية** :وهي الفترة التي قضتها الباحثة في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة خلال عام 2019م.

خامساً: المصطلحات الإجرائية للدراسة

1. التعريف الإجرائي للتغيرات الاجتماعية: هي التحولات والتبدلات في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ومكوناته المتمثلة في الأسرة ووظائفها، بحيث تتبدل قيمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومعاييرها التي تحدد سلوك الأفراد ،وأنماط التفاعل داخلها والعلاقات والأدوار والمراكز بين أفرادها .

2. التعريف الإجرائي للتغيرات الثقافية: تتمثل في تغير قيم وافكار وعادات وقناعات الافراد بظهور القيم الجديدة المتمثلة في حب التباهي، والمظاهر، وظهور الانحراف الاخلاقي والسلوكي في ظل ضعف الوازع الديني، وبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة، والتأثيرات القوية لوسائل الاتصال والاعلام المختلفة، والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة الاصيلة ،والتي ساعدت على وقوع الطلاق.

3. التعريف الاجرائي للتغيرات الاقتصادية: هي عدم القدرة على توفير متطلبات الاسرة كالسكن واحتياجاتها المادية الضرورية لاستمرارها وقيامها بدورها الصحيح ، والنظرة المادية للحياة ، وطلب الكماليات، بالإضافة الي دخول المرأة لسوق العمل واستقلالها الاقتصادي وعدم التفاهم بين الزوجين على ذلك.

4.التعريف الاجرائي للطلاق: هو إنها علاقة الزوج بزوجته بعد أن جمعهما عقد زواج، ويكون الإنهاء بموجب شهادة طلاق رسمي، وتم الانفصال عن بعضهما وأصبحا مستقلا تماماً عاطفياً واقتصادياً وسكنياً بحيث يحق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد.

5.**التعريف الإجرائي للمطلق:** هو الرجل الذي رفع عنه قيد الزواج في الحال بلفظ أو كتابة، وبفسخ عقد الزواج من الطرفين أو بتفريق القاضي بينهما.

6.**التعريف الإجرائي للمطلقة:** هي المرأة التي رفع عنها قيد الزواج في الحال بلفظ أو كتابة ،ويفسخ عقد زواجها من احد الطرفين ،أو بتفريق القاضي بينهما .

7.**التعريف الإجرائي لمدينة بنغازي:** هي ثاني أكبر مدينة في ليبيا، وهي ذات موقع استراتيجي يطل علي البحر المتوسط، وهي مركز إداري وتعليمي ثقافي وتجاري هام، ويبلغ عدد سكانها (1000,000) شخصاً تقريباً.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الطلاق باهتمام متزايد من قبل الباحثين في بيئات ومجالات عديدة وأجريت دراسات متعددة منها :

1. دراسة شلبي (1990): هدفت الدراسة إلي الكشف عن العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي وحدوث الطلاق ، على اعتبار أن اتساع وتيرة التغير الاجتماعي يواكبها ازدياد حالات طلاق ، وقد نظرت الدراسة إلي التغير الاجتماعي الذي حددته في ثلاث مجالات هي ،انتشار التعليم ، وخروج المرأة السعودية للعمل ، والتحول في انساق القيم باعتبارها متغيرات مستقلة ،واكبها ارتفاع معدلات الطلاق كمتغير تابع ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وأجريت الدراسة علي عينة صغيرة مكونة من (107) امرأة مطلقة و(31) رجلا مطلق ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: أن (24%) من الرجال المطلقين يرون أن عمل المرأة الزوجة لم يكن برضاهم ،وذكرت (11%) من النساء المطلقات أن عملهن كان دون رضا أزواجهن ، وذكر نحو (34%) من المطلقين أن عمل الزوجة أدي إلي الطلاق، وأجاب (29%) من المطلقين و(38%) من المطلقات بان انشغال المرأة بالعمل وعدم الاهتمام بالزوج كان في قمة أسباب الطلاق ،وأوضحت الدراسة أن (78%)من المطلقات اللائي لا يعملن رأت أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلي الطلاق ،أما الموظفات المطلقات فقد أيدت (68%) منهن هذا الاتجاه .

2. دراسة سالم (1991): هدفت هذه الدراسة إلي مناقشة ظاهرة الطلاق من خلال المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية ،إلي جانب مدي تأثر الطلاق بالتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة علي عينة عشوائية من سجلات المحاكم الشرعية الموجودة بمدينة بغداد، والتي تضم مستويات اجتماعية، واقتصادية، وفكرية، مختلفة وقد اعتمدت الباحثة علي الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :أن المجتمع العراقي قد مر بمراحل من التغيرات بدأت بتقلص شكل الأسرة من الأبوية الممتدة، التي تخضع لسلطة الأب إلي الأسرة الزوجية النووية الصغيرة ،ومن هنا بدأت المرأة في المطالبة بحقوقها ومساواتها ومن ثم ينشب الصراع بين الرجل والمرأة ، وقد ارتبط هذا بتطور المركز الاجتماعي، والثقافي، للمرأة نتيجة الإقبال المتزايد علي تعليم المرأة، ودخولها في مجال العمل وحصولها علي الدخل المستقل الذي أصبح يزيد من قوتها، ويجعلها تسارع أحيانا في إنهاء الزواج وطلب الطلاق ،ومن أسباب الطلاق في المجتمع العراقي تدخل الأهل في شؤون الزوجين، حيث أدت أزمة السكن إلي نمط الإقامة مع الأهل مما أدي إلي خلق العديد من الخلافات التي ينتج عنها الطلاق ، كما أن عقم الزوجة يؤدي إلي أما تعدد الزوجات أو طلاق الزوجة الأولي ،كذلك عدم الإشباع الزوجي الذي يؤدي إلي سوء التوافق بين الزوجين يعتبر من أهم العوامل المؤدية للطلاق ،ولكنه غالبا ما يختفي هذا السبب للطلاق وتظهر الأسباب الأخرى ،كما تبين أن الزواج بالإكراه من العوامل المؤدية إلي الطلاق ،حيث يتم الزواج وفق لاختيار الوالدين دون مراعاة لرغبة أطراف الزواج، وبعد ذلك تظهر الخلافات بين الزوجين بسبب عدم التوافق بينهما ، كذلك يعتبر تعدد الزوجات ،وإدمان المخدرات ، والخيانة الزوجية ، من العوامل المؤدية للطلاق نتيجة للخلاف المستمر بين الزوجين ،كما أن مرور مدة طويلة علي الحياة الزوجية قد يؤدي إلي شعور الزوج بالملل من الزوجة القديمة، حيث يقدم علي الزواج من زوجة أخري بعد انتهاء مسئولية تربية الأبناء، وتطور المركز الاجتماعي والمادي للرجل ،وتوصي الدراسة بضرورة أنشاء مكاتب توجيه لحل مشاكل الطلاق.

3. دراسة غزوي (2007): هدفت الدراسة إلي التعرف علي أهم العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤدي إلي وقوع الطلاق في شمال الأردن ، وتكون مجتمع الدراسة من عينة مقصودة من المطلقين والمطلقات ،في محافظة اربد، وتمت مقابلة (170) حالة من هذه الحالات، من خلال استمارة مقابلة أُعدت لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور لإجراء المقابلة ،وان اغلب أفراد العينة يحملون الشهادة الثانوية، تليها الجامعية ،ثم الدبلوم المتوسط ، كما بينت الدراسة أن اغلب حالات الطلاق يقل عدد أبناءها عن (3) بينما الأسر ذات الأبناء الأكثر

فهم اقل نسبة طلاق ،وتشير النتائج إلي أن ذوي الدخول المتدنية هم أكثر حالات طلاق ،وان اغلب حالات الطلاق تقع في الفئة العمرية الشابة من (25–29)، وتليها الفئة من (30–34) وتنخفض النسبة كلما ازداد العمر ،كما توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين تدخل الأهل ووقوع الطلاق، وكذلك الجهل بالحياة الزوجية ووقوع الطلاق ،ولا توجد علاقة بين الفروق في السن بين الزوجين وحدوث الطلاق، وهناك علاقة بين عمل المرأة وحدوث الطلاق ،كذلك تبين أن هناك علاقة بين البعد عن الدين ووقوع الطلاق .

4. دراسة الخطيب (2009): هدفت الدراسة إلي الكشف عن اثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق فيه ،حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلي ارتفاع معدلات الطلاق بمعدل (4%) من عام (1993) حتى عام (2001)، حيث وصلت نسبة الطلاق إلي (21%) في عام (2001)، ومعرفة أهم العوامل المؤدية للطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء المطلقات السعوديات ،واعتمدت الدراسة الأسلوب الكيفي، وطبقت منهج دراسة الحالة حيث قامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة سيدة سعودية مطلقة من مختلف الفئات التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، واستخدمت أداة المقابلة المعمقة لمجموعة من السيدات المطلقات في مدينة الرياض، واستخدم الاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، واستخدمت العينة المتدحرجة كرة الثلج في اختيار الحالات لإجراء المقابلة معهن ،وتوصلت الدراسة إلي أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية المطلقة تتمثل في عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي ،وسوء الطباع والخيانة الزوجية ، وتدخل الأهل ، والإدمان ، والمشاكل الجنسية ، وعدم الإنجاب ،كما أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة ،وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأسرة ومشكلاتها ،والتركيز على الجانب الديني.

5. دراسة الشبول (2010): هدفت الدراسة إلي وصف التحولات والمتغيرات ،الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية لظاهرة الطلاق، وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عمدا الباحث إلي الإقامة بالميدان مستخدماً أسلوب الملاحظة، وأجراء المقابلة المطولة والمعمقة مع طرفي العلاقة المطلقين والمطلقات وأسرهم ،وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن الخروج علي مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي يستند إليها المجتمع ،في علاقاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما، وآخري مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، بأحكام الشريعة،

والأعراف والتقاليد العشائرية والتحولات التي يمر بها المجتمع ،وكشفت الدراسة كذلك علي وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع، وقيمه، ومعتقداته، وقناعاته، وبين تزايد نسب الطلاق ،إذن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية ،فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك والعلاقة بين الزوجين والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل توثر سلبا أو إيجابا في طبيعة سير العلاقة بينهما وبين المجتمع .

6. دراسة الحربي (2013): هدفت الدراسة إلي التعرف علي التغيرات التي طرأت علي العلاقات الاجتماعية، بين الأزواج والزوجات السعوديات حديثي الزواج ،خلال العقود الثلاثة الأخيرة ،والي الكشف عن مظاهر سوء التوافق الزوجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثا ،والي التعرف علي طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية حال وقوع الطلاق ، وأيضا التعرف علي بيان دور سوء التوافق الزوجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثا ، والوقوف علي الآليات المجتمعية لمواجهة ظاهرة الطلاق ،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وتكون مجتمع الدراسة من عينة من المطلقين المطلقات، الذين لم يمر علي زواجهم أكثر من خمس سنوات، وبلغت العينة حوالي (220) مفردة، واعتمد الباحث أسلوب العينة العمدية، وتم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أن هناك علاقة ارتباطيه بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة وبين نمو ظاهرة الطلاق، وازدياد معدلاته ،كما تبين حدوث الطلاق بصورة اكبر بين الفئات العمرية الصغيرة ،ويعد الطلاق في السنوات الأولي للزواج أكثر انتشارا بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات ،منها بين الأميين وأصحاب المستويات التعليمية المنخفضة ،كما تبين وقوع الطلاق بصورة اكبر لدي أصحاب المهن الإدارية ،وفي الأسر ذات الدخل الاقتصادي المتوسط ،وكذلك يقع في حالة عدم توفر السكن ،وأوضحت الدراسة وضوح دور المرأة في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليديا من نصيب الرجل ،كما تبين أن تعدد الزوجات سبب أساسي للطلاق ،حيث ثلث حالات الدراسة تؤكد ذلك ، وبينت الدراسة أن عدم التفاهم بين الزوجين، وجهل الشريك بمعني الحياة الزوجية ،وتدخل اسر الطرفين من أهم العوامل الدافعة للطلاق.

7. دراسة أبوزنط (2016): هدفت الدراسة إلي تحليل الأسباب المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس بفلسطين، كما تهدف إلي توضيح العلاقة بين المتغيرات

الاجتماعية والاقتصادية ومعدلات الطلاق، وكذلك توضيح نظرة المجتمع واتجاهاته لظاهرة الطلاق، و تحليل التأثيرات المختلفة المترتبة علي ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المطلقات في محافظة نابلس، بلغ حجمها (150) حالة، وطبقت عليهم استمارة الاستبيان ،كما تم الاعتماد علي البيانات المتوفرة من الجهات المختصة كالمحاكم الشرعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاطلاع علي الملفات الموجودة في الدوائر الرسمية المعنية بالطلاق ،وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني، ويتوازى هذا الارتفاع مع سرعة التغيرات في الثقافة والنظم الاجتماعية ،ومن ابرز الظواهر بروز ظاهرة الطلاق قبل الزواج وبسرعة مخيفة ،وبينت الدراسة انه غالبا ما يكون الطلاق في السنوات الأولي من الزواج، وقبل الإنجاب وذلك لصعوبة تكيف الزوجين معا ،وأشارت الدراسة إلي ارتفاع الطلاق بين صفوت المتعلمين والنساء العاملات، وذلك لبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة ،واستقلالها الاقتصادي من خلال الثقافة الحديثة ،والتي تتعارض كثيرا مع الثقافة التقليدية السائدة، كذلك بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالنضال، والاعتقال ،وانتشار البطالة، تشكل بيئة خصبة لارتفاع معدلات الطلاق، وان صعوبة الحياة الاقتصادية تحتم سكن الأزواج الشابة مع أهل الزوج، الأمر الذي يخلق صراعات تنتهي بالطلاق ،كما أفادت الدراسة أن اغلب قرارات الزواج كانت مبنية علي الناحية العاطفية وليس العقلانية ،كما بينت الدراسة انه مازال الصراع بين الثقافة التقليدية والتحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة علي أشدة ،حيث تبين أن العلاقات القوية بين الطرفين قبل الزواج قد تؤدي إلي احتمالية اكبر للطلاق ،كما أظهرت الدراسة أن أهم سبب وراء الطلاق هو التدخل المستمر من قبل الأهل في حياة الزوجين، وافتعال المشكلات، وقد يكون الارتباط بالأهل ناجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يضطر الزوج للسكن مع أهله لتقليل تكاليف المعيشة ،وأيضا أوضحت الدراسة أن من الأمور الهامة التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام ،والاتصالات، والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة السائدة، وان التطور التكنولوجي للاتصالات ساهم في زيادة معدلات الطلاق ،وان العامل الديني يلعب دورا ايجابيا في تقليل معدلات الطلاق، وان القوانين والتشريعات المعمول بها في المحاكم الشرعية لا تتناسب مع طبيعة الحياة العصرية، لأن القوانين القديمة تصب جميعها في صالح الذكور وبالتالي تساعد علي ارتفاع معدلات الطلاق.

8. دراسة الغرايبة (2017): هدفت الدراسة إلي التعرف علي أسباب الطلاق المتمثلة في الأسباب المتعلقة بتصرفات الزوج وشخصيته، و الأسباب المتعلقة بمستوي التواصل الأسري، والأسباب المتعلقة

بالعلاقة العاطفية الزوجية ،والأسباب المتعلقة باقتصاديات الأسرة ،والتعرف علي علاقة المتغيرات الديموغرافية بمجالات الدراسة ،واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،وتكون مجتمع الدراسة من عينة من الشباب الإماراتي تم اختيارهم من الجامعات والمراكز الشبابية ،وبلغ عددهم (865) مفردة وطبقت عليهم استمارة استبيان ،وتوصلت الدراسة إلي أن من أسباب الطلاق تعاطي بعض الأزواج المواد المخدرة ،واستهزاء الزوج بالزوجة وشخصيتها، كذلك تبين أن تدخل أهل الزوجين في خصوصياتهم دون مبرر أيضا سببا ثانياً في حدوث الطلاق ، وان هجر الزوجين لبعضهما داخل المنزل ،وإقامة علاقات خارج الزواج كالخيانة، وإثارة الاتهامات والشكوك المتبادلة أيضا سببا للطلاق ، كما أن البخل الشديد للزوج في الإنفاق علي الأسرة واستغلال الزوج لراتب زوجته من الأسباب المؤدية للطلاق .

الإطار النظري

نظرا لأهمية قضية الطلاق فان الحاجة تصبح أكثر أهمية لتوضيح العلاقة بين التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق ،حيث يعاني المجتمع الليبي علي اختلاف مدنه من انتشار ظاهرة الطلاق داخل أسره ،ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام عدد كبير من الباحثين في تخصصات عدة إلا أنهم لم يتفقوا علي الأسباب المؤدية للطلاق، فالبعض يربطها بالتغير الاجتماعي، بينما يري البعض الأخر غير ذلك.

أولاً: التغير الاجتماعي:

يُعد التغير الاجتماعي سمة من سمات الكون ،والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية ،فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات والقيم والعادات والثقافات ، كما يرتبط بالتحضر والتقدم والتكنولوجيا والأعلام وأسلوب الحكم كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة ،وهو عملية اجتماعية تتحقق عن طريقها تغير في المجتمع بأكمله أي نظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي.. الخ، وذلك نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها ببعض. (الطبال، 2012، 9) فالتغير صفة أساسية للمجتمعات سواء كانت نامية أو متقدمة وهو لا يسير دائما إلي الأمام ،فالتغير قد يكون إلي الوراء وما ينجم عنه من مشكلات كالطلاق.

يقصد بالتغير الاجتماعي : تلك العملية المستمرة، والتي تمتد علي فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات، أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو في التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية .(محمد عمر الطنوبي، 1996، 52)، كما عرف التغير الاجتماعي بأنه:" كل

تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معنية" ، والتغير الاجتماعي علي هذا النحو ينصب علي تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم ففي مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، كما عرف التغير الاجتماعي بأنه عملية اضطرارية ومستمرة للتحول أو التعديلات التي تطرأ علي انساق العلاقات الاجتماعية .(السيد، غير مؤرخ، 83).

عوامل التغير الاجتماعي

أولاً. العوامل الخارجية:

وهي تلك العوامل التي لا دخل للإنسان بها، والتي تحدث تغيرا تلقائيا ولعل أهمها ثلاث عوامل هي، **العوامل البيئية** :حيث تحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها ،وهي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس ،إذ أن التغيرات التي طرأت علي البيئة الطبيعية أحدثت تغيرات اجتماعية، حيث إن ظهور واكتشاف البترول احدث تغيرا تقدميا ملموسا،

العوامل الديموغرافية: ويقصد بها حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم، فهجرة السكان مثلا لها آثار ايجابية وسلبية ،إلا أن دراسات الهجرة أكدت أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي إلي خلل سكاني، ويؤثر علي أشكال النشاط الاقتصادي ،كما أن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين من مكان لأخر يؤدي إلي ظهور مشكلات لا حصر لها،

العوامل الثقافية: إذ تعد من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي ،حيث تعمل وسائل الاتصال علي نشر الثقافات ،فمعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، وان المجتمعات العربية وثيقة الصلة بغيرها من المجتمعات الأخرى، لذا فهي أكثر عرضة للتغير السريع،

عوامل التحديث: فالتحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية ،فبواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلي مجتمع حديث ،وترتبط بالتحديث أشكالا عديدة منها التحديث الاجتماعي والثقافي وغيرها،

والعوامل الاقتصادية: حيث يري كارل ماركس أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في التغير حيث إن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية (استيته، 2010، 44).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ثانياً: العوامل الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، وتتراوح هذه العوامل بين النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية ، فالنظام السياسي حيث يقوم في أي مجتمع بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن وتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين للمواطنين، ورغم ذلك فقد يلعب النظام السياسي دوراً سلبياً في إحداث التغير عندما تكون سياساته لا تراعي المصالح الداخلية للمواطنين .

ثالثاً: العوامل التكنولوجية:

للتقدم التكنولوجي أثرا كبيرا في إحداث التغير في المجتمعات الإنسانية، إذ يخشي العلماء الاجتماعيون من رد فعل العوامل التكنولوجية علي إحداث تغيرات تهدد المجتمعات بمشكلات خطيرة كاهتزاز القيم والأخلاق والجريمة ويغير أساسا قناعة الأفراد، وعلي هذا الأساس يعتمد التغير الاجتماعي علي تغير الأفكار الرئيسية للمجتمع، والتي ينبثق عنها أنظمة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات .

رابعاً: العوامل الفكرية والفلسفية:

يذهب كونت إلي أن العوامل الفكرية هي الحاسمة في التغير، إذ تحدث التغيرات الاجتماعية كلها نتيجة لأفكار متعددة ينتج عنها إدامة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات وأحداث تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية (استيته، 2010، 55).

مظاهر التغير الاجتماعي

لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية علي المجتمعات في العقود الماضية ،ولعل من ابرز هذه التغيرات ظهور العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية وانفتاح أعلامي ثقافي عالمي ،حيث احدث ذلك تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية والعلاقات الاجتماعية لدي الأفراد والمجتمع. (الزيود،2006، 53) ،ومن مظاهر التغير الاجتماعي، تغير نمط الأسرة من الممتدة إلي الأسرة النواة وضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري، حيث تشهد الأسرة العربية مزيدا من التفكك بسبب تراجع سلطة الوالدين في السيطرة علي سلوك الأبناء ،كما تلاشت قيم الطاعة والمسئولية الجماعية ،هذا إلي جانب ظهور القيم السلبية مثل حب التباهي والمظاهر والنظرة المادية للحياة وربط الزواج بالمصالح المادية والشخصية ،كما تراجعت القيم الأصلية في الأسرة لتحل محلها قيم ذات صبغة نفعية برمجاتية

،كما أصبح الأفراد يقيسون بعضهم البعض علي أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية فنوع اللباس والسيارة وقيمة المنزل هي معايير مهمة جدا لكسب مركز محترم في أعين الآخرين.(مانع،188،2002)، كما ظهر الانحراف الأخلاقي والسلوكي لدي الشباب في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف سلطة الأبوة، فظهرت علي الأسرة ظواهر جديدة كالسرقة والانحلال الأخلاقي والاعتداء وتعاطي المخدرات وغيرها (عدنان،142،1998)،هذا إلي جانب ضعف العلاقات الودية الذي يؤدي بدوره إلي إضعاف الضبط الاجتماعي، وبالتالي تتغير قيم الأفراد ويتعرضون إلي معايير اجتماعية متناقضة مع معاييرهم الأصلية التي تجعلهم محصنين نفسيا واجتماعيا ،ومن مظاهر التغير انه أتاح المجتمع الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل والحصول علي اجر نظير العمل، حيث خروج المرأة للعمل كان له تأثير علي الحياة الزوجية والأبناء والعلاقات الأسرية، وفتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة واحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع، و من التغييرات إرسال الأبناء لدور الحضانة والعمل علي تنظيم النسل والإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف، وظهور الصراعات المستمرة مع الزوج. (منصور والشربيني ،143،2000)،هذا إلي جانب أن خروج المرأة للتعليم والعمل أدي إلي أن تنزع اللباس التقليدي وتقتني ألبسة تواكب العصر والموضة، وهذا ما جعل كثيرا من النساء يصرفن جزء كبير من رواتبهن علي الملابس والمقتنيات الخاصة الغالية، فأصبحت كثيرا من الأسر تتبني قيم الاستهلاك بدلا من قيم الإنتاج ،وبالتالي انعكست هذه التغيرات علي البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في بنية الأسرة باعتبارها من أهم النظم الاجتماعية خاصة في مجال التنشئة الاجتماعية وأعداد الأجيال القادمة وفي أساليب التنشئة الاجتماعية، وجعلها تتعرض للكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية ولعل أبرزها مشكلة الطلاق.(الكبيسي،2001، 21_22).

ثانياً: الطلاق

يُعد موضوع الطلاق من القضايا الأساسية التي تصيب النسق الأسري بحالة من عدم التوازن، نتيجة ما يترتب عن حدوث الطلاق من آثار تتطلب جملة تدخلات مجتمعية ،تبدأ من حماية الأسرة من حدوث شقاق بين أعضائها ،هذا فضلا عن دور المؤسسات المجتمعية في التخفيف من حدة الآثار المترتبة علي حدوث الطلاق .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

مفهوم الطلاق

يُعرف الطلاق لغة بأنه: حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أطلقته ، ويعرفه الفقهاء بأنه : رفع القيد في الزواج الصحيح في المال والمآل ،بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة (الكبيسي، 1977، 19)، ويعرفه عبد الرحمن الصابوني بأنه :انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشركة بينهما ،وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلي ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى (الصابوني، 1983، 34).

أسباب الطلاق

لقد أشارت الدراسات إلي الكثير من الأسباب المؤدية للطلاق، ويمكن تلخيص بعضا من تلك الأسباب علي النحو التالي :

_ سوء الاختيار والإكراه وعدم الكفاءة ،الخيانة الزوجية ودخول التكنولوجيا كإدمان وسائل التواصل الاجتماعي وتناسي الأسرة _الفساد الأخلاقي وعدم الالتزام بالواجبات من احد الطرفين أو كلاهما

_ عوامل الإثارة والفساد في التقنيات الحديثة والإعلام والتربية ،الأمراض الجنسية عند الزوجين أو احدهما كالضعف وغيرها _ الشح والتقتير وعدم الإنفاق علي الأسرة علي الرغم من المقدرة ،والفهم الخاطئ لمعني القوامة (الرجال قوامون علي النساء)،_ عمل المرأة وإهمالها لواجباتها الزوجية والأسرية بحجة المشاركة في النفقات، وما يصاحب ذلك من حرية استقلال اقتصادي _ الزواج من أخري ،تعاطي الكحول أو المخدرات ومصاحبة رفاق السوء.(الزراد، 2010، 276-295).

الاتجاهات النظرية المفسرة للطلاق

تري الدراسة الحالية ضرورة الاستعانة بمداخل نظرية متعددة تسهم في تحقيق أهداف الدراسة ومن هذه المداخل النظرية :

1.**النظرية البنائية الوظيفية** :يري الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه ،ويشار إلي هذه المقارنة " بالمماثلة العضوية"، وبالتالي فان النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معا من اجل مصلحة المجتمع ككل ،مثلما تقوم أجزاء الجسم البشري بوظائفها معا من اجل مصلحة الجسم ،إلا أن هذا المجتمع أو الكل الاجتماعي هو اكبر من مجموع أجزائه التي يتكون منها

،كما انه لا يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه لأغراض البحث النظري ،وبالتالي فالبناء والوظيفة لا ينفصلان ، ويميل علماء الاجتماع الذين أسهموا في تطوير البنائية الوظيفية إلي النظر إلي المجتمعات الإنسانية بوصفها أبنية تتألف من عناصر ووحدات متداخلة بنائيا ومحكومة بقواعد ضابطة ،ويوجد بين هذه العناصر والوحدات ترابط بنائي وتساند وظيفي واعتماد متبادل يحقق التوازن والاستقرار الضروريين لأداء المجتمعات لوظائفها ولاستمرارها في الوجود ،وتؤكد البنائية الوظيفية علي الدور المحوري الذي يقوم الإجماع القيمي علي قيم محددة عامة ومشتركة بين غالبية أعضاء المجتمع، وتستهدف الحفاظ علي التوازن الاجتماعي للبناء الاجتماعي بما يحقق للمجتمع أداء وظائفه وبقائه واستمراره (عبد الوهاب ،2002، 51).

2.**النظرية التفاعلية الرمزية** : تستند النظرية إلي مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعلات الاجتماعية التي تجري بين أعضاء المجتمع ،والمجتمع في ضوء التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وان جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية لما يترتب عليها من ادوار وتوقعات ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين علي مواجهة هذه التوقعات ،وهذه العملية تبدأ منذ لحظة الميلاد ،وذلك لان الأفراد يعتمدون علي بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم ،وبالتالي فالأفراد يدمجون كل متطلبات أداء الأدوار ،ويتطلع كل منهم إلي انجاز الأدوار المتوقعة منه ،وعليه يعمل المجتمع في تناسق وتعاون من اجل انجاز التوقعات ويتخذ التدابير المتمثلة في الثواب والعقاب ما يراه كافيا وملائما لإنجاز هذه التوقعات .(عودة، 1998، 100-102).

3.النظرية النسوية: تهتم النظرية النسوية بدرجة أساسية بقضايا المرأة والحركات النسائية التي تدعو إلي تغيير محتوي علم الاجتماع، والاهتمام بالنوع الاجتماعي، والتأكيد علي إحداث تغييرات جذرية في النظام الأبوي القائم علي هيمنة الرجال، والحرص علي التصدي لمشكلات المرأة وقضاياها ،كما ترى النظرية النسوية تفسيراً لأشكال القهر المختلفة التي تتعرض لها المرأة من جانب الرجل وتدفعها إلي اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية ،لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالبا ما يمارس قوته عليها سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو أشكال العنف المستخدم ضدها ،خاصة إن تعليم المرأة وخروجها للعمل واستقلالها اقتصاديا عن الزوج ،بل ومشاركتها له أحيانا في إعالة الأسرة

قد أدي إلي شعورها بالتحرر ومساواتها بالرجل وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الرجل.(عبد الوهاب ،2002، 64).

الإطار التحليلي للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة

تتمثل الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة في المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وهي كالتالي :

أولاً : منهج الدراسة:

تسعى الباحثة لمعرفة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت علي المجتمع الليبي وارتفاع حدوث ظاهرة الطلاق من خلال الدراسة الميدانية ، فقد أُعدّ لهذا الغرض نموذج استبيان ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي في الواقع ،ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

ثانياً : مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات بمدينة بنغازي خلال عام2019 م، والبالغ عددهم(2601) مطلق ومطلقة، وفق الإحصائيات المتوفرة عن الطلاق في القسم الشرعي بالمحكمة العامة بمدينة بنغازي.

عينة الدراسة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من إجمالي عدد المطلقين والمطلقات في مدينة بنغازي، بلغ حجمها (335) مطلق ومطلقة، ويشكل هذا العد نسبة (13%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل الإحصائي (103) استمارة.

ثالثاً : خصائص عينة الدراسة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغيرات الدراسة المتمثلة في(النوع والعمر والمؤهل العلمي ونمط الوظيفة والأبناء) وهي كالتالي:

- **النوع** : تم تقسيم النوع إلى قسمين(ذكر، أنثي) وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (1) :

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	20	%19.4
أنثي	83	%80.6
المجموع	**103**	**% 100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب النوع، ويلاحظ أن أغلب عينة الدراسة كانت من الإناث ،حيث بلغت نسبتهن (80.6%)،بينما بلغت نسبة الذكور (19.4%)،وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الإناث في العينة لصعوبة الحصول علي الذكور في موضوع الطلاق، ،وتم الحصول عليهن من قبل المحاميات اللاتي يترددن عليهن بالمحاكم.

- **العمر**: تم تقسيم العمر إلى خمس أقسام وهي:

(اقل من 20 سنة، من 20–29 سنة، من 30–39 سنه، من40–49 سنة، 50 سنة فما فوق)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اقل من 20 سنة	3	%2.9
من 20 – 29 سنة	20	%19.4
من 30 – 39 سنة	35	%34.0
من 40 – 49 سنة	33	% 32. 0
من 50 سنة فما فوق	12	%11.7
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب العمر، ويلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للفئة العمرية(من 30 سنة إلى 39 سنة) وبلغت(34.0%)، تليها نسبة الفئة العمرية (من 40 سنة إلى 49 سنة) والتي بلغت (32.0%)، ثم الفئة العمرية (من 20 إلى 29 سنة) وبلغت نسبتها(19.4%)،

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

وبعدها كانت الفئة العمرية (50 فأكثر) وبنسبة بلغت (11.7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت(اقل من 20 سنة)،وكانت نسبتها (2.9%) من إجمالي عينة الدراسة،وهذا يعني أن الزواج المبكر لم يكن سبباً في حدوث الطلاق، بل كلما زاد الوعي والنضج زاد الطلاق.

- **المؤهل العلمي** : تم تقسيم المؤهل العلمي إلى سبع أقسام (أمي – يقرأ ويكتب – ابتدائي _ إعدادي_ ثانوي _جامعي– ما فوق الجامعي)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (3) :

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
أمي	3	%2.9
يقرا ويكتب	5	%4.9
ابتدائي	9	%8.7
أعدادي	19	%18.4
ثانوي	20	%19. 4
جامعي	42	%40.8
فوق الجامعي	5	%4.9
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، ويلاحظ أن أغلب عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي هم من حملة الشهادات الجامعية، إذ بلغت نسبتهم (40.8%)، يلي ذلك الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث بلغت نسبتهم (19.4%)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية، إذ بلغت نسبتهم (18.4%)، بينما تقل فئة الحاصلين على المؤهل الابتدائي ثم يقرأ ويكتب ثم الأمي على التوالي إذ بلغت نسبتهم (8.7%، 4.9%، 2.9%). وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الطلاق في صفوت المتعلمات إلي بروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة، وعدم خضوعها، وهذا ما تؤيده النظرية النسوية .

- **نمط الوظيفة:** تم توزيع الوظيفة إلى ثلاث أقسام (لا يعمل، عمل حكومي، عمل خاص)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (4) :

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب نمط الوظيفة

نمط الوظيفة	العدد	النسبة
لا يعمل	41	%39.8
عمل حكومي	51	%49.5
عمل خاص	11	%10.7
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع مجتمع الدراسة حسب نمط الوظيفة، ويلاحظ أن أعلى نسبة من عينة الدراسة لديهن(عمل حكومي)، إذ بلغت نسبتهم (49.5%)، يليها (لا يعمل) وبنسبة بلغت (39.8%)، وأخيراً كانت نسبة (العمل الخاص) وبلغت (10.7%) من إجمالي عينة الدراسة، وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة العاملات إلي تعليم المرأة ودخولها لميدان العمل، والمطالبة بحقوقها واستقلالها الاقتصادي من خلال الثقافة الحديثة، والتي كثيراً ما تتعارض مع الثقافة التقليدية التي ترفض عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي .

- **الأبناء:** تم توزيع الأبناء إلي أربع أقسام (لا يوجد، من 1 – 2 أبناء، من 3 – 4 أبناء، من 5 – 6 أبناء) وذلك كما يوضحه جدول رقم(6)

جدول رقم(6) توزيع عينة الدراسة حسب الأبناء

العمر	العدد	النسبة
لا يوجد	46	%44.7
من 1 – 2 أبناء	27	%26.2
من 3 – 4 أبناء	21	%20.4
من 5 – 6 أبناء	9	%8.7
المجموع	**103**	**%100**

وبالنسبة لمتغير عدد الأبناء فإن النسبة الأعلى كانت لـ(لا يوجد أبناء) وبنسبة إجمالية بلغت (55.3%)، حيث عدد الأبناء من(من 1 – 2 أبناء) بلغت نسبتهم (26.2%)، ثم نسبة الذين لديهم أبناء من (من 3 – 4 أبناء)، بلغت نسبتهم (20.4%)، وجاء في المرتبة الثالثة الذين لديهم أبناء من (من 5 – 6 أبناء) إذ بلغت نسبتهم (8.7%)، أما الذين ليس لديهم أبناء فكانت نسبتهم (44.7%)

من إجمالي عينة الدراسة، وترى الباحثة أن النسب الخاصة بوجود الأبناء من عدمه ليست ذات فارق بعيد، وعليه أصبح الأبناء لا يشكلون عائق أمام قرار الطلاق في العصر الحالي.

رابعاً : أدوات الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في نموذج استبيان ،استناداً إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الطلاق، فقد قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة؛ لقياس التغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية لدى المطلقين بمدينة بنغازي ، وتم تقسيم نموذج الاستبيان إلى خمس فقرات الأولى بيانات أولية، والثانية بيانات تتعلق بالجوانب الشخصية والنفسية والثالثة بيانات تتعلق بالتغيرات الاجتماعية والرابعة بيانات تتعلق بالتغيرات الاقتصادية والخامسة بيانات تتعلق بالتغيرات الدينية والأخلاقية، والأخيرة تتعلق بالحلول والعلاج. واشتملت كل فقرة على أحدي عشر عبارة، وقد أعطى لكل عبارة توزيعاً وفق سُلم (ليكرت) الخماسي لتقدير درجة الموافقة كالتالي :

(موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة).

خامساً : صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة وأنها تقيس ما أُعدت لقياسه تم اعتماد طريقة الصدق الظاهري حيث تم عرض الأداء على عدد من الخبراء والمختصين لإبداء أراءهم وملاحظاتهم عن الفقرات وما تحويه من عبارات مترجمة لها، وبناءً على ما قدمه المحكمون من ملاحظات حول أداة الدراسة فقد تم تعديل بعض العبارات وبقي الاستبيان يحتوي على (55) عبارة موزعة ضمن خمس فقرات رئيسية.

سادساً : ثبات أداة الدراسة

لقد استخدمت الباحثة طريقة الاتساق الداخلي لقياس ثبات أداة الدراسة ككل المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطلاق ، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.97) وهو ذو دلالة إحصائية لكونه مرتفع، ويعد كافياً لتحقيق أهداف الدراسة، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

سابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة استعانت الباحثة بالحزمة الإحصائية (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. معامل ألفا كرونباخ لإيجاد قيمة معامل ثبات أداة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الأهمية النسبية (الرتب) للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية إلي ارتفاع ظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي.
3. الاختبار التائي (t–test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

ستعرض نتائج الدراسة وفقاً لتساؤلاتها، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق، ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

1. ما التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلى حدوث الطلاق.
2. ما التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
3. ما التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
4. ما التغيرات الدينية والأخلاقية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة، وكذلك المتوسط النظري لمقياس ليكرت الخماسي لأداة القياس، وتم حساب قيمة الاختبار التائي (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين، وذلك كما هو موضح بالجدول (7):

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة والمتوسط الفرضي لمقياس الأداة، والقيمة التائية لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين

التغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	القيمة التائية (T)	الدلالة الإحصائية
التغيرات الاجتماعية	3.19	.879	3	102	2.240	*.027
التغيرات الشخصية والنفسية	3.46	.853	3	102	5.406	**.00
التغيرات الاقتصادية	3.20	.931	3	102	1.816	*.047
التغيرات الدينية والأخلاقية	3.06	.938	3	102	0.664	.508
ظاهرة الطلاق	3.22	.776	3	102	2.087	**.005

*دال عند مستوي معنوية 0.05 ، =α ** دال عند مستوي معنوية 0.01 =α

يوضح الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على أداة قياس التغيرات الاجتماعية لظاهرة الطلاق قد بلغ (3.22)، بانحراف معياري قدره (.776)، في حين بلغ المتوسط النظري(3)درجات، وباختبار الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (2,087)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01، وتكشف هذه النتيجة عن ارتفاع معدل الطلاق بمدينة بنغازي نتيجة للتغيرات التي تحدث بالمجتمع ،وجاءت هذه النتيجة وفق توقعات المجتمع المحلي ،حيث أن هذا الارتفاع يعزو إلي التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،و بدرجات متفاوتة، إذ احتلت التغيرات الشخصية والنفسية المرتبة الأولي في ارتفاع معدل الطلاق ،يليها في المرتبة الثانية التغيرات الاجتماعية ،ثم في المرتبة الثالثة التغيرات الاقتصادية ،بينما تحتل التغيرات الدينية والأخلاقية العامل الرابع والأخير من حيث التأثير في ظاهرة الطلاق، وقد يعود ذلك لطبيعة أفراد المجتمع الليبي المحافظ في عدم القدرة على الإفصاح عن الأمور الدينية و الأخلاقية والتغطية عنها بتغيرات وعوامل أخري، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من شلبي (1990)، ودراسة الخطيب (2009)، والتي أوضحت أن التغيرات الشخصية والنفسية والاجتماعية تمتاز بدرجة كبيرة في حدوث الطلاق، تليها التغيرات الاقتصادية والثقافية.

ولتحليل التغيرات الاجتماعية والشخصية والنفسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية في المجتمع الليبي ، استخرج المتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري ،والرتبة لاستجابات عينة الدراسة ،وذلك على النحو التالي :

يبين الجدول رقم (8) العبارات التي حصلت علي متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الاجتماعية .

جدل(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الاجتماعية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية	3.68	1.323	1
2	صغر سن الزوجين عند الزواج	2.98	1.428	12
3	الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي	3.49	1.236	3
4	الخروج المتكرر من البيت	3.34	1.310	4
5	الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء	3.05	1.301	5
6	إدمان الانترنت ومواقع الاتصال الاجتماعي	2.98	1.421	11

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
7	الزواج بأخرى	3.19	1.307	7
8	عدم الاهتمام بالأبناء والأسرة	3.33	1.353	10
9	قطع صلة الرحم بأهل الزوج / الزوجة	3.06	1.467	9
10	سيطرة المرأة وتسلطها علي الأسرة	2.82	1.433	14
11	تدخل الأهل في شؤون الأسرة	3.53	1.583	2
12	هروب الزوج / الزوجة من الأسرة وعدم تحمل المسؤولية	3.32	1.561	6
13	ربط العلاقات الاجتماعية بالمصالح	2.87	1.363	13
14	تأثير رفاق السوء	3.08	1.500	8
المتوسط العام لمجال العوامل الاجتماعية		**3.19**	**0.879**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال العوامل الاجتماعية تراوحت بين (2.82–3.68) وانحرافات معيارية (1.30–1.58) فقد جاءت في الترتيب الأول فقرة الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية"، بينما تدخل الأهل في شؤون الأسرة جاء في المرتبة الثانية ،في حين الاختلاف في المستوي التعليمي والثقافي كان في المرتبة الثالثة ،يليها الخروج المتكرر من البيت كمرتبة رابعة ،أما المرتبة الخامسة فكان الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء، واحتلت عبارة هروب الزوج / الزوجة من الأسرة وعدم تحمل المسؤولية المرتبة السادسة، في حين عبارة الزواج بآخري كانت كمرتبة سابعة ،بينما احتلت عبارة تأثير رفاق السوء المرتبة الثامنة، ثم عبارة قطع صلة الرحم بأهل الزوج / الزوجة كانت بالمرتبة التاسعة ، في حين عدم الاهتمام بالأبناء والأسرة أخذت المرتبة العاشرة ،بينما إدمان الانترنت ومواقع التواصل جاءت بالمرتبة الحادية عشر ،وأخذت عبارة صغر السن عند الزواج المرتبة الثانية عشر، أما عبارة ربط العلاقات الاجتماعية كالزواج بالمصالح أخذت المرتبة الثالثة عشر أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة " سيطرة المرأة وتسلطها علي الأسرة" وعليه فان متوسط مجال العوامل الاجتماعية فقد بلغ (3.19) بانحراف معياري (0.88)، ما يعني أن مستوى التغيرات الاجتماعية المساهمة في ظاهرة الطلاق كانت فوق المتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة غزوي (2007)، ودراسة أبوزنط (2016) في أن الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية، وتدخل الأهل في شؤون الأسرة كانت من أهم العوامل الاجتماعية في حدوث الطلاق.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أما الجدول رقم (9) فيوضح العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الشخصية والنفسية.

جدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الشخصية والنفسية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	عدم التوافق العاطفي	3.57	1.296	4
2	معاناة الزوج / الزوجة من مرض أو اضطراب نفسي	3.21	1.234	9
3	الشعور بسوء الاختيار وسوء المعاملة	3.91	1.104	2
4	اختلاف الطباع	3.76	1.150	3
5	انطواء الزوج / الزوجة أو تشاؤمهما	3.25	1.258	8
6	الشعور بأن الزواج كان مفروض عليه / عليها	3.20	1.224	10
7	عدم الرضا بالواقع والرغبة في الطلاق	3.93	1.123	1
8	الملل من الحياة الزوجية والميل للانفرادية	3.28	1.317	5
9	هجر الزوج / الزوجة للأسرة فترات طويلة	3.39	1.278	7
10	عدم رؤية الشريك قبل الزواج والتفاهم معه	3.11	1.393	11
11	الأنانية والفردية وعدم الشعور بالانتماء للطرف الآخر	3.38	1.366	6
المتوسط العام لمجال العوامل الشخصية والنفسية		**3.46**	**0.853**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول(9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال العوامل الشخصية والنفسية تراوحت بين (3.11- 3.93) وانحرافات معيارية قدرها (1.10-1.39)، فقد جاءت في الترتيب الأول عبارة "عدم الرضا بالواقع والرغبة في الطلاق، أما عبارة الشعور بسوء الاختيار وسوء المعاملة فهي بالمرتبة الثانية، واحتلت عبارة اختلاف الطباع المرتبة الثالثة، في حين احتلت عبارة عدم التوافق العاطفي المرتبة الرابعة، وعبارة الملل من الحياة الزوجية أخذت المرتبة الخامسة، أما عبارة الأنانية والفردية وعدم الشعور بالانتماء للطرف الآخر فجاءت بالمرتبة السادسة، واحتلت هجر الزوج /الزوجة للأسرة فترات طويلة المرتبة السابعة ،بينما احتلت عبارة انطواء الزوج / الزوجة أو تشاؤمهما المرتبة الثامنة، أما عبارة معاناة الزوج / الزوجة من مرض أو اضطراب نفسي أخذت المرتبة التاسعة، أما عبارة الشعور بان الزواج كان مفروض عليه / عليها احتلت المرتبة العاشرة ،أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة "عدم رؤية الشريك قبل الزواج والتفاهم معه" وأما المتوسط العام لمجال

العوامل الشخصية والنفسية فقد بلغ (3.46) بانحراف معياري (0.85)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) مقياس ليكرت الخماسي نجد أنها فوق المتوسط، وهذا يتفق مع دراسة شلبي (1990)، ودراسة الشبول (2010)، التي اهتمت بشكل واضح بتغير النسق القيمي، والمتمثل في تحرر المرأة وعدم الرضا بواقع الحياة الصعبة المعاشة مع الزوج وطلب الطلاق، وتري الباحثة هذا الاتفاق مع الدراسات السابقة، بأن المرأة أصبحت قادرة على إعالة نفسها، ووضوح دورها في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليدياً من نصيب الرجل.

ويبين الجدول رقم (10) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الاقتصادية .

جدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال العوامل الاقتصادية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	فقر الزوج	3.11	1.26	5
2	إسراف الزوجة واهتمامها بالكماليات	3.19	1.38	6
3	يتصف الزوج بالبخل	3.36	1.39	10
4	اختلاف المكانة الاقتصادية بين الزوجين	3.12	1.27	7
5	تقصير الزوج في الأنفاق علي منزلة	3.50	1.36	11
6	الإقامة المشركة مع أهل الزوج	3.52	1.39	12
7	استنزاف أموال الزوجة والرغبة في الاستحواذ عليها	3.19	1.48	8
8	منع الزوجة من العمل	3.31	1.46	9
9	استقلال الزوجة ماديا ورفضها لمساعدة الزوج	3.07	1.45	4
10	ربط الزواج بالمصالح المادية	3.02	1.40	3
11	ربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية	2.93	1.45	1
12	الاعتماد علي الأهل في المساعدة المادية	3.02	1.50	2
المتوسط العام لمجال العوامل الاقتصادية		**3.20**	**0.93**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات مجال العوامل الاقتصادية تراوحت بين (2.93– 3.52) وانحرافات معيارية (1.26–1.50) فقد جاءت في الترتيب

الأول عبارة ربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية، واحتلت عبارة الاعتماد علي أهل الزوج المرتبة الثانية، وجاءت عبارة ربط الزواج بالمصالح المادية بالمرتبة الثالثة ،بينما أخذت عبارة استقلال الزوجة ماديا ورفضها لمساعدة الزوج المرتبة الرابعة ، أما عبارة فقر الزوج احتلت المرتبة الخامسة، وإسراف الزوجة واهتمامها بالكماليات احتلت المرتبة السادسة ،واحتلت عبارة اختلاف المكانة الاقتصادية المرتبة السابعة ،تليها عبارة إسراف أموال الزوجة والرغبة في الاستحواذ عليها بالمرتبة الثامنة ،أما عبارة منع الزوجة من العمل فكانت بالمرتبة التاسعة، بينما اتصاف الزوج بالبخل احتلت المرتبة العاشرة ،في حين عبارة تقصير الزوج في الإنفاق علي الأسرة جاءت بالمرتبة الحادية عشر، أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة الإقامة المشتركة مع أهل الزوج ، وأما المتوسط العام لمجال التغيرات الاقتصادية فقد بلغ (3.20) بانحراف معياري (0.93)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) مقياس ليكرت الخماسي نجد أنها فوق المتوسط، وهذا يتفق مع دراسة الحربي(2013)، التي أوضحت أن التغيرات الاقتصادية تؤدي إلي حدوث الطلاق.

في حين يبين الجدول رقم (11) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الدينية والأخلاقية .

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الدينية والأخلاقية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	هناك خلاف بينكما على عدم الالتزام بالشعائر الدينية كالصلاة	3.05	1.37	3
2	هناك خلاف بينكما حول اللباس الشرعي	2.98	1.55	6
3	هناك خلاف بينكما حول الإفراط في تطبيق الشعائر الدينية	2.81	1.29	8
4	الاستعلاء على الزوجة / الزوج	3.01	1.31	5
5	الإيمان بالسحر والأعمال الشيطانية	2.84	1.37	7
6	غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية	3.62	1.38	1
7	الخيانة الزوجية	3.18	1.51	2
8	إدمان المخدرات والخمور	3 . 02	1.34	4
المتوسط العام لمجال العوامل الدينية والأخلاقية		**3.06**	**0.98**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال التغيرات الدينية والأخلاقية تراوحت بين (2.81– 3.62) وانحرافات معيارية (1.29–1.55) وجاءت في الترتيب

الأول عبارة "غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية ، بينما احتلت عبارة الخيانة الزوجية المرتبة الثانية، أما عبارة الخلاف علي عدم الالتزام بالشعائر الدينية كالصلاة أخذت المرتبة الثالثة ،واحتلت عبارة إدمان الخمور والمخدرات المرتبة الرابعة ،في حين جاءت عبارة الاستعلاء علي الزوج/الزوجة في المرتبة الخامسة، وعبارة الخلاف على اللباس الشرعي احتلت المرتبة السادسة ،بينما جاءت عبارة الإيمان بالسحر والأعمال الشيطانية في المرتبة السابعة ، والرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة "هناك خلاف بينكما حول الإفراط في تطبيق الشعائر الدينية"، وأما المتوسط العام لمجال العوامل الدينية والأخلاقية فقد بلغ (3.06) بانحراف معياري (0.98)، ومن خلال مقارنته ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي نجد أنها قريبا من المتوسط ،وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشبول (2010) ودراسة أبوزنط (2016)التي اهتمت بشكل واضح بالنواحي الدينية والأخلاقية، باعتبارها ركائز الحياة الأسرية وإذ ما اختلت ترتب عنها الصراع المستمر ومن ثم الانفصال، إذ تعزو الباحثة ارتفاع نسبة الخيانة الزوجية في هذه الدراسة إلي ضعف الوازع الديني.

2.السؤال الثاني: ما الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق المرتفعة في المجتمع الليبي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرج المتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول (12).

جدول(12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لاستجابات العينة عن الحلول والعلاج

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	التكافؤ بين الطرفين والتركيز على الأمور الجوهرية في الزواج بعيدا عن المظاهر	4.31	0.92	3
2	الموافقة ورضا الطرفين	4.27	0.86	5
3	تقديم تنازلات بين الطرفين	4.09	0.99	8
4	رؤية الشريك قبل الزواج والتعرف عليه	4.16	0.90	6
5	منع الزواج المبكر قانونا	3.93	1.14	11
6	وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية	4.14	0.92	7
7	أنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري	4.27	0.87	4
8	التوعية حول أهمية الزواج والأسرة	4.41	0.74	2

9	توفير السكن	4.09	0.96	9
10	تقديم المساعدات للأسرة المحتاجه	3.98	1.07	10
11	التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين	4.44	0.65	1
المتوسط العام للحلول والعلاج		**4.19**	**0.60**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (12)، والذي يطرح الحلول المناسبة للحد من ظاهرة الطلاق حسب وجهة نظر عينة الدراسة، و أن المتوسطات الحسابية لفقرات الحلول والعلاج تراوحت بين (3.93- 4.44) وانحرافات معيارية قدرها (0.74-1.14)، فقد جاءت في الترتيب الأول عبارة" التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، وهذا يجعلها من أفضل الحلول لعلاج ظاهرة الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة، واحتلت عبارة التوعية حول أهمية الزواج والأسرة المرتبة الثانية ،بينما جاءت عبارة التكافؤ بين الطرفين والتركيز علي الأمور الجوهرية في الزواج بعيداً عن المظاهر بالمرتبة الثالثة ،واحتلت عبارة أنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري المرتبة الرابعة ،وعبارة الموافقة ورضا الطرفين بالمرتبة الخامسة ،أما عبارة رؤية الشريك قبل الزواج جاءت بالمرتبة السادسة، تليها عبارة وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية بالمرتبة السابعة ،واحتلت عبارة تقديم تنازلات بين الطرفين المرتبة الثامنة ،أما عبارة توفير السكن كانت بالمرتبة التاسعة ،تليها عبارة تقديم مساعدات للأسر المحتاجة بالمرتبة العاشرة، أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة منع الزواج المبكر قانونا، وهذا الترتيب يعطيها أقل أهمية ضمن الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الطلاق حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأما المتوسط العام للحلول والعلاج فقد بلغ (4.19) بانحراف معياري (0.60)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي نجد أنه مرتفع، وتكشف هذه النتيجة عن ارتفاع مستوى الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، وأن هذه الحلول في المستوى المقبول ،ولكنها تحتاج إلي زيادة تفعيل؛ حتى نحد من ظاهرة الطلاق وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة سالم (1991)،ودراسة الخطيب (2009)، ودراسة أبوزنط (2016)، من حيث الحلول المقترحة لحل وعلاج ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

يمكن إيجاز نتائج الدراسة ، وذلك علي النحو الآتي :

1. تبين أن أغلب أفراد العينة المتحصل عليهم من الإناث، ويحملون مؤهلات علمية جامعية ،وتقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 30_39سنة، والأغلب يعملن في وظائف حكومية كالتدريس ،كما أن وجود الأطفال في الأسرة ليس له تأثير علي قرار الطلاق.
2. ارتفاع معدلات الطلاق المترتبة علي التغير الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المجتمع الليبي ،حيث كانت الفروق الإحصائية بين المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة علي الأداة والمتوسط الفرضي لها، ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى دالة α=0.01
3. تبين أن أقوى التغيرات التي أدت إلي حدوث الطلاق هي التغيرات الشخصية والنفسية ومنها (سوء المعاملة والعشرة، والرغبة في الطلاق وعدم الرضا بالواقع المعاش) ثم التغيرات الاجتماعية ومنها (الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية، والخروج المتكرر من البيت)، ثم التغيرات الاقتصادية (كربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية)، وأخيراً التغيرات الدينية والأخلاقية ومنها (غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية، والخيانة الزوجية، وتعاطي المخدرات).
4. ارتفاع مستوي الأساليب المقترحة من أفراد عينة الدراسة لحل وعلاج مشكلة الطلاق في مدينة بنغازي ،حيث المتوسط العام للحلول مرتفع مقارنة مع المتوسط النظري لمقياس الأداة (ليكرت الخماسي)، وأقواها أسلوب التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، والتوعية حول أهمية الزواج والأسرة من قِبل أسرة التوجيه، والتركيز علي الأمور الجوهرية في الاختيار للزواج بعيداً عن الماديات والمظاهر.
5. أساليب الحلول المقترحة في معالجة ظاهرة الطلاق مقبولة ،ولكنها تحتاج إلي تفعيل أكبر حتى تقلل وتحد من معدلات الطلاق بالمجتمع الليبي.

وبناءً علي هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة التركيز على الجانب الاخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين امتثالا لقوله تعالى (وجعل بينكم مودة ورحمة)، وذلك من خلال البرامج الاذاعية والندوات والحملات الاعلامية ومؤسسات المجتمع .
2. ضرورة التركيز في الاختيار للزواج على الامور الجوهرية بعيداً عن المظاهر المادية الزائفة .

3. ضرورة أنشاء مكاتب للتوجيه والاستشارات الزوجية والأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعني بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين كمرحلة ضرورية يمكن أن تحول دون حدوث الطلاق.
4. ضرورة الاهتمام بالأسرة الليبية ومشكلاتها، لتأهيل الشباب من الجنسين علي تحمل مسؤولية الحياة الزوجية والأسرية.
5. ضرورة تفعيل دور التوعية الدينية والشرعية في المسائل المتعلقة بالخلافات الزوجية، والمشكلات الاسرية عن طريق دور العبادة، والجهات المختصة في هذا الشأن، لما يمثله الوازع الديني من ضبط للسلوك الاجتماعي .

المراجع:

أولاً: الكتب

1. استيته، دلال ملحي،(2010)، التغير الاجتماعي والثقافي ،ط3، الأردن ،دار وائل للنشر والتوزيع.
2. الزراد، فيصل وآخرون ،(2010)،المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع الإسلامي، بيروت ، دار الكتاب العربي.
3. الزيود ،ماجد،(2006)، الشباب والقيم في عالم متغير ، ط1، عمان ،الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. السريني ،عبد الودود،(1992)، أحكام الزواج والطلاق في الشريعة ، بيروت، الدار الجامعية .
5. السيد، عبد العاطي السيد،(غير مؤرخ)،المجتمع والثقافة والشخصية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
6. الصابوني، عبدالرحمن،(1983)، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام ، القاهرة، مكتبة وهبة.
7. الطنوبي، محمد،(1996)، التغير الاجتماعي ،الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.
8. الكبيسي، احمد،(1977)، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ،بغداد.
9. الكبيسي، سعد عبدالله ،(2001)، التغيرات الأسرية وانعكاساتها علي الشباب الإماراتي ، ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية، أبوظبي.
10. عودة ، محمود، (1998)، أسس علم الاجتماع ،القاهرة ،جامعة عين شمس.
11. منصور والشربيني، عبد المجيد سيد، وزكريا احمد،(2000)، الأسرة علي مشارف القرن الواحد والعشرين ،الأدوار والمرض النفسي والمسئوليات ،ط1، ، القاهرة، دار الفكر العربي.

12. عبد الوهاب ، جودة عبد الوهاب ،(2002)،الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية ، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .

13. مانع، علي ،(2002)، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر ،دراسة في علم الإجرام المقارن ، ط1، الجزائر، الجامعة الجزائرية.

ثانياً: الدوريات

1. البشتي، بهيمة القمودي،(2014)،"بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية" ،المجلة الجامعة ، الزاوية ،المجلد(1)،العدد(16).

2. الخطيب، سلوى عبد الحميد،(2007)،"التغيرات الاجتماعية وأثرها علي ارتفاع معدلات الطلاق" ،مجلة كلية الآداب ،جامعة الملك عبد العزيز، مجلد(17)،العدد(1).

3. الشبول ،أيمن ،(2010)،"المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق: دراسة أنثروبولوجيا في بلدة الطره"، مجلة جامعة دمشق، الأردن، المجلد(26)،العدد(3).

4. الغزوي، فهمي سليم،(2007)،"الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن"، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (34)، العدد(1).

5. عدنان، سليمان،(1998)،"مقاربة أولية لتداعيات العولمة علي المجتمع العربي "،مجلة الفكر العربي ، بيروت، العدد(9).

ثالثاً :البحوث والدراسات

1. الحربي، يوسف بن نهير،(2013)،العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا ،دراسة ميدانية في مدينة الرياض ،رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض.

2. الغرايبة، فاكر محمد،(2017)،أسباب الطلاق المبكر من وجهة نظر الشباب المواطنين في إمارة الشارقة: دراسة ميدانية، المؤتمر الأسري السادس لجمعية الإتحاد النسائية، جامعة الشارقة.

3. جرود، مبروكة اشتيوي محمد،(2016)،التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها علي ادوار المرأة، دراسة ميدانية بمدينة ترهونة ،رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا.

4. سالم ،عائدة،(1991)،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق ،دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق .

5. شلبي، ثروت محمد،(1990)،الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، دار المجمع العلمي ،المكتب الجامعي الحديث .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

رابعاً: التقارير والمواقع الإلكترونية

1. أبوزنط، مهتاب احمد إسماعيل،(2016)،الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات: دراسة ميدانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين https://scholar.najah.edu/

2. الطبال، لطيفة،(2012)،"التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية" ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد(8)،الجزائر.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6172/1/S0823.pdf

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Experimental Study on the Performance of Solar Air Heaters with the Absorber Plate Made of Discarded Beverage Cans

1st **Nabil Elsharif**
Mechanical Engineering Department
University of Benghazi
Benghazi, Libya
nabil.elsharif@uob.edu.ly

4th **Khaled Hossin**
Mechanical and Industrial Engineering Department
American University of Ras Al Khaimah
Ras Al Khaimah, UAE
khaled.hossin@aurak.ac.ae

2nd **Gamal Hashem**
Mechanical Engineering Department
University of Benghazi
Benghazi, Libya
gamal.hashem@uob.edu.ly

5th **Abderrahmane Khechekhouche**
Applied Mathematical and Energies Unit
University of El Oued
El Oued, Algeria
abder03@hotmail.com

3rd **Saleh Etaig**
Mechanical Engineering Department
University of Benghazi
Benghazi, Libya
saleh.etaig@uob.edu.ly

6th **Lotfe Elfrgane**
Mechanical Engineering Department
University of Benghazi
Benghazi, Libya
looofy23saan@gmail.com

الملخص:

يعد استخدام الطاقة الشمسية إحدى الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من المشكلات البيئية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري وتلبية الارتفاع الكبير في الطلب العالمي على الطاقة. وغالبية الطاقة التي تستهلك في المباني تكون لغرض التدفئة، ولهذا يعتبر تسخين الهواء بالطاقة الشمسية البديل الصديق للبيئة والفعال من حيث التكلفة مقارنة بالتدفئة باستخدام الوقود الأحفوري.

الغرض من البحث الحالي هو توضيح كيف يمكن استخدام العلب المعدنية (علب المشروبات) القابلة لإعادة التدوير لالتقاط الطاقة الشمسية وتسخين الهواء لغرض تدفئة المنازل او لتجفيف المواد الزراعية والصناعية. تمثل علب الصودا المصنوعة من الألومنيوم لوحة الامتصاص لمسخني الهواء الشمسي (SAHs) اللذين تم بناؤهما، لوحة الامتصاص لكل سخان هواء تتكون من ثمانية أعمدة وستة صفوف تم ربطها معًا في سلسلة شمسي ومطلية باللون الأسود الغامق.

تم استخدام المسخن الشمسي الأول (SAH1) بدون تعديل، وتمت إضافة مادة متغيرة الطور (PCM) - شمع البرافين - إلى المسخن الثاني (SAH2). بالإضافة إلى ذلك، من أجل تقييم أداء النظامين تم استخدام زاويتي ميل مختلفتين لكلا المسخنين الشمسيين.

أظهرت النتائج أن درجة حرارة الهواء عند فتحة خروج المسخنين الشمسيين ارتفعت بشكل كبير، وهو ما يكفي لتدفئة المنازل وتجفيف المحاصيل والاستخدامات الصناعية الأخرى، كما أظهرت نتائج التحقيق في أداء المسخن الحراري المعدل بإضافة شمع البرافين أن إضافة الشمع لها تأثير ضئيل، ويمكن تفسير ذلك إما بنقص الشمع أو رداءة نوعية الشمع نفسه.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الشمسية ، سخان الهواء الشمسي ، مواد متغيرة الطور ، التجربة.

Abstract

Utilizing solar energy is one potential strategy for mitigating the environmental issues brought on by the burning of fossil fuels and meeting the significant rise in global demand for energy. Buildings consume the majority of the energy for heating. Solar air heating is a cost-effective and green alternative to heating with fossil fuels. The purpose of the current research is to demonstrate how recyclable soda cans can be used to capture solar energy for heating homes and heating air for drying agricultural and industrial materials. Aluminum soda cans served as the absorption plate for the two solar air heaters (SAHs) that were built. The absorption plate for each solar air heater is painted a deep black and consists of eight columns and six rows that have been bonded together in series. One system—SAH—was utilized unmodified, and a phase-changing material—paraffin wax—was added to the second collector. Additionally, two distinct passive system angles were utilized in order to evaluate the performance of the two systems. The results show that the temperature of the air at the SAH's outlet has gone up significantly, which is enough for heating homes, drying crops, and other industrial uses. The results of an investigation into the performance of SAH in conjunction with paraffin wax demonstrate that the addition of the wax has little effect. This can be explained by either a lack of wax or a poor quality of the wax itself.

Keywords: Solar Energy, Solar air Heater, PCM, Experiment.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

I. Introduction

In this region of the world near the equator, no research has been conducted on beverage can solar air heaters. Solar drying, space heating, and air pre-heating are all possible applications for beverage can heaters. They could be very useful in industries where it is necessary to pre-heat the air before fuel is burned in boilers because they are air pre-heaters. The total thermal efficiency of the power plants is improved, and fuel consumption is decreased by preheating the air prior to entering the combustion chamber.

A number of solar air heaters were built to see what would happen if the main parts of the SAH were changed to make them work better.

(Alvarez et al., 2004) looked at the thermal performance of a single glass air solar collector with an aluminum can absorber plate, both theoretically and experimentally. They stated that the maximum efficiency achieved was 74% and that there was a good agreement between the predicted theoretical temperatures and the ones that were measured. (Fathi, 1995) also presented a thermosyphon solar air heater with built-in latent heat thermal energy storage system that used a variety of phase change materials (PCM) with varying melting temperatures of 61 °C, 51 °C, 43 °C, and 32 °C, and they also compared the results to those of a system that did not use any storage material. Solar air heaters with PCM melting temperatures of 51°C and 43°C were found to perform best. A natural circulation solar air heater using phase change material (paraffin wax) as energy storage was the subject of theoretical and experimental research presented by (Enibe, 2003). For each major heater component, energy balance equations were developed and linked to heat and mass balance equations for the heated air that flows through the system. The experimental data and the system's predicted performance were compared. Predicted temperatures at specific locations on the absorber plate, heat exchanger plate, glazing, and heated air were found to be within 10, 6, and 10 °C of the experimental data. The predicted efficiencies' correlations were also presented.

(Kabeel et al., 2017) examined the design configurations, enhancement strategies, and applications of solar air heaters in depth. The v-corrugated

SAH was found to be the most effective, while the flat plate SAH was found to be the least effective. The v-corrugated SAH outperforms flat plate SAHs by 5-11% and 10-15%, respectively, in double-pass and single-pass modes, according to the findings.

(Ozgen et al., 2009) experimented with a double-pass channel solar air heater under a variety of operating conditions. According to their findings, SAHs of the double-flow type, in which air flows simultaneously over and under the absorbing plate, performed better than those with only one flow channel. In addition, the findings demonstrated that solar air heaters with cans that were not arranged in any particular order were more effective than those without cans. (Sahu & Bhagoria, 2005) looked into how SAH's thermal performance improved with different pitches of 90 broken wire rib roughness. Using finned and v-corrugated air heaters, (Karim & Hawlader, 2006) investigated the theoretical and experimental enhancement of conventional air heater performance. An experimental investigation of heat transfer and air flow friction in rectangular ducts with multiple V-shaped ribs and gap roughness on one broad wall was carried out by (Kumar et al., 2013). (Gil et al., 2017) looked into how well the staggered piece in the broken arc rib improved SAH performance. (Ghritlahre et al., 2020) looked at the heat transfer and thermal performance of an arc-shaped roughened solar air heater (SAH) with apex up and apex down air flow. They found that the wire rib roughness absorber plate with apex up air flow was more effective than the roughness absorber plate with apex down air flow. An experimental study on heat transfer and thermal performance of solar air heaters that have been artificially roughened for fully developed turbulent flow was presented by (Prasad, 2013).

(Parker et al., 1993) presented a study on solar air heaters with six collector units and V-corrugated absorber plates. The findings demonstrated that the thermal efficiency of the V-corrugated absorber plates was very high. For a brand-new flat plate solar air heater (SAH), (Esen, 2008) conducted an experimental study on energy and exercise analysis with and without obstacles. Solar air heaters with quarter-circular ribs on the absorber plate (Mahanand & Senapati, 2021) a staggered C-shape finned absorber plate

(Saravanan et al., 2021) a discrete roughened plate (Agrawal et al., 2022) and a finned absorber plate that forms multiple rectangular air flow passages (Karwa, 2023) were also examined for their performance. The objective of the current experimental investigation is to undertake a comparative study of the performance of a solar air heater, and a modified solar air heater with Paraffin wax. Lastly, the results obtained from the experimental research are compared and presented.

II. Experimental setup

Test rig construction

Fig. 1 demonstrates the schematic diagram with dimensions of the used device. The dimensions are 155 cm in length and 50 cm in width, while the surface area of the heat is 89 cm x 50 cm, and through the device 8 circular holes are made from the bottom and top for entry and exit of air, and each one has a diameter of 5 cm.

An empty space was created at the top of the device and adjacent to the heat absorber surface with dimensions of 50 cm from the bottom of the space and 32 cm from the top, while the height is 24 cm. So that hot air escapes from it.

The SAH used in this experiment was handcrafted using treated wood, which is resistant to environmental conditions and has a high workability and low thermal conductivity. In the experiment, Aluminum cans (soda cans) were used as a heat absorber surface, as they are widely available to be used by recycling.

The SAH consists of 8 columns and 6 rows of these cans, which are connected to each other using heat-resistant silicone glue to form 8 air channels, each of which is 89 cm long as shown in Fig. 2 and Fig. 3. Aluminum cans are completely perforated from the top and from the bottom in the form of a star with four fins spaced evenly to create turbulence to the incoming air, which helps in increasing the transfer of heat to the working fluid. These channels were placed inside the device and were connected from

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

the top and bottom using heat-resistant silicone glue to ensure that no air leakage occurred through the collector.

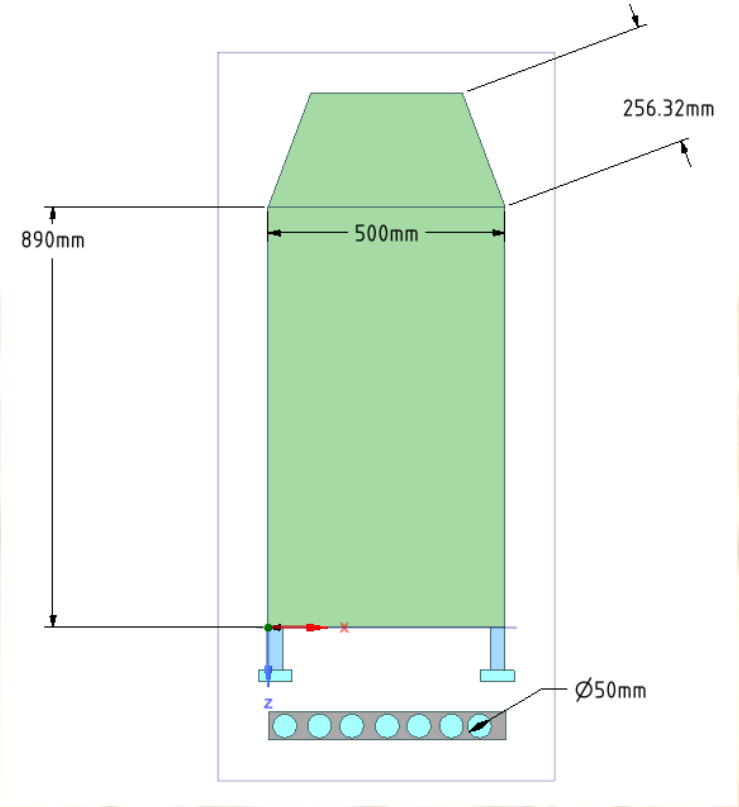


Fig. 1. Experimental set-up



Fig. 2. SAH collectors at angle 90°



Fig. 3. SAH collectors at angle 32o

The surface of the aluminum cans used as a heat absorber plate was painted an opaque dark black color to improve heat absorption. In order to reduce heat load losses to the environment, the collector is covered with a transparent glass cover that is 4 millimeters thick and has a high permeability.

The temperature of the collector's glass cover, ambient air temperature, and the air temperature at the solar heater's entrance and exit were all measured with a digital thermometer during the experiment. This digital meter can also determine the air's relative humidity.

Experimental procedure

In this study two SAHs were constructed to investigate the performance of SAH in different conditions:

- First SAH is a conventional solar air heater, which is denoted by SAH1 in this study. SAH1 consists of the main components of the complex without any additives.

- Second SAH, SAH2 is a conventional solar air heater with the addition of a phase-change material (PCM), which is a material capable of absorbing and releasing a quantity of potential thermal energy by changing its state from one phase to another (solid - liquid) and the material used in this experiment is Paraffin wax, which is a substance whose melting temperature ranges from 20-70 °C. Paraffin wax is considered a safe material and has a low thermal conductivity, especially in its solid state, as it was placed inside a rubber balloon and the goal is to take advantage of the latent heat that the paraffin

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

wax releases during its freezing during the cold weather at night. The amount of the Paraffin wax used in the experiment is 300g.

In this experiment, two different angles of solar collectors were tested and studied to find out and obtain the best possible results.

- First position: the solar air heaters were placed at an angle of 90° to the south.
- Second position: the solar air heaters were placed at an angle of 32° to the south, and this angle was chosen based on the same latitude as the city of Benghazi.

The tests were conducted in the winter climatic conditions of Benghazi, with coordinates 32.11o North and 20.07o East, and about 3 meters above sea level. The experiments were conducted in the passive mode of two solar collectors with two different angles. At the beginning of the experiment, the temperatures of the entry, exit and glass cover were measured and recorded. Repeat the measurement and recording of temperatures at a 30-minute interval for different periods of the day. The experiments were conducted during two days, each day at a different angle, over a period of 14 hours (from 8:00 AM to 22:00 PM). In the complex in which paraffin wax was added, temperatures were measured from 8:00 am to 11:00 pm in order to study the effect of the latent heat released by the wax during its freezing and to compare it with the rest of the other configurations.

III. Results

The performance of the two solar air heaters were studied over a period of two days, the 24th and the 25th of January 2021 under the climate conditions of Benghazi, Libya. During the experiments, the average values of ambient air temperature ranged from 10-20 °C, and the relative humidity ranged from 20-98%. Fig. 4 shows that the ambient temperature reached its highest values between 12 and 1:30 pm.

The study relied on choosing a better angle for solar collectors, and on the other hand, studying some modifications to solar heaters (adding paraffin

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

wax) and their effect on the efficiency of the solar air heater. All experiments were conducted by passive system.

Fig. 5 shows the variation of the air temperature at the ambient and outlet of the solar air heater SAH1, and the glass cover temperature for an inclination angle of 90º. Fig. 6 shows the variation of the air temperature at the ambient and outlet of the solar air heater SAH1, and the glass cover temperature for inclination angle 32º.

It can be noticed that, in general, the temperature increased gradually till it reached a maximum value at around 1:30 pm and then began to decrease gradually due to the progressive decline in the incoming solar radiation during the last daylight hours.

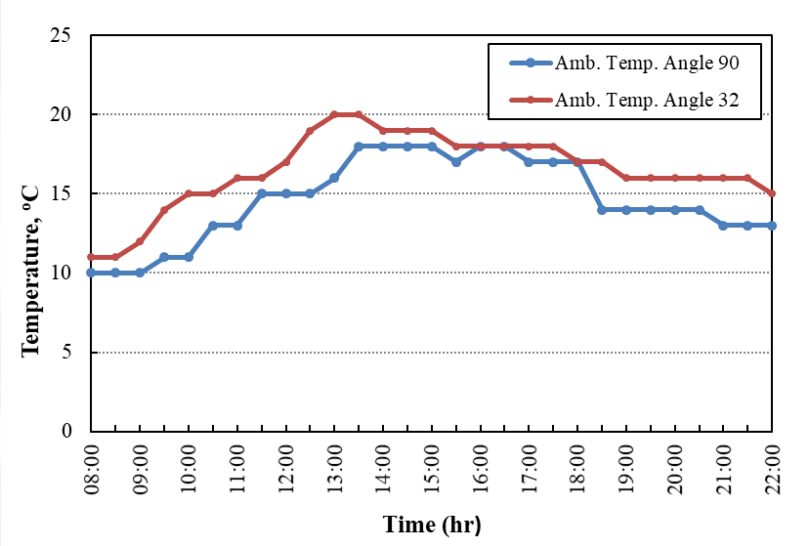


Fig. 4. Variation of ambient temperature during the experiment's days.

Moreover, the temperature difference between the ambient and the exit temperature of the air ΔT_{max} was 23.3℃ at the angle of 90° while ΔT_{max} was 27.9℃ at the angle of 32° at midday and then began to decrease until the end of the experiment period.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

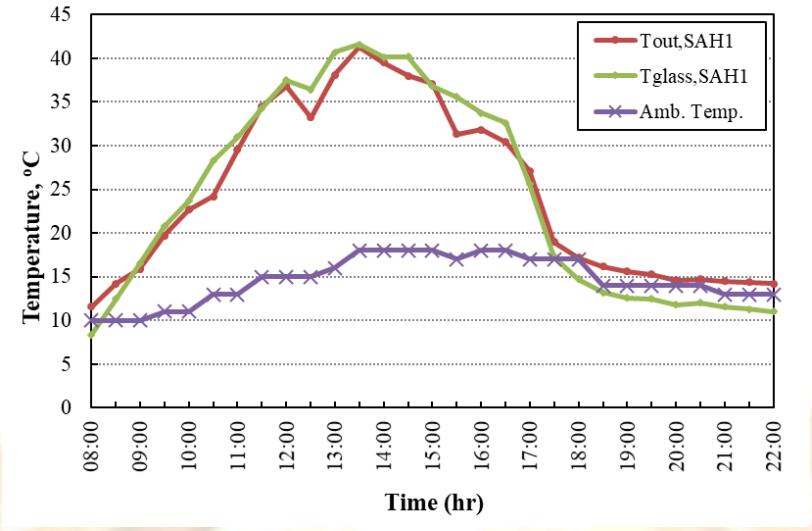


FIG. 5. VARIATION OF TEMPERATURES OF SAH1 AT ANGLE 90°.

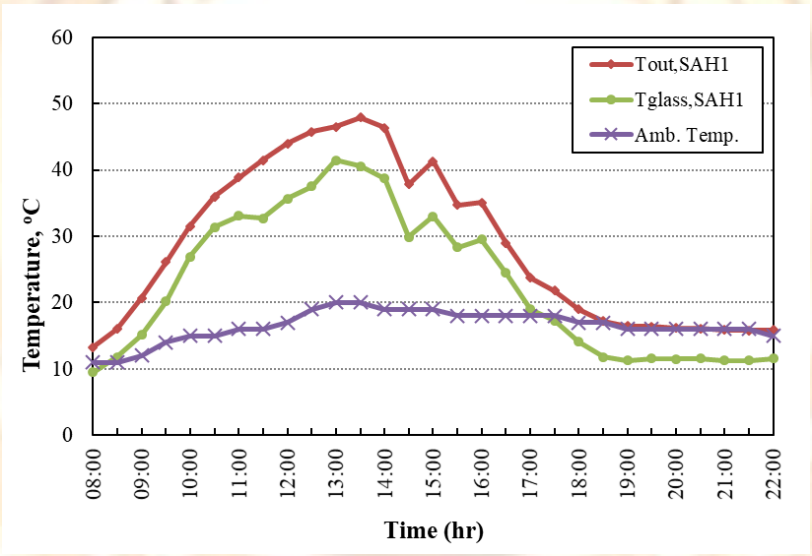


FIG. 6. VARIATION OF TEMPERATURES OF SAH1 AT ANGLE 32°.

The variation of outlet temperature of the two inclination angles is presented in Fig. 7. It can be seen that the solar air heater that is positioned at an angle of 32° produces higher temperature and better efficiency than that at an angle of 90°.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

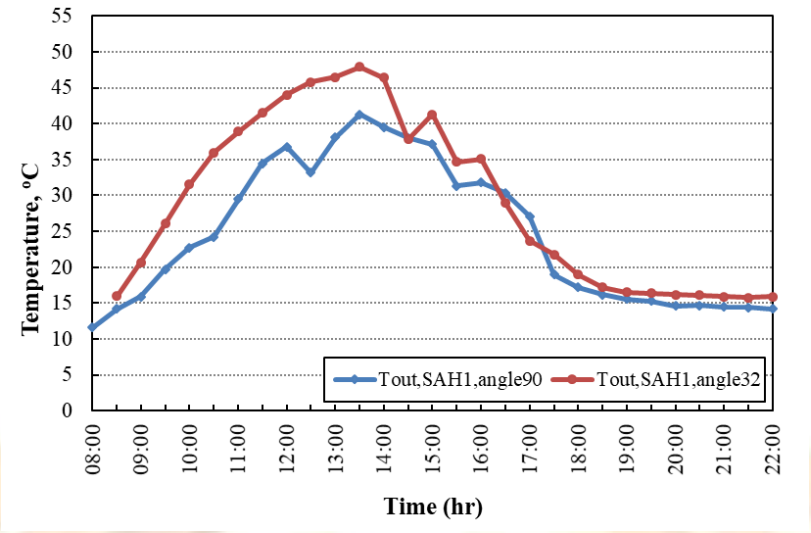


Fig. 7. Variation of outlet temperatures of SAH1 for both angles.

The performance of the second solar air heater, SAH2, which contains a phase-changing substance (paraffin wax) is shown the Fig. 8 and 9 for inclination angles 90° and 32°, respectively. It is clear that the temperature of the air at the exit is lower than the glass temperature, this is can be explained by that the paraffin wax at the start of the experiment began to gain and store heat because the thermal conductivity of the wax, which caused a delay in gaining heat of the outlet air , the temperature of the wax increased until it reached the melting point where the increase in the temperature of the wax stops temporarily until all the wax melts and then the temperature continues to rise.

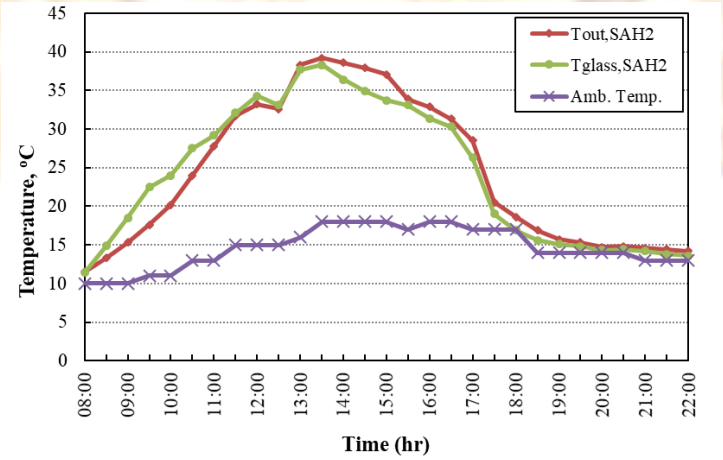


FIG. 8. VARIATION OF TEMPERATURES OF SAH2 AT ANGLE 90°.

It is noticeable from the use of paraffin wax that its effect is weak in terms of retaining heat, as it loses its temperature quickly with the coolness of the air and its negative effect in that it consumes a large part of the heat in melting the wax.

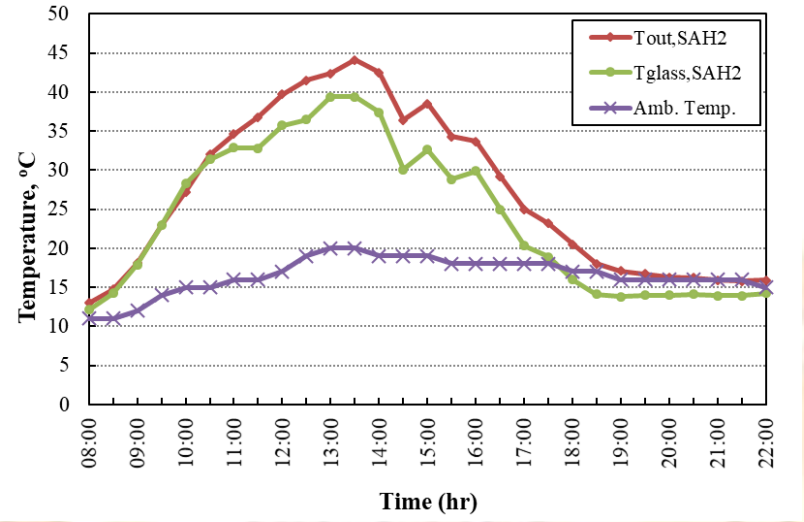


Fig. 9. Variation of temperatures of SAH2 at angle 32º.

In addition, the temperature difference is ΔT_{max} 21.2℃ at 90̊, whileΔT_{max} is 24.1℃ at 32̊ at midday and then begins to decrease until the end of the day.

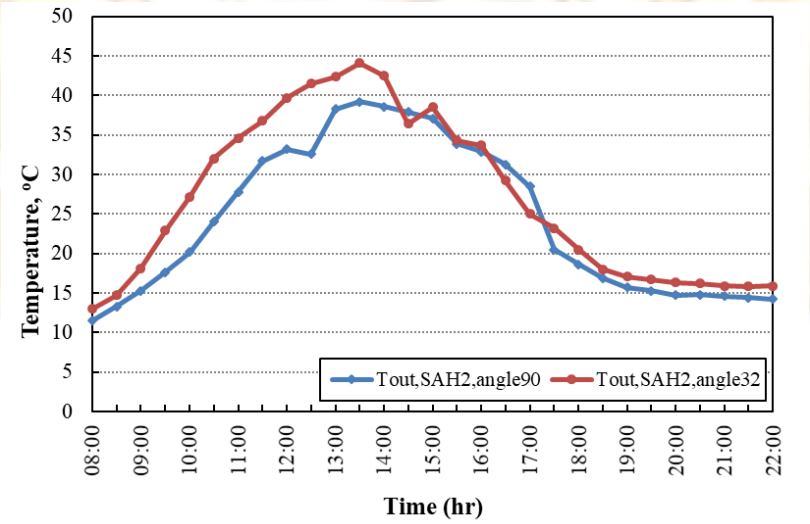


FIG. 10. VARIATION OF OUTLET TEMPERATURES OF SAH2 FOR BOTH angles.

Fig. 10 presents the variation of air temperature at the outlet of the SAH2 for the two inclination angles. It can be seen that the SAH2 that positioned at an

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

angle of 32o produced higher temperature and has better efficiency than that at an angle of 90o, which is similar to the behavior of SAH1.

Conclusion

Solar air heaters can be considered as one of the promising alternatives to provide heat for low-temperature applications such as domestic heating or food drying. The performance of the solar air heaters was investigated in terms of the air temperature at the outlet of the SAHs, and some modifications were done to the complexes to improve the performance of SAHs. The inclination angle of the solar heater plays an important role in the performance of the SAH.

The performance of SAH with paraffin wax was investigated and the results show that the addition of the wax add weak effect. This can be explained by that the amount of the wax was not enough or the wax itself had poor quality. A significant increase in the air temperature at the outlet of the SAH was observed and the maximum temperature of the air at the outlet of the SAH was 47.9^{o}C.

References

1. Agrawal, Y., Bhagoria, J. L., Gautam, A., Chaurasiya, P. K., Dhanraj, J. A., Solomon, J. M. & Salyan, S. (2022). Experimental evaluation of hydrothermal performance of solar air heater with discrete roughened plate. Applied Thermal Engineering, 211, 118379.

2. Alvarez, G., Arce, J., Lira, L., & Heras, M. R. (2004). Thermal performance of an air solar collector with an absorber plate made of recyclable aluminum cans. Solar Energy, 77, 107-113.

3. Enibe, S. O. (2003). Thermal analysis of a natural circulation solar air heater with phase change material energy storage. Renewable Energy, 28, 2269-2299.

4. Esen, H. (2008). Experimental energy and exergy analysis of a double-flow solar air heater having different obstacles on absorber plates. Building and Environment, 43, 1046-1054.

5. Fathi, H. E. S. (1995). Transient analysis of thermosyphon solar air heater with built-in latent heat thermal energy storage system. Renewable Energy, 6, 119-124.

6. Ghritlahre, H. K., Sahu, P. K., & Chand, S. (2020). Thermal performance and heat transfer analysis of arc shaped roughened solar air heater – An experimental study. Solar Energy, 199, 173-182.

7. Gill, R. S. , Hans, V. S., Saini, J. S. & Singh, S. (2017). Investigation on performance enhancement due to staggered piece in a broken arc rib roughened solar air heater duct. Renewable Energy, 104, 148-162.

8. Kabeel, A. E., Hamed, M. H., Omara, Z. M. & Kandeal,A. W. (2017). Solar air heaters: Design configurations, improvement methods and applications – A detailed review. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 70, 1189-1206.

9. Karim, M. A. & Hawlader, M. N. A. (2006). Performance investigation of flat plate, v-corrugated and finned air collectors. Energy, 31, 452-470.

10. Karwa, R. (2023). Thermo-hydraulic performance of solar air heater with finned absorber plate forming multiple rectangular air flow passages in parallel under laminar flow conditions. Applied Thermal Engineering, 221, 119673.

11. Kumar, A., Saini, R. P. & Saini, J. S. (2013). Development of correlations for Nusselt number and friction factor for solar air heater with roughened duct having multi v-shaped with gap rib as artificial roughness. Renewable Energy, 58, 151-163.

12. Mahanand, Y., & Senapati, J. R. (2021) Thermo-hydraulic performance analysis of a solar air heater (SAH) with quarter-circular ribs on the absorber plate: A comparative study. International Journal of Thermal Sciences, 161, 106747.

13. Ozgen, F., Esen, M., & Esen, H. (2009). Experimental investigation of thermal performance of a double-flow solar air heater having aluminium cans. Renewable Energy, 34, 2391-2398.

14. Parker, B. F., Lindley, M. R., Colliver, D. G., & Murphy, W. E. (1993). Thermal performance of three solar air heaters. Solar Energy, 51, 467-479.

15. Prasad, B. N. (2013). Thermal performance of artificially roughened solar air heaters. Solar Energy, 91, 59-67.

16. Sahu, M. M. & Bhagoria, J. L. (2005). Augmentation of heat transfer coefficient by using 90° broken transverse ribs on absorber plate of solar air heater. Renewable Energy, 30, 2057-2073.

17. Saravanan, A., Murugan, M., Reddy, M. S., Ranjit, P. S., Elumalai, P. V., Kumar, P., & Sree, S. R. (2021). Thermo-hydraulic performance of a solar air heater with staggered C-shape finned absorber plate. International Journal of Thermal Sciences, 168, 107068.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

تطوير محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية وفق الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS لبعد الممارسات العلمية والهندسية

د. عبدالسلام عوض سرقيوة

دكتوراه المناهج وطرائق التدريس – جامعة عمر المختار كلية التربية.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تطوير محتوى كتب العلوم للمرحلة الإعدادية وفق الجيل القادم لمعايير العلوم؛ وذلك بغرض التعرف على مستوى تضمين محتوى الكتب العلوم(الجزء الخاص بالفيزياء) لبعد الممارسات العلمية والهندسية، واعتمد الباحث في تحقيق ذلك على حساب التكرارات والنسب المئوية ومتوسطاتها لتضمين معايير ومؤشرات بعد الممارسات العلمية والهندسية في كتب العلوم للمرحلة الإعدادية عينة الدراسة للفصلين الدراسيين خلال العام 2022/2021، واستخدم الباحث المنهج البحث الوصفي التحليلي في تحليل محتوى الكتب، و تم الاعتماد في جمع وتحليل البيانات على بطاقة تحليل المحتوى التي تم إعدادها في ضوء قائمة الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS الخاصة ببعد الممارسات العلمية والهندسية حيث تكونت من ثمانية معايير، و51 مؤشر، وخلصت النتائج إلى أن بعد الممارسات العلمية والهندسية في معايير NGSS حقق معاييره النسب المئوية الكلية التالية: طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية 22.7%، تطوير واستخدام النماذج 32.7%، تخطيط وإجراء التحقيقات 7.6%، تحليل وتفسير البيانات 3.3%، استخدام التفكير الحسابي و الرياضي 19.6%، بناء التفسيرات في العلوم وتصميم الحلول في الهندسة 5.4%،الانخراط في الجدل القائم على الدليل4.6%، الوصول إلى المعلومات وتقييمها والتواصل بها 5.4%، ومن خلال عرض النسب السابقة يتضح أن مقرر علوم المرحلة الإعدادية يحتاج إلى إعادة نظر.

الكلمات المفتاحية: الجيل القادم من معايير العلومNGSS، الممارسات العلمية والهندسية، تحليل المحتوى، المرحلة الإعدادية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

The study aimed to develop the content of science books for the preparatory stage in accordance with the next generation of science standards. In order to identify the level of inclusion in the content of science books (the part on physics) in the scientific and engineering practices dimension, the researcher relied on calculating frequencies, percentages, and their averages to include standards and indicators after scientific and engineering practices in science books for the preparatory stage. The study sample for the two semesters during the year 2022/2020 2021, and the researcher used the analytical descriptive research method in analyzing the content of the books, and the collection and analysis of data relied on the content analysis card that was prepared in light of the next generation list of NGSS science standards for the dimension of scientific and engineering practices, which consisted of eight standards and 51 indicators, and the results were concluded After **Science and Engineering Practices (SEP)** in the NGSS standards, the following total percentages were achieved: asking questions in science and identifying engineering problems 22.7%, developing and using models 32.7%, planning and conducting investigations 7.6, analyzing and interpreting data 3.3%, using mathematical and arithmetic thinking, 19.6 building Explanations in science and designing solutions in engineering 5.4%, engaging in argument based on evidence 4.6%, accessing information, evaluating and communicating with it 5.4%, and by presenting the previous percentages, it is clear that the preparatory stage science course needs to be reconsidered.

Keywords: Next Generation of Science Standards (NGSS), Science and Engineering Practices (SEP), content analysis, Middle School.

مقدمة:

تسعى المجتمعات عادة، سواء منها المتقدمة أو النامية، إلى تطوير مناهجها باستمرار، و بشكل خاص، في مجاليّ العلوم والرياضيات، فقد ساد في خمسينيات القرن الماضي وبداية ستينياته توجه نحو التركيز على المادة الدراسية، والفروع المعرفية المختلفة، كالفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وظهر

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

منحى الاكتشاف والاستقصاء على أيدي عدد من المربين في تلك الفترة، وإن هي إلا سنوات بسيطة حتى شعر الناس أن هذه المناهج جافة ومنفّرة للطلاب، وأنها موجهة للنخبة بشكل أساسي، فأخذ الاهتمام في سبعينيات القرن الماضي يتجه نحو الجوانب الحياتية والمجتمعية والبيئية في تدريس العلوم؛ وهكذا ظهر الاهتمام بقضايا الصحة والمخدرات، والفئات المجتمعية المختلفة، وقد تمحورت أهداف تدريس العلوم في تلك الفترة حول جوانب، مثل: المعرفة العلمية، والأسلوب العلمي، والقضايا الفردية والمجتمعية، والاهتمامات المهنية (فقيهي، 2010)، ويشهد العالم في عصرنا الحالي ثورة علمية وتكنولوجية هائلة، انعكست آثارها على جميع جوانب الحياة البشرية ونظراً للدور المهم الذي تقدمه التربية في تطور الشعوب والمجتمعات، فنجد أن كل تطور علمي وتكنولوجي لابد أن يسبقه أو يلازمه تطور في المنظومة التعليمية التعلمية من حيث المناهج الدراسية وإعدادها، والمعلم وإعداده، والأهداف التربوية المتوقعة في كل مرحلة زمنية، وفي هذه المرحلة، مرحلة التطور العلمي والتكنولوجي التي تتطلب إعداد جيل يمتلك مهارات القرن الحادي والعشرين، والقدرة على الحصول على المعرفة و طرق تطبيقها، والتفكير الناقد و حل المشكلات، جيل يمتلك القدرة على توظيف التكنولوجيا؛ كل ذلك يتطلب توفر مناهج ومعلم وطلبة وبيئة تعليمية بمعايير خاصة، وهذا ما حث الدول المتقدمة على وضع معايير لارتقاء مخرجاتها التربوية (الكاكي،2013).

ويعد الجيل القادم معايير لتعليم العلوم بفاعلية في القرن الحادي والعشرين، حيث تركز على الهندسة والتكنولوجيا؛ فهي تمثل مجموعة من توقعات الأداء التي تصف ما ينبغي أن يعرفه الطالب، ويكونوا قادرين على القيام به في مجالات العلوم الفيزيائية، وعلوم الفضاء والأرض، وعلوم الحياء، والهندسة والتكنولوجيا، وتطبيقات العلوم، وذلك في كل صف دراسي، بدءا من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر، فقد وضعت هذه المعايير لتحسني تعليم العلوم لكل الطلاب، وإعدادهم للإتحاف بالكليات والمهن (حسانين، 2016) حيث يبدأ الطالب في رياض الأطفال وحتى الصف الخامس في تطوير فهم الأفكار الأساسية الأربعة للتخصصات: العلوم الفيزيائية، وعلوم الحياة، وعلوم الأرض والفضاء، والهندسة والتكنولوجيا وتطبيقات العلوم، ومن خلال التعرف على الأنماط وصياغة إجابات الأسئلة لفهم العالم من حولهم، وبحلول نهاية الصف الخامس يكون الطالب قادر على إثبات الكفاية المناسبة، في جمع ووصف واستخدام المعلومات حول العالم (النماذج الطبيعية والمصممة)، ففي نطاق الصفوف الابتدائية يتوقع تطور الأداء والأفكار والمهارات التي ستسمح للطالب بشرح الظواهر الأكثر تعقيدا في التخصصات الأربعة أثناء تقدمهم إلى المدرسة الإعدادية والثانوية، ويجب أن تتضمن القرارات التعليمية استخدام العديد من الممارسات التي تؤدي إلى توقعات الأداء، و يساعد

الترابط بين التخصصات العلمية الأخرى على تمكين الطالب من تطوير هذه القدرات في سياقات مختلفة. على سبيل المثال يدمج الطالب في الصف الثالث فهمهم للعلوم في تحديات التصميم، بما في ذلك القوى المغناطيسية، واحتياجات الكائنات الحية، وتأثيرات الطقس القاسي، في حين أن طلاب الصف الرابع يولدون ويقارنون حلول متعددة للمشكلات المتعلقة بتحويل الطاقة من شكل إلى آخر، والاتصالات، وهذا يقلل من تأثيرات التجوية والتآكل والمخاطر الجيولوجية، و يصمم طالب الصف الخامس حلولا للمشكلات البيئية، وبحلول نهاية الصف الخامس يجب أن يكون الطاب قادرين على تحقيق توقعات الأداء في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بمشكلة واحدة، من أجل فهم العمليات المترابطة للتصميم الهندسي وتطوير ومقارنة حلول متعددة، وإجراء تجارب اختبار الحلول البديلة (NGSS Lead States, 2013).

أن نواتج التعلم في برامج العلوم الحالية لم تعد كافية لإعداد الطلاب للحياة والعمل في القرن الحادي والعشرين، مما يؤكد وجود فجوة عميقة بين المهارات التي يتعلمها طلاب المدارس وتلك التي يحتاجونها في الحياة والعمل في مجتمع الاقتصاد المعرفي؛ لذا باتت الحاجة ملحة وضرورية لحصول جميع الطلاب على الجودة في تعلم العلوم والتعمق في الممارسة داخل الصف لامتلاك مهارات التعلم مدى الحياة ويتوافق ذلك مع ظهور وثائق الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS عام 2013 والتي تعتبر نتاج لعقود من البحث والدراسة في كيفية تعلم الطالب لمادة العلوم ،وتمثل نقلة نوعية ورؤية جديدة وترمى إلى حدوث ثورة في تعلم العلوم وتغيير جذري عما كان يحدث في فصول العلوم من قبل ذلك؛ وذلك لمواجهة تحديات التغيير المستمر في سوق العمل، وتكوين مهارات علمية عالية مثل مهارات التفكير الناقد والاستقصاء المبني على حل المشكلات، والتحول من التركيز على فهم المحتوى والتركيز على حفظ مجموعة من الحقائق إلى تطوير مهارات الطالب في التعلم من خلال الانخراط المثمر في العمليات العقلية تجاه الاستدلال ، والظواهر وحل المشكلات من خلال ممارسات علمية وهندسية مثل إجراء التحقيقات ، وبناء واستخدام النماذج والانخراط في الجدل مع الدليل مع الأقران، وركزت أيضاً المعايير على المحتوى برؤية جديدة تتمثل في التركيز على مجموعة من الأفكار الرئيسية في العلوم للوصول إلى مستوى مفيد في وصف ما يجب أن يفهمه كل طالب (Bybee, 2010) في العلوم، وأيضا ركزت المعايير على المفاهيم الشاملة التي تمثل أدوات فكرية لتنظيم التعليم وربط التعلم عبر التخصصات فهي تمثل جسر للعبور بين حدود التخصصات المختلفة، وتوفر قيمة تفسيرية للكثير من العلوم والهندسة، وتعتبر رؤية المعايير رؤية فريدة من نوعها حيث تؤكد على الدمج والتشابك بين ثلاثة أبعاد للتعلم (Bybee , 2010).

الدعوة إلى الاهتمام بالجيل القادم لمعايير العلوم NGSS يتطلب تغيير فيما يتعلمه الطلاب وكيفية تدريسه وتقويمه، وبذل الكثير من الجهد، حتى يتم تحول فصول العلوم من الوضع الحالي إلى إشراك الطالب بفاعلية ونشاط من خلال الجمع بين المعرفة والممارسة والفهم المفاهيمي ومهارات التطبيق، حيث مرت على الساحة التربوية سلسلة متتالية من برامج، ومشاريع اصلاح تعليم العلوم، و تعددت البرامج التطوير خلال العقود الماضية، فقادة الولايات المتحدة الأمريكية عملية إصلاح التعليم منذ أن أدركت ذلك، ومن خلال الحركات والاتجاهات الإصلاحية، والتطويرية المتجددة تزايده المطالبة بإسناد التربية العلمية إلى المعايير، ومن أهمها الجيل القادم من معايير العلوم في العام 2013 الذي يقدم رؤية تفصيلية لتعلم الطلاب من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية (k-12)، وتهدف لمساعدة الطلاب على فهم العلوم والهندسة لتساعدهم على النجاح حتي يكونوا أكثر إنجازاً، واطلاعاً في حياتهم، وتتنبأ بتوقعات أداءهم ، ويؤكد الجيل القادم للمعايير على فكرة جديدة، وهي دمج الهندسة في تعليم العلوم، واقتراح تنفيذ هذه الفكرة يتضمن تصميم تعليم العلوم كتصميم التجارب، النماذج، والبرامج (قسوم، 2013).

التحول الذي قامت به العديد من الولايات الأمريكية، بتبني معايير جديدة لتدريس العلوم أصبح محط أنظار واهتمام ونقاش، المجتمع التربوي العلمي(NGSS Lead States,2013)، ويعد التغير في المعرفة أحد أسباب دواعي تحديث المناهج، ونظراً لما يشهده العالم من ثورة معرفية واسعة في العلوم والتكنولوجيا؛ فإنه ينبغي إعادة النظر في محتوى كتب العلوم في المرحلة الإعدادية، باعتبار أنها من أكثر المواد ارتباطا بالطبيعة للتلاميذ، ويعد الكتاب المدرسي مهما للمتعلم باعتباره احد المصادر المهمة للمعرفة، لذا كان محط الاهتمام من قبل الباحثين(الشهري، 2009)، كما أكدت العديد من المؤتمرات العلمية كمؤتمر التربية الدولي في جنيف لتطوير التعليم في ليبيا (2008)، والمؤتمر الحادي والعشرون للجمعية المصرية للمناهج (2009)، والمؤتمر العلمي الدولي الثاني للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس (2014)، والمؤتمر الدولي الأول للمناهج في السودان (2015)، ومؤتمر التطوير التربوي في الأردن (2015)، المشار إليها في (عبدالعزيز، 2019)، على ضرورة تطوير مناهج العلوم في الوطن العربي، ومعالجة النقص فيها لتتلاءم مع متطلبات إعداد المتعلمين للألفية الثالثة، وفي ضوء ذلك دعت العديد من الدراسات إلي ضرورة تطوير مناهج العلوم في ضوء الجيل القادم من معايير العلوم NGSS كدراسة Boesdorfer & Staude (2016)، ودراسة عيسي (2020) التي قدمت تصور لكيفية تطوير مناهج العلوم وفق NGSS.

ولتطوير المنهج العديد من التعريفات، فقد عرفة الوكيل والبشير (2005): بأنه عملية شاملة وواسعة تقوم على الدراسة والبحث بهدف الوصول إلى الشيء المطور إلى أحسن صورة من الصور حتي يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة، وتحقيق الأهداف بطريقة اقتصادية في الوقت والجهد والتكاليف، وهذا يستدعي التغيير في الشكل والمضمون المراد تطويره، في حين بين شحاتة، والنجار (2003: 107): بأنه "تحديث وإدخال تجديدات ومستحدثات على عناصر المنهج الدراسي بقصد تحسين العملية التربوية".

ويتم تطوير المناهج لتتوافق مع المفاهيم، والنظريات الجديدة عن طبيعة المتعلم وعن عملية التعلم نفسها، ولتحدث تأثيراً أفضل وأعمق عن سلوك المتعلم ونمط تفكيره، ويذكر عبدالسلام (2006) بأن تطوير المنهج يتم بأحدي العمليتين أو كلاهما :

- ✓ إدخال منهج جديد أو بناء منهج لم يكن موجوداً من قبل في أي صف دراسي أو مرحلة دراسية معينة حيث أدخلت مناهج وبرامج جديدة لم تكن موجودة في الخطط الدراسية السابقة كإدخال منهج القيم والأخلاق، والتربية الوطنية، والحاسب الآلي، والمكتبة والبحث، والنشاط.
- ✓ تحسين المنهج الحالي وتحديثه وإدخال التعديلات علية؛ بحيث يصبح أكثر ملاءمة للمتغيرات وتحقيقاً لأهدافه الموجودة ومحتواه وطرق تدريسه والأنشطة والوسائل التعليمية والتقويم بالإضافة إلى الحذف أو كلاهما، وليس إدخال منهج جديد لم يكن موجوداً سابقاً.

يري الباحث بأن عملية تطوير المنهج: هي عملية شاملة تتناول كافة الجوانب والعوامل التي تتصل بالمنهج وتؤثر وتتأثر به، فهي تتناول أهداف المنهج، والخبرات الدراسية منها ما يتصل بالكتب الدراسية، والأنشطة الأخرى كالتجارب والرحلات.....، وتناول أيضاً طرق التدريس، الوسائل المعينة، ووسائل التقويم، ومدي دقتها، ومناسبتها للأهداف، وحدد (زيتون،117:2004) "معايير تطوير المنهج" كما يلي:

1. القدرة على التعلم، وتحقيق معايير مرتفعة.
2. يجب أن يتضمن النظام التعليمي وجود بيئات تعلم تراعي مواهب المتعلمين وابتكاراتهم وتتفهم وتراعي اختلاف الخبرات وتسهم في التعلم مدى الحياة.
3. يجب أن تكون هناك معايير لمهنة التدريس تساهم في تشجيع المعلمين على الارتقاء بأدائهم المهني (معرفياً ، ومهارياً، ووجدانياً).

4. انعكاس معايير المعلم بشكل ايجابي على نمو الطلاب في جميع النواحي العقلية، الاجتماعية، والأخلاقية لكي يكون الطالب على دراية بمعرفته بنفسه، وقادراً على توظيفها في مواقف جديدة.

5. تضافر كل المؤسسات المعنية للعمل على تطوير أداء المعلمين بشكل مستمر.

6. للمعلم مسئوليات تتعدى حدود الفصل الدراسي فتصل إلى أولياء الأمور؛ وذلك لضمان الوصول إلى مخرجات تعلم نوعية ذات جودة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS :

هو مجموعة مبتكرة من المعايير العلمية التي تعتمد على عقود من البحث بشأن تدريس وتعلم العلوم، وتتميز بكونها غنية في المحتوى والممارسة تصف ما يجب على الطالب معرفته عن العلوم والهندسة وما تكون قادرة على القيام به مع الوقت حتى إتمام المرحلة الثانوية، و صممت بهدف إعداد جميع الطالب للتحديات المتزايدة للعصر التكنولوجي وربط المحتوى بالممارسة لإعداد الطالب للعمل في مختلف ميادين العمل؛ ليتمَّكن الطلاب خلال المرحلة الدراسية (K-12) من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية من الدراسة بشكل فعال والانخراط في الممارسات العلمية والهندسية، وتطبيق المفاهيم الشاملة؛ لتعميق فهمهم الأفكار المحورية في هذه المجال(NGSS Lead States, 2013).

تقدم الوثائق الرئيسية الجيل القادم من معايير العلوم NGSS رؤية جديدة ونقلة نوعية في تعليم وتعلم العلوم وتغيير جذري عما يحدث في مراحل دراسية سابقة، فأصبحت الرؤية للإصلاح تتطلب الابتعاد عن المنهج التقليدي من مكان يتم فيه التعلم حول العلوم إلى مكان يعملوا فيه الطلاب العلوم(Houseal, 2016)، وصم الجيل القادم من معايير العلوم NGSS ، لتؤكد الفهم العميق للمحتوي، والممارسة، ووفقاً لتلك المعايير يدرس الطلاب مجالات علمية أقل مما هو علية؛ ويكون التركيز على تنمية المفاهيم العلمية، من خلال الممارسات، وتطبيق تلك المفاهيم، كما يهتم الجيل القادم من معايير العلوم بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة(صعوبات التعلم، الطلاب ذوي الإعاقة، الموهوبين، والمتفوقين)، فجميع المعايير لجميع الطلاب فهي في متناول المجتمع http://www.nextgenscience.org/get-to-know ، وأكدت NGSS على ضرورة بناء المفاهيم منطقيا من خلال التدرج في التعليم من مرحلة الحضانة حتي المرحلة الثانوية (NGSS

(Lead. States, 2013 ، وقد قام المركز القومي (NRC,2012 بتقديم خطة تفصيلية لتعليم NGSS، تضمنت ما يلي:

1. تؤكد هذه الخطة أهمية أربع ركائز:(الاتصال، التعاون، الإبداع، والتفكير الناقد)، أيضا تؤكد على أن العلوم جهد جماعي، وذلك من خلال مناقشات تتم في الغرفة الصفية، وتنفيذ التجارب العملية في مجموعات والقيام بإعمال إبداعية.
2. تؤكد على التكامل التام للثورة الرقمية مع العملية التعليمية.
3. هناك فكرة جديدة ومهمة تقدمها هذه المبادرة التعليمية وهي دمج الهندسة في تعليم العلوم.
4. تقترح خطة معايير العلوم للجيل القادم تنفيذ ذلك عن طريق تضمين" التصميم " بصفته عنصراً محورياً في تعليم العلوم:(تصميم التجارب، تصميم النماذج، وتصميم برامج الحاسوب).

يسهم تضمن الجيل القادم لمعايير العلوم لتدريس العلوم أحد المعايير إلى زيادة دافعية الطلاب لتعلم العلوم ، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم المختلفة، حيث يبدأ المفهوم بسيطا في بداية تعلمه، ثم يبدأ بالتعمق شيئا فشيئا خال المراحل الدراسية المتتالية، كما تقوم هذه المعاير على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل بـ(NGSS,2013):

أولاً: الممارسات العلمية والهندسية Science and Engineering Practices (SEP)

يقصد بالممارسات العلمية: هي الممارسات التي يستخدمها العلماء في بناء النماذج والنظريات حول العالم الطبيعي، ويقصد بالممارسات الهندسية: هي التي تستخدم في بناء وتصميم الأنظمة، واستخدم المجلس القومي للبحوث مصطلح الممارسات بدلاً من مصطلح المهارات؛ للتأكيد على أن الانخراط في البحث العلمي لا يتطلب فقط المهارات، بل أيضا المعلومات التي تتعلق بهذه الممارسات، والهدف من الممارسات ليس معرفة المحتوي العلمي والهندسي وفهمهما فقط، بل فهم الأساليب التي يستخدمها العلماء والمهندسين.

الهدف الرئيس من وضع هذا المحور في معايير العلوم الجيل القادم لمعايير العلوم التنمية العلمية للطلاب، وتطوير قدراتهم للانخراط في البحث العلمي، وتعليمهم كيفية التفكير بشكل علمي صحيح، حيث كان سابقاً يغلب على الطلاب التركيز الضيق على محتوي الوحدة، والنتيجة المؤسفة هي حشو عقول الطلاب بمفاهيم بعيدة عن طبيعة البحث العلمي، وترسيخ فكرة أن العلم هو مجرد مواد ومكونات بعيدة عن الواقع، وبعد الممارسة العلمية والهندسية سيكون هناك تفكير قادر على تطوير

المعرفة والمحتوي العلمي وتأكيد أهمية تطوير معارف الطلاب، وتوضيح أهمية العلوم والهندسة في غاياتهم، وتعزيز كفاءتهم بالممارسات ذات الصلة، وتحفيز استمرار دراستهم، وأكدت دراسة Kuhn, Arvidson, Lesperannce & Corprew (2017) أن ممارسات الطلاب للممارسات العلمية تزيد من تعميق فهم العلوم، وتقديرهم للمعايير والأهداف والقيم، حيث تكونت عينة الدراسة من مجموعة تجريبية قامت بأنشطة تعتمد على مشكلات مفتوحة، وبدورهم قام الطلاب بالتقصي للحصول على المعلومات، ومن ثم تحليلها وتفسيرها، غير أن المجموعة الضابطة لم تشارك، وتوصلت نتائج الدراسة بأنه تطور لدي الطلاب مهارة البحث المتقدم والتحليل، وأصبحوا أقدر على تقييم ما يعرض عليهم بناء على الحجج والأدلة المتوافرة لديهم، أما دراسة نوفل (2017) هدفت إلى الكشف عن درجة توافر الممارسات العلمية والهندسية لكتاب العلوم المطور في الأردن للصف الثامن الأساسي، وتم استخدام المنهج النوعي وكانت عينة الدراسة المعلمين واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى ندرة تضمين الممارسات العلمية والهندسية في كتاب العلوم، بينما دراسة Rowland (2014) بينت أن الانخراط في الممارسات العلمية تساعد الطلاب على فهم كيف تتطور المعرفة العلمية، أما الانخراط في ممارسات الهندسة يساعد على فهم عمل المهندسين، وهذا التداخل بين العلم والهندسة يمنحهم مجموعة، واسعة من الأساليب التي تستخدم للتحقيق، والتفسير وبناء النماذج التي تسهم في تحقيق العديد من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع اليوم، مثل توليد ما يكفي من الطاقة، الحفاظ على إمدادات المياه العذبة والمواد الغذائية، والتصدي لتغير المناخ. وقدم الإطار العام لتدريس العلوم وصفاً للممارسات العلمية والهندسية المتضمنة في الجيل القادم لمعايير العلوم، النتاجات الأساسية التي على الطلاب تحقيقها في نهاية المرحلة الثانوية كما يلي (NRC,2012):

1 . طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات في الهندسة:

ممارسة طرح الأسئلة المحرك الذي يحرك العلم والهندسة؛ لأنها تساعد على تنمية عادات العقل، وتعتبر مكون هام من مكونات الثقافة العلمية، التي تسهم في جعل الأفراد مستهلكين وناقدين للمعرفة، ولا تكون حصراً على العلماء والمهندسين، بل للأفراد باختلاف اهتماماتهم، وتعد ممارسة يومية يقوم بها الجميع (Chin& Osbome,2008)؛ لذلك يجب ان يكون من ضمن أهداف تدريس العلوم مهارة التساؤل عند الطلاب، وجمع المعلومات والأدلة للإجابة عن الأسئلة (NRC,2012).

2 . تطوير واستخدام النماذج:

الهدف من تطوير واستخدام النماذج هو جعل الطلاب قادرين على عرض الأفكار العلمية، وطرح الأسئلة حول النموذج، والبحث عن المعلومات والبيانات لتعديل النموذج فضلاً عن توظيف هذا النموذج في مواقف جديدة، والنماذج عبارة عن أداة للتفكير، وتستخدم لتمثيل الأنظمة (نظام التنفس في جسم الإنسان مثلا)، والنماذج قد تمثل بـ:(الرسم، الصور، معادلة رياضية، أو تمثيل بياني ((Krajcik & Memitt,2012

3 . تخطيط وإجراء التحقيقات:

يعد التخطيط وإجراء التحقيقات من الممارسات الأساسية التي يقوم بها العلماء، والتي قد تجري في المختبر أو الميدان، حيث يقوم العلماء والمهندسون بالملاحظة والتقصي من اجل وصف العالم، وتطوير واختبار النظريات التي تفسر العالم، ويلاحظ ان التخطيط يتطلب تصميم التجارب والاستقصاء للإجابة على الأسئلة، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، وملاحظتها، وضبطها من خلال التجربة.

4. تحليل وتفسير البيانات:

عند جمع البيانات، يجب تقديمها في نموذج أو شكل الذي يمكن أن يكشف الأنماط أو العلاقات، وحيث إن البيانات الخام، لا تملك إلا القليل إلا من المعنى، فإن من الممارسة الرئيسية للعلماء تنظيم وتفسير البيانات من خلال التبويب، أو الرسوم البيانية، أو التحليل الإحصائي، ويمكن من خلال إجراء هذا التحليل تجلي معني البيانات، ومدي ملائمتها بحيث يمكن استخدامها كدليل.

يتخذ المهندسون قرارات بناء على صلاحية تصميم معين للعمل، حيث إنهم في النادر ما يعتمدون على التجربة والخطأ، كما يحللون في كثير من الأحيان تصميم ما عن طريق إنشاء نموذج أو جمع بيانات شاملة حول كيفية عمله، بما في ذلك أقصى شروط العمل، وتحليل هذا النوع من البيانات، لا يقدم قرارات تتعلق فقط بالتصميم، أو السماح بالتنبؤ، أو التقييم للأداء، ويساعد على تحديد وتوضيح المشكلات، وتحديد الجدوى وتقييم البدائل، والتحقيق في القصور (NRC,2012).

5. استخدام التفكير الحسابي والرياضي:

الرياضيات مادة العلم، ولغته التي تتعامل مع الكميات المجردة والأشكال والرموز والعمليات، وتعد من أكثر المواد الدراسية أهمية وحيوية، وتشجع الطلاب على التفكير والتأمل بشكل منطقي لحل المشكلات (أبوزينة،2010)، وأكد Sanford & Naida (2017) أن قدرة الطلاب على تطوير

واستخدام النماذج الرياضية (الرسومات البيانية، التمثيل البياني، وجداول البيانات) تعكس قدرتهم على حل المشكلات.

6. بناء التفسيرات في العلوم وتصميم الحلول في الهندسة:

إن الهدف الأساسي للعلم، هو تفسير الظواهر الطبيعية المختلفة، فيبدأ العلماء بتطوير النظريات التي تقدم أفضل تفسير للظواهر، أو التنبؤ بأحداث مستقبلية، أو القيام بالاستدلالات حول أحداث سابقة، ويلاحظ إن التفسيرات العلمية هي تطبيقات واضحة لنظرية أو ظاهرة معينة، والتي غالباً ما تعتمد على نموذج ما، إذ يقوم الطلاب ببناء تفسيرات لظاهرة ما، توظف فهمهم للعلوم أو تقودهم إلي تطوير نموذج يمثل هذه الظاهرة (NRC,2012)، وأشار Duschl & Osbome (2002) إلى أن إشغال الطلاب بممارسة تفسير الظواهر الطبيعية تعمق فهمهم للأفكار الرئيسية التي طورها العلم.

7. الانخراط في الجدل القائم على الدليل:

يجب أن ينتج عن دراسة العلوم والهندسة شعور بعملية التبرير الضرورية لتوليد فكرة جديدة والدفاع عنها، أو تفسيرا لظاهرة ما وقواعد إجراء مثل هذه التبريرات، ومن هذا المنطلق، يجب على الطلاب أن يبرروا تفسيراتهم، وأن يدافعوا عنها وفقا للبيانات المرتبطة بها، وأن يدعموا التصاميم التي يقترحونها.

8. الوصول إلى المعلومات وتقييمها:

يحتاج تعليم العلوم والهندسة إلي تطوير قدرة الطلاب على القراءة، وإنتاج نص محدد النطاق، وعلى هذا النحو، ترتبط كافة دروس العلوم أو الهندسة بدروس اللغة، وخاصة القراءة، وإنتاج أنواع من النصوص التي ترتبط العلوم والهندسة(NRC,2012)، وفيما يلي توضح الممارسات العلمية والهندسية في الجدول(1) بشكل أكبر، كما تبين الفرق بين الممارسات العلمية، والهندسية.

الجدول (1) يوضح الفرق بين الممارسات العلمية والهندسية

الممارسات العلمية	الممارسات الهندسية
1. طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية **Asking questions (for science) and defining problems (for engineering)**	
يبدأ المعلم بسؤال عن الظاهرة ، فمثلاً لماذا السماء زرقاء؟ أو ما سبب السراب؟ كما يسعي العلم إلي تطوير النظريات التي يمكن أن توضح إجابات توضيحية لتلك الأسئلة .	تبدأ الهندسة بمشكلة (هندسية) ،وتتطلب حلاً كما تحدد محكات لحلول ناجحة، وتوضح المعوقات، فمثلاً مشكلة تقليص الدول على الوقود الحفري يولد مجموعة متنوعة من المشكلات الهندسية كتصميم أنظمة لنقل أكثر كفاءة، أو أجهزة لتوليد طاقة بديلة مثل تحسين الخلايا الشمسية .

الممارسات العلمية	الممارسات الهندسية
2. تطوير واستخدام النماذج Developing and using models	
يتضمن العلم غالبا بناء واستخدام النماذج في تنمية التفسيرات حول الظواهر الطبيعية وتتجاوز النماذج الملاحظة على القدرة إلى التنبؤات	تستخدم الهندسة النماذج في تحليل الأنظمة، لتحديد مواطن الخلل الذي قد يحدث، أو اختبار الحلول الممكنة لمشكلة جديدة، ويستخدم المهندسون نماذج لاختبار الأنظمة المقترحة والتعرف على جوانب الضعف والقوة في تصاميمهم
3. التخطيط وإجراء التحقيقات Planning and Carrying out Investigations	
يمكن إجراء التحقيقات العلمية في الميدان أو المختبر وهي تمثل الممارسات الرئيسية للعلماء : فالتخطيط والتحقيق المنظم يتطلب رصد البيانات وتحديد المتغيرات في التجارب وتحقيق وإجراء تحقيقات منهجية.	يستخدم المهندسون التحقيقات في الوصول إلى البيانات، لتحديد محكات التصميم، واختبار تصميماتها، كما يحددون المتغيرات ذات الصلة، وكيفية القياس، وجمع البيانات وتحليلها والحكم على فاعلية تصميمهم وكفائه في ضوء شروط محددة.
4. تحليل البيانات وتفسيرها Analyzing and Interpreting Data	
تنتج التحقيقات العلمية البيانات وتفسيرها من خلال استخدام العلماء مجموعة من الأدوات، كالتبويب، وتفسير الرسومات البيانية، والتحليل الإحصائي لتحديد دلالة الخصائص وأنماط البيانات وحساب درجة الثقة، حيث التكنولوجيا تساعد في تسهيل معالجة بيانات كبيرة.	يحلل المهندسون البيانات المجمعة في اختبارات من تصميمهم بما يسمح لهم بمقارنة حلولهم المختلفة، كما ينبغي لهم استخدام مجموعه من الأدوات لتفسير النتائج .
5. استخدام التفكير الحسابي والرياضي Using Mathematics and Computational	
الرياضيات أدوات لتمثيل المتغيرات وترتبط باستخدام مدي واسع من المهام كتحليل البيانات إحصائياً وتطبيق العلاقات كميا.	التمثيلات الرياضية جزء لا يتجزأ من التصميم ، فمثلاً يبتكر المهندسون تحليلاً قائماً على الرياضيات للتصميمات.
6. بناء التفسيرات في العلوم وتصميم الحلول في الهندسة Constructing Explanations for Science and Designing Solutions for Engineerin	
الهدف من العلم بناء النظريات التي توفر تقارير تفسيرية عن خصائص العالم، وتكون تفسيرات مقبولة تساعد في تفسير العديد من الظواهر.	عملية منظمة لحل المشكلات الهندسية القائمة على المعرفة العلمية، ويعتمد تصميم الحلول على قابليتها للتنفيذ ومدي تطابقها مع المتطلبات القانونية .

الممارسات العلمية	الممارسات الهندسية
7. الانخراط في الجدل القائم على الدليل Engaging in Argument from Evidence	
المنطق والحجة أساسيان لتحديد نقاط القوة والضعف ؛ لإيجاد التفسير الأفضل للظواهر الطبيعية ، وينبغي على العلماء الدفاع عن تفسيراتهم وتكوين الأدلة القائمة على البيانات ، والتعاون مع نظرائهم للوصول إلي أفضل التفاسير .	المنطق والحجة أساسيان لإيجاد الحل الممكن الأفضل لمشكلة ما ، وبتعاون المهندسين مع نظرائهم خلال عملية التصميم وذلك لاختيار الحل الأكثر مناسبة ، وصياغة الأدلة القائمة على اختبار البيانات ، ومراجعة تصميماتهم لتحقيق أفضل الحلول .
8. الوصول إلي المعلومات وتقييمها Communicating Information and Assessment	
لكي يتقدم العلم ينبغي على العلماء أن يكونوا قادرين على التواصل ؛ بعرض نتائجهم بشكل واضح أو إعلام الآخرين عن نتائجهم . الممارسة الرئيسية للعلم هو التواصل بالأفكار ، أو النتائج ، كما يتطلب العلم استنباط المعني من النصوص العلمية (كالندوات ، والمؤتمرات ، والأوراق العلمية) لتقييم المعلومات.	يتواصل المهندسون بتصاميمهم بشكل واضح ، كما ينبغي التعبير عن أفكارهم باستخدام الجداول ، أو الرسومات البيانية ، أو النماذج وأن تكون لديهم القدرة على استخلاص المعني من النصوص وتقييم المعلومات وتوفر لهم التكنولوجيا القدرة على التواصل .

المبادئ الأساسية للجيل القادم من المعايير NGSS

يجب أن يعكس تعليم العلوم للمراحل (k-12) العلوم الطبيعة، وتعد هذه من أهم تحولات NGSS ، حيث يشارك الطلاب في عملية تعليم العلوم بثلاثة أبعاد مترابطة، والرؤية الجديدة في تنفيذ الجيل القادم من المعايير تشمل كل من : التدريس، والمنهج الدراسي، والتقييم، وإعداد المعلم، والتطوير المهني ومن بين المبادئ الأساسية لـ NGSS :

1. يمثل الجيل القادم من معايير العلوم توقعات أداء الطالب وليس المنهج، وتشمل المعايير الفردية في NGSS الممارسات العلمية والهندسية، والمفاهيم المشتركة، والأفكار المحورية والمقصود بتوقعات الأداء هي التي تساعد في عملية التقييم من خلال توضح ما ينبغي أن يكون الطلاب قادرين على معرفته والقيام به في نهاية المرحلة الدراسية وليست لوصف المنهج أو الدروس، ومن خلال العرض السابق للإبعاد الثلاثة للجيل القادم من المعايير يمكن تلخيصها في الجدول (2) التالي.

2. مفاهيم العلوم في الجيل القادم من المعايير مبنية بشكل مترابط من مرحلة رياض الأطفال إلي المرحلة الثانوية (k–12)، ويؤكد الإطار المفاهيمي أنه لتطوير الفهم الشامل للتفسيرات العلمية للعالم المحيط بنا، يحتاج الطلاب إلى فرص مستمرة للعمل وتطوير الأفكار الكامنة ويتحقق ذلك على مدي

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

سنوات وليست أسابيع أو أشهر، وتدعم الـ NGSS هذه الرؤية وتمدها بأهداف التعلم التي تتقدم على مر السنين.

الجدول (2) يوضح الأبعاد الثلاثة للجيل القادم من معايير العلوم

أولاً : الأفكار المحورية Disciplinary Core Ideas(DCI)	ثانياً: المفاهيم المشتركة Cross Cutting Concepts (CCC)	ثالثاً :الممارسات العلمية والهندسية Science and Engineering Practices (SEP)
1.العلوم الفيزيائية 2.علوم الحياة 3.علوم الأرض والفضاء 4.الهندسة والتكنولوجيا	1. الأنماط 2 . السبب والنتيجة 3 . القياس ، والنسبة ، والكمية 4 . الأنظمة ونمذجة النظام 5 . الطاقة والمادة 6 . التركيب والوظيفة 7 . الثبات والتغيير	1. طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية 2. تطوير واستخدام النماذج . 3. تخطيط وإجراء التحقيقات . 4. تحليل وتفسير البيانات . 5. استخدام التفكير الحسابي والرياضي . 6. بناء التفسيرات في العلوم وتصميم الحلول في الهندسة 7 . الانخراط في الجدل القائم على الدليل . 8. الوصول إلي المعلومات وتقييمها والتواصل بها

3. الجيل القادم من معايير العلوم يركز على الفهم الأعمق للمحتوي وتطبيقه، ويكون الغرض من الـ NGSS التركيز على عدد أقل من الأفكار المحورية القابلة للتعلم، التي يفترض أن يتعلمها الطلاب مع الوقت حتي تخرجهم من المرحلة الثانوية، والأحرى بنا أن نركز على الأفكار المحورية التي دعت إليها الـ NGSS والتي تعد مطلباً ملحاً أكثر من المحتوي نفسه، ناهيك عن تطوير الطلاب من خلال تكثيف التدريبات واستخدام المفاهيم المشتركة.

4. العلوم والهندسة في الـ NGSS تتكامل من مرحلة رياض الأطفال حتي المرحلة الثانوية ، ولا يعتبر دمج العلوم والهندسة مفهوما جديداً، ويؤكد الجيل القادم على أهمية العلوم والهندسة عن طريق دمجها في المعايير.

5. صممت الـ NGSS لإعداد الطلاب للمرحلة الجامعية، ولحياتهم المهنية، ناهيك عن إعدادهم كمواطنين، وتؤكد على أهمية تلقي جميع الطلاب من(k–12) إلى تعليم العلوم بشكل جيد وراسخ، بغض النظر عن اختلاف مسار تعليمهم أو وظائفهم في المستقبل، ويمكن أن يوفر المحتوي المطلوب في الـNGSS أساسا متين للطلاب للالتحاق بمجالات مختلفة(NRC,2012).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

انطلاقاً مما سبق فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تطوير مناهج العلوم في المرحلة الإعدادية في المرحلة في ضوء الجيل القادم من معايير العلومNGSS للأسباب التالية.

1 . عدم ترابط المناهج الثانوية، وضعف تضمينها لبعد المفاهيم الشاملة (سرقيوة،2021).

2 . توجه الطلاب للدروس الخصوصية، ودورات التقوية بهدف رفع مستواهم التحصيلي، وعدم تمكنهم من المواد لوجود خلل في المحتوي وأساليب التدريس والتقويم.

3 . تعدد شكاوى المعلمين، الموجهين، وإدارات المؤسسات التعليمية من ضعف المستوى التحصيلي للمتعلمين، وذلك لوجود خلل في عمليتي التعليم والتعلم.

4 . القصور في عملية القياس والتقويم لابتعادها عن روح التطور الذي شهده مجال التربية والتعليم باستخدام التقويم المستمر (سرقيوة، 2009).

ثانياً: الأفكار الرئيسية Disciplinary Core Ideas DCI

ضبط الأفكار الرئيسية(الأفكار المحورية)، وهو ليس لتعليم كل الحقائق؛ بل لإعداد الطلاب بالمعرفة الأساسية الكافية بحيث يمكنهم الحصول على معلومات إضافية في وقت لاحق من تلقاء أنفسهم، كما يركز الجيل القادم من معايير العلوم NGSS على مجموعة محددة من الأفكار والممارسات في مجال العلوم والهندسة والتعليم لتمكين الطلاب من التنبؤ بكم هائل من الظواهر التي تواجههم في حياتهم اليومية، وتقييم و اختيار مصادر موثوقة للمعلومات العلمية، والسماح لهم لمواصلة تنميتها لتتجاوز سنوات دراستهم، وتتميز الأفكار الرئيسية بكونها محورية للفروع العلمية، وتتضمن إيضاحات للظواهر، والتركيز على الأفكار الرئيسية تعلم الطلاب الربط بين المفاهيم والمبادئ؛ بحيث يمكنهم تطبيق فهمهم لمواقف مستقبلية قد تواجههم بتشكيل ما يعرف بالفهم المتكامل ويعتبر دعم الطلاب في تعلم الفهم المتكامل أمرا أساسيا، إذ يمكن من حل المشاكل الفعلية لإعطاء دافع إضافي لتطوير الفهم، وينقسم هذا البعد إلى العلوم الرئيسية التالية:(العلوم الفيزيائية – علوم الحياة – علوم الأرض والفضاء – الهندسة والتكنولوجيا)(NGSS Release,2013) .

ثالثاً: المفاهيم المشتركة (المتداخلة) Cross Cutting Concepts (CCC)

المفاهيم المشتركة لها تطبيقات متعددة في مجالات العلوم، وتفسر الموضوعات العلمية التي تظهر في جميع التخصصات العلمية، وهذه المواضيع توفر سياقا للأفكار المحورية الرئيسية وتمكن

الطلاب من تطوير فهم تراكمي متماسك يمكن استخدامه في العلوم والهندسة ويتمثل المفهوم المشترك في الربط بين الموضوعات وطريقة التفكير فيها بحيث توفر مخططاً تنظيمياً أساسياً للربط بين المجالات العلمية المختلفة، وعرض بنية معرفة متماسكة قائمة على أسس علمية، كما يعتبر المفهوم غير مشترك إذ لم يرتبط بالطرق العلمية للتفكير، وأجرى Facchini (2014) دراسة تهدف لمعرفة مفهوم السبب والنتيجة الذي هو جزء من المفاهيم المشتركة في الجيل القادم للمعايير NGSS ، ويظهر خلال المشاريع التي يختارها أطفال الروضة للصفين الأول والثاني وتوصلت الدراسة أن عناصر النظام ظهرت عرض المشروع، لا سيما فيما يتعلق بالسبب والنتيجة بصورة أكبركما أن التلاميذ في البداية ينظرون بطريقة سلبية لعلاقة السبب والنتيجة.

المفاهيم الشاملة أو المتداخلة لها تطبيقاتها في مجالات العلوم، لأنها تزود الطلاب بارتباطات وأدوات فكرية تمكنهم من الربط في مجالات العلوم المختلفة، وتساعد في تعميق فهم الأفكار المحورية، وإثراء تطبيقها في الممارسات العلمية والهندسية، وتطوير رؤية متماسكة على أساس علمي (NRC,2012)، وهذا البعد ليس فريد من نوعه، بل استعمل في المشاريع السابقة، فسمي بالموضوعات في مشروع العلوم لجميع الأمريكيين(AAA,1989) ، والمبادئ الموحدة في المعايير القومية لتدريس العلوم (NSES,1996)، إما في الجيل القادم لمعايير العلوم(NGSS,2013) فسمي بالمفاهيم المشتركة التي تساعد في توقعات الأداء لكل الطلاب بحيث لا يمكن إقصاؤها.

المفاهيم المشتركة توضح للطلاب بإطار تنظيمي لربط المعرفة من مختلف التخصصات لرؤية العالم مترابط منطقيا على أساس علمي، ويمكن توضيح المفاهيم المشتركة على النحو الآتي :(Henderson, 2013)

1 . الأنماط Patterns.

2 . السبب والنتيجة Cause and effect .

3 . القياس، النسبة، والكمية Scale, proportion, and quantity .

4. الأنظمة ونمذجة النظام Systems and system models .

5.الطاقة والمادة Energy and matter .

6. التركيب والوظيفة Structure and function .

7. الثبات والتغيير Stability and change .

مشكلة الدراسة:

ومما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :

كيف يمكن تطوير منهج العلوم في المرحلة الإعدادية في ضوء الجيل القادم لمعايير العلوم؟.

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية :

1. ما معايير العلوم للجيل القادم NGSS (لبعد الممارسات العلمية والهندسية) في المرحلة الإعدادية ؟.
2. ما مدي تضمين الجيل القادم لمعايير العلوم في محتوى كتب العلوم للمرحلة الإعدادية (5– 8) لبعد الممارسات العلمية والهندسية ؟.

أهداف الدراسة:

1. إعداد قائمة بالجيل القادم لمعايير لبعد المفاهيم الشاملة وفق وثيقة المعايير NGSS .
2. تحليل محتوي منهج العلوم في المرحلة الإعدادية في ضوء الجيل القادم لمعايير العلوم لبعد الممارسات العلمية والهندسية.

أهمية الدراسة:

1. الاستجابة لتوصيات التربويين بضرورة الاهتمام بالجيل القادم لمعايير العلوم NGSS كأحد الاتجاهات الحديثة لتطوير مناهج العلوم.
2. قد تساعد هذه الدراسة في إعادة التفكير في أهداف ومحتوي مناهج العلوم في الدولة الليبية بما يتماشى مع معايير الـ NGSS.
3. تبرز أهمية الدراسة الحالية في كونه من الموضوعات الحديثة على الساحة التربوية.
4. تقديم رؤية لتطوير مناهج (الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، والرياضيات) في ضوء معايير NGSS، لكونها أكثر المعايير حداثة في مجال العلوم، كما أنها تكامل بين الأبعاد الثلاثة .
5. فتح مجال للباحثين في تطوير المناهج العلمية لمراحل دراسية مختلفة، واختبار مدى فاعليتها على أرض الواقع.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

محددات الدراسة:

تعبر محددات الدراسة عن المساحة التي تشملها الدراسة ، والمؤثرة في نتائجها، وتكون كما يلي:

1. كتب العلوم في المرحلة الإعدادية في الدولة الليبية للعام 2022/2021.
2. الجزء الخاص بالفيزياء في المرحلة الإعدادية.
3. بعد الممارسات العلمية والهندسية لمعايير NGSS.
4. أداة الدراسة التي اعتمدها الباحث هي أداة تحليل المحتوى.

مصطلحات الدراسة:

1. الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS يعرفه Bybee (2014) :

معايير تصف رؤية معاصرة لتعليم وتعلم العلوم، مبنية على أساس الإطار العام لتعلم العلوم K-12، الذي وضعه المجلس الوطني للبحوث(**NRC**)، الذي يضم ثلاثة أبعاد(المفاهيم المشتركة، والأفكار المحورية في فروع العلوم، والممارسات العلمية والهندسية)، ويقوم تعليم العلوم على أساس التكامل بين الأبعاد الثلاثة، ويتم ذلك من خلال التصميم الهندسي والعلمي وتطبيق المفاهيم الشاملة والمتداخلة لتعميق الأفكار الرئيسية في العلوم.

ويقصد الباحث بالجيل القادم من المعايير NGSS:

هي معايير جديدة لتعليم العلوم بفاعلية في القرن الحادي والعشرين، تركز على الهندسة والتكنولوجيا، وتشمل معايير منهج العلوم من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر(K–12)؛ ويقصد بها في هذا البحث: أنها مجموعة من توقعات الأداء التي تصف ما ينبغي أن يعرفه طلاب الصف الأول الثانوي ويكونوا قادرين على القيام به في مجالات العلوم الفيزيائية خلال دراستهم لمنهج الفيزياء.

2. تطوير المنهج Curriculum Development:

"تحسين وتحديث وإدخال تجديدات ومستحدثات على عناصر المنهج الدراسي بقصد تحسين العملية التربوية ورفع مستواها بحيث تصبح أكثر وفاءً وتحقيقاً للأهداف" (علي، 103:2000).

ويقصد الباحث بتطوير المنهج: تعديل أو تصميم محتوي منهج الفيزياء في المرحلة الثانوية في المدرسة الليبية ليلائم الجيل القادم من معايير العلوم NGSS .

3. منهج الفيزياء:

ما تتضمنه " كتب العلوم" في جزء الفيزياء للعام الدراسي 2022/2021 للمرحلة الإعدادية، والتي تعده، وتنتجه وزارة التربية والتعليم الليبية، وتلزم به جميع المدارس العامة، والخاصة، وتتم عمليتي التعليم والتعلم من خلال هذه الكتب في ضوء ما تحتويه من "حقائق، مفاهيم، تعليمات، قوانين، نظريات، نماذج، رسومات، وأشكال، خرائط توضيحية، وأنشطة تعليمية".

4. المرحلة الإعدادية:

يقصد بها في هذه الدراسة " الحلقة الثالثة والأخيرة" بعد حلقتي (رياض الأطفال، والابتدائية) من التعليم الأساسي، ومدتها ثلاث سنوات ، وتضم الفئة العمرية من 12 :14 سنة، ويشترط للالتحاق بهذه المرحلة النجاح في الصف السادس الابتدائي.

5. الممارسات العلمية والهندسية:

هي احد أبعاد الجيل القادم من معايير العلوم والتي تمثل الجانب التطبيقي لهذه المعايير، وتتكون من ثماني ممارسات مشتركة بين العلوم والهندسة.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي منهجا للدراسة وذلك لملائمته لطبيعتها(ابوعلام، 2007).

عينة الدراسة:

استخدم الباحث إستراتيجية المعاينة القصدية على كل محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية حيث إنها إحدى استراتيجيات العينات غير الاحتمالية، والتي تهدف إلى انتقاء عينة الدراسة (كتب، برامج، أفراد،..)، والتي تتوافر فيهم خصائص معينة وغنية بالمعلومات للبحث المتعمقة لتحقيق أهدافه(Saunders, 2012; Creswell, 2017)، وتوضح عينة الدراسة الخاصة باستمارة تحليل من خلال توزيع وحدات تحليل محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية كما في جدول(3)، وعينه محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية كما في جدول(4).

الجدول(3) توزيع وحدات تحليل محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية

الصف	السابع	الثامن	التاسع	المجموع
عدد وحدات التحليل	3	7	3	13

الجدول (4) يوضح عينه محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية

الصف	الفصل الدراسي	الجزء
السابع	الأول	الثاني: الفصل (الثاني، الثالث، الرابع).
	الثاني	لا توجد موضوعات في الفيزياء.
الثامن	الأول	الثاني: الفصل (الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس).
	الثاني	الثالث: الفصل الأول.
التاسع	الأول	الأول: الفصل (الأول، الثاني).
	الثاني	الثاني: الفصل الثاني.

أداة الدراسة:

أداة تحليل محتوي كتب العلوم في المرحلة الإعدادية في ضوء الـNGSS .

تهدف أداة التحليل إلى معرفة مدي تضمين محتوي منهج الفيزياء للمرحلة الإعدادية للجيل القادم من معايير العلوم NGSS؛ حيث تساعد عملية تحليل المحتوي في تحديد الممارسات العلمية والهندسية في وثيقة معايير NGSS في محتوي منهج العلوم (الفيزياء) لتحديد أوجه القوة والقصور بها تمهيداً لمعالجتها، وتساعد عملية التحليل في تحديد الممارسات العلمية والهندسية المتضمنة التي تتضمنها الكتب الدراسية، وما يرتبط بها من جوانب النمو التي يسعى إلى تحقيقها الكتاب المدرسي لدى الطلاب، كما تهدف عملية تحليل المحتوي إلى معرفة مدى تضمين معايير NGSS في محتوي مناهج الفيزياء في المرحلة الإعدادية لبعد الممارسات العلمية والهندسية، والتعرف على مدى مساهمتها في محتوى كتب العلوم.

شملت الأداة على قائمة تحتوي على مجموعة من معايير NGSS، ومؤشراتها التي ينبغي توافرها في كتب الفيزياء في المرحلة الإعدادية، والتي تشير إلى المجالات الرئيسية والفرعية في العلوم الفيزيائية للمرحلة الإعدادية (MS-PS)، والتي تشير إلى المفاهيم الشاملة، في وثيقة الجيل القادم من معايير العلوم NGSS ، واعتمد الباحث وحدة الفقرة كوحدة تحليل للمحتوي وهي تمثل اصغر وحدة ذات معني(طعيمة، 2004)، وشمل التحليل جميع فقرات كتب العلوم في المرحلة الإعدادية (الجزء الخاص بالفيزياء) وفق طبعة 2020-2021 بما يتضمنه من أفكار وأشكال وجداول ومعلومات إثرائية.

لتحديد قائمة المعايير والمؤشرات وضبطها ومراجعتها، قام الباحث بتحديد قائمة المعايير بالرجوع إلى الوثائق الأصلية لمعايير NGSS[1] للمرحلة الإعدادية لبعد الممارسات العلمية والهندسية، بالإضافة إلى اطلاع الباحث، واستفادته من الدراسات الأجنبية والعربية التي اهتمت بموضوع تحليل محتوي لكتب العلوم في ضوء الجيل القادم من المعايير كدراسات(NRC,2012)، (Holm,2017) ، (عاصم، 2017؛ عيسي، 2020؛ أبو الوفاء، 2019).

وقد تم اختيار المعايير، ومؤشراتها بدقة، وترجمتها إلى اللغة العربية بعرضها على أساتذة متخصصين في اللغة الإنجليزية، وذلك ضمن عملية التحكيم وصدق الترجمة، وتتمثل المعايير الرئيسية والفرعية والمؤشرات المتضمنة في وثيقة الجيل القادم لمعايير العلوم، وتوصل الباحث إلى قائمة المعايير في مجال العلوم الفيزيائية كما في الجدول التالي (5)، كما حددتها وثيقة الـNGSS، ولضبط أداة التحليل؛ والتحقق من صدقها وثباتها، تم إجراء ما يلي:

أ. صدق أداة التحليل:

عرضت بطاقة التحليل على متخصصين في مجال اللغة الإنجليزية والترجمة، واللغة العربية؛ وذلك لإبداء آرائهم حول إمكانية إجراء عملية التحليل باستخدام هذه البطاقة ومدي قدرتها على تحقيق الهدف منها من خلال التحقق من سلامة عملية الترجمة، والصياغة اللغوية، والمعني، ومناسبتها والتأكد من صلاحيتها.

[1] https://www.nextgenscience.org/topic-arrangement/hsforces-and-interactions

جدول(5) يوضح بعد الممارسات العلمية والهندسية ومعاييرها ومؤشراتها للمرحلة الإعدادية

البعد	المعايير	المؤشرات	عددها
الممارسات العلمية والهندسية	**طرح أسئلة للعلم وتحديد المشكلات للهندسة**	تنشأ عن الملاحظة الدقيقة للظواهر أو النماذج للبحث عن معلومات إضافية	**8**
		لتحديد أو توضيح الأدلة أو فرضية الحجة.	
		تستخدم الأنماط لتحديد العلاقات بين السبب والنتيجة	
		التوضيح أو تحسين نموذج أو تفسير مشكلة هندسية	
		تتطلب أدلة تجريبية كافية ومناسبة للإجابة.	
		للتحقيق في نطاق الفصل الدراسي، أو البيئة الخارجية، مثل فرضيات تستند إلى الملاحظات والمبادئ العلمية	
		تحدى الفرضية (حجة) أو تفسير مجموعة البيانات	
		المشكلة الهندسية: يمكن حلها من خلال تطوير أداة أو عملية أو نظام، وتشمل معايير وقيود متعددة، بما في ذلك المعرفة العلمية التي قد تحد من الحلول الممكنة	
	تطوير واستخدام النماذج	تقييم القيود المفروضة على نموذج لكائن أو أداة مقترحة	**7**
		تطوير أو تعديل نموذج – استنادا الى الأدلة– لمطابقة ما يحدث في حالة تغيير متغير أو مكون من نظام.	
		استخدام أو تطوير نموذج الأنظمة البسيطة مع عوامل غير مؤكدة وأقل قابلية للتنبؤ	
		تطوير نموذج لإظهار العلاقات بين المتغيرات، بما في ذلك تلك التي يمكن ملاحظتها.	
		تطوير أو استخدام نموذج للتنبؤ أو وصف الظواهر.	
		تطوير نموذج لوصف الأليات التي يمكن ملاحظتها.	
		تطوير أو استخدام نموذج لتوليد البيانات لاختبار الأفكار حول الظواهر في النظم الطبيعية أو المصممة.	
	التخطيط وإجراء التحقيقات	تخطيط التحقيق بشكل فردي وتعاوني، وفي التصميم: تحديد المتغيرات ، والضوابط المستقلة والتابعة، كذلك ما هي الأدوات اللازمة للقيام بجمع البيانات، وكيف سيتم تسجيل القياسات، وكمية البيانات اللازمة.	**5**
		إجراء تحقيق أو تقييم أو مراجعة التصميم التجريبي لإنتاج البيانات	

البعد	المعايير	المؤشرات	عددها
		لتكون بمثابة أساس للأدلة التي تفي بأهداف التحقيق.	
		تقييم دقة الطرق المختلفة لجمع البيانات.	
		جمع البيانات حول أداء كائن أو أداة أو عملية أو نظام مقترح في ظل مجموعة من الشروط.	
		جمع البيانات لإنتاج بيانات لتكون بمثابة أساس للأدلة للإجابة على الأسئلة العلمية أو اختبار حلول التصميم في ظل مجموعة من الظروف.	
	تحليل وتفسير البيانات	بناء وتحليل وتفسير العروض الرسومية للبيانات أو مجموعات البيانات الكبيرة لتحديد العلاقات الخطية وغير الخطية.	**8**
		استخدم عروض رسومية)مثل الخرائط والمخططات والرسوم البيانية والجداول(لمجموعات البيانات الكبيرة لتحديد العلاقات الزمنية والمكانية).	
		تحليل البيانات لتحديد نطاق التشغيل الأمثل لنظام مقترح يلبي معايير النجاح على أفضل وجه.	
		تحليل وتفسير البيانات لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في النتائج.	
		النظر في قيود تحليل البيانات مثل، خطأ القياس، والسعي لتحسين دقة البيانات باستخدام أدوات وأساليب تكنولوجية أفضل (تجارب متعددة).	
		تحليل وتفسير البيانات لتقديم أدلة على الظواهر.	
		التمييز بين العلاقات السببية والارتباطية في البيانات.	
		تطبيق مفاهيم الإحصاء والاحتمال بما في ذلك المتوسط والوسيط والمنوال والتباين(لتحليل البيانات وتوصيفها، باستخدام الأدوات الرقمية عندما يكون ذلك ممكناً.	
	استخدام الرياضيات والتفكير الرياضي	تطبيق المفاهيم أو العمليات الرياضية مثل: النسبية، التناسب، النسبة المئوية على الأسئلة والمشكلات العلمية والهندسية.	**5**
		إنشاء خوارزميات (سلسلة من الخطوات المطلوبة) لحل مشكلة	
		استخدام التمثيل الرياضي لوصف الاستنتاجات العلمية وحلول التصميم	
		استخدام الأدوات الرقمية أو المفاهيم الرياضية لاختبار ومقارنة الحلول المقترحة لمشكلة التصميم الهندسي.	

البعد	المعايير	المؤشرات	عددها
		استخدام الأدوات الرقمية كالكمبيوتر لتحليل مجموعات البيانات للأنماط والاتجاهات.	
	بناء التفسيرات للعلوم وتصميم الحلول للهندسة	بناء تفسير يتضمن العلاقات النوعية أو الكمية بين المتغيرات التي تتنبأ أو تصف الظواهر.	**8**
		بناء تفسير باستخدام النماذج أو التمثيلات.	
		تطبيق الأفكار والمبادئ، أو الأدلة العلمية لبناء ، أو تنقيح، أو استخدام تفسير للظواهر الواقعية أو الأمثلة أو الحداث.	
		تحسين أداء التصميم من خلال تحديد أولويات المعايير، والاختبار، والمراجعة وإعادة الاختبار.	
		تنفيذ مشروع تصميم، والمشاركة في دورة التصميم، لبناء أو تنفيذ حل يفي بمعايير وقيود التصميم المحددة.	
		تطبيق الأفكار أو المبادئ العلمية لتصميم كائن، أو أداة، أو عملية، أو نظام.	
		تطبيق التفكير العلمي لإظهار سبب كون البيانات أو الأدلة كافية للتفسير أو الاستنتاج. وانشاء واختبار التصميم.	
		بناء تفسير علمي يستند إلى أدلة صحيحة وموثوقة تم الحصول عليها من المصادر بما في ذلك تجارب الطالب الخاصة، وافتراض أن النظريات والقوانين التي تصف العالم الطبيعي تعمل اليوم كما فعلت في الماضي وستواصل القيام بذلك في المستقبل.	
الممارسات العلمية والهندسية	**الانخراط في الجدل القائم على الأدلة**	مقارنة ونقد حجتين حول نفس الموضوع وتحليل ما إذا كانت تؤكد على أدلة أو تفسيرات متشابهة أو مختلفة للحقائق.	**5**
		تقديم واستلام الانتقادات بشأن شروحات الفرد وأسئلته عن طريق ذكر الأدلة ذات الصلة وطرح الأسئلة التي تثير التفاصيل ذات الصلة والرد عليها.	
		بناء واستخدام أو تقديم حجة شفهية ومكتوبة تدعمها الأدلة التجريبية والتفكير العلمي لدعم، أو دحض تفسير أو نموذج لظاهرة أو حل لمشكلة.	
		تقديم حجة شفهية أو مكتوبة تدعم أو تدحض الأداء المعلن عنه على أدلة تجريبية تتعلق بما إذا كانت لجهاز أو عملية أو نظام	

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

البعد	المعايير	المؤشرات	عددها
		بناء التكنولوجيا تفي بالمعايير والقيود ذات الصلة أم لا.	
		تقييم حلول التصميم المنافسة بناء على معايير التصميم التي تم تطويرها بشكل مشترك ومتفق عليه.	
	الوصول إلى المعلومات وتقييمها	قراءة نقدية للنصوص العلمية التي تم تكييفها للاستخدام في الفصل الدراسي لتحديد الأفكار المركزية أو الحصول على معلومات علمية أو تقنية لوصف الأنماط الموجودة في العالم الطبيعي أو المصمم.	**5**
		دمج المعلومات النوعية أو الكمية العلمية أو التقنية في النص المكتوب مع تلك الموجودة في الوسائط والعروض المرئية لتوضيح الادعاءات والنتائج.	
		جمع وقراءة وتوليف المعلومات من مصادر متعددة مناسبة وتقييم المصداقية والدقة والتحيز المحتمل لكل منشور والطرق المستخدمة، ووصف كيفية دعمها أو عدم دعمها بواسطة الأدلة.	
		تقييم البيانات، والفرضيات، والاستنتاجات في النصوص العلمية والتقنية في ضوء المعلومات أو الحسابات المتنافسة.	
		توصيل المعلومات العلمية أو التقنية (حول كائن، أو أداة، أو عملية أو نظام مقترح) كتابةً أو من خلال العروض التقديمية الشفوية.	
مجموع المؤشرات			**51**

ب. موثوقية أداة التحليل: تم التأكد من ثبات أداة التحليل بطريقة ثبات الإعادة حيث قام الباحث بإجراء التحليل للوحدات الدراسية المختارة من كتب الفيزياء للمرحلة الإعدادية (عينة التحليل)، ثم إعادة إجراء التحليل مرة أخري بعد شهر من التحليل الأول، وحساب ثبات التحليل باستخدام معادلة هولستي (طعيمة، 2004: 226) كما يلي:

$$C.R = 2M/ N1+N2$$

حيث أن:

C.R : معامل الثبات .

M : عدد مرات الاتفاق .

N1 : عدد التكرارات لعملية التحليل الأولي

N2 : عدد التكرارات لعملية التحليل الثانية، ويكون موضح في الملحق(1)،(2)،(3).

إجراءات الدراسة.

للتحقق من أهداف الدراسة قام الباحث بالإجراءات التالية:

- ✓ الاطلاع على قائمة معايير الجيل القادم من معايير العلوم NGSS من موقع الرسمي لها[2].
- ✓ الاطلاع على الأدبيات والدراسات الأجنبية، والعربية السابقة ذات العلاقة بالجيل القادم من معايير العلوم.
- ✓ عرض قائمة المعايير على السادة المحكين، وترجمتها من اللغة الانجليزية إلى العربية مع الالتزام بدقة المعني والأسلوب، والقيام بالتعديلات المطلوبة من المحكمين.
- ✓ تحديد الهدف من عملية التحليل، وكذلك المعايير والمؤشرات الواجب توافرها في كتب العلوم (جزء الفيزياء).
- ✓ اختيار المناهج التعليمة المعتمدة في ليبيا في المرحلة الإعدادية (5 – 8)، وتتمثل في محتوى كتب العلوم للمرحلة الإعدادية للعام 2022/2021 .
- ✓ الاطلاع على كتب العلوم في المرحلة الإعدادية ، وقراءتها قراءة متأنية.
- ✓ اتبع الباحث الخطوات التالية في عملية التحليل:

أ. قراءة كتب الفيزياء في المرحلة الإعدادية قراءه متأنية ودقيقة.

ب. تحديد فئات التحليل الجيل القادم من معايير العلوم في مجال العلوم الفيزيائية (MS-PS) في محتوي منهج العلوم

جـ. تحديد وحدة التحليل الفقرة، الفكرة، الرسومات، والجداول، والمخططات (كل ما هو ذات معني(طعيمة، 2004) من كتب الفيزياء للمرحلة الإعداية، وما تتضمنه من دروس، واستبعاد صفحات (الغلاف، المقدمة، الفهرس، الأهداف، أسئلة التقويم، والاختبارات) من عملية التحليل.

[2]https://www.nextgenscience.org/sites/default/files/resource/files/Appendix%20G%20%20Crosscutting%20Concepts%20FINAL%20edited%204.10.13.pdf.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

نتائج الدراسة:

أولاً: الإجابة عن سؤال الدراسة الذي ينص على:

ما معايير العلوم للجيل القادم NGSS (لبعد الممارسات العلمية والهندسية) في المرحلة الإعدادية ؟

قام الباحث بتحديد قائمة المعايير والمؤشرات وضبطها ومراجعتها بالرجوع إلى الوثائق الأصلية لمعايير NGSS للمرحلة الإعدادية لبعد الممارسات العلمية والهندسية، وقد تم اختيار المعايير، ومؤشراتها بدقة، وترجمتها إلى اللغة العربية بعرضها على أساتذة متخصصين في اللغة الإنجليزية، وذلك ضمن عملية التحكيم وصدق الترجمة، وتتمثل المعايير الرئيسية والفرعية والمؤشرات المتضمنة في وثيقة الجيل القادم لمعايير العلوم (NGSS, 2013) ، وتوصل الباحث إلى قائمة المعايير لبعد الممارسات العلمية والهندسية كما في الجدول (5) السابق.

ثانياً: الإجابة عن سؤال الدراسة الذي ينص على:

ما مدي تضمين الجيل القادم لمعايير العلوم لبعد الممارسات العلمية والهندسية في محتوى كتب العلوم للمرحلة الإعدادية (5– 8) ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب تكرارات التضمين والنسبة المئوية لكل مؤشر في كل فصل دراسي كما في الجدول (7).

تم تحليل محتوي كتب العلوم (جزء الفيزياء) في المرحلة الإعدادية، لبعد الممارسات العلمية والهندسية المتضمنة في قائمة معايير NGSS للصف (الأول، الثاني، والثالث) الإعدادي؛ وذلك لتقصي مدى تضمين معايير الـ NGSS في محتوي كتب العلوم، وتحديد مستوى قرب الوحدات الدراسية، وموضوعاتها أو بعدها لـ NGSS ، وللوقوف على نقاط القوة والضعف في موضوعات العلوم الفيزيائية، واعتمد الباحث على النسب المئوية للتكرارات كمعيار للحكم على مستوي تضمين الـ NGSS في عملية التحليل (عبدالعزيز، 2019)، (شارب،2019)، و(Al Harbi, 2019)، والجدول(6) التالي يوضح ذلك.

الجدول(6) يوضح معايير الحكم على مستوي تضمين معايير الـNGSS

المعيار	النسبة المئوية من
منخفض جداً	صفر إلي أقل من 25%
منخفض	25% إلي أقل من 50%
متوسط	50% إلي أقل من 75%
مرتفع	75% إلي 100%

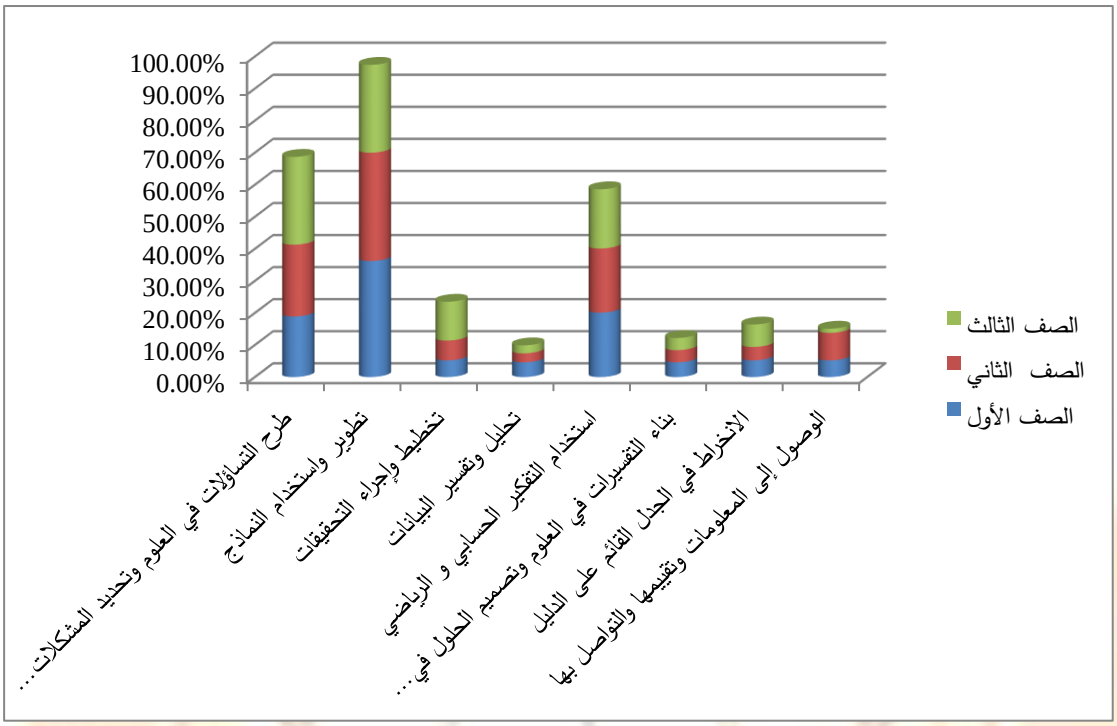
تكون نتائج تحليل محتوي كتب العلوم للصف الأول، الثاني، والثالث الإعدادي فيما يتعلق ببعد الممارسات العلمية والهندسية المتضمنة في قائمة معايير NGSS، كما يوضحها الجدول(7) التالي:

جدول (7) يوضح نتائج تحليل محتوي كتب الفيزياء للصف الأول، الثاني، والثالث الإعدادي فيما يتعلق ببعد الممارسات العلمية والهندسية

الممارسات العلمية والهندسية	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية	33	%18.9	47	%22.4	43	%27.4	123	%22.7
تطوير واستخدام النماذج	63	%36.2	71	%33.8	43	%27.4	177	%32.7
تخطيط وإجراء التحقيقات	9	%5.2	13	%6.2	19	%12.1	41	%7.6
تحليل وتفسير البيانات	8	% 4.6	6	% 2.8	4	%2.5	18	%3.3
استخدام التفكير الحسابي والرياضي	35	%20.1	42	%20	29	%18.5	106	%19.6
بناء التفسيرات في العلوم وتصميم الحلول في الهندسة	8	%4.6	8	%3.8	6	%3.8	22	%4.1
الانخراط في الجدل القائم على الدليل	9	%5.2	5	%4.2	11	%7	25	%4.6
الوصول إلى المعلومات وتقييمها والتواصل بها	9	%5.2	18	%8.6	2	%1.3	29	%5.4
المجموع	**174**	**%32.2**	**210**	**%38.8**	**157**	**%29**	**541**	**%100**

يتضح من الجدول السابق (7) تضمين جميع الممارسات العلمية والهندسية في كتب العلوم للمرحلة الإعدادية للفصلين الأول والثاني، بواقع 541 تكراراً، كذلك يتضح من الجدول أكثر تكراراً

طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية بنسبة 22.7%، وتطوير واستخدام النماذج بنسبة 32.7%، وأقل تكراراً تحليل وتفسير البيانات بنسبة 3.3%.



الرسم البياني (1) مستويات تضمين بعد الممارسات العلمية والهندسية حسب قائمة الجيل القادم من معايير العلوم.

من الجدول السابق يتضح أن بعد الممارسات العلمية والهندسية يتضمن 541 تكراراً لثمانية مؤشرات، ويتواجد هذا البعد بنسبة منخفضة لتضمين الجيل القادم من معايير العلوم في محتوي كتب الفيزياء للمرحلة الإعدادية كما وضحة الرسم الباني السابق أيضاً، كذلك قام الباحث بترتيب هذا البعد كما نص علية NGSS حسب قائمة الجيل القادم من معايير العلوم لبعد الممارسات العلمية والهندسية.

يرى الباحث أن الخلل في التوزيع والتناسق إلى أن كتب العلوم مازالت تركز على سرد ما فيها من معلومات للطالب دو ن مراعاة ممارسته للعمليات العلمية والهندسية، والتكامل بين الجانبين "العلمي والهندسي"، حيث إن كثيرا من واضعي المناهج ومصمميها ما ازلوا يفصلون بين الهندسة والعلوم بشكل كبير، حيث ينصب التركيز على عمليات الاستقصاء العلمي دون النظر للارتباط الوثيق مع عمليات الممارسات والتصميم الهندسي وهو الاتجاه الذي تبناه الجيل القادم من معايير العلوم، وبالرغم

من تضمين جميع ممارسات العلوم والهندسة في كتب علوم المرحلة الإعدادية بنسب متفاوتة، إلا أن هناك خلافا في توزيعها وترتيبها، فمن الطبيعي بعد تقديم المحتوى وطرحه للمشكلات والقضايا العلمية أن يكون ثرياً بطرح الأسئلة وتحديد المشكلات التي تتطلب سلسلة من العمليات (استقصاء، وتحقيق) يتم من خلالها وضع مجموعة من الفروض لجمع الأدلة والبراهين واختبارها باستخدام المبادئ الأساسية للإحصاء "لتقييم المعلومات" وبيان دلالاتها ومن ثم "بناء التفسيرات والإيضاحات وتصميم الحلول الممكنة" التي تؤدي إلى "تفسير البيانات" والحصول علي النتائج.

التوصيات والمقترحات:

التوصيات:

- ✓ تقليل الكم الهائل والمكرر من المعلومات المقدمة في كتب العلوم لإتاحة الفرصة لتضمين معايير NGSS.
- ✓ الاهتداء بآراء الخبراء والمختصين في مجال المناهج وطرق التدريس عند تطوير المقررات.
- ✓ محتوى العلوم لمرحلة التعليم الأساسي ينبغي أن يساعد الطلاب على المشاركة بنشاط من في المرحلة الثانوية.
- ✓ إعداد برامج لإعداد معلمي الفيزياء في المرحلة الجامعية لمعايير الـNGSS .
- ✓ تحديث المناهج التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة بشكل يسمح للمعلم توظيف أبعاد الـNGSS، واستخدام البنية التكنولوجية في المؤسسات التعليمية على نطاق واسع في تدريس مادة الفيزياء.
- ✓ توعية المعلمين والمعنيين بالعملية التعليمية بالجيل القادم لمعايير العلوم ووضعها بعين الاعتبار لما لها من خصائص جيده في تعليم وتعّلم الطلاب .

المقترحات:

- ✓ إجراء بحوث مشابهة لتحليل محتوى كتب العلوم في المرحلة الابتدائية لبعد الممارسات العلمية والهندسية في ضوء معايير NGSS، ولمراحل دراسية مختلفة.

- ✓ إجراء بحوث مشابهة لتحليل محتوى كتب العلوم في المرحلة الابتدائية والثانوية في ضوء معايير NGSS.
- ✓ تصميم وحدات في موضوعات مختلفة في العلوم وفق الـNGSS للمراحل الدراسية المختلفة.
- ✓ تطوير محتوى كتب العلوم في المرحلة الإعدادية وفق نتائج الدراسة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

1. أبو الوفاء، وفاء يوسف.(2019). ***استخدام الواقع المعزز لبناء المفاهيم العلمية وعلاقته بأنماط تعلم تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.*** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة طنطا كلية التربية: مصر.
2. أبوعلام، رجاء محمود.(2007). ***مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية***. ط6. دار النشر للجامعات: القاهرة.
3. زيتون، عايش.(2004). ***أساليب تدريس العلوم***. ط 1. دار الشروق : عمان.
4. سرقيوة، عبدالسلام عوض.(2009). ***بناء اختبار تشخيصي محكي المرجع في مقرر الفيزياء للمرحلة الأولى بثانويات العلوم الأساسية***. رسالة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية الليبية: ليبيا.
5. حسانين، بدرية محمد .(2016). ***معايير العلوم للجيل القادم***. المجلة التربوية، ج (46) .398 – 439
6. سرقيوة، عبدالسلام عوض.(2021). ***تطوير منهج الفيزياء في المدرسة الثانوية الليبية في ضوء الجيل القادم لمعايير العلوم*** .رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة طنطا–كلية التربية: مصر.
7. شارب، مرتضي.(2019). ***تحليل محتوي كتب العلوم للمرحلة الإعدادية في ضوء معايير العلوم للجيل القادم.*** مجلة كلية التربية سوهاج. ع (68)؛ ص ص: 1464–1493.
8. شحاتة، حسن، والنجار زينب.(2003).***معجم المصطلحات النفسية والتربوية***. الدار المصرية اللبنانية: القاهرة.
9. طعيمة، رشدي.(2004). ***تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية*** . دار الفكر العربي: القاهرة.
10. الطورة، فادي.(2018). ***تحليل كتب العلوم الحياتية للصف التاسع الأساسي في الأردن في ضوء معايير العلوم للجيل القادم NGSS***. رسالة ماجستير. كلية العلوم التربوية. جامعة الحسين بن طلال: الأردن.

11. عاصم، محمد إبراهيم.(2017). ***تقويم محتوي مناهج علوم الحياة بالمرحلة الثانوية بجمهورية مصر العربية في ضوء معايير علوم الجيل القادم NGSS*** . المجلة المصرية للتربية العلمية. مج(20)؛ع(12)؛ ص ص: 137-182. https://search.mandumah.com/Record/875811

12. عبدالسلام، مصطفي عبدالسلام.(2006). ***تدريس العلوم ومتطلبات العصر***. دار الفكر العربي: القاهرة .

13. عبدالعزيز، دعاء عبدالرحمن.(2019). ***تقويم محتوي كتب علوم المرحلة*** الإعدادية ***في ضوء الجيل القادم لمعايير العلوم NGSS. المجلة التربوية*** .جامعة سوهاج. ع (68)؛ ص ص: 232-295.

14. علي، محمد السيد(2000). ***مصطلحات في المناهج وطرق التدريس***.ط2.عامر للطباعة والنشر: المنصورة.

15. عوض، أحمد عيسي.(2020). ***دراسة تحليلية للجيل القادم من معايير العلوم(NGSS) ومتطلبات تضمينها في محتوى كتب العلوم للمرحلة الإعدادية***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات التربوية: القاهرة.

16. عيسي، هناء عبدالعزيز.(2018). ***رؤية مقترحة لتطوير التربية الجيولوجية عبر المراحل الدراسية المختلفة من منظور معايير العلوم للجيل القادمNGSS*** . مجلة التربية العلمية. مج(20)؛ ع(12)؛ ص ص : 143-196.

17. فقيهي، يحيى (2010)، دراسة تحليلية مقارنة لمحتوى كتب الأحياء بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير التربية العلمية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**. 4، 167-200.

18. قسوم ، نضال.(2013) . ***تدريس العلوم في العالم العربي يحتاج إلى قفزة كبيرة وفورية.*** http://www.blog.icoproject.org/?p=576

19. الكاكي، أمين، وخالد، خزعل.(2013). ***درجة توافر المعايير العالمية المعاصرة لمناهج العلوم في كتب الأحياء المستحدثة للمرحلة الثانوية في كردستان العراق***. رسالة ماجستير. جامعة عمان العربية للدراسات. عمان: الأردن.

20. الوكيل، حلمي أحمد، والبشير، حسين.(2005). ***الاتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولي (مرحلة التعليم الأساسي)***. دار الفكر العربي: القاهرة.

ثانياً: المراجعة الإنجليزية.

1. American Association for the Advancement of Science "AAAS". (1989). ***Science for All Americans SFAA: Project 2061***. New York: Oxford University Press.
2. Al Harbi, A. S. M. (2019). ***Evaluation for Science Courses in the Middle Stage of Education in the Kingdom of Saudi Arabia Based on Light of the Next Generation Science Standards NGSS.*** Journal of Human Resource and Sustainability Studies, 2019, 7,160-190.

3. Henderson, J. (2013). ***New science standards engineered for depth***, Education Update**,** 55 (11), 2-4.
4. Bybee, W. Rodger (2010). ***The Teaching of Science: 21st Century Perspectives***, press. www.sbcf.fr/.../The_Teaching_of_Science- March 7th.
5. Bybee, Rodger W. (2014). ***NGSS and the Next Generation of Science Teachers***. Journal of Science Teacher Education, v25 n2 ,211-221.
6. Creswell, J. W. & Creswell, J. D. (2017). ***Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches***. Sage publications.
7. Holm, H. (2017). ***Analysis and Incorporation of NGSS into existing Science Curricula Holm, Heather & Et AL university Laboratory School, Hawaii Science Department.***, Humanities, Social Sciences & Education, January 3 -6, 2
8. Houseal, A. K. (2016) ***A Visual Representation of Three-Dimensional Learning:*** A Model for Understanding the Power of the Framework and the NGSS. Electronic Journal of Science Education. Vol. 20. No. 9.1-7.http://www.sciepub.com/reference/252093
9. Facchini, N. (2014). ***Elements of the Next Generation Science Standards'(NGSS) New Framework for K-12 Science Education aligned with STEM designed projects created by Kindergarten***, 1 st and 2 nd grade students in a Reggio Emilio project approach setting. Hofstra University.
10. National Research Council "NRC" (2012). ***A Framework for K-12 Science Education: Practices, Crosscutting Concepts, and Core Ideas***. Committee on Conceptual Framework for the New K-12 Science Education Standards; National Research Council. Washington: DC: The National Academies Press.
11. NGSS Lead States. (2013). ***Next Generation Science Standards***: For states, by states. Washington. DC: The National Academies Press. www.nextgenscience.org
12. NGSS Release. (2013). ***How to Read the Next Generation Science Standards (NGSS)*** . APPENDIX F – Science and Engineering Practices in the NGSS;1-33 https://www.nextgenscience.org/sites/default/files/Appendix%20F%20%20Science%20and%20Engineering%20Practices%20in%20the%20NGSS%20-%20FINAL%20060513.pdf
13. NGSS.(2013) .***How to Read the Next Generation Science Standards***. (NGSS) . at: www.nextgenscience.org.
14. National Academy of Sciences "NAS" .(1995). ***National science education standards***. Retrieved from http:// www.nap.edu/readingroom/books/nses
15. Saunders, m. L.(2012).***Research Methods for Business Students***, 6th edn, sn.
16. Tumblehome Learning (2017). ***THL, Science Literacy and Common Core / NGSS Standards***. Available at: http://tumblehomelearning.com/thl-science-literacy-and-common-core-ngss-standards/

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

قائمة الملاحق

ملحق(1) يوضح معامل اتفاق تحليل قائمة معايير NGSS لبعد الممارسات العلمية والهندسية للصف السابع.

البعد	المعايير	عدد مؤشراتها	التحليل	التكرارات	معامل الثبات%
الممارسات العلمية والهندسية	طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية	8	الأول	33	%94
			الثاني	31	
	تطوير واستخدام النماذج	7	الأول	63	%97
			الثاني	65	
	التخطيط وإجراء التحقيقات	5	الأول	9	%82
			الثاني	11	
	تحليل وتفسير البيانات	8	الأول	8	%78.5
			الثاني	7	
	استخدام الرياضيات والتفكير الرياضي	5	الأول	30	%86
			الثاني	35	
	بناء التفسيرات للعلوم وتصميم الحلول للهندسة	8	الأول	8	%80
			الثاني	10	
	الانخراط في الجدل القائم على الأدلة	5	الأول	9	%78
			الثاني	7	
	الوصول إلى المعلومات وتقييمها	5	الأول	9	%78
			الثاني	7	
إجمالي المؤشرات		**51**	**الأول**	**169**	**%84**
			الثاني	**142**	

ملحق(2) يوضح معامل اتفاق تحليل قائمة معايير NGSS
لبعد الممارسات العلمية والهندسية للصف الثامن.

البعد	المعايير	عدد مؤشراتها	التحليل	التكرارات	معامل الثبات%
الممارسات العلمية والهندسية	طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية	8	الأول	47	%96
			الثاني	45	
	تطوير واستخدام النماذج	7	الأول	68	%98
			الثاني	71	
	التخطيط وإجراء التحقيقات	5	الأول	13	%85
			الثاني	11	
	تحليل وتفسير البيانات	8	الأول	6	%100
			الثاني	6	
	استخدام الرياضيات والتفكير الرياضي	5	الأول	40	%95
			الثاني	42	
	بناء التفسيرات للعلوم وتصميم الحلول للهندسة	8	الأول	8	%100
			الثاني	8	
	الانخراط في الجدل القائم على الأدلة	5	الأول	5	%100
			الثاني	5	
	الوصول إلى المعلومات وتقييمها	5	الأول	18	%95
			الثاني	19	
إجمالي المؤشرات		**51**	**الأول**	**205**	**%99**
			الثاني	**207**	

ملحق(3) يوضح معامل اتفاق تحليل قائمة معاييرNGSS
لبعد الممارسات العلمية والهندسية للصف التاسع.

البعد	المعايير	عدد مؤشراتها	التحليل	التكرارات	معامل الثبات%
الممارسات العلمية والهندسية	طرح التساؤلات في العلوم وتحديد المشكلات الهندسية	8	الأول	43	%96
			الثاني	45	
	تطوير واستخدام النماذج	7	الأول	44	%98
			الثاني	43	
	التخطيط وإجراء التحقيقات	5	الأول	19	%79
			الثاني	15	
	تحليل وتفسير البيانات	8	الأول	4	%100
			الثاني	4	
	استخدام الرياضيات والتفكير الرياضي	5	الأول	29	%94
			الثاني	31	
	بناء التفسيرات للعلوم وتصميم الحلول للهندسة	8	الأول	6	%100
			الثاني	6	
	الانخراط في الجدل القائم على الأدلة	5	الأول	11	%82
			الثاني	9	
	الوصول إلى المعلومات وتقييمها	5	الأول	2	%100
			الثاني	2	
إجمالي المؤشرات		**51**	**الأول**	**158**	**%98**
			الثاني	**155**	

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

العلاقات العامة ودورها في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية

دراسة ميدانية على العاملين في العلاقات العامة بالشركة العامة للكهرباء بمدينة بنغازي

د. أبوبكر مبروك محمد الغزالي

أستاذ العلاقات العامة المشارك بكلية الإعلام جامعة بنغازي

Abu_baker_alghazali54@gmail.com

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركة العامة للكهرباء بمفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، والتعرف إلى برامج المسؤولية الاجتماعية التي يقوم بها ممارس العلاقات العامة للمساهمة في تعزيز تطوير الدور الاجتماعي للشركة في المجتمع، حيث تعد هذه الدراسة من ضمن الدراسات الوصفية لمعرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للشركة العامة للكهرباء، وقد استخدم الباحثان أسلوب الحصر الشامل للعاملين في دائرة العلاقات العامة داخل الشركة والبالغ عددهم 65 موظفًا، وقد اعتمد الباحثان على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات في هذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى:

1. أشارت الدراسة بأن المعايير المهنية التي تتبعها العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية هو عدم وجود وصف وظيفي يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة.
2. أوضحت الدراسة بأن هناك العديد من الصعوبات التي تمنع الإدارة العليا للشركة من تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية.
3. بينت نتائج الدراسة بأن الوسائل الاتصالية المتمثلة في شبكة المعلومات الدولية والندوات والمؤتمرات هي أكثر الأساليب استخدامًا من قبل العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالشركة.
4. أكدت نتائج الدراسة بأن الإدارة العليا للشركة تقوم على توفير ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال إيرادات حسابات المستهلكين للتيار الكهربائي.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العامة، برامج المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الحكومية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

This study aims to find out the extent of the General Electricity Company's commitment to the concept of social responsibility towards society and to identify the social responsibility programs carried out by the public relations practitioner to contribute to enhancing the development of the company's social role in society, The researchers used a comprehensive enumeration of the 65 employees in the public relations department within the company. The researchers relied on the questionnaire as a main tool for collecting data and information in this study. The study concluded:

1. The study indicated that the professional standards followed by public relations in the implementation of social responsibility programs is the lack of a job description related to social responsibility within the company.

2. The study showed that there are many difficulties that prevent the company's senior management from applying social responsibility programs.

3. The results of the study showed that the communication means represented by the international information network, seminars and conferences are the most used methods by public relations in implementing the company's social responsibility programs.

4. The results of the study confirmed that the senior management of the company is based on providing a budget for social responsibility programs through the revenues of the electricity consumers' accounts.

Keywords: public relations, social responsibility programs, government institutions.

مقدمة

تزايد الاهتمام في وقتنا الحاضر بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على ضوء ما تسببت به الأزمة المالية العالمية من آثار سلبية على المجتمعات، إن آراء المختصين اختلفت على آليات تنفيذ الشركات للمسؤولية الاجتماعية؛ لأن هناك شركات تسعى إلى تحقيق أهدافها وعلى رأسها الربح في المقابل فإن المجتمع يتوقع منها أن تؤدي التزاماتها الاجتماعية، وإن أي مساهمة منها لها مردودها الإيجابي على المجتمع، وفي الوقت نفسه تساهم في زيادة تحقيق الأرباح، لقد أصبح أداء الشركات يتخطى الأداء الاقتصادي والمادي؛ ليشمل الاهتمام بالنشاط الاجتماعي فمن الأهمية بالمكان أن تكون أهداف الشركات والمنظمات والمؤسسات متناسقة ومتناغمة مع أهداف ورغبات المجتمع ككل.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

لقد بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية ثم امتد ليشمل كل المؤسسات والمنظمات والشركات مستنداً إلى فكرة أن الإدارات العليا في المنظمات من غير المقبول أن تحرص فقط على تحقيق أهدافها الربحية وتتجاهل أي تكيف أو توافق بين منظماتها والبيئة الاجتماعية التي تعمل فيها، ومع انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح من الصعب على الشركات التغاضي عن دورها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، هذا الأمر أصبح ضرورة لكسب المجتمع، وبالتالي تحقيق النجاح والإقبال من قبل الجماهير.

إن الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي تؤكد أن المسؤولية لها تأثير إيجابي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الكبرى لأهمية المسؤولية الاجتماعية.(البادئ، 1999، 60)

فإن المسؤولية الاجتماعية أساسها الالتزام الأدبي الذي لم تفرضه القوانين والتشريعات الحكومية، بل المصالحة للمجتمع، من جانب آخر فإن الدول المتقدمة أصبحت تلزم إدارة المنظمات على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية بالقوانين والتشريعات وتلغي فكرة هدف تحقيق الربح فقط، فالمؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤولياتها تجاه المجتمع واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجات الفعلية للمجتمع وقدرة تحسينه المستمر ورسم إستراتيجيات مناسبة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه مما يحقق التوازن والتكامل والتطور المتبادل بين مؤسسات المجتمع.

فالمسؤولية الاجتماعية تدعو المنظمات والمؤسسات والشركات إلى تحسين ظروف العمل الداخلية للعاملين، وزيادة مرتباتهم وتوفير الرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم وغيرها من الممارسات، كذلك تدعو إلى مساهمة الشركات في بناء المجتمع من خلال برامج التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على الأجيال المتعاقبة، وهي من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات بشكل مستمر للإسهام في تطوير وتحسين المستويين الثقافي والاقتصادي للمجتمع (المقربل وفؤاد، 2008، 105).

أولاً: الإطار المنهجي

1 . مشكلة الدراسة:

بدأ مصطلح ومفهوم المسؤولية الاجتماعية يتردد بشكل كبير في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في السنوات الأخيرة، غير أن ملامح هذا المفهوم لم تتحدد بشكل واضح لاسيما للمنظمات والمؤسسات والشركات على اختلاف نشاطها، وفي أحسن الأحوال فإن معظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية لاتزال في حدود الإعراب عن النوايا الحسنة للمؤسسات تجاه المجتمع التي تزاول فيه نشاطها فغالبية

الشركات والمؤسسات عند القيام بمسؤولياتها الاجتماعية تكون جهودها مبعثرة وعشوائية، وهذا يقود إلى عدم تحقيق الشركات أهدافها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ولأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية يسعى الباحث للتعرف إلى برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة العامة للكهرباء فرع مدينة بنغازي والمعوقات التي تحول بين إدارة العلاقات العامة وبين تأدية مهامها على أكمل وجه في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور العلاقات العامة في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في الشركة العامة للكهرباء بمدينة بنغازي؟

2 . أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. تحديد مدى التزام الشركة العامة للكهرباء فرع بنغازي بدورها الاجتماعي في تنمية وتطوير المجتمع.
2. ستوفر هذه الدراسة بيانات عن المساعدات ودعم المجتمع منطلقة من إيمان الشركة بالمسؤولية الاجتماعية.
3. تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لموضوع المسؤولية الاجتماعية الذي أصبح يلقى اهتماماً وتركيزاً في عالم المنظمات في المؤسسات والشركات.
4. تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها ستتخذ القرارات في الشركة محل الدراسة بما ستتوصل إليه من نتائج وتوصيات تسهم في المساعدة في تصور سياسات وبرامج أكثر فاعلية للشركة والمجتمع معًا.

3 . أهداف الدراسة :

1. التعرف إلى مدى التزام الشركة محل الدراسة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.
2. الوقوف على برامج المسؤولية الاجتماعية التي يقوم بها ممارس العلاقات العامة بالشركة قيد الدراسة.
3. معرفة أهم الصعوبات التي تواجهها الشركة أثناء قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية.

4. تقديم توصيات من شأنها المساهمة في تعزيز وتطوير الدور الاجتماعي للشركة في المجتمع.

4 . تعريف مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة" يقصد بها الباحث أنشطة العلاقات العامة المسؤولة عن تشكيل وتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة التي تختص بالأفعال التي تقوم بها المنظمة استجابةً لاحتياجات المجتمع أو الجماهير وتحقيق المنفعة المتبادلة لكل منها بهدف كسب تأييد الجماهير لأعمال المنظمة.

الشركة العامة للكهرباء هي إحدى المؤسسات الحكومية القطاع العام حيث تقوم بتزويد التيار الكهربائي مقابل رسوم مالية تفرضها على المستهلكين الصغار أو الكبار أي المواطنين والمؤسسات الحكومية وهي الشركة العامة للكهرباء فرع مدينة بنغازي والواقعة في منطقة بوهديمة.

5 . الدراسات السابقة :

تم في هذا الجانب استعراض أهم الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة وذلك كما يلي:

دراسة (عجلان،2011) حول المسؤولية الاجتماعية في شركات الاتصالات الأردنية، هدفت للتعرف إلى دور العلاقات العامة بشركات الاتصال الأردنية في تجسيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، ومدى رضا الزبائن عن هذه البرامج التي تقدمها زين واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي، واستخدم استمارة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة على عينة قوامها (432) مفردة، ومن أهم نتائج الدراسة:

1. تحتل وظيفة المسؤولية الاجتماعية مكانة متوسطة في الهيكل الإداري للشركات محل الدراسة.
2. تعتمد إستراتيجية الشركة في المسؤولية الاجتماعية على ثلاث مرتكزات وهي: نشر الإنترنت والتنمية المجتمعية المستدامة، ودعم المشروعات.
3. حققت أنشطة المسؤولية الاجتماعية متوسطات حسابية متوسطة في المجالات الثقافية والرياضية، والصحية، والتنموية، والترفيهية.
4. جاءت خدمات الشركات في نطاق المسؤولية الاجتماعية في مجال الزبائن في المرتبة الأولى بينما جاءت الخدمات المتعلقة بالمجتمعات المحلية في المرتبة الثانية، وجاءت الخدمات المقدمة للبيئة في المرتبة الثالثة.

دراسة (القريوش، 2014) حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على عينة من فئة المدربين في كل المستويات الإدارية، ومن أهم نتائج الدراسة:

1. يوجد دور للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية في شركة زين للاتصالات الخلوية من خلال التزام الشركة بالممارسات الأخلاقية والاقتصادية والبيئية.
2. اهتمام الشركة بتقديم الرواتب والحوافز والمكافآت العادلة لجميع عامليها والقيام برعاية الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

دراسة (وهيبة، 2014) تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت المسح الإلكتروني باستخدام شبكة المعلومات الدولية واستعانت بصحيفة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة:

1. لا تملك المؤسسات الاقتصادية قيد الدراسة أي فلسفة أو رؤية تجاه المسؤولية الاجتماعية.
2. تمارس المؤسسات قيد الدراسة مسؤولياتها الاجتماعية بدرجة متوسطة بشكل عام.
3. كل العراقيل الواردة لها دور في عدم ممارسة المسؤولية الاجتماعية ولا سيما العراقيل المالية.

دراسة (الحسن، 2014) حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة لمؤسسة نفطالى وحدة باتته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي على عينة قوامها (50) من العمال في المؤسسة، واستخدم الباحث استمارة الاستبانة لجمع بيانات ومعلومات الدراسة، ومن أهم نتائج الدراسة:

1. إن المؤسسة ملتزمة بدورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.
2. إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحسين أداء تقييم المؤسسة.
3. إن المؤسسة بدأت توجه نظرها نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

6 . منهج الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تقدم على تفسير من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق متكامل لمشكلة تقوم على الحقائق المرتبطة. (اللحلح، 2007، 51)

فالدراسة الحالية اهتمت بوصف البيانات التي تم جمعها من صحيفة الاستبانة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المعلومات والآراء منها للتعرف إلى واقع برامج المسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة للكهرباء الواقعة في نطاق مدينة بنغازي.

7. مجتمع الدراسة والعينة :

يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات والأشياء التي تريد معرفة حقائق عنها، وهو المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، ولذلك تعد هذه الدراسة كما ذكرت من الدراسات الوصفية بما أن الغرض من الدراسة هو معرفة دور العلاقات العامة في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة للكهرباء بمدينة بنغازي، حيث قام الباحثان بتحديد عدد مجتمع الدراسة والمتمثل في العاملين بمهنة العلاقات العامة داخل الشركة، فقد كان عددهم 65 موظفًا وفق إحصائيات قسم شؤون العاملين بدائرة الموارد البشرية بالشركة، لذلك اكتفينا في هذه الدراسة باستخدام أسلوب الحصر الشامل للإجابة عن استمارات الاستبيان التي تم توزيعها.

8. أدوات جمع البيانات :

يمكن حصر أدوات جمع البيانات والمعلومات المستخدمة في الدراسة الحالية في الآتي:

1. **المسح المكتبي:** حيث قام الباحثان بجمع ما تيسر من مراجع ومصادر والاستفادة منها في الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

2. **استمارة الاستبيان:** من أجل تحقيق أغراض الدراسة قام الباحثان بالاطلاع على الأبحاث والدوريات والدراسات المحلية والعربية والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن ثم تصميم استمارة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات من العاملين للوصول إلى نتائج موضوعية وحقيقة يمكن تعميمها، ولم يتدخل الباحثان في توجيه الأسئلة مباشرة للمبحوثين، ولكن حاول الباحثان تسليم استمارة الاستبيان لمعظم المبحوثين بنفسه لغرض شرح وتفسير ما احتاجوه أو سألوا عنه في طار الأسئلة المحددة بالاستمارة، وتم إعداد استمارة الاستبيان في تصميمها على كافة المحاور المتعلقة بمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.

9. أساليب المعالجة الإحصائية :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاختبارات الإحصائية من الإجابة عن أسئلة الدراسة وهي كرونباخ ألفا، وذلك بهدف قياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان المستخدمة في قياس

متغيرات الدراسة والتي بلغت(0.910) وهي بذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة بمعرفة دور العلاقات العامة في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة الكهرباء في أداة الدراسة، وهذا يشير إلى درجة ثبات ممتازة للأداة، وتم احتساب النسب المئوية من أجل قياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أو مجتمع الدراسة وإجاباتهم على فقرات الاستبيان أي تحليل بيانات الدراسة عن طريق نظام المعالجات الإحصائية بنظام الفئات والتكرارات والنسب.

ثانياً: الإطار النظري :

المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة

يزداد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة من منظور الحفاظ على الصورة الذهنية للشركة والاستجابة لتوقعات الجمهور والمجتمع، وعندما تولي الشركة اهتمامًا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، فإنها بذلك تحتل مكانة في النسق الاجتماعي.

وتوجد هناك علاقة من وجهة نظر الباحثين بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتخطيط الإستراتيجي وممارسة العلاقات العامة، ولكون الشركات تعمل في مجتمع يوفر لها فرص الربح وجب عليها في مقابل هذا الالتزام خدمة احتياجات المجتمع وهو ما يطلق عليه المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الشركات والمنظمات والمؤسسات على اختلاف نشاطها.

حيث لا تستطيع الشركات القيام بمسؤوليتها الاجتماعية دون وجود إدارة فعالة للعلاقات العامة لمساعدتها على تحقيق هذه المسؤولية، وذلك من خلال توجيه النصح والمشورة للإدارة العليا عن أهم المجالات التي تستدعي مساهمات ودعم الشركة لها ورسم السياسات العامة والخطط والبرامج التنفيذية في المجالات الاجتماعية وخلق تواصل في اتجاهين بين الشركة وجماهيرها، مع ضرورة تقييم نتائج تلك البرامج بشكل مستمر حتى لا تهدر الأموال المستخدمة في برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة نتيجة خطأ في التنفيذ، أو الخطأ في معرفة اتجاهات الجماهير الحالية أو عدم التوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (البكري، 2001، 25).

إن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة علاقة قوية أوجدتها الظروف التاريخية والاجتماعية المشتركة، فمن الناحية التاريخية كانت نشأة العلاقات العامة الحديثة نتيجة لغياب مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الشركات والمنظمات والمؤسسات على اختلاف نشاطها، وذلك عندما أصرت هذه الشركات والمؤسسات والمنظمات لتحقيق مصالحها الخاصة لأصحابها، ونتج عن ذلك

خلق الفجوة والغضب وعدم الرضا بين هذه الشركات وجماهيرها هو اللجوء إلى أنشطة النشر والدعاية التي سُميت فيما بعد بالعلاقات العامة، وعلى ضوء ما سبق يتبين أن الظروف التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها العلاقات العامة في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك التي تعيشها المنظمات والمؤسسات والشركات المعاصرة في كل المجتمعات تؤكد جميعها على أن فلسفة العلاقات العامة تتجسد في المسؤولية الاجتماعية، وإن العلاقات العامة ما جاءت ولا استمرت إلا لتنفيذ هذه الفلسفة على المنظمات المعاصرة؛ لكي تحولها من غايات في حد ذاتها إلى أساليب لتحقيق غايات اجتماعية مشتركة.(التويجري، 2002، 89)

أهمية المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة: يمكن إجمال أهمية المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الآتي:

1. تحسين الوضع المالي وزيادة الأرباح.
2. الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوافر قدر من العدالة الاجتماعية.
3. تساهم في تدعيم صورة الشركة في المجتمع.
4. تساهم في خلق الاستقرار الاجتماعي في المجتمع.
5. تحسين سمعة الشركة وتساهم في بناء علاقات قوية مع الحكومات.
6. تحسن من مستوى العمل وبث روح التعاون بين جميع الأطراف.
7. يقود التقيد بالمسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة إلى زيادة عوائد الدولة.
8. التركيز على أهمية الاندماج التام بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
9. تحسين التنمية السياسية مع زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الفرد والمجموعات والمنظمات.(منصور ومهدي، 2005، 20)

أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة،

يمكن سردها في الآتي:

1. **تعددية الجماهير:** بمعنى أن كل الشركات والمنظمات مسؤولة نحو جمهور معين يكون مهمًا وأساسيًا، وله نفوذ فعال في المجتمع، هذه الفاعلية عامل ضغط على المؤسسات؛ لكي تهتم بالبرامج والأنشطة التي من شأنها تحوز رضاها.
2. **سمعة المؤسسة:** تتشكل صورة المؤسسة بما يعرفه الجمهور عنها، وذلك على ضوء تعاملهم معها وما يسمعونه ويشاهدونه في وسائل الإعلام.

فالمؤسسة يمكنها تشكيل سمعتها الطيبة من خلال جودة خدماتها وبرامجها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية كونها أحد العوامل المساهمة في تكوين سمعة جيدة عن المؤسسة.

3. **تفادي تدخل الحكومات:** عندما تتبنى المؤسسات برامج المسؤولية الاجتماعية تحصل على احترام الحكومات، وهذا من شأنه تجنب المؤسسة أي اتهامات أو مساءلة قد تحدث نتيجة انتقادات وسائل الإعلام أو جماهيرها.
4. **تلبية احتياجات الرأي العام:** وهي كيفية معالجة المؤسسة للموضوعات المثارة للجدل ولها تأثير مباشر على الجماهير، وبالتالي تأخذ المؤسسات في اعتبارها تلبية احتياجات الرأي العام.(خضور، 2011، 60)

مجالات برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة تجاه المجتمع

من صور الرعاية في المجالات المختلفة الصور الآتية:

1. تقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية(الجامعات، المعاهد العليا، المدارس)
2. تقديم الدعم المالي للمؤسسات الثقافية(المكتبات العامة، المتاحف...إلخ)
3. رعاية البحوث الطبية والاجتماعية.
4. رعاية المسابقات الرياضية (سباق السيارات، سباق الخيول، كرة القدم...إلخ) لما لها من فائدة على صحة الشباب وتنظم الانتفاع بوقت الفراغ .
5. تخصيص مبلغ مالي للطلبة غير القادرين .
6. تخصيص دعم مالي لأغراض خيرية عامة.
7. إصدار مطبوعات إرشادية، خرائط، طرق ولوحات إرشادية لمستخدمي الطرق.
8. رعاية دراسات وأبحاث قضايا الرأي العام المختلفة.

مجالات برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة تجاه العاملين بالشركة

هذه البرامج تتمثل في الآتي (فلاق، 2016، 71):

1. رفع كفاءة العاملين وذلك من خلال البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج.
2. المساهمة في توفير مرتب تقاعد مناسب لهم في المستقبل.
3. توفير الرعاية الصحية للعاملين وعائلاتهم.
4. تنظيم الرحلات الترفيهية للعاملين.
5. تنظيم المسابقات الرياضية لهم.
6. العمل على تجنب الحوادث في الشركة وذلك من خلال توفير الأمن الصناعي.
7. منح المكافآت للعاملين المتميزين.
8. توفير المواصلات للعاملين من وإلى مقر العمل.
9. تقديم هدايا للعاملين عند الزواج أو إنجاب الأطفال أو الترقية.

عوامل نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة

يرتكز نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة عن الآتي:

1. قناعة وإيمان الشركة بأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة للمجتمع وللعاملين معاً.
2. أن يكون للشركة رؤية دقيقة وواضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسة التي تساهم في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع.
3. أن يصبح نشاط المسؤولية الاجتماعية جزءاً رئيساً من أنشطة الشركة.
4. متابعة برامج المسؤولية الاجتماعية من الإدارة العليا مع ضرورة تخصيص مبالغ مالية لتحقيقها.
5. الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز.
6. تخصيص شخص مسؤول ومتفرغ لتنفيذ هذه البرامج.

7. ليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم، بل الأهم أن يتم تقديم شيئًا يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه.

معوقات تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة

من أهم هذه العوائق الآتي (الحمدي، 2003، 30):

1. الخلط بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية وبين العمل الخيري، فأغلبية الأعمال الاجتماعية تختصر في أعمال تطوعية.
2. عدم توافر الكفاءات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، لاسيما فيما يتصل بإعداد التقارير والمتابعة ومؤشرات التقييم.
3. عدم توفر بيانات ومعلومات لازمة لتنفيذ مشروعات تحت إطار برامج المسؤولية الاجتماعية.
4. الإجراءات الروتينية الطويلة للحصول على الموافقات والتقارير اللازمة لإقامة المشروعات.
5. غياب الشراكة والتنسيق والثقة بين مؤسسات الأعمال وبين مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ برامج التنمية المجتمعية.
6. ارتفاع تكلفة تنفيذ هذه البرامج وعدم تخصيص الموارد المالية الكافية لتغطيتها.

ثالثاً: الإطار الميداني

جدول رقم (1) نوع مفردات مجتمع الدراسة

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	50	76.9%
أنثى	15	23.1%
الإجمالي	**65**	**100%**

يبين الجدول المذكور أعلاه نوع مجتمع الدراسة، حيث كانت النسبة الأعلى للعاملين في مجال العلاقات العامة من فئة الذكور بنسبة مقدارها 76.9%، بينما فئة الإناث كانت بنسبة مقدارها 23.1%، وهذا يدل على أن عمل العلاقات العامة بصفة عامة وبرامج المسؤولية الاجتماعية تتطلب الجهد والوقت لإنجازه حتى بعد الدوام الرسمي، بالإضافة إلى الجانب الميداني الذي تقوم به في هذه المهنة داخل الشركة.

جدول رقم (2) برامج المسؤولية الاجتماعية من ضمن تخطيط الشركة

العبارة	التكرار	النسبة
نعم	48	73.8%
لا	17	26.2%
الإجمالي	**65**	**100%**

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن برامج المسؤولية الاجتماعية من ضمن الخطط العامة للشركة العامة للكهرباء، حيث جاءت النسبة الأعلى وفق إجابات المبحوثين بأنها من ضمن تخطيط الشركة بنسبة مقدراها 73.8%، بينما الذين أجابوا (بلا) كانت نسبتهم أقل ومقدارها 26.2%، وهذا يؤكد على اهتمام الإدارة العليا بهذه الشركة لبرامج المسؤولية من ضمن سياستها وتحقيق أهدافها والحفاظ على سمعتها.

جدول رقم (3) وجود وحدة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة

العبارة	التكرار	النسبة
نعم	0	0
لا	65	100%
الإجمالي	**65**	**100%**

تبين البيانات الواردة في الجدول السابق وجود وحدة متخصصة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، حيث كانت أغلب إجابات المبحوثين بعدم وجود وحدة أو مكتب إداري متخصص بمهام وواجبات المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة.

وهذا يدل على أن واجبات ومهام العلاقات العامة محدودة في تقديم خدمات للعاملين وإنهاء الإجراءات الإدارية دون تطبيق العديد من البرامج التي يمكن تواصلها مع البيئة الخارجية بصفة عامة والجمهور الذي تتعامل معه بصفة خاصة.

جدول رقم (4) وجود ميزانية خاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية في الشركة

العبارة	التكرار	النسبة
نعم	50	76.9%
لا	15	23.1%
الإجمالي	**65**	**100%**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

توضح بيانات الجدول السابق وجود ميزانية خاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية في الشركة حيث كانت إجابات المبحوثين بوجود ميزانية لهذه البرامج بنسبة مقدارها(76.9%) وهذا يؤكد بأن الإدارة العليا لهذه الشركة لديها اهتمام بتطبيق هذه البرامج للتواصل مع الجمهور سواء الداخلي أو الخارجي، إلا أن الأعمال والواجبات تجاه هذه البرامج ومدى تطبيقها عشوائية ومبعثرة أي ينقصها التخطيط والتواصل مع العاملين في العلاقات العامة بالشركة.

جدول رقم (5) الأسس التي من خلال تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية

العبارة	التكرار	النسبة
تخصص نسبة أرباح الشركة	25	38.5%
تخصص نسبة من الميزانية العامة للشركة	0	0%
تخصص من إيرادات حسابات المستهلكين للتيار الكهربائي	40	61.5%
الإجمالي	**65**	**100%**

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه الأسس التي من خلالها خُصِصت ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة، حيث كانت النسبة الأعلى بأن الشركة تخصص ميزانية من خلال إيرادات حسابات المستهلكين للتيار الكهربائي بنسبة مقدارها 61.5% ويليها جاءت أرباح الشركة من المشاريع التي تنفذ من الشركات التابعة لها في تنفيذ أعمال الكهرباء وغيرها بنسبة مقدارها 38.5% وهذا مؤشر جيد يؤكد الدور الذي تلعبه الإدارة العليا في دعم جهاز العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال الميزانية التي تقدم لهم ومن الأسس المحددة من إدارة الشركة العامة للكهرباء.

جدول رقم (6) المعايير المهنية التي تتبعها العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية

المعايير المهنية	التكرار	النسبة
الصالح العام	10	15.3%
في حدود الميزانية المخصصة لها في الشركة	15	23.1%
أن تكون ضمن أنشطة العلاقات العامة	12	18.5%
عدم وجود وسيط وظيفي بوحدة إدارية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة	28	43.1%
الإجمالي	**65**	**100%**

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

تشير البيانات الواردة في الجدول 6 إلى المعايير المهنية التي تتبعها العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة للكهرباء، حيث كانت النسبة الأعلى من هذه المعايير وهي عدم وجود وسيط وظيفي لوحدة إدارية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة بنسبة مقدارها 93.1%، ويليها جاءت بأنها من ضمن أنشطة وأعمال مهنة العلاقات العامة بنسبة مقدارها 23.1%، بينما كانت نسب متقاربة في كل من معيار الصالح العام وفي حدود الميزانية المخصصة لهذه الشركة، وهذا يؤكد بأن الشركة تعمل على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال الواجبات والأعمال التي تقوم بها بمهنة العلاقات، دون تحديد إدارة أو قسم أو وحدة مختصة للمسؤولية الاجتماعية ووضعها في الخطة العامة للشركة.

جدول رقم (7) طبيعة البرامج والأنشطة الاجتماعية

العبارة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق	
	ت	%	ت	%	ت	%
تساهم الشركة في إعادة إعمارها بعض المؤسسات المتضررة نتيجة الحرب	0	%0	0	%0	65	%100
القيام بالبحوث اللازمة لمعرفة اتجاهات الجماهير	0	%0	20	%30	45	%70
الشركة تقوم برعاية أنشطة وبرامج ثقافية في نطاق المسؤولية الاجتماعية	45	%69	15	%23	5	%5
تساهم الشركة في دعم ورعاية البرامج التنموية من خلال دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لدعم الشباب	25	%38	30	%46	10	%16
الشركة تقوم برعاية أنشطة وبرامج صحية في نطاق المسؤولية الاجتماعية	47	%72	13	%20	5	%8
تساهم الشركة في دعم البحث العلمي بتقديم منح دراسية للمتفوقين في المدارس والجامعات	0	%0	0	%0	65	%100
الشركة تقوم برعاية أنشطة وبرامج رياضية في نطاق المسؤولية الاجتماعية	65	%100	0	%0	0	%0
توفر الشركة فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة	40	%61	20	%31	5	%8
مشاركة المجتمع في المناسبات الدينية والوطنية	35	%54	25	%38	5	%8
الشركة تقوم برعاية أنشطة وبرامج ترفيهية وفنية	30	%46	20	%31	15	%23
تقدم الشركات التبرعات لبعض الهيئات والمشاريع الخيرية	30	%46	10	%16	25	%38
تساهم الشركة في التقليل من مخاطر التلوث البيئي من خلال التوعية الصحية واستخدام الطاقات البديلة	50	%77	10	%16	5	%8
تساهم الشركة في حملات التشجير والنظافة للمحافظة على البيئة	20	%31	25	%38	20	%31
تقوم الشركة بحملات توعية لترشيد استهلاك الكهرباء والماء	60	%92	5	%8	0	%0

تبين البيانات الواردة في الجدول أعلاه طبيعة البرامج والأنشطة الاجتماعية داخل الشركة حيث كان هناك عدد من البرامج التي تقوم بها العلاقات العامة داخل الشركة أو خارجها من باب المسؤولية الاجتماعية، فقد كانت إجابات المبحوثين بأن الشركة تقوم برعاية أنشطة وبرامج رياضية في نطاق المسؤولية الاجتماعية بنسبة مقدارها (100%) ويليها قيام الشركة بحملات توعية وترشيد استهلاك الكهرباء بنسبة مقدارها (92%) ومن ثم التوعية الصحية واستخدام الطاقات البديلة لتقليل المخاطر بنسبة مقدارها(77%) وأيضًا كان هناك تقارب في النسب في كل من رعاية الشركة للأنشطة والبرامج الثقافية والصحية في نطاق المسؤولية الاجتماعية بنسبة مقدارها على التوالي(72%) ومن ضمن البرامج والأنشطة التي تقوم بها الشركة في نطاق المسؤولية الاجتماعية توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة مقدارها (61%) ومن ثم المشاركة في المناسبات الدينية والوطنية بنسبة مقدارها (54%) وأخيراً كانت النسب متساوية في كل من رعاية أنشطة ترفيهية والتبرعات لبعض الهيئات والمشاريع الخيرية بنسبة مقدارها على التوالي (46%) وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة العامة للكهرباء تعمل على التركيز والاهتمام بالبرامج والأنشطة والأعمال في نطاق المسؤولية الاجتماعية سواء داخل الشركة أو خارجها.

جدول رقم (8) الوسائل الاتصالية المستخدمة في تنفيذ برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة للكهرباء حسب الأهمية لدى المبحوثين

الوسائل	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
المؤتمرات	20	5	10	7	10	3	10
النشرات والمكتبات	0	5	5	8	19	25	3
شبكة المعلومات	40	3	0	0	12	7	3
الصحف	10	25	3	2	9	11	5
المعارض	0	0	4	5	20	15	21
التلفزيون	15	8	6	3	2	18	14
الإذاعة المسموعة	0	10	0	15	6	14	20

يوضح الجدول المذكور أعلاه الوسائل الاتصالية المستخدمة في تنفيذ برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة للكهرباء حسب الأهمية لدى المبحوثين، حيث كانت لشبكة المعلومات الدولية الترتيب الأول بنسبة مقدارها (40) ويليها المؤتمرات والندوات بنسبة مقدارها (20) ، ومن ثم

كانت لوسيلة الصحف الترتيب الثاني وفق إجابات المبحوثين بنسبة مقدارها (25) بالإضافة إلى وسيلة كل من التلفزيون والنشرات والمكتبات جاءت بالترتيب نفسه في الأهمية وفق إجابات المبحوثين بنسبة مقدارها على التوالي (25) وأخيراً كان لوسيلة الإذاعة المسموعة والمعارض الترتيب نفسه في الأهمية بنسبة مقدارها على التوالي (15)، ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن الشركة تعمل على مواكبة ودعم هذه البرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وفق تقنيات وتكنولوجيا الاتصال الموجودة الآن والتي يقوم بمتابعتها العديد من الأفراد والأشخاص من شرائح مختلفة، وهذا يدل على أن هناك مؤشراً جيداً من العاملين في مجال العلاقات العامة خلال إعداد وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بها واستخدام الوسيلة الاتصالية المناسبة لعرضها وتقديمها للجمهور .

جدول رقم (9) برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية للعاملين بالشركة ودرجة ممارستها الفعلية

البرامج والأنشطة	ممارس بانتظام	بشكل غير منتظم	أحياناً	نادراً	لا تمارس
1	40	10	15	0	0
2	55	10	0	0	0
3	65	0	0	0	0
4	45	0	15	5	0
5	30	20	15	0	0
6	25	25	10	5	0
7	0	30	10	15	10
8	50	0	15	0	0

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى برامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية ودرجة ممارستها داخل الشركة، حيث كانت أغلب البرامج والأنشطة تمارس بشكل منتظم سواء في البرامج الرياضية والترفيهية للعاملين أو تكريم الموظفين أو إقامة دورات الكفاءة للعاملين بالشركة بالإضافة إلى التأمين الطبي وعقد حلقات النقاش بين الإدارة والعاملين لحل المشكلات وتقديم الحلول والمقترحات بنسبة مقدارها على التوالي (40%) بينما كانت النسب متساوية في توفير المواصلات لنقل العاملين لمقرات العمل بشكل منتظم وغير منتظم بنسبة مقدارها على التوالي (25%) وأخيراً كانت عبارة تقديم قروض سكنية للعاملين بشكل غير منتظم بنسبة مقدارها (15%) وهذا يدل من خلال النتائج السابقة بأن هناك اهتمامًا من

الإدارة العليا لهذه الشركة في تقديم الرعاية الاجتماعية للعاملين بها والذي يعد من ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها الشركة العامة للكهرباء اتجاه عامليها في مختلف الإدارات .

جدول رقم (10) الصعاب التي تمنع تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالشركة

الصعاب	نعم		لا	
	ت	%	ت	%
عدم إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية من قبل الإدارة العليا للشركة.	35	53.8%	30	46.2%
نقص الموارد المالية للشركة لا يمكنها من تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية.	10	15.3%	55	84.7%
عدم وجود خطط واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية.	0	0%	65	100%
ضعف القدرات المهنية التي تتولى تخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.	40	61.5%	25	38.5%
نقص عدد العاملين في جهاز العلاقات العامة.	50	76.9%	15	23.1%
عدم دمج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الإستراتيجية للشركة	65	100%	0	0%
لا تغير برامج المسؤولية الاجتماعية برامج إلزامية بقوة القانون لذلك لا تهتم بها الشركات	60	92.3%	5	7.7%

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تمنع تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة للكهرباء، حيث جاءت كل من ضعف القدرات المهنية في تخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية وعدم دمج هذه البرامج مع الخطط العامة للشركة بنسبة مقدارها (100%)، ويليها عدم اهتمام الشركة بهذه البرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بنسبة مقدارها (92.3%)، ومن ثم جاءت بنسب متقاربة كل من نقص الموارد المالية بالشركة وعدم وجود خطط واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية بنسبة مقدارها على التوالي (84.2% ، 84.7%) وأخيراً كانت عدم إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية من الإدارة العليا للشركة بنسبة مقدارها (53.8%) وهذا يؤكد بأن الشركة لديها ضعف في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية مع ندرة الدورات التدريبية والتأهيلية لدى العاملين في مجال العلاقات العامة.

النتائج والتوصيات

أ. النتائج

1. أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدد الذكور أعلى من الإناث؛ وذلك نظراً لطبيعة العمل الميداني الذي يقوم به العاملون في مجال العلاقات العامة داخل الشركة.
2. بينت نتائج الدراسة بأن الإدارة العليا للشركة لديها اهتمام يوضح البرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن خططها.
3. أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود وجوه متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية ضمن الهيكل التنظيمي.
4. أكدت نتائج الدراسة بأن الإدارة العليا بالشركة العامة للكهرباء تقوم على توفير ميزانية لبرامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة.
5. أوضحت نتائج الدراسة بأن الميزانية المتعلقة ببرامج المسؤولية الاجتماعية تخصص من خلالها إيرادات حسابات المستهلكين للتيار الكهربائي.
6. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعايير المهنية التي تتبعها العلاقات العامة في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية هي عدم وجود وصف وظيفي لوحدة إدارية متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة العامة للكهرباء.
7. أوضحت نتائج الدراسة طبيعة البرامج والأنشطة الاجتماعية داخل الشركة، حيث كانت هناك العديد من الأنشطة الرياضية والثقافية والتوعوية والمشاركة في المناسبات العامة وهذا يؤكد اهتمام الإدارة ببرامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة.
8. بينت نتائج الدراسة الوسائل الاتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة داخل الشركة في تنفيذ الأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية، حيث كانت النسبة الأعلى لشبكة المعلومات الدولية والمؤتمرات والندوات، وهذا يؤكد على مواكبة التطورات التكنولوجية لدى الشركة لتقديم أفضل الخدمات للجمهور والمحافظة على سياستها.
9. أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلب البرامج والأنشطة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية التي تقوم بها العلاقات العامة تمارس بشكل منظم مما يدل على اهتمام الإدارة وحرصها على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج والأنشطة.

10. أشارت نتائج الدراسة إلى العديد من الصعوبات التي تمنع الإدارة العليا للشركة العامة للكهرباء من تطبيق برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث كان أغلب إجابات المبحوثين ضعف القدرات المهنية للعاملين في مجال العلاقات العامة في تنفيذ هذه برامج إلى عدم دمجها من ضمن الخطط العامة للشركة.

ب. التوصيات

1. حث الجهات الحكومية على تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية وتقديم الخدمات المستحقة للجمهور.
2. تضمين المسؤولية الاجتماعية من ضمن الخطط العامة للمؤسسات الحكومية وتوفير مخصصات لها؛ لتنفيذها وإعدادها كغيرها من البرامج الفنية والإدارية الأخرى.
3. الإسراع في توظيف التقنيات الحديثة لتحقيق الخطط والتقيد والمتابعة الجيدة لهذه البرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
4. تعزيز الوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية سواء داخل العمل أو خارجه.
5. وضع نموذج استرشادي يحكم على أساسه لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
6. النهوض ببرامج المسؤولية الاجتماعية وتقديرها وفق احتياجات المؤسسات الحكومية.

قائمة المراجع والمصادر

1. الحسن، أبو بكر محمد (2014)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، دراسة حالة لمؤسسة نفطال . وحدة . بانته، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

2. اللحلح، أحمد عبد الله (2007)، مناهج البحث (أسس علمية، حالات تطبيقية) الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

3. البكري، ثامر (2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4. خضور، رسلان (2011)، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال والحقوق العمالية، ط1، المعهد العربي للدراسات العالمية، دمشق، سوريا.

5. منصور، طاهر محمد ومهدي، العامري صالح (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6. عجلان، فارس نبيل (2012) ، المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية، دراسة حالة على شركات الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق، الأردن.

7. الحمدي، فؤاد محمد حسين (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات انعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد، العراق.

8. وهيبة، مقدم (2013)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر.

9. التويجري، محمد إبراهيم (2002)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد، الرياض.

10. البادئ، محمد (1999)، العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية، ب. ط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

11. فلاق، محمد (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

12. القريوش، موسى قاسم (2014)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية المجلد 41، العدد1، دراسات العلوم الإدارية، الأردن.

13. المقربل، نهال وفؤاد، ياسين (2008)، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، مصر.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في تسوية الأزمات في نطاقها الإقليمي: الانقلاب العسكري في مالي (2012م): نموذجا

د. إدريس محمد علي قناوي
أستاذ مشارك، الاكاديمية الليبية – بنغازي

د. محمد صالح عمر بومطاري
أستاذ مساعد ، الاكاديمية الليبية – بنغازي

الملخص:

تناولت الورقة تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الأزمة السياسية التي اجتاحت مالي في عام2012م وذلك بحدوث انقلاب عسكري، حيث تم التعرف في المحور الأول علي الاوضاع التي ساهمت في نشؤ الجماعة كمنظمة إقليمية فرعية فقد واجهت معظم الدول الأفريقية بعد الاستقلال التحدي المتمثل في التصدي لإرث سنوات طويلة من الحكم الاستعماري، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى إطار إقليمي تتوفر به العديد من الملامح التاريخية والجيوسياسية والعوامل الاقتصادية، كما تم التطرق إلي مبادئ وأهداف الجماعة الاقتصادية، والتعرف علي بني وهياكل المنظمة المتعلقة بتسوية الصراعات والتطورات التي حدثت بها حيث تبين أن المنظمة في بداية تأسيسها لم تكن تحتوي علي بني وهياكل لتسوية الصراع ولكن نتيجة لعدة متغيرات ظهرت علي الساحة الدولية أقيمت بني وآليات تسوية الصراع في المنظمة الإقليمية، وشهدت تطورا في آلية عملها من خلال تأسيس عدد من الآليات التي أصبح منوطا بها تسوية الصراعات بالمنطقة كما في هيئة الحكماء ومجلس الوساطة والأمن وقوات الرصد والمراقبة ونظام الإنذار المبكر وأصبحت تستخدم الدبلوماسية الوقائية والمتمثلة في عمليات بناء السلام .وأما المحور الثاني فقد تناول التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية ضد الانقلاب العسكري في مالي 2012م، والجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها لحل الأزمة في مالي والتي أثمرت عن عودة النظام الديمقراطي في مالي.

الكلمات المفتاحية: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المنظمة الإقليمية، مالي، الانقلاب العسكري.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

The paper dealt with the intervention of the Economic Community of West African States in the political crisis that swept Mali in 2012 AD due to a military coup. In the first part, the conditions that contributed to the emergence of the group as a sub-regional organization were identified. After independence, most African countries faced the challenge of addressing the legacy of long years of colonial rule, and thus the need for a regional framework with many historical and geopolitical features and economic factors emerged. The principles and objectives of the Economic Community were also discussed, the Structures of the organization related to the settlement of conflicts and the developments that took place in it were identified. It was found that the organization at the beginning of its establishment did not contain structures for conflict settlement, but as a result of several variables that appeared on the international scene, structures and mechanisms for conflict settlement were established and witnessed a development in its working mechanism through the establishment of a number of mechanisms that became entrusted with the settlement of conflicts in the region, such as the Elders Committee, the Mediation and Security Council, the monitoring and control forces, and the early warning system, and it began to use preventive diplomacy represented in peace-building operations. The second part dealt with the military intervention of the Economic Community against the military coup in Mali 2012 AD, and the diplomatic and political efforts it made to solve the crisis in Mali, which resulted in the return of the democratic system in Mali.

Keywords: ECOWAS, Regional Organization, Mali, Military Coup.

مقدمة:

نظم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشقيها الإقليمي والإقليمي الفرعي حيث تّم تخصيص الفصل الثامن للحديث عن الترتيبات الإقليمية في الإطار العام حيث تمثل المنظمات الإقليمية إحدى ابرز النظم المهتمة بتسوية الصراعات المعاصرة، وذلك انسجاماً وتماشياً مع بنود الفصل الثامن من الميثاق، وكذلك بتوجيه من الأمين العام السابق بطرس غالى، وبغية تخفيف العبء عن المنظمة العالمية اقترح أن تأخذ المنظمات الإقليمية زمام المبادرة في إدارة الصراعات ذات الطبيعة الإقليمية، تاركا للأمم المتحدة الحالات التي تفشل فيها هذه المنظمات ، وقد طورت هذه المنظمات بعد انتهاء الحرب الباردة بشكل كبير، وأضافت آليات وصلاحيات متعددة

تعكس خصائص وتجارب الدول في مختلف المناطق الإقليمية حيث يوجد في ميثاق كل منظمة إقليمية تقريبا نصوص لتسوية الصراعات التي تقوم بين الدول الأعضاء فيها بالطرق السلمية.

وقد أدت المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية دوراً مهما في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي، خاصة بعد تراجع دور الأمم المتحدة في ذلك ، وضعف آليات التسوية في إطار المنظمة القارية الإفريقية، وبعد أن أضافت تلك المنظمات الإقليمية الفرعية إلى مهامها آليات للأمن الجماعي للقيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، وقد أثار ذلك جدلاً كبيراً حول مدى فاعليتها وكفاءتها في تسوية الصراعات.

وفي هذا الصدد تسعي هذه الورقة إلي تناول دور منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتبارها منظمة إقليمية فرعية في تسوية الازمة في دولة مالي بسبب الانقلاب العسكري الذي حدث خلال العام 2012م، من أجل التعرف علي مضمون هذا الدور ومدي تطوره في تسوية الصراعات بالمنظمة، ومن هنا يتم تقسيم الورقة إلي محورين: ففي المحور الأول يتم التعرف فيه علي آليات تسوية الصراعات بمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال التعرف في البداية علي المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز التكتل الإقليمي، ومن ثم يتم دراسة الهيكل المؤسسي العام واختصاصات الأجهزة المناط بها تسوية الصراعات وكذلك التعرف علي المبادئ والأهداف التي تقوم عليها المنظمة ويختتم المبحث بالتطرق إلي التطورات الهيكلية والوظيفية التي أدخلت علي المنظمة في سبيل تطوير أدائها في مجال تسوية الصراعات بالمنطقة الإقليمية . وأما المحور الثاني فيتناول دور منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات تسوية الصراعات في الأزمة بدولة مالي خلال الفترة محل الدراسة، من خلال استعراض الجهود التي قامت بها في معالجة تلك الأزمة حيث يتم التطرق إلي المتغيرات الآتية(الوضع الجيوسياسي لدولة مالي التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية – الجهود الدبلوماسية والسياسية لمعالجة الأزمة).

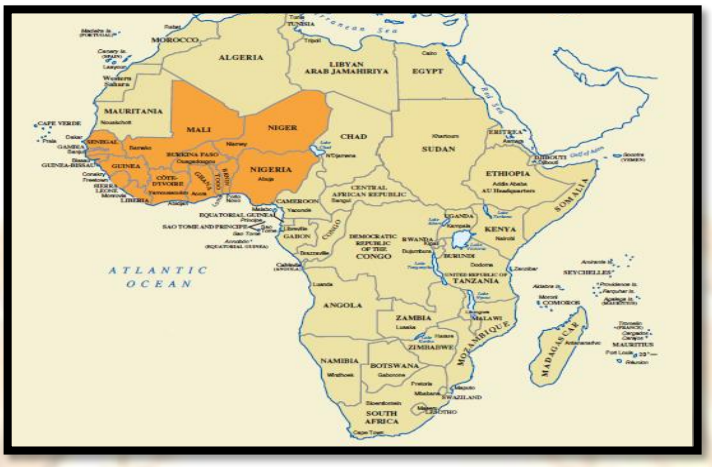
المحور الأول :آليات تسوية الصراعات بمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS)

أنشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا* في عام 1975م من خلال معاهدة لاغوس، وهي تعد مبادرة مهمة من قبل دول غرب أفريقيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين ما يقرب من 300

* تضم الجماعة الاقتصادية كلا من (بنين ، بوركينا فاسو ، جزر الرأس الأخضر ، ساحل العاج ، غامبيا وغانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالي ،النيجر ، نيجيريا ، السنغال ،سيراليون ، التوغو).

مليون نسمة يعيشون داخل حدود خمسة عشر دولة(Garavoglia, 2013)، ويمكن التعرف علي الموقع الجغرافي للتكتل الإقليمي الفرعي من خلال الخريطة رقم (1) أدناه.

الخريطة رقم (1) توضح الموقع الجغرافي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS)



Source: Festus Kofi Aubyn," Managing Complex Political Dilemmas in West Africa: ECOWAS and the 2012 Crisis in Guinea-Bissau", **Journal of Conflict Trends**, Issues 4, 2013, p26.

تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسهيل التجارة من خلال إشراك مختلف الجهات الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية (Prinanda, Prasodjom,2021) ، لمعالجة مشكلة معينة متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لم تكن الجماعة الاقتصادية تعالج القضايا الأمنية، ولكن مع مرور الوقت، أدرك قادة المنظمة الإقليمية أن هناك علاقة قوية بين الاقتصاد والقضايا الأمنية، وبالتالي بدأت المنظمة في السنوات الأخيرة تسعي لمعالجة القضايا الأمنية (Jaye, Amadi, N. D.) ، ومن أجل التعرف علي آليات تسوية الصراعات بالمنظمة يمكن تقسيم المبحث إلي ما يلي :-

أولا: الأوضاع التي ساهمت في بروز الدعوة إلي التكتل الإقليمي الفرعي .

ثانيا: البني والهياكل المؤسسية للجماعة الاقتصادية .

ثالثا: التطورات المؤسسية والوظيفية التي حدثت بالجماعة الاقتصادية في مجال تسوية الصراعات .

أولا: الأوضاع التي ساهمت في بروز الدعوة إلي التكتل الإقليمي الفرعي .

لقد شهدت القارة الافريقية اتجاها متزايدا نحو انشاء تجمعات اقليمية تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي في اطار التغيير الهيكلي الجماعي، ولقد تزامن مع هذا الاتجاه أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة ناتجة عن هشاشة بناء دولة ما بعد الاستقلال من جهة والحروب الحدودية والصراعات الداخلية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى بمؤسسي هذه التجمعات الى إدراك حتمية العلاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار في أقاليمها، ومن هنا كان لزاما عليها تطوير هياكلها المؤسسية الأمنية والدفاعية لتشمل تدابير لضمان السلم والأمن الإقليميين، ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت ظاهرة تدخل هذه المنظمات لإدارة وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي أمرا ملحوظا، خاصة في ظل ضعف جهود الإدارة القارية للصراعات، هذا بالإضافة الى تراجع الاهتمام الدولي بها(بخوش، 2012م) . وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلي المحاولات التي بذلت لإقامة التجارب التكاملية التي بدأت منذ استقلال دول الإقليم في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين حيث كان لسياسات الدول الاستعمارية السابقة دور هام في هذا الشأن .

فقد عملت فرنسا علي إيجاد روابط وطيدة مع مستعمراتها السابقة من أجل ربط اقتصاد المستعمرات السابقة بالاقتصاد الفرنسي ، ولهذا قامت بتشجيع إقامة التجارب التكاملية بين الدول الفرنكوفونية ، وأما بريطانيا فقد ساهم نمط الإدارة غير المباشر لمستعمراتها في جعل الدول الانجلوسكسونية أكثر تحررا من هذه القيود بحيث دخلت في علاقات تكاملية مع بعضها البعض أو مع الدول الفرنكوفونية (الشافعي، 2006).

ومن أبرز التجارب التكاملية في غرب أفريقيا ما يلي : الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا المعروف اختصارا باسم (UDAO) الذي أنشئ عام 1959م بين ست دول فرنكوفونية هي (ساحل العاج، السنغال، موريتانيا، بنين، مالي، بوركينا فاسو) وكان الاتحاد يهدف إلي تعزيز العلاقات التجارية للدول الأعضاء فيها من خلال خفض التعريفات الجمركية على الواردات من المنتجات التي يتم تصنيعها داخل المنطقة، وكذلك تنفيذ العديد من التدابير المتعلقة بالإجراءات الجمركية داخل الاقليم، وقد أجري علي الاتحاد تعديلات في عامي 1967م ، 1970م (Kaptouom, 2007) ، ثم في عام 1972م استبدل الاتحاد بمنظمة جديدة عرفت باسم الجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية (CEAO) ، ويري الباحث (Baumhögger) أن تحول الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا إلي الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا يرجع إلى المبادرة التي قدمتها ساحل العاج، في حين أن الباحث (Foroutan) يري أن القوة الدافعة وراء هذه المحاولة لتكامل غرب أفريقيا هو فرنسا التي كانت مهتمة لفرض نفوذها الاقتصادي والنقدي في مستعمراتها السابقة(الشافعي، 2006).

وكذلك من الجهود التي لعبت دورا هاما في نشأة الجماعة إطلاق الأمم المتحدة دعوتها بشأن إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت بتقسيم القارة إلي أربعة أقاليم رئيسية هي (شمال – شرق– غرب – جنوب)، وقد عقد اجتماعان في هذا الشأن لبحث إمكانية قيام التعاون الاقتصادي في غرب أفريقيا وهما(الشافعي، 2006):

الاجتماع الأول : في نيامي عاصمة النيجر في أكتوبر 1966م وحضره ممثلو أربعة عشر دولة، وذلك لبحث المشروع الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (ECA)، والذي يتبني هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم عن طريق تشجيع جهود التعاون الاقتصادي في كافة المجالات .

الاجتماع الثاني : في أكرا عاصمة غانا عام 1967م لنفس الأمر، ثم تلا ذلك عقد اجتماع ثالث في داكار عاصمة السنغال في نوفمبر 1967م، من أجل وضع المقترحات اللازمة لقمة دول الإقليم التي تقرر عقدها في مونروفيا عاصمة ليبيريا في إبريل 1968م، لكن لم يحضر هذه القمة سوي تسع دول فقط، وتم توقيع إنشاء هذه الجماعة إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا عام 1967م أدي إلي توقف هذه المبادرات .

بالإضافة للجهود السابقة لتنسيق التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي الفرعي في غرب أفريقيا نجد مؤتمرا حول المواءمة الصناعية في منطقة غرب أفريقيا الذي عقد لاغوس بنيجيريا عام 1963م، ومؤتمر نيامي بالنيجر للتعاون الاقتصادي في عام 1966م، وبالمثل عقد في عام 1967م مؤتمرا آخر في أكرا بغانا حيث تم توقيع اتفاق مبدئي على عقد التأسيس للمجتمع الاقتصادي المقترح في غرب أفريقيا(McDonald, Anadi, 2005).

كذلك أوصى مجلس الوزراء المؤقت المكلف بإعداد مشروع المعاهدة للجماعة بأن يتم اعتماد المشروع في الجلسة الافتتاحية التي تعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ولكن بالرغم من أن رؤساء الدول والحكومات التقوا فعلا في مونروفيا في عام 1968م لتوقيع بروتوكول المجموعة الإقليمية، إلا أن أيا منهما لم يتم اعتمادهما (McDonald, Anadi, 2005).

وفي عام 1972م أعيد إحياء العملية من قبل رؤساء دولتي نيجيريا والتوغو عن طريق تكليف المسئولين لوضع إطار للتعاون الإقليمي على أساس المبادئ التوجيهية التالية (McDonald, 2005 Anadi,) :-

أ) ينبغي علي المجتمع الاقتصادي المزمع إقامته أن يتجاوز الاختلافات اللغوية والثقافية.

ب) يجب علي المجتمع الاقتصادي المتوخي أن يسعي لتحقيق الأهداف القابلة للتحقيق.

ج) يجب أن يكون المنهج المعتمد مرن وعملي .

د) ينبغي علي المؤسسات التي يتم اعتمادها أن تسمح لجميع الدول بالعضوية فيها .

وهذه المقترحات المقدمة من وفدي نيجيريا والتوغو تم إعادة مناقشتها في الاجتماع الوزاري المنعقد في يناير عام 1975م، وتم التوقيع عليها في 28 مايو 1975م من قبل رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول الأعضاء الخمسة عشر الواقعة في غرب أفريقيا، وبالتالي بعد نهاية أكثر من عقد من الجهود المضنية لإضفاء الطابع المؤسسي تم إنشاء منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (McDonald, Anadi, 2005).

وهكذا يتضح أن نيجيريا قد لعبت دورا رئيسيا في الأنشطة الدبلوماسية المكثفة طوال ثلاث سنوات وبلغت ذروتها في عام 1975م بإعلان قيام الجماعة التي أصبحت تضم دولا في غرب أفريقيا تصنف من بين الأفقر في دول العالم (Bamfo, 2013) ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجتمعة ب 75 مليار دولار ، تمثل فيه نيجيريا فقط حوالي 40 مليار دولار (Crupi, 2006-2005).

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية وافق الأعضاء في الجماعة الاقتصادية علي ما يلي(2009، Oppong):-

1- المواءمة والتنسيق بين السياسات الوطنية، وتعزيز برامج التكامل في الأنشطة والمشاريع المختلفة.

2- إقامة السوق المشتركة وإنشاء وحدة اقتصادية تعتمد سياسات مشتركة في القطاعات الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والمالية ، وإنشاء اتحاد نقدي .

وخلافا للأهداف المنشئة لها، وبسبب ظهور الصراعات في نطاقها ، اعتمدت الجماعة بروتوكول بشأن المساعدة المتبادلة في الدفاع والذي تم التوقيع عليه في عام 1981م، ونص البروتوكول على أن الدول الأعضاء سوف تنظر إلي أي تهديد أو أي عمل من أعمال العدوان ضد أي دولة عضو بمثابة تهديد أو عمل من أعمال العدوان ضد الجماعة بأكملها، وبالتالي ينبغي عليها توفير المعونة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

والمساعدة للدفاع عن الأعضاء ضد كل تلك التهديدات أو أعمال العدوان، علاوة على ذلك قدم حكما مفاده أنه في حالة وقوع صراع داخلي يغذيه دعما خارجيا، فهذا يعني تعريض السلم والأمن للجماعة بأكملها للخطر مما يستدعي اتخاذ التدابير اللازمة (Majinge , 2010).

ثانيا: البني والهياكل المؤسسية للجماعة الاقتصادية :

لقد حددت الجماعة مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعي لتحقيقها من خلال هياكل مؤسسية ذات اختصاصات محددة ولقد تم تضمين هذه الأهداف والمبادئ في معاهدة لاغوس 1975م، كما تم التأكيد عليها وتنقيحها في معاهدة عام 1993م ويمكن تناولها فيما يلي:

أولا: أهداف الجماعة :

المادة الثالثة من المعاهدة توضح أهداف الجماعة الاقتصادية فيما يلي (McDonald, 2005 (Anadi,:-

1- تعزيز التعاون والتكامل مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا من أجل رفع مستوى معيشة شعوبها، والحفاظ على وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في التقدم والتنمية في القارة الأفريقية .

2- المواءمة والتنسيق بين السياسات الوطنية وتعزيز برامج التكامل في الأنشطة والمشاريع لا سيما في قطاعات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية والصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والتجارة والمال، والتمويل والضرائب وسياسات الإصلاح الاقتصادي والموارد البشرية والتعليم والإعلام، والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والخدمات والصحة ، والسياحة والمسائل القانونية .

3- المواءمة والتنسيق بين السياسات لحماية البيئة ، وتشجيع إنشاء شركات الإنتاج المشترك ، وإنشاء السوق المشتركة من خلال تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء المفروضة على الواردات والصادرات، وإلغاء الحواجز غير الجمركية من أجل إقامة منطقة تجارة حرة على مستوى المجتمع المحلي للإقليم .

4- اعتماد تعريفة خارجية مشتركة، وسياسة تجارية مشتركة، وإزالة العقبات بين الدول الأعضاء التي تحول دون حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، وحق الإقامة .

5- إنشاء الاتحاد الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات مشتركة في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء اتحاد نقدي .

6- تشجيع المشاريع المشتركة من قبل شركات القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما من خلال اعتماد اتفاق إقليمي بشأن الاستثمارات عبر الحدود .

7- اتخاذ تدابير لإدماج القطاع الخاص ولا سيما تهيئة بيئة مواتية لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التنمية المتوازنة في المنطقة مع إيلاء الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء ولا سيما الدول الأعضاء غير الساحلية والجزرية الصغيرة .

8- تشجيع وتعزيز العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات خاصة بين سكان الريف والنساء ومنظمات الشباب والمنظمات الاجتماعية والمهنية مثل جمعيات وسائل الإعلام ورجال الأعمال والنساء والعمال والنقابات.

9- اعتماد سياسة سكانية للجماعة تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إيجاد توازن بين العوامل الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية .

ثانيا: مبادئ الجماعة :

تناولت المادة الرابعة من ميثاق المنظمة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجماعة الاقتصادية منها ما يلي(Treaty of ECOWAS, Article 4):-

1- المساواة والاعتماد المتبادل للدول الأعضاء، والتضامن والاعتماد الجماعي على الذات، وتنسيق السياسات التعاونية والبرامج التكاملية بينها، وعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وصون السلم والاستقرار والأمن من خلال تعزيز وتوطيد علاقات حسن الجوار، والتسوية السلمية للصراعات بين الدول الأعضاء، وتنشيط التعاون بين الدول المجاورة وتعزيز بيئة آمنة كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية .

2- الاعتراف وتعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمساءلة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في عملية التنمية .

3- تعزيز وتوطيد نظام الحكم الديمقراطي في كل دولة من الدول الأعضاء على النحو المتوخى في إعلان المبادئ السياسية الذي اعتمد في أبوجا في 6 يوليو 1991م .

ثالثا : مجلس رؤساء الدول والحكومات :

تعد هيئة رؤساء الدول والحكومات أعلى هيئة لصنع السياسات وتتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وهي الجسد المسؤول عن الاتجاه العام للأنشطة في المنطقة ولديها الصلاحيات

لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التطور التدريجي وتحقيق الأهداف في المنطقة بما يتماشى مع أحكام المادة المعدلة من معاهدة 1993م، وتجتمع هيئة رؤساء الدول والحكومات مرة واحدة على الأقل في السنة وتتم رئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء كل عام، وفي عام 1997م قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة أن ينعقد المجلس مرتين سنويا بخلاف الظروف الاستثنائية (Bundu, 1997). ومن مهامه الإشراف على عمل المؤسسات المجتمعية ومتابعة تنفيذ أهداف الجماعة، وإعداد واعتماد نظامه الداخلي، وتعيين الأمين التنفيذي وفقا لأحكام المادة (18) من ميثاق المعاهدة ، وتفويض مجلس الوزراء عند الاقتضاء بسلطة اتخاذ القرارات كما هو منصوص عليه في المادة (9) من المعاهدة، وممارسة أية صلاحيات أخرى تسند إليه بموجب المعاهدة (Treaty of ECOWAS, Article,7).

رابعا: مجلس الوزراء :

تنص المادة العاشرة من المعاهدة علي انشاء مجلس وزراء الجماعة والذي بدوره يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي وزير آخر مكلف من قبل الدولة العضو ويكون المجلس مسؤولا عن أداء وتطور المنظمة، ولهذا فهو يحرص علي ما يلي (Rönnbäck, 2008) :-

1- تقديم توصيات إلى السلطة العليا عن أي عمل يهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة .
2- تعيين جميع الموظفين ما عدا الأمين التنفيذي .
3- ممارسة الصلاحيات المفوضة له من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات بشأن المسائل المتعلقة بالتنسيق والمواءمة بين سياسات التكامل الاقتصادي .
4- إعداد واعتماد نظام العمل الداخلي للمجلس .
5- اعتماد النظام الأساسي للموظفين والموافقة على الهيكل التنظيمي لمؤسسات الجماعة .
6- الموافقة على برامج العمل والميزانيات لمؤسسات المنظمة .
7- مسؤول عن الإدارات المالية والزراعية والبيئية والموارد المائية، والتنمية البشرية وبرامج المساواة بين الجنسين، وسياسة الاقتصاد الكلي، والشؤون السياسية والسلم والأمن، والتجارة والجمارك .

خامسا: برلمان الجماعة :

يعد برلمان المنظمة لدول الجماعة من أهم المؤسسات التي تدعم تعزيز المثل الديمقراطية والعدالة حيث تم تأسيس برلمان الجماعة بموجب المادتين(6 ، 13) من المعاهدة المنقحة لعام

1993م وباعتباره تجمعا يمثل شعوب الإقليم لتعزيز القيم الديمقراطية ومسؤوليته الرئيسية هي سن القوانين (ECOWAS Commission, N.D)، ويتم تمثيل جميع الدول الأعضاء بما لا يقل عن خمسة مقاعد، وتوزع المقاعد على أساس حجم السكان فنيجيريا لديها (35) مقعدا، غانا (8) مقاعد، ساحل العاج (7) مقاعد، بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر والسنغال لدي كلا منها (6) مقاعد، بنين والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون وتوغو لدي كلا منها (5) مقاعد (2008، Rönnbäck).

سادسا: الأمانة التنفيذية :

تتكون الأمانة العامة للجماعة من الأمين التنفيذي يساعده نواب الأمين التنفيذي وغيرهم من الموظفين لتسيير عمل المنظمة، ومقرها في أبوجا بنيجيريا، وينتخب الأمين التنفيذي لمدة أربع سنوات، ولديه أربعة نواب، وهو المسؤول عن أقسام وإدارات المنظمة المختلفة (N.D، Ramsbotham). ويعين الأمين التنفيذي من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ولا يمكن عزله من منصبه إلا من قبل مجلس الرؤساء أو بناء على توصية من مجلس الوزراء، وتتولى اللجنة الوزارية المعنية اختيار وتقييم أداء المعينين، ويجب أن يكون الشخص المرشح للمنصب من ذوي الكفاءة العالية والنزاهة ، ولديه رؤية عالمية للمشاكل السياسية والاقتصادية وبرامج التكامل الإقليمي(ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, 18) .

سابعا: محكمة الجماعة الاقتصادية :

تعد محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أحد المؤسسات التي تم استحداثها لمواجهة المشاكل التي تحدث بين الدول الأعضاء، ونصت المعاهدة علي أنها تتمتع باستقلالية تامة عن مؤسسات الجماعة والدول الأعضاء وفقا للمادة (15) من المعاهدة وتتمتع قراراتها بالصفة الإلزامية علي كل من الدول الأعضاء ومؤسسات وأفراد الجماعة(ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, 15).

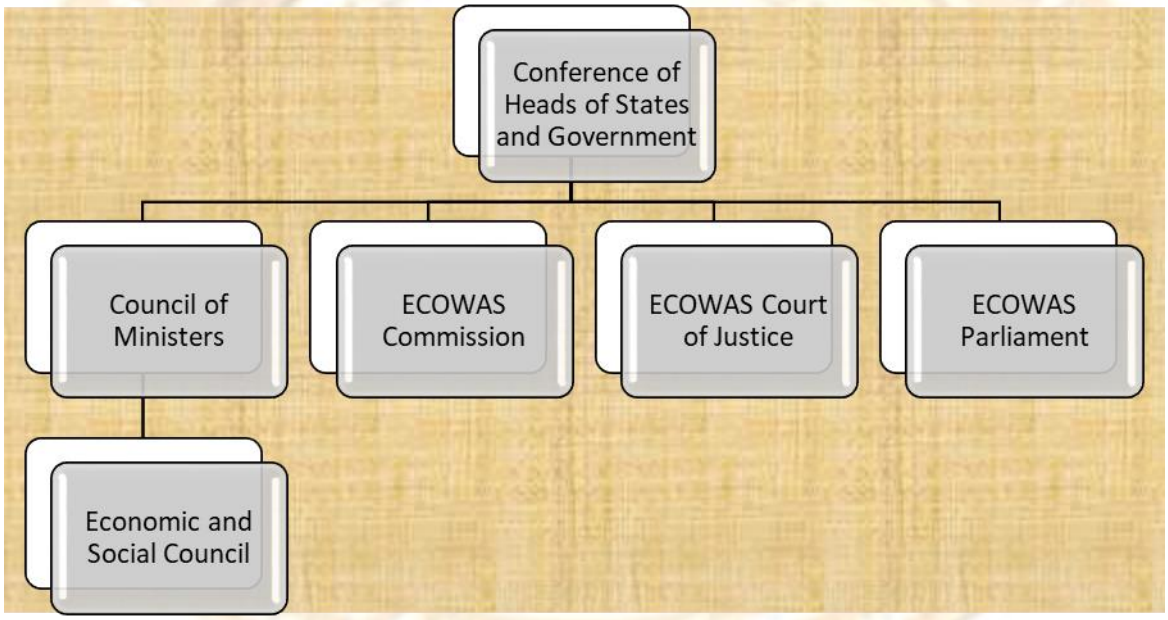
ثامنا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

هو مجلس استشاري، ويتكون المجلس من ممثلين عن مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وفقا للمادة (14) من المعاهدة ، وكذلك من مؤسسات المنظمة

صندوق التعاون والتعويض والتنمية حيث صدر بروتوكول خاص به يوضح كيفية عمله ومساهمات الدول الأعضاء فيه، وأما اللجان الفنية المتخصصة فيبلغ عددها ثماني لجان وهي تقوم ضمن مجال اختصاصها(ECOWAS, Treaty of ECOWAS, Article, 14) بما يلي:-

1- إعداد المشاريع والبرامج المجتمعية وتقديمها للنظر فيها من الجهات المختصة.
2- ضمان مواءمة وتنسيق المشاريع والبرامج داخل الجماعة.
3- رصد وتسهيل تطبيق أحكام هذه المعاهدة والبروتوكولات المتعلقة التي تتصل بالمنطقة .
4- القيام بأي مهام أخرى تكلف بها لغرض ضمان تنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

ويمكن التعرف علي الهيكل التنظيمي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كما هو موضح في الشكل رقم (6) أدناه .



الشكل رقم (6) يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

Source: ECOWAS Commission, **Regional Strategic Plan (2011- 2015),** (Abuja: Council of Ministers of ECOWAS, N. D), p3.

ثالثا: التطورات الهيكلية والوظيفية التي حدثت بالجماعة الاقتصادية في مجال تسوية الصراعات.

يري البعض أن المنظمات الإقليمية الأفريقية الفرعية تمتلك العديد من الميزات التي تمكنها من إدارة الصراع في أفريقيا خاصة أن دول الجوار أكثر دراية في معرفة قضايا المنطقة ، وعادة ما يكون لها

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

خصائص متشابه والثقافة المشتركة، والهوية الاجتماعية، والتاريخ، والتجارب المماثلة، وعلى هذا النحو ينبغي أن تكون دائما أول فضاء يلجأ إليه في الأزمات الداخلية (Nhara, 1998).

كما أن قارة أفريقيا لديها أكثر عدد من المنظمات الإقليمية الفرعية التي تهدف إلي تعزيز التكامل الإقليمي (Gambari, 2012)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثلها كمثل جميع المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنشئت استجابة للاحتياجات الاقتصادية والتنموية للدول الأعضاء فيها ولكن منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات عملت الجماعة علي تطوير الأدوات المؤسسية للأمن والدفاع (Faria, 2004)، ووضعت المؤسسات التي تعالج مسألة الصراعات وقضايا السلم والأمن في مناطقها الإقليمية (Jegede, 2009) ، وأضفى الطابع المؤسسي على الهياكل داخل نظام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإدارة الصراعات وحلها، وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الوساطة والأمن، وفريق الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، والقوة الاحتياطية، كلها أجهزة رئيسية تساعد في منع نشوب الصراعات وحلها (Okafo, 2019).

وفي هذا السياق أدركت دول غرب أفريقيا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود الصراع وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، وأصبحت الحاجة إلى إضافة بروتوكول الدفاع للمعاهدة المنشئة للجماعة حتمية في عقد السبعينيات عندما أصبحت دولتين من دول الجماعة ضحايا للعدوان الخارجي، ففي نوفمبر عام 1970م شهدت غينيا محاولة غزو من قبل مرتزقة برتغاليين بينما كانت بنين هدفا لهجوم المرتزقة في يناير عام 1977م (Kabia ،2011).

ففي عام 1978 اعتمد بروتوكول بشأن عدم الاعتداء، وكان هدفه الإسهام في خلق أجواء ودية بين بلدان غرب أفريقيا، وإحباط أي هجوم مسلح أو عدوان بين الدول الأعضاء، والتأكيد علي الاعتراف المتبادل بحدودها (Siccama ،1996)، فالبروتوكول نهي الدول الأعضاء في الجماعة بموجب اللوائح الامتناع عن التهديد واستخدام القوة أو العدوان ضد بعضها البعض، كما دعا الدول الأعضاء إلى الكف عن تشجيع أو التغاضي عن أعمال التخريب أو العدوان ضد بعضها البعض (Addo،2005).

وأعقب ذلك بروتوكول عام 1981م بشأن المساعدة المتبادلة في الدفاع في حالة العدوان من قبل دولة غير عضو حيث نص هذا البروتوكول علي تلبية طلب إحدى الدول الأعضاء في حال تعرضها لاعتداء، وكذلك تقوم الهيئة على وجه السرعة بتلبية طلب إحدى الدول الأعضاء عندما

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

تواجه صراعا مع أحد الدول الأعضاء وفي هذه الحالة يتم النظر إلي الوساطة أو نشر قوة لحفظ السلام (Siccama ،1996)، ويعتبر بروتوكول عام 1981م الأول من نوعه في أفريقيا الذي يسمح بالتدخل في الصراعات الداخلية التي يمكن أن تشكل خطرا على السلم والأمن للدول الأعضاء(Faria ،2004) .

وبموجب أحكام البروتوكولين يتعين على الدول الأعضاء في الجماعة القيام (Atinga،2008) بما يلي:-

1- الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة أو العدوان ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء.
2- الامتناع عن ارتكاب أو تشجيع أو التعاطي مع أعمال التخريب .
3- الامتناع عن القيام بأعمال العدوان ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء الأخرى .
4- منع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة أو الأجانب غير المقيمين من ارتكاب أعمال التخريب ضد سيادة الدول الأعضاء الأخرى .
5- الالتزام بتسوية الصراعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية .

ويمكن القول إن هذه البروتوكولات كانت البداية لنقل اهتمامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من منظمة تعني بالأمور الاقتصادية فقط إلي منظمة تتناول القضايا السياسية والأمنية في غرب أفريقيا، فبينما قبل بضع سنين ، كان ينظر للمؤسسة في المقام الأول باعتبارها هيئة اقتصادية، أصبح البعد الأمني والسياسي جزءا لا يتجزأ من منظومتها المؤسسية ومؤثرا في العلاقات الدولية في غرب أفريقيا(Edi،2006).

ويتضح ذلك مع اندلاع الصراع في ليبيريا في عام 1989م واجهت الجماعة الاقتصادية المحك العملي لمواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة ، وقدمت أول محاولة للتعامل مع الصراعات على المستوى الإقليمي في عام 1990م عندما قدم زعماء نيجيريا وغانا فريق الرصد والمراقبة التابع للجماعة لفرض السلم في البلدان المتأثرة بالحروب، والذي تم نشره لأول مرة في ليبيريا عام 1990م (Ajibewa،2012).

ويعتبر تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبيريا عام 1990م عاملا مهما وذلك لعدة أسباب منها ما يلي(Adibe،1997):-

1- أنه يمثل المرة الأولي التي تقوم فيها عملية تدخل لمنظمة إقليمية فرعية لتسوية الصراع في نطاق إقليمها الفرعي بدون إذن مسبق من مجلس الأمن .
2- أنه يمثل البداية العملية لتحول تركيز المنظمة عن الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز العلاقات التجارية الإقليمية نحو علاقات التكامل الأمني الإقليمي .
3- يعتبر المؤشر علي بداية التعاون في المهام الأمنية بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية وذلك بعد اعتراف مجلس الأمن في وقت لاحق بهذا التدخل وصدور قرارات من مجلس الأمن تعطي الغطاء الدولي لتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا.

كما أن تأثيرات ما بعد الحرب الباردة علي النظام الدولي، جاءت جنبا إلى جنب مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتركت آثارها على البيئة الأمنية للعالم منذ فترة التسعينيات وأصبحت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من الاستجابة على نحو استباقي للجرائم والمخاطر العابرة للحدود الوطنية إلى جانب الصراعات داخل الدول(Obi،2009).

فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي واحدة من المنظمات الإقليمية المعنية بأنشطة في مجال منع الصراعات وإدارتها، فمنذ عام 1990م ، عندما تم تعيين اللجنة الدائمة للوساطة [SMC] وفريق الرصد لوقف إطلاق النار (فريق المراقبين) في ليبيريا، أصبحت الجماعة الاقتصادية تعمل بلا كلل لاستعادة السلم في غرب أفريقيا ، وعزز هذا التوجه ظهور الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا على الساحة السياسية بالمنطقة الإقليمية (Badmus،2009).

ونتيجة للطبيعة غير المستقرة والعدد الكبير من الصراعات في غرب أفريقيا اضطرت الجماعة الاقتصادية لتجاوز الأهداف الاقتصادية لتشمل تحقيق السلم والأمن باعتباره أولوية رئيسية ، وأضفت الطابع المؤسسي على نشاط إدارة منع الصراعات بها، وبالتالي في استجابة لتحديات الحكم والأمن في غرب أفريقيا، اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة عددا من الإعلانات والبروتوكولات، ففي يوليو عام 1991م اعتمدت الجماعة الاقتصادية إعلانا بشأن المبادئ السياسية، والذي أوجب علي جميع الدول الأعضاء أن تعمل علي تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وضمان حريتهم والحق غير القابل للتصرف في المشاركة عن طريق عمليات حرة وديمقراطية في إطار المجتمع الذي يعيشون فيه (Aubyn،2014).

وأدرجت هذه المبادئ التأسيسية لاحقا في معاهدة الجماعة الاقتصادية المنقحة لعام 1993م، والتي أكدت أيضا على تعزيز وتوطيد أنظمة الحكم الديمقراطية في المنطقة (Aubyn ،2014) ، كما

أنها تمثل أول محاولة جادة لإضفاء الطابع المؤسسي لحل الصراعات والأمن وآليات حفظ السلام إلى جانب تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية لمواجهة تحديات العولمة، وتناولت المعاهدة القضايا المتعلقة بالأمن وحل الصراعات وإدارتها كما في الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد ووقوع الصراعات في منطقتها الفرعية (Kabia،2022)، ومن أجل مواجهة هذه المشكلات اجتمع قادة دول الجماعة الاقتصادية في قمة استثنائية في لومي عام 1997م لإعادة صياغة المعاهدة وأدت الاجتماعات اللاحقة في عام 1998م في بانجول عاصمة التوغو إلي الإصلاح التنظيمي للجماعة ، وتعزيز صلاحيات اتخاذ القرارات والقدرات التنفيذية (Berries ،2020).

وفي عام 1999م وكجزء من العمل المؤسسي اعتمد في لومي عاصمة غامبيا البروتوكول المتعلق بآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن بالإقليم ، وبهذا اعترفت الجماعة الاقتصادية بارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأمن المجتمع ارتباطا لا ينفصم، فالبروتوكول يلزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية علي تعزيز وتوطيد الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قواعد القانون الإنساني الدولي والحفاظ على المساواة بين الدول في السيادة والسلامة الإقليمية واستقلالها السياسي (Aubyn ،2014).

ثم جاء البروتوكول التكميلي الذي صدر في ديسمبر 2001م بداكار والذي يعتبر الديمقراطية والحكم الرشيد يشكلان الأساس لمنهج الجماعة الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي، ويحدد الشروط الأساسية للسلام والأمن في بعض مواده التي تتجاوز (50) مادة مثل دور القوات المسلحة والأمن في ظل الديمقراطية والانتخابات وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد (Bryden and , 2008 et al)، كما جاء البروتوكول لردع الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية للحكومات، وأشار إلي المراجع المتعددة لحقوق الإنسان في محاولة إقليمية طموحة لتعزيز الديمقراطية والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، وتضمن بندا حول اختصاص محكمة الجماعة الاقتصادية لإعطائها صلاحية سماع أمور أخرى كما في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (Alter،2013)، ولقد حددت آلية منع وتسوية الصراع لعام 1999م الهياكل الرئيسية التي تعد بمثابة المؤسسات التي تقوم عليها، فضلا عن مجموعة من الهياكل الفرعية المعاونة لها واختصاصات كلا منها ويمكن الإشارة إليها فيما يلي :-

أ – **السلطة أو الهيئة العليا** : وهي تتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة وتعد المؤسسة العليا لاتخاذ القرارات بها وفقا للمادة الرابعة من البروتوكول، وهي تملك الصلاحيات الخاصة

باتخاذ القرارات والإجراءات التي تتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلم والأمن والدعم الإنساني وبناء السلام والسيطرة علي الصراع عبر الحدود والتحكم في الأسلحة وفقا للمادة (6) من البروتوكول، كما أجاز للسلطة بتفويض صلاحياتها إلي مجلس الوساطة والأمن لكي تقوم نيابة عنها باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تطبيق وتنفيذ التدابير الواردة بالمادة (7) من البروتوكول (2023، ecowas)، والتي تحتوي على مكونات مثل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وديمقراطية وسائل الإعلام والحوكمة السياسية بما في ذلك تعليم السلام (2023، rsisinternational.org).

ب – مجلس الوساطة والأمن : يتألف مجلس الوساطة والأمن من تسعة من الدول الأعضاء منها سبع دول تنتخب من قبل السلطة، أما الاثنان الآخران فهما الرئيس الحالي للسلطة والرئيس السابق حيث لكل منهما الحق التلقائي لعضوية مجلس الوساطة والأمن، ويتعين على الأعضاء المنتخبين في مجلس الوساطة والأمن الخدمة لمدة سنتين قابلة للتجديد وفقا للمادة (8) من البروتوكول، ومن اختصاصات المجلس ما يلي (2023، ecowas):-

1- القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا السلم والأمن في المنطقة الفرعية نيابة عن السلطة .
2- تنفيذ جميع أحكام هذا البروتوكول وفقا لأحكام المادة (7) الفقرة (1) منه .
3- اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وتنفيذ جميع السياسات لمنع الصراعات وإدارتها، وحلها وحفظ السلم والأمن .
4- الإذن لجميع أشكال التدخل والإقرار بشكل خاص نشر البعثات السياسية والعسكرية، وتحديد اختصاصاتها، ومراجعة تفويضاتها بشكل دوري، على أساس الأوضاع المستجدة.
5- القيام بتعيين الممثل الخاص للأمين التنفيذي وقائد قوات الجماعة الاقتصادية بناء على توصية من المجلس التنفيذي.

ج- الأمانة التنفيذية : يحق للأمين التنفيذي اتخاذ زمام المبادرة في اتخاذ خطوات لمنع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن في المنطقة الفرعية، ويمكن أن تشمل مثل هذه الإجراءات تقصي الحقائق، والوساطة، والتفاوض والمصالحة بين أطراف الصراع، ويشمل دور الأمين التنفيذي ما يلي (2023، ecowas) :-

1- التوصية بتعيين الممثل الخاص وقائد القوات للحصول على موافقة مجلس الوساطة والأمن .
2- تعيين أعضاء مجلس الحكماء ، ولجنة الدفاع والأمن وذلك بالتشاور مع رئيس السلطة .

3- المسؤولية عن الأنشطة السياسية والإدارية والميدانية وتقديم الدعم اللوجستي للبعثة .
4- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية لمجلس الوساطة والأمن والدول الأعضاء .
5- يعقد بالتشاور مع رئيس السلطة جميع اجتماعات مجلس الوساطة والأمن وهيئة أو مجلس الحكماء ولجنة الدفاع والأمن . ويقوم نائب الأمين التنفيذي بالإشراف علي كل من إدارة الشؤون السياسية ، إدارة الشؤون الإنسانية ، إدارة الدفاع والأمن ، ومركز المراقبة والاستطلاع .

د- **لجنة الدفاع والأمن** : تتشكل اللجنة من رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء أو من يعادلهم، وكذلك الضباط المسؤولين عن الشؤون الداخلية والأمن، ناهيك عن خبراء من وزارات الخارجية وغيرهم ممن تدعو الحاجة إليهم، ووظيفة اللجنة تتركز في مناقشة وفحص القضايا الفنية والإدارية وتقدير الاحتياجات التعبوية لعمليات حفظ السلم، فضلا عن تقويم التقارير الواردة من مركز المراقبة والاستطلاع (ecowas ،2023).

هـ- **مجلس الحكماء** : يتكون من الشخصيات الأهلية البارزة في المنطقة الفرعية بمختلف شرائحهم والذين يمكن استخدام مساعيهم الحميدة وخبراتهم ليكونوا بمثابة وسطاء(Bekoe and ،2002 Mengistu)، ويتم اختيارهم بواسطة الأمين التنفيذي بعد موافقة مجلس الوساطة ويشترط فيهم النزاهة والحياد، ويتم استدعائهم إذا اقتضت الظروف ذلك من اجل القيام بمهام الوساطة والتوفيق والمصالحة وغيرها من مهام التسوية السلمية للصراعات في المنطقة (D. C ،2012).

و- **قوات مراقبة وقف إطلاق النار (ECOMOG)**: تتكون من وحدات مدربة ومتعددة الأغراض المدنية والعسكرية في بلدانهم الأصلية وجاهزة للانتشار السريع، فبموجب المادة (22) يتولى فريق المراقبين العسكريين المهام التالية : المراقبة والرصد وحفظ السلام واستعادة السلام، والتدخل الإنساني عند وقوع كارثة إنسانية، وإنفاذ العقوبات بما في ذلك الحظر، والانتشار الوقائي، وبناء السلام ونزع السلاح وتسريح المقاتلين والأنشطة الشرطية بما في ذلك السيطرة على الاحتيال والجريمة المنظمة وأية عمليات أخرى قد يكلف بها(D. C ،2012).

ز- **نظام الإنذار المبكر**: يحدد البروتوكول آلية نظام الإنذار المبكر وذلك وفقا للمادة (58) من المعاهدة المعدلة، وتهدف هذه الآلية للتصدي المبكر للأزمات أو الصراعات قبل وقوعها في المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا من خلال استعمال الأساليب والأجهزة الوقائية، ويتكون النظام من مركز المراقبة الذي يقع في مقر الجماعة وكذلك أربع مراكز مراقبة فرعية في بقية مناطق، وهي مسؤولة عن جمع

البيانات وتحليلها وإعداد التقارير عن استخدام الأمانة التنفيذية والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومراكز البحوث وجميع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة .

ولهذا تعتبر منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أكثر المنظمات الإقليمية الفرعية نموا في هذا السياق داخل أفريقيا، ففي البروتوكولات التي أصدرتها توالي التأكيد علي الالتزام بمنع الأزمات وتسوية الصراعات والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد(Sperling،2013).

المحور الثاني : جهود المنظمة (ECOWAS) في أزمة مالي خلال العام 2012م.

يمكن استعراض جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسوية الأزمة التي حدثت جراء الانقلاب العسكري بمالي خلال الفترة محل الدراسة من خلال العناصر الآتية:-

أولا: الخلفية الجيوسياسية لدولة مالي:

تقع مالي في الجزء الشمالي من منطقة غرب إفريقيا الفرعية. تشترك البلاد في حدودها مع الجزائر في الشمال الشرقي ، وجمهورية النيجر من الشرق ، وبوركينا فاسو في الجنوب الشرقي ، وكوت ديفوار من الجنوب ، وغينيا في الجنوب الغربي ، والسنغال من الغرب وموريتانيا في الشمال الغربي(P. J،2020)، وبالرغم من كونها دولة متعددة الأعراق، إلا أن هناك ثلاث مجموعات عرقية تهيمن على المشهد السياسي في مالي، وتشكل قبيلة بامبارا العرقية التي تعيش على طول نهر النيجر الأعلى 36% من مجموع السكان، ويليهم الفولاني 14%، وساركولي 10%، وتشمل مجموعات الأقليات العرقية الأخرى الطوارق، والسينوفو، والمالينكي، والدوغون، وسونغاي، ومجموعة من السكان المهاجرين الأخرين الذين جاءوا للاستقرار في مالي نتيجة أزمات اللجوء السياسي واللاجئين في البلدان المجاورة(P. J. and, M،2023) بالرغم من قيام الفرنسيين بقمع التحريض الانفصالي العرقي، إلا أن المشاعر العرقية والدينية لا تزال تلعب دورًا في تشكيل الأحزاب السياسية حيث شكلت المجموعات الأكثر هيمنة في الجنوب ائتلافًا ضد الأقلية والمجموعات العرقية الأكثر في الشمال(Chidume،2021).

وكان هذا التكوين العرقي والاختلافات العرقية نقطة حشد للتعبئة السياسية خلال الحكم الاستعماري الفرنسي في مالي وظلت مصدرا للتنافس على السلطة والسياسة في مالي ما بعد الاستعمار(C. R،2014)، وأعلنت مالي استقلالها عن فرنسا في 20 يونيو 1960م كجزء من الاتحاد مع السنغال، وفي نفس العام ، عندما أصبح الاتحاد غير عملي حيث لم يتمكن البلدان من الاتفاق على طريقة مناسبة للانتخابات أو التصميم المؤسسي، أعلنت السنغال استقلالها عن الاتحاد

في 20 سبتمبر، على ما يبدو بسبب خلاف بين موديبو كيتا ، الذي طور طموحات الوحدة الأفريقية وذات الميول الاشتراكية لبلاده ، والرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور، الذي كان أكثر ميولا لفرنسا وأقل ثورية في رؤيته(Boisvert،2019).

وخلال الفترة (1960–2021م) ، شهدت مالي خمس انقلابات عسكرية وعدة تمردات للطوارق، وأربعة انتقالات إلى برامج الحكم المدني وخمس اتفاقيات سلام بين الشمال والجنوب لم تنفذ، فضلاً عن محاولات للتحول الديمقراطي(OKON،2021)، وبالتالي هذه هي متغيرات الصراع الذي طال أمده وانعكس علي عملية بناء الدولة وتوطيدها، وكذلك علي الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية في دولة هشة.

ثانيا: التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية ضد الانقلاب العسكري في مالي 2012م:

هناك إجماع بين الدول الأعضاء على محاربة الوصول غير الدستوري إلى السلطة والاحتفاظ بها وحماية حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، وقد بُني هذا الإجماع في صكوك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أي المعاهدة المعدلة والبروتوكولات المتعلقة بالسلام والأمن والديمقراطية(2014، Yaya)، وكان أحد التداعيات الخطيرة لهذا التطور هو الإطاحة بالحكومة المالية الديمقراطية للرئيس أمادو توماني توري من قبل المجلس العسكري في انتهاك للإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يحظر مثل هذه الأعمال(Ibrahim, Othman, Idris2014)،.

كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أول من تدخل ومارس الضغوط على المجلس العسكري لنقل السلطة إلى حكومة مدنية حيث تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة ديونسوندا تراوري بين شهري أكتوبر وديسمبر 2012م، واتخذ مجلس الأمن الدولي القرارين رقم(2071، 2085) وأذن للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي بوضع خطة لتدخل 3300 جندي تسمى بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA)، ضد المتمردين في شمال مالي، ومع ذلك ، فإن استيلاء المتمردين على مدينة كونا على بعد 600 كيلومتر من عاصمة الولاية أجبر الأمم المتحدة على تسريع العمل في نشر القوات العسكرية لتهدئة الوضع(Gerenge،2020) .

كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي (AFISMA)، التي اقترحتها الجماعة الاقتصادية في بداية الأزمة، تمت الموافقة عليها أخيرًا في 20 ديسمبر 2012 بموجب القرار (2085) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وبناءً على طلب الرئيس المؤقت تراوري، انخرطت فرنسا أيضًا في هجوم عسكري قوي تحت اسم عملية (سيرفال) في 11 يناير 2013م، وقد نجحت هذه العمليات في صد

الهجوم الجهادي الذي توغل في وسط البلاد، ووصل طول الطريق إلى كونا، وتبع الجيش المالي القوات الفرنسية شمالًا، واستعاد على التوالي المدن الشمالية الرئيسية الثلاث غاو وتمبكتو وكيدال، وفي منطقة كيدال ، تحركت القوات الفرنسية والإيكواس بدون الجيش المالي لملاحقة مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين الجهاديين إلى ملاجئهم وتدمير مخزونهم من الأسلحة والذخيرة والوقود والمواد الغذائية، وفي 25 أبريل 2013م، صدر قرار مجلس الأمن رقم (2100) لتنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، وتم تكليفها لتحقيق الاستقرار في مالي والإشراف على العمليات السياسية ودعم المهام المتعلقة بالأمن في مالي، وفي يونيو 2013م، وقع المتمردون والدولة المالية اتفاقية سلام(Kimenyi and et.al،2014).

ثالثا: الجهود الدبلوماسية والسياسية: قبل حدوث الانقلاب ، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قمتها الأربعين المنعقدة في 16 – 17 فبراير 2012م، عن دعمها لجهود مالي "للدفاع عن سلامتها الإقليمية" ودعت المتمردين إلى إنهاء جميع الأعمال العدائية دون قيد أو شرط وتسليم جميع الأراضي التي استولوا عليها في مالي(MABEL،2019)، وتدهور الوضع الأمني في مالي بشكل أكبر مع الانقلاب العسكري في مارس 2012م، الذي أغرق البلاد في فوضى تامة حيث أدى استياء الجيش من سلوك الحكومة تجاه الأزمة في الشمال إلى تمرد طالب فيه الضباط الصغار المتحدون بمعدات أفضل لمحاربة التمرد، وتصاعد التمرد إلى انقلاب في 21 مارس 2012م (Dao،2019)، وبناء علي دعوة من رئيس ساحل العاج الحسن دراماني واتارا شكلت لجنة لتقصي الحقائق في مالي وأعربت اللجنة عن أسفها للخسائر غير الضرورية في الأرواح والممتلكات، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والتشرد الداخلي(MABEL ،2019).

كما أن هناك عامل آخر ساهم في الصراع، وهو انتشار الاتجار بالمخدرات حيث يوضح كاباريني أن تدهور الظروف المعيشية في الجزء الشمالي كان له تأثير خطير على مواشي الطوارق، وأعطى ذريعة للجماعات لبدء أنشطة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والأسلحة(Camara،2019).

وفي 29 مارس 2012م، توجه الحسن واتارا، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى باماكو لكنه لم يتمكن من الهبوط لأن المتظاهرين احتلوا المطار، وتم إلغاء زيارة وفد المجموعة الاقتصادية، وقرر الرؤساء الاجتماع في اليوم التالي في أبيدجان لتقييم الوضع واتخاذ الإجراءات المناسبة، واتخذت الجماعة الاقتصادية إجراءات قاسية في 31 مارس ضد المجلس العسكري وعلى وجه التحديد فرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية مع تجميد أصول المسؤولين وشركائهم وإغلاق الموانئ البحرية أمام مالي(Camara ،2019).

وتم تعيين الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو وسيطا في الأزمة المالية، وفرضت عقوبات على مالي، وشملت تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاستدعاء الفوري لسفراء الدول الأعضاء من مالي، وحظر السفر على أعضاء المجلس العسكري وشركائهم، بما في ذلك إغلاق حدود الدول الأعضاء مع مالي (Asukwo Joseph & 2022 Okafor).

ووافق المجلس العسكري على تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية في 6 أبريل 2012م، ورفعت الجماعة الاقتصادية العقوبات المفروضة على مالي وعينت ديونكوندا تراوري (رئيس الجمعية الوطنية) رئيسًا مؤقتًا، وأدى اليمين الدستورية في 12 أبريل 2012م، كما تم تعيين موديبو ديارا رئيسًا للوزراء بالإنابة بينما تم الاعتراف قانونيًا بالكابتن سانوغو، قائد الانقلاب كرئيس سابق للدولة (2022 Asukwo Joseph & Okafor).

وهكذا يتضح أن تلك الأحداث السياسية والأمنية تعتبر اختبارات جديدة لمرونة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإقليمية للتعامل مع الانقلاب العسكري وإعادة دمج مالي، فقد أظهرت المؤسسة في البداية إرادة قوية وتضامناً تحت قيادة رئيس اللجنة التابعة للجماعة وهو رئيس ساحل العاج الحسن أوتارا، وتمكنت من إجبار المجلس العسكري على التخلي عن السلطة والعودة إلى الديمقراطية حيث تم تعيين زعيم مدني لفترة انتقالية، وهو ما يعكس نجاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالفعل في إعادة تأسيس النظام الدستوري في باماك (Asukwo Joseph & 2022 Okafor).

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

– الشافعي، بدر حسن احمد ، **دور منظمة الايكواس في حل الصراعات في غرب أفريقيا**،(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم السياسة والاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006).

– بخوش، سامي ، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب أفريقيا – أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا وكوت ديفوار** ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر– باتنة ، الجزائر ، 2011– 2012.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Addo, Prosper,(2005) Peace-making in West Africa: Progress and Prospects, (Accra: Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre).

- Ajibewa, Aderemi, (2012) (" Supporting Recovery and Development in Fragile States in West Africa: The ECOWAS Experience", in Economic Commission for Africa, (ed), Fragile States and Development in West Africa, (Denmark: Phoenix Design Aid,

- Alter, Karen J., Laurence R. Helfer and Jacqueline R. McAllister, (2013)" A new International Human Rights Court for West Africa: The ECOWAS Community Court of Justice", The American Journal of International Law, (Vol. 107, No.737).

- Amaech, Louisa i, (2022), Chike Ezenwa, Christian Sunday Agama (2022),'' Ecowas and Its Conflict Management Enhancement Strategy in West African Sub-Region: Prospect and Retrospect'', International Journal of Research and Innovation in Social Science, (Volume VI, Issue II, February 2022), p retrieved from www.rsisinternational.org on 04 June2023.9: ooam.

- Asuk, Ekanem, Ekanem, Nebeife, Chigozie Joseph & Celestine Okafor, (2022),'' Towards Analyzing Violent Contestation for Power in Mali, 2012 – 2021'', Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: A Arts & Humanities – Psychology (USA:Global Journals ISSN: 2249-460x & Print ISSN: 0975-587X,Volume, 22 ,Issue, 7 Year 2022.

- Atinga, Mba (2008), The Economic Community of West African States (ECOWAS) and The control of Illicit Proliferation of Small Arms and Light Weapons in West Africa (1998-2005),(A dissertation Submitted to The Faculty of Clark Atlanta University in Partial Fulfilment of The Requirement for Degree of Doctor of Philosophy, Atlanta Gergia,2008).

- Badmus, Isiaka Alani, (2009), Managing Arms in Peace Processes: ECOWAS and the West African Civil Conflicts, (Portugal: Centro de Estudos Africanos da Universidade do Porto,2009).

- Bamfo, Napoleon, (2013), "The Political and Security Challenges Facing 'ECOWAS' in the Twenty-first Century: Testing the Limits of an Organization's Reputation", International Journal of Humanities and Social Science, (Los Angeles, CA: Center for Promoting Ideas, Vol. 3 No. 3; February 2013).

- Bekoe, Dorina and Aida Mengistu, (2002), Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace keeping,(Dakar: International Peace Academy,2002).

- Berries, Christian Peters-, (2010), Regional Integration in Southern Africa – A Guidebook, (Berlin: International Institute for Journalism,2010).

- Boisvert, Marc-André, (2019), The Malian Armed Forces and its discontents: civil-military relations, cohesion and the resilience of a postcolonial military institution in the aftermath of the 2012 crisis, Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of International Development University of East Anglia November 2019.

- Bryden, Alan and et al, (2008),” Understanding the Challenges of Security Sector Governance in West Africa”, in Alan Bryden and et al, (eds), Challenges of Security Sector Governance in West Africa, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2008).

- Bundu, Abass, (1997),” ECOWAS and the Future of Regional Integration in West Africa”, in Real Lavergne, (ed), Regional Integration and Cooperation in West Africa, (Ottawa: International Development Research Centre, 1997).

- C.John, D.,(2012)” Exposition of the Principle of Collective Security Under the ECOWAS Treaty of 1993”, International Journal of Advanced Legal Studies and Governance, (Ikot Ekpene, Nigeria : International Centre for Integrated Development Research ,Vol. 3, No. 3, Dec. 2012).

- Camara, Yahay, (2019), THE POLITICAL FOUNDATIONS OF THE TUAREG INSURGENCY IN MALI, Thesis submitted to fulfillment of master's degree on NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA, 2019.

- Chidume, C. G., (2021),’’ ECOWAS Intervention In The 2020 Mali Political Crises And Political Stability In West Africa’’Webology,(N.P:Volume 18, Number 6, 2021).

- Dao, Ibrahima, (2019) INSTABILITY IN MALI: FORMULATING EFFECTIVE RESPONSES TO INSURGENCY, TERRORISM, AND ORGANIZED CRIME,Thesis submitted to fulfillment of Master degree on NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA, 2019.

- E., Adibe Clement, (1997)” The Liberian Conflict and the ECOWAS - UN Partnership”, Third World Quarterly, (Vol 18, No 3, 1997).

- ECOWAS Commission, Regional Strategic Plan (2011- 2015), (Aboja: Council of Ministers of ECOWAS,No Date).

- Edi, Eric, (2006)”Pan West Africanism and Political Instability in West Africa: Perspectives and Reflections”, The Journal of Pan African Studies,(Los Angeles, California: the California Institute of Pan African Studies., Vol.1, No. 3 March 2006).

- Faria, Fernanda, (2004), Crisis management in sub-Saharan Africa: The Role of the European Union, (*Paris*: The European Union Institute for Security Studies,2004).

- G. Siccama, Jan, (1996), Conflict Prevention and Early Warning in the Political Practice of International Organizations, (The Hague: Institute of International Relations 'Clingendael,1996).

- Garavoglia, Matteo, (2013), European Union's Election Observation: The Case of ECOWAS Countries, (Berlin: the Institut für Europäische Politik,2013).

- Gerenge, Robert, (2020),'' Managing elections under COVID-19 pandemic conditions: the case of Mali Case", (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2020).

- I. Obi, Cyril, (2009)," Economic Community of West African States on the Ground: Comparing Peacekeeping in Liberia, Sierra Leone, Guinea Bissau, and Côte D'Ivoire, African Security", Journal of African Security, (London: Routledge, No.2,2009).

- Ibrahim, A. Gambari, (2012)" The Role of Africa in the United Nations", American Foreign Policy Interests, (Philadelphia: Taylor & Francis, Inc, Volume 34, Number 4, 2012).

- Ibrahim, Saley Idrissa, Zarina Othman, Nor Azizan Idris, (2014)'' The decay and withering away of ECOWAS's role in West African Regional security'', Malaysian Journal of Society and Space (Malaysia: University Kebangsaan Malaysia, Vol, 10, issue 3,2014).

- Ibrahim, Saley Idrissa, Zarina Othman, Nor Azizan Idris, (2014),'' The decay and withering away of ECOWAS's role in West African Regional security'', GEOGRAFIA Malaysian Journal of Society and Space (Malysia: Universiti Kebangsaan Malaysia, issue 3,2014).

- J Imperato, P. (2020), Mali: A Search for Direction, (London: Routledge, 2020).

- J Imperato, P.., Clark, A. and Kathleen, M. (2023), 'Mali' Encyclopedia Britannica,2023 https://www.britannica.com/place/Mali, (accessed on 1 June 2023).

- Jaye, Thomas and Amadi Stella, (N.D)" Introduction", in Thomas Jaye and Stella Amadi, (eds), ECOWAS and the Dynamics of Conflict and Peacebuilding, (Dakar: The Council for the Development of Social Science Research in Africa,N.D).

- Jegede, Ademola, (N.D) The African Union peace and security architecture: Can the Panel of the Wise make a difference?

- Kaptouom, Patricia C., (2007), The West African Economic and Monetary Union Past and Present of an exceptional North-South-South-Integration, (Berlin: Free University of Berlin,2007).

- Kimenyi, -Mwangi and et.al, (2014), '' Washington: AFRICA GROWTH INITIATIVE at Brookings, WORKING PAPER 17 | JULY 2014.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

- M Kabia, John, (2011), Regional approaches to Peacebuilding: The ECOWAS Peace and Security Architecture, Paper presented at the BISA-Africa and International Studies ESRC seminar series: African Agency in International Politics African Agency in Peace, Conflict and Intervention at the University of Birmingham7th April 2011.

- MABEL, ONYEDINEFU CHIOMA, (2020), ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES (ECOWAS) AND CONFLICT RESOLUTION: A COMPARATIVE STUDY OF THE 2012 MALI AND GUINEA BISSAU CRISES, A THESIS SUBMITTED IN PARTIAL FULFILMENT FOR THE AWARD OF DOCTOR OF PHILOSOPHYIN INTERNATIONAL RELATIONS, UNIVERSITY OF ABUJA, NIGERIA,2019.

- Majinge, Charles Riziki, (2010),” The Future of Peacekeeping in Africa and the Normative Role of the African Union”, Goettingen Journal of International Law, (Germany: The University of Goettingen, Vol.2No.2, 2010).

- McDonald, Anadi Sunday Kachima,(2005), Regional Inegration in Africa:The Case of ECOWAS, (Thesis Presented for the Degree of Doctor of Philosophy , the Faculty of Arts , the University of Zurich ,2005).

- Nhara, William,(1998), Conflict Management and Peace Operations: The Role of the Organisation of African Unity and Subregional Organisations,(Pretoria:Institute for Security Studies,1998).

- Okafo, P. E. O. Oguno Chukwunonso, (2019),’’ DISPUTE RESOLUTION METHODS AVAILABLE IN INTERNATIONAL INSTITUTIONS (ECOWAS): A CRITICAL ANALYSIS’’ American Journal of Law, (Kentucky, USA: Vol.1, Issue 1 No.1, pp 1 - 10, 2019).

- OKON, Enoch Ndem,(2021),’’Mali: ECOWAS Responses to the Conflict in MALI (2012–2021)’’, Conflict Studies Quarterly (2021),(Babeș-Bolyai University, Cluj-Napoca,Issue 37, October 2021.

- Oppong, Richard Frimpong (2009), Relational Issues of Law and Economic Integration in Africa : Perspectives from Constitutional, Public and Private International Law,(Thesis submitted in partial fulfillment of the Requirements For the Doctor of Philosophy, The Faculty of Graduate Studies, University of British Columbia ,Van cover , December 2009).

- Prinanda,Devita ,Prasodjo,Haryo,’’ Strengthening North-South Relations: The Case of EU and ECOWAS Cooperation’’, Global Focus, (Brussels, Belgium: The EFMD network, Vol. 1 No. 2, 2021).

- Protocol relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security, 1999, retrieved from: http://www.comm.ecowas.int/sec/index.php?id=ap101299&lang=en,04\06\2023,8: 40.pm.

- R Smith, C. National Identity, (2014), Military Rule and French Intervention in Mali's Recent Political Crisis, Master thesis, University of California, Los Angeles, 2014.

- Ramsbotham, Alex, (N.D) The Implementation of the Joint Africa/G8 Plan to Enhance African Capabilities to Undertake Peace Support Operations: Survey of current G8 and African activities and potential areas for further collaboration, (London: Chatham House, No Date).

- Rönnbäck, Ann-Sofi, (2008), ECOWAS and West Africa's Future – Problems or Possibilities, (Umeå, Sweden: Department of Political Science, Umeå University, 2008).

- Sperling, Sebastian, (2013), ECOWAS in Crisis Mode Strengths and limits of Regional Security Policy in West Africa, (Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung, Department for Africa, 2013).

- V.Crupi, Francis,(2005-06)," Why the United States Should Robustly Support Pan-African Organizations", Journal of Parameters, (Pennsylvania: Strategic Studies Institute, United States Army War College, Winter 2005-06).

- Yaya, Bappah Habibu, (2014),'' ECOWAS and the Promotion of Democratic Governance in West Africa'', Journal of International Relations and Foreign Policy, Madison: Published by American Research Institute for Policy Development, Vol. 2, No. 1, March 2014.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الحياة السياسية والنظم الإدارية والحربية بمملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير

899- 935هـ / 1493-1528م

د. حمد محمد الجهيمي

أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك – قسم التاريخ – الأكاديمية الليبية – فرع بنغازي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الحياة السياسية والنظم الإدارية والحربية في مملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير 899- 935هـ/ 1493-1528م ، وقد جاءت في تمهيد وثلاث محاور تبعها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع، ففي المحور الأول والموسوم بـ " شخصية الأسكيا محمد الكبير" فقد تبين لنا أن لهذه الشخصية دوراً بارز في قيام مملكة سنغاي وازدهارها سياسياً وادارياً، أما في المحور الثاني والموسوم بـ " رحلته إلى الحج" فقد اتضح لنا أن لهذه الرحلة أهمية بالغة في قيام علاقات ودية بين مملكة سنغاي ودول المشرق الإسلامي ساهمت في تطوير وازدهار تلك المملكة سياسياً وادارياً، وفي المحور الثالث والموسوم بـ " النظم الإدارية والحربية " فقد تبين لنا أنه وبفضل قيادة الأسكيا محمد في إدارة مملكته سياسيا وادارياً وصلت تلك المملكة إلى أقصى اتساعها واستطاعت السيطرة على مساحات شاسعة في منطقة غرب أفريقيا، وذلك بفضل النظم الإدارية والقضائية التي استحدثها ذلك الأسكيا وبناء قوة عسكرية.

الكلمات المفتاحية : الأسكيا محمد ، النظم الإدارية والحربية، السياسة الداخلية ، السياسة الخارجية.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract

This study dealt with the political life, administrative and military systems in the Islamic Kingdom of Sangya. during the reign of Askia Muhammad, the Great 899-935 AH-1493-1528AD 1t came in an introduction and three axes Followed by a conclusion, and it was proven by sources and references.

In the first axis, which is tagged with "the personality of Askia Muhammad al-Kabir, it became clear to us that this personality had an establishment of the kingdom of Sangar and its political and administrative prosperity.

As for the second axis which is tagged with "his journey to Hajj" it became clear to us that this trip is of great importance in establishing Friendly relations between the Kingdom of Sangya and the countries of the Islamic

East which contributed to the development and prosperity of that kingdom politically and administratively.

And in the third axis, which is tagged with administrative and military systems it has become clear to us that thanks to the leadership of Askia Muhammad in managing his kingdom politically and administratively, that kingdom reached its maximum extent and was able to control vast areas in the West African thanks to the administrative and judicial systems that that Askia created and built Military Force

Keywords: Askia Muhammad, administrative and military systems, internal policy, foreign policy.

تمهيد

كان للموقع الجغرافي والذي حظيت به مملكة سنغاي الإسلامية بمنطقة غرب أفريقيا دور مهم في تاريخ تلك المملكة وازدهارها سياسياً وإدارياً الأمر الذي جعل منها مملكة ذات كيان حضاري متلألئ في منطقة السودان الغربي استمر حتى سقوطها في القرن الحادي عشر الهجري/ نهاية القرن السادس عشر الميلادي، وكمساهمة في إبراز بعض جوانب الحياة السياسية والإدارية بتلك المملكة تأتي طبيعة هذه الدراسة بعنوان ((**الحياة السياسية والنظم الإدارية والحربية بمملكة سنغاي في عهد الأسكيا محمد الكبير 899-935هـ/ 1493-1528م .**))

ولعل الإشكالات التي تتبادر إلى الأذهان عند دراسة هذا الموضوع هي :

هل شهدت مملكة سنغاي خلال عهد الأسكيا محمد الكبير ازدهاراً ادارياً وسياسياً داخلياً ؟ وما هي الأسباب والأهداف وراء رحلة ذلك الأسكيا إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج ؟ وكيف استطاع بهذه الرحلة إقامة علاقات ودية مع بلاد المشرق الإسلامي ؟ وهل كان لسياسته الخارجية آثار إيجابية في توسيع حدود مملكته شمالاً وجنوباً من خلال بناء جيش قوي عدة وعتاداً؟

سنحاول في هذه الدراسة أن نتتبع الحياة السياسية والنظم الإدارية والحربية لمملكة سنغاي في عهد الأسكيا محمد الكبير، مستخدماً ما تمكنت الحصول عليه من مصادر ومراجع تتعلق بموضوع الدراسة

وتعميماً للفائدة فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول : شخصية الأسكيا محمد الكبير .

المحور الثاني : رحلته إلى الحج .

المحور الثالث : النظم الإدارية والحربية .

المحور الأول : شخصية الأسكيا[1] محمد الكبير:

يعد الأسكيا محمد بن عبدالله بن يوسف الكبير من ابرز وأعظم سلاطين مملكة سنغاي [2] الإسلامية تلك المملكة والتي ظهرت على مسرح الأحداث السياسية بمنطقة غرب أفريقيا[3] في الربع الأخير من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي واستمرت في ازدهارها حتى القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي[4] فعن مولده فقد التزمت المصادر التاريخية الصمت وكل ما ذكرته انه تولى مقاليد الأمور في مملكة سنغاي وعمره خمسون عاماً، وبالتالي يفهم من ذلك ومن خلال تحليل هذه الروايات ومقارنتها بتولية الحكم في المملكة عام 899هـ– 1493م كان مولده عام 849هـ/ 1443م[5]، كما اختلفت تلك الروايات التاريخية حول اصوله، فمنهم من يرى انه من أصل عربي قدم إلى منطقة السنغاي من بلاد المغرب العربي[6] ، ومن جهة أخرى يعتقد آخرون أن الأسكيا محمد الكبير كان من أصل بربري قدم إلى تلك المنطقة من الصحراء الكبرى[7] ،بينما تشير روايات أخرى أن أصوله تعود إلى مملكة مالي[8] وينحدر من قبيلة السوننكي احد فروع قبائل الماندنجو[9] ،

وهناك رأي اخر يعيد ذلك الأسكيا إلى قبائل الفولاني[10] ،وإنه جاء إلى منطقة السنغاي من غرب أفريقيا حيث كانت تعيش تلك القبائل[11] .

وأياً ما كان الأمر ، فمن خلال ما سبق ذكره ومقارنة هذه الروايات بعضها ببعض فإنها أجمعت حول شخصيته التاريخية الإسلامية ودورها في النهوض بمملكة سنغاي حيث وصلت تلك المملكة في عهده إلى قمة مجدها، وقوة اتساعها، وامتدت بحدودها إلى بلاد المغرب شمالاً، والموسى[12] في الجنوب، وولايات الهوساء[13] ومملكة البرنو[14] في الشرق وشعوب الماندنجو والفولاني في الغرب[15]، وقد كان لدوره المقتدر هذا أثره في إشادة جميع علماء عصره به إشادة عظيمة فقد وصفه محمود كعت مؤرخ القرن العاشر / السادس عشر الميلادي بقوله " وله من المناقب وحسن السياسة والرفق بالرعية والتلطف بالمساكين ما لا يحصى ولا يوجد له مثل لا قبله ولا بعد وحبه للعلماء والصالحين والطلبة، وكثرة الصدقات وأداء الفرض والنوافل وكان من عقلاء الناس و دهائهم والتواضع للعلماء وبذل النفوس والأموال لهم مع القيام بمصالح المسلمين وإعانتهم على طاعة الله وعبادته وأبطل جميع ما عليه شيء من البدع والمناكر والظلم وسفك الدماء وأقام الدين أتم قيام، واطلق كل من ادعى الحرية من استرقاقهم ورد كلَّ مالٍ غصبهُ شيء إلى مواليهم وجدد الدين وأقام القضاة والائمة "[16] .

وفي موضع أخر يصفه التنبكتي بقوله " أن الأسكيا محمد يصلح حتى لحكم دولة بني العباس وكل دولة أخرى غيرها " [17]، ويؤكد السعدي مؤرخ القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ما ذكره التنبكتي بقوله " ففرج به الله تعالى عن المسلمين الكروب وازال به عنهم البلاء والخطوب واجتهد بإقامة ملة الإسلام وإصلاح أمور الأنام ، وصاحب العلماء واستفتاهم فيما يلزمه من أمور الحل والعقد" [18].

ومن مظاهر تدينه أنه كان محباً لسنة رسول الله (ص) واكرمه للعلم والعلماء، فإذا دخلوا عليه أجلسهم على سريره وأغدق عليهم من عطاياه السخية[19] وخير دليل على ذلك عندما أهدى إلى القاضي ابي البركات محمود بن عمر أقيت جارية كريمة لديه، وأمره بأن يتخذها سرية ففعل، ثم أرسل إليه أيضاً الف مثقال من الذهب قائلاً له : " إن انجبت سريتك ذكراً فسمه باسمي وأعطه هذا الألف، وأن انجبت لك أنثى فاعطها خمسمائة، ولك أنت خمسمائة فكان من حسن طالعها أن انجبت ذكر مباركاً صار فيما بعد فقيها مشهورا وهو القاضي محمد بن محمود" [20] .

وبهذا أصبحت مملكته مضرب للأمثال في كل جوانب الحياة بغرب أفريقيا حيث عم العدل فيها واستتب الأمن والتنظيم الإداري المحكم، ويعزى ذلك لما أتصف به ذلك الأسكيا من صفات طيبة جعلته جديراً بتيسير دفه حكم المملكة وبكفاءة عالية ، الأمر الذي ساهم في ازدهارها ثقافياً وخاصة بعد رحلته الشهيرة إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج وهذا ما سوف نتناوله في المحور الثاني .

المحور الثاني : رحلته إلى الحج :

دام حكم الأسكيا محمد لمملكة السنغاي حوالي ستة وثلاثون عاماً وستة أشهر[21]، وأشهر ما قام به في مدة حكمه لتلك المملكة رحلته إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج ، وكان ذلك في شهر صفر من العام 901هـ/ 1495م ، وذلك بعد أن قطع شوطاً كبيراً في اصلاح وتنظيم الشئون الداخلية لمملكته ، فعزم على الخروج ، وسار في جموع كبيرة من حرسه وخدمة وكبار قواده وعلماء[22] بلده، فضمت قافلته خمسمائة فارس وألف رجل تقريباً، وحمل معه ثلاثمائة مطعمة من ذهب وكنوز، فتصدق بالكثير منها في مكة فأعطى الف مثقال ذهب صدقة، واشترى فيها بساتين وحبسها لأهل بلده واشترى بمائة الف أخرى سلعاً نفيسة وكتباً كثيرة[23] .

ولأهمية هذه الرحلة في تاريخ مملكة سنغاي، فقد أفاضت المصادر التاريخية في الحديث عنها فهذا التنبكتي مؤرخ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي والذي رافق الأسكيا في رحلته إلى الأراضي المقدسة يخبرنا بقوله " وعممه شريف مكة وقدمه و ولاه وألبسه العمامة الزرقاء وسماه الإمام "[24]، ويزودنا السعدي بحقيقة أخرى عن أهمية تلك الرحلة بقوله" فطلب من شريف مكة أن يجعله خليفة في أرض سنغي فرضى له بذلك ... وجعله خليفة وجعل على رأسه قلنسوة وعمامة من عنده فكان خليفة صحيحاً في الإسلام" [25]، ويؤكد الوفراني ما ذكره كلا من التنبكتي والسعدي عن تلك الرحلة بقوله " فلقى بمصر الخليفة العباسي فطلب منه أن يأذن له في إمارة السودان وأن يكون خليفة له هناك ففوض له الخليفة العباسي النظر في أمور تلك الأقاليم وجعله نائباً عنه على من وراءه من المسلمين"[26] .

وفي اثناء اقامته بمصر التقى الأسكيا الحاج محمد كذلك بالعالم المصري جلال الدين السيوطي والذي اخذ عنه عقائده وتعلم منه الحلال والحرام، وسمع عليه جملا من أداب الشريعة وأحكامها وانتفع بوصاياه ومواعظه، فرجع إلى السودان ونصر السنة وأحيى طريق العدل ، وجرى على منهاج الخليفة

العباسي في مقعده وملبسه وسائر أموره، ومال إلى السيرة العربية وعدل عن سيرة العجم فصلحت الأحوال وبرئ جسد الرشاد من الداء العضال ، وكان الحاج محمد المذكور سهل الحجاب رقيق القلب خافض الجناح شديد التعظيم لائمة الدين محباً للعلماء مكرماً لهم يفسح لهم في المجلس ويوسع عليهم في العطاء ولم يكن في أيامه كلها بؤس ولا بأس ، واستمر حاله على هذا إلى أن اخترمته المنية"[27].

إن هذه الدلائل والشواهد المتفرقة رغم اقتضابها فإنها تشير بكل تأكيد على أنها كانت عاملاً قوياً لتوطيد علاقة الأسكيا أثناء رحلته إلى الحج بالمشرق الإسلامي ورفع مكانته وشخصيته السياسية والعلمية والدينية وتعزيزها في بلاده بين المسلمين واعطاؤه الشرعية الدينية التي تمكنه الاسناد عليها في توسيع رقعة مملكته في مناطق غرب أفريقيا ، وكان من نتائج تلك الرحلة هو رجوع الأسكيا إلى بلاده وكلّه حماس لنشر الدين الإسلامي وإعادة تنظيم سياسة مملكته داخلياً وخارجياً[28] وفق المبادئ الإسلامية وهذا ما سوف نتناوله في المحور الثالث .

المحور الثالث : النظم الإدارية والحربية

1 – الإدارة ونظام الحكم

لمملكة سنغاي نظم إدارية ومالية تعد الأولى في منطقة السودان الغربي، فبعضها أصيل يعود في نشأته إلى بدايات تكوين الدولة في مراحلها الأولى ، والأخرى مستمدة من الأنظمة الإدارية التي وجدت في ممالك السودان الغربي كمملكة غانا[29] ومملكة مالي، قبل أن تدخل السنغاي في طور الإمبراطورية ، فضلا عن الأثر المستوحى من العالم الإسلامي بشقيه المشرقي والمغربي، سيما في عصور الأسكيا محمد الكبير ، فبلغت النظم الإدارية في عهده قمتها حتى أصبحت تضاهي مثيلاتها من دول الجوار المغربي[30]، فقد أنشأ نيابة للملك في تندرم واسندها إلى أحد أخوته، وهو عمر كمزاغ لوقوع العاصمة في طرف المملكة ، وحتى تشرف على الأقليم الأخرى ويعتبر ذلك من أهم الإنجازات التي قام بها [31] .

وقام كذلك بتنظيم البلاد على المستوى الإقليمي فألغى بذلك الطريقة القديمة في توكيل رؤساء القبائل مقابل الاحتفاظ بأولادهم كرهائن ، فقسم الإمبراطورية إلى ولايات، وعهد بكل ولاية إلى وال، وقد اختار الولاة من بين اقربائه وعبيده المخلصين ، ثم بقى ذلك التقسيم، كما بقيت تلك السنة سائدة في تعيين الولاة واختيارهم طيلة أيام خلفائه من الأساكي[32] وهذه الولايات هي:

أ. ولاية كورما: وهي ولاية غربي النيجر، وكان واليها في البداية يقيم في جاو[33] ثم أصبح بعد ذلك يقيم في تنديرما، وكان حاكمها يعتبر ممثل الحكومة في الغرب كله، ولذلك كانت له صفة الامتياز على كل الحكام في الغرب.

ب. ولاية بالاما: وتقع على حدود بلاد الموسى، في الجنوب الغربي من الإمبراطورية

ج. ولاية دندي: وتقع إلى الجنوب من العاصمة وكانت قصبتها مدينة جوجيا.

د. ولاية بانجو: وتقع حول بحيرة ديبو، وبما أن هذا الإقليم يقع فيه مدن العلم والتجارة في سنغاي ، فقد كان حاكمه هو الوحيد الذي يدخل العاصمة بفرقته الخاصة من ضاربي الطنبور.

هـ. ولاية هاربياندا: وإقليم هذه الولاية يقع على ضفة نهر النيجر اليمني المواجهة للعاصمة جاو.

و. رئاسة نهر النيجر: وكان يشرف عليها قائد الاسطول وتسمى وظيفته الإدارية كوبي[34] .

كما قام باستحداث بعض التنظيمات الإدارية في المملكة والمتمثلة بمنصب السلطة ، فالحكم فيه مركزي وراثي تنتقل فيه السلطة بالوراثة من الأب إلى الأبن أو الأخ، توزع فيه المناصب الإدارية المهمة، الوزارية والاستشارية والدواوين المسئولة عن إدارة البلاد إلى أفراد الأسرة الحاكمة والمقربين[35] منهم فوجدت عدة وظائف دائمة حول السلطان ، مثل الحاجب ، وأغلبية من يشغلها من عبيد السلطان المقربين، وهم موضع ثقة لديه[36]، وخطة الكتابة (الكتاب) وهي من وظائف البلاد المهمة، وأكثر من يشغلها عرب المغرب لدرايتهم العالية بفن الكتابة والإنشاء[37] ووظيفة الباراي كوبي وهو رئيس البروتوكول في القصر ، والواناي فورما وهو وزير الأملاك الحكومية ، وتحت تصرفه أيضا مراقبة الملكيات الشخصية، ووزير الغابات ويسمى ساو فارما ، ووزير المياه ويسمى لاري فارما، والوزير المكلف بقضايا الأجانب ويسمى كوري فارما ، ومهمته مراقبة الأجانب الوافدين إلى المدن الكبيرة مثل التجار والفقهاء والمدرسين، وغالبيتهم كانوا قادمين من بلاد المغرب العربي ومصر ، وينتشرون في مدن السودان الغربي الرئيسية مثل تنبكت[38] وجنى[39] وجاو[40] .

وفضلا عن هذه التنظيمات الإدارية العامة ومناصبها ، فإنه كان لعاصمة سنغاي – جاو– نظمها الخاصة التي تديرها ، وتشمل على :

1 – وظيفة حاكم عام العاصمة :

ويسمى باللغة السودانية (الكوار باندمو نديو)، وتنفرد جاو بهذه الوظيفة عن باقي مدن السودان الأخرى نظراً لأهميتها، وعادة ما يتولى هذا المنصب أحد أفراد البيت الحاكم .

وأولى مهامه الإشراف على المدينة وأسواقها وشوارعها ، وترتيب موظفي الخدمات العامة والأمن، مثل الحراسة والشرطة وغيرها ، ومراقبتهم ودفع أجورهم ومراقبة جباية الضرائب ودفعها بالوقت المحدد للخزينة[41]، ويساعده في تنفيذ مهامه عدد من الموظفين وهم :

أ. نائب الحاكم : وله أكثر من مسمى في منطقة غرب أفريقيا وفقاً للهجات شعوبها ولغاتهم فهو في مالي يسمى الغربا، وفي مناطق أخرى يسمى صندكي ومهامة في الأساس هي مساعدة الحاكم في إدارة مدينته والإشراف على الموظفين العاملين في المدينة[42].

ب. مفتش الضرائب العامة: ووظيفة صاحبها الإدارية تسمى موندي ومهامه مراقبة الأسواق واستيفاء ضرائبها ، وله أعوان منتشرون في الأسواق وعلى الحدود لتحصيل الرسوم المفروضة على الداخل والخارج من البضاعات[43] .

ج. جابي الضرائب: ويسمى بالاماو مهمته تحصيل أموال الضرائب المترتبة على السلع والتجارات ومحلات البيع والعقارات وكل من تفرض عليها الضرائب[44] .

د. رئيس السوق: ويسمى يوبوكوي ، وفي المدن الإسلامية ، سواء أكان في المشرق أم المغرب يطلق عليه أسم المحتسب أو صاحب السوق ومهام هذا الموظف مراقبة الأسواق وتنظيمها في المدينة، وعقد الأسواق اليومية والأسبوعية، وكان عليه مراقبة الأوزان والمقاييس والمكاييل وفحص العملة لتمييز الجيد من الرديء، ومراقبة البضائع وصلاحيتها واسعارها ومنع الغش فيها، وله ايضاً مراقبة الآداب العامة وسلوك الناس في الأسواق[45].

هـ. مدير الميناء: ويسمى كيمي ومهامه إدارة الميناء ، والإشراف على بناء السفن وصيانتها وتنظيم عمليات الشحن والتفريغ للبضائع.

و. المسؤول عن إرساء السفن : ويسمى هيكوي وهذا بمثابة قائد الشرطة النهرية، ومهامه مراقبة الطرق التجارية وحمايتها وضمان سلامة وصول البضائع إلى وجهتها المقررة[46].

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

2- السياسة الداخلية :

أ – السلطة القضائية :

يعتبر منصب القضاء من المناصب المهمة في مملكة سنغاي الإسلامية ، حيث وجد منصب قاضي القضاة في العاصمة أو في اكثر المدن شهرة ، وقد تمتع القضاء بمكانه رفيعة وبارزة في مملكة سنغاي، فهي طبقة تلى طبقة الملوك والأمراء من حيث النفوذ السياسي ، ولهذا حظو بمكانه مرموقة واحترام كبير لدى العامة والخاصة، لما لهم من دور مؤثر في مجتمعهم ، وكانت تربطهم علاقات مختلفة مع السلطة الحاكمة في جميع نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، حيث شغل البعض منهم وظائف عليا وخططا دينية كبرى، جعلهم يسهمون بشكل كبير في الجهاز الإداري والسياسي للدولة ولأنهم من خلال سلطتهم هذه كانوا يسعون إلى تنظيم حياة الرعية ونشر الأمن بينهم[47] .

ففي مملكة سنغاي كان القضاة محل عناية كبرى من قبل السلطان الأسكيا الحاج محمد الكبير 899-934هـ / 1493-1528م فهو الذي عندما وصل إلى الحكم أصدر قانوناً بإعفاء هذه الطبقة من الضرائب، وهذا ما أشار إليه التنبكتي بقوله على لسان أسكيا الحاج محمد " وقد اسقطنا جميع وظائف السلطة وغراماتها ، بحيث لا يطالبهم أحد بشي حتى الضيافة ... ومنع عنهم ظلم الحكام ، وإذ دخل عليه العلماء قام لهم إجلالاً وتقديراً"[48] .

تكشف لنا العبارة السابقة عن مدى اهتمام الأسكيا الحاج محمد بهذه الطبقة فاليه يرجع الفضل في تنظيم القضاء في مملكته، بحيث لم تخل مدينة من المدن الكبرى من قاض مثل تنبكت وجاو وجنى وغيرها من المدن، إذ أنه عين في كل بلد من بلاده قاضياً[49] يفصل بين الناس وفق الشريعة الإسلامية ، وقد تولى قضاء دولة سنغاي عدد من القضاة ممن أتصفوا بالعدل وحسن السيرة، ففي مدينة تنبكت تولى القضاء قضاة ينتمون إلى عائلة أقيت، ويأتي في مقدمتهم الفقيه القاضي محمود بن عمر بن محمد أقيت 868- 955هـ / 1463- 1548م، وكان قد عينه أسكيا محمد عام 904هـ /1498م لاشتهاره بالعلم والصلاح والفقه [50] .

كذلك كان حال القضاء في مدينة جنى، فقد تولى عدد من القضاة منصب القضاء هناك، منهم فودي محمد بن ساقوا الونكري، وكان فقيها وعالماً كبيراً ،وصلت شهرته العلمية وصلاحه إلى أسكيا الحاج محمد فأولاه قضاء مدينة جنى عام 904هـ/1498م بعد عودته من الأراضي المقدسة[51] .

أما قضاة مدينة جاو فقد تولى خطة القضاء فيها الفقيه القاضي محمود كعت الذي كان معاصراً للأسكيا الحاج محمد وشغل منصب القضاء نظراً لشهرته الواسعة في الفقه وكذلك لسعة علمه [52] .

وهكذا فقد تميزت العلاقة بين القضاة وبين السلطة الحاكمة في مملكة سنغاي بالود والتسامح وعلاقة تكافلية فالارتباط بينهما أصبح قاعدة أساسية لرفع المكانة العلمية للعلماء والقضاة والحفاظ على هيبة الحاكم واضفاء الشرعية الإسلامية على حكمه .

ب- السلطة التنفيذية :

1- الجيش

نظراً لأهمية مملكة سنغاي في منطقة غرب أفريقيا من الناحية الجغرافية فإن معظم وحدات الجيش الرئيسية كانت تتمركز في العاصمة وذلك لاعتبارات أمنية وسياسية وعسكرية ، وقائدها العام السلطان ويساعده في إدارتها عدد من القادة العسكريين الكبار وضباط الوحدات أو الصفوف التي قسمت حسب نوع الأسلحة التي كانت تستعملها ، وتوضع لكل فرقة أو صنف نظامها الخاص ، كما حددت أدواتها الخاصة ، فالمشاة مثلا كانوا يتقدمون الصفوف في حين كانت الفرسان تتمثل الصف الثاني ، أما الخيالة فكانت تتمركز في الخلف قرب القيادة العليا للجيش، والمساعدون فيتمركزون على الجوانب ويغيروا وضعهم وفقاً للحاجة أو الفراغ الحاصل أثناء سير المعارك، أما الحرس الخاص فكان تمركزه حول السلطان ولا تكون له مهام قتالية سوى حماية السلطان والدفاع عنه عند اللزوم[53] .

والالتحاق في صفوف الجيش أصبح على عهد السني علي[54]869-898هـ / 1464-1492م إجبارياً فرض على كل من يقدر على حمل السلاح وتقدر أعدادهم على مقدار الحاجة إليهم ، لكن الأمر اختلف في عهد الأسكيا محمد الكبير 899- 935هـ / 1493- 1528م ، إذ أصبح الجيش أكثر تنظيماً، والانتماء إليه وفق الرغبة ، أي أنهم يتطوعون في خدمة الجيش بشكل دائم[55] .

وجيش مملكة سنغاي يتألف من فرق عدة هي :

أ- فرقة المشاة:

وتعد هذه الفرقة الراجلة عماد الجيش وأساسه ، وتمتاز بكثرة عددها وعدتها، وكانت تشكل ثلثي الجيش لانها أول من ابتدأ عملية الهجوم أو الدفاع في المعركة، وتتقدم الصفوف عن الفرق الأخرى ، وقد عرفت هذه الفرقة ببسالتها في ميادين القتال والحرب، وبفضلها عرف جيش سنغاي بأنه قوة لا تقهر في منطقة غرب أفريقيا بأسرها، وأكثر أسلحة هذه الفرقة فكانت تتمثل في الحراب والسهام ، وبعض الفؤوس والسيوف التي يكاد يكون وجودها قليلا جداً في هذه الفرقة نظراً لارتفاع أثمانها[56] .

ب- فرقة الفرسان :

وهي الفرقة التي تحتل المرتبة الثانية بعد سلاح المشاة في المواجهة العسكرية ، فكانت أسلحتهم تتكون من خوصة وصدرية للفرس مصنوعة من الحديد، وحراب يحملها الجنود في أيديهم وعلى أكتافهم النشاب، أما الكنانة فكانت تعلق بالسروج ، وبلغ عدد هذه الفرقة في عهد أسكيا محمد 899-935هـ / 1493- 1528م الف وستمائة فارس [57].

ج- فرقة الخيالة :

وهذه الفرقة تلي فرقة الفرسان من حيث الأهمية ، وهي صغيرة العدد، ينخرط فيها أفراد الأسرة الحاكمة ونبلاء البلاد والمقربون منهم ويسند إليها أمر المشورة ، وتكون قريبة من القيادة في المعارك[58] .

هـ- فرقة حرس السلطان:

وتتمركز هذه الفرقة قرب السلطان، ووجودها في الجيش دائم لان سلاطين سنغاي اعتادوا حضورهم الحروب وإدارتها بأنفسهم ، ومهام هذه الفرقة لا تتجاوز المؤخرة التي تحمي السلطان في خيمته مع مستشاريه ورؤساء بلاده، فضلا عن الضرب بالطبول والنفخ في الأبواق أثناء سير الجيش أو عند المعارك، أما تسلحها فكان في الأغلب شبيه بتسليح الخيالة[59].

د- الأسطول :

كان لمملكة سنغاي أسطول قوي ، مؤلف من أعداد كبيرة من السفن التي تجوب نهر النيجر، وغالبية أفرادها من العبيد، وقواعدها الرئيسية تنتشر في جاو وتنبكت، مهام هذه الفرقة بالأساس حماية النقل البحري فضلا عن نقل المؤن والذخيرة والجند من مكان إلى آخر عند الضرورة، أما أسلحتهم فتتألف من النبال والحراب، وسفنهم من نوع السفن الطويلة دون العرض[60].

3- السياسة الخارجية :

أ- علاقة مملكة سنغاي بالممالك المجاورة في السودان الغربي والأوسط

لقد أتسمت علاقات مملكة سنغاي بالممالك المجاورة بطابع الحروب والتوتر في كثر من الأحيان ، فما أن أستقر الأسكيا محمد بمملكته بعد عودته من الأراضي المقدسة حتى أخذ يخطط لتوسيع دائرة سلطانه، ومعاقبة الخارجين على نطاق حكمه[61] ، فقام بعدة حملات وغزوات، فغزا في سنة 904هـ/ 1498م مملكة الموسى الوثنية فخرب الكثير من قراها وسبا العديد من ذرياتهم ، لكنه لم يستطيع فرض سلطانه على الموسى[62] وغزا ملك زنفري ، وسيطر على أراضيه وضمها لمملكته [63] ، ثم جرد حملة كبيرة سنة 905هـ /1499م ، وتوجه إلى عاصمة مالي وغزا بلدة أير[64]سنة 906هـ/ 1500م، وتوجه إلى عاصمة مالي ودخلها [65] ، وفي سنة 907هـ/ 1501م بعث أخوه عمر إلى بلدة زلن من إقليم مالي لغزوها ، لكنها استعصت عليه[66] مما اضطر الأسكيا محمد من تجهيز جيشاً وسار به نحو زلن لمساندة أخيه ، ونازل ملك مالي وأنتصر عليه فدخل بلدة كشن وزلن وخربها ، ودمر مقر الأسرة الحاكمة ، فأصبحت مملكة مالي بجميع أقاليمها القديمة خاضعة له ، فبلغت حدود بلاده من تكدا شرقاً حتى شواطئ المحيط الاطلسي غرباً[67] وفي سنة 911هـ/1505م أرسل الأسكيا محمد جيشه لبلدة برك الوثنية ، وضمها لحكمه بعد مشقة كبيرة وقاتل قبائل الصوصو[68] الوثنية[69]، وفي سنة 917هـ/1511م غزا الأسكيا محمد بلدة فاغن فرن ، وغزا لازار بعد أن أنتهى لمسمعه إن فيها رجل أدعى النبوة ، فهاجمها وفتحها سنة 918هـ/1512م ، ثم غزا بعدها اقذر وفرض سلطانه عليها لأهميتها الاقتصادية[70].

كما شهدت العلاقات السياسية بين مملكة سنغاي وإمارات الهوساء جانبا من الحروب والصراعات بين الطرفين خاصة عندما قامت مملكة سنغاي وفي عهد سلطانها أسكيا محمد بالإغارة

على إمارات الهوساء وذلك لما تتمتع به تلك الإمارات من ثروات هائلة وبالرغم من تلك الغارات والحملات التي كان يقوم بها سلاطين سنغاي على تلك الإمارات إلا أنه لم تفلح في بسط سيطرتها عليها من الناحية السياسية والإدارية حيث كانت حملاته العسكرية عبارة عن غارات مفاجئة تنتهي ثمارها بانتهائها ، وعليه لم تكن هنالك سيطرة تامة للأسكيا على تلك الإمارات[71] .

واتسمت العلاقات بين مملكة سنغاي ومملكة برنو بطابع العداء إلى حد ما، وذلك بسبب رغبة السلطان أسكيا محمد في السيطرة على إمارات الهوساء الواقعة إلى الشرق من مملكة سنغاي ، وإلى الغرب من مملكة البرنو، ومن ثم التحكم في الطرق التجارية المهمة والتي من بينها الطريق التجاري المؤدي في اتجاه مملكة البرنو، وهذا ما دفع بسلاطين برنو إلى الدخول في معارك مستمرة مع سلطان سنغاي وكذلك مع إمارات الهوساء الغربية تكللت بالانتصار على معظمها حتى باتت الأقاليم الشرقية محل صراع وخصام بين برنو وسنغاي[72] .

وبالإضافة إلى هذه الحروب والصراعات بين الطرفين نلاحظ كذلك ثمة هناك تنافس شديد بين الجانبين حول ترسيخ حكم كلا منهما في مملكته وبالطريقة الشرعية، خاصة وإن علمنا بأن الإسلام والحضارة الإسلامية كانت أسبق إلى مناطق برنو قبل جارتها بعدة قرون[73] الأمر الذي دفع بالأسكيا محمد على أن يكون حريصا في تعزيز مكانته العسكرية والدينية والعلمية بين أفراد مملكته شأنه في ذلك شأن سلطان برنو على جاجي 870- 903هـ / 1465- 1497م[74] والذي ازدادت في عهده التأثيرات الإسلامية ، وأصبح للعلماء والفقهاء مكانتهم المرموقة في الدولة ، كما قام باتخاذ لقب خليفة، وحذا حذوة فيما بعد أسكيا محمد 899-935هـ / 1493- 1528م عندما تحصل على لقب أمير المؤمنين أثناء أقامته في مصر على شرف مقابلة الخليفة العباسي الذي أنعم عليه بذلك اللقب أسوة بما فعله مع السلطان على حاجي 870- 903هـ / 1465- 1497م سلطان مملكة برنو[75] .

ب- علاقة مملكة سنغاي بالشمال الأفريقي والمغرب العربي:

إن العلاقات السياسية بين مملكة سنغاي ومناطق الشمال الأفريقي قد أتسمت في غالبيتها بطابع الود والمحبة بين الجانبين فقد كانت العلاقات بين الطرفين في جملتها قوية ومتينة وذلك لوقوع مصر على طريق الحج إلى الأراضي المقدسة[76] .

وفيما يتعلق بعلاقات مملكة السنغاي ببلاد المغرب العربي فلم تكن مستقرة على وثيرة واحدة، فتارة تأخذ الجانب السلمي، وثارة تتجه إلى جانب العداء، وهذا ما نلاحظه مع الدولة الوطاسية 876-961هـ/ 1471- 1553م فقد اتجهت تلك العلاقات بين الجانبين إلى تبادل السفارات فقد أرسل ملك فاس محمد الوطاسي والمعروف بالبرتغالي عام 1505- 1524م سفارة إلى تلك المملكة كان الهدف منها هو تبادل العلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة[77] ، هذا من جانب، ومن جانب اخر فقد تميزت العلاقات السياسية بين مملكة سنغاي ودولة الأشراف السعدين 915- 1069هـ / 1510-1658م بالتوتر والفتور في كثير من الأحيان ، فمنذ ظهور دولتهم بالمغرب عام 915هـ- 1510م سعوا إلى السيطرة على ثروات وموارد السودان الغربي، حيث ركزوا على مناجم الذهب والملح في تغازة بالإضافة إلى استجلاب الرقيق من تلك المناطق الأمر الذي أدخلهم في حروب مستمرة مع تلك المملكة حتى سقوطها في القرن الحادي عشر الهجري / أواخر السادس عشر الميلادي[78] .

الخاتمة

- أكد البحث أن الأسكيا محمد الكبير كان يتمتع ببعد نظر وحنكة سياسية أهلته لتولي حكم مملكة سنغاي الإسلامية خلال فترة الدراسة ، وقد حظى ذلك الأسكيا بتأييد من العلماء والفقهاء، وذلك لأنه اشتهر بالتقوى والورع وبالعمل على إشاعة الأمن وتوطيد دعائم الشريعة الإسلامية في مملكته.
- خلص البحث أنه كان لرحلة الأسكيا محمد الكبير إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج الأثر الكبير في تقوية العلاقات السياسية بين مملكة سنغاي وبلاد المشرق الإسلامي .
- ابرز البحث أن مملكة سنغاي شهدت خلال عهد الأسكيا محمد تطوراً في نظامها السياسي الداخلي (الإداري والحربي) فإليه يرجع الفضل في إحكام تنظيم مملكته وحدد مهامها ، كما قسم مملكته إلى عدة ولايات ، بالإضافة إلى اهتمامه بالجانب القضائي وجعله يسير وفق الشريعة الإسلامية ، وإليه أيضا يرجع الفضل في انشاء الدواوين العسكرية .

- أوضح البحث أن مملكة سنغاي وبفضل قيادة الأسكيا لها شهدت توسعاً خارجياً، وامتدت بحدودها الجغرافية شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً ، واستطاعت السيطرة على مساحات واسعة في منطقة غرب أفريقيا .

الهوامش

1. تعني المغتصب استناداً لما أورده السعدي أنه لما بلغ بنات سني علي خبر انتصار الأسكيا محمد علي أبيهن في معركة فاصلة وتولى الأسكيا محمد عرش مملكة سنغاي قلن أسكيا ومعناه في كلامهن لا يكون إياه فلما سمعه أمر الا يلقب الا به فقالوا أسكيا

   انظر: السعدي : تاريخ السودان (نشر هو داس، باريس ، 1964م) ص72

2. نسبة إلى شعوب السنغاي والقاطنة حول روافد نهر النيجر

   للمزيد انظر: فاي منصور على : أسكيا الحاج محمد وإحياء دولة السنغاي الإسلامية (منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1997، ص11، 21)

3. ويقصد بها المناطق الواقعة بين حوض نهر السنغال والحوض الأوسط لنهر النيجر ونهر غامبيا والمجرى الأعلى لنهر فولتا

   انظر جميلة امحمد التكتيك: مملكة سنغاي الإسلامية في عهد الأسكيا محمد الكبير 1493-1528م (منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ، 1998) ص28.

4. عطية مخزوم الفيتوري : دراسات في تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء (منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، 1998م) ص 313، 314.

5. السعدي: المصدر السابق ، ص71، 72، عبدالقادر زبادية: مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، د.ت) ص 31 .

6. عبدالعزيز عمر علي: أضواء جديدة حول مملكة سنغاي (دار الثقافة العربية ، بيروت، 1987) ص 22.

7. الوفراني: نزهة الحادي في اخبار ملوك القرن الحادي (مدينة انجي، 1888م) ص 89 – الناصري : الاستقصاء لاخبار دول المغرب الأقصى (تحقيق جعفر الناصري، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1955م) ج5، ص 101- شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي (دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، د.ت) ج3، ص 35.

8. احدى الممالك الإسلامية والتي ظهرت في منطقة غرب أفريقيا فيما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين .

انظر : إبراهيم طرخان : دولة مالي الإسلامية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1973م) ص 25.

9. فيج جي دي : تاريخ غرب أفريقيا (ترجمة السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، 1982م) ص65، بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير(نقله الى العربية الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،1988) ص235.

10. أحد الشعوب التي تسربت إلى منطقة غرب أفريقيا وأصبحوا تابعين لامبراطورية غانا والتي ظهرت في منطقة غرب أفريقيا فيما بين القرنين الخامس والسابع الهجريين .

انظر :عطية مخزوم الفيتوري: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء، ص 28،29.

11. مصطفى محمود عبدالرازق: موجز تاريخ مملكة السنغاي(دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1992م) ص 28.

12. مجموعة من الإمارات تقع اليوم بين نهر الفولتا وانحناء نهر النيجر

انظر : حسن إبراهيم حسن: إنتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى (مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة، 1957م) ص 86، 88.

13. تتكون هذه الولايات من سبع ولايات وهي كانم، ورانوا، وكاستنا، وزازو، ورزايا، وجوبير، وبيرام ، وتمتد جغرافيا في المناطق الواقعة بين بحيرة تشاد ، والنيجر الاوسط غربا

انظر: شعبان محمود محمد: القبائل العربية الليبية في السودان الاوسط (منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، 2003م) ص30.

14. إحدى الممالك الإسلامية التي قامت في منطقة وسط أفريقيا خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن الهجري واستمرت حتى القرن الثالث عشر الهجري.

للمزيد : انظر: إبراهيم طرخان: امبراطورية البرنو الإسلامية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1975م) ص 43.

15. جميلة التكتيك: المرجع السابق، ص 51، عطية الفيتوري: المرجع السابق، ص307.

16. تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس (دراسة وتعليق آدم بمبا، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 2014م) ص 159، 160.

17. تاريخ الفتاش ، ص 168.

18. تاريخ السودان، ص 72.

19. السعدي: المصدر السابق، ص59، جميلة التكتيك: المرجع السابق، ص57.

20. التنبكتي: المصدر السابق، ص183.

21. السعدي : المصدر السابق ، ص 81.

22. التنبكتي: المصدر السابق، ص 165، 166، الناصري : المصدر السابق، ج5، ص101- أحمد بابير الأرواني : جواهر الحسان في أخبار السودان (تحقيق الهادي الدالي، 2001م) ص 66.

23. التنبكتي : المصدر السابق ، ص169، السعدي: المصدر السابق، ص73- مؤلاي أحمد بابيز الارواني : السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهيه (تحقيق الهادي الدالي، جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 2001م) ص 65، 66.

عبدالقادر زبادية: المرجع السابق ، ص 36، 37

24. تاريخ القتاش ، ص 169، 170.

25. تاريخ السودان، ص 73.

26. الوفراني : المصدر السابق ، ص 89.

27. الناصري: المصدر السابق ، ج5، ص 101، 102.

28. فاي منصور: المرجع السابق ، ص 61، 62 ، جميلة التكتيك، المرجع السابق، ص62، 63 .

29. أولى الممالك الإسلامية التي ظهرت في منطقة غرب أفريقيا خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين

انظر : عطية الفيتوري: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا ، ص233.

30. الناصري : المصدر السابق، ج5، ص 102- فاي منصور : المرجع السابق، ص65.

31. عبدالقادر زبادية: المرجع السابق ، ص32، جوزيف كير زبو: تاريخ أفريقيا السوداء (ترجمة عادل عمر، باريس، 1978م) ص 145- 147.

32. فاي منصور: المرجع السابق ، ص 65.

33. من أهم المراكز الثقافية بمنطقة غرب أفريقيا نشأت في أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وبلغت قوة الازدهار في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

انظر: الحسن الوزان: وصف أفريقيا (ترجمة عن الفرنسية عبدالرحمن حميدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005م) ص 543.

34. زبادية : المرجع السابق ، ص 34 ، 35.

35. نعيم قداح: أفريقيا الغربية في ظل الإسلام (وزارة الثقافة والارشاد القومي،1990م) ص108.

36. الهادي الدالي : التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن السادس عشر(الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1999م) ص144.

37. السعدي : المصدر السابق، ص68، الهادي الدالي : التاريخ السياسي، ص145.

38. من أهم المراكز الثقافية في منطقة غرب أفريقيا، وقد انشئت في أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، في عهد الأمير يوسف بن تاشفين

انظر : السعدي: تاريخ السودان، ص 20

39. تقع حالياً في دولة مالي إلى الجنوب الغربي من مدينة تنبكت ، وتبعد عنها حوالي 900كم

انظر : امطير سعد غيث: الثقافة العربية الإسلامية واثرها في مجتمع السودان الغربي (دار المدار الإسلامي ، بيروت، 2005م) ص198.

40. التنبكتي : المصدر السابق، ص 316، 326- عبدالقادر زبادية: المرجع السابق ، ص58، 59.

41. الهادي الدالي : التاريخ السياسي، ص 124.

42. مصطفى محمود عبدالرازق : المرجع السابق، ص 42.

43. زبادية : المرجع السابق، ص35– باذل دافدسن: أفريقيا تحت اضواء جديدة (ترجمة جمال محمد أحمد، دار الثقافة للطباعة والنشر ، بيروت، 1959م) ص 152.

44. امطير سعد غيث : المرجع السابق، ص329.

45. عبدالله منسي العمري : قراءة في تطور وظيفة المحتسب في المدينة الإسلامية في العصور الوسطى، (مجلة دراسات ، العدد الأول ، عمان ، 1995م)ص 74، 75

Trimgham .j.s, The influence of islam upon Africa (London: 1968) , p68.

46. زبادية : المرجع السابق ، ص 58 .

47. السعدي : المصدر السابق، ص 75، كرم الصاوي باز: البيت والعائلة السنغائية زمن الأسكيين (899– 1000هـ/ 1493 – 1591م)، بحث ضمن ندوة التجمعات الأفريقية تطورها التاريخي ودورها الحضاري حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2002م، ص16

48. تاريخ الفتاش ، ص 174، 175.

49. التنبكتي : المصدر السابق ، ص160– سينيكي مودي سيسوكو: الصنعي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر (تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، اليونسكو، 1988م) ص 206.

50. التنبكتي: المصدر السابق، ص 172، السعدي : المصدر السابق ، ص18

51. السعدي : المصدر السابق، ص16.

52. محمد الغربي : بداية الحكم المغربي في السودان الغربي (مؤسسة الفليج للطباعة والنشر ، الكويت ، د.ت) ص531.

53. السعدي : المصدر السابق، ص 172– أمل عبدالحسين السعدي: تمبكتو ودورها الحضاري في العصور الإسلامية المتأخرة ، (بحث منشور في ندوة العلاقات العربية مع وسط وغرب أفريقيا في العصور الوسطى، قسم التاريخ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، 1996م) ص66، 67.

54. المؤسس الأول لمملكة سنغاي ، فقد حكم خلال الفترة من 869– 898هـ/ 1464– 1492م

انظر: الأرواني: السعادة الأبدية، ص61، جون جوزيف : الإسلام في ممالك وإمبراطوريات أفريقيا السوداء(ترجمة مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1984م) ص 83.

55. زبادية : المرجع السابق ، ص 65–66 .

56. امطير سعد غيث : المرجع السابق، ص324– عطية مخزوم: المرجع السابق، ص 318.

57. عبدالقادر زبادية : المرجع السابق ، ص 68 – عطية مخزوم : المرجع السابق، ص 318– نعيم قداح : المرجع السابق ص112.

58. زبادية : المرجع السابق ، ص67.

59. عبدالقادر زبادية: المرجع السابق ، ص 69.

60. الهادي الدالي : التاريخ السياسي ، ص159، زبادية : المرجع السابق، ص70، فاي منصور علي : المرجع السابق، ص81.

61. الهادي الدالي : التاريخ السياسي، ص160.

62. السعدي: المصدر السابق ، ص74، عبدالقادر زبادية: المرجع السابق ، ص38– حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا (دار الفكر ، القاهرة ، 1986) ص227– دريد عبدالقادر نوري : تاريخ الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء(جامعة الموصل، 1985م) ص 156– الهادي الدالي: الإسلام واللغة العربية في مواجهة التحديات الإستعمارية بغرب أفريقيا (دار صنين للطباعة والنشر، بيروت، 1996م) ص45.

63. الهادي الدالي: التاريخ السياسي ، ص161.

64. أقليم جبلي تقطنه قبائل الطوارق، ويقع إلى الشمال من أقليم حوض النيجر

انظر :شعبان محمود محمد : القبائل العربية الليبية، ص 22

65. السعدي: المصدر السابق ، ص75، فيج جي دي: المرجع السابق، ص65.

66. جميلة التكتيك: المرجع السابق، ص 66.

67. السعدي: المصدر السابق ، ص 75.

68. هم فرع من قبائل الفولاني، هاجروا من بلاد التكرور وكونوا طبقة حاكمة في أقليم كانياجا التابع لإمبراطورية غانا

للمزيد انظر: حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام في القارة الأفريقية، (ط2، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1963م) ص100.

69. الهادي الدالي : التاريخ السياسي، ص165.

70. الهادي الدالي : التاريخ السياسي ، ص 166- 167.

71. بوقبل : المرجع السابق، ص 237، 238- دريد عبدالقادر نوري: تاريخ الإسلام ، ص157.

72. إبراهيم طرخان: إمبراطورية البرنو الإسلامية، ص175 جميلة التكتيك: المرجع السابق ، ص، 72 ،73

73. أمين الطيبي: وصول الإسلام وانتشاره في كانم برنو بالسودان الأوسط (مجلة الدعوة الإسلامية ، العدد الرابع ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، 1987م) ص 184.

74. يعتبر السلطان على حاجي هو المؤسس الحقيقي لمملكة البرنو وواحداً من أعظم سلاطينها الثلاث .

للمزيد انظر: مفتاح الرباضي: العلاقات بين بلاد المغرب ودولة الكانم والبرنو (منشورات جامعة 7 اكتوبر، مصراتة، 2009م) ص 41.

75. جميلة التكتيك: المرجع السابق ، ص 75، أمين الطيبي: وصول الإسلام (مجلة) ص189.

76. عبدالقادر زبادية : المرجع السابق، ص84.

77. مصطفى محمود: المرجع السابق، ص 80، 81.

78. مصطفى محمود: المرجع السابق، ص 81– عبدالعزيز عمر: المرجع السابق ، ص52

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر

1– الأرواني (أحمد بابير، كان حياً خلال القرن الرابع عشر الهجري): جواهر الحسان في أخبار السودان ، تحقيق الهادي الدالي، 2001م.

2– ـــــــ: السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية ، تحقيق الهادي الدالي، جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ،2001م.

3– التنبكتي (محمود كعت، ت العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) : تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، دراسة وتعليق أدم بمبا، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 2014م.

4– السعدي (عبدالرحمن بن عبدالله بن عمران، ت 1066هـ/ 1655م) : تاريخ السودان، نشرهوداس، باريس ، 1964م.

5- الناصري(أحمد بن خالد ت، 1319هـ- 1943م) : الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق جعفر الناصري، ج5، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1955م

6- الوزان (الحسن بن محمد، ت 935هـ/ 1540م) : وصف أفريقيا، ترجمة عن الفرنسية عبدالرحمن حميده، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 2005م.

7- الوفراني (محمد الصغير بن الحاج بن عبدالله) : نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي ، مدينة انجى، 1988م.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة :

8- أرسلان ، شكيب: حاضر العالم الإسلامي ،ج3، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، د.ت

9- باز، كرم الصاوي : البيت والعائلة السنغائية زمن الأسكيين 899-1000هـ /1493- 1591م، بحث ضمن ندوة التجمعات الأفريقية تطورها التاريخي ودورها الحضاري حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 2005م .

10- بوفيل: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، نقلة إلى العربية الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988م.

11- جوزيف، جون: الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء، ترجمة مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة ، 1984م.

12- حسن، إبراهيم حسن: إنتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1957م.

13- ــــــــــــ: إنتشار الإسلام في القارة الأفريقية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،1963م .

14- دافدسن ،بازل: أفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال محمد أحمد، دار الثقافة للطباعة والنشر ، بيروت، 1959م.

15- الدالي، الهادي المبروك : الإسلام واللغة العربية في مواجهة التحديات الاستعمارية بغرب أفريقيا ، دار صنين للطباعة والنشر، بيروت، 1996م.

16-ــــــــــــ: التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن الخامس عشر الى بداية القرن السادس عشر، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999م.

17- دي، فيج جي: تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة ،1982م.

18- الرباضى، مفتاح: العلاقات بين بلاد المغرب ودولة الكانم، والبرنو، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته ، 2009م.

19- زبادية، عبدالقادر : مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

20- زبو، جوزيف كبير: تاريخ أفريقيا السوداء ، ترجمة عادل عمر، باريس، 1978م.

21- السعدي، أمل عبدالحسين: تمبكتو ودورها الحضاري في العصور الوسطى، قسم التاريخ ،كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 1996م.

22- سيسوكو، سينيكي مودي: الصنعي من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، اليونسكو، 1988م.

23- طرخان، إبراهيم علي : دولة مالي الإسلامية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.

24-_____ : أمبراطورية البرنو الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975م

25- عبدالرازق ،مصطفى محمود: مؤجز تاريخ مملكة السنغاي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992م.

26- علي، عبدالعزيز عمر: أضواء جديدة حول مملكة سنغاي، دار الثقافة، بيروت، 1982م.

27- علي، فاي منصور: أسكيا الحاج محمد وإحياء دولة السنغاي منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1997م.

28- الغربي ،محمد: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، مؤسسة الفليج للطباعة والنشر، الكويت ، د.ت.

29- غيث، أمطير سعد: الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005م

30- الفيتوري ، عطية مخزوم: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا وجنوب الصحراء ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1998م.

31- قداح، نعيم: أفريقيا الغربية في ظل الإسلام ، وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1990م.

32- محمد ، شعبان محمود: القبائل العربية الليبية في السودان الأوسط ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، 2003م.

33- محمود، حسن أحمد: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، دار الفكر ، القاهرة، 1983م

34- نوري، دريد عبدالقادر: تاريخ الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء ، جامعة الموصل ،1985م

ثالثاً: الدوريات

35- الطيبي ، أمين : وصول الإسلام وإنتشاره في كانم- برنو بالسودان الأوسط، مجلة الدعوة الإسلامية ، العدد الرابع، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، 1987م.

36- العمري، عبدالله منسى: قراءة في تطور وظيفة المحتسب في المدينة الإسلامية في العصور الوسطى، مجلة دراسات ، العدد الأول ، عمان، 1995م.

رابعاً: المراجع الأجنبية :

37- Trimingham .J.s , The influence of lslam upon Africa London 1968.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الصيرفة الاسلامية في ليبيـــــــــا : المفهوم والتحديات

من وجهة نظر متخذي القرار بالمصارف والنوافذ الاسلامية

د. سليمان بالحسن محمد المغربي[1]
Suleman.hamed@uoa.edu.ly

د. عبدالفتاح عثمان مفتاح العريبي[2]
Abdelfatah.244@gmail.com

أ. غيث عثمان محمد الزوي[3]
Gheith.Othman@uob.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في ليبيا ، ومن ثم تقديم توصيات بالخصوص ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثين بمراجعة أدبيات الدراسة التي تناولت هذا الموضوع الحيوي تمهيداً لبناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، وتم تصميم استمارة استبيان الكتروني كوسيلة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة (الإدارات التنفيذية بالمصارف والنوافذ الاسلامية بمدينة بنغازي).

وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تبني المصارف التجارية الليبية لبعض التطبيقات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ، إلا أن تلك التجربة تواجه تحديات ومشاكل داخلية تتعلق بالموارد البشرية ، بالإضافة إلى تحديات خارجية تتعلق بالبيئة التنظيمية كالتشريعات والقوانين واللوائح ، بالإضافة إلى العلاقة مع المصرف المركزي ، والنظام المصرفي الدولي.

وبناءً على نتائج الدراسة أوصت بتوفير الموارد البشرية وتطويرها من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الاسلامي والرقابة الشرعية ، وتحديث وتعديل التشريعات فيما تعلق بالصيرفة الاسلامية ، وأخيراً تعزيز العمل المصرفي الاسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الاسلامية في إطار المنافسة العادلة.

الكلمات الدالة: الصيرفة الاسلامية ، المفهوم والتحديات ، ليبيا.

[1] استاذ مساعد التمويل والمحاسبة ، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة إجدابيا.
[2] استاذ مساعد التمويل والمحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ومنتدب بالإضافة لعمله بالهيئة الليبية للبحث العلمي.
[3] محاضر مساعد ، تخصص تمويل ومصارف ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بنغازي.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

Abstract:

The study aimed to identify the problems and challenges facing the application of Islamic banking in Libyan commercial banks, and then make recommendations in particular. To achieve this goal, the literature of the study related to this topic was reviewed, hypotheses were formulated, and an electronic questionnaire form was designed as a tool for collecting primary data from the study sample (bank executive departments in Benghazi).

The results showed that despite the adoption of Islamic banking by the selected banks, this experience faces internal challenges and problems such as qualified human resources, in addition to external challenges related to the regulatory environment such as legislation, laws and policies, in addition to the relationship with the Central Bank and the international banking system. Based on the results of the study, it recommended the provision and development of human resources, especially in the field of Islamic supervision, updating and amending legislation with regard to Islamic banking, and finally strengthening Islamic banking work through conglomerates between Islamic banks in the framework of fair competition.

Keywords: Islamic banking, challenges, and Libya.

الجزء الأول : الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الجزء مقدمة ومشكلة الدراسة واهدافها واهميتها ، كما يتناول منهجية الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة وصياغة الفرضيات ، وأخيراً مجتمع وعينة الدراسة.

1.1. مقدمة الدراسة :

قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي شوطا كبيراً ، استطاعت خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها ، كما استطاعت التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس بعد أن كاد يقرب من التلاشي (المغربي، 2004) ، وعلى الرغم من نجاح المصارف الإسلامية في توفير تمويلية واستثمارية لم يعهدها العمل المصرفي من قبل ، إلا أن هذه المسيرة تواجه حاليا الكثير من التحديات

سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، حيث أن العمليات المصرفية تعمل وفقاً لآليات كالفوائد الربوية ، كما أنها فضلا عن ذلك قد تواجه في المستقبل القريب قوى تنافسية ضخمة وغير متكافئة نتيجة لدخول المصارف الأجنبية بشكل مباشر أو بالمشاركة مع المصارف المحلية في البلدان الإسلامية على إثر انتشار تطبيق سياسات العولمة والتحرر الاقتصادي (العقول، 2011) ، وتصنف هذه التحديات في تحديات ذاتية وتتمثل في بنقص (بل وبانعدام) التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية في مجالات السيولة والاستثمار المشترك وتبادل المعلومات حول الأخطار المصرفية وتبادل الخبرات المصرفية ومجالات البحوث والتنسيق الإعلامي ، وغير ذلك من المجالات ، وتتلخص التحديات المحلية في عدم تفهم أو ربما عدم رغبة القائمين على الرقابة المركزية في البلدان الإسلامية لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية وعظم الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ، بينما تتلخص التحديات الخارجية في سيادة ظاهرة العولمة ومقتضياتها، ومقررات لجنة بازل (الموسوي، جواد، 2009).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر تجربة المصارف التجارية الليبية في تقديم المنتجات الإسلامية تجربة حديثة نسبياً ، حيث بدأت المصارف بمزاولة نشاط التمويل الإسلامي في عام 2009 ، إلا أنَّ هذه التجربة واجهت العديد من العقبات في بداية مشوارها، كما هو الحال في باقي تجارب الدول الإسلامية التي بدأت نشاطها في هذا المجال إن القدرة على مواجهة التحديات المحلية ستكون صعبة ، ما لم تعمل المصارف الإسلامية على توحيد مواقفها ومطالبها إزاء المصارف المركزية ، أما مواجهة التحديات الخارجية فستكون مستحيلة ما لم تتدارك المصارف الإسلامية بتطوير أنظمتها والأخذ بمستجدات العصر (دون الإخلال بالتزامها الشرعي)، وما لم تتدارك البلدان الإسلامية مخاطر تفرقها ، والحد من مظاهر الفساد والفوضى التي تتسم بها معظم هذه البلدان (العاني والقندولي ،2019) .

وقد أظهر تقرير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2020 انخفاض مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية نتيجة لعدة أسباب من بينها الغاء الفوائد الربوية ، هذا الأمر فرض تساؤلات حول المشاكل والتحديات التي تواجه التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية ، بهدف الحد من آثارها على العملاء المصارف التجارية والجهاز المصرفي بشكل عام ، واقتراح الحلول التي يراها الباحثين مناسبة لمواجهتها، أو على الأقل الحد من الآثار السلبية المترتبة عليها ، وذلك بدعوة الأطراف ذات العلاقة

(المصارف الإسلامية ذاتها، المصارف المركزية، والجهات الرسمية المختصة برسم وتنفيذ السياسات الاستثمارية) لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب ، تحقيقاً للمصلحة العليا المتمثلة في إحداث التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي والسلم الاجتماعي ، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في ليبيا ؟.

ويتفرع عن ذلك ما يلي:

1- ما هي التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في ليبيا ؟

2- ما هي التحديات التشغيلية التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية في ليبيا ؟

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- تسليط الضوء على مفهوم وفلسفة الصيرفة الاسلامية ومقومات تطبيقها والتحديات التي تواجهها.

2- أثراء النقاش العلمي حول هذا الموضوع الحيوي ، وفتح المجال أمام الباحثين لتكوين رؤية موضوعية عن الصيرفة الاسلامية ، ومحاولة لتجاوز التحديات التي تواجهها.

4.1 أهمية الدراسة :

ترجيع أهمية هذه الدراسة ودوافع اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

1- **الأهمية العلمية** : ستتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجه الصيرفة الاسلامية في ليبيا ، حيث إن هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة الكافية في ليبيا (حسب علم الباحثين).

2- **الأهمية العملية** : يمكن أن تساهم هذه الدراسة في إجراء دراسات لاحقة ، أو أن تشكل مرجعاً لصناعي القرار في ليبيا فيما يتعلق بهذا الموضوع.

5.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثين المنهجية التالية:

1- بناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، قام الباحثين بمراجعة لبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الصيرفة الاسلامية والتحديات التي تواجهها حول العالم ، وتحديد المتغيرات واتجاه العلاقة بينها.

2- تصميم استبيان الكتروني يتضمن في الجزء الأول أسئلة مغلقة للبيانات الديموغرافية ، أما في الجزء الثاني ، فيتضمن فقرات تتعلق بالبيانات متغيرات يتم اختيار الإجابات من خلال مقياس ليكرت الخماسي.

3- تجميع البيانات من عينة طبقية من المسؤولين في الإدارات المعنية بتطبيق الصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية التي قامت بفتح نوافذ للخدمات المصرفية الاسلامية ، بالإضافة للمصرف المركزي.

4- تحليل البيانات وفقاً لأساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي المناسبة حسب ما سيرد في البحث الثالث.

5- مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة بهدف تقديم دليل عملي من واقع بيئة الأعمال المحلية يؤيد تلك الدراسات ، أو تقديم مبررات في حال اختلاف النتائج.

6.1 مراجعة الدراسات السابقة:

بهدف بناء الإطار النظري ، نستعرض فيما يلي ملخص لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة:

1- **دراسة (العقول ،2011)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف التجارية الليبية ، ومن ثم تقديم توصيات بالخصوص ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمراجعة لأدبيات الدراسة التي تناولت هذا الموضوع الحيوي تمهيداً لبناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، وتم تصميم استمارة استبيان الكتروني كوسيلة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة (الإدارات التنفيذية بالمصارف) ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تبني المصارف التجارية الليبية لبعض التطبيقات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ، إلا أن تلك التجربة تواجه تحديات ومشاكل داخلية تتعلق بالموارد البشرية ، بالإضافة إلى تحديات خارجية تتعلق بالبيئة التنظيمية كالتشريعات والقوانين واللوائح ، بالإضافة إلى العلاقة مع المصرف المركزي ، والنظام

المصرفي الدولي ، وبناءً على نتائج الدراسة أوصت بتوفير الموارد البشرية وتطويرها من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الاسلامي والرقابة الشرعية ، وتحديث وتعديل التشريعات فيما تعلق بالصيرفة الاسلامية ، وأخيراً تعزيز العمل المصرفي الاسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الاسلامية في إطار المنافسة العادلة.

2- **دراسة (كريم ، 2015)** : لقد بينت الدراسات التي تناولت تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال المصارف الإسلامية وصيغ التمويل المستخدمة في إدارة السيولة لديها، أن المصارف الإسلامية وخلال تجربتها التي زادت عن نصف قرن، أنها تعتمد بشكل شديد على صيغة التمويل بالمرابحة الأقل مخاطرة والأقرب للتمويل بالقروض بالمصارف التقليدية، على حساب تجنب الأدوات الأكثر مخاطرة المبنية على فكرة المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والمزارعة، علماً أن هذه الأخيرة هي الأدوات الأنسب استخداما لطبيعة المصارف المتخصصة كصيغ تمويلية ومع ذلك فإن حصتها من مجمل التمويل ضئيلة جدا وفقا لتجارب الدول الرائدة. هذا وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى واقعية تبني أو تحويل المصارف الليبية المتخصصة زراعي، عقاري.. إلى مصارف إسلامية، أو التعامل بصيغ التمويل الإسلامية المطروحة كبدائل للتمويل بالإقراض، وذلك في ظل التشريع رقم (1) لسنة 2013 القاضي بتحويل المصارف إلى مصارف إسلامية، ومن تم العمل بخدمات الصيرفة الإسلامية كبديل للخدمات المصرفية المرتكزة على الفائدة. علاوة على معرفة أهم المعوقات التي يمكن أن تواجه التحول السريع للتجربة الجديدة دون مدة اختبار كافية، ومن تم تقديم مجموعة من التوصيات بهدف وضعها أمام المهتمين بالنظام المصرفي الليبي، وخصوصا المصارف المتخصصة في إطار استجلاء واقع المصارف الإسلامية في الدول الرائدة، واستخلاص أهم ما توصلت إليه من دروس مستفادة طيلة هذه الفترة.

3- **دراسة (الصقع والتائب، 2017)** : هدف هذه الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، تعزي لاختلاف المصرف، أو التخصص أو سنوات الخبرة، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية،

وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس، وتم توزيع عدد (80) استمارة استبيان بواقع 10 استمارات لكل فرع من الفروع المذكورة وكانت نسبة الاستجابة أكثر من 90%، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الأخر معوقات شرعية وتشريعية وأوصي الباحثان في ختام دراستهما بضرورة التركيز على إقامة الندوات وورش العمل التي ترفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين مع المصارف والعمل على توفير احدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة مالياً وشرعياً وإنشاء لجنة عليا للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية تكون تابعة للمصرف المركزي تحقق توحيد الفتوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية وتكييف كافة القوانين والمعاملات السائدة حاليا بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4- **دراسة (محمد ، النعاس ، 2017)** : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي أهم التحديات التي تواجه تحول المصارف التجارية الليبية نحو الصيرفة الإسلامية، ولقد تم القيام بدراسة ميدانية لمصرف الجمهورية للتعرف على التحديات التي توجه التحول ولتحقيق هذه الغاية، تم صميم استبانة وزعت على جميع الإدارات العامة التابعة للمصرف، وقد أستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فقد تم إعداد وتصميم استبانة لغرض الدراسة، حيث تم توزيع 60 استبانة علي عينة الدراسة (مصرف الجمهورية الرئيسي) أسترجع منها 50 استبانة صالحة للدراسة أي بنسبة استرجاع لاستبانات وقدرها 83% تقريبا. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك رغبة لدي العاملين في مصرف الجمهورية الرئيسي الذكور أكثر من الإناث في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالمصرف يرجع السبب في ذلك لأن الذكور لديهم اتجاهات إيجابية نحو الصيرفة الإسلامية أكثر من الإناث، وربما يرجع ذلك لامتلاكهم معلومات أوفي وأكثر عن هذا الموضوع، مما جعل اتجاهاتهم واضحة نحو الصريفة الإسلامية. كما توصلت

الدراسة أيضا إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وصلت إلى 56% تقريبا لم يكن واضحا لديهم الحكم الشرعي المتعلق بأعمال وأنشطة المصارف التقليدية وهذه النسبة هي الأكثر خبرة عملية وأعلى مؤهل علمي... ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المتخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لأصحاب القرار فيها، بهدف إزالة الغموض أو الشبهات المتعلقة بأذانهم حول حكم الاستمرار بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية.

5- **دراسة (العاني والقندولي ، 2019)** : هدف البحث إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحول الصيرفة الإسلامية في ليبيا .ولتحقيق أهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من البحث ، والاسلوب التحليلي في إعداد الجانب العملي منه، حيث تم توزيع (70) استمارة علي أفراد عينة البحث ، وعند استردادها كانت (51) منها صالحة للتحليل والدراسة ،وقد توصل البحث إلى أنّ من أهم دوافع التحول في ليبيا كان قرار السلطة التشريعية في البلاد ، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وأوصى الباحثان بعدد من التوصيات منها: إعداد خطة شاملة لتحول المصارف التقليدية الراغبة في التحول للصيرفة الإسلامية تحت قيادة وإشراف مصرف ليبيا المركزي ، من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحول.

7.1 فرضيات الدراسة :

اعتماداً على المتغيرات الواردة بالدراسات السابقة ، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

فرضية العدم الرئيسية: لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية أو التشغيلية.

ويتفرع عن ذلك الفرضيات الفرعية التالية :-

1- **فرضية العدم الفرعية الأولى : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية.**

2- فرضية العدم الفرعية الثانية : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الراغبة في التحوّل للصيرفة الاسلامية في ليبيا والبالغ عددها أربعة مصارف هي : الجمهورية ، الوحدة ، الصحاري، شمال إفريقيا ، بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي ، حيث بلغ عدد المبحوثين (عينة طبقية تناسبية) (70) موظفاً.

أداة الدراسة:

لتحقيق الهدف الرئيس لهذا البحث وهو معرفة إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا ، تم إعداد استمارة استبيان الكتروني لجمع البيانات الأولية من المبحوثين.

الجزء الثاني:

الصيرفة الإسلامية ؛ المفهوم والفلسفة

يتناول هذا الجزء مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف اسلامية وفلسفتها ، والتحديات التي تواجه تطبيقها.

1.2 مقدمة :

تستخدم المصارف التقليدية في تعاملاتها مع العملاء صيغة واحدة هي القرض بفائدة تحت مسميات وصور مختلفة ، أما المصارف الاسلامية فتقدم صيغاً متعددة تتماشى مع الشريعة الإسلامية على أساس البيع و الشراء الحقيقي أي مبادلة المال بسلعة موجودة ، كما يظهر كذلك الفرق بين المصارف الإسلامية و التقليدية ، في كون المصارف الاسلامية تتعامل في حدود الأموال الموجودة لديها ولا توظفها في نشاطات محرمة شرعاً ، بينما لا يلتزم المصارف التقليدية غالبا في تعاملاته بالشريعة الاسلامية ، فضلا عن كونه يتعامل بأكثر من الأموال الموجودة لديه على أساس الفوائد الربوية.

2.2 مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسات مالية ومصرفية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وتمارس أعمالها الاستثمارية والخدماتية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية "(ملتقى الفكر الاسلامي الأول، 2016).

إن إضافة كلمة إسلامية إلى المؤسسة المالية يعني بالضرورة أن تعمل المصارف الاسلامية بناءً على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الاسلامية ، وان تتصف تلك المصارف بخصائص معينة تميزها عن المصارف التقليدية ، والتي تتلخص فيما يلي (الكتاني ،2002 ؛ نعمة ونجم ، 2010 ؛ البحباح وآخرون ،2021):

1- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية ، ولا يقتصر الأمر على الفوائد الربوية.
2- المشاركة في الربح أو الخسارة في كافة المعاملات المصرفية.
3- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.
4- الاستثمار في المشاريع الحلال ،فل يجوز الاستثمار في السلع المحرمة شرعاً.
5- وجود هيئة رقابة شرعية.
6- تقديم منتجات مصرفية لا تقدمها المصارف التقليدية ، كالمضاربة ، والمشاركة ، والمرابحة ، والمزارعة ، والمساقاة ، والمغارسة والاستصناع.

3.2 مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعةً لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحوّل يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحوّل (العطيات ،2007).

4.2 الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية

تعتبر الصيرفة الإسلامية في ليبيا حديثة نسبياً ، حيث أقيم بمدينة طرابلس المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية سنة 2008 ، ولتنظيم عمل هذه المصارف صدر عن المجلس الوطني الانتقالي

الليبي القانون رقم (46) لسنة 2012 الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ، وبهدف التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية ، حاولت بعض المصارف التجارية بتقديم منتجات تتوافق مع المتطلبات الشريعة فيما يتعلق بعقود المرابحة ، بينما تم استثناء مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها ، وقد لوحظ ضعف مستوى أداء تلك المصارف فيما يتعلق بالعنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية (مسعود و محمد ، 2020).

5.2 التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية :

كافحت المصارف الإسلامية منذ إنشائها تطوير معاملات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحول الكامل للصيرفة الاسلامية ، إلا أنها تواجه بعض المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية التي تتعلق بالجوانب المؤسسية والتنظيمية ، بالإضافة إلى الجوانب التشغيلية ، من أهما ما يلي:

1.5.2 التحديات المتعلقة بالجوانب المؤسسية والتنظيمية :

تتلخص أهم التحديات المؤسسية والتنظيمية فيما يلي:

1- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة : من أهم العقبات التي تعترض مسيرة الصيرفة الإسلامية في معظم البلدان الإسلامية مصممة أن القوانين والتشريعات التي تنظم علاقة المصارف التجارية بالمصرف المركزي مثل معدل الاحتياطيات والسيولة النقدية وقيود التمويل قد وضعت عل نمط القوانين الغربية ، والتي لا تلائم المصارف الإسلامية ، وفي ليبيا وعلى الرغم من صدور فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ضمن قانون المصارف المعدل لعام 2012 إلا أنَّ هذا الفصل لم يكن كافياً كي يوضح معالم الطريق أمام المصارف التقليدية التي تم إيقاف المعاملات الربوية عليها، حيث لم ينص هذا الفصل على عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، بل ترك الأمر في يد المصرف المركزي فيما لم ينصّ عليه الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية. (نعمة ونجم ، 2010 ، العاني والقندولي ، 2019)

2- الإطار التنظيمي والمؤسسي المناسب : أن كل نظام له متطلباته المؤسسية والتنظيمية ، والمصارف الإسلامية ليست استثناء عن ذلك ، فالأمر يتطلب فحص الوظائف التي تؤديها المؤسسات المالية في الإطار التقليدي ، وينبغي بذل محاولات لتعديل تلك المؤسسات لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية ، أو إنشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة.

3- الإطار الرقابي : إن الإشراف على المصارف الإسلامية لا يقل أهمية عن الإشراف على المصارف التقليدية ، في الوقت الحاضر ، يعد عدم وجود إطار إشرافي فعال أحد نقاط الضعف في النظام السائد ، في معظم البلدان توضع المصارف الإسلامية تحت إشراف المصرف المركزي للبلد وتُعطى نفس المعاملة التي تُعطى المصارف التجارية التقليدية ، وتصدر بعض الدول قانوناً خاصاً بالمصارف الإسلامية لتنظيم عمليات المصارف الإسلامية المحددة وعلاقتها بالمصرف المركزي ، يصدر البعض الآخر قوانين تضع القواعد العامة لعمليات المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية ، وتخضع المصارف المركزية المصارف الإسلامية لنفس الضوابط والشروط واللوائح التي تطبقها على المصارف القائمة على الفائدة ، ومع ذلك هناك بعض العوامل التي تتطلب معاملة المصارف الإسلامية على أسس مختلفة ، فيما يلي بعض هذه العوامل (Munawar et al ,1998):

أ- يتعين على المصارف الإسلامية مثل جميع المصارف التجارية الأخرى ، الاحتفاظ ببعض ودائعها لدى المصارف المركزية ، عادة ما تدفع المصارف المركزية فائدة على الودائع التي لا تستطيع المصارف الإسلامية قبولها ، هناك حاجة إلى بديل لضمان حصول المصارف الإسلامية على عائد عادل على ودائعها لدى المصارف المركزية.

ب-تعمل المصارف المركزية كمقرض الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض في أوقات أزمة السيولة، على الرغم من أن معظم المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف المصرف المركزي ، إلا أنها لا تستطيع الاستفادة بشكل مشروع من مثل هذا التسهيل لأن مثل هذه الأموال تقدم عادة على أساس الفائدة.

ج-تهدف الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع لدى المصارف التقليدية إلى تلبية عمليات السحب المحتملة، والتي تختلف معدلاتها بين الودائع تحت الطلب والادخار والودائع

لأجل ، قد ينطبق هذا إلى الحد نفسه فقط في حالة الودائع تحت الطلب من المصارف الإسلامية.

د- في الدول التي يجري فيها المصرف المركزي عمليات السوق المفتوحة ، لا تستطيع المصارف الإسلامية المشاركة في هذه العمليات بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للسندات ، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية مقيدة بالاستثمار في الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة ، وهذا يضفي صلابة في هيكل الأصول.

هـ-إن عدم فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي قد يكون مسؤولاً بشكل جزئي عن سياسات المصارف المركزية غير الملائمة تجاه المصارف الإسلامية ، وهذا ينطبق بشكل خاص على المشاركة والمضاربة في تمويل الديون ، حيث يعتبر منح القرض من قبل المصرف نشاطاً لمرة واحدة بغض النظر عن حجم القرض ، في حين تستمر مشاركة المصارف إسلامية في المشاركة والمضاربة من الأنشطة الجارية ، طالما أن المشروع الممول قيد التشغيل ، وسيترتب على ذلك آثار هامة على إعداد التقارير ومراقبة وتنظيم المصارف الإسلامية من قبل المصارف المركزية.

و- لا يتضح في بعض الأحيان لدى منظمو المصارف المركزية الدور الدقيق للهيئات الشرعية ، حيث يُعتقد أن هذه الهيئات قد تتدخل في قرارات المصارف فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية مثل متطلبات الاحتياطي ، وعمليات السوق المفتوحة ، وسيكون من المرغوب فيه تحديد الدور الدقيق للهيئات الشرعية وأخذ محافظي المصارف المركزية إلى الثقة (Munawar et al ,1998 ؛ نعمة ، نجم ، 2010).

4- المصارف التجارية التقليدية لديها معايير محاسبية مماثلة ، حيث تقوم المصارف المركزية بنشر ميزانياتها المجمعة حسابات الأرباح والخسائر المجمعة وتشرف عليها بانتظام ودون صعوبة ، في المقابل فإن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يذهب إلى الحد الذي يجعل أية مقارنة بين ميزانياتها العمومية أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة ، علاوة على ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في الميزانيات العمومية أو بيانات الأرباح والخسائر ليست محددة بدقة ، ومع ذلك خلال السنوات القليلة الماضية تم إحراز بعض التقدم

للتغلب على هذه المشكلة من أجل إدخال التوحيد في الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ، وبتوجيه من المصرف الإسلامي للتنمية أنشأت بعض المصارف الإسلامية منظمة تسمى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting & Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) (Munawar et al ,1998).

5- نقص مؤسسات التمويل طويل الأجل : في جميع الأعمال التجارية هناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل ، في النظام التقليدي يتم توفير ذلك من خلال السندات والأسهم طويلة الأجل ، يتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل أسواق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى عامة الناس ، فإن أهم مصدر لهذه الاستثمارات طويلة الأجل هي المصارف الاستثمارية والصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد ، وحيث أن المصارف الإسلامية لا تتعامل مع السندات بفائدة ، لذلك فإن حاجتهم إلى أسواق الأسهم أعلى من ذلك بكثير ، يمكن الإشارة هنا إلى أنه حتى في التمويل التقليدي ، هناك اتجاه متزايد نحو استخدام الأسهم كمصدر لتمويل الأعمال (Munawar et al ,1998 ؛ 0000,????).

6- تأسيس الأسواق المالية الثانوية المنظمة ، حيث يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية ، تستثمر المصارف التجارية في الأصول المالية قصيرة الأجل للغاية ، والتي يمكنها تحويلها إلى نقد بسرعة كبيرة بتكلفة تحويل ضئيلة ، هناك عدة مكونات لسوق مالي ثانوي الأوراق المالية ، والتجار ، والمؤسسات المالية ، أنواع مختلفة من الأصول المالية مثل الأوراق المالية والسندات والأسهم والسندات والأوراق التجارية هي الأدوات المالية ، البنوك التجارية ومصارف الاستثمار وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار وما إلى ذلك هي المؤسسات المالية ، ثم هناك عدد كبير من المشترين والبائعين الذين يتعاملون في هذه الأوراق المالية ، عدم وجود سوق ناضج قادر على استيعاب أدوات التمويل الإسلامي في ليبيا يعدُّ سبباً من الأسباب التي تعيق عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (Munawar et al ,1998 ؛ العقول ، 2011 ؛ العاني والقندولي ،2019).

7- الحاجة إلى سوق لإيداع الأموال على المدى القصير ، توجد معظم المصارف الإسلامية ككيانات منفردة ، لا تُستمد قوة الخدمات المصرفية التجارية من المؤسسات الفردية، ولكن من خلال جمع جميع المصارف معاً ، المعاملات بين البنوك بين المصارف الإسلامية ضئيلة للغاية لأن عدد البنوك الإسلامية في معظم البلدان ضئيل للغاية ، إن تطور الأصول المالية قصيرة الأجل التي قد تحتفظ بها المصارف الإسلامية وتتعامل معها فيما بينها سيقطع شوطاً طويلاً نحو جعل سوق المال الإسلامي حقيقة واقعة.

2.5.2 التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية: الجوانب التشغيلية

تواجه الصيرفة الاسلامية عدد من التحديات التشغيلية تتلخص في النقاط التالية:

1- الهندسة المالية : كما تشير الكلمة إلى فن تصميم المنتجات المالية لتلبية احتياجات وأذواق المستخدمين فيما يتعلق بالمخاطر وتاريخ الاستحقاق والعائد ، ونتيجة لذلك أصبحت الأسواق المالية أكثر تطوراً وتنافسية من أجل استغلال بيئة السوق المتغيرة بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة ، فإن الهندسة المالية والابتكار أمران ضروريان ، حتى الآن كانت الأدوات المالية الإسلامية مقصورة بشكل أساسي على الأنماط الكلاسيكية التي تم تطويرها منذ قرون ، تم تطويرها لتلبية احتياجات تلك المجتمعات ، في حين أنها قد تكون بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة للعقود الإسلامية المعاصرة ، فلا يوجد سبب لتكون مقتصرة على تلك العقود فقط ، في ضوء مبادئ المصلحة والاستحسان ، فإن "نهج الاحتياجات" في الهندسة المالية أمر مرغوب فيه ، بالطبع ضمن المبادئ المعروفة للتمويل الإسلامي ، و بشكل عام لا يجوز بيع أي شيء ليس في حوزة المرء ، أما في حالة السلام فقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم هذا البيع بسبب "حاجة" الناس، لكنه وضع قواعد واضحة لحماية مصالح الطرفين ، وحيث أن الاحتياجات المالية لكل من الأفراد والشركات تغيرت ، لذا صمم المهندسون في مجال التمويل الحديث عدة طرق جديدة مثل الرهون العقارية والخيارات والمشتقات والتحوط وخطط معاشات التأمين وبطاقات الائتمان وما إلى ذلك ، لتلبية تلك الاحتياجات يجب علينا فحص الاحتياجات التي يتم تلبيتها بواسطة هذه الأدوات ، فإذا كانت الاحتياجات حقيقية (من الناحية الإسلامية) ، فإن الأمر يتطلب إما تكييفها لأغراضنا أو ابتكار بدائل إسلامية لها (Munawar et al ,1998 ؛ الموسوي وجواد ،2009).

2- مسائل تأهيل ودور هيأت الرقابة الشرعية ، بسبب البعد الديني للصيرفة والتمويل الإسلامي ، لا يمكن اعتماد أي منتج جديد حتى يتم إجازته من قبل علماء الشريعة حتى بعد وضع منتج جديد قيد الاستخدام ، فإن التدقيق الشرعي لعمليات المؤسسات المالية مهم جدًا لضمان توافق الممارسة الفعلية مع متطلبات الشريعة ، هذا مهم ليس فقط لأسباب دينية ولكن أيضًا لاعتبارات تجارية بحتة لأن عملاء المصارف الإسلامية لن يثقوا في عملياتهم ما لم يبرئ علماء الشريعة أنشطتهم ، في هذه الخلفية ، تصبح تأهيل خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات مهمة للغاية ، وتتلخص أهم التحديات المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية في النقاط التالية (Munawar et al ,1998 ؛ نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ،2011 ، البحباح وآخرون ، 2021):

أ- تمتلك جميع المصارف الإسلامية تقريبًا هيئات شرعية خاصة بها ، وعلى الرغم من توفر التأهيل الشرعي إلا أن هؤلاء العلماء بالكاد تحصلوا على تدريب رسمي في التمويل الحديث ، وعلى الرغم من أنهم يستخدمون عدداً من الطرق للحصول على المعلومات الأساسية اللازمة قبل إصدار الفتوى ، ومع ذلك فإن الوضع بعيد عن أن يكون مثالياً ، كما يمكن لأي مشارك في ورش العمل واجتماعات الأكاديميات الفقهية أن يلاحظ أن التفاعل بين علماء الفقه وخبراء الاقتصاد والتمويل الحديث لا يسير دائماً بسلاسة.

ب- هناك مسألة أخرى مهمة تتعلق بالهيئات الشرعية وهي تحديد دورها بالضبط ، فقد أثيرت أسئلة حول استقلالية وصلاحيات هذه الهيئات ، فالإشراف بحكم تعريفه يعني الاستقلالية والاستقلالية في صنع القرار ، علاوة على ذلك يمكن للهيئات الشرعية في المصارف المختلفة أن تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة قد تثير الشكوك في أذهان العملاء ، فالحد الأدنى من معايير الشريعة لكل نوع من العقود الصادرة عن هيئة مستقلة سيقطع شوطًا طويلاً لتأكيد للعملاء "التوافق مع الشريعة" لهذه العقود بالإضافة إلى العمليات الفعلية ، وقد أصبحت هذه الحاجة أكثر أهمية في أعقاب دخول العديد من المصارف الغربية في الصيرفة الإسلامية.

3- التدريس والتدريب والبحث هي الأدوات اللازمة لتطوير أي تخصص ، وهذا ينطبق بشكل أكبر على تخصص مثل الصيرفة والتمويل الإسلامي ، والذي لا يزال ناشئاً ، حيث أن هناك نقص خطير في العلماء الذين يمتلكون حتى معرفة عملية بكل من الفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل

الحديث ، وبالمثل فإن العديد من مديري المصارف الإسلامية ليسوا مدربين جيدًا على استخدام أساليب التمويل الإسلامية (نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ،2011 ، العاني والقندولي ،2019 ؛ البحباح وآخرون ، 2021).

4- الافتقار إلى وجود تمويل مبني على تقاسم الأرباح ، فالمعاملات المالية الإسلامية نوعان ، يعتمد أحدهما على رسوم ثابتة على رأس المال والآخر يعتمد على تقاسم الأرباح ، كلا النوعين يوفران التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية، في حين أن المعاملات المالية التقليدية تستند إلى إقراض واقتراض الأموال مقابل رسوم ثابتة (فائدة) (Munawar et al ,1998).

5- تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، فقد حققت المصارف الإسلامية نجاحاً هائلاً في تعبئة الودائع في الماضي ، ومع ذلك سوف يتطلب الأمر جهودًا أكثر شدة للحفاظ على معدل نمو متواضع نسبياً في المستقبل ، يجب أن ندرك أن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء ، كان العديد منهم يحتفظون بمدخراتهم في المصارف التقليدية دون أخذ أي فائدة ، أو الاحتفاظ بالنقود خارج المصارف (Munawar et al ,1998).

6- المنافسة : حتى الآن تتمتع المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة من احتكار للموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية، هذا الوضع سوف يتغير بسرعة ، حيث إن أحد التطورات المهمة في الخدمات المصرفية الإسلامية في السنوات القليلة الماضية هو دخول بعض المصارف التقليدية في تلك السوق ، ففي العديد من البلدان الإسلامية تقدم العديد من المصارف التجارية خدمات مصرفية إسلامية (Munawar et al ,1998 ؛ الموسوي وجواد ،2009).

7- العولمة : من المتوقع أن تزداد المنافسة من المصارف التقليدية في المستقبل القريب بسبب العولمة ، تشير العولمة إلى الترابط الاقتصادي المتزايد بين البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة حجم وتنوع المعاملات عبر الحدود في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال الدولية وأيضًا من خلال الانتشار السريع والواسع النطاق للتكنولوجيا ، بسبب التحرير ، تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة ، وهذا يفرض فرصاً وكذلك تحديات أمام المصارف الإسلامية (Munawar et al ,1998 ؛نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ،2011).

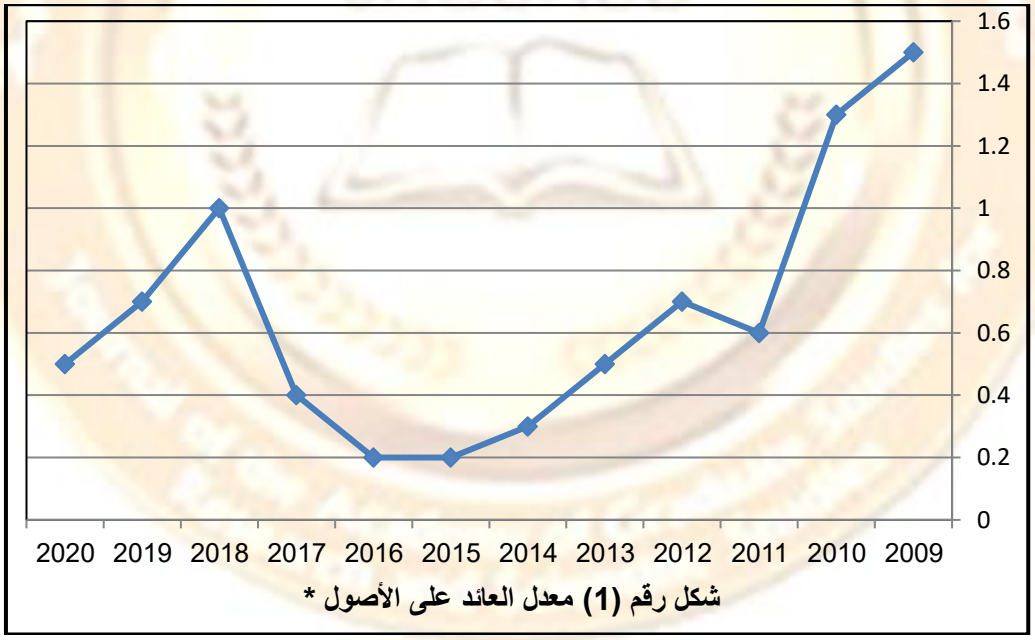
الجزء الثالث :

الجانـــب العملي للدراســـــــــــة

تتناول هذا الجزء من الدراسة الجانب العملي ويشمل مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بشكل عام ، بالإضافة إلى أداة تجميع البيانات الأولية ، والتحليلات الإحصائية ، والنتائج، والتوصيات.

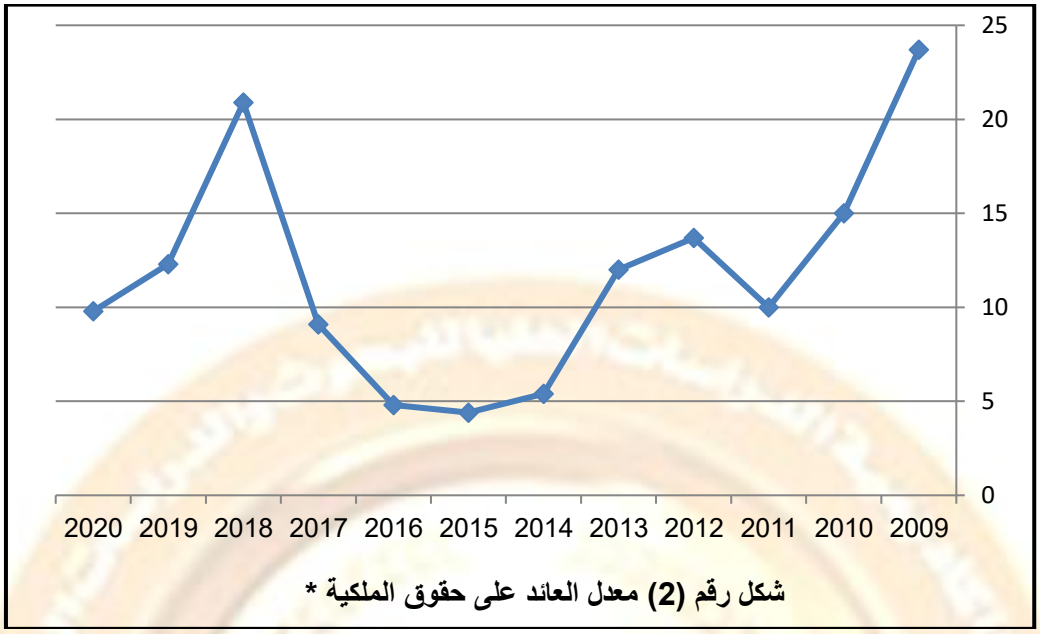
1.3 مؤشرات الأداء المالي :

يبين الشكل التالي رقم (1) معدل العائد على الأصول ، أما الشكل رقم (2) فيبين معدل العائد على حقوق الملكية بالمصارف التجارية الليبية:



شكل رقم (1) معدل العائد على الأصول *

أعدت بواسطة الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، 2020.



شكل رقم (2) معدل العائد على حقوق الملكية *

أعدت بواسطة الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، 2020.

ومن خلال ما في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنتي (2016) و (2020) ، يلاحظ أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا قد شهد ارتفاعا خلال السنوات (2009 : 2012) نتيجة لعدة أسباب منها دمج مصرفي لأمة والجمهورية في مصرف واحد ، وكذلك زيادة رؤوس أموال بعض المصارف التجارية ، بينما شهد معدل العائد على الأصول انخفاضاً ملحوظاً حلال السنوات (2013 : 2016) ، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية ، إلا أنه خلال العام 2018 تحسن معدل الربحية بشكل كبير، الزيادة في الأرباح في عامي 2018 و 2019 جاءت نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك الرفع من أسعار الخدمات المصرفية عموماً ، وفي عام 2020 انخفضت مؤشرات الربحية ليبلغ معدل العائد إلى إجمالي الأصول نحو 0.5% ، وبلغ معدل العائد إلى حقوق الملكية نحو 9.8% ، هذه النتائج تظهر أن الأداء المالي للمصارف التجارية قد انخفض بشكل ملحوظ بعد ايقاف التعامل بالفوائد الربوية ، وعلى ما يبدو فإن هناك تحديات تواجه التحول نحو الصيرفة الإسلامية ، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليه فيما تبقى من الجانب العلمي.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

2.3 تجميع البيانات :

تم تجميع البيانات الأولية بواسطة استمارة استبيان أرسلت إلى عينة طبقية تناسبية من المبحوثين بالمصارف التجارية الليبية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية وهي : الجمهورية ، الوحدة ، الصحاري، شمال إفريقيا ، المصرف التجاري الوطني ، المصرف الاسلامي الليبي ، مصرف ليبيا المركزي ، بلغ عددها (76) استمارة استبيان صالحة للتحليل ، وصنفت الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي .

3.3 تحليل البيانات :

لتحليل البيانات التي تم تجميعها لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة الاختبارات الإحصائية وذلك بعد مراجعة هذه البيانات وترميزها كما يلي :-

1.3.3 اختبار الثبات والصدق :

تم استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان ، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها ، وفي هذه الدراسة تم إجراء اختبار " ألفا كرونباخ " للفقرات المتعلقة بكل فرضية فرعية ، ويبين، والجدول رقم (1) الإجابات المتحصل:-

جدول رقم (1): اختبار الثبات والصدق

م	البيـــــــــــان	قيمة *Alpha*	التعليق
1	الفرضية الفرعية الأولى	0.813	مقبولة إحصائياً
2	الفرضية الفرعية الثانية	0.823	مقبولة إحصائياً

يلاحظ من الجدول أعلاه بأنه قد تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ مقبول ، حيث كانت جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها مقبولة إحصائياً ، وتدل على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده ، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب ثبات مقبولة إحصائياً.

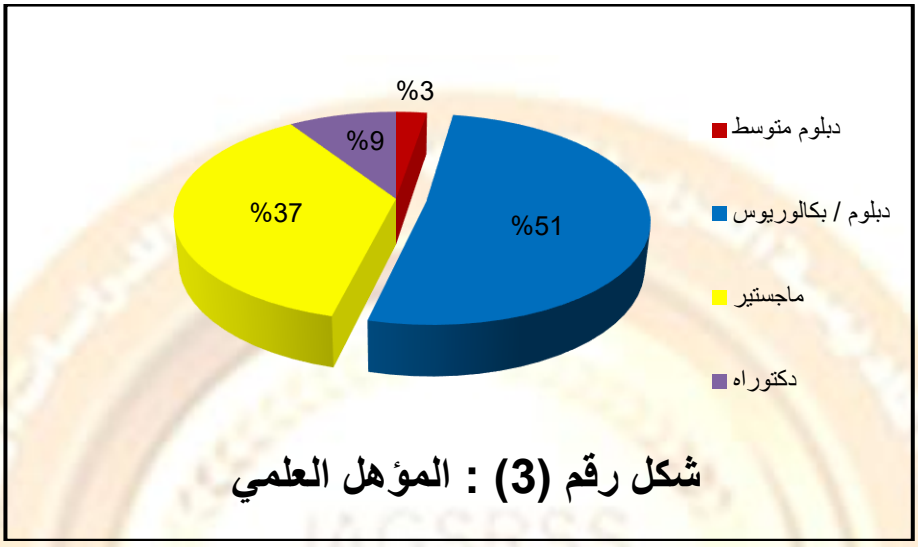
2.3.3 اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف التعرف ما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا ، وما يناسبها من الاختبارات المعلمية ، فقد تم استخدام اختبار (**One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test**) ، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (**P-Value**) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ، وبالتالي نستطيع القول أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

3.3.3 التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية

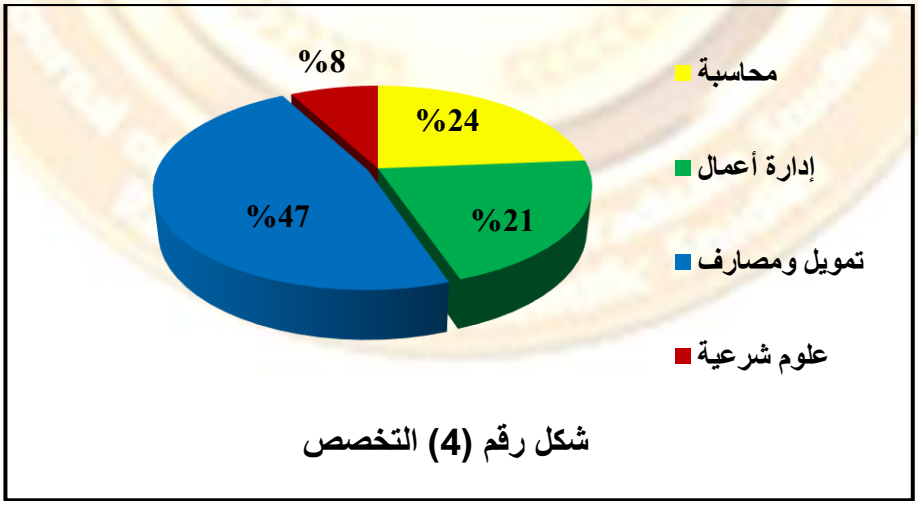
بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة ووصفها والتحقق من إدراكهم لموضوع الاستبيان ، فقد تم تحليل البيانات الديموغرافية للمبحوثين كما هو مبين الأشكال التالية :



شكل رقم (3) : المؤهل العلمي

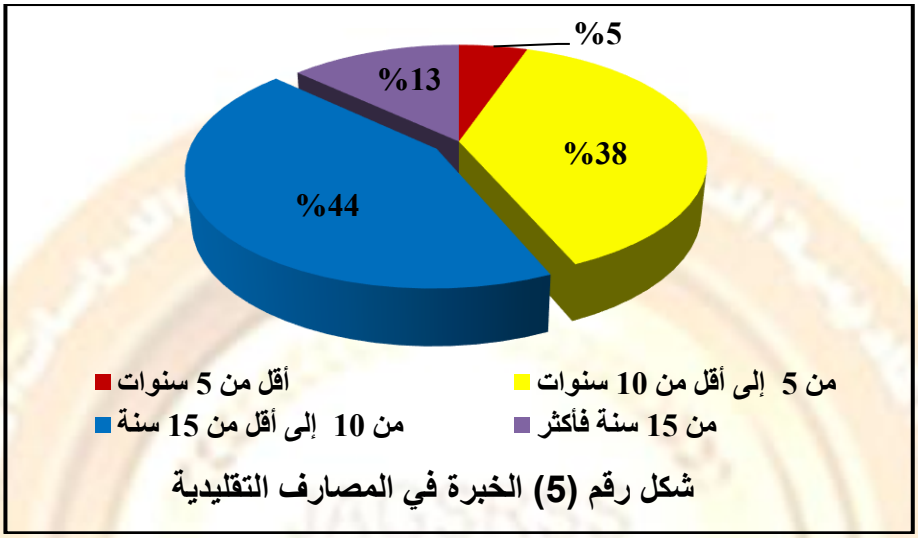
يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ويتضح أن (37%) من المبحوثين حاصلين على درجة الماجستير ، في حين أن (9%) منهم يحملون مؤهل الدكتوراه ، ويعد هذا دليل على التأهيل العلمي لعينة الدراسة.

أما الشكل التالي فيبين التخصص العلمي للمبحوثين :



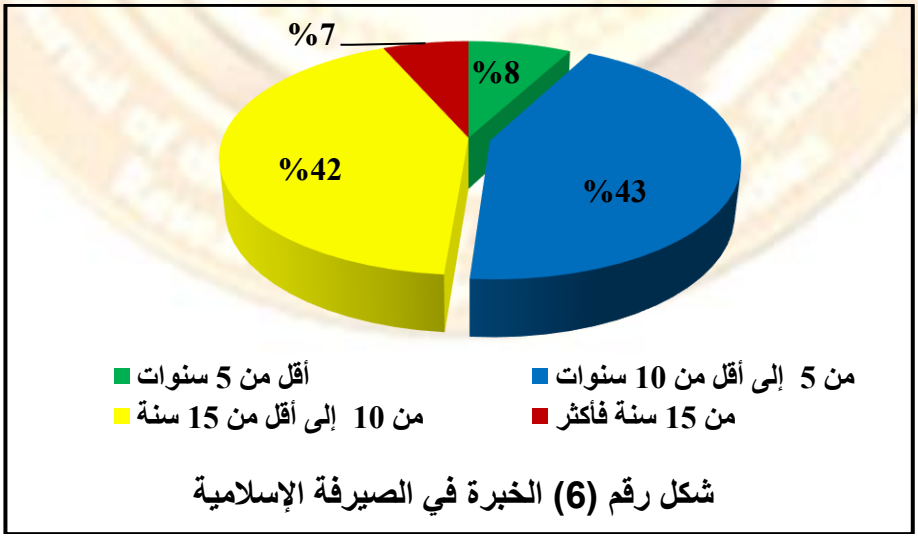
شكل رقم (4) التخصص

يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي ، ويتضح أن (47%) المبحوثين متخصصين في التمويل والمصارف ، والبقية متخصصين في مجالات المحاسبة وإدارة الأعمال والتمويل. أما الشكل التالي يبين توزيع المبحوثين حسب الخبرة في المصارف التقليدية:



شكل رقم (5) الخبرة في المصارف التقليدية

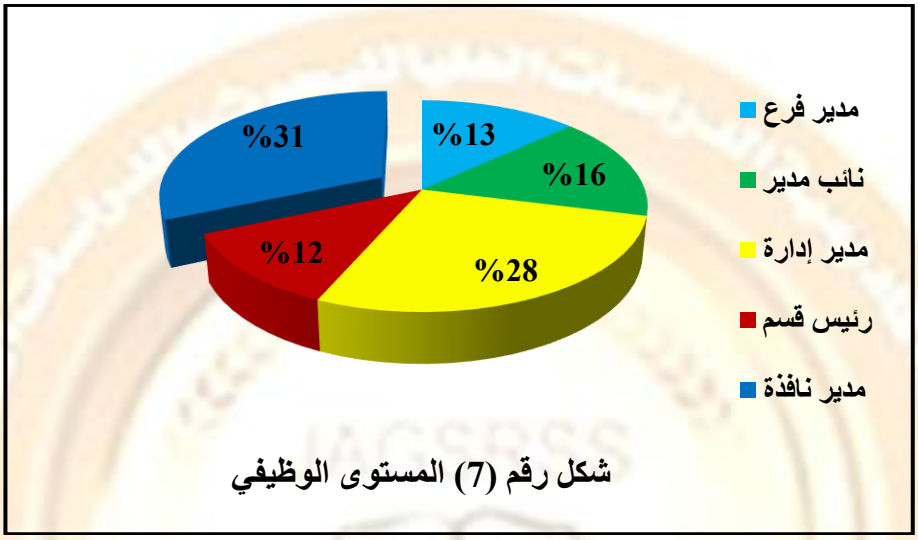
يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في المصارف التقليدية ، ويتضح أن أغلب المبحوثين لديهم خبرة عملية مناسبة ، أما الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ، فتظهر من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (6) الخبرة في الصيرفة الإسلامية

يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في مجال الصيرفة الاسلامية ، ويظهر أن (42%) لديهم خبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ما بين 10 و15 سنة ، وهذه النتيجة تؤيد أن الصيرفة الإسلامية حديثة نسبياً.

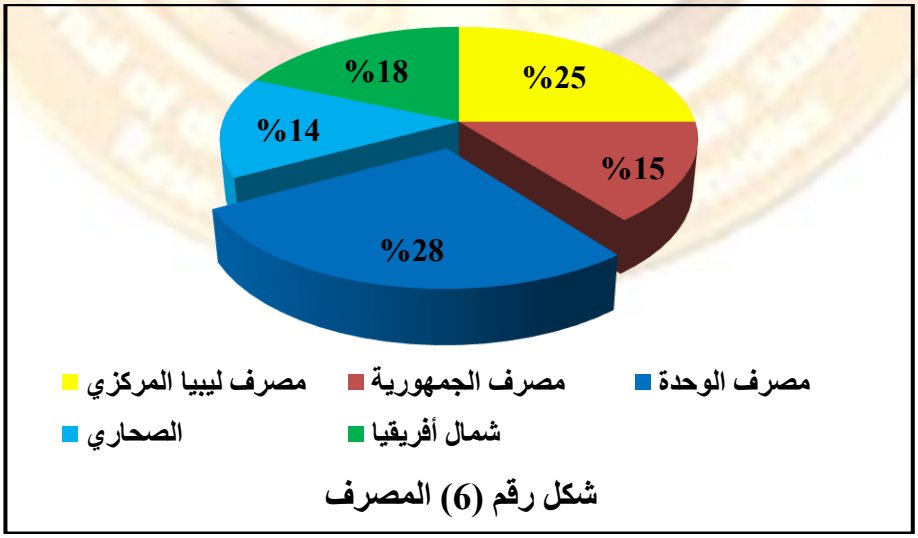
ويظهر الشكل التالي توزيع المبحوثين حسب المستوى الوظيفي:



شكل رقم (7) المستوى الوظيفي

يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي بالمصارف التجارية الليبية التي لديها فروع أو نوافذ إسلامية ، ويتضح أن (28%) منهم على وظيفة مدير إدارة ، في حين أن (29%) منهم مدراء أو نواب مدراء للفروع.

أما الشكل التالي فيظهر المصارف التي شملتها الدراسة ، وذلك على النحو التالي:



شكل رقم (6) المصرف

يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المصرف ، ويتضح أن (28%) منهم بمصرف الوحدة، وهذا يعكس حجم الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها للعملاء ، والباقي موزع على المصارف الأخرى.

بشكل عام يتضح أن معظم المبحوثين لديهم تأهيل علمي وتخصص مناسب ويشغلون وظائف تنفيذية واستشارية ، كما أن لديهم خبرة طويلة نسبياً ، وهذا يعطي مؤشراً على استيعاب المبحوثين للفقرات الواردة في الاستبيان .

4.3.3 التحليل الإحصائي للبيانات اللازمة لاختبار الفرضيات.

لغرض اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 تم تحليل البيانات الأولية من خلال اختبارات الإحصاء الوصفي والأحصاء الاستدلالي كما يلي :-

وفقاً لنتائج اختبارات الإحصاء الوصفي يتم قبول الفرضية إذا كان المتوسط الحسابي (3.0) أو أكثر ، بينما يتم رفضها إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (3.0) ، كما يتم تعميم نتائج العينة وفقاً لنتائج الاحصاء الاستدلالي إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والعكس صحيح ، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية :-

1-فرضية العدم الفرعية الأولى : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية.

جدول رقم (2): الفقرات المتعلقة بالتحديات المؤسسية والتنظيمية

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.1	الإطار المؤسسي والتنظيمي للمصارف القائمة حالياً قائم على أساس تقليدي ولا يراعي المسائل الشرعية.	4.62	0.610
2.1	التشريعات تحتوي على أحكام تضيق نطاق أنشطة المصارف الإسلامية.	4.70	0.517
3.1	ضعف الإطار الإشرافي من قبل الهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية.	4.72	0.580
4.1	لا تستطيع المصارف الإسلامية قبول الفائدة على ودائعها لدى المصرف المركزي كما هو الحال مع المصارف التقليدية (عدم وجود بديل).	4.67	0.598

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5.1	تُعد المصارف المركزية الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض مقابل فائدة ، لذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة مثل هذا التسهيلات.	4.67	0.598
6.1	بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للأوراق المالية ، فإن المصارف الإسلامية مقيدة بحقيقة أن الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة غير لا تتعامل بها.	4.75	0.569
7.1	الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.	4.75	0.569
8.1	تستثمر المصارف التجارية التقليدية في الأصول المالية قصيرة الأجل من خلال أسواق المال الثانوية ، هذا الأمر غير متاح للمصارف التجارية بسبب الفائدة.	4.79	0.471
	إجمالي الفقرات	**4.708**	**0.373**

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لكافة الفقرات يدل على قبول تلك الفقرات ، وهذا ما يؤيده المتوسط الحسابي لكافة الفقرات ، كما أن الانحراف المعياري يدل على عدم تشتت البيانات ، ويظهر الجدول التالي اختبار الفرضية الأولى.

جدول رقم (3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

فرضية العدم الفرعية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجات الحرية
لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية	4.708	0.373	40.031	0.000	75

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي (4.708) والانحراف المعياري (0.373) ، وأن مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05) ، عليه فإننا نرفض فرضية العدم الفرعية الأولى ، ونقبل الفرضية البديلة التي نصها **(تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية).**

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية كما يلي :-

جدول رقم (4): الفقرات المتعلقة بالنواحي التشغيلية

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.2	الأدوات المالية الإسلامية مقتصرة على أنماط تقليدية التي تم تطويرها منذ عقود.	4.67	0.681
2.2	تواضع خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات من نواحي تمويلية واستثمارية وشرعية.	4.66	0.579
3.2	استقلالية وصلاحيات الهيئات الشرعية ، بالإضافة إلى أن تلك الهيئات بالمصارف المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة.	4.71	0.585
4.2	ضعف مستوى التدريس والتدريب والبحث في مجالات الصيرفة والتمويل الإسلامي والذي لا يزال ناشئاً.	4.68	0.571
5.2	تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، حيث إن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء.	4.79	0.471
6.2	المنافسة من قبل المصارف التقليدية التي بدأت بفتح نوافذ إسلامية ، سيترتب عليه منع احتكار الموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية.	4.72	0.580
7.2	تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة نتيجة للعولمة ، وهذا يفرض فرصاً وتحديات أمام المصارف الإسلامية.	4.68	0.616
	إجمالي الفقرات	**4.703**	**0.407**

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي إلى قبول معظم المبحوثين لتلك الفقرات ، كما يشير الانحراف المعياري لكل فقرة ولإجمالي الفقرات إلى عدم تشتت البيانات.

تم استخدام اختبار (One sample T- test) لاختبار الفرضية الثانية كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (5) : نتائج اختبار (One sample T- test) للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجات الحرية
لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.	4.703	0.407	36.395	0.000	75

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي (4.703) والانحراف المعياري (0.407) ، وأن مستوى الدلالة أنه لما كان مستوى الدلالة المحسوب يقترب من الصفر ، وهي أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05) ، عليه فإننا نرفض الفرضية العدم ، ونقبل الفرضية البديلة التي نصها : **تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.**

3.2نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو الآتي : –

1- تواجه المصارف الاسلامية في ليبيا تحديات مؤسسية وتنظيمية ، وتتلخص أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

أ- الإطار المؤسسي والتنظيمي للمصارف القائمة حالياً قائم على أساس تقليدي ولا يراعي المسائل الشرعية.

ب-القوانين التجارية والمصرفية تحتوي على أحكام تضيق نطاق أنشطة المصارف الإسلامية.

ج- ضعف الإطار الإشرافي من قبل الهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية.

د- لا تستطيع المصارف الإسلامية قبول الفائدة على ودائعها لدى المصرف المركزي كما هو الحال مع المصارف التقليدية (عدم وجود بديل).

ه- تُعد المصارف المركزية الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض مقابل فائدة ، لذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة مثل هذا التسهيلات.

و- بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للأوراق المالية ، فإن المصارف الإسلامية مقيدة بحقيقة أن الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة غير لا تتعامل بها.

ز – الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.

ح– تستثمر المصارف التجارية التقليدية في الأصول المالية قصيرة الأجل من خلال أسواق المال الثانوية ، هذا الأمر غير متاح للمصارف التجارية بسبب الفائدة.

2– تواجه المصارف الاسلامية في ليبيا تحديات تشغيلية ، وتتلخص أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

أ- الأدوات المالية الإسلامية مقتصرة بشكل أساسي على أنماط تقليدية التي تم تطويرها منذ عقود.

ب- تواضع خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات من نواحي تمويلية واستثمارية وشرعية.

ج- استقلالية وصلاحيات الهيئات الشرعية ، بالإضافة إلى أن تلك الهيئات بالمصارف المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة.

د- ضعف مستوى التدريس والتدريب والبحث في مجالات الصيرفة والتمويل الإسلامي والذي لا يزال ناشئاً.

ه- تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، حيث إن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء.

و- المنافسة من قبل المصارف التقليدية التي بدأت بفتح نوافذ إسلامية ، سيترتب عليه منع احتكار الموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية.

ز – تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة نتيجة للعولمة ، وهذا يفرض فرصاً وتحديات أمام المصارف الإسلامية.

4.1 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها ، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي :

1- تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الاسلامي والرقابة الشرعية .

2- تحديث وتعديل التشريعات فيما تعلق بالصيرفة الاسلامية.

3- تعزيز العمل المصرفي الاسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الاسلامية في إطار المنافسة العادلة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- البحباح ، عبدالرحمن رمضان ؛ فوزية ، إيكايونيا ؛ غزالي ، محمد لطائف (2021) : **الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية :دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي** ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد (8) ، العدد (1) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/10/15 :
www.eps.misuratau.edu.ly

2- الصقع ، محمد سالم ؛ التائب ، عادل عبدالسلام (2017) : **معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية: من وجهة نظر موظفي المصارف** ، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زليتن ، ليبيا ، المجلد (14) ، العدد (28).

3- العاني ، أسامة عبدالمجيد ؛ القندولي ، أمجد أحمد خليفة (2019) : **إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا** ، مجلة بيت المشورة ، العدد(11) دولة قطر ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/18 :
https://www.researchgate.net/publication/337761016_amkanyt_thwl_almsarf_altqlydyt_aly_msarf_aslamyt_fy_lybya

4- العطيات، يزن خلف سالم (2007) :**تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، (أطروحة دكتوراة منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية.

5- العقول ، محمد علي (2011) : **المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية** ، المؤتمر الدولي الأول ؛ صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي ، تنظيم معهد الدراسات الاسلامية ، جامعة آل البيت ، عمان ، الأردن ، خلال الفترة 5-6 أبريل 2011 ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17.
https://www.researchgate.net/publication/292514441_almwqat_walthdyat_alty_twajh_almsarf_alaslamyt

6- الكتاني ، عمر (2002) : دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية ، مجلة الإسلام وقضايا العصر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

7- كريم ، سالم إمحمد (2015) : **واقعية تبني أدوات التمويل الإسلامي بالمصارف المتخصصة الليبية: دراسة فاحصة لبعض التجارب العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية** ، مجلة المعرفة ، جامعة الزيتونة ، ترهونة ، ليبيا ، العدد (1) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17:

8- محمد ، على صالح أحمد ؛ النعاس ، حاتم عبدالرزاق أبو عجيلة (2017) : **التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية** ، مجلة جامعة الزيتونة ، جامعة الزيتونة ، ترهونة ، ليبيا ، العدد (22) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17:

9- مسعود، محمد خليفة أحمد ومحمد، مصطفى عمر (2020) **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المجلد (3) العدد ()13 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا.

10-المغربي ، عبدالحميد عبدالفتاح (2004) : **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية** ، البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة المملكة العربية السعودية ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/22:

11-الملتقى الفكر الاسلامي الأول (2016) ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة.

12-الموسوي ، حيدر يونس ؛ جواد ، كمال كامل (2009) : **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل(2)** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، مجلد (11) ، العدد (4).

13-نعمة ، نغم حسين ؛ نجم ، رغد محمد (2010) : المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، كلية الاقتصاد والإدارة.

14-تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، و2020.

المراجع الأجنبية:

1- Naveed, Ahmed Lone (2015)**: Problems and Challenges Facing Islamic Banking**, https://www.researchgate.net/publication/290436019_Problems_and_Challenges_Facing_Islamic_Banking

2- Munawar, Iqbal; Ausaf Ahmad and Tariqullah Khan (1998): **Challenges Facing Islamic Banking,** Islamic Development Bank Islamic Research and Training Institute, Islamic Economy Legal Deposit No. 2282/19 ISBN: 9960-32-065-0 http://eprc.sbu.ac.ir/File/Book/Challenges%20Facing%20Islamic%20Banking_46947.pdf

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

استخدام المؤشر الرقمي المعدل لتقدير ملائمة التربة لإنتاج المحاصيل الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (القيقب) الجبل الأخضر، ليبيا

د. يوسف فرج عبدالرحمن[1]
yousef.abdalrahman@omu.edu.ly

د. حمد محمد موسى[2]
algalazy@yahoo.com

[2،1] كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

الملخص:

ان ملائمة الاراضي للمحاصيل الزراعية من الامور الهامة لعملية التنمية المستدامة، لذلك كان لابد من وجود طرق واساليب ملائمة خاصة بكل منطقة على حدة. ومنها جاءت فكرة هذا البحث التي تقوم على تطبيق المعادلة الرقمية المعدلة في منطقة القيقب باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للخروج بنتائج يمكن استخدامها كقاعدة بيانات منهجية تطبق في عدة مناطق مشابهة لمنطقة الدراسة. حيث قامت هذه الدراسة بمقارنة عدة منهجيات لتقييم ملائمة الأرض للمحاصيل الزراعية ومنها منهجية الفاو والمنهجية الرقمية المعدلة بالإضافة لمنهجية البرنامج الحاسوبي (MicroLEIS).

تمت في هذه الدراسة تحديد 17 قطاع لإيجاد المعوقات التي تحد من ملائمة الأراضي للمحاصيل، في محاولة لاستنتاج مدى مراعاة معايير التنمية المستدامة وتحديد الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال نوع المحصول الملائم من خلال التعرف على الخصائص الفيزيائية والكيميائية لكل عينة على حدة ورسم خرائط التوزيع المكاني لكل خاصية ودمجها.

من خلال هذه الدراسة تم تقييم كل المحاصيل الموجودة حاليا ومقارنتها مع المحاصيل المستنتجة من الخرائط المعتمدة على خصائص الأرض. وجدت الدراسة ان بعض المحاصيل مثل محصول القمح والبرسيم والبطاطا وقليل من اشجار الزيتون متواجدة في منطقة الدراسة مع غياب لباقي المحاصيل المستنتجة من الدراسة. خلصت الدراسة الى ان أكثر

المعوقات انتشراً وتأثيراً على وجود المحاصيل هو pt المتمثل في قوام وعمق التربة ويصنف هذا المعوق من الدرجة الثانية الى الخامسة مع وجود معوق اخر وهو c نسبة كربونات الكالسيوم $Caco_3$. مع تأثير قليل جدا للمعوقات الأخرى مثل الصوديوم المتبادل وحالة الصرف وتطور قطاع التربة. واستنتجت الدراسة على انه يجب تخصيص أكبر المساحات لمحاصيل البطاطا بمساحة قدرها 259 هكتار واقلها للقمح والشعير بمساحة 85.7 هكتار والزيتون بمساحة 96.4 هكتار. كما تم استنتاج عدم وجود للأراضي المثالية والجيدة جدا S1 وS2 مع وجود مساحات كبيرة للأراضي الجيدة S3 ومتوسطة الجودة S4، وكانت اقل المساحات للأراضي S5 غير الجيدة والغير صالحة حسب المعايير المستخدمة في برنامج (MicroLEIS).

الكلمات الدالة: المؤشر الرقمي المعدل، ملائمة التربة لإنتاج المحاصيل، القيقب، ليبيا.

Abstract

This study compared several methodologies for assessing the suitability of land for agricultural crops, including the FAO methodology and the modified digital methodology, in addition to the computer program methodology (MicroLEIS).

In this study, 25 soil samples were identified in the **Gaigab region** in order to find the obstacles that limit the suitability of land for crops, in an attempt to deduce the extent to which sustainable development standards are observed, and to determine the optimal use of land through the appropriate crop type, by identifying the physical and chemical characteristics of each sample. Separately, mapping the spatial distribution of each property and integrating them together.

Through this study, all the existing crops were evaluated - currently - and compared with the crops derived from the maps based on the characteristics of the land. The study found that some crops such as wheat, alfalfa, potatoes, and a few olive trees are present in the study area, with the absence of the rest of the crops derived from the study. This constraint is from the second to the fifth degree, with the presence of another constraint, which is the ratio of calcium carbonate (CaCO3), with very little effect for other constraints, such as exchange sodium, the state of drainage, and the development of the soil sector. The study concluded that the largest areas should be allocated to potato crops with an area of 259 hectares. And the lowest is for wheat and barley with an area of 85.7 hectares, and olives with an area of 96.4 hectares. It was also concluded that there are no ideal and very good lands S1 and 2 S, with large areas for good lands S3, medium quality S4, and the least areas were for lands S5 that are not good and unfit, according to the criteria used. in the MicroLEIS program).

Keywords: modified digital indicator, soil suitability for crop production, El-Gaigab region, Libya.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

1. المقدمـــة

ان عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم في حالة من الزيادة المستمرة وقدر هذا العدد في عام 2015 بحولي 777 مليون شخص وارتفع هذا العدد الى 815 مليون شخص في عام 2016, ولوحظ ان اكبر نقص في الإمدادات الغذائية كان في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . ويرجع سبب ذلك الى تدهور الأراضي وتصحرها وهو من العقبات الرئيسية التي تواجه الزراعة المستدامة في هذه الاماكن بسبب ما يمر به العالم من استنزاف مفرط للموارد الطبيعية وتدهور حالة البيئة بجميع اشكالها وتردي الوضع الراهن لاستخدام الارض. ولمعالجة هذا الاستنزاف كان لابد من وضع الحلول للحد من الممارسات الغير مسؤوله والتي ادت الى تقلص الرقعة الزراعية (الأمم المتحدة، 2018).

لذألك اعتمدت الأمم المتحدة 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة كمبادئ توجيهية لتحسين استدامة المجتمعات البشرية العالمية وتحتل التربة مكانة مركزية في أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد. وبالرغم من التقدم الحاصل في تطبيق الاهداف الإنمائية للألفية الثالثة الا ان الفقر والجوع وانعدام الامن الغذائي وما يقابلها من ارتفاع مضطرد في عدد السكان لم يتم التعامل معها بالطريقة التي تضمن حلحلة هذه المشاكل. بل بدأت في التفاقم مع تقلص الرقعة الزراعية في البلدان النامية وللمنطقة العربية نصيبها من مشكلة الغذاء حسب مؤشرات الامم المتحدة ومنظمة الفاو ومنها ليبيا. إن القضية الأساسية التي تعيق التنمية الزراعية في ليبيا هي تدهور التربة لذلك انبثقت فكره الاستفادة القصوى من الرقعة الزراعية ومحاوله الحفاظ عليها وتنميتها بأفضل الطرق الممكنة ويعد تقييم الأراضي عملية حيوية للمساعدة في عملية صنع القرار من أجل التنمية الزراعية. ويعرف تقييم الأرض بانه عملية تقوم على التنبؤ باحتمال استخدام الارض على اساس خصائصها، وتقدير امكانياتها وذلك من خلال المقارنة بين مجموعه من الاستخدامات المختلفة (رحومة ونوير، 2015).

ان اسلوب التنمية المستدامة والتوافق بينها وبين استخدامات الارض وعمليات التقييم وصيانة الاراضي وما لها من صله وثيقة بعمليات حصر التربة وعمليه ملائمة الارض ما اشار اليه الجهاز المركزي للإحصاء (2017). الذي تبنى اسلوب التنمية المستدامة والتي تسعى الى تحقيقه معظم الدول المتقدمة. ان من اهداف التنمية المستدامة تحقيق مستقبل أفضل عبر مجموعه من المتطلبات التي يجب تحقيقها لتكامل عملية التنمية ومنها تتفرع مجموعه من المؤشرات التي تقيس مدى التقدم

الحاصل في تطبيق خطط التنمية والربط بين المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة للعامل التكنولوجي.

تطرقت دراسة التحليل الجغرافي للتنمية المكانية في ريف محافظة النجف الى العوامل والمقومات الجغرافية التي تحقق عمليه التنمية المكانية وتقلل المعوقات وتعالجها، حيث تم افتراض وجود مقومات بشريه وطبيعية تساعد في تطوير عملية التنمية الشاملة باستخدام الاسلوب الاحصائي (s.w.o.t) (الامي، 2021). كما دلت دراسة مؤشرات التنمية الإحصائية الزراعية الى جمله من الاستنتاجات ومنها وجود تنمية في بعض الدول النامية مما يعطي بصيص امل لتحقيق التنمية المكانية عند تحليل المؤشرات وتطبيق الاساليب العلمية بطرق منهجيه مدروسة. وعرفت التنمية المستدامة على انها هي التنمية المستمرة العادلة المتوازنة التي تحافظ على البيئة وتراعي حق الاجيال القادمة مع التأكيد على ان الانسان هو هدفها وغايتها ووسيلتها (ابوالنصر ومحمد، 2017). دعمت هذه الدراسة بدراسات أخرى مشابهه لعوامل تحقيق التنمية وقياس مؤشرتها ومنها دراسة الباري (2017) الخاصة بدراسة الجوانب المختلفة لطرق تطبيق التنمية المستدامة وجاء من خلالها تبسيط لمفهوم ابعاد التنمية والذي كان من اهم اساليبه توفير بيئة امنه للمحاصيل الزراعية وتقليل التلوث المصاحب للعمليات الزراعية وتوفير مساحات أكبر للأراضي الزراعية المتقلصة مقارنة بالزيادة المستمرة في عدد السكان. ولزيادة الإنتاج الزراعي تم ابتكار عدة نظم لتقييم استخدام الارض كعملية لتوجيه اتخاذ القرارات الاستراتيجية ومنها جاءت هذه الدراسة لتطبيق ومقارنة عدة نظم لتقييم وتصنيف الارض وهي نظام الفاو والنظام الرقمي المعدل وبرنامج MicroLEIS .

ان من اهم الاساليب المنهجية الخاصة باستخدام وحصر وتصنيف الأراضي وعمليات التنمية المستدامة هي نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد الذي يساعد في جمع وتحليل وفرز وتخزين البيانات الرقمية (احمد، 2012). حيث ان لهذه الطرق اساليب في انجاز الدارسات التفصيلية وشبه التفصيلية التي تعتمد على البيانات الدقيقة. كما تناولت دراسة احمد ومصلح (2018) تحليل الخرائط الرقمية الزراعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وكشفت عن اهم تباين للظواهر الجغرافية ووقفت على اهم العوامل المؤثرة وكيفية استبعاد التأثيرات السلبية. وهدفت دراسة علي وشكري (2022) الي تقديم فكره واضحة الأهمية في مجال البيئة ولاسيما التي تتعلق بالموارد الطبيعية والوصول الى أكثر من استراتيجية لتطبيق واستخلاص أفضل الحلول المتاحة من خلال طرق

المفاضلة التي تدعمها هذه التقنيات. وكانت هناك دارسات أكثر تفصيلا وكان لنظم المعلومات الجغرافية الدور الرئيسي لاستخراج المعلومات ومن هذه الدارسات الذويب (2011). حيث ساعدت في الوصول الى نتائج مهمه عن حصاد الامطار وهي من أكثر الموارد اهميه بالنسبة للأراضي الجافه وشبه الجافه وبينت ان التكامل بين نظم المعلومات والاستشعار عن بعد اعطى اهميه للدراسة وكانت النتائج أكثر دقه وتفصيلا. وفي دراسة Elaalem (2010) تمت المقارنة بين ثلاثة طرق لتقييم ملائمة الأرض لمحاصيل الشعير والقمح والذرة في الشمال الغربي منطقة سهل جفارا في ليبيا بالاعتماد على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في جمع وفرز وتخزين البيانات الرقمية وتحليل واستخراج النتائج.

والجدير بالذكر في دراسة حصر التربة وتقييمها التي اجراها الخبولي واخرون (2014) والتي كانت تتعلق بطرق واساليب تقييم الارض بالدرجة الاولى وتحديد الاستخدام الامثل لبعض الاراضي في الجبل الاخضر واستخدام برنامج الحاسوب (MicroLEIS) الخاص بملائمة الاراضي في انتاج المحاصيل الزراعية واقتراح البدائل المختلفة. اوضحت الدراسة ان هناك درجات لملائمة المحاصيل حيت ان الملائمة العالية كانت للقمح والبرسيم S2td وتبلغ نسبتها (69.2%) من اجمالي الترب وكانت اهم المعوقات هي القوام والصرف، بينما كان قوام التربة هو العامل المحدد للتربة عالية الملائمة البطيخ البعلي S2t. كما لم تجد الدراسة ترب عالية الملائمة للخوخ والزيتون المزروعة في منطقة الدراسة، اما بالنسبة للطماطم فقد سجلت تربه مثاليه S1 بدون اي معوقات تذكر في مساحة 90 هكتار، كما اوضحت الدراسة ان البدائل المقترحة لمنطقة الدراسة هي الطماطم والقمح على حد سواء. والجدير بالذكر ان دراسة Nwer et al. (2013) التي استخدم فيها المؤشر الرقمي اعتمدت التقييم الكمي للأراضي كمثال على النهج البارا متري وتم تطبيق نظام المؤشر الرقمي على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وتم تكييفه في ليبيا بما يلائم الظروف البيئية للمنطقة. حيث يأخذ تصنيف المؤشر الليبي المعدل حساب الظروف المحلية بعين الاعتبار لتحديد قابلية الارض للمحاصيل وتم الاعتماد على الخبراء لتصنيف ملائمة التربة وتم التصنيف مع مراعاة أحد عشر خاصية للتربة للحصول على تقييم شامل. وفي دراسة Nwer et al. (2020) تم فيها تطوير عدد من تقنيات تقييم الأراضي باستخدام الصيغة الرياضية والنهج العددي الذي يجمع بين خصائص التربة والمواقع المختلفة التي لها تأثير على العائد الإنتاجي. وتم تطبيق النظام على نطاق واسع حول العالم على سبيل المثال تم استخدامه في ولاية كاليفورنيا للتربة المروية وتم تكييفه في ليبيا. يأخذ تصنيف المؤشر الليبي

المعدل في الاعتبار الظروف المحلية لتحديد الخصائص المدرجة ويأخذ أيضا في الاعتبار أحد عشر خاصية للتربة لإنتاج تصنيف شامل.

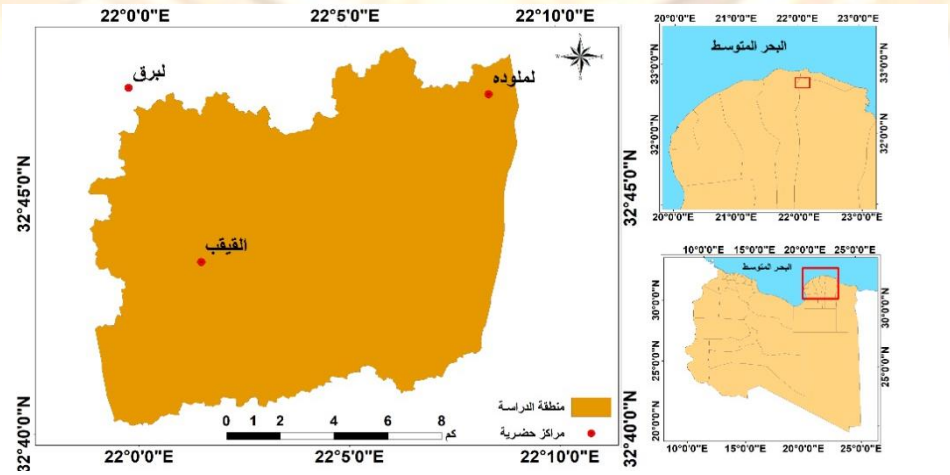
اعتمدت هذه الورقة على تطوير تصنيف الإنتاجية وإنتاج نموذج محوسب يستخدم نموذج جدول بيانات لتحليل الملائمة ويدمج النتائج في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) حيث يسمح النظام بالنمذجة واستخدام مجموعه من سيناريوهات معالجة البيانات للوصول من خلالها الى الاستخدام الأمثل للتربة وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسمح بامتداد المقارنة بين تقنيات تقييم الأراضي المختلفة لاختيار الأكثر ملائمة والمحافظة عليها على المدى الطويل. كان لابد من انتاج دراسة تعتمد على تقييم التربة لإنتاج المحاصيل الزراعية الملائمة لمنطقة الدراسة مع بيان اهم المشاكل الرئيسية للاستزراع وزيادة الانتاجية. وللدارسة ايضاً اهمية حيث انها تعتبر قاعدة بيانات في هذا المجال الى جانب انها قد تكون نواة دارسات أكثر شموليه للمنطقة او لمناطق أخرى مشابهة.

2. المواد وطرق البحث

1.2 . الوصف العام لمنطقة الدراسة

1.1.2 . الموقع

وتتمثل منطقة الدراسة في بلدية القيقب والتي تقع في الجزاء الشمالي الشرقي من ليبيا في المنطقة الجنوبية من الجبل الاخضر ويحدها من الشمال بلدية الابرق ومن الجنوب منطقة خولان وشرقا غابة لملوده وغربا منطقة الفائدية وقرنادة. تبلغ مساحته حوالي 16657.8 هكتار وتقع ضمن إحداثيات 22 0'00"00 و22 0'00022"10' شرقا و 32 0'40"00 و 32 0'45"00 (شكل 1).



شكل (1) يوضح الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

2.1.2 . طبوغرافية منطقة الدراسة

تعبر منطقة الدراسة جزء من الجبل الاخضر الذي به تضاريس متباينة من سهل ضيق الى السهل الساحلي ويمتد جنوبا الى الصحراء وبه خلجان ضحله وسبخات مفتوحة الامر الذي يعطي الجبل الاخضر شكله الجيروم فولجي المميز فالجبل الاخضر يتكون من الحافتين الجبلتين حيث يبلغ متوسط ارتفاع الأولى حوالي 250 –300 متر والثانية يتراوح ارتفاعها 420 الى 600 متر وبين الحافة الاولى والثانية يظهر ما يعرف بالمصطبة الاولى والثانية وتظهر على الخريطة الكنتورية للجبل الاخضر قمتان تبلغ ارتفاع الاولى 881 متر وهي قمة منطقة سيدي حمد الحمري والثانية ويبلغ ارتفاعها 676 متر والمتمثلة في منطقة جردس العبيد ومنها ينحدر الجبل في الاتجاه الجنوبي الى الصحراء (نوح، 2015).

3.1.2 . المناخ

هذه المنطقة هي جزء من اقليم الجبل الاخضر ذو المناخ الجاف وشبة الرطب تتراوح فيه الامطار ما بين 400 الى 600 ملم ويقع الجزء الشرقي من المصطبة الأولى على ارتفاع يزيد عن 200 متر ويمتد على المصطبة الثانية كما يشمل المناطق الداخلية المرتفعة وتختلف درجات الحرارة على حسب الارتفاع فخط درجة حرارة 7 درجات يفصل الجزء الشمالي الغربي من هذا الاقليم كم ان بقية الاقليم يوصف بانه دافئ (نوح، 2015). والمعدل السنوي لدرجات الحرارة في محطة شحات بلغت حوالي 16.2 درجة ويعد شهر فبرير أبرد أشهر السنة والذي تسجل فيها اقل درجات الحرارة يقابلها شهر أغسطس وهو احر أشهر السنة (السنوسي، 2010).

4.1.2 . جيولوجية المنطقة

تتكون منطقة الدراسة في جزئها الشمالي من طبقة الجيولوجية ذات تكوين الابرق الذي يحتوي على كارينايت والحجر الجير والمارل وبسمك حوالي 60 متر المتكونة في العصر الاوليجوسيني العلوي و الاوسط اما الاجزاء الشرقية والجنوبية بالقطاع الافقي تتمثل في تكوين البيضاء المحتوي على الحجر الجير الذي يحتوي على الحفريات بالإضافة للحجر الجيري الطحلبي المتكون في العصر الاوليجوسيني السفلي اما اغلب منطقة الدراسة تتكون منها طبقة الفائدية المتكون من الحجر الجيري والحجر الجيري المارلي والطين الكلسي وسمك هذه الطبقة من 10 – 130 متر والمتكونة في العصر الميوسيني السفلي و الاوليجوسيني العلوي كما يبين القطاع الراسي وجود طبقة الفائدية اعلى من طبقة الابرق وطبقة البيضاء وهي الطبقة السفلية في هذا القطاع .

2.2 . منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب العلمي الوصفي التحليلي المبني على القياس بالتجربة حيث اعتمدت على: الصور الفضائية من القمرين Landsat_8 و Sentinel-B2 الملتقطة في 2022/6، وكذلك استخدمت صوره النموذج الارتفاع الرقمي DEM حيث تم تحميلها من موقع هيئه المسح الجيولوجي الامريكي USGS وبعد ذلك تم الاعتماد عن برنامج (Arc-GIS) في تنسيق وتنظيم وتحليل البيانات. بعد انتاج خريطة التصيف المبدئي لمنطقة الدراسة، تم اختيار وتحديد 300 نقطة تحقق وتم وتوزيعها بالتساوي في منطقة الدراسة والقيام بالعمليات الإحصائية. وكانت ناتج احتساب الدقة والتي قدرت بحوالي 86% وناتج معامل Kappa وفق المعادلة التالية:

$$\hat{k} = \frac{N\sum_{i=1}^{r} x_{ii} - \sum_{i=1}^{r}(x_{i+} \cdot x_{+i})}{N^2 - \sum_{i=1}^{r}(x_{i+} \cdot x_{+i})}$$

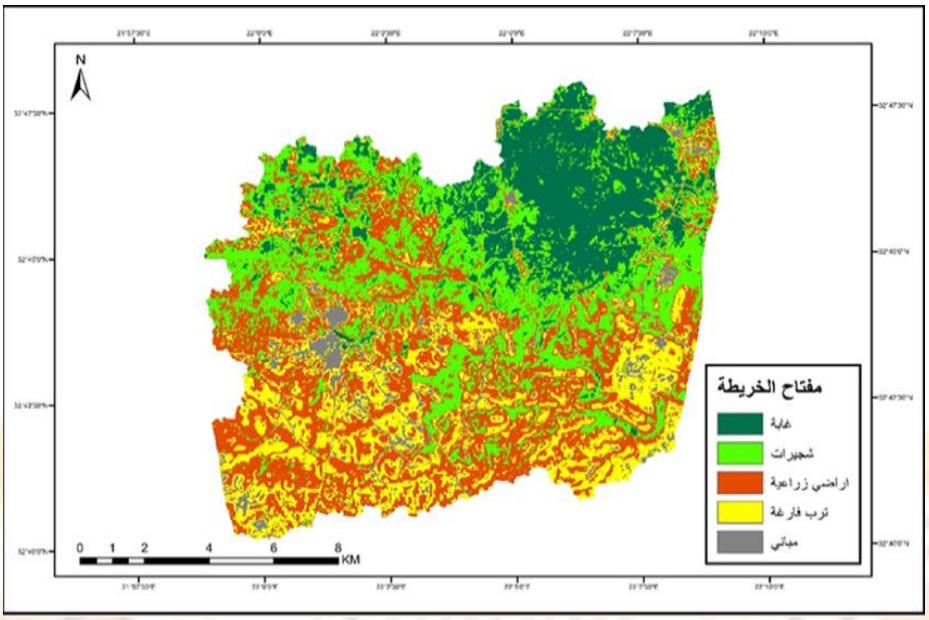
K= 0.85

تم تقدير مساحة أولية لكل نوع من انوع استخدام الأرض. ومن هذه العمليات تم فرز وتحديد مساحة الأرضي الزراعية والتي بلغت 5314.31 هكتار وتم استنباط خريطة خاصة باستخدامات الأرض الزراعية. واعتمد التصنيف بعد الزيارة الميدانية واجراء اختبار الدقة باستخدام حساب معامل Kappa حيث أظهرت النتائج قابلية تطبيقه واعتماده وكانت النتائج كما في (جدول 1).

جدول (1) توزيع نقاط التحقق

ر. م	الوحدات التصنيفية	غابات	شجيرات	ارض زراعية	ترب عارية	بناء عمراني	مجموع الصفوف
1	غابات	47	1	6	0	0	54
2	شجيرات	0	71	8	1	0	80
3	ارضي زراعية	1	9	80	4	1	95
4	ترب عارية	0	7	2	46	1	56
5	مباني	0	0	0	1	14	15
مجموع الاعمدة		48	88	96	52	16	300

تم التحقق من عمليات تصنيف الأرض واعتماد التصنيف النهائي (شكل 2)



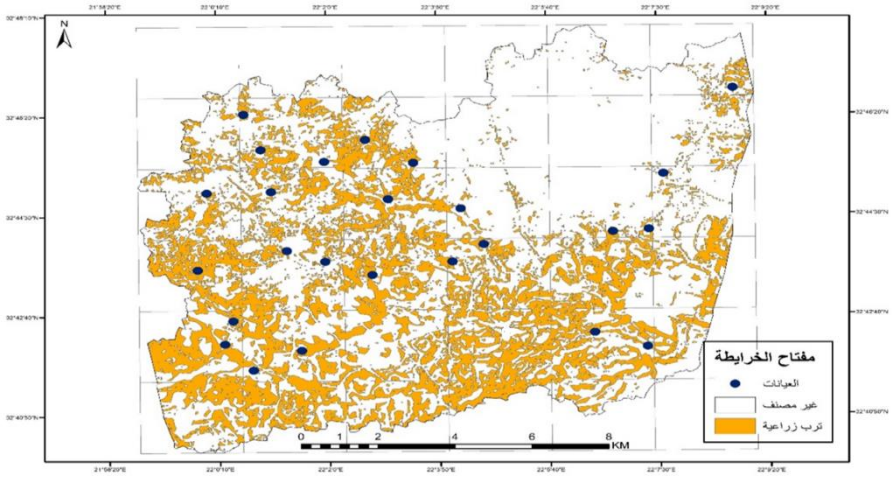
شكل (2) يوضح استخدامات الأرض

ومن ثم تم حساب المساحة الكلية لكل استخدام ارض (جدول 2).

جدول (2) المساحات التصنيفية لاستخدامات الارض

ر . م	نوع الاستخدام	المساحة (هكتار)	ر . م	نوع الاستخدام	المساحة (هكتار)
1	غابة	3005.25	4	ترب فارغة	3077.11
2	شجيرات	4424.83	5	مباني	832.141
3	أراضي زراعية	5314.31			

حددت مواقع اخذ العينات وتم تقسيم منطقه الدراسة الى مجموعه متساوية من القطاعات وذلك باتباع اسلوب اختيار العينات بالطريقة العشوائية المنظمة. تم اخذ عينات التربة من الحقل، والتأكد من الاحداثيات عن طريق اخذها بالنظام العالمي لتحديد الموقع GPS: وتم تحديد (17) موقع قطاع تربة واستثني فيه المواقع غير الزراعية ومواقع ذات الصفة الواحدة (شكل 3) .



شكل (3) يوضح مواقع اخذ العينات

2 .3 . كيفية أخذ العينات:

في العمل الميداني تم اخذ العينات بأعماق مختلفة بناء على نوعيه الارض وبوزن 1 كيلوجرام للعينه الواحدة كما في الصورة (1).



صورة (1) حفر واخذ قياسات العينات

كما تم استعمال مجموعه من الادوات مثل المجرفة والمطرقة الجيولوجية والفأس بالإضافة مسبار اخذ عينة طبقات التربة وجهاز متري ووتد معدني لقياس العمق. كما تم استعمال مربع خشبي مجوف

بمساحه نصف متر لتحديد كثافه الصخور والتغطية الأرضية، وأيضا أكياس لجمع العينات ومذكره حقلية لكتابه البينات وجهاز تحديد مواقع الإحداثيات GPS (صورة 2، 3).



صورة (2) أدوات اخذ العينات



صورة (3) مسبار اخذ عينات طبقات التربة

وتم تجميع العينات وضعها في اكياس بلاستيكية خاصه مع كتابه البيانات كرقم القطاع ورقم العينة والوصف العام لموقع العينة، تم ترقيم العينات بترميز خاص على الكيس من الخارج ووضع ورقه في الداخل لتجنب ضياع او اختلاط العينات مع بعضها كما في الصورة (4).



صورة (4) أكياس جمع العينات

تم نشر العينات لمدة 24 ساعة من اجل التجفيف الهوائي في درجه حرارة الغرفة صورة (5).



صورة (5) عينات التربة المجففة

بعد ذلك تم اعادة عينات التربة الى الاكياس وتم تجهزيها للنقل الى المعمل بأفضل الظروف الممكنة بعد غربلتها بمنخل ذو فتحات بقطر 2 مليميتر.



صورة (6) منخل المخصص لغربلة التربة

تم اخذ بعض القياسات للعينات ميدانيا المتمثلة في عمق التربة والتغطية الأرضية والتغطية الصخرية. نقلت العينات الى المعمل ومن ثم اجريت عليها التحليل الفيزيائية والكيمائية المطلوبة لرسم الخرائط المختلفة للخروج بالنتائج المطلوبة.

4.2 . التحاليل الفيزيائية والكيميائية:

تم اجراء بعض التحاليل المعملية لتحديد خواص التربة الفزيائية والكيميائية جدول (2) (3) وبذلك كانت الخواص المدخلة في برنامج MicroLEIS كالتالي:

- عمق التربة - ميل سطح الأرض - نسبه كربونات الكالسيوم CaCo3
- رقم الحموضة PH - نسبة الصوديوم المتبادل ESP - نسبة الاملاح الكلية في التربة T.D.S
- نسبة الملوحة EC - نسبة كل من (K-Mg-Ca-Na) - نبسه كلوريد الصوديوم NaCl

- كربونات الكالسيوم $CaCo_3$: تم تقديره بالطريقة الحجمية Volumetricتعتمد هذه الطريقة على إضافة كمية زائدة من حمض كلور الماء المعلوم النظامية الى وزن محدد من التربة، فيتفاعل جزء منه مع الكربونات الموجودة في التربة ويعاير الجزء الزائد عن التفاعل رجعيا بواسطة محلول معلوم النظامية من هيدروكسيد الصوديوم.

وتحسب بالمعادلة التالية:

$$Caco3(\%) = [(VHCL * NHCL)- (VNaoH * N\ NaoH)]x\frac{50}{1000}x\frac{100}{w}$$

حيث:

VHCL، NHCL– حجم محلول حمض كلور الماء(مل) ونظامية

VNaoH، N NaoH– حجم محلول هيدروكسيد الصوديوم(مل) ونظامية

w– وزن عينة التربة (جرام)

- قياس درجة التفاعل للتربة PH: تم تقديرها في مستخلص تربة (1: 1) باستخدام جهاز قياس درجة التفاعل (PH - Meter) (Black ، 1965).
- درجة التوصيل الكهربي (EC): تم قياس التوصيل الكهربي في مستخلص التربة (1: 1) باستخدام جهاز قياس التوصيل الكهربي (EC - Meter) وعبر عن النتائج بالملي سيمنز / سم– 25°م (Black، 1965).

- تقدير الصوديوم المتبادل ESP: ويتم تقدير الصوديوم في التربة من اجل حساب النسبة المئوية للصوديوم المتبادل وتم حسابها من العلاقة

$$ESP = \frac{Na}{CEC} \times 100$$ حيث

ESP النسبة المئوية للصوديوم المتبادل Exchange Sodium Percentage

NA عدد ملي مكافئات الصوديوم المتبادل في 100 غ تربة

CEC سعة التبادل الكاتيوني Cation Exchange Capacity المقدرة بالميلي مكافئ / 100 جرام تربة.

تقدير قوام التربة: التحليل الميكانيكي للتربة وتحديد القوام: باستخدام طريقة الهيد وميتر واستخدام مثلث القوام في تحديد قوام التربة (Black et al., 1965).

$$\text{السلت+ الطين \%} = \frac{\text{قراءة الهيدروميتر المصححة بعد 40 ثانية–قراءة لمشاهد}}{\text{وزن العينة الجافة تماما}} \times 100$$

$$\text{الطين \%} = \frac{\text{قراءة الهيدروميتر المصححة بعد ساعتين–قراءة لمشاهد}}{\text{وزن العينة الجافة تماما}} \times 100$$

$$\text{السلت \%} = (\text{السلت \%} + \text{الطين \%}) - \text{الطين} \times 100$$

$$\text{الرمل \%} = 100 - (\text{السلت \%} + \text{الطين \%})$$

وكانت خوص التربة الكيميائية والفزيائية كما في جدولين (3) و (4) على التوالي
جدول (3) الخواص الفيزيائية للتربة ، وجدول (4) الخواص الكيميائية للتربة

جدول (3) الخواص الفيزيائية للتربة

العينة	الاسم	خط الطول	دائرة العرض	قوام التربة	العمق	التغطية الأرضية	التغطية الصخرية	الطبقة التحتية
1	عيت بوجيعانة	22° 2' 43.855" E	32° 43' 24.271" N	sandy loam	38	كثيفة	ضعيفة	صخور متفتته
2	عيت بوسوكاية	22° 2' 38.055" E	32° 45' 53.182" N	loam	40	متوسطة	ضعيفة	صخور متفتته
3	عبت بو تعطس	22° 3' 25.847" E	32° 45' 27.552" N	clay loam	0	ضعيفة	ضعيفة	جيرية
4	نوري صقير	22° 0' 53.608" E	32° 45' 42.507" N	sandy clay loam	45	ضعيفة	متوسطة	صخور متفتته
5	محمود صقير	22° 0' 36.743" E	32° 46' 21.639" N	clay loam	27	كثيفة	كثيفة	صخور متفتته
6	عيت بونضارة	22° 1' 3.518" E	32° 44' 56.347" N	clay	87	ضعيفة	كثيفة	طبقة صماء
7	عيت معمود	21° 59' 59.301" E	32° 44' 55.045" N	clay	33	كثيفة	ضعيفة	صخور متفتته
8	عيت مخيول	22° 1' 56.948" E	32° 45' 29.259" N	clay loam	0	متوسطة	ضعيفة	صخور متفتته
9	العدال	22° 3' 0.322" E	32° 44' 47.687" N	sandy clay loam	36	ضعيفة	كثيفة	طبقة صماء
10	طريق بوذراع 1	22° 6' 44.586" E	32° 44' 10.936" N	sandy clay loam	28	متوسطة	متوسطة	صخور متفتته
11	طريق بوذراع 2	22° 7' 20.577" E	32° 44' 13.408" N	clay	37.5	كثيفة	متوسطة	طبقة صماء
12	طريق المخيلي	22° 7' 17.943" E	32° 42' 4.235" N	clay	37	متوسطة	ضعيفة	صخور متفتته
13	طريق المخيلي 2	22° 6' 25.426" E	32° 42' 20.059" N	clay loam	41	ضعيفة	متوسطة	صخور متفتته
14	لملودة	22° 7' 35.692" E	32° 45' 14.393" N	clay	30	ضعيفة	كثيفة	صخور متفتته
15	عيت بومرضية	22° 0' 44.287" E	32° 41' 39.855" N	clay loam	26	ضعيفة	كثيفة	طبقة صماء
16	عيت المصري	22° 1' 32.503" E	32° 42' 1.360" N	clay loam	37	ضعيفة	ضعيفة	طبقة صماء
17	خلف مخطط وجية	22° 0' 16.042" E	32° 42' 8.814" N	sandy clay loam	41	كثيفة	متوسطة	طبقة صماء
18	عاطف	21° 59' 49.506" E	32° 43' 30.331" N	clay loam	38.5	ضعيفة	كثيفة	طبقة صماء
19	مخطط وجية 2	22° 0' 24.388" E	32° 42' 34.105" N	clay loam	37	ضعيفة	متوسطة	صخور متفتته
20	عيت بوحمدي	22° 4' 3.888" E	32° 43' 38.704" N	clay loam	47	كثيفة	متوسطة	صخور متفتته
21	طريق ترت	22° 4' 12.799" E	32° 44' 37.093" N	clay loam	37	ضعيفة	كثيفة	صخور متفتته
22	عيت مدوي	22° 1' 18.674" E	32° 43' 51.255" N	sandy clay loam	36	متوسطة	متوسطة	صخور متفتته
23	بوبكر الطايع	22° 4' 35.411" E	32° 43' 57.573" N	clay loam	39	ضعيفة	متوسطة	طبقة صماء
24	صلاح الكاسح	22° 1' 56.968" E	32° 43' 39.265" N	sandy clay	32	ضعيفة	كثيفة	صخور مفتتة
25	مختار السكوري	22° 8' 46.090" E	32° 46' 48.505" N	sandy clay	39	متوسطة	متوسطة	صخور متفتته

جدول (4) الخواص الكيميائية للتربة

العينة	Ca Mg/L	K Mg/L	Mg Mg/L	Na++ %	PH	T.D.S %	EC DS/M	NACL %	CACO3 %
1	28.03	1.13	14.82	0.000283	7.97	125.2	2.69	0.4	28.2
2	11.82	2.62	14.49	4.78E-05	7.9	110.3	2.296	0.1	16.5
3	15.94	1.96	12.07	0.000169	8	99.2	1.976	0	18.9
4	5.6	4.06	16.05	6.13E-05	7.89	127.5	2.396	0.1	2.35
5	2.2	3.09	15.67	8.01E-05	8.26	59.2	0.959	0.1	0.71
6	13.4	2.58	12.8	0.000172	8.09	51.5	1.429	0.2	12.4
7	2.82	4.56	15.55	8.52E-05	7.67	93.7	1.737	0	0.59
8	1.03	4.93	17.86	0.000118	7.75	28.4	0.668	0.1	0.82
9	18.65	4.79	18.01	0.000129	7.94	63.6	2.535	0.2	12.8
10	13.9	4.45	17.21	0.000177	7.77	176	2.802	0.1	11.76
11	11.12	4.4	18.76	0.000161	7.89	46.9	0.99	0.1	7.1
12	2.81	4.79	18.61	0.000208	7.83	95	1.92	0	0.59
13	2.24	5.18	17.95	0.000121	7.47	70.2	1.62	0.2	2
14	6.9	6.3	14.79	0.000143	7.69	152	3.04	0.2	2.8
15	4.93	6.27	18.32	0.000371	7.52	2.64	0.0538	0	1.2
16	6.69	6.62	18.64	0.00016	7.75	65.4	1.369	0.2	2.9
17	11.98	6.87	18.43	0.000206	7.72	42.1	0.879	0.1	12.9
18	3.48	7.12	17.73	8.52E-05	7.98	45.8	0.957	0.1	0.82
19	29.34	6.46	18.52	0.000205	7.93	54.7	1.096	0.2	30.6
20	16.65	7.29	18.65	0.000315	8.06	37.6	1.032	0.1	24.7
21	5.97	7.42	18.48	0.000458	8.14	47	0.987	0.1	1.65
22	16.07	7.81	17.95	0.000201	7.99	42.5	0.849	0.1	27.1
23	11.13	6.21	18.02	0.000385	7.8	44.9	0.905	0	9.2
24	16.61	6.35	18.2	0.000418	8.18	37.1	0.752	0.1	19.3
25	17.09	7.89	18.74	0.000157	8.02	0.297	1.412	0.2	14.5

وبعد تحديد موقع العينات واجراء التحاليل المعملية لعدد 25 عينة تربة، طبقت المعادلة الرقمية للملائمة وهي في شكلها المبسط كما بالجدول (5)، وكذلك باستخدام المقياس المعد من منظمة الفاو (FAO, 2019) كما هو موضح بالجدول (6).

جدول (5) المعادلة الرقمية لخصائص التربة

S p I = (A1XA2xA3xA4xA5xA6xA7xA8xA9xA10xA11) x100		
A1 = soil texture	A5 = internal soil	A9 = soil erosion
A2 = soil compaction	A6 = soil salinity	A10 = calcium carbonate percentage
A3 = soil depth	A7 = exchangeable sodium percentage	A11 = soil slope
A4 = water table level	A8 = soil reaction	

(Mahmoud, 1995)

جدول (6) مقياس القابلية المعد من (FAO)

Productivity rating %	Classes	
0-20	Not suitable	S5\N2
20-40	Marginally suitable	S4\N1
40-60	Moderately suitable	S3
60-80	Highly suitable	S2
80-100	Very high suitable	S1

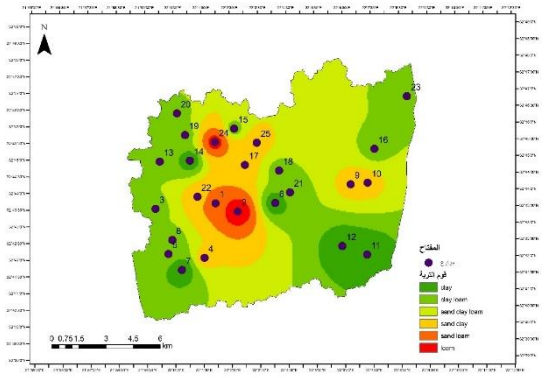
(FAO, 2019)

تم رسم الخرائط النهائية عن طريق برامج (ArcGIS) حيث رسمت خرائط التوزيع المكاني عن طريق أدوات الاستقتاء المكاني (Interpolation) والذي اختير منها الأداة (IDW) Inverse Distance Weighting وتم رسم خريطة ميل التربة عن طريق استخدام نموذج الارتفاع الرقمي (DEM) Digital Elevation Model ورسمت خرائط تحديد المعوقات لكل محصول بالاعتماد على البرنامج الحاسوبي لتقييم الاراض بالنسبة للمحاصيل الزراعية MicroLEIS والذي اضاف صفه التكامل للبيانات والمعلومات في الدراسة وكانت الاليات والتقنيات من عوامل التي ادت الى الوصول الى بيانات أكثر دقة كما رسمت خراط الملائمة النهائية بالطرق المذكورة سابقا عن طريق ربط العلاقات المكانية بعد تحديد الخوص لكل عينة في منطقة الدراسة.

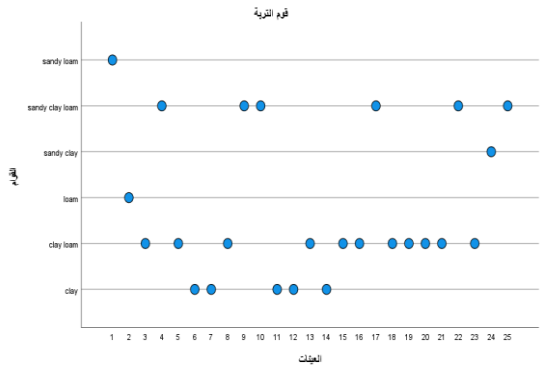
3- النتائج والمناقشة

ومن النتائج التي تم الحصول عليها كان قوام الترب الأكثر توجدا في منطقة الدراسة للترب الرملية الطينية الذي يشغل ارضي منطقة الدراسة بنسبة (38.5%) يليه القوام الطيني اللومي بنسبة (37.7%) واقل نسب للقوام الطيني بنسبة (9%) ويلي اما ما يتعلق بعمق التربة فاختلفت اعماق

التربة اختلافا كبيرا في الاماكن المختلفة لمنطقة الدراسة حيث كان اقل عمق والذي يتروح من (0 – 21 سم) يمثل نسبة (1.4 %) كما في شكل (4، 5).

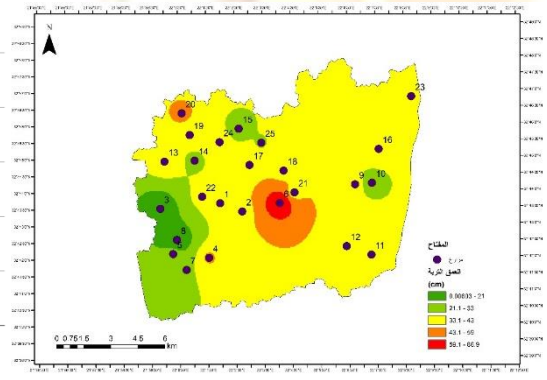


شكل (4) التوزيع المكاني لقوام التربة

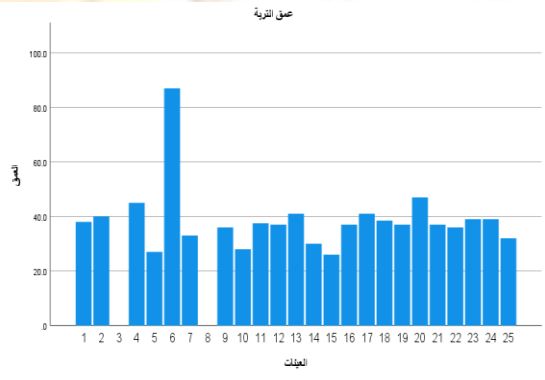


شكل (5) توزيع قوم التربة على القطاعات

واما بالنسبة للعمق سائد فهو ما بين (33 – 43 سم) حيث وجد في اغلب القطعات في منطقة الدراسة حيث كانت نسبته تمثل 66.5 % ويليه من حيث التواجد العمق ما بين (43–59 سم) والذي مثل ما نسبته (15.3 %) وكانت أكبر عمق للتربة تواجد في القطاع رقم (6) حيث كان عمق القطاع حوالي (87 سم) وهي مساحة مثلت حوالي (3.7 هكتار) من اجمالي منطقة الدراسة (شكل 6، 7).

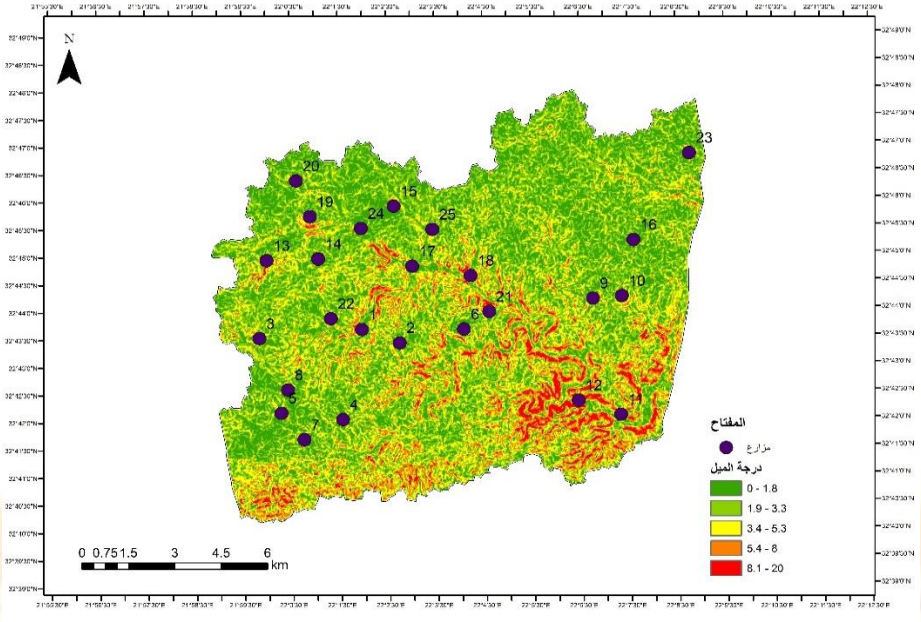


شكل (6) التوزيع المكاني لعمق التربة



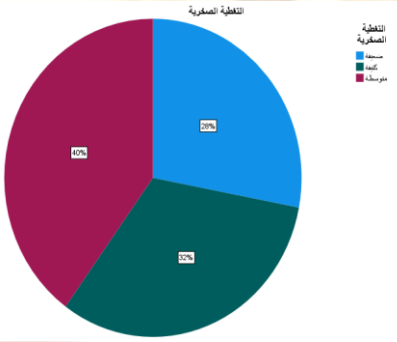
شكل (7) توزيع عمق التربة على القطاعات

من حيث ميل الارض فقد وجد ان أكثر الارض انحدار كانت في جزء الجنوبي الشرقي للمنطقة الدراسة وتمتد هذه التضاريس الى وسط المنطقة متجهة الي المركز الحضري مع وجود ارضي سهليه كلما اتجهنا شمالا وكانت تتواجد أكثر المزارع التي تم درستها في ارضي سهليه الى متوسطة الانحدار وهذا مؤشر جيد من الناحية الزراعية (شكل 8).

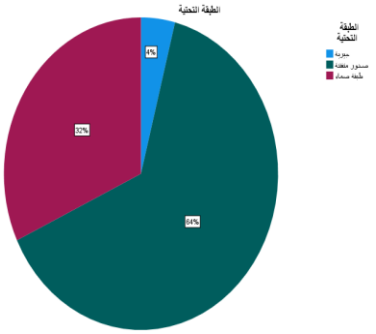


شكل (8) ميل سطح الأرض

ومن حيث التغطية الصخرية فكان توجد الصخور بنسبة معتدلة في اغلب المزارع ومثلت نسبة (40%) وكانت نسبة التغطية المرتفعة حوالي (32%) اما التغطية الأرضية الضعيفة فقد كان تمثل حوالي (28%) (شكل 9). اما بالنسبة للطبقة التحتية فكانت اغلب منطقة الدراسة تحتوي على صخور متفتفه في الطبقة التحتية بنسبة (64%) يليه توجد الطبقات صماء بنسبة اقل حيث مثلت حوالي (32%) من اجمالي المساحة بالإضافة لحولي (4%) فقط كانت تمثل الطبقة الجيرية (شكل 10).



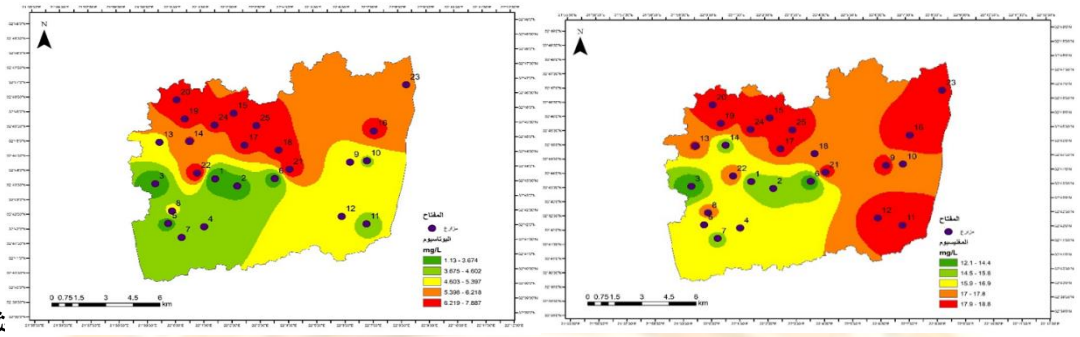
شكل (9) التغطية الصخرية



شكل (10) الطبقة التحتية

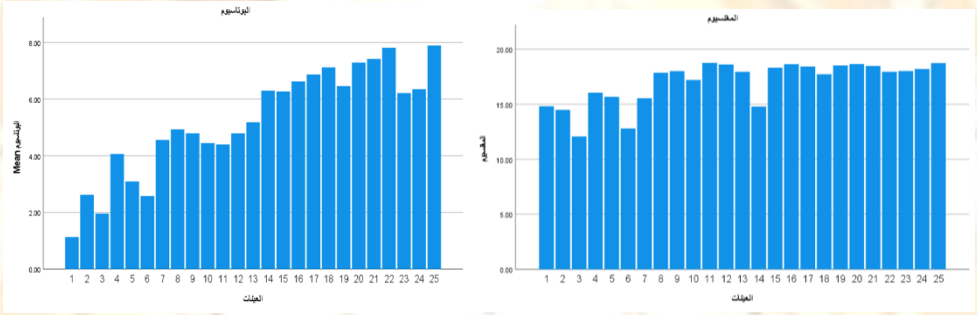
وما يخص عناصر المغنسيوم والكالسيوم والبوتاسيوم والتي تدرجت نسبها من حيث الواجد الى تواجد نسبي جيد في اغلب المزارع حيث كانت تواجد الاكبر للمغنسيوم يمثل حوالي (17 mg/g) (شكل 11، 13). واما بالنسبة للكالسيوم فكان أكثر تواجد له يقدر بحوالي من بين (10 – 13 mg /g)

لأكثر من نصف منطقة الدراسة والبوتاسيوم الذي كان أكثر قيمة تواجد ما بين (4 الى6 mg/g) والتي تعتبر أكبر مساحة في منطقة الدراسة (شكل 12، 14).



شكل (11) التوزيع المكاني المغنسيوم

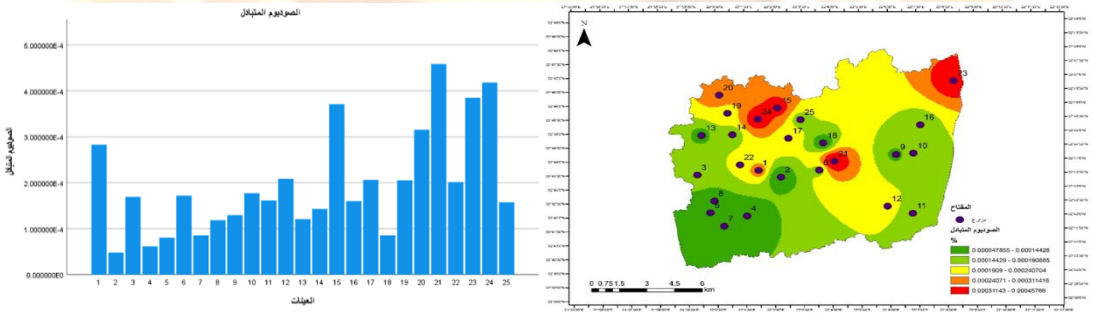
شكل (12) التوزيع المكاني للبوتاسيوم



شكل (13) توزيع المغنسيوم على العينات

شكل (14) توزيع البوتاسيوم على العينات

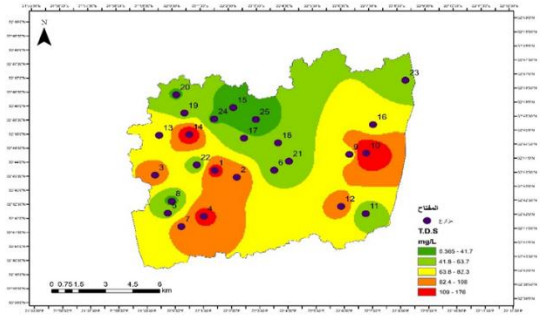
وكانت نسبة الصوديوم المتبادل الاكثر تواجد والتي مثلت حوالي (36 %) والتي قيمتها تراوحت ما بين (0.00014 الى 0.00019 %) وكانت اقل قيمة للصوديوم مساحة وهي (4.5 %) المتمثل ما بين (0.0003 الى 0.0004 %) (شكل (15، 16).



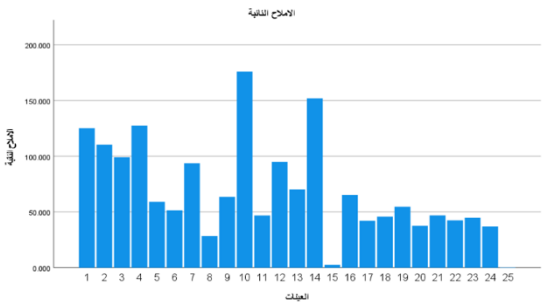
شكل (15) التوزيع المكاني للصوديوم المتبادل

شكل (16) توزيع الصوديوم المتبادل

بالنسبة للأملاح الكلية فكانت ذات مدلول جيد حيث لم ترتفع النسبة كثيرا ومثلت القيمة الاعلى لما يقارب (4896 هكتار) بنسبة (29 %) ام اقل قيمة كانت تشغل مساحة (602 هكتار) بنسبة (3.6 %) (شكل 17، 18).

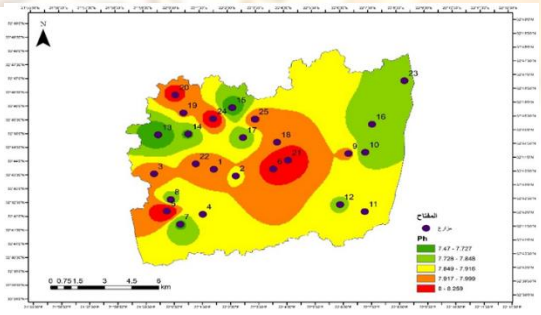


شكل (17) التوزيع المكاني للأملاح الكلية

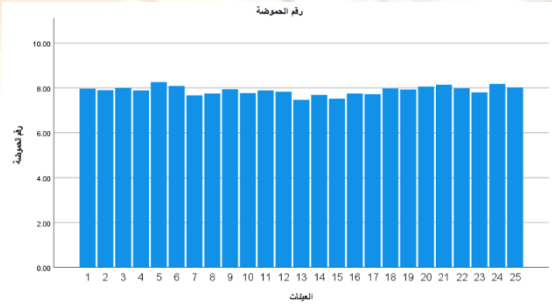


شكل (18) توزيع للأملاح الكلية في التربة

اما ما يخص درجة التفاعل PH فكانت قيمه متقاربه الا بعض القطعات كانت القيمة مرتفعة فيها وهذه القطعات هي رقم (5- 6 - 20 - 21- 24) والتي كانت القيمة فيه ما يقارب من (8 الى 8.2) اما أكبر مساحة في منطقة الدراسة كانت للقيمة (7.8 - 7.9) والتي شغلت نسبة حوالي (45.7 %) بمساحة تقدر بحوالي (7628 هكتار) (شكل (19، 20).

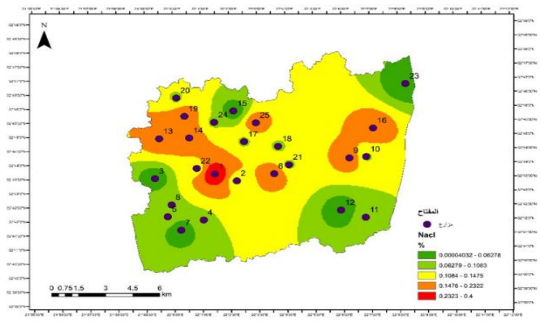


شكل (19) التوزيع المكاني لرقم التفاعل في التربة

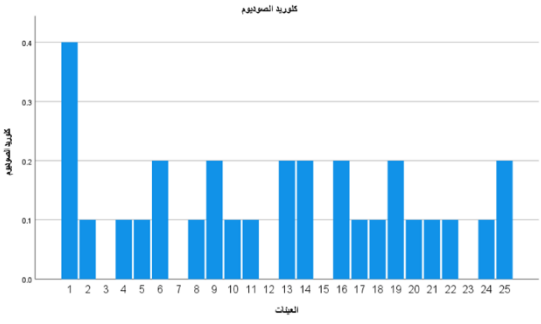


شكل (20) توزيع لرقم التفاعل في التربة

اما كلوريد الصوديوم فكان قيمته جيدا ولم يلاحظ اي ارتفاع ملحوظ حيث شغلت القيمة من (0.1 الى 0.14 %) اعلي قيمة في منطقة الدراسة بنسبة (48.6 %) (شكل (21، 22).

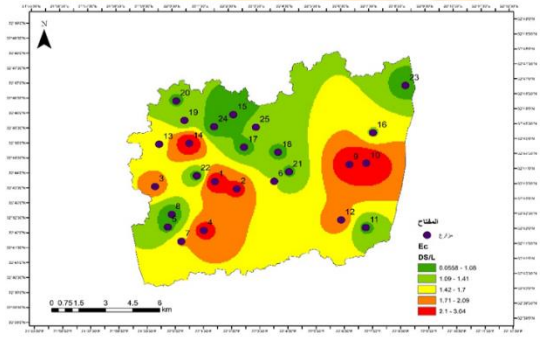


شكل (21) التوزيع المكاني لكلوريد الصوديوم في التربة

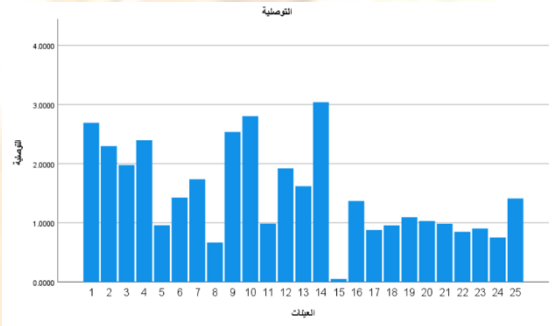


شكل (22) توزيع كلوريد الصوديوم

اما قيمة التوصيلة الكهربائية EC فكانت تتراوح من قيمة (0.05 ds/m) الى ما يقارب (3 ds/m) حيث شغلت القيم المذكورة نسبة (8.7% و6 %) على التوالي (شكل (23، 24).

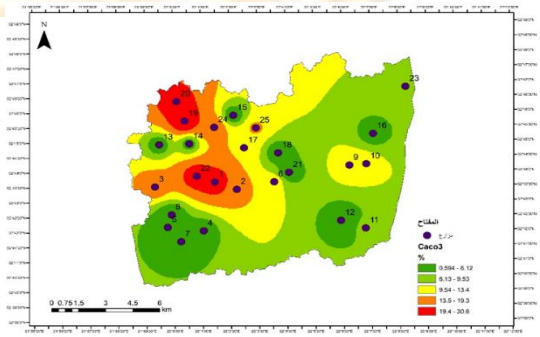


شكل (23) التوزيع المكاني للتوصيلية EC في التربة

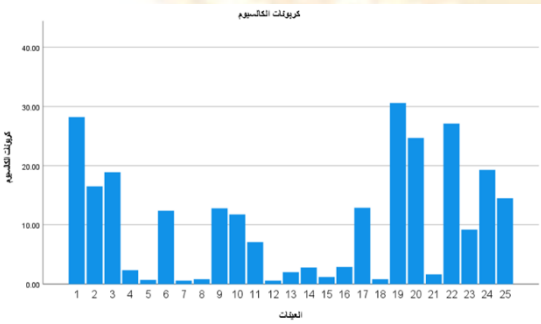


شكل (24) توزيع التوصيلية EC

اما كربونات الكالسيوم شهدت ارتفاع ملحوظا في اجزاء الشمالية الشرقية حيث تروحت القيمة من (19.4 الى 30.5 %) بمساحة تقدر (840 هكتار) وشغلت نسبة (5%) من المنطقة ككل وأكثر مساحة من منطقة الدراسة كان ذات قيم تتراوح من (0.5 % الى 9 %) بمساحة تقدر بحوالي (9882 هكتار) (شكل (25، 26).

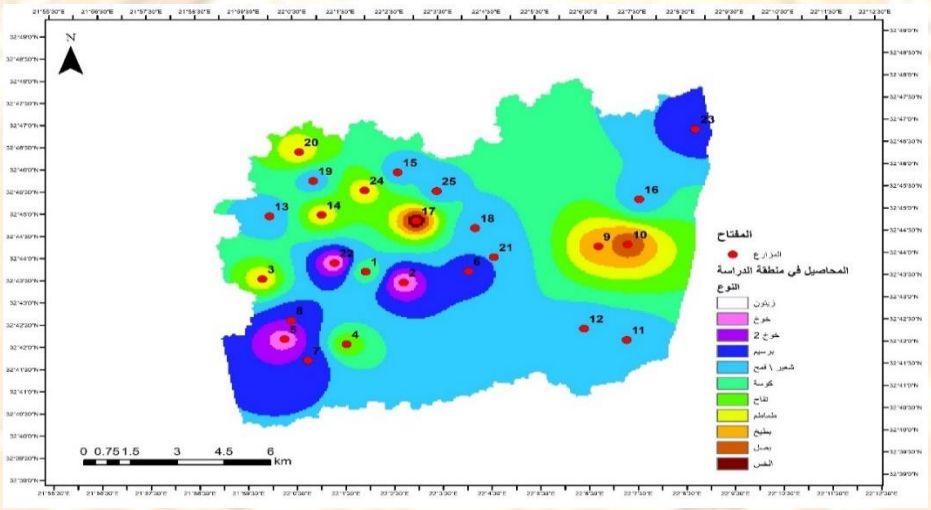


شكل (25) التوزيع لكربونات الكالسيوم في التربة



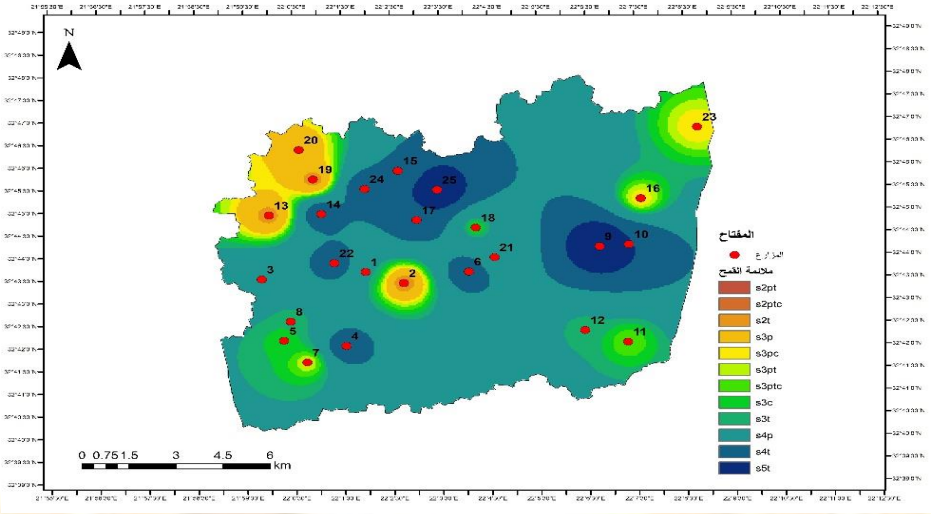
شكل (26) توزيع كربونات الكالسيوم

وبعد الاطلاع على خرائط التوزيع المكاني لخوص التربة من واجب تحدد انواع المحاصيل في منطقة الدراسة للوقوف على مسببة اختيار كل محصول وتحديد أمثل المحاصيل لكل مزرعة من المزارع في منطقة الدراسة حيث مثلت الخريطة في شكل (27) انواع المحاصيل الموجود حاليا في منطقة الدراسة ومثلت أكبر مساحة للقمح والشعير في المزارع رقم (11–12–13– 16 – 18– 19– 21) يليه محصول الكوسا والتفاح في المزارع (1 –4) و(3–14–20–24) على التوالي. وتواجد الاشجار الخوخ بأنواعه في الجزء الجنوبي الشرقي المتواجد في المزارع (1–5–22) مع وجود كلا من البصل في المزرعتين (10–17) والخس في مزرعة (17) والبطيخ في المزرعة (9–10–17) مع تواجد جيد للبرسيم في المزرعة (2–5–6 –7–8–22–23) وطماطم في المزرعة رقم3– 24 مع توجد للزيتون بأشجار متفرقة بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر (شكل 27) .



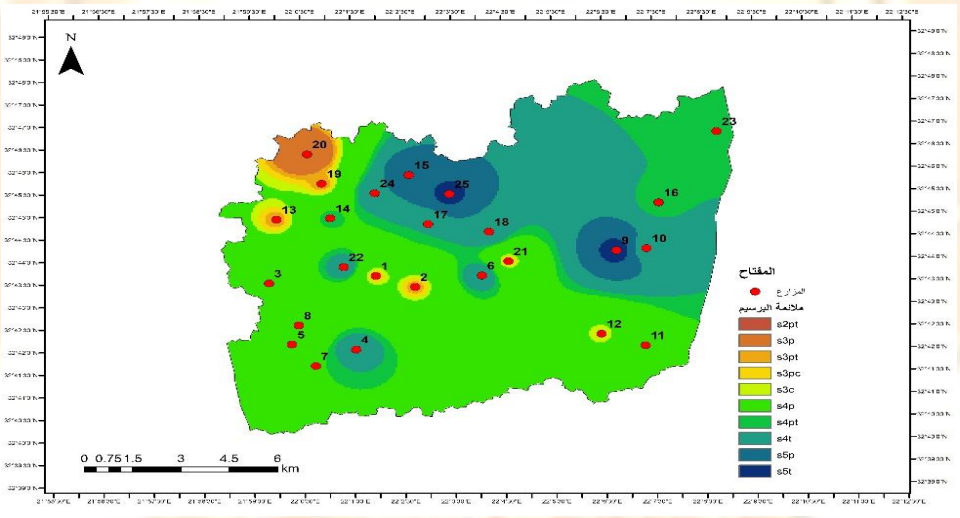
شكل (27) المحاصيل في منطقة الدراسة

ومن هذا المعطيات الموجود والتي تم توفيرها من البيانات المستمدة من منطقة الدراسة استخدام البرنامج الاسباني للملائمة MicroLEIS حيث بينت النتائج التي تم حصول عليها على ان لمحصول القمح والشعير كانت أكبر مساحة لمعوق وهو (S4p) ويمثل معوق العمق من الدرجة الرابعة بنسبة (53.8%) بمساحة تقدر (8967 هكتار) من منطقة الدراسة والمعوق الاقل تأثيرا على محصول القمح كان بنسبة (0.001 %) وكان للمعوق (S2pt) والذي يمثل معوق من الدرجة الثانية المتمثل في كلا من العمق والقوام وكانت ذألك بمساحة (0.2 هكتار) (شكل 28).



شكل (28) التوزيع المكاني لمعوقات محصول القمح

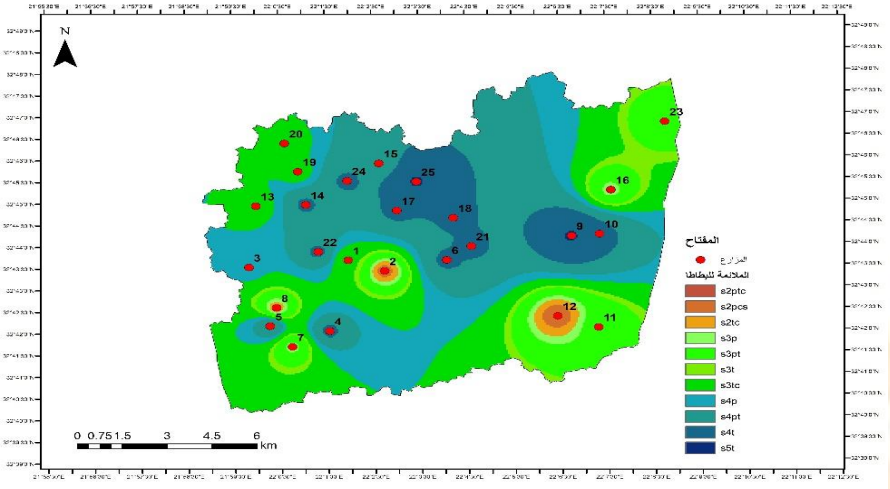
اما ما يخص محصول البرسيم فكان أكثر المعوقات التي تحد من تواجده في منطقة الدراسة هو معوق (sp4) وهو معوق العمق من الدرجة الرابعة بمساحة قدرة بحوالي (2318 هكتار) والتي تمثل نسبة (13.9%) من المنطقة ككل (شكل 29).



شكل (29) التوزيع المكاني لمعوقات محصول البرسيم

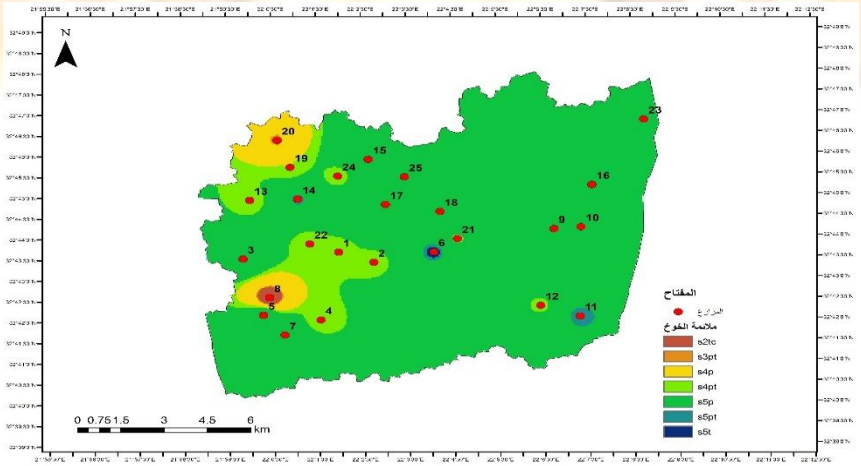
واقل المعوقات لهذا المحصول هو (S2pt) المتمثل بمعوق العمق والقوام من الدرجة الثانية وبلغة نسبة تواجد هذا المعوق حوالي (0.001 %) وبمساحة تقدر بحوالي (0.2 هكتار) (شكل 29). وكانت أكثر المعوقات للبطاطا تتمثل في المعوق (S4pt) بنسبة (26.9%) ويليه المعوق (S4t) والذل يمثل معوق القوام من الدرجة الرابعة بنسبة(18.8%) واقل المعوقات التي تحد محصول

البطاطا في منطقة الدراسة تمثل في المعوق(S4pt) ويتمثل في كل من العمق والقوام من الدرجة الربعة بنسبة(0.001%) (شكل 30).



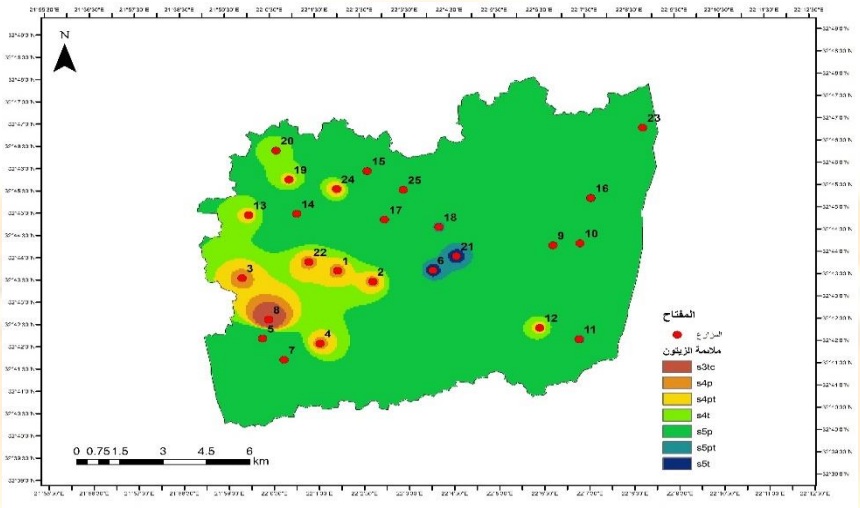
شكل (30) التوزيع المكاني لمعوقات محصول البطاطا

ولمحصول الخوخ بعض المعوقات المختلفة، ولكن كان الاكثر تواجد والذي يعيث هذا المحصول هو المعوق (S5p) بنسب كبيرة جدا قدرة بحوالي (85.8 %) من منطقة الدراسة والتي كان العمق هول سببها الرئيسي بالدرجة الخامسة التي تمثل اسوء درجة على مقياس البرنامج المستخدم وبحوالي(14312هكتار) واقل معوق كان من نصيب المعوق (S3pt) وهو معوق القوام والعمق من الدرجة الثالثة بنسبة (0.13%) وبمساحة قدرت بحوالي (22.8 هكتار) من المساحة الكلية (شكل 31).



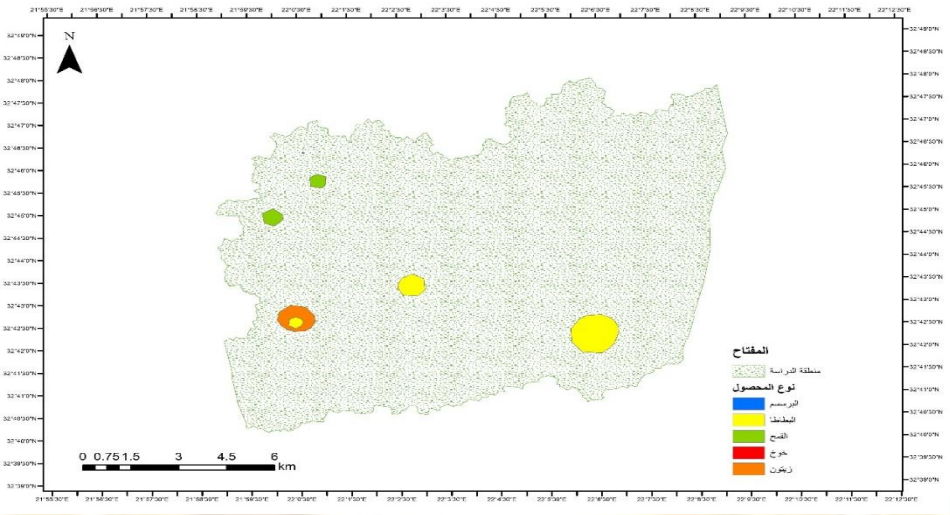
شكل (31) التوزيع المكاني لمعوقات محصول الخوخ

وكان للزيتون ايضا تواجد كبير لبعض المعوقات والذي ساد فيه معوق (S5p) والذي يمثل اسوء درجة لعمق التربة بنسبة (83 %) وبمساحه (13883 هكتار) من المساحة الكلية واقل المعوقات تواجد هو المعوق (S3tc) المتمثل غي معوق تواجد كربونات الكالسيوم والقوام من الدرجة الثالثة بمساحة (96.4) هكتار وبنسبة تقدر بحوالي (0.57%) (شكل 32).



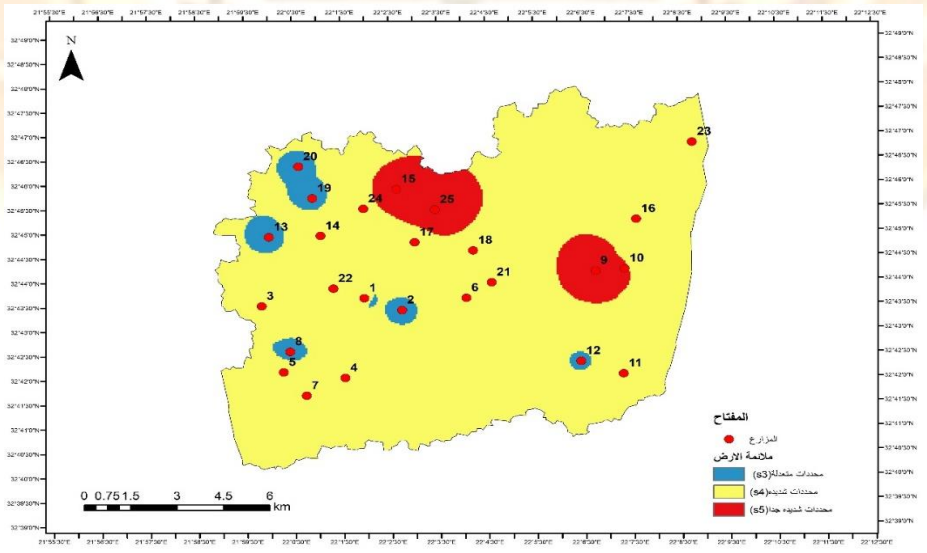
شكل (32) التوزيع المكاني لمعوقات محصول الزيتون

من البيانات المستخرجة تبين ان أكثر المعوقات متمثل في عمق التربة وقوام التربة خاصة في محصول الزيتون والخوخ كما تواجد معوق كربونات الكالسيوم بدرجة اقل مع عدم تأثير كل من تصريف الماء والملوحة ودرجة تطور قطاع التربة والصوديوم المتبادل كمعوقات ذات تأثير كبير في منطقة الدراسة وعلية تم محاولة تطبيق ما استمدا من بيانات لمعرفة امكانية تواجد بعض المحاصيل المختارة سابقة في منطقة الدراسة حيث تم التوصل الى ان يمكن زرعة كل من القمح في القطاعات (2-13-19) بمساحة تقدر بحوالي(85.7 هكتار) كما يكمن زراعة محصول البطاطا في القطعات (2-8-12) بمساحة قدرت بحوالي(259 هكتار) كما ان الزيتون يمكن زرعته في مزرعة واحدة فقط رقم(8) بمساحة قدرها (96.4 هكتار) مع عدم القدرة على زراعة الخوخ والبرسيم لعدم توفر الشروط او كثرة المعوقات التي تزيد من التكاليف بحد لا يسمح بها في منطقة الدراسة (شكل 33).



شكل (33) أمثل تواجد للمحاصيل في منطقة الدراسة

كما تم المقارنة ما تم الحصول عليه من نتائج مع الخريطة المنتجة لتقسيم التربة حسبة جودة الخواص والتي قسمت الى ثلاثة مستويات حسب جودة الخوص بهذا الترب (المزارع) وبهذا قسمت منطقة الدراسة الى 3 اجزاء حسب الجودة وتمثلت في (S3) ذات جود جيدا (S4) ارضي ذات جودة مقبولة و(S5) ارضي ذات جودة سيئة وتحتاج للصيانة بدرجة كبيرة لكي تصون صالحة للزراعة بفاعلية عالية مع عدم وجود ارضي بجودة ممتازة (S1) وارضي ذات جودة جيدا جدا (S2) لعدم توفر جميع المقومات والشروط في منطقة الدراسة (شكل 34).



شكل (34) ملائمة الارض حسب جودة التربة

وبعد انتاج الخرائط استخدم برنامج الاحصائي (SPSS) لمقارنة بين خواص استخدام الارض وخرائطه الملائمة فتبين عدم وجد اي ارتباط يستدل به من نتائج المتحصل عليه حيث دل نموذج الارتباط (Pearson) ان عند فحص الدلالة الاحصائية لخصائل مقابل كل محصول كانت الدلالة غير مستدله إحصائية وأكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود دلاله إحصائية من نتائج الارتباط الذي كان قيمه تدل على عدم وجود ارتباط يستدل به ويعزى ذألك بان برنامج (MicroLEIS) يستخدم الاسلوب التراتبي لعرض نتائج معوقات الارض بحيث يكون الناتج المتحصل عليه يدل على المعوق الاكثر حدة دون الاخذ بعين الاعتبار باقي العينات الابعد ازالة المعوق الحالي الامر الذي يودي الى عدم ارتباط اي خاصيه للتربه مع خريطة ملائمة التربة المنتجة (جدول 7).

جدول (7) معامل الارتباط Pearson

البوتاسيوم	الكالسيوم	العمق	الخوخ	البرسيم	الزيتون	البطاطا	القمح	Pearson	العامل
0.083	0.109	-0.053	.444*	.814**	0.357	.784**	1	Pearson Correlation	القمح
0.694	0.605	0.801	0.026	<.001	0.08	<.001		Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
0.243	0.191	0.102	.546**	.709**	.539**	1	.784**	Pearson Correlation	البطاطا
0.242	0.36	0.628	0.005	<.001	0.005		<.001	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
0.204	-0.134	0.305	.859**	.602**	1	.539**	0.357	Pearson Correlation	الزيتون
0.328	0.523	0.138	<.001	0.001		0.005	0.08	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
0.101	-0.056	-0.062	.723**	1	.602**	.709**	.814**	Pearson Correlation	البرسم
0.632	0.789	0.77	<.001		0.001	<.001	<.001	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-0.05	-0.001	0.188	1	.723**	.859**	.546**	.444*	Pearson Correlation	الخوخ
0.813	0.997	0.368		<.001	<.001	0.005	0.026	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
0.013	0.159	1	0.188	-0.062	0.305	0.102	-0.053	Pearson Correlation	العمق
0.951	0.447		0.368	0.77	0.138	0.628	0.801	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-0.094	1	0.159	-0.001	-0.056	-0.134	0.191	0.109	Pearson Correlation	الكالسيوم
0.655		0.447	0.997	0.789	0.523	0.36	0.605	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
1	-0.094	0.013	-0.05	0.101	0.204	0.243	0.083	Pearson Correlation	البوتاسيوم
	0.655	0.951	0.813	0.632	0.328	0.242	0.694	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
.759**	-0.068	-0.048	-0.2	-0.019	0.058	-0.037	-0.093	Pearson Correlation	المغنسيوم
<.001	0.746	0.82	0.337	0.928	0.782	0.859	0.657	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
0.351	0.254	0.078	-0.112	-0.119	0.059	0.082	0.014	Pearson Correlation	الصوديوم المتبادل
0.085	0.221	0.711	0.593	0.572	0.778	0.698	0.948	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-0.095	0.354	0.193	-0.065	-0.089	-0.022	0.292	0.103	Pearson Correlation	رقم الحموضة
0.651	0.082	0.356	0.758	0.673	0.918	0.156	0.623	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-.518**	0.034	-0.053	0.115	-0.167	-0.051	-0.136	-0.037	Pearson Correlation	الاملاح الذائبة
0.008	0.871	0.801	0.584	0.424	0.81	0.517	0.861	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-.491*	0.191	0.026	0.156	-0.028	-0.003	0.044	0.161	Pearson Correlation	التوصلية
0.013	0.36	0.9	0.455	0.895	0.988	0.836	0.442	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-0.164	.507**	0.297	-0.071	-0.114	-0.047	0.133	0.011	Pearson Correlation	كلوريد الصوديوم
0.434	0.01	0.149	0.735	0.589	0.824	0.526	0.96	Sig. (2-tailed)	
25	25	25	25	25	25	25	25	N	
-0.047	.926**	0.129	-0.183	-0.224	-0.332	0.062	-0.024	Pearson Correlation	كربونات الكالسيوم
0.822	<.001	0.54	0.381	0.282	0.105	0.767	0.908	Sig. (2-tailed)	

كم استخدم التحليل الاحصائي لاستدلال على وجود ارتباط من عدمه بين خريطة ملائمة التربة المنتجة وخريطة توزيع أفضل موقع المحاصيل في منطقة الدراسة ومن خلال الجدو (8) تبين وجود ارتباط قوي بين الخريطتين حيث كانت القيمة في معامل الارتباط (Spearman) تدل على علاقة قوية وكانت الدلالة الإحصائية تساوي (0.01) والذي يدل على وجود دلالة إحصائية وارتباط قوي كما يتضح ذألك جليا عند المقارنة بين شكل (33) الذي يمثل أمثل تواجد للمحاصيل في منطقة الدراسة وشكل (34) الذي يمثل ملائمة الارض حسب جودة التربة وكان قيمة الارتباط حوالي (0.774) للعينات جميعها وقيم ذات دلاله إحصائية وارتباط طردي قوي (جدول 8).

جدول (8) معامل الارتباط spearman

خريطة	ملائمة الارض	المحاصيل المقترحة			
Spearman's rho	مواقع المحاصيل	Correlation Coefficient	1.000	.774	
		Sig. (2-tailed)	.	<.001	
		N	25	25	
	خريطة ملائمة الارض	Correlation Coefficient	.774	1.000	
		Sig. (2-tailed)	<.001	.	
		N	25	25	

4 . التوصيات

1. يجب تطوير برنامج (MicroLEIS) بحيث يصبح ذي مرونة اعلى في الاستخدام مع محاولة تغيير تطبيق طريقة التراتبية في تحديد المعوقات التي تحد من استخدام محصول معين وأضاف عامل المادة العضوية في التربة للبرنامج لزيادة فاعلية النتائج المستخرجة.
2. مع محاولة زياد استيعاب البرنامج لعدد أكثر من المحاصيل لكي يكون شاملة لنسبة كبيرة من عمليات الاستخدام في كثير من مناطق العالم المختلفة.
3. كما يجب محاول ايجاد خط شاملة تتمشى مع المناطق المجاورة لتلافى المشاكل المستقبلية فيما يخص استخدام الارض مع ايجاد طريقة لتخصيص كل ارض لمحصول يتمشى مع نوع

التربة ومحاولة دعم اصحاب الارضي لكي يتم تفادي مشكلة عدم قدرة المحصول على استرداد قيمة راس المال.

4. يجب اخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الأخرة المؤثرة على استخدام الأرض مثل العوامل الاجتماعية واقتصاديه والتكنلوجية ووضع حلول لها مع تقليل اثار كل هذا العوامل في اختيار المحصول لكيلا يحدث تغيرات غير مرغوبه باي سبب من الأسباب.
5. يجب سنة العقوبات وسنه التشريعات والقوانين التي تحد من الاستخدام العشوائي والمفرط للأرض الزراعية بشكل خاصه لما لهذا استخدام من ضرر كبير على جميع شرائح المجتمع والدولة على المدى البعيد.
6. يجب تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة والاستفادة من خبرات السابقة في هذا المجال مع محاولة مواكبة هذا النهج الذي يعتبر هول اساس الخروج من مشاكل استنزاف الموارد الطبيعية مع محاولة استخدام أكثر الطرق تطورا ومواكبة العصر فيما يخص هذه الاستراتيجيات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. **ابوالنصر، مدحت ومحمد، ياسمين** (2017). التنمية المستدامة مفهومها – ابعدها –مؤشرتها. الطبعة الأولى. المجموعة العربية للتدريب والنشر. مصر.
2. **احمد. مراد** (2012). مراقبة تغير الغطاء الارضي لنماذج مختاره من المحفظات (اربيل، السليمانية، كركوك) باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية (العدد 3 الخاص بمؤتمر كلية التربية). العراق
3. **احمد، مثال. مبدر، مصلح** (2018). تحليل الخرائط الرقمية الكتغرافية لبساتين الحمضيات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. صلاح الدين. العراق.
4. **الأمم المتحدة** (2018). تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018. نيويورك. الولايات المتحدة الامريكية

5. **الباري، حسن** (2017). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. الطبعة الاولى مؤسسة يسيطرون للطباعة والنشر. الجيزة

6. **الجهاز المركزي للإحصاء** (2017). اهداف التنمية المستدامة إصلاحات جوهرية، تقرير مركز الإحصاء. العرق

7. **الخبولي. محي الدين محمد، أشرف، محمد مصطفى. الصابر ،المبروك محمود** (2014). الاستخدام الزراعي باستخدام نظام معلومات تقييم الأراضي للبحر المتوسط LEIS Micro لمنطقة القبة– ليبيا. مجلة المختار للعلوم. جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

8. **الذويب، ريهام** (2011). حصاد مياه الامطار واستخدامها في مجال الزراعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد – حالة تطبيقيه – الجزء الجنوب الغربي من محافظة الخليل. العراق

9. **رحومة، عز الدين طيب وبشير، احمد نوير** (2015). حصر وتصنيف التربة وتقييم الأرض. الطبعة الأولى. جامعة طرابلس. ليبيا

10. **رضاونه، ماجد** (2020). درجة استخدام تكنولوجية التعليم في برنامج نظم المعلومات الجغرافية في تدريس الخرائط الجغرافية. مجلة كلية التربية (اسيوط) 36 (2) 289– 306 .مصر

11. **سعيد، نوح** (2015). التصنيف المناخي الحيوي للجبل الاخضر، المجلة الليبية العالمية، العدد الثاني كلية التربية المرج، جامعة بنغازي. ليبيا

12. **السنوسي، طيب** (2010). التباين المكاني لعناصر المناخ بمنطقة الجبل الاخضر. ماجستير، قسم الجغرافية، جامعة طرابلس. ليبيا

13. **علي، أشرف. شكري، نرمين** (2022) اساليب الذكاء الصناعي الجغرافي في نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد بين النظرية والتطبيق. المجلة العربية الدولية لتكنلوجية المعلومات والبيانات 2 (2) 93 – 108 ، مصر

14. **اللمي، هبة** (2021) التحليل الجغرافي للتنمية المكانية في ريف محافظة النجف. ماجستير. قسم الجغرافية جامعة الكوفة. العرق

15. **منظمة الزراعية والأغذية الدولية**. (2019) FAO تخطيط استخدام الأرض. ورقة عمل 14. اعداد فراس زيادات وسالي بانينغ وادي دي باو. روما. إيطاليا.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. **Black, C. A., D. D. Evans, J. L. White, L. E Ensminger and F. E. Clark.** (1965). Methodof soil analysis, part (1) and part (2). Am. Soc. Of Agron. Inc. Wisc. U.S.A.
2. **Elaalem, M.** (2010). The Application of Land Evaluation Techniques in Jeffara Plain in Libya using Fuzzy Methods. University of Leicester
3. **Mahmoud, K.B** (1995). Libyan Soils. First Edition ed. Tripoli: National Research Scientific Organization.
4. **Mancino, G., A. Ferrara, A. Padula and A. Nolè** (2020). "Cross-comparison between Landsat 8 (OLI) and Landsat 7 (ETM+) derived vegetation indices in a Mediterranean environment." Remote Sensing 12(2): 291.
5. **Nwer, B., Whaida, A. and Grab, F**. (2020). Development of Soil Suitability Ratings Index for Crops in the North – East of Libya Using Geographic Information System. Misurata Journal of Agricultural Sciences ,
6. **Nwer, B., Zurqani, H. and Judour, K.** (2013). 'Soil Productivity Rating Index Model Using Geographic Information System in Libya'. Annual International Conference 7th Edition of Geotunis At: Southern Hammamet, Tunis.
7. **Selkhoze Prom, E.** (1980). Soil studies in the eastern zone of Libya. Secretariat of Agriculture, Libya.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

فاعلية وكفاءة الاتصال في العملية الادارية وتأثيرها في اتخاذ القرار (دراسة حالة ادارة مصرف شمال افريقيا المرج)

ا. عبدالغني محمد سعد مؤمن

عضو هيأة تدريس بكلية الاقتصاد المرج فرع جامعة بنغازي

Buras2009@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف الد دور الاتصالات الادارية في تحقيق قرارات ادارية فاعلة في مصرف شمال افريقيا المرج ، ولمعرفة مستوى فاعلية الاتصالات الادارية المستخدمة واثرها في تحديد خصائص المعلومات الناتجة عنها في تحقيق فاعلية القرارات الادارية .

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الاداريين في مصرف شمال افريقيا بالمرج والبالغ عددهم (30) موظف وموظفة ، واستخدم المسح الشامل وتم اعتماد مجتمع الدراسة بأكمله عينة للدراسة حيث تم توزيع (30) استبانة ، واسترد منها (28) استبانة .

وتم تحليل البيانات باستخدام حزمة التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وقد عرضت الدراسة مجموعة من التوصيات من اهمها : زيادة الاهتمام بأنماط الاتصالات الادارية بين العاملين بنفس المستوى الاداري ، ومن المديرين للعاملين للمساهمة في توفير معلومات ذات خصائص معينة تجعل القرارات الادارية اكثر فاعلية ، وتطوير وسائل الاتصالات الادارية المكتوبة ، والشفوية ، والالكترونية لتوفير المعلومات المطلوبة ، وتدريب العاملين على تلك الوسائل لإتقانها ، للمساهمة في جعل المعلومات الناتجة عنها اكثر دقة ومنفعة .

Abstract

This study aimed to identify the role of administrative communication in achieving effective administrative decisions in the North African Bank of Marj, and to know the level of effectiveness of administrative communication used and its impact on determining the characteristics of the resulting information in achieving the effectiveness of administrative decisions.

The study population consisted of all the administrative workers at the North African Bank in Al-Marj, amounting to (30) male and female employees.

The data was analyzed using the Statistical Analysis Package for Social Sciences (SPSS), and the study presented a set of recommendations, the most important of which are: increasing interest in administrative communication patterns between workers at the same administrative level, and from managers to workers to contribute to providing information with certain characteristics that make administrative decisions more effective, and developing Written, verbal, and electronic administrative communication means to provide the required information, and train workers on those means to master them, to contribute to making the resulting information more accurate and useful.

1. المقدمـــة

يتوقف نجاح المنظمات ليس فقط على كفاءة افراده وانما ايضا على التعاون القائم بنهم ومدى تحقيق العمل الجماعي ، ويمثل هذا الدور الذي يقوم به الاتصال في بناء وتشغيل الهيكل لجماعة العمل من خلال الادارة ، وكذلك تتوقف الحالة المعنوية للأفراد في مختلف المستويات التنظيمية وكذلك انتاجيتهم على مدى فاعلية وكفاءة الاتصال في التنظيم ، حيث يهدف الاتصال بصفة اساسية الى تبيان الواجبات والاعباء الخاصة بالعمل للفرد والطريقة الملائمة لإنجازها ، لأنه من المهم للفرد معرفة لماذا يقوم بالعمل ، والاسلوب الانسب لأدائه .

لذلك يشار الى الاتصال على انه شبكة ترابط بين كل اعضاء التنظيم ، ففي مجال الاتصال المباشر بين الرئيس والمرؤوس فانه ينبغي على الرئيس نقل الافكار والآراء والمشاعر والقرارات ، وتوضيح ما يجب انجازه ، كما ان إخبار الافراد بنشاط المنظمة وسياستها والمقاصد والغايات ، كل ذلك يستلزم وجود برنامج ضخم من شبكة الاتصال ، حيث يتزود الافراد في المنظمات بالمعلومات بعديد من الطرق والاساليب والتي منها ، المذكرات، والتقارير ، والمقابلات ، واللجان ، والندوات ، والمحادثات ، والمؤتمرات، وغيرها .

وتعتبر عملية اتخاذ القرار وظيفة ادارية وعملية تنظيمية ، فهي وظيفة ادارية من حيث انها تعتبر من المستويات التي يتحملها المدير ، كما انها عملية تنظيمية كونها ان اتخاذ القرارات تعتبر عملية اكبر

من ان ينفرد بها المدير وحده ، فهي جهود من الافراد على شكل جماعات او مجالس ادارات ، فالمدير في الوقت الحاضر لا يعمل في عزلة، بل يتأثر في قراراته بآراء وافكار المحيطين به وبطبيعة البيئة التي يعمل فيها .

2. مشكلة البحث:

من خلال الزيارة الميدانية التي قام بها الباحث لمصرف شمال افريقيا المرج لاحظت وجود تأخر في انسياب المعلومات داخل الادارة ، وعدم وجود سرعة كافية لتسليم المعلومات لمتخذي القرار مما ينذر بوجود احتمالية قصور وعيوب في فاعلية وكفاءة الاتصال الاداري ، وذلك يؤدي الى مشكلة تأخير اتخاذ القرار في وقته المناسب بما قد يضيع على المصرف بعض الفرص الاستثمارية .

ومن هنا وجه الباحث تساؤل حول مدى فاعلية وكفاءة الاتصال بالمصرف ، ومدى تأثير ذلك في عملية اتخاذ القرارات ؟

3. اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على طبيع الاتصالات الادارية المستخدمة في مصرف شمال افريقيا المرج
- التعرف على اثر فاعلية الاتصالات الادارية وخصائص المعلومات الناتجة عنها في تحقيق فاعلية القرارات الادارية بالمصرف
- الخروج بتوصيات تسهم في فهم واثراء الاتصالات الادارية بأنواعها في مصرف شمال افريقيا وتوجيهها نحو توفير معلومات تساهم في اتخاذ قرارات ادارية ناجحة .

4. اهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة من خلال الاعتبارات الاتية :

- معالجة الدراسة موضوع الاتصالات الادارية واثرها في فاعلية القرار ات الادارية وما لذلك من خطورة في توفير المعلومات والبيانات الضرورية لتسيير العمل .
- يمثل الاتصال الاداري النظام الذي تتدفق من خلاله المعلومات اللازمة لتحسين بيئة العمل
- الاتصالات الفاعلة في المنظمة تساهم في تشجيع التفاعل بين العاملين والقيادة ونشر ثقافة الحوار بين جميع الاطراف ذات العلاقة داخل المنظمة .

5. فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لأنماط الاتصالات الادارية (الصاعدة والهابطة والافقية)

الفرضية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لوسائل الاتصالات الادارية (المكتوبة والشفوية والالكترونية)

الفرضية الثالثة : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمهارات الاتصال الاداري

6. منهجية الدراسة:

سوف تشمل المنهجية في اعداد هذا البحث على الجوانب الاتية :

- المنهج الاستقرائي: حيث سيتم الاستفادة من المصادر الوثائقية من مراجع علمية ودوريات ومنشورات ووثائق تتعلق بالبحث .
- المنهج الاستنباطي: حيث سيتم الاعتماد ايضا على المصدر الميداني في جمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي للدراسة وتشمل
  أ. المقابلات الشخصية للعاملين
  ب. استمارة الاستبيان

7. مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الاداريين في مصرف شمال افريقيا المرج والبالغ عددهم (30) موظف وموظفة ، واستخدم المسح الشامل ، وتم اعتما مجتمع الدراسة بأكمله عينة للدراسة حيث تم توزيع (30) استبانة واسترد منها (28) استبانة .

وتم تحليل البيانات باستخدام التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)

8.التعريفات الاجرائية للبحث:

- **الفاعلية** : يمكن تعريفها على أنها مدى جودة أداء المنظمة وموظفيها لمهمة خلق القيمة ، وأهمية الوظيفة التعاونية ويمكن تطبيق الفعالية على أجزاء كثيرة من المؤسسة ، فمن منظور إداري إذا كان موظفو المنظمة يؤدون المهام المطلوبة ، فإن المنظمة تكون فعالة ، وكلما كان الموظفون الأكثر اتساقًا في أداء المهام زادت كفاءتهم .
- **الكفاءة** : هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج بأقل التكاليف وهو من أهم مقاييس النجاح للمؤسسات في تحقيق أهدافها. الكفاءة هي الاستغلال

العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة والفعالية هي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن.

9.خطة البحث:

للتوضيح اكثر لموضوع الدراسة قد تم تقسيم بحثنا الى :

الجزء الاول : ماهية الاتصال الاداري

الجزء الثاني : ماهية عملية اتخاذ القرار

الجزء الثالث : الجانب العملي متضمن تحليل البيانات والتوصيات .

الجزء الاول

ماهية الاتصال الاداري

1. مفهوم الاتصال الاداري:

اصبح مفهوم الاتصال من المفاهيم المحورية في تراث العلوم الانسانية ، ويتراوح بين التطبيق الشديد والتوسع الشديد ، ففي حين يقصر البعض استخدام الاتصال على مجال النشاط الانساني ، يمتد هذا الاستخدام لدى البعض الاخر ليشمل جميع اشكال النشاط ، كالعلاقات العامة، والاعم، والاعلان، والدعاية .

2. تعريف الاتصال :

ذلك الميكانيزم الذي من خلاله توجد العلاقات الانسانية وتنمو وتتطور الرموز العقلية بواسطة وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستمرارها عبر الزمان ، وهي تتضمن تعبيرات الوجه والايماءات والاشارات ونغمات الصوت والكلمة والطبعة وكل تلك التدابير التي تعمل بسرعة على قهر بعد الزمان والمكان، ويعرف الاتصال بانه " العملية التي يتم بها نقل المعلومات بين مرسل ومرسل اليه سواء كان نقل المعلومات شفويا او تحريريا .

ويذكر Sondman بان الاتصال هو عملية نقل رسالة ما من مصدر معين الى مستقبل لهذا المصدر عن طريق قناة او وسيلة .

كما يشير Kar الى ان الاتصال هو كل العمليات المخططة وغير المخططة التي عن طريقها يستطيع الفرد ان يؤثر على سلوك الافراد الاخرين (الطنوني،2001، ص15-16).

وكذلك يعرف Lillco عملية الاتصالات بانها "وسيلة لتبادل المعلومات والافكار لإظهار الوضع وتحسينه والتعبير عن الافكار(القريوني، 2004، ص311).

3. طبيعة الاتصال الاداري:

تتفق طبيعة الاتصال مع طبيعة اي منظمة ، فيمثل الاتصال احد الدعائم الرئيسية التي تعتمد عليها المنظمة في تحقيق اهدافها ، وتتسم ظاهرة الاتصال بالاستمرارية التي تمثل احد الفروض التي تقوم عليها المنظمة .

حيث يفترض في قيام اي منظمة البقاء والاستمرار في مزاولة انشطتها الى موارد مادية وبشرية ، الى عملية التدبير لهذه الموارد ، حيث تجري المنظمة العديد من الاتصال ، ويستمر الاتصال على مستويين ، يتمثل المستوى الاول بالاتصال بين الادارة والعاملين من حيث المهام الاعلامية الانضباطية الاقناعية ، حيث تصدر القرارات والتعليمات والاجراءات اللازمة لأداء العمل ، لكي يتعرف كل فرد على دورة بالتحديد لخدمة اهداف المنظمة .

اما المستوى الثاني من الاتصال فيتم بين الافراد داخل المنظمة ، لتبادل المعلومات والمعاني والافكار حول موضوعات تهم المنظمة ، وما يميز طبيعة الاتصال انه عرضي او مهامي ، فالناس يزاولون عملية الاتصال للحصول على ما يريدون ، حيث يساعد الاتصال في تحقيق اهداف ما او اشباع رغبات معينة .

4. اهمية الاتصال الاداري:

تعتبر وظيفة الاتصال من الوظائف الهامة جدا في اي منظمة ، فبدون الاتصال فانه تصاب المنظمة بالجمود وعدم الحركة وتتوقف حياتها ، ويتكامل نظام الاتصال في المنظمة مع مختلف النظم الاخرى ، ويكون اكثر ارتباطا بنظم المعلومات الادارية ، وبنظام اتخاذ القرارات ، فالقرارات تعتمد على المعلومات والاثنين معا لا تظهر كفاءتهما بدون وجود نظام فعال للاتصالات يضمن تدفق المعلومات وسريانها خلال مختلف انسجة التنظيم ، "فالعملية الاتصالية تستمر طوال الفترة الزمنية التي تعيشها المنظمة ، فيتوجب على الادارة في المنظمات المختلفة القيام بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات التي تهم المنظمة وجميع الافراد العاملين فيها مما يؤدي الى القيام بالاتصالات والاستمرار بها ، لذا يطلق على عملية الاتصال اسم قلب الادارة لانها هي التي تقف في مركز احداث كل ادارة ، بمعني ان الادارة اذا قامت بالاتصال مع الموجودين في المنظمة بصورة ناجحة فإنها تضمن الوصول الى تحقيق الاهداف الاساسية للمنظمة (عمر عبدالرحيم، 2001، ص193-194).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

5. اهداف الاتصالات :

من اهداف عملية الاتصالات ما يلي (محمد سويلم، 2004، ص327-328):

1. تحريك سلوك الافراد في المنظمة باتجاه الاداء الجيد للسلوك ، والسلوك الذي نقصده ليس بالضرورة السلوك الظاهر الذي نلمسه من خلال تشغيل الة على سبيل المثال ، وانما ايضا السلوك غير الظاهر الذي ينعكس على اتجاهات الفرد تجاه عمله ، وقدرته على تقبل افكار الغير ، والرغبة في تطوير ادائه وعلاقاته .
2. "الوصول الى نتائج من خلال زيادة رقم المبيعات مثلا ، او زيادة كمية ونوعية الانتاج ، او زيادة رقم الارباح ، او حسن معاملة المراجعين وسرعة انتهاء معاملاتهم ، وبذلك يتصل المدير بالعاملين لكي يوجه تصرفاتهم في الاتجاه الذي يحقق اي من النتائج السابقة والتي تمثل اهدافا يسعى الى تحقيقها.
3. تحقيق التنسيق بين التصرفات والافعال ، حيث يساعد الاتصال التنسيق بين تصرفات وافعال اجزاء المنظمة المختلفة ، فبدون الاتصال الداخلي تصبح عبارة عن مجموعة من العاملين يعملون منفصلين عن بعظهم ، لا يمكنهم تحقيق الاهداف بالدقة والسرعة المطلوبة .
4. المشاركة في المعلومات ، حيث يساعد الاتصال في تبادل المعلومات المهمة لتحقيق اهداف المنظمة .

6. عناصر الاتصال :

تقسم عناصر الاتصال إلى البنود التالية (ماهر، 2004، ص27-30):

- **المرسل** : وهو الشخص الذي يؤدي او مجموعة اشخاص يؤدون نقل رسالة الى طرف اخر ولديه او لديهم مجموعة من الافكار ويتأثر بطريقة فهمه وتفسيره وحكمة على هذه الافكار وهذا ما يعرف بالإدراك .
- **الرسالة** : وهي عبارة عن رموز التي تحملها افكار ومعلومات واراء المرسل ، وهي تأخذ عدة اشكال من الرموز مثل : الكلمات والحركات والاصوات والحروف والارقام والصور والسكون وتعبيرات الوجه .

- **الوسيلة** : حيث تلعب وسيلة الاتصال بين المرسل والمرسل اليه دورا بارزا في فهم الرسالة المرسلة ، ولذلك على المرسل ان يختار الوسيلة الاكثر تعبيرا وتأثيرا وفعالية للمرسل اليه ، كما ان هناك عديد من الوسائل الخاصة بالاتصال .
- **المرسل اليه** : وهو الشخص او الاشخاص الذي يستقبل الرسالة من المرسل ، وذلك من خلال الحواس المختلفة .
- **الرد او المعلومات المرتدة** : يقوم المستقبل بناءا على ما تلقاه من معلومات وادراكه وفهمه وتفسيره لها بالرد على ما تلقاه من معلومات
- **بيئة الاتصال** : يحيط عملية الاتصال بيئة غزيرة في مكوناتها ، فهناك اشخاص اخرون محيطون بكل من المرسل والمستقبل ، وهناك احداث ووقائع واصوات ورموز تتم اثناء الاتصال كل هذا قد يسهل او يعيق او يحذف او يضيف او ييسر او يشوش على الاتصال .
- **التشويش** : تعاني كل عمليات الاتصال من احتمال التشويش على المعاني والافكار ونقل المعلومات واستقبالها من فعالية الاتصال .
- **الصياغة** : وهي تعني تحويل المعاني والافكار الى رموز في شكل كلمات وحروف وارقام وتعبيرات وجه وحركة جسم.

7. اتجاهات الاتصالات الادارية :

تسير عملية الاتصال في المنظمات الادارية في اتجاهين : داخلي وخارجي ، حيث يكون الاتجاه الداخلي في المنظمات بين الفروع والاقسام المختلفة ، ويتدفق من اعلى الى اسفل ، او من اسفل الى اعلى ، او بشكل افقي ، او وفق كل الاتجاهات المذكورة ، اما الاتجاه الخارجي للاتصال في المنظمات فيكون بين المنظمة والبيئة الخارجية ، كالاتصال مع المنظمات الاخرى والمستهلكين والنقابات ، وفيما يلي عرض لاتجاهات الاتصال الداخلية في المنظمات الادارية :

- **الاتصالات الهابطة:** مهي الاتصالات التي تتدفق من اعلى الى اسفل اي من اعلى التنظيم متجهة الى اسفله ، وتهدف الى نقل الاوامر والتعليمات والتوجيهات والقرارات التي تشرح السياسات والاهداف من الادارة العليا الى بقية المستويات الادارية .
- **الاتصالات الصاعدة:** وهذا النوع من الاتصالات يتجه من اسفل الى اعلى ، اي من المستويات التنفيذية الى المستويات العليا ، اي من المرؤوسين الى الرؤساء ، وتكون على

شكل تقارير وابحاث ومذكرات وشكاوي ومقترحات وافكار واراء ومشاكل عمل ، وبالاتصالات الصاعدة يتم احاطة الادارة العليا بمجريات الامور .

- **الاتصالات الافقية:** وهي الاتصالات الجانبية ، وتتم في المستوى الاداري الواحد ، حيث يتم عن طريقها تبادل المعلومات بين الاقسام والادارات في المستوى الاداري الواحد مما يحقق التنسيق بينها .

والاتصال في المنظمات بشكل عام تأخذ شكلين رئيسيين هما الاتصالات الداخلية والاتصالات الخارجية ،فالداخلية تتمثل بتدفق المعلومات داخل المنظمة لإنجاز الاعمال المخطط لها ، وتأخذ اشكال الاتصالات الداخلية ، الاتصالات الرسمية والاتصالات غير الرسمية ، اما الاتصالات الخارجية فإنها تتمثل بكافة الاتصالات التي تقوم بها المنظمة مع المنظمات الاخرى او مع زبائنها .

8. اساليب وطرق الاتصالات الادارية :

تختلف وتتنوع طرق واساليب الاتصال الاداري ، وذلك حسب ظروف العمل والبيئة التي تحيط بعملية الاتصال ، وطبيعة العلاقة التي تربط بين اطراف عملية الاتصال وفيما يلي توضيح لطرق واساليب الاتصال :

- **الاتصال الشفهي** : وهو الاتصال الذي يتم فيه تبادل المعلومات بين المتصل والمتصل به شفاهه اي عن طريق الكلمة المنطوقة ، مثل المقابلات الشخصية ، والمكالمات الهاتفية ، والندوات ، والاجتماعات ، والمؤتمرات .
- **الاتصال الكتابي** : وتتم الاتصالات الكتابية عن طريق الكلمة المكتوبة ، ويجب ان تتسم الكلمة المكتوبة بالبساطة والوضوح والدقة .
- **الاتصال غير اللفظي** : وهو من اقدم طرق الاتصال التي استخدمها الانسان لتبادل المعلومات والافكار ، ويعرف الاتصال غير اللفظي على انه عملية التعبير عن الرسائل التواصلية بين الافراد والجماعات بطرق واساليب غير لغوية ، ويتم عبر العديد من القنوات مثل ، تعابير الوجه ، وحركة العيون ، والايماءات ، والهيئة ، والمسافة ، والمظهر ، والصوت ، حيث تصدر التعبيرات غير اللفظية عن الافراد بشك طبيعي وعفوي وغير مخطط له .

- **الاتصال البصري او المرئي** : ويقصد به ذلك التواصل الذي يحدث من خلال الصور ، والرسوم البيانية ، والمخططات التنظيمية ، والرموز ، والاشارات ، مثل الافلام ، والاقراص المرنة ، واجهزة العرض ، وغيرها.

9. المهارات اللازمة لعملية الاتصال الاداري :

ان تنفيذ عملية الاتصال بفعالية يحتاج الى جملة من المهارات المتنوعة من الواجب اتقانها وهي :

- مهارة التحدث.
- مهارة الكتابة.
- مهارة الاستماع.
- مهارة القراءة.

10. معوقات الاتصال الاداري :

يكون الاتصال فعالا عندما يفهم المستقبل مضمون الرسالة التي ارادها المرسل ، ويمكن ان تتعطل اي مرحلة من مراحل عملية الاتصال نتيجة التشويش المادي او المعنوي ، وتتأثر عملية الاتصال بمعوقات تنعكس سلبا على فاعلية الاتصال الاداري في المنظمات ، ومن تلك المعوقات ما يلي :

- **وسيلة اتصال غير مناسبة** : حيث ان اختيار وسيلة اتصال غي مناسبة لمحتوى الرسالة الاتصالية ، ولطبيعة الجمهور المراد الاتصال به ، يؤدي في الغالب الى فشل الاتصال ، مما يتطلب من المرسل ان يقوم بإعادة الاتصال بعد اختيار وسيلة اخرى مناسبة (الجوهر، 2000، ص22).
- **الاكثار من الحشو في الرسالة غير المبرر** : والذي يؤدي الى شعور المستقبل بالملل خلال الاتصال ، وبالتالي عدم الاهتمام بمحتوى الرسالة الاتصالية خصوصا في الاتصال المكتوب (ماهر، 2004، ص39).
- الاتجاهات السلبية لدى المرسل : وعدم توفر الاستعداد الكافي ، والعلاقات الودية لدى اطراف عملية الاتصال (المغربي، 2010، ص240).
- **عدم توفر الخبرات اللازمة** : لدى اطراف عملية الاتصال على استخدام المهارات الاساسية للاتصال مع الاخرين ، مثل مهارة التحدث ، والكتابة ، والتفكير المنطقي ، والاستماع ، ومهارة الاتصال غير اللفظي .

- **الاختلاف في ادراك اطراف عملية الاتصال :** حيث نجد ان الافراد الذين يختلفون بالأعمار والخلفيات الاجتماعية والثقافية ، يكونون انطباعات ومعاني وتفسيرات مختلفة حول ذات الموقف الاتصالي .
- **عدم وجود لغة مشتركة بين اطراف الاتصال :** مما يؤدي الى الالتباس في المفاهيم والمصطلحات ، وذلك بإعطاء معاني مختلفة لذات الكلمات او الحركات الاتصالية .

وبشكل عام يمكن تصنيف معوقات الاتصال الى :

1. معوقات شخصية
2. معوقات تنظيمية
3. معوقات بيئية

وللتغلب على معوقات الاتصال يمكن اتباع الخطوات التالية :

1. **التغذية الراجعة :** ويمكن تحقيق التغذية الراجعة عن طريق استقبال البيانات ، اذ يمكن للمرسل الاستفسار من المرسل اليه بالتأكد من فهمه ، وذلك بتكرار بعض التعليمات الشفوية المعقدة ليتحقق من فهمه لما يريده .
2. **اختيار الوقت الملائم للاتصال :** اذ ينبغي ان يعلم المشرف عن محاولة نقل رسالة معينة الى مرؤوسيه فان اشياء اخرى تحدث في نفس الوقت قد تؤدي الى تغير الرسالة وتزييفها مثل الضوضاء .
3. **اتباع القول بالعمل :** حيث ان احتمال قبول العاملين للمقترحات الجديدة يكون اكثر عندما يلاحظون تغيير فعليا في سلوك رؤسائهم او مشاركتهم بأنفسهم في هذه المقترحات .
4. **التكرار المناسب للمعنى :** بحيث يعتمد المشرفون الى تكرار المعنى الذي يُقصد من الاتصال للتغلب على عقبات نقل المعنى (عبدالباقي وعبدالوهاب، 1991، ص319-321).

11. مبادئ الاتصال:

حيث تساعد المبادئ الاتية المدير او الرئيس في بناء نظام جيد للاتصال:

1. **مبدأ الوضوح** : وذلك باستخدام اللغة السليمة ، والتعبير بطريقة مفهومة سواء بالكتابة او الكلام او التخاطب .
2. **مبدأ الاهتمام والتركيز** : فان الاتصال لا يمكن ان ينجح اذا لم يكن مفهوما ، فإعطاء الاهتمام الكامل للرسائل المركبة ليست مسألة سهلة .
3. **مبدأ التكامل والوحدة** : يتوقف تكامل المنظمة على تدعيم مراكز المديرين التابعين ، فعندما يشغلون مراكز الاتصال ، فيجب تشجيعهم على استغلال مراكزهم لتحقيق هذه الغاية .
4. **مبدأ استراتيجية استخدام التنظيم غير الرسمي** : حيث تقوم التنظيمات غير الرسمية بسبب الحاجة لنقل البيانات ونشرها وتنشأ هذه التنظيمات بموافقة او بدون موافقة المديرين ، ويكون لها تأثيرها النافع او الضار على المنظمة ، وبالتالي لا يمكن تجاهلها ، بل الاستفادة منها واستقبال المعلومات المكملة للاتصال .

الجزء الثاني
ماهية عملية اتخاذ القرار

1. المقدمة:

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار عملية ادارية تنظيمية ، فهي وظيفة ادارية من حيث انها تعتبر من المسؤوليات الرئيسية التي يتحملها المدير، كما انها عملية تنظيمية من حيث ان اتخاذ القرارات عملية اكبر من ان ينفرد بها المدير وحده ، فهي ناتج جهود الكثير من الافراد على شكل جماعات ومجالس الادارة ، فالمدير في الوقت الحاضر لا يعمل في عزلة ، بل يتأثر في قراراته بآراء وافكار المحيطين به ، وبطبيعة البيئة التي يعمل فيها .

بهذا المفهوم تعتبر عملية صنع القرار مشاقا اداريا وتنظيميا ، فقرارات المدير تعكس كثير من الوظائف الادارية الرئيسية كتكوين الخطط ووضع السياسات وتحديد الاهداف ، كما تؤدي الى الكثير من الاحداث والنتائج المتعلقة بإدارة المنظمة ، ويعتقد بعض علماء الادارة بان اتخاذ القرارات هو اساس الادارة وقلبها في كثير من الاحيان ، وان عمل المدير الاساسي هو عملية اتخاذ القرارات ، لأنه يجب عليهم بصفة مستمرة اختيار ما ينبغي عمله ، وبالتالي فان عملية اتخاذ القرارات هي بطبيعتها

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

عملية مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الاساسية للإدارة، فهذه الوظائف من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة ، لا يمكن ان توجد لوحدها ، بل ان وجودها هو نتيجة اتخاذ القرارات ، فبدون القرارات لا يمكن للوظائف الجوهرية للإدارة ان تأخذ مكانها ، وعلى هذا فان عملية اتخاذ القرارات تنتشر في جميع المستويات الادارية التي يقوم بها كل مدير .

2. مفهوم عملية اتخاذ القرار:

تبدو دائما القرارات كما لو كانت احداث فريدة ، فهي انعكاسات لسلوك يقع مستقبلا ، ولنتائج تترتب على هذا السلوك ، والواقع ان التركيز على اللحظات الاخيرة في عملية الاختيار بين البدائل المطروحة يعطي مفهوما غير صحيحا لعملية صنع القرار ، كما انه بتجاهل الوقت والجهد الذي يسبق هذه اللحظات ، ويمكن توضيح طبيعة هذه العملية بدراسة عامل الوقت فيها ، فهناك الماضي حيث بدأت المشكلة في الظهور وجمعت البيانات والمعلومات ، وظهرت الحاجة الملحة لاتخاذ قرار ، وهناك الحاضر حيث امكن التوصل الى عديد البدائل ، وتمت عملية الاختيار من بينها ، وهناك المستقبل حيث نفذ القرار الذي اتخذ ووضعت نتائجه موضع التقسيم (حسن، 1998، ص16).

ويمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بالاتي :

- تحليل وتقييم لكافة المتغيرات المشتركة والتي تخضع بمجملها للتدقيق والتمحيص بحيث يتم إدخالها وإخضاعها جميعها للقياس العلمي ومعادلات البحث العلمي والنظرية العلمية والأساليب الكمية الإحصائية للوصول إلى حل أو نتيجة، وأخيرا إلى استنتاجات وتوصيات لوضع هذا الحل أو الحلول في مجال التطبيق العملي وحيز التنفيذ .
- نشاط إنساني مركب يبدأ بشعور من الشك وعدم التأكد من جانب متخذ القرار حول ما يجب عمله حيال مشكلة ما، وتنتهي باختيار أحد الحلول التي يتوقع أن تزيل حالة الشك وعدم التأكد، وبذلك تساعد في الوصول إلى حل المشكلة المطروحة .
- عملية اتخاذ القرار هي استخدام المنهجية العلمية والتحليل الكمي لاختيار بديل من عدة بدائل، شريطة أن يحقق هذا البديل المنفعة الأكثر للأفراد والتنظيمات الإدارية .

3. اهمية اتخاذ القرار الاداري :

حيث تنبع اهمية اتخاذ القرار ات الادارية من الجوانب التالية :

- انها محور العملية الادارية : ذلك انها عملية متداخلة في جميع وظائف الادارة ونشاطاتها (كنعان، 2007، ص84).
- يعتبر القرار الاداري تصرفا قانونيا او نظاميا ووسيلة من وسائل الادارة لتحقيق اغراضها واهدافها ، فالقرار هو الذي يؤمن القوى البشرية والوسائل المادية اللازمين للعملية الادارية ، كما ان القرار هو الذي يبلور التوجيهات والسياسات الى امور محسوسة ، كما يعدل الاخطاء ، ويقوم الاعوجاج في مسار تلك العملية .

4. انواع القرارات الادارية :

يمكن تصنيف القرارات الادارية وفقا للمستوى الإداري كالاتي :

- القرارات الاستراتيجية : وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الاداري ومستقبله ، والبيئة المحيطة ،حيث تميز هذا النوع من القرارات بالثبات النسبي طويل الاجل ، ويتم اتخاذ مثل هذا النوع من القرارات في قمة الهرم التنظيمي (الادارة العليا).
- القرارات التكتيكية : وهي القرارات التي يتم اتخاذها في الغالب في مستوى الادارة الوسطى ، اذ تتعلق بتفويض الصلاحيات والعلاقات بين العاملين وقنوات الاتصال وتقسيم العمل .
- القرارات التشغيلية : وهي القرارات التي تتعلق بتوزيع الموارد وترجمة الاهداف والخطط الى اعمال متفرقة ، وتتسم هذه القرارات بانها قصيرة المدى وتتعلق اساسا بأسلوب العمل الروتيني ، وهذه القرارات من اختصاص الادارة الدنيا او الادارة التشغيلية .

5. خصائص القرارات الادارية :

ان عملية اتخاذ القرارات اهم العمليات الادارية ، وحتى تكون هذه العملية فاعلة لا بد ان تتسم بخصائص تميزها عن غيرها من العمليات الادارية الاخرى ، ومن هذه الخصائص انها :

- **عملية عقلية** : فاتخاذ القرار هو تفكير عقلاني بالدرجة الاولى ، ويحتاج الكثير من الوقت والتأني .
- **عملية هادفة** : ان القرار ما هو الا وسيلة لتحقيق هدف معين بخصوص مشكلة او موقف معين ، كما ان اتخاذ القرارات هي صفة ملازمة لعمل المديرين ، اذ لها هدف معين يسعى المديرين الى تحقيقه .
- **عملية اختيار** : ويعني ذلك ان عملية اتخاذ القرارات تقوم على المفاضلة ما بين البدائل المطروحة امام متخذ القرار ليصل الى اختيار البديل المناسب من بينها .

- **عملية معقدة** : ويعني ان العملية معقدة بمعايير الاختيار ، والبيئة المحيطة بالقرار ، ومتطلباتها ، وملابساتها ، وبالأشخاص الذين هم محور القرار في الاتخاذ والتنفيذ والتأثير.
- **عملية انسانية** : بمعنى ان عملية اتخاذ القرارات ترتبط بالجانب الانساني سواء من قبل متخذ القرار او المتأثرين بالقرار.
- **عملية مستقبلية** : اي ان اثار اتخاذ القرار تظهر في المستقبل ، ولذلك يجب ان يكون لتخذ القرار رؤية مستقبلية تحوي معلومات عن قرارات الماضي والحاضر.

6. خطوات اتخاذ القرارات :

المرحلة الأولي تشخيص المشكلة :

من الأمور الهامة التي ينبغي علي المدير إدراكها وهو بصدد التعرف علي المشكلة الأساسية وابعادها هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

المرحلة الثانية جمع البيانات والمعلومات :

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار, اتخاذ القرار يعتمد علي قدرة المدير في الحصول علي أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده علي الوصول للقرار المناسب.

المرحلة الثالثة تحديد البدائل المتاحة وتقويمها :

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها علي عدة عوامل منها:

وضع المنظمة والسياسات التي تطبقها، الفلسفة التي تلتزم بها، امكانياتها المادية والوقت المتاح أمام متخذ القرار، اتجاهات المدير متخذ القرار وقدرته علي التفكير المنطقي والمبدع الذي يعتمد علي التفكير الابتكاري الذي يرتكز علي التصور والتوقع وخلق الأفكار مما يساعد علي تصنيف البدائل المتواترة وترتيبها والتوصل إلي عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة اختيار البديل المناسب لحل المشكلة : حيث تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:

- تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثر مساهمة في تحقيقها.
- اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها واجراءاتها
- قبول أفراد المنظمة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه
- درجة تأثير البديل علي العلاقات الانسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل والموعد الذي يراد الحصول فيه علي النتائج المطلوبة
- مدي ملائمه كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل العادات والتقاليد
- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن أن تعززه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.
- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة .
- كفاءة البديل والعائد الذي سيحققه اتباع البديل المختار

المرحلة الخامسة متابعة تنفيذ القرار وتقويمه : يجب علي متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتي يؤدي القرار أحسن النتائج وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليري درجة فاعليتها ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله. وعملية المتابعة تنمي لدي متخذ القرارات أو مساعديهم القدرة علي تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد علي اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها ، يضاف إلي ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرارات تساعد علي تنمية روح المسئولية لدي المرؤوسين وحثهم علي المشاركة في اتخاذ القرار.

7. عناصر عملية اتخاذ القرار :

لابد أن يمر علينا في يومنا وشهرنا وعامنا مجموعة من القرارات تختلف في نوعيتها وأهميتها، اتخذناها عندما يحدث انحراف في الهدف الذي نسعى لتحقيقه بالسلب أو الإيجاب .وعليه فإن القرار يعتبر صناعة، ولنجاح وقوة نتاج هذه الصناعة فإننا نعتمد على معطيات معينة تسمى عناصر القرار. تدور عناصر اتخاذ القرار في إطار معين يشمل سبعة عناصر هي (محمد، 1999) :

1. متخذ القرار: خبرته العلمية، شخصيته ونمط الإدارة الذي يميزه ، مدى اقترابه أو بعده عن المشكلة ، مستوى المعلومات المتوافرة له ، مستوى تحفيزه لاتخاذ القرار ، حدود سلطاته، مدى التأثير المباشر للنتائج على عمله .
2. درجة الاستعجال لاتخاذ القرار: عالية، متوسطة ، غير عاجل .
3. طبيعة المشكلة : معقدة وصعبة ، سهلة وبسيطة.
4. البيئة المحيطة بمتخذ القرار: مستوى التعاون المتوقع لأطراف المشكلة في الحل ، ثقافة المنظمة التي يعمل بها (ديمقراطية ، أوتوقراطية) ،الضغوط الاجتماعية والسياسية ، حدود السلطة ،نمط القيادة لرئيس المباشر ، ملائمة مكان العمل لسبل الراحة المعقولة.
5. الموارد المتاحة: الأفراد المدربين لأداء العمل ، توافر الأجهزة اللازمة ،الوقت المتاح لتنفيذ .
6. المحددات والمعوقات: عدم توفر الإمكانيات ، ضغوط الوقت .
7. توفر البدائل : قدرة متخذ القرار ومجموعة العمل على توليد البدائل في حالة عدم اعتماد أو استحالة تنفيذ الخطة الأصلية، مدى وعى متخذ القرار وفريق العمل بالمتغيرات حولهم والتي تحدث أثناء التنفيذ، التقييم الدقيق للإمكانات البديلة المتاحة.

أن هذا التسلسل يفترض توفر عنصري الرشد وحسن التقدير والتمييز كما يفترض الفرصة للتأمل والتفكّر وإمكان الاختيار بين البدائل علماً بأن العوامل التي تحد من الرشد في مجال الإدارة تشتمل القيم المتعلقة بالعواطف والإحساسات وميزان القوى وديناميكية الجماعة علاوة على عوامل الشخصية.

8. المشاكل التنظيمية في عملية صنع القرار :

- جودة القرار
- البيئة التي يتخذ فيها القرار
- العوامل النفسية
- الطباع الشخصية
- توقيت القرا
- المشاركة في اتخاذ القرار

9. القرار الوظيفي الجيد :

- مدى ادراك الحاجة لاتخاذ القرار
- الوقت المتاح لاتخاذ القرار
- عدد البدائل المتاحة
- مدى دراسة ومناقشة البدائل المختلفة مع الاخرين
- تقييم البدائل

10. الاتصال واتخاذ القرار :

يعتبر صنع القرار عصب العملية الادارية كلها ، وتتوقف عملية صنع القرار على كمية وسلامة المعلومات التي تتاح امام صانعي القرارات في اي مستوى من المستويات الادارية ، بحيث اذا توقف تدفق تلك المعلومات بسبب او اخر فان صانع القرارات يقف عاجزا امام المواقف الادارية التي تتطلب تصرفا من نوع ما ، وهنا تبدو اهمية الاتصال في الادارة واضحة ، اذ انه من خلال عملية الاتصال يتيسر انتقال المعلومات الى مراكز اتخاذ القرارات في المنظمات ، وبدونها فحياة المنظمات كلها تصبح مهددة بالجمود والفناء .

الجزء الثالث

تحليل النتائج

الجدول رقم (1) توزيع افراد العينة حسب العمر في المنظمة محل الدراسة

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من 20 سنة	1	%3.33
من 20-30 سنة	10	%33.3
اكبر من 30 سنة	19	%63.3
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان 63% تقريبا من حجم العينة اكبر في العمر من 30 سنة ، اي ان ادارة المصرف تعتمد على عامل السن في تكليف مدراء ورؤساء الأقسام.

الجدول رقم (2) توزيع افراد العينة حسب الجنس

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	28	%93.3
انثى	2	%6.66
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان 93% من حجم العينة من الذكور ، اي ان ادارة المصرف تعتمد على الذكور اكثر من الاناث في تكليفاتهم لرؤساء الاقسام .

الجدول رقم (3) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من التعليم المتوسط	00	%00
حملة مؤهل متوسط	8	%26.6
جامعي او ما يعادله	20	%66.6
عالي	2	%6.66
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان 66% من حجم العينة يحملون مؤهل علمي جامعي ، وهذا يعني ان ادارة المصرف تعتمد على المؤهلات الجامعية في التعيين .

الجدول رقم (4) توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة
الادارة العليا	4	%13.3
الادارة الوسطى	18	%60
الادارة الدنيا	8	26.6
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان (60%) من حجم العينة هم من الادارة الوسطى الذين من يقومون بعملية الاتصال بين الادارة العليا والادارة الدنيا اي هم حلقة الوصل .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

الجدول رقم (5) توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من خمس سنوات	10	%33.3
من 5–10 سنوات	9	%30
اكثر من 10 سنوات	30	%100

نلاحظ من الجدول ان 33% من حجم العينة اقل من 5 سنوات خبرة وان 30% من 5–10 سنوات خبرة ، وان 37% تقريبا من حجم العينة اكثر من 10 سنوات خبرة .

الجدول رقم (6) توزيع افراد العينة حسب الدورات التدريبية

الفئة	التكرار	النسبة
لا يوجد	5	%16.6
اقل من خمس دورات	21	%70
اكثر من خمس دورات	4	%13.3
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان 70% اقل من خمس دورات وهي نسبة عالية في عدم الاهتمام بالدورات التدريبية.

الجدول رقم (7) توزيع افراد العينة حسب فترة مزاولة العمل

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	9	%30
من5–10 سنوات	9	%30
من10–20 سنة	10	%33.3
اكثر من 20 سنة	2	%6.6
المجموع	30	%100

نلاحظ من الجدول ان فترة مزاولة العمل تعتبر متواضعة وتمثلت في 6.6% اكثر من 20 سنة .

الجدول رقم(8) توزيع افراد العينة حسب وضعية تكنولوجيا المعلومات المستخدمة

الفئة	التكرار	النسبة
متطورة جدا	4	%13.3
حديثة	25	83.3
قديمة	1	%3.3

نلاحظ من الجدول ان 83% من حجم العينة يستخدمون تكنولوجيا المعلومات الحديثة كوسيلة داخل ادار المصرف.

وبتحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية تبين التالي :

الفقرة	المتوسط الحسابي
اجابات المدراء حول انماط الاتصالات المستخدمة في المصرف	0.49
استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في اتخاذ القرارات	0.20
الوقت الذي يحتاجه المدراء في عملية اتخاذ القرار	0.332
مدى استفادة صانعي القرار من تدفق المعلومات	0.30
ما تحتويه الرسالة من بيانات ومعلومات من الصعب تفسيرها	0.6155
شكوة العملاء من تأخر الردود عل طلباتهم	0.5
قدرة المدير على الاخذ بإمكانات واحتياجات المستقبل	0.34
مدى اعتماد المدير على الوسائل الحديثة في الاتصال	0.37
قدرة المنظمة على الحفاظ على امن المعلومات	0.47
قدرة الادارة على تحقيق اهدافها الموضوعة مسبقا	0.27
مدى قيام الادارة العليا بمشاركة المدراء والعاملين في عملية اتخاذ القرارات	0.47
مدى قدرة ادارة المصرف على الاخذ بالآراء والاقتراحات المقدمة	0.64

نلاحظ من الجدول ان اجراءات الاتصال بين مستويات ادارة المصرف ليست فعالة وسريعة وذلك بمتوسط حسابي 0.49، وان اتخاذ القرارات لا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة بمتوسط حسابي 0.20 ، وان عملية اتخاذ القرار تحتاج وقت طويل بمتوسط حسابي 0.332 ، متخذي القرار لا يعتمدون على تدفق المعلومات بمتوسط حسابي 0.30 ، وان كثرة الرسائل وتكرارها يصعب مهمة فهمها وتفسيرها واستيعابها ، وقد تحدث عليها عملية تشويش قبل واثناء استلامها بمتوسط حسابي 0.6155 ، وان 50% من المبحوثين يؤيدون ان المصرف لديه مشاكل في التأخير في الردود على

طلبات العملاء ، بينما النصف الاخر ينفي ذلك وبمتوسط حسابي 0.5 ، وان المدير لا يأخذ اعتبار امكانيات واحتياجات المرسل اليه ، كما انه لا يتأكد من وصول هذه الرسالة للمستقبل بمتوسط حسابي 0.34 ، وان المنظمة لا تقوم باستخدام الوسائل الحديثة بشكل كبير لنقل وتبادل المعلومات بمتوسط حسابي 0.37 ، وان المصرف لا يحافظ على سرية المعلومات التي تحتويها الرسالة بمتوسط حسابي 0.47 ، وان ادارة المصرف العليا لا تتشاور مع الادارة الدنيا والوسطى في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي 0.47 ، وان ادارة المصرف لا تقبل الاقتراحات والآراء والافكار المقدمة بشكل كبير وذلك بمتوسط حسابي 0.36 .

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولاً: النتائج:

1. عدم وجود فاعلية وكفاءة في نظام الاتصال بالمصرف ، ومتخذي القرار لا يعتمدون على وسائل تكنولوجيا حديثة بصورة كبيرة .
2. يستغرق المدراء وقت طويل نسبيا عند قيامهم باتخاذ القرارات الروتينية وغير الروتينية .
3. الادارة العليا بالمصرف لا تعتمد كثيرا على رؤساء الاقسام وذلك بعدم اشراكهم باتخاذ القرارات.
4. ادارة المصرف لا تستخدم اجراءات الاتصال السريعة اللازمة مما يؤثر ذلك على بطء الردود على العملاء .
5. قصور المصرف في عملية تهيئة الظروف الملائمة لضمان فهم وتفسير وسائل الاتصال ، فيما بين المستويات الادارية وبين الادارة العامة .
6. الامن المعلوماتي بصورته الكاملة غير متوفر بالمصرف ، وذلك لاعتماده فقط على تشفير الرسائل وصلاحيات دخول المنظومات دون استخدام حلقة وصل امنية للمراقبة لهذه الانظمة إضافة الى عدم وجود نظام للمعلومات على المستوى الكلي.

ثانياً: التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر وبعد تحليل بيانات العينة عليه نستخلص التوصيات التالية :

1. زيادة الاهتمام بأنماط الاتصالات الادارية بين العاملين بنفس المستوى الاداري ، ومن المديرين الى العاملين والعكس ، للمساهمة في توفير معلومات ذات خصائص معينة تجعل القرارات الادارية اكثر فاعلية .
2. مشاركة العاملين في جميع المستويات دون استثناء اي قسم في عملية اتخاذ القرارات .
3. تطوير وسائل الاتصالات الادارية المكتوبة والشفوية والالكترونية ، لتوفير المعلومات المطلوبة ،وتدريب العاملين على تلك الوسائل لإتقانها للمساهمة في جعل المعلومات الناتجة عنها اكثر دقة ومنفعة .
4. تشجي الافكار والابتكارات الجديدة للعاملين وتحفيزهم على ذلك .
5. تبسيط الاجراءات ، والاعتماد على الميكنة الحديثة في الاتصال والردود على عملاء المصرف بأسرع ما يمكن.
6. وضع نظام للمتابعة ، وضمان ايصال المعلومة بين المرسل والمرسل اليه ، والتأكد من فهمها وتفسيرها بشكلها الصحيح .
7. على المصرف الحرص على تكوين نظام عام للمعلومات يكون على المستوى الكلي والمتعارف عليه بنظم المعلومات الادارية .

قائمة المراجع :

1. الجوهر، محمد ناجي (2000) ، **الاتصال التنظيمي** ، دار الكتاب الجامعي الامارات للنشر والتوزيع.
2. حسن، راوية محمد (1999) ، **ادارة الموارد البشرية** ، المكتبة الجامعية الحديثة الاسكندرية .
3. حسن، عادل (1998) ، **الادارة مدخل الحلات** ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
4. حسن، عائد (1998)، **الادارة مدخل الحالات** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.
5. سويلم، محمد ، **الادارة في القرن الحادي والعشرين** ، دار الهاني للطباعة.
6. الطنوني، محمد محمد عمر (2001) ، **نظريات الاتصال** ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

7. عبدالباقي، عبدالرحمن و عبدالوهاب، علي محمد (1991)، **ادارة الافراد والعلاقات الانسانية** ، مكتبة عين شمس.

8. القريوني، محمد قاسم (2004) ، **مبادئ الادارة النظريات العمليات الوظائف** ، ط2 ، دار وائل للنشر عمان الاردن.

9. كنعان، نواف (2007)، **اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة عمان للنشر والتوزيع.

10. ماهر، احمد (2004) ، **كيف ترفع مهارتك** ، ط3 ، الدر الجامعية الاسكندرية .

11. مصطفى، حمدي (2000) ، **وظائف الادارة** ، ط3 ، دار النهضة العربية القاهرة.

12. المغربي، كامل محمد (2010) ، **السلوك التنظيمي :مفاهيم واسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم** ، ط3 ، عمان دار الفكر للنشر والتوزيع.

13. نصرالله، عمر عبدالرحيم (2001) ، **مبادئ الاتصال التربوي والانساني** ، دار وائل للنشر – الأردن.